

أَسْهَلُ الْمَدَارِكِ
شَيْخُ إِنْشَادِ السُّنَنِ الْكُتُبِ
فِي فَقْدِ إِمْلَاءِ الْأَمْرِ مَالِكِ

لجامه الفقير لرحمة ربه
أبي بكر بن حسن الكشاورى

الجزء الأول

الطبعة الثانية
[جميع الحقوق محفوظة]

عيسى الباب الحلبى وشركاه

أَسْهَلُ الْمَدَارِكِ
شَيْخُ إِنْشَادِ السُّلْطَانِ
فِي فَقْرِهِ إِهْلَا الْأُمَمِ مَالِكُ

بِلِغَةِ الْفَقِيرِ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ
أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْكَشَاوَرِيِّ

الْجُرْءُ الْأَوَّلُ

الطبعة الثانية
[جميع الحقوق محفوظة]

مبني الباز الحلقى وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وآله وصحبه وأئمة الفر
المججلين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا إلى طريق الرشدين
والرشاد ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله القائل « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي
الدِّينِ » رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن معاوية . وقال عليه الصلاة
والسلام « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » الحديث رواه البخاري
ومسلم عن عمر بن الخطاب .

تغير العلوم وأعظمها قدراً ، وأقربها عند الله منزلة علم الدين والشرائع ، لما اشتملت
عليه الأحكام الإلهية من الأسرار والبديع ، إذ به يعلم حال العبادة من صحتها وفسادها ،
وبه يتميز حل الأشياء وحرمتها .

﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير أسير ذنوبه ، الراجي لرحمة مولاه المنيب إليه ، المعترف
بالعجز والتقصير أبو بكر بن حسن الكشناوي ، للهاجر إلى بلد الله الحرام بلفه الله ما هو
من الخير ناوي ، وجمله مع الأبرار ناوي : هذا ما كثرت حاجته الراغبون ، وسألني عنه
السائلون ، ولكن الله سبحانه جعل لكل شيء قدراً ، وأجلاً مسمى الذي إذا جاء
لا يؤخر عنه ساعة ولا يستقدم .

هذا وقد أشار إلى حجم غفيرة وجماعة كثيرة من الفضلاء والصالحاء ، والأصدقاء
الأخيار ، والعلماء الأفاضل الذين لا أستطيع مخالفتهم عن سؤالهم فيما ينتفع به المسلمون من
العلوم من أمر الدين ، بعد سؤالهم عن ذلك سؤالاً جازماً إلزاماً بأن أضع شرحاً لطيفاً

لائقاً - يَحِلُّ الألفاظ ويقرب المعنى من غير تفريط ولا إفراط - على الكتاب المسمى ﴿ إرشاد السالك إلى أشرف المسالك ﴾ في فقه الإمام أبي عبد الله مالك ، الذي أُلْفَهُ وحرَّره وَهَذَبَهُ العلامة فريد عصره شهاب الدين الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عسكر المالكي البغدادي ، فأجبتُ في ذلك سؤالهم ، راجياً من الله تعالى الثواب ، بعدما استخرتُ الله تعالى بصلاة ركعتين لله تعالى قاصداً أن يبين لي كيفية وضع هذا الشرح ، وأن يسهله لي بأحسن الطريق وأصوبه في الإرشاد ، مع علمي واعترافي على نفسي بعمجي وضعي وقلة البضاعة في هذا الشأن ، والتذلل والانكسار في جميع الحالات ، وكثرة الشغل والعوائق ، واشتغال البال بأمور شتى ، كإلقاء الدروس ، والتعليق العديدة الكثيرة ، والظعن في السن ، واشتغال الرأس شيباً ، ومع ذلك كُلُّهُ تَوَكَّلْتُ على الحى الدائم الذى لا يموت ، وعَزَمْتُ على أن أشرِّح هذا الكتاب ، وسميته ﴿ بأسهل المدارك ، شرح إرشاد السالك في مذهب الإمام مالك ﴾ .

سائلاً من الله تعالى العون وهو خير مستعان ، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا إلى تكميله وتبييضه على أحسن حالٍ ، وأن ينفع به الأمة كما نفع بأصله ، ويعمله في حيز القبول مع الفوز بالفقران والرضوان ، وسبباً لدخول الجنة مع والدينا والديهم ، وجميع من سعى في هذا الكتاب بأى سعى من كتابة أو قراءة ، أو مَنْ دَعَى للمصنف والشارح ، أو نظر فيه بعين الرضا والتسليم ، إنه سميع الدعاء ، ولا يخيب من رجاؤه وهو قريب مجيب ، وبالإجابة جديرٌ ، نعم المولى ونعم النصير . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

﴿ قُلْتُ ﴾ مبتدئاً ومستعیناً بالله تعالى ، ومصلياً ومسلماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

﴿ ترجمة المصنف ﴾

قال العلامة المحقق قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى اللدنى المالكي رحمه الله تعالى في كتابه « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » في مَنْ اسمه عبد الرحمن : عبد الرحمن بن محمد بن عسكر شهاب الدين البغدادي المالكي ، مدرس للمدرسة المستنصرية ، كان قتيماً عالماً زاهداً سالكاً طريق الزهد والصلاح والعبادة ، وله في ذلك تأليف حسن ، وله التصانيف الحسنة المفيدة ، منها كتاب « المعتمد » في الفقه ، غرر العلم ، وذكر فيه مشهور الأقوال غالباً ، وكتاب « العمدة » في الفقه ، وكتاب « الإرشاد » في الفقه - يعني هذا المتن - أبدع فيه كل الإبداع ، جعله مختصراً ، وحشاه بمسائل وفروع لم تحوها المطولات ، مع إيجاز بليغ . وله في الحديث وغيره تأليف مشهورة . كان مشاركاً في علوم حجة ، وكتبه تدل على فضيلته . وقال في موضع آخر : هذا الكتاب - أي الإرشاد - له شرح للعلامة الشيخ أحمد زروق . وفي كتاب « نيل الابتهاج ، بتطريز الديباج » للشيخ أحمد بن بابا التتبيكتي نقلاً عن البدر القرافي : وقد شرح كتاب الإرشاد الشيخ سليمان بن شعيب بن خضر البحيري القاهري ، واعتمد فيه على ابن عبد السلام و خليل وبهرام اه

﴿ قُلْتُ ﴾ وحتى الآن ما وقفت على واحدٍ من هذين الشرحين لعلها ليسا بمطبوعين . والله أعلم .

ثم قال ابن فرحون : وتوفي عبد الرحمن بن محمد البغدادي رحمه الله تعالى سنة ٧٣٢
اثنين وثلاثين وسبعائة .

﴿ وقوله المالكي ﴾ أخبر أن المصنف العلامة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عسكر

البغدادى كان مالكي المذهب ، أى مقتدياً به فى الأحكام الدينية والشرعية . والمراد بالمذهب : القواعد التى بنى عليها الأحكام وذهب عليها أصحابه ، وكيف لا وهو إمام الأئمة ومصباح السنة ، ومن خير القرون وخير الأمة التى أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر . وكان أبوه وجده تابعين . وأماً والد جده فصحاى . والإمام من تابع التابعين . وهو إمام الأئمة أبو عبد الله مالك بن أنس ، بن مالك ، بن أبى عامر الأصبحى . مولود بالمدينة المنورة ، وقيل ولد بذي المروة موضع من مساجد تبوك سنة ٩٣ ثلاث وتسعين من الهجرة . وهو إمام الأئمة فى التحقيق ، وناصر السنة بالتدقيق .

ومما يدل على عظمة الإمام مالك ومزيد فضله أن ابن هُرَمرَ من شيوخه ، وقال فيه : مالك أعلم الناس . وقال فيه ابن عينة : مالك سيد المسلمين . وكان الأوزاعى يقول فيه : مالك عالم العلماء ، وعالم أهل المدينة ، ومفتى الحرمين . وقال الشافعى : مالك أستاذى وعنه أخذت العلم ، ومالك معلمى وما أحد آمنَ حَقّاً من مالك ، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله . وبكفيك شهادة هؤلاء الأئمة فى بيان فضله . وقد ذكر العلماء فى مناقب مالك ما يطول لنا ذكره هنا من غزارة علمه وديانته وأمانته ، وثقته وانتقاده الرجال فى أخذ الحديث ، واتباعه للسنة وورعه وتعلمه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأدبه مع الله ، وخشيته وحلمه ووقاره ، وعبادته وجودة عقله ، وحفظه للحديث ، وإدراكه وصفته ، وذكر نسبه وبنيه وابتداء طلبة العلم وصبوره عليه ، وعدد مشايخه وتلاميذه ، وأدبه معهم ومع مشايخه ، وظهور هيئته عند الناس ، وعدد تآليفه ، واقتداء الأكابر به فى حياته وبعد مماته ، وشهادة أهل العلم والصلاح له بالأمانه والصدق والثبات فى الأمور ، وغير ذلك من سيرته مما لا يحمله هذا الشرح . ولا نطيل بذكره لشهرة ذلك فى كتب الأئمة والتواريخ ، فارجعوا إن شئت .

وقال العلامة محمد الطالب بن حمدون في حاشيته على ميارة : (فائدة) الأدلة^(١) التي بنى عليها مالك مذهبه سبعة عشر : نص الكتاب ، وظاهره ، أعنى العموم ، ودليله ، أعنى مفهوم المخالفة ، ومفهومه ، أعنى المفهوم بالأولى ، وشبهه ، أعنى التنبيه على العلة ، مثل قوله تعالى « فإنه رجس أو فسقاً » ومن السنة أيضاً مثل هذه الخمسة ، والحادى عشر الإجماع ، والثانى عشر القياس ، والثالث عشر عمل أهل المدينة ، والرابع عشر قول الصحابي ، والخامس عشر الاستصحاب ، والسادس عشر الحكم بالذرائع أى بسدها ، والسابع عشر الاستصحاب . وأما مراعاة الخلاف فتارة وتارة ١٠

وكانت وفاة مالك رحمه الله يوم الأحد في ربيع الأول سنة ١٧٩ تسع وسبعين ومائة هجرية ، ودفن بالقيع ، وقبره هناك معروف ، رضى الله تعالى عنه ونفعنا بعلمه في الدارين آمين .

وقد ثبت أن مصنف هذا الكتاب مالكي مذهباً ، أشعري عقيدةً ، بنداى بلداً ، نسبة لبنداد ، وهى مدينة عظيمة مشهورة ، فعى عاصمة العراق ، بناها البصور العباسى أبو جعفر عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس المولود سنة ٩٥ خمس وتسعين هجرية ، وتولى الخلافة فى أول سنة ١٣٧ ، وبني بنداد فى سنة ١٤٦ ست وأربعين

(١) تنبيه منقول من الفائدة عن حاشية ابن حمدون على ميارة (فائدة) الأدلة التى بنى عليها الخ . هذا الكلام يحتاج الى التحرير لأن تفسير النص والظاهر : « الأصوليين هو ما بينه سيدى عبد الله فى مراقي السعود بقوله فى تعريف المتطوق :

وهو الذى اللفظ به يستعمل	ومعنى له فى القصد قل تأصل
غيراً وظاهران الغير احتمل	نفس إذا أراد ما لا يحتمل
ويطلق النص على ما دلا	والكل من دين له يحتمل
ما ليس بالصرح فيه قد دخل	وفى كلام الوحى والمتطوق هل

فهذه الجمل المتابعة التى يفسر بعضها بعضاً بأعنى لا يتفق مع كلام الأصوليين لا لفظاً ولا معنى ولعل المطبعة حررتها عن أصل وضعها فليتأمل ١٠ محمد المصطفى الشافعى المولى .

ومائة ، وصرف في بنائها أربعة ملايين وثمانمائة ألف درهم . وكانت وفاته في سنة ١٥٨ ثمان وخمسين ومائة هجرية رحمه الله تعالى . نسأل الله أن يفر لنا ولإخواننا المسلمين مغفرة عزماً ، ولمن سبقنا من العلماء والأئمة الراشدين المجتهدين ، الذين أخرجوا لنا الدرر من أحكام الشريعة السمحاء وميزوا لنا بين الحلال والحرام ، وبذلوا في ذلك الأموال والأرواح ، ودلّونا بسبيل الفقه والإرشاد لما ينفعنا في الدنيا وينجينا في الآخرة فجزاهم الله عنا خير الجزاء آمين .

وهذا أوّان الشروع في المقصود ، نسأل الله تعالى أن يتممه بأحسن تنسيق ، وأن يحفظنا من الخطأ والتصحيف ، إنه ولي التوفيق . لله الأمر من قبل ومن بعد ، وإليه ترجع الأمور ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .
قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ : ابتداء المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أوتر » وفي رواية « فهو أقطع » ، وفي أخرى « فهو أجزم » وممنه : ناقص قليل البركة . وذو بال : أى شرف وقدر وعظمة ، أو ذي حال يهتم به . وقد بدأ المصنف بالبسملة لأن التصنيف من الأمور المهمة التي ينبغي تقديمها عليه ، ولقول عكرمة : إنها أوّل ما كتب القلم في اللوح ، فجعلها الله تعالى أماناً للخلق ماداموا عليها والابتداء ببسم الله الرحمن الرحيم ابتداء حقيقى ، وأما الابتداء بالحمد لله بعد البسملة فهو ابتداء إضافى ، إذ المقصود بالحمد الثناء على الله تعالى ، والبسملة من أبلغه ، ولذا قال بعض المحققين : ينبغي الجمع بين حديث البسملة وحديث التحميد بحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى ، وهو أن يتقدم ما ابتدأ به أمام المقصود ولم يسبقه شئ ، وحمل حديث التحميد على الابتداء الإضافى ، وهو أن يتقدم ما ابتدأ به أمام المقصود وإن سبقه

شئ ١٥ . قال القرطبي في التفسير: روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير بسم الله الرحمن الرحيم فقال: أما الباء فبلاء الله وروحه ونصرته وبهاؤه ، وأما السين فسناء الله ، وأما الميم فملك الله ، وأما الله فلا إله غيره . وأما الرحمن فالعاطف على البر والفاجر من خلقه ، وأما الرحيم فالرفيق بالمؤمنين خاصة ١٦ . وعن كعب الأحبار أنه قال الباء: بهاؤه ، والسين سناؤه فلا شئ أعلى منه ، والميم ملكه ، وهو على كل شئ قدير فلا شئ يُعازُّه ١٧ . وروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال في قوله بسم الله: إنه شفاء من كل داء ، وعون على كل داء . وأما الرحمن فهو عون لكل من آمن به ، وهو اسم لم يسم به غيره ، وأما الرحيم فهو لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ١٨ .

واختلف في وصل ميم الرحيم بالحمد لله ، أى في كيفية ذلك ، فروى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم: الرحيم الحمد يسكن الميم ويقف عليها ويتبدأ بألف مقطوعة وقرأ به قوم من الكوفيين . وقرأ جمهور الناس الرحيم الحمد ، تعرب الرحيم بالخفض ، وتوصل الألف من الحمد ١٩ .

وورد في فضل البسملة أحاديث كثيرة ، منها ما هو مسلسل بالخلف في وصل ميم الرحيم بالحمد في نفس واحد من غير قطع ، ومنها ما روى - كما في فيض القدير - أنها لما نزلت اهتزت الجبال لتزولها ، وقالت الزبانية: من قرأها لم يدخل النار ، وهى تسعة عشر حرفاً على عدد الملائكة للوكلين بالنار ، ومن أكثر ذكرها رزق الهيبة عند العالم السفلى والعلوى ٢٠ . ومنها ما روى ابن ماجه والترمذى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله .

ثم أعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بما يناسبها من الفن

المشروع فيه ، ونحن الآن في قرنِ الفقه فأقول : إن الأحكام الشرعية خمسة : الندب ، والوجوب والكراهة ، والحرمه ، والإباحة ، وكلها تسمى بالبسملة (تارة) تكون مندوبة بالمعنى الأعم الشامل للسنة والمستحب كما في الوضوء والفعل والتيمم ، وتسبب في الأكل والشراب (وتارة) تكون واجبة كما إذا قلت نذر على أن أبسمل في هذا الكتاب ، ولأفلا يتعلق بها الوجوب عند المالكية أصالة ، بل واجبة عند الشافعية القائلين بأنها جزء من القاعة ، أو على قول ابن نافع من أئمتنا القائل بوجوبها في الصلاة . هذا ، وقد تجب عند الذبح بشرط الذكر والقدرة ، لكن وجوبها عند الذبح ليس وجوباً ذاتياً ، بل الواجب في الذبح مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة كما في شرائع المختصر : (وتارة) يترى الكراهة كالإتيان بها في الأمور المكروهة ، كعند شرب الدخان ، لأنه مكروه على الأغلب في المذهب . وقيل ^(١) حرام وعليه المحققون والصوفية ، وكالإتيان بها في الوطء للمكروه ، كأن يطأ الجنب ثانياً قبل غسل فرجه ، وكذا يكره الإتيان بها عند المالكية في صلاة الفريضة على المشهور كما سيأتي تفصيله في باب الصلاة إن شاء الله تعالى : (وتارة) يترى التحريم ، أي وتحرم أيضاً في ابتداء المحرمات كالزنا واللواط وشرب الخمر والسرقه والنصب وأكل الحرام وغيرها مما هو ممنوع شرعاً ،

(١) هذا الذي حكاه بقل ، هو الصحيح في المذهب ، بل في المذاهب ، والقول بالكراهة وهو الضعيف جداً لأنه انفرد به الأجهوري ، وقد علم ضعف ما خالف فيه غيره ، وقد ظنوا أيضاً أنه رجع عنه ، وكذلك القول بكراهة البسملة في الفريضة عند المالكية ، فقد تساهل المتأخرون بنسبة الكراهة لملك ، وأما الأقدمون المحققون إنما ينسبون لملك أنها ليست بمطلوبة ، لا أنها مكروهة ولا يخفى الفرق بين المكروه وغير المطلوب ، ولذا قال ابن عاشر (وكرهوا بسملة تمودا) فقد برأ ابن عاشر نفسه من القول بالكراهة فصحيح المذهب أنها ليست بمطلوبة ، لا أنها مكروهة ، وإنما القول بالكراهة تساهل من المتأخرين في التصريح . وكذلك القول بأن المود لوطء الزوجة قبل غسل الذكر عند إرادة المود للزوجة إنما الأولى لقط لأنه أنشط لنفسه ويزيد قوة الذكر ، فلا تكروه عنده البسملة ، وأما الكراهة فإنما هي إذا أراد أن يطأ زوجته الثانية قبل غسل فرجه من وطء الأولى ، وإذا كانت الأخيرة تأذى بذلك يكون حراماً فليحرم في المذاهب المتقدمة أم . محمد مصطفى الشافعي الحلبي .

إلا أن العلامة الشيخ على المدوى رجع في حاشيته على الخرشى أنها في الحرام مكروهة، وقال يوسف بن سعيد الصفى في حاشيته على الجواهر الزكية . وكلامه له وجه ، أى القول بكرامتها عند المحرمات ، لأنها عبادة ، ومصاحبته للمعصية لا تخرجها عن أصلها إلى المعصية ، بل الحسنات يذهبن السيئات ، لا العكس . انتهى والله أعلم (وتارة) يعترها الإباحة كالإتيان بها في صلاة النفل أو قصد الخروج من الخلاف في القرض ، وغير ذلك مما هو مذكور في المذهب . قال أبو الضياء سيدى خليل في المختصر في سياق كلامه : « وَتَسْمِيَةٌ ، وتشرع في غُسلٍ ، وَتَيْمُمٍ ، وَأَكْلِ ، وَشَرْبٍ ، وَذَكَاءٍ ، وَرُكُوبِ دَابَّةٍ وَسَفِينَةٍ ، وَدُخُولِ وَضْءٍ ، لِمَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسِ ، وَغُلُقِ بَابٍ وَإِطْقَاعِ مَصْبَاحٍ ، وَصُورِ خَطِيبٍ مُتَبَرِّأً ، وَتَغْمِيزِ مَبْتَرٍ وَلَحْدِهِ » اهـ والكلام على البسمة كثير جداً ، وفي هذا القدر كفاية فتأمل . والله هو المادى إلى الصراط المستقيم .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ قوله الحمد لله ، ابتداء المصنف كتابه بالحمد لله بعد البسمة عملاً بالحدِيثين : حدِيثُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْبِسْمَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وحدِيثُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْحَمْدَةِ وهو قوله عليه الصلاة والسلام « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم » وأيضاً واقتداءً بالكتاب العزيز ، ولكن الابتداء بالحمدلة بعد الابتداء بالبسمة ابتداءً إضافي بعد الإبتداء الحقيقي كما تقدم الكلام عليه في البسمة .

والحمد لفة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى مع التبجيل والتعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أولاً ، فمثال الأول ما إذا أكرمك زيد بشئٍ قلتَ زيدٌ كريمٌ ، فإنه في مقابلة نعمة ، ومثال الثانى ما إذا وجدتَ زيداً يصلى صلاةً تامةً قلتَ زيدٌ رجلٌ صالحٌ ، فإنه ليس في مقابلة نعمة . ولا يحصل الحمد إلا بخمسة دعاتم : حامدٌ ومحمودٌ ، وهما معلومان ، ومحمودٌ به كشيءٌ العلم والصالح مثلاً ، ومحمودٌ عليه وهو الإكرام .

وأما الحمد اصطلاحاً فهو فعلٌ يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد

أو غيره ، كوله وزوجته ، سواء كان ذكراً باللسان أو محبة بالحنان ، أو عملاً وخدمة بالأركان التي هي الأعضاء .

واعلم أن الحمد بجميع أقسامه يعود إلى الله تعالى ؛ لأنه ينقسم على أربعة أقسام : الأول حمد قديم قديم وهو حمد مولانا عز وجل نفسه لنفسه ، كقوله تعالى : « نعم المولى ونعم النصير » . والثاني حمد قديم لحادث ، كقوله سبحانه في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم « وإنا أنزلنا عليك الكتاب وحملناه على عظيم » وقوله لإبراهيم عليه السلام « نعم العبد إنه أواب » والثالث حمد حادث قديم ، كقول سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام « تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب » وكحمدنا له سبحانه وتعالى . والرابع حمد حادث لحادث ، كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه « ما علقت الشمس ولا غربت من بعدى على رجل أفضل من أبي بكر » . وقال بعضهم : الحمد يمتريه أحكام أربعة : الأول الوجوب ، كالحمد في العمر مرة عند المساء ، كالحج ، وكلتي الشهادة ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي خطبة الجمعة عند الشافعية . والثاني الندب في خطبة النكاح ، وفي ابتداء الدعاء ، وبعد الأكل والشرب : والثالث الكراهة ، كالحمد في اللواضع القذرة ، كالحجزة والمزيلة : والرابع الحرمة كالحمد عند الفرح بوقوع المصيبة اه صفق . وقال الإمام الطبري في تفسير القامحة : الحمد لله ثلثة أثني به تعالى على نفسه ، وفي ضمنه أمر عبده أن يثنوا به عليه ، فكأنه قال قولوا الحمد لله اه . وقال الفاكهاني في شرح الرسالة : ويستحب الابتداء بها لكل مصنف ومدرس ، وخطيب وخطاب ، ومزوج ، وبين يدي سائر الأمور المهمة ، وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار .

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى لفظ الحمد لله في كتابه العزيز عشر مرات : خمسة في أوائل السور ، وخمسة ختم بها بعض السور . واستأثر الله سبحانه بعلم ما أودعه في ذلك

من الحكمة والأسرار : الأولى قوله تعالى في الفاتحة « الحمد لله رب العالمين » والثانية سورة الأنعام ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور » . والثالثة سورة الكهف ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب » . والرابعة قوله سبحانه أول سورة سبأ « الحمد لله الذى له مافى السموات ومافى الأرض » . والخامسة سورة فاطر ، وهي قوله تعالى « الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رؤساً » ، وأما السور التى ختمت بها بلفظ الحمد لله : الأولى ، سورة الإسراء ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى لم يتخذ ولداً » الآية . والثانية سورة النمل ، وهي قوله تعالى « الحمد لله سيريكم آياته فتعرفونها وما ربك بغافل عما تعملون » . والثالثة سورة الصافات ، وهي قوله تعالى « وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين » . والرابعة سورة الزمر ، وهي قوله تعالى « وقيل الحمد لله رب العالمين » . والخامسة سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى « قل الحمد لله رب السموات ورب الأرض رب العالمين » . وإن بقيت آية واحدة فالعبرة ختمها بالحمد لله لا غير اه والله أعلم ما أودع من الأسرار والحكمة فى هذا الاتفاق الغريب . نسأل الله صالح الأعمال وحسن الختام بمنه وكرمه آمين .

وقال بعضهم : والحمد لله ثمانية أحرف ، وأبواب الجنة ثمانية ، فمن قلها عن صفاء قلب يدخله الله من أى باب شاء ، أى يخرجه فى ذلك إكراماً له ، وإنما يدخل من الباب الذى علم الله أنه يدخل منه اه . نسأل الله أن يدخلنا الجنة مع عباده الصالحين آمين .

هذا والسلام فى البسلة والحمدلة كثير جداً ، وفيما قلناه كفاية ، وبه حصلت البركة إن شاء الله تعالى . قال المصنف رحمه الله : « الهادى » اسم من أسماء تعالى ، وهو صفة من اسم الجلال بمعنى المرشد « إلى سبيل الرشاد » أى إلى طريق الهدى ،

وهو دين الإسلام الذي لا اعوجاج فيه . قال تعالى في حق نبيه « وَأَنْتَ تَهْتَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » اللهم اهدنا صراطك المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . قال المصنف رحمه الله « الْعَالِمُ بِمَا بَطَّنَ وَظَهَرَ مِنْ أَحْوَالِ الْمَيَادِ الْعَالَمُ صِفَةُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الْعَالَمُ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ بِمَجْمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ الْجَزَائِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ ، الظَّاهِرِيَّاتِ وَالْبَاطِنِيَّاتِ ، مِنَ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ ، وَهُوَ عَالَمٌ بِمَا كَانَ ، كَمَا هُوَ عَالَمٌ بِمَا سَيَكُونُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ ، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ، وَيَسْتَمِرُّ عِلْمُهُ بِدَوَامٍ مُلْكُهُ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ ، وَهُوَ سَبْعَانُ عَالِمٍ بِأَحْوَالِ عِبَادِهِ إِنْسًا وَجِنًّا وَمَلَائِكَةً ، وَطَيْرًا وَحَيْثَانًا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَالَمٍ لِلْمَلَكُوتِ وَالْجَبَرُوتِ الْعُلُوبَةِ وَالسُّفَلِيَّةِ ، وَهُوَ عَالِمٌ بِعَدَدِ مَا تَنَفَّسَتْ بِهِ الْأَرْوَاحُ كَمَا هُوَ عَالِمٌ بِبَدَدِ قَطْرَاتِ الْمَطَرِ ، وَالْحَصَى وَالنَّبَاتِ وَالْجُبُوبِ ، وَالْأَوْرَاقِ وَالْثَمَارِ وَالْأَشْجَارِ . وَقَدْ أَحَاطَ عَلَيْهِ تَعَالَى بِمَجْمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ : جَلِيلَهَا وَخَفِيرَهَا ، مُوجُودَهَا وَمَعْدُومَهَا ، قَدِيمَهَا وَحَدِيثَهَا ، صَحِيحَهَا وَسَقِيمَهَا ، طَائِفَهَا وَعَاصِمَهَا ، سَعِيدَهَا وَشَقِيحَهَا ، قَوِيَهَا وَضَعِيفَهَا ، مَالِكَهَا وَعَمَلُوكَهَا . وَهُوَ عَالَمٌ بِأَحْوَالِ الْإِنْسَانِ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ ، سِرِّهِ وَعِلَانِيَّتِهِ ، سَكُونِهِ وَحَرَكَاتِهِ ، نَطْقِهِ وَسَكَوْتِهِ ، خَاطِرِهِ وَهَاجِسِهِ ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوْسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » اللَّهُ سَبْعَانُ وَتَعَالَى عَالَمٌ بِأَحْوَالِ الْعِبَادِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا « أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا » « وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا » سُبْحَانَ مَنْ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ عِلْمِهِ « أَلَا يَتَنَبَّأُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : « جَاعِلِ الْمَلَكَاةِ وَاسِطَةً فِي بَيْنِ الْأَحْكَامِ »
يعنى أن الله عز وجل هو جاعل الملكة الراشدين واسطة في بيان أحكام الشريعة الإسلامية ، هم الذين يوضحون ويميزون فيما هو واجب على المكلفين ، وما هو سنة أو محرم أو مباح أو مكروه ، وغير ذلك من العقيدة وغيرها ، كما جعل الأنبياء الأمماء

وَاسْطَةَ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ إِلَى الْأُمَّمِ ، وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ وَاسْطَةَ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ وَالْإِرْشَادِ ، وَرِثَاةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ . قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الصَّلَاةُ وَرِثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا يَجْمَعُ مِثْلًا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ ، قَرِيبٌ مُبَلِّغٌ أَوْحَى مِنْ سَامِعٍ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ » وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ حَفِظَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَبَلَّغَهُ عَلَى أَخِيهِ لِلسَّلَامِ فَقَدْ فَازَ بِحِطِّ وَافِرٍ وَأَجْرٍ عَظِيمٍ وَنَضَارَةٍ ؛ لِدُخُولِهِ فِي دَعَائِهِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ . وَقَدْ قَامَ الْعُلَمَاءُ وَالتَّقِيَاءُ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ بِتِلْكَ الْوُضُوعَةِ الْفَائِقَةِ بِالتَّبَيُّانِ وَالتَّبْلِيغِ وَالمُهَادِيَةِ وَالْإِرْشَادِ عَلَى مَنْ دُونَهُمْ مِنَ الْعَوَامِّ وَالجُهَالِ ، وَعَلَّمُوا وَتَعَلَّمُوا حَتَّى صَارَ الْجَاهِلُ الْعَامِيُّ عَالِمًا قَاصِدًا لَا قِصَابَ فِيهِ الْعِلْمُ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ ، فَهَكَذَا إِلَى أَنْ عَمَّ الْآفَاقَ نَوْرُ الْعِلْمِ وَالْإِسْلَامِ بِوَاسِطَةِ الْعُلَمَاءِ الرَّاشِدِينَ لِلرَّاشِدِينَ لِلْمُهْدِينَ . هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ جَاعِلِ الْعُلَمَاءَ وَاسْطَةَ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فَارِيقَيْنِ يَمَّا عَقَّبَهُمُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » أَيَّ حَالٍ كُونَهُمُ فَارِيقَيْنِ يُمَيِّزِينَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الشَّبَهَاتِ . وَفِي الْحَدِيثِ : « إِنْ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُنَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ » الْحَدِيثُ . وَنَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ لِلْمَأْنُورِ الَّذِي ظَهَرَ كَأَبْرٌ عَنْ كَأْبَرٍ وَخَلْفٌ عَنْ سَلَفٍ ، وَهُوَ الْخَيْرُ لِلرَّسُومِ فِي الْكُتُبِ ، لِلْمُسْتَوْدِعِ فِي الصُّفُوفِ ، الَّذِي يَسْمَعُهُ مَنْ غَيْرِ عَيْنِ قَدَّمَ . فَهَذَا عِلْمُ الْأَحْكَامِ وَالتَّقِيَاةِ ، وَعِلْمُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَضَايَا طَرِيقَهُ السَّمْعُ ، وَمِفْتَاحُهُ الِاسْتِدْلَالُ ، وَخَزَائِنُهُ الْعَقْلُ ، وَهُوَ مُدَوَّنٌ فِي الْكُتُبِ وَمَحْبَرٌ فِي الْوَرَقِ ، يَتْلَقَاهُ الصَّغِيرُ عَنِ الْكَبِيرِ بِالْأُسْنَةِ ، وَهُوَ بَاقٍ بَيَقَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَمَوْجُودٌ بِوُجُودِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ حِجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ ، وَحُجَّةُ الْعُمَمِ مِنْ خَلْقِهِ ، فَضَمِنَ إِنْظَارَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ إِلَّا بِحِمْلَةٍ تَظْهِرُهُ ، وَنَقْلَةٍ تَحْمِلُهُ فَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَمَنْ نَالَ

وعمل به نال خيرى الدنيا والآخرة ودخل فى مدح الله تعالى للعلماء بقوله « إنما ينجسنى الله من عباده العلماء ». وقال « هل يشتوى الذين يملكون والذين لا يملكون » وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أكرموا العلماء فإنهم ورثة الأنبياء ، فمن أكرمهم فقد أكرم الله ورسوله » رواه الخطيب . وقال عليه الصلاة والسلام « العلم حياة الإسلام وعماد الإيمان ، ومن علم علماً أتم الله أجره ، ومن تعلم فعمل الله مالم يعلم » رواه ابن حبان عن ابن عباس . وقد بان لك يا أخى أن العلماء العاملين هم الذين أمرنا الله تعالى بعاتهم ولذا قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَالْزَيْبُحُ مَنْ فَازَ تَمَنَّا بِمَعْنِهِمْ وَالتَّحَايِيرُ مَنْ حَادَ عَنْ مُصَاحَبَتِهِمْ ﴾ يعنى الفائز السعيد من رافقهم وامتلأ أوامرهم واقتدى بهم ، واقتنى آثارهم فى أقوالهم وأفعالهم ، والشقى من حاد عنهم ، وأعرض لشيئونه وخيئته ، وقد أمر الله سبحانه بطاعة أولى الأمر منكم ، والمراد بهم ولاة الأمور القائمون بالحق وعلى حقوق العباد ؛ لأنهم خلفاء الله فى أرضه على إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام ونصرة دينه ، قال تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وفى الرسالة : والطاعة للأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلماهم ، واتباع السلف الصالح ، واقتفاء آثارهم والاستغفار لهم اه . والمعنى الاتقياد واجب للأئمة المسلمين من ولاة الأمور الذين نصبوا أنفسهم لمصالح المسلمين ، فإذا أمروا بمعروف وجب الامتثال ، وإذا نهوا عن منكر وجب الانسكاف عنه . وتجب أيضاً الطاعة والاتقياد للعلماء العاملين بعلمهم ، الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظين لحدود الله . وفى الأخرى : ولا يحل له أن يفعل فعلاً حتى يعلم حكم الله فيه ، ويسأل العلماء ويقتدى بالمجتبىين لسنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدلون على طاعة الله ومحمدون من أتباع الشيطان . والمعنى عليك يا أبهى بالكتاب والسنة وبتطاعة علماء السنة للطهارة ، وهم الذين تدرعوا باليقين وغاصت أقدامهم فى بحار الشريعة فاستخرجوا لنا نفائس الأحكام ومكارم الأخلاق ، وتزينوا

بالعلم والعمل والتقوى ، ووسعتهم السنة فلم يعدلوا عنها إلى البدعة والإضلال ، ويحذرون من اتباع علماء السوء المفسدين في الأرض الذين ضل سعيهم ، وضلوا وأضلوا ، وأولئك هم الخاسرون .

ثم اعلم أن جيش الزندقة والإلحاد والفساد والإضلال قد عمّ وانتشر ، وأمّ بلاد الإسلام يفزو بخيله ورجله ، ولا موصوم اليوم إلا من عصمه الله بحمايته ، نسأل الله أن يحفظنا ويخلصنا من الناجين المخلصين ببركة سيد المرسلين آمين .

ولما أنهى الكلام على الخطبة انتقل المصنف مُصَلِّيًا وَمُسَلِّمًا عَلَى النَّبِيِّ يَقُولُ : ﴿ وَصَلُّوا تَعْلَمُ وَسَلَامُهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﴾ وقد أتى بالصلاة والتسليم امتثالاً لأمر الله سبحانه في قوله « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » وصلاة الله تعالى على نبيه الطاهر هي رحمة القرون بالتمظيم ، وتعبته اللائقة به صلى الله عليه وسلم . وأما صلاتنا وصلاة الملائكة فهي الدعاء له بما يابق به . قال الصاوي في حاشيته على الجلالين : وحكمة صلاة الملائكة والمؤمنين على النبي تشریفهم بذلك ، حيث اقتدوا بالله في مطلق الصلاة وإظهار تعظيمه صلى الله عليه وسلم ، ومكافأة لبعض حقوقه على الخلق ؛ لأنه الواسطة العظمى في كل نعمة وصات لهم ، وحق على من وصلت له نعمة من شخص أن يكافئه ، فصلاة جميع الخلق عليه مكافأة لبعض ما يجب عليهم من حقوقه ١ ٥

وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى عَلَيَّ في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه » وفي نسخة « تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب » وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى عَلَيَّ صلت عليه الملائكة ما دام يُصَلَّى عَلَيَّ ، فَلْيَقْلُ عند ذلك أوكثر » اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد عدد معنوياتك ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وحكم الصلاة على النبي عند الإمام مالك الوجوب عيناً في العمر مرة ، كغيرها من الأذكار ، إلا أنه يستحب تكرارها في كل وقت بلا حدٍّ ، بل بقدر الطاقة والإمكان لأنها عبادة . وقول المصنف ﴿ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ ﴾ أى صلوات الله وسلامه دائماً دائماً بدوام ملك الله على عبده ورسوله الذى قد قام بحق العبودية وتبليغ الرسالة وأداء الأمانة سيدنا ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ بن عبد الله ، بن عبد المطلب ، بن هاشم ، بن عبد مناف ، بن قصي ، ابن حكيم ، العربى القرشى المكي . وأمّا أمه فهى سيدتنا آمنة بنت وهب بن عبد مناف ، ابن زهرة ، بن حكيم المذكور في نسبه من جهة أبيه .

ولد صلى الله عليه وسلم بمكة المكرمة حين طلوع فجر يوم الاثنين الثانى عشر من ربيع الأول عام النبل ، ونشأ صلى الله عليه وسلم معصوماً محفوظاً بين الأعداء ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

ولمّا بلغ من العمر أربعين سنة بعثه الله رحمة للعالمين ، ونزل عليه الروح الأمين بفار حراء بقوله تعالى « اقرأ باسم ربك » الآية ، ومكث بمكة يدعو الناس إلى الإسلام بعد الوحي سراً ، حتى نزل عليه « فاصدع بما تؤمر » فكان يدعو الناس سراً وعلانية ، وقام فيهم بالدعوة إلى الله فدعا قومه إلى عبادة الله وحده وترك الأوثان ، فنهض من هدى الله ، ومنهم من حقت عليه الضلالة ، ولاقى صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه أذى كثيراً ، ومكث بمكة ثلاث عشرة سنة على تلك الحالة ، فأمر أصحابه بالهجرة إلى الحبشة ، فهاجر بعضهم ، ثم أمرهم مرة أخرى فهاجر بعضهم فى الثانية ، ثم أذن الله له بالهجرة الكبرى إلى المدينة المنورة فهاجر إليها ومكث هناك ، وفتح الله له منها البلدان ، وصارت المدينة مكرماً للإسلام . ومن المدينة المنورة انتشر الإسلام إلى أقطار الأرض ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا ، وأكمل الله الدين بقوله تعالى « اليوم أكملت لكم

دِينَكُمْ وَأَتَّبَعْتُ عَلَىكُمْ نِعْمَ وَرَضْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا » هذه الآية نزلت بعرفة في حجة الوداع والنبي وقف تحت جبل الرحة بعد عصر يوم الجمعة ، ثم بعد تمام نسكه ورجوعه إلى المدينة توفى صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة ، ودفن في بيت عائشة يوم الثلاثاء وقيل ليلة الأربعاء ، وله من العمر ثلاث وستون سنة ، وهو صاحب التاريخ النبوي الهجري صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال للمصنف رحمه الله تعالى ﴿ الدَّاعِي إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ أى للنادى إلى الإيمان بالله المودى إلى دار السلام وهى الجنة . والسلام : اسم من أسمائه تعالى ، والمراد به هنا الجنة ، وأضيفت الدار للسلام لأنها سائلة من الآفات والكدرات ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام هو الداعي لكافة المكلفين من الإنس والجن وغيرهم من أمر بقبليغ الرسالة إليهم ليؤمنوا بالله ورسله وبجميع ما يجب علينا الإيمان به من المفيبات ؛ لأنه طريق مؤد إلى دار الجنة . قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الجلالين ، عند قوله تعالى فى سورة يونس « والله يدعو إلى دار السلام » أى السلامة ، وهى الجنة ، أشار بذلك إلى أن المراد بهذا الاسم مايشمل جميع الجنات لا خصوص المسماة بهذا الاسم ، من باب تسمية الكل باسم البعض ، وكذا يقال فى باقى دورها ، كدار الجلال ، وجنة النعيم ، وجنة الخلد ، وجنة المأوى ، والردوس ، وجنة عدن ، فهذه الأسماء كما تطلق على مسمياتها يطلق كل اسم منها على جميع دورها لصنف الاسم علىسمى فى كل اه . وقال تعالى : « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين » الدعاة إلى الله : تبليغ التوحيد والرسالة إلى المكلفين ، ورد الكفرة عما هم عليه . والرسول قدبلغ الدعوة كما أمر غاية التبليغ ، حتى أتاه اليقين صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿لِلْبَشَرِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّفْضِيلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ وفي نسخة من التفضيل بوزن التفعيل ، والأولى بوزن التفعّل وهي أَوْلَى من الثانية لدى أهل هذا الفن . والمنع أن النبي عليه الصلاة والسلام مُبَشِّرٌ بما في الجنة من النعيم الأبدى ، كما أنه بَشِيرٌ ، أى مخبر عن الله بما يَسُرُّ المؤمنين والطائعين من فضله وإخسانه بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

وبالشارة - بكسر الباء - هي إذا أطلقت لا تكون إلّا بالخبر ، وإذا قيدت جازت أن تكون بالشر ، كقوله تعالى «فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» والمنع كما تقدم أنّما أنه صلى الله عليه وسلم مُخَبِّرٌ عن الله بما في الجنة من النعيم والفضل والإكرام تفضلاً منه تعالى ، وأيضاً أنه مُخَبِّرٌ ، ومبلغ إلى الأمة بجميع ذلك ، فهو بَشِيرٌ مُبَشِّرٌ . وفي الرسالة «ثم ختم الرسالة والنذارة والنبوة بمحمد نبيه صلى الله عليه وسلم ، فجعله آخر المرسلين بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً» .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ﴾ قال الله سبحانه في حق أهل البيت «لَئِنَّمَا يَرِيدَ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» وقال أيضاً في حق الصحابة عموماً «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّامًا فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِيعٌ أَخْرَجَ شَطْطُهُ الْآيَةَ . وقال تعالى : «من المؤمنين رجالٌ صدقوا ما عاهدوا الله عليه فنهم من قَضَىٰ نَحْبِهِ ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً» اه وكل ذلك ثناء من الله تعالى على آلِهِ والأصحاب . والآل في مقام منع الزكاة هم بنو هاشم فقط على اعتماد عند المالكية وكذا عند الإمام أحمد ، وقال الشافعي : هم بنو هاشم والمطلب ، ووافقه أشهب من أصحابنا . وقال أبو حنيفة

هم فِرْقَة خمسة : آل علي ، وآل العباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث ، أي ابن عبد المطلب . وآل مَافِي مقام الدعاء فكل مؤمن موحد ولو عاصياً . وهذا المعنى هو اللائق هنا ؛ لأن المقام مقام دعاء يطلب فيه التعميم اهـ ، وقوله وأصحابه ، جمع صحابي من المهاجرين والأنصار وغيرهم ، وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من جنس العقلاء ولو حُرِّيًا أو مَمْلُوكًا ، أو غير مميز اجتماعاً متعارفاً على وجه الأرض ، ولو لحظة مؤمناً به . وفي حال حياته ، ولم يرتد حتى مات على الإسلام ، وفي حال يقظة ولو أعمى ليدخل ابن أم مكتوم ونحوه من العميان ، فميسى والخضر والياس صحابة على التعمد ؛ لأنهم اجتمعوا به في الأرض . وعيسى آخر الصحابة موتاً من البشر ، وهو الآتِ حَيٌّ ، وسئل جلال الدين السيوطي رحمه الله عن حياة عيسى عليه السلام ومقره وطعامه وشربه فقال : هو في السماء الثانية لا يأكل ولا يشرب ، بل هو ملازم للتسبيح كالملائكة اهـ . وهو أفضل من جميع الصحابة . وقد قال التاج السبكي في ذلك مُلغِزاً :

مَنْ بَاتِفَاقٍ جَمِيعِ النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ خَيْرِ الصَّحَابِ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ عَمْرِ
وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ عُثْمَانَ وَهُوَ قَتِي مِنْ أُمَّةِ الْمُصْطَلِقِ الْخُتَّارِ مِنْ مُضَرٍّ

وفي الحديث عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس بيني وبين عيسى عليه السلام نبيٌّ ، وإنه نازل ، فإذا رأيتموه فاعرفوه ، رجل مربوع إلى الحمرة والبياض ، بين ثمصرتين ، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل ، فيقاتل الناس على الإسلام ، فيدق الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية — أي لا يأخذها — ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام . ويهلك المسيح الدجال ، ثم تقع الأمانة على الأرض حتى يرتع الأسد مع الإبل ، والتمار مع البقر ، والذئب مع الغنم ، وتلعب

الصبيان بالحيات ، فيمكث عيسى في الأرض أربعين سنة ثم يُتَوَقَّى فيصلى عليه المسلمون »
رواه أبو داود والحاكم والإمام أحمد اه .

ثم قال المصنف رحمه الله ﴿ الْبَرَّةُ الْكَرَامُ ﴾ هذا من بعض أوصافهم ، أى بررة
أتقيا مطيعين لله ورسوله ، والكرام أى مكرمين معظمين عند الله وعند الناس .
وهؤلاء الصحابة استحقوا المجد الأبدى لأن الله تعالى اصطفاهم لنصرة نبيه وإقامة دينه ،
وَرَفَعَ ذِكْرهم في كتابه العزيز ، وأحبهم وأمر بحبهم ؛ لأنهم السابقون الأولون . قال
الله تعالى « وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » وقال سبحانه « لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ
اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ » الآية . هذا وقد فازوا بالحظ الأوفر في دار الدنيا والآخرة .
وقد أشاد الله بذكرهم في مواضع عديدة في كتابه العزيز ، وفضل بعض الصحابة
على بعض درجات ، كن اجتماع له الصحبة والقراءة كعلي بن أبي طالب وأمثاله ،
والخلفاء الأربعة لأنهم فازوا بنيل السبقية إليه ، وبالإجابة والمجزة والنصرة في أول
الأمر ، فواجب على كل أحد من المسلمين تعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم رضى الله تعالى
عنهم أجمعين .

قال المصنف رحمه الله ﴿ صَلَاةٌ تُوجِبُ لَهُمْ مَزِيدَ الْفَضْلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾
وفي نسخة والإينام . والمعنى أَصَلَّى صَلَاةً عَلَى الْآلِ وَالْأَصْحَابِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، صلاة يستحقون بها زيادة
الفضل والإكرام والإينام عند الله الكريم لِأَنَّ الْكَرَّمَاءَ يَقْبَلُونَ زِيَادَةَ
الْإِكْرَامِ وَالْإِينَامِ .

ولما انتهي المصنف من تقديم ما يجب تقديمه من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي والآل والأصحاب ، وعن جميع ذلك شرع الآن في بيان سبب تصنيف هذا الكتاب فقال رحمه الله : ﴿ وَبَعْدُ ﴾ بإسقاط أمّا . قال العلامة الشيخ أحمد زروق الفاسي في شرح الرسالة عند قول مصنفها أما بعد : يعنى أما بعد ما تقدم من حمد الله والثناء عليه وذكر ما من به على الإنسان من المبرة والإكرام ، فإن السؤال ورد على بكذا ، فهي إذا كلمة فصل تضمنت معنى الشرط . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستعملها في خطبه ومكاتباته ، وجرى السلف في ذلك على سنته . وقيل إنها فصل الخطاب الذى أوتيها داود عليه السلام .. قال النواوى : والتحقيق أن فصل الخطاب الذى أوتيها الفصل بين الحق والباطل في الحكم . وفي الكشف هي من فصل الخطاب . وفي الترمذى ما يدل على أن أول من تكلم بها يعقوب عليه السلام لبيه فقال : أمّا بعد فإننا أهل بيت أهل بلاء ، الحديث . وقيل أول من تكلم بها داود عليه السلام . وقيل قس بن ساعدة . وقيل يعرب ابن قحطان . وقيل كعب بن لؤى . وقيل سحيان بن وائل .

وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : وتسمى كلمة إقبال وفصل وتفصيل ، وفيها معنى الشرط . والتحقيق أن الفصل والشرط إنما هو في أمّا خاصة دون بعد ، فقيل إن أمّا حرف تفصيل نابت عن حرف الشرط وفعله . وبعد بضم الدال ، وأجاز القراء أمّا بعداً بالنصب والتنوين . وأجازه ابن هشام بفتح الدال دون التنوين ، وأنكره النحاس . وفي علة ضم بعد للتنوين بضمة عشر قولاً . وهي كلمة توضع في صدور الرسائل عند إرادة المقصد . قال ثعلب : معناها خروج عما نحن فيه إلى غيره ، وفيها معنى التنبيه ١ هـ .

قال بعض أهل اللذهب : يستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والخطب اقتداءً

به صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث البخارى فى كتاب هرقى « أَمَا بَعْدَ أَسْلَمَ تَسْلَمَ » الحديث . وقد عقد لها البخارى باباً فى كتاب الجمعة وذكر فيه أحاديث كثيرة فراجعها إن شئت ، انظر الخطاب ١ هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْوَلَدَ السَّعِيدَ وَفَقَّهُ اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا رَاهُ قَ سِنَّ الرَّشَادِ ، وَنَاهَزَ أَنْ يَنْتَقِظَ فِي سِلْكِ أَهْلِ السَّدَادِ ﴾ . يعنى أخبر المصنف بسبب إنشاء تصنيفه هذا الكتاب المبارك ، وذلك أن الولد اللبيب السعيد الذى وفقه الله تعالى ونور قلبه بنور الإلهام من الله ساقته العناية والسعادة الأبدية إلى السؤال ، لما راهق وناهز ، ومعناها أى حين قارب أن يدخل فى سن الهداية والرشاد باقترابه للبلوغ والاحتلام ، وقارب أن ينتظم فى سلك الرجال بالخروج من حال الصبا إلى حال الرجولية التى هى التكليف ، ويتميز بها الأحوال والحقوق ، أى يميز بها بين الحق والباطل ، وبين الحلال والحرام ، والتخييل والطيب ، وبين الخطأ والصواب وغير ذلك من الأحكام الدينية والمعاملة ، وبذلك يسلك الإنسان سبيل أهل الحق والرشاد والتوفيق والسداد ، فلما كان ذلك لا يمكن ولا يتحصل عليه إلا بواسطة التعلم من العالم المرشد الناصح انتدب هذا الولد السعيد اللبيب ، وبادر بالسؤال فيما يوصله لذلك وينفعه فى الدنيا والآخرة ، وطلب من المصنف أن يضع له كتاباً مختصراً ، فأجاب الشيخ عن سؤاله . وهذا الولد السعيد هل هو ولد للمصنف ، وهو المتبادر فى الذهن أو من تلاميذه ، وهما احتمالان والله أعلم . وعلى كل حال فإنه ولد عاقل لبيب أديب مبارك ، قد انتفع به المسلمون عمومًا ، نفعنا الله بسؤاله نفعاً عظيمًا ، ونسأل الله تعالى أن يكثر لنا من أمثاله ، إنه ولى التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى فإن الولد السعيد ﴿ سَأَلَنِي أَنْ أَضَعَّ لَهُ كِتَابًا يَكُونُ مَعَ كَثْرَةِ مَنَافِيهِ وَجَيِّزَ اللَّفْظِ سَهْلَ التَّنَاقُلِ وَالْحِفْظِ ﴾ . يعنى أن ذلك الولد السعيد السائل

المذكور طلب من المصنف أن يضع له ولأمثاله كتاباً يحفظه فيه ويفهم منه أمر دينه ودينه ، وأن يكون وجيزاً مختصراً قليل الألفاظ كثير المعنى ، وأن يكون لطيفاً في حجمه ، سهل التناول في حمله ، ومتى كان كذلك كان جديراً بسهولة الحفظ ، وكل ذلك مع مراعاة الاستيفاء والاستيعاب لجميع ما يحتاج إليه في المسائل الدينية مما ينبغي على المكلف الذى لا غنى عنه من الحقوق البدنية والعبادات والاعتقادات والمعاملات المالية والمناكحات وغيرها من الحقوق اللازمة ، مع ملاحظة كون ذلك في مذهب إمام الأئمة مالك بن أنس رضى الله عنه آمين ، فأجابه المصنف إلى جميع ما شرط في ذلك ما يرجوه من الله من ثواب من علم دين الله أودعا إليه . والحديث عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث علياً إلى خيبر قال : « وَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ » رواه البخارى ومسلم وأبو داود .

ولقباه أيضاً بواجب العلم وحذراً من وعيد كتمه لما في الترمذى وأبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » نسأل الله أن يرزقنا الصواب في السؤال والجواب ، إنه ولى التوفيق .

ثم إن المصنف لما أراد أن يقوم بالواجب في حق السائل وغيره من طلاب العلم قال رحمه الله : « فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى » قوله فاستخرت الله تعالى : الاستشارة هى طلب الإذن في فعل أحد الأمرين المتساويين في الإباحة ، بأن يصلى ركعتين فأكثر بقصد أن يختار الله له أنفع طريق من الأمرين أيهما يسلك فيه ، وهى مستحبة عند كل أمر مهم من الجائزات ، كالسفر ، والنكاح ، والتجارة ، أى في كيفية الشروع فيها كوضع الأبواب أو الفصول في مثل التأليف والتصنيف كما هنا .

وأما الأمر الواجب. والمندوب فلا استغارة فيه لأنهما مطلوبان منك إما وجوباً أو استحباباً ، وكذا المحرم والمكروه فلا استغارة فيهما ، لأنك منهي عنهما . والاستغارة لا تكون إلا في المباح وهو الجائز .

قال النفراوى فى الفواكه على الرسالة ، عند قول مصنفها « وإياه نستخير » : أى نطلب منه أن يقدر لنا ارتكاب ما هو خير فى كيفية الإتيان بالفاظ تلك الجملة ، وعلى أى وجه نأتى بها هل هى على غاية من المبالغة فى الاختصار ، أو بين بين . وليست الاستغارة فى أصل الكتابة وعدمها لأنها خير يقدم فعله على تركه ، وأيضاً الاستغارة فى الشروع تقدمت قبل الشروع ، وإنما الاستغارة المطلوبة الآن فى صفة الإتيان ، فسقط ما قد يقال : الإنسان إنما يستخير قبل شروعه وللصنف شرع فكيف يستخير الآن .

وحكم الاستغارة الندب فى كل أمر تجهل عاقبته ، فإن فيها تسليم الأمر إلى الله سبحانه وتعالى ليختار له تعالى ما هو خير له . وتكون الاستغارة بالحمد لله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام فى جميع الأمور ، ثم يمضى لما انشرح له صدره . فى الصحيح عن جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستغارة فى الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول إذا هم أحدكم بأمر فأبرك ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى - أو قال عاجل أمرى وآجله - فأقدره لى ويسره لى ثم يارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى - أو قال عاجل أمرى وآجله - فاصرفه عنى واصرفنى عنه ، وأقدر لى الخير حيث كان ثم أرضني به » قال ويسمى حاجته اه . وروى ابن السنى عن أنس قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم « يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبع مرات ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك فإن الخير فيه » قال النووي: ويقرأ في الركعة الأولى بعد فاتحة سورة الكافرون ، وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد . وقال بعضهم : ينبغي أن يقرأ في الأولى بعد الكافرون « وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون ، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون » « القصص » وفي الثانية بعد الإخلاص « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » « الأحزاب » ثم بعد تمامه يعمل بما ينشرح به صدره ، وإلا كرر الصلاة والدعاء سبعاً لحديث ابن السني المتقدم . وينبغي أن يكون وقتها وبعد إتمامها تاركاً لجميع أشغاله بالكلية منتظراً لما يختاره الله له ، فإن الخير بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . وإذا تعذرت الاستغارة بالصلاة استغار بالدعاء كالحائض ، وتجوز الاستغارة للخير لأنها إغاة على الخير كالاستشارة ، قال تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وقال تعالى : « وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » . « سورة آل عمران » .

ولما أتم المصنف الاستغارة وظهر وجه الخيرة عزّم على أن يحفل هذا الكتاب مختصراً ففعل ، وقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ هَذَا الْمُخْتَصَرَ ﴾ الضمير في له راجع إلى السائل وهو الولد السعيد المتقدم ذكره ، والمعنى لما عزّمت وتوكلت على الله تعالى كتبت للسائل هذا الكتاب المختصر الذي سمعته ﴿ يارشد السالك إلى أشرف المسالك ﴾ بأن جعلته وجزّ الألفاظ ، كثير المعنى ، سهل التناول والحفظ ، كما هو مطلوب السائل . وقد جاء كما سأل ، فله الحمد والشكر ، وأودع فيه المصنف جميع المطلوب والمرغوب كما صرح بقوله : ﴿ وَأَوَدَعْتُهُ جَزْئِيلاً مِنَ الْجَوَاهِرِ

وَالدُّرَرُ﴾ يعنى أنه ما آلى وما قصر فى البيان فى هذا الكتاب ، بل اجتهد غاية الاجتهاد فى استنباط المسأرب ، وغاص فى بحار العلوم والشرعة ، ونظر فيها بعين الحقيقة بالدقة والتحقيق والتدقيق ، حتى استخرج منها الفواض والفوائد والفائس ، والجزيلات من اللآلىء والجواهر واليوافيت والدرر الفاخرة الغالية ، والديبايح والحلل النفيسة الثمينة . والمعنى أنها عبارة عن المسائل الدينية والأركان الإسلامية والأحكام الشرعية ، حيث إنه أودع فى كتابه هذا جميع ما يحتاج إليه فى الدين من المأمورات والمحظورات ، وكيفية أداء العبادة ، وبيان أحكام الصلاة من الفرائض والسنن والمرغوبات ، وأحكام الطهارة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والجهاد ، والأيمان ، والنكاح ، والبيع ، والقضايا فى الدماء والحدود ، والشهادات ، وأحكام الميراث والعق والولاء ، والوصايا ، وغير ذلك مما يتعلق بأحكام الشرعة الإسلامية مما لا غنى عنه . وقد بين للمصنف جميع ذلك تفصيلاً وإجمالاً بدون تفريط ولا إفراط ، أودع جميع ذلك لنفع الأمة فجزاه الله عنا وعن المسلمين . خير جزاء .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَسَمَّيْتُهُ إِرشَادَ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ ﴾ والمقصود بتسمية هذا الكتاب بالإرشاد تفاوُلاً بهداية السائل ورشاده والله أعلم . ومن المعقول طبعاً وشرعاً أن من سئل شيئاً من أمر الدين يريد الهداية والإرشاد والفهم فيه . ومعنى السالك أى الداخل فى طريق النجاة ، ومن أوضحه وأشرفه وأعلاه منزلة فى الفقه ؛ لأنه به يفقه أمر دينه ودنياه ، ويميز به بين الحق والباطل والحرام من الحلال . قال تعالى « فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ » الآية . وفى الحديث الصحيح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ » الحديث ، وقال بعضهم :

إِذَا مَا اعْتَرَى ذُو عِلْمٍ يَعْلَمُ فَعِلِمُ الْفَقْهِ أَوَّلَى بِاعْتِرَازِ

فَكَمْ طَيْبٌ يَفُوحُ وَلَا كَيْفٌ
وَكَمْ طَيْرٌ يَطِيرُ وَلَا كَيْفٌ
ولا شك أنه كذلك . نسأل الله سبحانه أن يفقهنا في الدين آمين .

وقد نسب المصنف كتابه هذا إلى مذهب إمامنا مالك بقوله : ﴿ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ
الْأَعْظَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكٍ ﴾ . أخبر المصنف أنه وضع أساس بناء هذا الكتاب على
قواعد مذهب إمام الأئمة ، ومصباح السنة ، إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك ابن أنس
المتقدم ذكره في أول الخطبة . وقوله الإمام الأعظم هذا من حسن الوضع وحسن الشاء ،
ولم أر أحداً من أهل المذهب ولا غيره كنى الإمام بالأعظم سوى مصنفنا العلامة
شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البندادي رحمه الله آمين .

والمعروف بالإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت التابعي صاحب المذهب رضى
الله عنه . وقوله على مذهب الإمام ، يعنى على ما ذهب إليه وأفتى به نفسه في حياته ، وعمل
به أصحابه بعد مماته كما تقدم في أول الخطبة .

وحاصل ما في المقام أن الإمام رحمه الله تعالى نشأ بين العلماء غلاماً مهذباً عاقلاً
حافظاً ضابطاً ، متقياً للسنة للطهارة ، برّاً تقياً ، فتعلم منهم وجمع علومهم ، وحفظ آراءهم ،
ونقل آثارهم ، وعرف مذاهبهم ومداركهم ، وأحكم قواعدهم ، وجمع بين الفقه والحديث
حتى صار إماماً في السنة ، وسيد فقهاء الحجاز ، وهو الذى قيل فيه تعظيماً : « لا يفتى
أحد ومالك في المدينة » وأصبحت مثلاً . وكان رحمه الله قديراً أول أمره ،
بحسنت حاله . وقد أخذ العلم عن نحو مائة شيخ انتظامهم وارتضاهم ، فمالئ فيهم
إلاً وقد تبين فضلته واشتهر علمه ومجده ، ونبل قدره وعظمت منزلته ، وعرفت مكانته ،
وظهرت سيادته ، فأقرؤوا بفضلته وأذعنوا لعلمه ، فسَادَ جميع أقرانه وفاق أهل زمانه حتى
سُمِّيَ « عالم المدينة وإمام دار الهجرة » واشتهر خبره في الأمصار ، وانتشر ذكره وعلمه

في سائر الاقطار ، وَضَرَبَتْ لَهُ أَكْبَادُ الْإِبِلِ ، وَارْتَحَلْ إِلَى النَّاسِ أَفْوَاجًا مِنْ كُلِّ مِصْرٍ وَأَتَوْهُ مِنْ كُلِّ قَطْرٍ وَمِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ . فَجَلَسَ لِتَدْرِيسِ الْعُلُومِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَشْيَاخُهُ مُتَوَافِرُونَ ، فَفَتَحَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ فَعَاشَ قَرِيبًا مِنْ تِسْعِينَ سَنَةً وَهُوَ يَدْرُسُ وَيَقِي ، وَشَهِدَ لَهُ التَّابِعُونَ بِالْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَجُودَةِ الْفَهْمِ ، وَاحْتِاجَ إِلَيْهِ مَعْلُومِهِ وَمَشَايخِهِ وَجَلَسُوا فِي دُرُوسِهِ وَسَأَلُوهُ عَنْ أَمْرِ دِينِهِمْ ، وَأَلْفَ كِتَابِهِ الْمُرْتَطَأَ وَغَيْرِهِ مِنْ تَأْلِيفِهِ ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ وَالنَّسَائِمِ ، وَانْتَفَعَ النَّاسُ بِأَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ ، وَانْتَشَرَتْ عُلُومُهُ وَمَذْهَبُهُ شَرْقًا وَغَرْبًا ، فَصَارَ قُدُوةً فِي الدِّينِ وَإِمَامًا فِي السَّنَةِ ١١٥ هـ .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ تَيْمُورُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ : أَمَّا الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى إِمَامٍ دَارَ الْهِجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لِلْوُلُودِ سَنَةِ ٩٣ هِجْرِيَّةً ، وَالتَّوَقَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٧٩ . وَهُوَ ثَانِي الْأَرْبَعَةِ فِي الْقَدَمِ . وَيُقَالُ لِأَتَابِعِيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ . وَقَدْ نَشَأَ لِلْمَذْهَبِ بِالْمَدِينَةِ النُّورَةُ عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ . ثُمَّ انْتَشَرَ فِي الْحِجَازِ ، وَغَلِبَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَصْرَةِ وَمِصْرَ وَمَا وَالِهَا مِنْ بِلَادِ إِفْرِيقِيَّةٍ وَالْأَنْدَلُسِ وَصِغْلِيَّةٍ وَالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى إِلَى بِلَادِ السُّودَانِ . وَظَهَرَ بَيِّنَاتُ ظُهُورًا كَثِيرًا ، ثُمَّ ضَعُفَ فِيهَا بَعْدَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ ١١٥ هـ .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَقْنُصُ مَالِكًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَأَخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ . وَقَالَ ابْنُ مِهْدِيٍّ : إِذَا رَأَيْتَ الْحِجَازِيَّ يَحِبُّ مَالِكًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سَنَةٍ ، وَإِذَا رَأَيْتَ أَحَدًا يَقْنُوهُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ١١٥ هـ .

وَقَالَ الْخَطَّابُ : وَمَنْ طَالَعَ مَنَاقِبَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَرَفَ عُلُوَّ مَرَاتِبِهِمْ ، وَوُجُوبَ تَقْدِيرِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَلِزُومِ الْإِقْدَاءِ بِهِمْ ، وَتَرْجِيحِ عِنْدَهُ أَحَدِهِمْ عَلَى مَا يَتَرَفَعُ مِنْ مَرَاتِبِهِمْ ، وَيَرَى مَعَ ذَلِكَ أَنَّ بَالِكًا أَعْلَامًا وَأَسْمَاءً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ تَلْفِيزُهُ ، وَاحِدَ

تلميذ الشافعي . ورحم الله ابن الأثير حيث يقول : كَفَى مَالِكًا شَرَفًا أَنْ الشَّافِعِي تَلْمِزُهُ ، وَأَحْمَدُ تَلْمِزُ الشَّافِعِي . وكفى الشافعي شرفاً أن مالكا شيخه .

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَذَكَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ أَنَّهُ لَقِيَ مَالِكًا وَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ الْحَدِيثِ ، فَهُوَ إِذَا شِخَّ السَّكَلُ ، وَإِمَامُ الْأُئِمَّةِ ، وَكَلِمَهُ عَلَى هَدًى وَتَقَى ، وَعِلْمُ وَرُوعٍ وَزَهْدٍ هـ .

وَأَمَّا أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ وَلَيْسَ لِمَذَاهِبِهِمْ ذِكْرُ الْيَوْمِ ، وَأَدْخَلَتْ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ ، وَذَلِكَ كَذَهَبِ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَدَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامِ الظَّاهِرِيَّةِ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ ، وَسَمِيدَ بْنَ النَّسِيبِ ، وَالْأَوْزَاعِيَّ وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ إِنْ دَرَسْتَ مَذَاهِبَهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ :

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فَإِنَّهُ انْتَشَرَ وَشَاعَ فِي الْأَقْطَارِ كَشَمْسِ الضُّحَى ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ قَاطِبَةً مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَفَاسَ وَبَعْضَ أَهْلِ مِصْرَ وَسَائِرِ الْأَمْصَارِ فِي الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى إِلَى بِلَادِ السُّودَانِ وَبَعْضَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَدُونَ بِإِمَامِ دَارِ الْحِجْرَةِ تَوْفِيقًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَتَصَدِّقًا لِقَوْلِ الصَّادِقِ الْمُصَدِّقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ « لَا يَزَالُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ غُلَاةً يَنْتَظِرُونَ حَتَّى يَنْقُضَ السَّاعَةُ » .

ثُمَّ دَعَى الْمُصَنِّفُ الْإِمَامَ بِقَوْلِهِ : ﴿ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ﴾ بِقَوْلِهِ قَدَسَ أَيْ نَزَّاهَ وَطَهَّرَ ، وَقَوْلِهِ ضَرِيحَهُ أَيْ قَبْرَهُ ؛ وَلِغَلْفِ أَنَّهُ دَعَى وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى لِبَلْسَانِ التَّضَرُّعِ وَالِابْتِهَالِ أَنْ يُظَاهِرَ وَيُنَزِّهَ رُوحَ الْإِمَامِ فِي سَيَاتِهِ الْبَرْزَخِيَّةِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا انْتَقَلَ مِنَ الدُّنْيَا مَحْتَاجًا لِلدَّعَاءِ وَلَوْ كَانَ فِي النَّعِيمِ ، خَصُوصًا بِتَقْدِيسِ رُوحِهِ وَتَنْوِيرِ قَبْرِهِ الَّذِي

هو أول منزل من منازل الآخرة . وفي الرسالة « وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يوم يبعثون » أى منعمة برؤية مقعدها فى الجنة . وفى الحديث « المؤمن فى قبره فى روضة خضراء ، ويوسع له قبره سبعين ذراعاً ، ويضىء حتى يكون كالقمر ليلة البدر » اه ومن نعيم القبر توسيمه ، وجعل قنديل فيه ، وفتح طاقة فيه من الجنة وملؤه خضراً أى نعياً ، وجعله روضة من رياض الجنة اه نفرأوى .

واختلف العلماء فى مقر الروح من الشخص حال الحياة ، والصواب عدم العلم بمحلها من البدن ، لقوله تعالى « وسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي » أى بما انفرد بعلمه .

وأما مقرها بعد الموت وقبل القيامة ، قال نفرأوى : فختلف فيه ، فمقر أرواح الأنبياء الجنة ، ومقر أرواح الشهداء فى أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها ، وتأوى إلى قناديل من ذهب معلقة فى ظل العرش . ومقر أرواح غيرها البرزخ ، والمراد به هنا الحاجز بين الدنيا والآخرة ، وله زمان وحال ومكان ، فزمانه من حين الموت إلى يوم القيامة ، وحالُه الأرواح ، ومكانه من القبر إلى عليين لأرواح أهل السعادة .

وأما أرواح أهل الشقاوة فلا تفتح لهم أبواب السماء ، بل هى فى سجين معذبة تحت الأرض السابعة . والدليل على جميع ذلك ما فى الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات أحدكم عُرِضَ عليه مقعده بالقدادة والعشي إن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فن أهل النار ، فيقال هذا مقعدك إلى أن يبعثك الله » .

ومما يجب اعتقاده والإيمان به أنَّ للمؤمنين والأولياء نوراً ساطعاً فى قبورهم ونشورهم إلى دخولهم الجنة ، نسأل الله أن يجعلنا من أهل النور يوم القيامة مع أئمتنا

وأخواننا الذين سبقونا بالإيمان من المؤمنين الذين يسمى نورهم بين أيديهم يوم القيامة .
قال الله تعالى « يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم يشركم
اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم » « الحديد »
وقال تعالى « يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم
يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير » « التحريم » وفي الأثر:
قال قتادة : ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من المؤمنين من يُضيء
نوره إلى عدن وصنعا ودون ذلك ، حتى إن من المؤمنين من لا يُضيء نوره إلا موضع
قدمه » اه . اللهم اجعلنا في عبادك الصالحين يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه
نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل
شيء قدير .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَعَلَى اللَّهِ الْمُعْتَمَدُ فِي بُرُوحِ التَّكْمِيلِ وَفَوْقَ حَسَنِي
وَنَسَمِ الْوَكِيلِ ﴾ هذا وقد اعتمد المصنف على الله وعليه التكلان في بلوغ المقصود المراد
به هنا القدرة على إكمال الكتاب على وجه الصواب ، كما أنه يطلب لكل شاعر في فن
من الفنون أن يعتمد ويتوكل على الله ويتق به في جميع أموره ومهباته ، ويتوكل
عليه قبل شروعه ؛ لأن من يتوكل عليه فهو كافيه وشافيه . قال عز وجل : « ومن
يتوكل على الله فهو حسبه » . « الطلاق » والمعنى أنه من فوض أمره إليه كفاه
ما أمته من أمر دينه ودنياه ، نسأل الله حسن التوكل والاعتقاد عليه ، فهو حسبنا
ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولما أنهى الكلام على الخطبة وما اشتملت عليه من البدائع والروث أراد المصنف
الشروع في المقاصد ، فقال رحمه الله :

كتاب الطهارة

الطهارة : مصدر طهر بضم الهاء أو فتحها ، وهى لفة النظافة والزهارة من الأدناس ،
وشرعاً صفة حُكْمِيَّة توجب للموصوف بها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له ،
فالأول لأن يرجعان للثوب والمكان ، والأخير للشخص .

والطهارة قسمان : طهارة حدث ، وطهارة خبث . والحدث هو المنع القائم بالأعضاء
لموجب من بول ونحوه ، أو جنابة ، أو حيض أو نفاس ، وإن كان الممنوع منه بالنسبة
لمن يريد الدخول فى الصلاة ثوباً أو مكاناً فعلى طهارة خبث ، أى طهارة منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : « لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ وَانْتَلَبَتْ إِلَّا الْمَاءَ لِلطَّلُقِ » يعنى
أن الحدث والخبث لا يُرفعان إلا بالماء المطلق ، والحدث ينقسم إلى قسمين : الأكبر
والأصغر ، أما الأكبر فهو الجنابة والحيض والنفاس ، والأصغر وهو البول ، والغائط ،
والريح ، والذى ، والودى ، وخروج المتى بغير لذة ممتنة ، والهادى : وهو الماء الذى
يخرج من فرج المرأة عند ولادتها . وأما الخبث فهو عبارة عن النجاسة القائمة بالشخص
أو الثوب أو المكان ، وهذه الأشياء هى المعبر عنها بالأحداث والأخبث ، ولا يصح
التطهير منها إلا بالماء الطاهر ، وهو المطلق الذى أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وَهُوَ مَا كَانَ
عَلَى خِلْقَتِهِ أَوْ تَغْيِيرَ بَإِذَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَايَةً كَقَرَارِهِ وَالْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ ﴾ وقال الله
تعالى « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا » الماء الطهور : ما كان طاهراً فى نفسه مطهراً
لغيره ، كماء المطر والبحر والينر إذا لم يتغير شيء من أوصافه الثلاثة وهى اللون والطعم
والريح بما ينفك عنه غالباً كالابن والمسل والصابون والسمن والمجبن ، وكله طاهر غير

مُطَهَّرٌ ، وإذا تغير المِاءُ بكُلِّ غَرٍّ والمِذْرَةِ والبَوْلِ ونحوه فهو نَجَسٌ ، فإن تغير شيء من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء .

والتغيير بالطاهر كاللبن طاهر في نفسه غير طهور ، يستعمل في العادات كالطبخ والشرب ، ولا يستعمل في العبادات كالوضوء والغسل .

والتغيير بالنجس كالمدرة ونحوها نجس لا يستعمل في شيء من العادات ولا في شيء من العبادات ، لكن يسقى به الزرع أو البهائم ، وقول المصنف رحمه الله : أو تغير بما لا ينفك عنه الخ هو ظاهر في أنه يجوز استعمال الماء المتغير بالمكان الذي عليه الماء كالتراب والحماة والسبخة وجميع المواضع الذي يتغير لون الماء بها كالزرنينخ والكبريت والكحل والنورة ونحوها ، أو تغير الماء بما تولد منه كالطحالب - شيء أخضر يعلو على الماء - أو تغير بطول المكث فإنه لا يضر ، أي فطاهر يستعمل في العادات والعبادات . وقال العلامة الشيخ محمد البشار في منظومته المشهورة الميمونة المسماة « بأسهل المسالك » في باب أقسام المياه وما يرفع الحدث ، مُشِيرًا لما قدمناه :

وَكُلُّ مَاءٍ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	أَوْ نَاجِعٍ مِنْ أَرْضٍ أَوْ جَارٍ نَجًّا
بَاقٍ عَلَى أَوْصَافِهِ أَوْ غَيْرِهَا	مِنْ أَرْضِهِ أَوْ مَا عَلَيْهِ قَدْ جَرَى
أَوْ مُكْتَسَبٌ فَطُلُقَ طَهُورُهُ	يَصِحُّ مِنْهُ الشَّرْبُ وَالطَّهْيُ
وَإِنْ يَكُنْ مُتَغَيَّرًا بِطَاهِرٍ	يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا كَالسَّكَّرِ
فَطَاهِرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعِمَادَةِ	مِنْ طَبَخٍ أَوْ عَجَنٍ سِوَا الْعِمَادَةِ
وَإِنْ أَشِيبَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ	أَوْ رِيحُهُ بِالنَّجَسِ نَجَسٌ حُكْمُهُ
وَكَرِهَةٌ مَا اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ	كَمَا قَلِيلٍ لَمْ يَغْيِرْهُ أَتَلَبُّ

وقوله وكره الخ أنه ذكر أن الماء المستعمل في رفع الحدث يكره استعماله في رفع الحدث به مرة ثانية ، لكن مع وجود غيره فإذا لم يوجد غيره وتمين فلا كراهة ، ومثله جميع المياه

المكروهة تنفى الكراهة إذا فقد غيره ، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله : ﴿ وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ بِالْمُسْتَعْمَلِ ، وَيَسِيرُ حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ لَمْ تَقْصُرْهُ ، وَسُوءٌ مَالًا يَتَوَقَّى النِّجَاسَةَ ﴾ اعلم أن الماء الذى يكره التطهير به مع وجود غيره كثير ، منه ما ذكره المصنف وهو الماء المستعمل فى رفع الحدث كما تقدم ، ومنه الماء اليسير وهو ما كان قلدر آنية الفسل للمغتسل أو آنية الوضوء للتوضؤ إذا حلت فيه نجاسة ولم تغيره فإنه يكره التطهير به مع وجود غيره . وما فى رسالة القبروانى من قوله رحمه الله : وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره ضعيف . ولا غرابة فى ضعفه وإن كان هو قول ابن القاسم اه . رددير ، مع طرف من حاشية الصاوى عليه ، ومنه - أى للماء المكروه - سؤر مالا يتوقى النجاسة كجبالته إذا كان الماء قليلا دون الكثير ، ومن الماء المكروه الذى ولغ فيه كلب أو كلاب ، وندب إراقة وغسل الإناء سبعا بدون تتريب ، ومن المكروه أيضا الماء الشمس الساخن من حرارة الشمس ، خصوصا فى القطر الحار ، وذلك إذا كان فى أوانى النحاس وإلا فلا كراهة فيه ، ويكره الاغتسال فى الماء الراكد إن لم يكن له مادة ، أو كان كثيرا كالبحر فلا يكره حينئذ ، ومن المكروه ما بشر أو صهرج مات فيه حيوان برئى له دم سائل ، لا كمقرب ، ولا بحرئى كسمل ، ولا كراهة فى مثل هاتين . وكل هذا ما لم يتغير الماء تغيرا فاحشا ، فإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه بذلك تغيرا فاحشا فلا يجوز استعماله فى شيء من العبادات ولا فى شيء من العادات .

قال المنصر رحمه الله : ﴿ لَا مَا أَفْضَلَتْهُ الْبَهَائِمُ ﴾ البهائم جمع بهيمة وهى الدابة ، وإن كانت البهيمة بمفرد تخص بالخليل والخيول والبغال ، كما أن الأنعام تخص بالإبل والبقر والغنم ، إلا أن هنا المراد العموم . يعنى أنه لا يكره استعمال الماء الذى شربته البهائم وبقي منه شيء سواء فى الإناء أو فى البحر أو غيرها ، بل الباقى بمعد شررها طاهر طهور ، يجوز

استعماله في الفصل والوضوء ورفع حكم الخبث ، ويستعمل في العادات ، ما لم يتغير من نجاستها وإلا صار نجساً . وفي الحديث عن جابر قال : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أُنْتَوَضُّ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ ؟ قال نعم » ، وبما أفصلت السباع كلها » رواه الشافعي والبيهقي ١٥ .

وفي القوانين لابن جزي : « المسألة الخامسة » سؤر النوب والسباع طاهر عند الإمامين . وقال أبو حنيفة : « الأسار تابعة للحوم » ١٥ .
وفي خطط السداد والرشد شرح مقدمة ابن رشد للعلامة الثاني عند قول الناظم رحمهما الله .

﴿ وَاللَّامِ مِنْ قَمَرِ الدَّوَابِّ الْفَاطِرُ وَسُورُهُهَا فَذَلِكَ مَا طَاهِرٌ ﴾

يعنى أن الماء السائل من قم النوب عند شربها منه طاهر ، وكذلك سورها وهو فضلة شربها . والسور ميموز ساكن ، وقد يسهل .

وفي الصحاح : الدابة كل ماشٍ على الأرض ، والدابة التي تزكب . وفي القاموس : ما دب من الحيوان ، وغلب على ما يركب . ويشمل سؤر الخائف والجنب وهو كذلك ، وإن كان الأدنى لا يطلق عليه دابة في العرف غالباً . وسَمِعَ ابن وهب : سؤر البرذون والبغل والفرس طاهر وغيره أحبُّ إليَّ ، ولا بأس به إن اضطر إليه . وقوله طاهر أى طهور ، يريد إلا ما يتناول النجاسة فيكره ، إلا ما كان على فيه نجاسة فيكون حكم سؤره حكم ما حلت نجاسة أجبره على حكمه ١٥ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ أَوْ تَطَهَّرَتْ مِنْهُ امْرَأَةٌ خَلَّتْ بِهِ ﴾ يعنى أنه اتفق أهل المذهب على جواز استعمال الماء الذى خلت به المرأة بلا كراهة ، وما قلوه خارج المذهب من عدم الجواز من أحد قَوْلَى ابن حنبل . هو مردود باتفاق مالك مع أصحابه

بالجواز فيه . قال خليل - عَاطِئًا عَلَى الْمُطَلَّقِ : أَوْ كَانَ سُورَ بَهِيمَةٍ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ أَوْ فَضْلَةً طَهَّرَتْهُمَا .

قال المواق وغيره فيها : لا بأس بسُور الحائض والجنب ، وما فضل عنهما من وضوء أو غسل لا بأس بشربه وبالوضوء منه والاعتسال به ١٠١ .

وقال الخطاب : قول مالك وجميع أصحابه أنه يجوز وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة وعكسه لا خلاف بينهم في ذلك ، وَرَدُّوا عَلَى ابْنِ حَنْبَلٍ لِأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ تَلَوُّهَا بِهِ ١٠٢ .

وفى القَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ لابن حزمي : ويجوز أن يتطهر الرجل بفضل المرأة خلافاً لابن حنبل ، وقد عَلِمْتُ أَنَّ قَوْلَهُ مَرْدُودَةٌ بِاتِّفَاقِ مَالِكٍ مَعَ أَصْحَابِهِ بِالْجَوَازِ ١٠٣ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا تَغْيِيرُ مِمَّا خَالَطَهُ أَجْنَبِيٌّ كَانَتْ لُحْلُ وَالتَّبَوُّلُ سَلْبُهُ الطُّهُورِيَّةُ وَأَكْسَبَهُ حُكْمُهُ ﴾ يعنى أنه إذا تغير الماء بمخالطة شيء أجنبي تارة يكون للشيء المخالط طاهراً غير مطهر كالحل والعل ، وتارة يكون غير طاهر كالبول والمذرة ، فإن تغير الماء بطاهر غير مطهر فقد تقدم أنه ماء طاهر في نفسه غير طهور ، يستعمل في العادات كالطبخ والشرب ولا يستعمل في العبادات كالوضوء والنفسل . والتغير بمخالطة النجاسة كالبول ونحوه نجس لا يستعمل في شيء من العادات ولا من العبادات ؛ لأن مغيّره سلبه الطهورية وأكسبه حكمه . وقد تقدم جميع ذلك عند قول المصنف « أو تغير بما لا ينفك عنه » .

ثم قال رحمه الله : ﴿ وَيُكْرَهُ مِنْ آتِيَةِ عِظَامِ الْمَيِّتَةِ وَجِلْدِهَا ﴾ يعنى أن المشهور في المذهب كراهة استعمال آتية عظام الميتة وجلدها بتغير تحريم . وفى المدونة : وكره الاذهان في أنياب القيل واللسط بها والتجارة فيها ، ولا ينفع بشيء من عظام الميتة ، ولا يوقد بها الطعام ولا الشراب ١٠٤ .

قال ابن يونس : فإن فعل لم يفسد الشراب والطعام إلا أن يشوى عليها خبز أو لحم ؛ لأن ذلك العظام ينجسه . ووجه قول مالك : إن الله حرم الميتة فكان الواجب أن يحرم منها كل شيء ، إلا أن السنة خصت الانتفاع بالجلد وبقي ما سواه على أصل التحريم ، خلا أن ما كسره ولم يحرمه للخلاف ١٥١ .

وقال ابن الموزان : كره مالك الأدهان في أنياب الفيل وعظام الميتة والمشط بها وبمعها وشراءها ، ولم يحرمه لأن ربيعة وعروة وابن شهاب أجازوا ذلك ١٥٢ .

وقال ابن سيرين وإبراهيم : لا بأس بتجارة العاج ١٥٣ . موافق على خليل . ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ يجوز استعماله في غير المائعات كالحبوب والدقيق والغلبة الغير المبلول ، وكذا يستعمل في الماء المطلق بأن يوضع فيه الماء سفراً وحضراً لأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ١٥٤ . رددير على أقرب المسالك . وقال النفراوى في الفواكه : ووقع الخلاف بين الشيوخ في نجاسة الزيت للوضوء في إناء العاج ، والذي تحرر من كلام أهل المذهب أنه إن كان لا يتحلل منه شيء يقيناً فإنه باقٍ على طهارته كمظم الحمار البالي فإنه لا ينجس ما وقع فيه . وإن كان يمكن أن يتحلل منه شيء فلا شك في نجاسته ، وقس على ذلك سائر أعيان النجاسة الجافة كذا في المدوى على أبي الحسن .

وقال في المختصر : وفيها كراهة العاج . قال الخرشي : وفي المدونة كراهة عظم الفيل المذكور ، وما تقدم من قوله « وما أبيض من عظم قرن وعاج » في فيل لم يذكرك . وقال المدوى في حاشيته على الخرشي : وجه الكراهة تعارض مقتضى التنجيس ، وهو جزئية الميتة ، ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستعداد لأنه مما يتناقض في أخذه . ونقل محشى

التأني : أن اللدونة وشراحها وشرح ابن الحاجب وغير واحد على أن الكراهة على التنزيه وعدم التحريم ، والمراد علاج غير المذكي . ثم قال : (فائدة) في البرزلى عن أبي زيد فيمن توضأ على شاطئ بحروفيه عظم ميتة غطاء الماء والطين ، أى ثم ظهر ففسل برجله وجعلها على العظم ثم نقاها إلى ثيابه إن ثوبه لا يتنجس . قال البرزلى : إن كان العظم يابساً فواضح ، وإن كان فيه دسم ولحم فالصواب أن النجاسة تتعلق برجله إلا أن يؤقن أن رطوبتها قد ذهبت جملة ولم يبق إلا رطوبة الماء فيكون كالعظم البالى اه . وقد علمت فيما تقدم مما أتناهه من تلك النصوص ، وفهمت أن أواني العظام وجلد الميتة المدبوغ إذا وضع فيها الماء المطلق يجوز منها الوضوء والفسل وإزالة النجاسة ، وغاية الأمر فيها الكراهة للخلاف ، والكراهة لا تنافي الجواز . والله أعلم .

ثم قال : ﴿ وَيَحْرُمُ مِنَ التَّقْدِيرِ وَيُجْزَى ﴾ يعنى اتفق الأئمة على أن استعمال أواني الذهب والفضة حرام ، لما فى الصحيحين عن حذيفة عنه عايه الصلاة والسلام أنه قال : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا فى صحافها ، فإنها لهم فى الدنيا ولهم فى الآخرة » اه . وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يجرى فى بطنه نار جهنم » رواه البخارى ومسلم اه . قال الشعراني فى الميزان : ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال أواني الذهب والفضة حتى فى غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء ، إلا فى قول الشافعى مع قول داود إنما يحرم الأكل والشرب خاصة اه . وفى شرح الرسالة لابن ناجى عند قول مصنفها : وعن الشرب فى آنية الذهب والفضة ، وذكر - أى ابن ناجى - حديث حذيفة وحديث أم سلمة فى منع استعمالها ، ثم قال : واعلم أن أهل المذهب ألحقوا سائر الاستعمالات بالأكل والشرب فى التحريم ، وذهب بعض الظاهرية

إلى قصر المنع على الشرب خاصة اه. قال ابن جزى فى القوانين : المسألة الثالثة فى أواني الذهب والفضة : واستعمالها حرام على الرجال والنساء ، واختلف فى جواز اتخاذها من غير استعمال الخ ، انظره إن شئت اه. قال خليل فى المختصر عاطفاً على ما حرم استعماله : « وإناء نقد » قال العدوى على الخرشى : فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وإن صحت الصلاة اه. وفى الإكليل « وحرم استعمال إناء نقد ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل » اه. وفى أقرب المسالك « وعلى المكلف مطلقاً اتخاذ إناء سبهما ولو للفقنية » يعنى أنه يحرم على المكلف ذكره أكان أو أتى اتخاذ إناء من ذهب أو فضة ولو لم يستعمله بالفعل ؛ لأنه ذريعة للاستعمال ، ومن المعلوم أن سد النرائع واجب عند الإمام ، فلا يجوز اتخاذها للاذخار ، أو لمعاينة الدهر ، ولا التزين به على رف ونحوه ، بخلاف الحلى يتخذها الرجل لمعاينة الدهر فخار ، وهو ظاهر ، إذ الحلى يجوز استعمالها للنساء ، والإناء لا يجوز استعماله لرجال ولا نساء اه. قال فى العمدة : « ويحرم استعمال آنية الذهب والفضة ، ومن تظاهر منهما أئيم وصح » اه وقال الدسوقي : « فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وإن صحت الصلاة » اه قال النفراوى فى الفواكه : واختلف فى إعادة من توضأ منهما ، فقليل أبداً ، وقيل فى الوقت ، وقيل لا إعادة . والقول بالأبدية ضعيف ؛ لأن الصلاة تصح بالحرام . وقال خليل : « وعصى وصحت إن لبس حريراً أو ذهباً ، أو سرق ، أو نظر محرماً ، ومن حضرته صلاة وآلة إخراج الماء من النقد فإنه لا يخرج الماء بها ، بل يتركها ويتيمم ، لحرمه الوضوء منها من غير نزاع » اه وقد بآن لك وجه قول المصنف فى تحريم استعمال التقدين مع صحة العمل إذا وقع ونزل . والله الموفق للصواب .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجِبُ التَّحَرُّى فِي أَشْنِبَاءِ الطَّاهِرِ بِالنَّجِسِ ، فَيَتَوَضَّأُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ . تَوْقِيلٌ يَتَوَضَّأُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُصَلِّى وَيَقِيلُ أَعْضَاءَهُ مِنْ

الثاني ثم يتوضأ به ويصلي ، فإن كثرت زاد على عدد النجاسة واحدة ، يعني أنه إذا اشتبهت الأواني الطاهرة والنجسة بكالبول وجب على مرید التطهير التحري في ذلك ويستعمل الآنية التي يغلب على ظنه طهارتها ، وإن لم يغلب على ظنه طهارة شيء منها تركها وانتقل إلى التيمم . وهذا هو الصحيح إن شاء الله . وقيل يتوضأ من أحدهما إلى آخر ما قال المصنف . وهي المسألة للشهورة ذات الخلاف . قال خليل في المختصر : « وإذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة إناء » قال الشارح الدسوقي : وحاصل المسألة أنه إذا كان عنده ثلاث أوان نجسة أو متنجسة واثنان طهوران ، واشتبهت هذه بهذه فإنه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث أوان عدد الأواني النجسة ، ويتوضأ وضوءاً رابعاً من إناء رابع ، ويصلي بكل وضوء صلاة ، وحينئذ تبرأ ذمته « اه وقال أبو البركات أحمد الدردير عليه : ويبني على الأكثر إن شك فيه ، وهذا إن اتسع الوقت ، وإلا تركه وتيمم إن لم يجد طهوراً محققاً غير هذه الأواني ، وإلا تركها وتوضأ . وأما لو اشتبه طهور بطاهر فإنه يتوضأ بعدد الطاهر وزيادة إناء ، ويصلي صلاة واحدة ويبني على الأكثر إن شك اه . وقال النطنفي في الإفادة الأخمدية : لا يصح قول من قال يصلي بعدد النجس وزيادة إناء ، بل الحق أنه يعدل عن استعمال ذلك الماء إلى التيمم اه . وقال الخرشي على المختصر يعني إذا اشتبه ماء طهور بمتنجس أو نجس كالبول فإنه يصلي بوضوءات بعدد النجس أو المتنجس وزيادة إناء ، ويبني على الأكثر إن شك فيه ، فإذا كان عدد الطهور اثنين مثلاً والنجس أو المتنجس اثنين برئت ذمته بثلاث صلوات بثلاث وضوءات ، أو ثلاث قيارع ، أو أربع فينجس ، وهكذا . ثم قال - أي الخرشي - : وكلام المؤلف فيما إذا اتسع الوقت ، وإلا تحرى واحداً فتوضأ به إن أمكنه التحري واتسع الوقت للتحري ، وإلا تيمم ، هكذا وقع في مجلس الذاكرة ، ثم ظهر أن هذا يجري فيه الخلاف في قوله : وهل إن خاف فواته باستعماله ؟ خلاف ، إذ هذا من أفراده ، ويأتي أن المعتمد من الخلاف القول

بالتييم ، وأنه يعتبر خوف فوات الوقت الذي هو فيه . قاله بعض اه خري . وقال يوسف ابن سعيد الصفي : فلو اشتبه الماء المطلق بغيره فيتوضأ بعدد غير المطلق وزيد إناؤه بأن كان عنده خمس أوانٍ من الماء المطلق ، وخس فيها ماء غير مطلق واشتبه المطلق بغيره ، فيتوضأ بخمس أوانٍ ويزيد إناؤه ويصلي ستَّ صلوات ، ويفرد كل وضوء بصلاة ، ويجزم النية عند كل وضوء وصلاة ، هذا إذا كان غير المطلق نجساً ، فإن كان طاهراً أكاه ورد فيجمع الوضوأت ويصلي صلاة واحدة اه . وقال ابن جزى في القوانين : للسألة الرابعة في اختلاط الأواني ، وإذا اشتبه إناؤه طاهر بنجس ولم يميز الطاهر منهما ولم يكن له غيرها ، خيل يتييم ويتركها وفقاً لابن حنبل . وقيل يتحرى واحداً ويتوضأ به وفقاً لهما ، أي الشافعي وأبي حنيفة . وقيل يتوضأ بالواحد ويصلي ، ثم يتوضأ بآخر ويصلي . وزاد محمد بن مسعدة : ويفسل أعضاءه بالثاني قبل أن يتوضأ به اه . انظر الخطاب عند قول خليل « وإذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس » الخ تجد فيه ما يشق الفيل في السألة . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَإِذَا مَاتَ بَرٌّ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ فِي بَيْتٍ فَإِنْ تَغَيَّرَ أَى الماء طمأناً أو لوناً أو ريحاً ﴾ وَجَبَ نَزْحُهُ حَتَّى يَزُولَ التَّغْيِيرُ ﴿ ويعود كهيئة أولاً طاهراً مطهراً . قال مالك في اللدونة : من توضأ بماء وقعت فيه مَيِّتَةٌ تَغْيِرُ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ وصلى أعاد وإن ذهب الوقت ، وإن لم يتغير لونُ الماء ولا طعمه أعاد مادام في الوقت اه .

ثم قال : ﴿ فَإِنْ زَالَ بِنَفْسِهِ فَالظَّاهِرُ عَوْدُهُ إِلَى أَصْلِهِ ﴾ يعني صار الماء طهوراً خِلَافاً لِابْنِ الْقَاسِمِ . وقال البناني : الأرجح أنه يطهر ، وهو قول ابن وهب عن مالك ، واعتمد عليه المصنف والأجوري . وقال عبد الباقي : إنه

لا يطهر ، ورجح ابن رشد ما لابن وهب . وقال الصاوى على الدردير :
فيه نظر اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ اسْتَحْبَبَ النَّزْحُ بِحَسَبِ الْمَاءِ وَالْمَتْنَةِ ﴾
يعنى إذا مات حيوان برى ، أى منسوب للبر ضد البحر لخالفه وحياته فيه ، وكان له نفس
أى دم سائل فى الجسد وتغير الماء فإنه يجب نزح ماء البئر التى مات الحيوان للذكور فيها
جميعه ؛ لأنه صار نجساً ولا يستعمل فى شيء من العبادة ولا شيء من العادات ، وإن لم
يتغير نذب النزح بقدر الماء قلة وكثرة ، والحيوان صغيراً وكبيراً . وأما إن وقع حياً
أو طريح ميتاً وأخرج فلا نزح ولا كراهة . قال ابن جزى فى القوانين . « المسألة التاسعة
إذا وقعت دابة نجسة فى بئر وغيرت الماء وجب نزح جميعه ، فإن لم يتغيره استحب أن
ينزع منه بقدر الدابة والماء » اه . وفى المختصر « وإذا مات برى ذو نفس سائلة براكد
ولم يتغير نذب نزح بقدرها » قال الشارح المواق : انظر قوله براكد . ونص التلقين :
البرى ذو النفس السائلة ينجس بالموت ، وينجس مامات فيه من مانع غيره
أو لم يغيره ، ولا ينجس الماء إلا أن يغيره ، إلا أنه يستحب نزح اليسير
بقدر الدابة وقدر ماء البئر ، وذلك توقياً واستحب ، وإن تغير نزح حتى
يزول التغير .

وفى للدونة : « إن مات برى ذو نفس سائلة بماء لا مادة له كالجب لا يشرب منها
ولا يتوضأ ، وينزع الماء كله بخلاف ماله مادة » ابن عرفة : تطهير ذى المادة نزح ما يطبخها
أضيق : بقدر مائه والدابة ومكثها . وفى المتبينة قال مالك فى ثياب أصابها ماء بئر وقعت
فيه فأرة ففأت وتساخت : يفسل الثوب وتعاد الصلاة فى الوقت . ابن رشد : هذا إن كان
الماء لم يتغير ، وغسل الثوب إنما هو استحباب فيما لا يفسده الفسل . التلقين ، فيستحب

نزع البثر التي يموت بها ذو نفس سائلة ولم يتغير بحسب كبر الدابة وصغرها . للأزرى :
إنما كان النزع استجابةً لأن الماء لا تؤثر فيه النجاسة إلا إذا غيرته ، ولأجل قول بعضهم :
إن الحى إذا مات خرجت منه بلة على وجه الماء فينزع من الماء قدر ما يقع فى النفس أنها
تذهب بذهابه . الباجى : البرك الكبار جداً لا تفسد بما يموت فيها مالم تتغير . وفى
التهديد فى الحديث الخامس عشر لإسحاق بن أبى طلحة : لا عبرة بما حلّ بالماء إذا لم
يتغير ، بدليل بثر بضاعة يطرح فيها لحوم الكلاب والعسذرة وأوساخ
الناس . اهـ مواق .

وقال الدردير على أقرب المسالك : وإذا مات الحيوان البرئى فى الماء القليل أو
الكثير له مادة أو لا كالصهاريج وكان له نفس سائلة أى دم يجرى منه إذا جرح فإنه
يندب النزع منه بقدر الحيوان من كبر أو صغر ، وبقدر الماء من قلة وكثرة إلى ظن زوال
الفضلات التى خرجت من فيه حال خروج روحه فى الماء ، وينقص التنازع الدلو لثلا
تطفو الدهنية فتعود للماء ثانياً ، وللدار على ظن زوال الفضلات ، فهو أخرج الحيوان
من الماء قبل موته ، أو وقع فيه ميتاً ، أو كان الماء جارياً ، أو مستبحراً كنفير عظيم جداً ،
أو كان الحيوان بحرياً كحوت ، أو برياً ليس له نفس سائلة كمقرب وذباب لم يندب
النزع ، فلا يكره استعماله ، كما لا يكره بعد النزع . هذا مالم يتغير الماء بالحيوان المذكور ،
فإن تير لوثاً أو طمعاً أو ريحاً تنجس ، لأن ميته نجسة اهـ .

ومنا أنهى الكلام على ما يرفع الحدث وحكم الخبث وغيرهما بالماء المطلق انتقل
المصنف إلى ذكر بيان النجاسة والطهارة ، وما وقع فيه الخلاف بين أهل المذهب ، فقال
رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

النصل لغة هو الحاجز بين الشيئين ، واصطلاحاً اسم لجملة من الألفاظ اشتملت على مسائل غالباً . واعلم أن المصنف قد أراد الشروع في بيان ذكر النجسة والطاهرة ليكون الطالب على بصيرة في عبادته ، فقال رحمه الله : ﴿ الْمَيْتَاتُ وَالْمُسْكِرَاتُ كُلُّهُمَا نَجِسَةٌ ﴾ وفي نسخة بتقديم المسكرات على الميتات . وقوله الميتات جمع ميتة ، وهي ما أينت حياتها من غير ذكاة شرعية كما عرفها بعضهم ، وبعبارة أخرى الميتات جمع ميتة ، وهي كل ما حرم الشارع أكلها من الحيوان البرى التى لها نفس سائلة كالأنعام ؛ لئلا الموت ؛ ولعدم استعمال الذكاة في بعضها كالتخيل على المشهور ، والبغال والحمير إجماعاً ، فهى ميتة نجسة . ودخل فيها ما ذبحه الجوى مطلقاً ، وصيد الحرم ، وما أهل به لغير الله ؛ لأنه ميتة لا يجوز أكله إلا للمضطر الذى لم يكن باغياً ولا عادياً ولم يجد غيره فله الأكل والزود به إلى أن يستغنى عنه ، وذلك لقوله تعالى « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخنزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لغير الله فمن اضطرَّ غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه إِنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ » « البقرة »

وقوله : والمسكرات معطوف على الميتات في هذه النسخة ، وفي الأخرى بالعكس ، جمع مسكر وهو كل ما يستر العقل من للشروبات وغيرها كالخمر . وفي الرسالة « وحرم الله سبحانه شرب الخمر قليلاً وكثيراً ، وشراب العرب يومئذ فضيخ التمر » . وبين الرسول عليه السلام أن كل ما أسكر كثيره من الأشربة قليله حرام ، وكل ما خامر العقل فأسكره من كل شراب فهو خمر . وقال عليه السلام « إن الذى حرم شربها حرم بيعها » اهـ النفراوى . هذا حكم الخمر إذا استمرت على حالها . وأما لو تحجرت أو تخللت

فإنها تطهر ، ويجوز بيعها وشربها ، ويظهر إنؤها تبعاً لها ولو غفراً بنواصير ، ولو ثوباً ، ويصلى به من غير غسل إلى آخر ما قال ، فراجعه إن شئت ١٥٠ .

وقول المصنف : وكلها نجسة ، يعنى أن الميتات والمسكرات المذكورات يحرم تعاطيها أكلاً وشرباً وأدھاناً ، ووقع الخلاف فى التداوى بالنجاسة كالخمر ، وللمتد فى اللذهب الحرمة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله عز وجل أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تدأؤوا بحرام » رواه أبو داود . وفى رواية « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ١٥١ .

وقد ذكر ابن جزى فى القوانين الفقهية ما أجمع أهل اللذهب على نجاسته واختلف فيه ، وعقد فى بيان ذلك ثلاثة فصول على التفصيل ، ثم ذكر تلخيص ما أجمع على نجاسته بقوله : « النجاسات المجمع عليها فى اللذهب ثمانية عشر : بول ابن آدم الكبير ، ورجيمه ، ولذى ، والودى ، ولحم الميتة ، والخنزير ، وعظمهما ، وجلد الخنزير مطلقاً ، وجلد الميتة إن لم يدبغ ، وما قطع من الحي فى حال حياته إلا الشعر وما فى معناه ، ولبن الخنزير ، والمسكر ، وبول الحيوان المحرم الأكل ، ورجيمه ، والى ، والدم الكثير ، والقيح الكثير » ١٥٢ .

واختلف فيها فى اللذهب ثمانية عشر : بول الصبي الذى لا يأكل الطعام ، وبول الحيوان المسكروه الأكل ، وجلد الميتة إذا دبغ ، وجلد المذكى المحرم الأكل ، ولحمه ، وعظمه ، ورماد الميتة ، وناب الفيل ، ودم الخوت ، والذباب ، والقليل من دم الحيض ، والقليل من الصيد ، ولعاب الكلب ، ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الخنزير ، ولبن مستعمل النجاسة ، وعرق مستعمل النجاسة ، وشعر الخنزير ، والخنزير إذا خللت ١٥٣ . قلت : وهذه الأشياء اختلف فيها منها ما هو نجس على المشهور كبول الحيوان المسكروه

الأكل ، ومنها ما هو طاهر على المشهور كرماد البيت ، ومنها ما هو مكروه على المشهور كأنياب الفيل . انظر بقية الكلام في الفصل الثاني والثالث من القوانين في الباب السادس في النجاسات .

ولما ذكر المصنف جملة الميتات والمسكرات بقوله **كُلُّهَا نَجِسَةٌ** استثنى منها بعض الأشياء فقال : **(إِلَّا دَوَابَّ الْمَاءِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ)** يعنى أنه قد استثنى دواب الماء وما ليس له نفس سائلة فيقته طاهرة لِمَا في الحديث أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن البحر فقال **« هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيِّتُهُ »** رواه أصحاب السنن عن أبي هريرة ، وفي المختصر عطفنا على المباح **« والبحرى ولو طال حياته بَيْرٌ »** اه وقال الخرشي : والمعنى أن ميتة الحيوان البحرى طاهرة لقوله عليه السلام **« هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميته »** وقوله **« أكلت لنا ميتتان السمك والجراد »** وسواء مات حتف أنفه ووجد طافياً أو بسبب شئ . فعل به من اصطیاد مسلم أو مجوسى ، أو ألقي في النار ، أو دس في طين فات ، أو وجد في بطن حوت أو طير ميتاً ، ولا فرق بين أن يكون مملاً لا تطول حياته بَيْرٌ كحوت أو تطول حياته كالضفدع البحرى والسلفانة البحرية ، وهى ترس الماء والسرطان اه . وفي أقرب المسالك في باب المباح : **« والبحرى وإن مَيِّتاً أو كلباً أو خنزيراً »** الصاوى في حاشيته عليه . واعلم أن ميتة البحر طاهرة ولو تغير بنتونة ، إلا أن يتحقق ضررها فيحرم أكلها لذلك لانجاستها ، إلى أن قال سواء وجد ذلك الميت راسباً في الماء ، أو طافياً ، أو في بطن حوت أو طير ، سواء ابتلعه ميتاً أو حياً ومات في بطنه ، وينسل ويؤكل ، وسواء صاده مسلم أو مجوسى . قلت : أو المحرم لقوله تعالى **« أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِإِسْبَارِهِ »** وما ذكره الخرشي وصاحب المختصر من كون ميتة البحرى الذى تطول حياته بئر طاهر هو قول مالك ، وهو المشهور كما في الخطاب . وأما قول ابن نافع وابن دينار القائلان إن ميته نجسة إذا كان يعيش بئر فقد ردّها صاحب المختصر بقوله

ولو طالت حياته بير . قال الشارح الدردير : كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية ، وظل ابن عرفة القول بالفرق بين ان يموت في الماء فيكون طاهراً أو في البر فيكون نجساً ، وذلك كالضفدع والسلحفاة والسرطان . وقيل هي ترس الماء اه . وفي المواق عن ابن عرفة : رابع الأقوال قول مالك إن البحري ولو طالت حياته بير كالضفدع والسلحفاة وترس الماء طاهر ، وفي الفتية : إنما يذبح ترس الماء استعجالاً لموته ، وعن عبد الحق : وأما ميتة الضفادع البرية فنجسة اه . لكن الممول عليه من الأقوال في ميتة ما يطول حياته بير من الحيوان والبحر كالتمساح الطهارة ، وعليه مالك وأكثر أصحابه من أهل المدن والأصهار بالآمن شدة . والله تعالى أعلم . هذا ما يتعلق بميتة البحري مع الاختصار .

وأما ما يتعلق بخشاش الأرض وهو المقصود بما ليس له نفس سائلة ، وتسمى بالهوام وهي من المستثنى بقول المصنف ﴿ إِلَّا دَوَابُّ الْمَاءِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ﴾ فيميتة طاهرة ولو جُعلا ، دويبة تدفع النجاسة بأنفسها وتستعمل النجاسة . وثبت أن ميتة الخشاش طاهرة ، قال مالك في المدونة : كل ما وقع من خشاش الأرض في إناء فيه ماء أو في قدر فيه طعام فإنه يتوضأ بذلك الماء ، ويؤكل ما في القدر ، وخشاش للأرض الزنبور والعقرب والصرصار والخنافس ، وهنات وردان ، وما أشبه هذا من الأشياء ، وقال مالك في بنات وردان ، والعقرب ، والخنافس ، وخشاش الأرض ، ودواب الماء مثل السرطانات والضفدع : مامات من هذا في طعام أو شراب فإنه لا يفسد الطعام ولا الشراب اه . قال خليل في المختصر : فصل « الطاهر ميتة مالا دم له » وقال الشارح : يعني أن الطاهر أنواع : منها ميتة الحيوان البري الذي لا دم فيه ، وهو الذي يقال فيه ليس له نفس سائلة كما تقدم بيان ذلك ، ولو كانت فيه رطوبة كالمنكبوت ، والجذاجد ،

(٢ - أصل الدارك - ١)

والمقرب ، والزنبور ، والصرصار ، والخنافس ، وبنات وردان ، والجراد والنحل والدود والسوس .

وفي ميتة مالا نفس له سائلة طريقتان في المذهب الأولى أنها طاهرة باتفاق ، وهذه طريقة ابن بشر . قال في العتبية : وأما البرى بما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت بلا خلاف ، والطريقة الثانية أن فيها قولين ، للشهور أنها طاهرة . قال في التوضيح : نقل سند عن سحنون أنها نجسة لكنها لا تنجس غيرها اه . حطاب . ونقل المواق عن التلقين أنه قال : مالا نفس له سائلة كالزنبور ، والمقرب ، والخنافس ، والصرصار ، وبنات وردان ، وشبه ذلك حكمة حكم دواب البحر ، لا ينجس في نفسه ولا ينجس مامات فيه من مائع أو ماء ، وكذلك ذباب المسمل والبقلاء ودود الخمل . عياض : في قول التلقين نظر ، والصواب أنه لا يؤكل مالا نفس له سائلة إذا كان مختلطاً بالطعام . وغالباً عليه ، وإن تميز الطعام منه أكل الطعام دونه ، إذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح من المذهب إلا بذكاة ، الباجي : مالا دم فيه ولا دم له كالخنافس ، لا ينجس بالموت ، إلا أن من احتاجه لدواء أو غيره ذكاه بما يذكر به الجراد ، ويجب أن يُبين إذا باع طافي الحوت ، وإلا فللشترى الرد اه . وفي أقرب المسالك « جراد ، وخشاش ، أرض ، كمقرب ، وخنفساء ، وجندب ، وبنات وردان ، ونمل ، ودود ، فإن مات بطعام وميز عنه أخرج لعدم ذكاته ، وإن لم يمت جاز أكله ينشأ ، وإن لم يميز طرح إلا إذا كان أقل . وأكل دود كالفاكهة معها مطلقاً ، وقال الصاوى . في الحاشية . قوله وجاز أكله أى خشاش الأرض إن قبلته طبيعته ، وإلا فلا يجوز حيث ترتب عليه ضرر ، لأنه قد يمرض للطاهر اللباح ما يمنع أكله كالمريض إذا كان يضربه نوع من الطعام لا يجوز له أكله اه . قلت فمن هذه الحثيئة ينبنى ألا يؤكل الجعل المذكور في أول هذه المسئلة وإن كان من الخشاش لإستغذاره وكراهية النفوس له ،

وَرُبَّ شَيْءٍ طَاهِرٍ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ إِلَّا لِذَوَاهِ ١٠ . وفي حاشية الخرشى : أى أن الحيوان الذى لا دم له كالمقرب والذباب ، والخنفس ، وبنات وردان ، والجراد ، والود ، والنمل ، وما فى معناها . وهو مراد أهل للذهب بما لا نفس له سائلة . طاهر وإن مات حتف أنفه ، ومعنى حتف أنفه خروج روحه من أنفه بنفسه ، وإنما كان مذكراً طاهراً لِعَدَمِ الدم منه الذى هو علة الاستقذار . إلى أن قال : ثم إنه لا يلزم من الحكم بطهارة مالا دم له أن يؤكل بغير ذكاة ، لقول صاحب المختصر : وافتر نحو الجراد لها بما يموت به ، فإذا مات مالا نفس له سائلة فى طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل ، وإن تميز الطعام منه أكل الطعام دونه ، إذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح إلا بذكاة ، كما أشار به القاضى عياض ، وقد تقدم لنا ذلك فى هذا الكتاب . ثم قال : وظاهره أن الطعام إذا كان هو الغالب أنه يؤكل ، والمراد بقلبه كونه كثيراً و الخشاش قليلاً ، وأما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بمنزلة الغالب ، كما هو عند ابن يونس ، خلافاً لصاحب التلقين ، والمول عليه كلام ابن يونس ١١ . وفى هذا كفاية لمن استغنى ومن يريد أكثر من ذلك فعليه بالمطولات .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَأَجْزَاهُ الْمَيْتَةُ نَجْسَةٌ إِلَّا الشُّعُورُ وَشَبِهَا مِنَ الرِّيشِ ﴾ . يعنى أنه قد تقدم عند ذكر الميتات على الجملة بقوله « الميتات والسكرات نجسة » وهنا يذكر الأجزاء ليرتب عليها ما استغنى من الشعور والريش وما أشبه ذلك لما فيها من المعنى المعتبر . ثم اعلم أن أجزاء ميتة حيوان البر غير الخشاش نجسة ، وإن كان فى بعضها اختلاف خارج المذهب . قال العلامة أحمد بن حنبل فى القوانين النقيية : وَأَمَّا أَجْزَاءُ الْحَيَوَانِ فَإِنْ قُطِعَتْ مِنْهُ فِى حَالِ حَيَاتِهِ فَهِيَ نَجْسَةٌ إِجْمَاعًا إِلَّا الشَّمْرَ وَالصُّوفَ وَالْوَبْرَ ، وَإِنْ قُطِعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَإِنْ حَكَمْنَا بِالطَّهَارَةِ فَأَجْزَاؤُهُ كُلُّهَا طَاهِرَةٌ ، وَإِنْ حَكَمْنَا بِالنَّجَاسَةِ فَاجْمَعُهُ نَجْسٌ . وَأَمَّا الْعَظْمُ وَمَا فِيهِ مِنْ عِظَامٍ كَالْقَرْنِ وَالسِّنِّ وَالظَّلْفِ فَهِيَ نَجْسَةٌ مِنْ

الميتة خلافاً لأبى حنيفة ، وأما الصوف والوبر والشعر فعلى طاهرة من الميتة خلافاً للشافعي
 ١٠٥ . وفي المختصر : الطاهر ميتٌ ما لا دم له ، إلى أن قال : وصوفٌ ، ووبرٌ ، وزغب
 ريش ، وشعر ولو من خنزير إن جُرِّت . قال الخرشى : يريد أن ذلك طاهر من سائر
 الحيوانات ولو أخذت بعد الموت ، لأنه مما لا تحل الحياة ، وما لا تحل الحياة لا ينجس
 بالموت ، وأيضا فإنه طاهر قبل الموت فبعده كذلك عملاً بالاستصحاب . والمراد بزغب
 الريش ما يشبه الشعر من الأطراف ، ولا فرق في المذهب بين صوف الجُرِّم وشعره
 ووبره ، وبين صوف غيره وشعره ووبره ، ولكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزءه ولو
 بعد التنف . ويستحب غسائها إن جُرِّت من ميتة كما في المدونة والرسالة ١٠٦ . وفي أقرب
 المسالك « والنجس ميتٌ غير ما ذكر ، وما خرج منه ، وما انفصل منه ، أو من حى مما
 تحل الحياة كقرنين ، وغظم ، وعظم ، وظلف ، وسن ، وقصب ريش ؛ وجلد ولو دُبِغَ ،
 وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس زمام » ١٠٧ . وفي الرسالة « ويتنفع بصوف الميتة
 وشعرها وما يُنزع منها في الحياة ، وأحب إلينا أن يفسل ، ولا ينتفع بريشها ، ولا بقرنها
 وأظلافها وأنيابها ، وكره الانتفاع بأنياب الفيل . وكل شيء من الخنزير حرام ، وقد
 أُرْخِص في الانتفاع بشعره ١٠٨ . نقل الخطاب عن ابن فرحون : الشعر يفتح العين
 وسكونها يطلق على شعر الإنسان وغيره من الدواب والسباع ، فهو عام ، والصوف للشاة
 أى النعم والمعرز ، فهو أخص منه ، والوبر يفتح للوحدة : صوف الإبل والأرنب ونحوهما ،
 وما ذكره موافق لما في الصحاح . وفي القاموس الشعر ما ليس بصوف ولا وبر ، والريش
 للطائر ، والزغب ما اكتنف القعبة ١٠٩ . وأما أجزاء الأذى ففيه خلاف وتفصيل كما
 سيأتى عند قول المصنف : وهل ينجس بالموت ؟ قولان :

قال رحمه الله : « وفي طَرَفِ الْقَرْنِ وَالظِّلْفِ وَالْعَاجِ خِلَافٌ » الخطاب والقرن
 والغلم مروفان ، والظلف بالطاء للبقرة والشاة والظلي . والظفر أيضاً بالطاء للبعير والأوز

والدجاج والنعامه . والعاج عظم الفيل ، واحده عاجه . قاله في الصحاح ١٥ . أما العاج فقد تقدم الكلام فيه عند قول المصنف « ويكره من آتية عظام الميتة وجلدها » فراجعه إن شئت ، وأما قوله وفي طرف القرن الخ كأنه لما تكلم في أجزاء الميتة وكان من جملتها طرف قرن وما عطف عليه أراد أن يذكر ما فيها من الخلاف في المذهب ، كأنسأله سائل : هل حكم الأطراف كحكم أصلها ، أو هي طاهرة كسائر الطاهرات ؟ فأجاب : في ذلك خلاف . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة بقوله : وتقدم أن في القرن والظلف والسن ثلاثة أقوال ، ثالثها الفرق بين طرفها وأصلها ، وكذلك في العظم ، حكاها غير واحد . وحكى الباجي فيه الفرق بين أن يصلق أم لا كأحد الأربعة في أنياب الفيل ١٥ . وفي الرسالة : ولا يُنتفع بريشها ولا بقرنها وأغلافها وأنيابها . وقال أبو الحسن في كفاية الطالب : قوله ولا ينتفع بريشها أي للميتة ، ظاهره مطلقاً ، وفيه تفصيل ؛ لأن أصله الرطب لا يجوز الانتفاع به مطلقاً من غير خلاف ، وأعله يجوز الانتفاع به من غير خلاف ، وفيها بينهما قولان بالجواز والمنع وهو المشهور . وكذا أي لا يجوز الانتفاع بقرنها أي الميتة ، وأغلافها وأنيابها ، ظاهره على جهة التحريم ؛ لأن الحياة تحمله ١٥ . وقد رجح الهدوي في حاشيته على كفاية الطالب نجاسة كل من ريش وقرن وظلف وأنياب وعظم الميتة ، ولم يستثن منها شيئاً من ذلك بقوله المعتمد أن رموس الريش من الميتة نجس ، ومثله رموس القرن وقال أيضاً : الراجع أن أعلاه كأسفله في النجاسة وعدم الانتفاع فأحرى الوسط ١٥ . قلت : هذا وقد رجح إلى الأصل في نجاسة طرف القرن ، وطرف قصبة ريش وما ذكر معهما .

وقال خليل في سياق كلامه على النجس « وما أين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج » قال الخطاب : يعنى أن ما أين من حي أو ميت من هذه الأشياء فإنه نجس . وفي قوله « وقصب ريش » قال الخرشى : أي النجس قصبة ريش ، وهي

التي يكتنفها الريش ، وسواء أصلها وطرفها على المشهور ، هذا في القصة ، وأما الزغب فقد تقدم أنه طاهر إن جُزَّأ .

« قلت » : فالخصل أن ما أُبين من حَيٍّ ومَيِّتٍ من قرنٍ ، وعظمٍ ، وظلفٍ ، وعاجٍ ، وظفرٍ ، وقصةٍ ريشٍ ، وجلدٍ ولو دَبِغَ كلها نجسة . وأما ما لا تحله الحياة من الأطراف في جميع ما ذكر فإنها طاهرة مع الكراهة لما فيها من القال . والله أعلم .

ثم قال المصنف رحمه الله ﴿ وَمَا أُبَيِّنُ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ ﴾ هذا تقدم الكلام عليه في المسائل السابقة بأن ما أُبين من الحي والميت من قرنٍ وما عطف عليه نجس فلا حاجة لنا إلى تكراره .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي طَهَارَةِ جِلْدِهَا بِالدَّبَاغِ خِلَافٌ ﴾ وهذا أيضاً تقدم لنا الكلام فيها عند قول المصنف : وبكره من آنية عظام الميتة وجلدها ، إلا أن هناك تشككنا في حكم الجواز باستعماله ، ومراد المصنف هنا في حكمه بعد الدباغ ، وذكر أن فيه خلافاً ، فالشهور عند المحققين من أهل المذهب أن طهوريته لأغوية لا حقيقية ، فهو نجس حقيقة ولو بعد الدبغ ، هذا هو النعمد . ثم على القول المشهور من نجاسة جلد الميتة للدبوغ يجوز استعماله في اليابسات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول ، وكذا يستعمل في الماء الطالق بأن يوضع فيه الماء سفراً وحضراً لأنَّ الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . وأما اللاناعات كالسمن والعسل والزيت وسائر الأدهان والماء الغير المطلق كماء البورد ، ومن ذلك الخبز قبل جفافه والخبز فإنه لا يجوز وضعه فيه ، ويتنجس بوضعه فيه . قال الدردير : وهذا معنى قوله وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس وماء ، تبع في ذلك قول خليل : وَرَحَّصَ فِيهِ مطلقاً إلا من خنزيرٍ بعد دَبْغِهِ في يابس وماء .

وقال أبو محمد في الرسالة : « ولا بأس بالانتفاع بجلدها إذا دُبِغَ ولا يصلى عليه ولا يباع . »
وقال أبو الحسن عليه : ومفهوم الشرط أنه لا ينتفع به قبل الدُبِغِ ، وهو كذلك باتفاق .
وقوله : ولا يصلى عليه ، ولا يباع ، ظاهر يدل على أن جلد الميتة ليس بظاهر . قال
المدنى : (تنبيه) لا يطهر الجلد عندنا بالدُبِغِ ، وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم :
« أَيْتَمَاءُ لِهَابِ » أى جلد « دُبِغَ فقد طهر » فالمراد الطهارة اللغوية ، بمعنى النظافة
لا الشرعية اهـ .

وفي الخرشى : يعنى أن جلد الميتة والمأخوذ من الحي نجس ولو دُبِغَ على المشهور
المعلوم من قول مالك ، لا يجوز بيعه ولا يصلى عليه . قال ابن رشد ولا يؤثر دُبِغُهُ طهارة
في ظاهره ولا باطنه . وفي المدونة « ومن صلى ومعه لحم ميتة أو عظمها أو جلد لها أعاد في
الوقت » وأيضاً قال مالك : لا يَجِبُنِي أَنْ يَصَلَّى عَلَى جِلْدِهَا وَإِنْ دُبِغَ اهـ . وقد ظهر لك
أن جلد الميتة نجس ، ولا يطهر بالدُبِغِ لَأَمَّا رُخِّصَ فِي اسْتِمَالِهِ فِي الْيَابِسَاتِ وَالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ
كما تقدم ، والرخصة لا تجاوز موردها .

وَأَمَّا الْكَيْمِخْتُ ، وهو جلد الحمار أو الفرس أو البغل المدبوغ توقف الإمام فيه
عن الجواب في حكمه أربعين يوماً لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ ، وروى في المدونة أنه قال : لا أدرى .
وفي العتبية أنه قال : وتركه أحبَّ إلَيَّ . ومنشأ الخلاف استعمال الصحابة الكيمخت .
قال الخرشى : واختلفوا إذا صلى به هل يعيد في الوقت أولاً ، والخلاف المذكور مبنى
هل هو نجس معفو عنه أو طاهر أو مستثنى من جلد الميتة المدبوغ ، ورجح في
الشامل أنه نجس . وقال التائي وأبو الحسن : إنه طاهر معفو عنه ومستثنى من جلد الميتة
المدبوغ اهـ مع زيادة إيضاح . ونقل الصاوى عن الدسوقي : واختلف في توقف الإمام
هل يعد قولاً أولاً ؟ والراجح الثاني . وقال واعلم أن في استعماله ثلاثة أقوال : الجواز

مطلقاً في السيوف وغيرها ، وهو المالك في العتية . والجواز في السيوف فقط ، وهو لابن المواز وابن حبيب . والكراهة مطلقاً ، قيل هذا هو الراجح الذي رجع إليه مالك ، ولكن ذكر بعضهم أن الحق أنه طاهر ، وأن استعماله جائز ، أمّا مطلقاً أو في السيوف لا مكروه . قال في الأصل وجه التوقف أن القياس يقتضي نجاسته لا سيما من جلد حمار ميت ، وتحمّل السلف في صلاتهم بسيوفهم وجفيرا منه يقتضي طهارته ، والمعتمد كما قالوا إنه طاهر للعمل لا نجس معفو عنه ، مستثنى من قولهم جلد الميتة نجس ولو دبح . وانظر ما علة طهارته ؟ فإن قالوا الدين ، قلنا يلزم طهارة كل مدبوغ ، وإن قالوا الضرورة ، قلنا إن سلم فهم لا تقضى الظهارة بل العفو . وحمل الطهارة في كلام الشارع على اللغو في غير الكيمخت وعلى الحقيقة في الكيمخت تحكّم ، وعمل الصعابة عليهم الرضا في جزئي يحقق العمل في الباقي ١ صاوى . كذا في الدسوق ، انظر الخطاب والله هو المأدّى إلى الصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَسُورُ الْحَيَوَانِ وَعَرَقُهُ طَاهِرَةٌ ﴾ وقد تقدم لنا هذه المسئلة عند قول المصنف « ما أفضله البهائم » وقد شرحناه هناك فراجعه إن شئت . وأمّا قوله وعرقه ، أى ولا خلاف في طهارة العرق ولو من كافر أو شارب الخمر ؛ لأن كل حي طاهر سواء آدمي أو غيره ، وكذلك عرقه ولعابه ونخاطه ودمعه ، وببيضه غير المذر ابتئن فهو نجس .

قال رحمه الله : ﴿ إِلَّا مَا يَتَنَاوَلُ النَّجَاسَةَ فَيَسْكُرُهُ ﴾ يعنى أن سُورُ الْحَيَوَانِ الذى تناول النجاسة كالجلالة مكروه ، كما تقدم ذكره عند قول المصنف « وسور ما لا يتوقى النجاسة » فراجعه إن شئت . وأمّا عرق من يتناول النجاسة - ويسى بالجلالة - فإن كان متلطّخاً بالنجاسة فعرقه نجس ، وإن كان جسده غير ملطّخ بها فعرقه طاهر .

قال المصنف رحمه الله: ﴿إِلَّا مَا كَانَ عَلَىٰ فِيهِ نَجَاسَةٌ ظَاهِرَةً فَيَكُونُ حُكْمُ سُورِهِ حُكْمَ مَا حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ﴾. يعني أنه إذا رُبِثَتِ النجاسة في فم الدابة أو غيرها ظاهرة فحكمه حكم الماء الذي حلت فيه النجاسة ، وقد تقدم ذلك . وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه فالسوء نجس ، وإلا فيجوز استعماله ، إلا أنه يكره مع وجود غيره كما تقدم عند قول المصنف « ويسير حالته نجاسة لم تغيره » .

وقال خليل « وإن رُبِثَ على فيه وقت استعماله عَمِلَ عليها » قال الخطاب : والمعنى أن شارب الخمر والحيوان الذي لا يتوق استعمال النجاسات إذا رُبِثَتِ النجاسة على فيه وقت استعماله الماء أو الطعام عمل عليها ، فإن غيرت الماء ضرت . باتفاق ، وإن لم تغيره فيكره استعماله مع وجود غيره ؛ لأن الكلام في الماء القليل . وأما الطعام فإنه يطرح كله إن كان مائناً ، وإن كان جامداً طرح منه ما أمكن الدبران فيه اهـ .

وقال الخريشي : وإن علمت على فم الحيوان السابق أو عضو من أعضائه في جميع الصور ، وقت استعماله الماء أو الطعام ، أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال أثرها عمل عليها ، فيفرق بين قليل الماء وكثيره ، وتغيره وعدمه ، وبين مانع الطعام وجامده ، وطول اللسك وعلمه اهـ . وكذا في الردير .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ فِي الْمَاءِ سَبْعًا ﴾ وفي الموطأ عن الإمام عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شرب الكلب في إناء أحدم فليغسله سبع مرات » اهـ وقول المصنف : ويجب غسل الإناء الخ المشهور في المذهب أن ذلك مندوب . قال في أقرب المسالك « ونذب إراقة ماء وغسل إنائه سبعاً بلانية ولا تقريب عند استعماله بولوغ كلب أو أكثر ، لا طعام وحوضي » اهـ . يعني أنه إذا ولغ كلب أو أكثر في إناء

ماء مرة أو أكثر ندب لإزالة ذلك الماء ، وندب غسل الإناء سبع مرات تعبدًا ، إذ الكلب طاهر ، ولما به طاهر ، ولا يفتر غسله لنية لأنه تعبد في الغير ، كغسل الميت ، ولا يندب الترتيب بأن يجعل في أوله من أو الأخيرة أو غيرها تراب ؛ لأن طرق الترتيب مضطربة ضعيفة لم يعمل عليها الإمام ، مع كون عمل أهل المدينة على خلافه ومحل ندب غسله سببًا عند إرادة استعماله لا قبلها ، والباء في قوله بولوغ سببية ، والولوغ : إدخال لسانه في الماء وتحريكه أى لقمه ، وأما مجرد إدخاله بلا حركة أو سقوط لمابه أو لحسه الإناء فارغًا فلا يُسبغ ، كما لو ولغ في حوض أو طعام ولو لبنًا فإنه لا بأس به ، ولا يراق ولا يفسل سببًا . وأشار بقوله : كلب أو أكثر إلى أنه لا يتمدد الفسل سببًا بولوغ كلب مرات ، أو كلاب متعددة اه حردير .

وقال ابن جبري في القوانين : « السألة الثانية في سؤر الكلب ، ويفسل الإناء سبع مرات من ولوغه في الماء عند الأربعة ، وزاد الشافعي التعفير بالتراب . وفي وجوب هذا الفسل واستحبابه قولان . وفي إزاحة ما ولغ فيه قولان . وفي نجاسة ما ولغ فيه قولان . وفي غسله سببًا من الولوغ في الطعام قولان . وفي تكرار الفسل لجماعة الكلاب وتكرار الكلب الواحد قولان . وفي غسله سببًا من ولوغ الكلب المأذون في اتخاذه قولان . انتهى كلام ابن جبري . وقد تقدم لك جواب تلك الأقوال فيما بيناه كما في الدردير ، وهو المشهور الذي به الفتوى . أما الجواب في الكلب المأذون أنه كغيره في استحباب الفسل والإزاحة مطلقا ، قال الخطاب : يعني أن الفسل لا يمتنع بالنهي عن اتخاذه ، بل يفسل من ولوغ المأذون في اتخاذه والنهي عن اتخاذه . وهذا هو المشهور كما صرح به ابن الفاكهاني في شرح المدة ، واقتصر عليه صاحب الوافي . قاله السنيدي في تصحيح ابن الحاجب . وقال في الشامل هو الأصح . وقيل يمتنع بالنهي عن اتخاذه ، وهما روايتان ، قاله ابن عرفة ، والعمل بالقول الأول وهو المشهور فتأمل اه .

قال المصنف رحمه الله ﴿وَفِي إِعْطَاكِ الْخَزِيرِ بِهِ ، وَفِي إِتْنَاءِ غَيْرِ الْمَاءِ وَالْأَنْتِفَاجِ بِمَا فِيهِ خِلَافٌ﴾ وفي نسخة بحذف الفاء في قوله وفي إتناء الخ ؛ لأن التي قبلها نابت عنها ولا حاجة إلى إعادتها .

ثم إنه لما ذكر حكم غسل الإتناء وإراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب أراد أن يبين ما في الخنزير والإتناء غير الماء إذا ولغ فيه الكلب ، وهل الخنزير يلحق بالكلب فيكون حكمه كحكم الكلب أم لا ، وهل الطعام كالماء أم لا ؟ خلاف ، فالجواب أنه إذا ولغ الخنزير لا يجب ولا يندب بولوغه غسل الإتناء سبماً ، ولا إراقة الماء ، ولا طرح الطعام . وقد سبق آتياً عن التردير أنه إذا ولغ الكلب في الطعام ، أو لحس الإتناء فأرغاً فلا يسمع ، كما لو ولغ في حوض أو طعام ولو كبناً فإنه لا بأس به ، وكذلك لا غسل ولا إراقة بولوغ الخنزير على المشهور في المذهب . وفي الخطاب : يعني أن الفسل خاص بالكلب ، فلا يفسل الإتناء من غيره وهو الظاهر من المذهب . قال ابن رشد : وهو الصحيح . وقيل يلحق به الخنزير ؛ وهما روايتان . قاله ابن الحاجب وابن عرفة بناء على أن الفسل للتعبد أو للقدارة اه . وفي الخرشى : وقوله بولوغ كلب لا خنزير أو يسمع فلا يستحب الفسل اه . وقد ظهر أن غسل الإتناء سبماً وإراقة الماء مختص بالكلب فقط لا غير على المشهور . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله ﴿وَلَا خِلَافٌ فِي نَجَاسَةِ الدِّمِّ الْمُسْفُوحِ﴾ يعني أن الدم المسفوح هو الذي يسيل عند موجه من ذبح أو جرح أو فصد نجس . قال الله تعالى : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ » الآية . وقال « أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا » وغيرهما من الآيات .

واعلم أن الدم المسفوح لا خلاف في نجاسته ، وهو حرام اتفاقاً لا يجوز أكله كالهيئة ولحم الخنزير ، فإذا أصاب الثوب أو البدن أو مكان الصلاة وجب إزالته ، فإن صلى به

وجبت الإعادة في الوقت على المشهور إن كان الدم كثيراً كالدرهم البفلى فأكبر ، وإلا فلا شيء عليه . قال في الرسالة : ويفسل قليل الدم من التوب ، أى وجوباً ، وقيل ندباً وهو الصواب ولا تمادى الصلاة إلا من كثيره . وقليل كل نجاسة غيره . وكثيرها سواء . ودم البراغيث ليس عليه غسله إلا أن يتفاحش اه . قال خليل عاطفاً على النجس « ودم مسفوح ولو من سمك وذباب » المواق عن ابن عرفة : مسفوح الدم نجس ، وقال عز الدين : ويجب غسل محل الذكاة بالماء . وقال بعض الشيوخ : يجب أن يرفع بأنف البهيمة ليخرج الدم المسفوح .

قوله ولو من سمك وذباب ، قال ابن يونس : الدم عند مالك كله سواء : دم حيض أو سمك أو ذباب أو غيره يفسل قليلاً وكثيره اه . قال الحطاب : اختلف الناس في السمك هل له دم أم لا ؟ فقال بعضهم : لا دم له ، والذي يتفصل عنه رطوبة تشبه الدم ، ولذلك لا تسود إذا تراكمت في الشمس كسائر الدماء ، بل تبيض ، لكن هذا القائل اعترض عليه ، انظره في الحطاب إن شئت اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْأَرْوَاثُ وَالْأَبْوَالُ وَالْمَنِيُّ تَوَاصِعٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَفَدَّى أَلْتَمَأَ كَوُلٌ بِنَجَاسَةٍ فَيَنْجَسُ رَوْثُهُ وَبَوْلُهُ لَا لَحْمُهُ ﴾ قوله والأرواث والأبوال ، جمع روث وبول وهي فضلة الحيوان التي تخرج من أحد السيلين ، آدمياً أو غيره ، فإن كانت مما يؤكل لحمه كالإبل والبقرة والنعم فلعلمها وأرواثها وأبوالها طاهرة ، ما لم تتفدى بنجس وإن كانت تتفدى بالنجس فلعلمها طاهر ، وبولها وروثها نجاسة كأرواث حرم الأكل : الخليل والبقال والحير والخنزير ، وجميع ما يكره أكله كالسباع ونحوها فأرواثها وأبوالها نجس . وأما الطيور إن كانت تستعمل النجاسة فذرقها نجس وإلا فطاهر ، وهي محمولة على الطهارة حتى يتبين خلافها . قال بعضهم :

الطَّيْرُ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي فَمِهِ الْقَذَارَةُ

وأما ما ينكره أكله كالذئب ونحوه فالحصه ولبنه مكروه ، وروثه وبوله نجس ولو لم يأكل الصبغة ، كحرم الأكل من الخيل وما عطف عليه . ولما الدجاج إن كانت تأكل النجاسة فذرقها نجس والآنم طاهر كالطير . وقال ابن جُزَي في القوانين الفقهية : وأما فضلات الحيوان ، فإن كانت مما ليس له مقر كالدمع ، والعرق واللعاب فهي طاهرة من كل حيوان ، إلا أنه اختلف في لعاب الكلب وعرق ما يستعمل التجلصات ، كشارب الخمر والجلالة ، وإن كانت مما له مقر . فأما الأبول والرجيع فذلك من ابن آدم نجس إجماعاً إلا أنه اختلف في بول الصبي الذي لا يأكل الطعام ، وأبول سائر الحيوانات تابعة للحومها في النجس ، فبول الحيوان المحرم الأكل نجس ، وبول الحلال طاهر ، وبول المكروه مكروه أى تحريماً . وقال الشافعي : البول والرجيع نجس من كل حيوان اهـ . وقال الدردير : ومن النجس فضلة الأذى من بول وعذرة ، وفضلة غير مباح الأكل ، وهو مخرج الأكل كحمار ، أو مكروهه ككلب والسبع . وفضلة مستعمل للنجاسة من الطيور كالديك وغيره أكلأ أو شرباً ، فإذا شربت البهايم من الماء للنجس أو أكلت نجاسة ففضلتها من بول أو روث نجسة ، وهذا إذا تحقق أو ظن ، وأما لو شك في استعمالها ، فإن كان شأنها استعمال النجاسة كالديك والفأرة والبقرة الجلالة حملت فضلتها على النجاسة ، وإن كان شأنها عدم استعمالها كالحم والفتى حملت على الطهارة اهـ . وأما قول المصنف : « والأزواث والأبول ، وللمني توابع » ليس على عمومه عند المالكية ؛ لأن للمني ليس بتابع لما كوله عندهم كما هو معلوم ، بل إن المني والمذي والودي نجسة ولو من مباح الأكل ، ولا يقاس على بول وعذرة من مباح الأكل ، فإنهما طاهران ملحقان باللحم . قال في أقرب المسالك عطفاً على النجس : « وللمني وللمذي وأؤذى ولو من مباح » قال الشارح : ومن النجس المني ، وهو ما يخرج عند اللذة الكبرى عند الجماع ونحوه . وللمذي وهو الماء الرقيق الخارج من الذكر أو فرج الأنثى

عند تذكر الجماع ، والودى وهو ماء خائر يخرج من الذكر بلالنة ، بل لنحو مرض أو ييس طبيعة ، وغالباً يكون خروجه عقب البول ، ولو كانت هذه الثلاثة من مباح الأكل ، ولا تقاس على بول اه . وهذا وجه عدم متابعة للمنى للحم للأكل فتأمل .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي لَبَنِهِ وَبَيْضِهِ وَرَمَادِ النَّجَاسَةِ وَالْمُسْتَحْبَرِّ مِنَ الْخَمْرِ فِي أَوَانِيهَا خِلَافٌ ﴾ قوله وفي لبنه ، الضمير عائد إلى المأكول الذي يتفدى بنجاسة . يعنى أن هذه الأشياء الأربعة اختلف العلماء في طهارتها ونجاستها ، والمشهور في المذهب الطهارة . أمّا اللبن من المأكول لحمه الذي يستعمل النجاسة قد تقدم أنه طاهر ؛ لأن النجاسة لا تتخالطه . والحاصل أن لبن المأكول لحمه كالأنعام والمكروه كالسباع طاهرٌ وتوكان يستعمل النجاسة ، لأن اللبن يخرج منها طاهراً خالِصاً من غير شوب ولا اختلاط بشيء من النجاسة ولا غيرها ، وقد أباحه الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله تعالى « وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَمِيزَةٌ نَسْتَعِيمُ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ صدق الله العظيم . وما قاله الخرشى عند قول صاحب المختصر : ولبن غيره تابع ، وهو كذلك . كالمصنف . ونص الخرشى على المختصر « يعنى أن لبن غير الأدمى تابع للحمه ، فإن كان الحيوان مباح الأكل فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور ، وإن كان محرم الأكل فلبنه نجس ، وإن كان مكروه الأكل فلبنه مكروه شربه . وأمّا الصلاة به فبإجازة كما قاله ابن دقيق العيد . ولبن الجن كالبني الأدمى لا كلبن البهائم ، لجواز مناعتهم ، وجواز إيمانهم ونحو ذلك اه . الدردير على أقرب المسالك : « ومن الطاهر لبن الأدمى ولو كافراً ، ولبن غير محرم الأكل ولو مكروهاً كالحمر والسبع ، بخلاف محرم الأكل كالخيل والحمر فلبنه نجس » اه وأمّا بيض الجلالة فإنه طاهر . قال في المختصر : ويبيض ولو أكل نجساً ، إلا اللذر والخارج بعد الموت ، أى إلا البيض اللذر وهو

ماتغير بمفونة أو زرقة أو صار دماً فإنه نجس ، أو خارج بصد اللوت فإنه نجس أيضاً .
وقال الحطاب : وَأَمَّا المرق والبيض وكذا اللبن فاختلاف فيها معروف بالطهارة والنجاسة
والسكراسة ، حتى من الأدبى وشارب الخمر . قال فى التوضيح : والذى اختاره
الحققون الطهارة ١٥ .

وقال ابن القاسم : لبن الجلالة طاهر . النخعى : ومثله بيضها ولبن شاربة الخمر ١٥ .
وقال ابن جزى فى القوانين : (فرع) فى البيض إذا سلق فوجد فيه فرخ ميت لم
يؤكل ، وإذا أخرج بيضة من دجاجة ميتة لم تؤكل . وقال ابن نافع تؤكل إذا اشتدت ،
كما لو أقيت فى نجاسة ١٥ . وَأَمَّا رماد النجاسة فهو أيضاً طاهر ، ومثله المستحجر من الخمر
فى أوانيها كما تقدم عليه . انظر جواب التفراوى فى أول الفصل عند قول المصنف الميتات
وللسكرات الخ ١٥ . قال الدردير : وخمر خلل أو حجر ، ورماد نجس ودخانه . قال
الشارح : وكذا الخمر إذا خلل بفعل فاعل ، أو تمجر أى صار كالخمر فى اليبس بفعل
فاعل فإنه يصير طاهراً ، وأولى لو تمخل بنفسه أو تمجر بنفسه .

ومن الطاهر رماد النجس كالزبل والروث النجسين ، وأولى الوقود المتنجس فإنه
يطهر بالنار ، وكذا دُخان النجس فإنه طاهر . ثم قال وما مشى عليه الشيخ ضعيف ،
ولمراد بالشيخ صاحب المختصر خليل ١٥ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَدَمِيِّ لَا خِلَافَ فِي نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَالْمَذَرَّةِ
وَالْدَّمَ وَشِبْهِهِ ، وَالْقِيَاءُ الْمَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِ الطَّعَامِ ﴾ يعنى أنه قد تقدم أن البول والمذرة
من آدمى نجسان ، والدّم الكثير غير معفو عنه ، ولا خلاف فى ذلك عند المحققين .
وقوله وشبهه أى كالقيح والصديد الكثيرين وكل مالا يبقى عنه من النجاسة . وكذا
من النجس الذى للمتغير عن حال الطعام فهو نجس يحب غثله عن الثوب والجسد وللمكان
كما تقدم ..

قال المصنف رحمه الله ﴿وَلَا خِلَافَ فِي طَهَارَةِ الدَّمْعِ وَالْبَصَاقِ وَالْمُخَاطِ وَاللَّبَنِ﴾
وقد تقدم الكلام في هذه الأشياء المذكورة وكما طاهرة لا خلاف في طهارتها . وفي المدونة :
وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر . العزبة : كل حي فهو طاهر آدمياً أو غيره ،
وكذلك عرق ولعابه وخطاه ودمه ، والبصاق كالمخاط كما نص بمفهوم عليه اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿وَالْمَشْهُورُ نَجَسَةٌ مَنِيَّةٌ﴾ أى منى الآدمي إنه نجس على
للمشهور ، وهو كذلك كما تقدم الكلام عليه عند قول المصنف : والأرواث والأبوال
والنوى توابع ، فراجع إن شئت .

قال رحمه الله ﴿وَهَلْ يَنْجَسُ بِالمَوْتِ قَوْلَانِ﴾ يعنى هل الإنسان ينجس بالموت ؟
فلجواب أنه لا ينجس بالموت ، بل الآدمي طاهر حياً وميتاً لإكرام الله له في قوله :
سبحانه « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ » الآية . والخلاف الواقع في غير ميتة الأنبياء صلوات الله
وسلامه عليهم أجمعين . قال العلامة خليل في المختصر : « والنجس ما استثنى ولو قلة وآدمياً
والأظهر طهارته » قال الخرشى : يعنى أن ميتة القبلة نجسة لأن لها نفساً سائلة ، بخلاف
البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فإن ميتتها طاهرة لأن منهما منقول على المشهور .
وأما ميتة الآدمي ولو كافراً فهو طاهرة على المتيقن . ومذهب ابن القاسم وابن شيمان
وابن عبد الحكم نجاسته . وإلى الطهارة ذهب سحنون وابن القصار ، واختاره القاضي
عياض وابن رشد وغيرهما من الأشياخ . وإلى اختيار ابن رشد أشار المؤلف بقوله :
والأظهر طهارته . قال عياض : لأن غسله وإكرامه بأبى تنجيسه ، إذ لا معنى
لفسל الميتة التى هى بمنزلة المذرة ، ولصلاته عليه السلام على سهيل بن بيضاء في
المسجد ، ولما ثبت أنه عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ، ولو كان
نجساً لما فعل عليه السلام ذلك ، إلى غير ذلك . وقال الخطاب : ولم أر تشهير القول

المصدر به عند المؤلف ، ولا من اقتصر عليه ، بل أكثر أهل اللذهب يحكيهما من غير ترجيح . ومنهم من رجح الطهارة ، وإن أخذ اللغوى النجاسة من اللبنة فقد أخذ عياض منها الطهارة وابن هارون ، وهذا الخلاف لا يدخل عندى أجساد الأنبياء ، بل يجب الاتفاق على طهارة أجسادهم ، والخلاف في غير الأنبياء ، وأما فاجسادهم بل جميع فضلاتهم طاهرة . والخلاف أيضاً في طهارة ميتة آدمى ونجاستها عام في السلم والكافر اه . هذا ، وقد جلبت لك بعض كلام الأعيان من الخلاف في طهارة ميتة آدمى ونجاسته لتكون على بصيرة لتأخذ بالمشهور الذى اعتمد عليه الحقون ، ولا يدخل شك ولا ريب في ذهك . والمشهور الطهارة والله أعلم :

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْمِسْكُ طَاهِرٌ ﴾ يعنى أن المسك لا خلاف في طهارته وهو الدم المتقد يوجد عند بعض الحيوان كالنزال ، أى يشبه الغزال ، قال ابن جزى في القوانين : والمسك طاهر إجماعاً . قال المواق في شرح المختصر نقلاً عن اللغوى : اتفقوا على طهارة المسك وإن كان خراج حيوان لا تصافه بتقيض علة النجاسة . قال إسماعيل . غارة المسك ميتة طاهرة . الباجى : إجماعاً لا تتقارن عن الدم ، كالخمر للخل اه .

قال الشيخ خليل عاقلنا في الطاهر : « ومسك وفأرته » انخرشى : والمعنى أن من الطاهر المسك - بكسر فسكون - وهو دم منعقد استحال إلى صلاح ، وكذا فأرته وهى وعاءه الذى يكون فيه من الحيوان المخصوص ؛ لأنه عليه السلام تعاطب بذلك ، ولو كان تجسماً لما تعاطب به ، وبعبارة أخرى : المسك - بكسر فسكون - فارسى معرب ، وتسميه العرب المشموم - خراج يتولد من حيوان كالنزال المعروف ، ولا فرق بينهما إلا أن لهذه أنياباً نحو الشير كآنياب الفيلة ، ورجلاها أطول من يديها ، توجد في الهند كما في الخطاب . وبعد أن كان دماً منعقداً يستحيل مسكاً طيب الرائحة . وتوقف الشيخ زروق في

شرحه على هذا الكتاب في جواز أكل المسك بقوله : وانظر هل يجوز أكله كاستعماله؟ انظر ذلك فإن لم أقف فيه على شيء . قال الخطاب : لا ينبغي أن يتوقف في ذلك ، وهو كالمعلوم من الدين بالضرورة ، وكلام الفقهاء في باب الإحرام في أكل الطعام المسك دليل على ذلك . والله أعلم . وأما الزيد فأفتى الشيخ سالم بطهارته بعد التوقف . انتهى خرمي مع الاختصار . وطرف من الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَاتَتْ فَأَرَّةٌ وَتَحْوُهَا فِي تَمَنٍّ جَامِدٍ وَتَحْوُهُ طَرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا ﴾ وما ذكره المصنف في موت الفأرة في السمن الجامد وهو كذلك كما في الرسالة ، إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله . قاله سحنون . وأما لو ماتت في المائع كالزيت فينجس كله ، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وَفِي مَائِعٍ يَنْجَسُ وَلَا يَطْهَرُ بِنَسْلِهِ ﴾ وما ذكره مثل مافي الرسالة ، ونصها : وما ماتت فيه فأرة من سمن أو زيت أو عسل ذائب طرح ولم يؤكل ، ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد ، وليتخفظ منه ، وإن كان جامداً طرحت وما حولها وأكل ما بقي . قال سحنون إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله . اهـ . قال النفاوي في الفواكه : قال خليل : وينجس كثير طعام مائع بنجس قل كجامد إن أمكن السريان ، وإلا فبحسبه . والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا وقعتِ الفأرةُ في السمن فإن كان جامداً فالتقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فلا تقربوه » رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي . ومن ذلك مسألة ابن القاسم وهي : من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ، ثم وجد بقلة فأرة يابسة لا يدرى في أى الزقاق فرغها ، حرم أكل جميع الزقاق ويبيعها ، وهو كذلك على المشهور اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَتَطْهَرُ أَوْ فِي أَتْلَحْمٍ بِنَسْلِهِ ﴾ وفي بعض النسخ : ولا تطهر ، وهو خطأ ، والصحيح ما قررناه في هذه النسخة وإن كان في ذلك قولان قال

ابن جزى فى القوانين : وفى طهارة الفَخَّارِ من نجس غَوَّاصٍ كالخمر قولان اه وقد تقدم لنا الكلام فى آنية الخمر أنها تطهرُ إذا تحجرتِ الخمر فيها أو خَلَّتْ ، كما قلناه عن الشيخ أحد النفاوى فى شرح الرسالة عند قول مؤلفها : وحرم الله سبحانه شرب الخمر قليلاً وكثيرها الخ . قال الشارح المذكور : هذا حكم الخمر إذا استمرت على حالها ، وأمّا لو تحجرت أو تخللت فإنها تطهر ، ونحوز بيها وشربها ، ويطهر إنأؤها تبعاً لها ولو نفاراً بنواصٍ ، ولو ثوباً ، ويصلى به من غير غسل ، بخلاف الثوب المصاب بالبول أو الدم فلا بدّ من غسله ولو ذهب عين النجاسة . والفرق أن نجاسة الخمر عارضة بالشدة ، ونجاسة نحو البول أصلية ، ولا فرق فى ذلك بين تخليلها بنفسها أو بفعل فاعل ، وإن اختلف فى الإقدام على تخليلها بالجواز والكراهة اه : انظر إن شئت بقية الكلام فى الشرح للذکور .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَكْفِي فِي الصَّغِيلِ كَالسَّيْفِ مُبَالَغَةُ الْمَسْحِ ﴾ قال خليل فى المختصر عاطفاً على عفى عنه : وكسيف صقيل لإفساده من دمٍ مباح اه . قال الردير : دخل بالكاف ماشابهه فى الصقالة كندية ومراة وجوهر وسائر ما فيه صقالة وصلابة مما يفسده الفسل ، يعنى أن كل ما كان صلباً صقيلاً وكان يخشى فساده بالفسل كالسيف ونحوه فإنه يعفى عما أصابه من الدم للبإح كفى الفزودم القصاص والذبح والنحر والمقر والصيد ونحوها مما هو مباح فيعفى عنه بالمسح دون الفسل . قال بعضهم : سواء أكان الدم كثيراً أم لا ، مسحه أم لا على المتمد .

وفى التوضيح : قال مالك : ولا بأس بالسيف فى الفزود فيه دم أن لا يضل . قال ويصلى به . قال عيسى فى روايته عن ابن القاسم عن مالك : مسحه من الدم أو لم يسحه . قال عيسى : يريد فى الجهاد أو فى الصيد الذى هو عيشه . انتهى كلام التوضيح .

ولما أنهى الكلام على أعيان النجاسات والطهارة أراد المصنف الانتقال إلى بيان آداب من يريد قضاء الحاجة ، قال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

هذا الفصل مقفود لآداب قضاء الحاجة مما يستحب على المكلف عند البول أو الغائط ، وتسمى حاجة الإنسان . قال رحمه الله : ﴿مُرِيدُ الْبَرَازِ فِي الصَّخْرَاءِ يَطْلُبُ مَوْضِعًا مُطْمَئِنًّا رِخْوًا بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ﴾ وفي الحديث الصحيح عن المفيرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهبَ للذهَبِ أَبْتَدَ » وفي رواية لِأَبِي دَاوُدَ « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الْبَرَازَ انطلق حتى لا يراه أَحَدٌ » اهـ . وقول المصنف رِخْوًا وَالرَّخْوُ : محلٌ كَيْنَ سهل كَثْرَابٍ وَرَمْلٍ . قال خليل : نُدِبَ لقاضِي الحاجة جُلُوسٌ ، ومنع - أى كره - بِرِخْوٍ نَجَسٍ .

قال الخرشى : والمعنى أنه يندب لمريد البول إذا كان للسكان رِخْوًا طاهرًا الجُلُوسُ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلسَّرِّ ، ويموز له القيام إذا أمن الاطلاع ، وإن كان رِخْوًا نجسًا منع الجلوس ثلثا ينجس ثوبه ، وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل ، وَأَمَّا لو أراد الغائط فَلَيْسَ لَا يَمُوزُ له القيام كما في التوضيح وغيره اهـ باختصار .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا﴾ وفي الصحيحين عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا نَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ ، شَرَّفُوا أَوْ غَرَّبُوا » اهـ . وفي الْعِزَّةِ : وأن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها إذا كان في الفضاء ولم يكن فيه ساتر ، فإن كان فيه ساتر ففي منعه قولان ، المختار منهما المنع . وأما قطعه في المنزل فيجوز مطلقاً ، أعنى سواء أكان هناك ساتر أم لا ، أكان هناك مشقة أم لا اهـ .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَكْشِفُ عَوْنَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ ﴾
وفى الحديث الصحيح عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد حاجة
لا يرفع ثوبه حتى يذنب من الأرض » اهـ .

قال خليل فى المختصر : وسَّترٌ إلى محله . وقال فى محل آخر : وبالنفضاء
تَسْتَرُ وبعد اهـ .

قال الخرشى عليه : يعنى أن من الأدب أن يذنب الستر إلى محل خروج الأذى فيذيعه إلى
دونه من الأرض إذا لم يخش على ثيابه وإلا رفع قبله ما لم يره أحد وإلا وجب الستر .
قوله وبالنفضاء الخ ، أى ونذب لمن أراد قضاء الحاجة فى النفضاء أن يستتر عن أعين الناس
بكشجرة ، وأن يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَّقِي الظِّلَّ وَالشَّاطِئَ وَالرَّايِدَ وَالْجَحْرَ ﴾
أنه يجب عليه أن يمتنع للملاعن . وفى الحديث عن أبى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « اتقوا اللّاعِنين ، قالوا وما اللّاعِنان يا رسول الله ؟ قال : الذى يَتَخَلَّى
فى طريق الناس أو ظلهم » اهـ . رواه مسلم وأبو داود . وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا اللّاعِنَ الثلاث : البرَّازُ فى اللوارد ، وقارعة الطريق ،
والظن » رواه أبو داود .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبال فى الجحرة لأنها مساكِنُ الجن . رواه
النسائى وأبو داود عن عبد الله بن سَرْجِسٍ اهـ . وفى المختصر : واتقاء جحر ، وريح ،
ومورد ، وطريق ، وظل ، وضلّيه اهـ . وفى العزّة : وأن يمتنع للموضع الضلْبِ واللّاء
الدائم ، وأنف ينطى رأسه ، وأن لا يتكلم إلّا لِمِهم كخوف فوات نفس
أو مال ، وأن يتقى الريح والجحْر والملاعن الثلاث ، وهى مواضع جلوس
الناس وطرقاتهم اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَفِي الْكُفْرِ يُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ والكُفْر جمع كُفِفَ ، وهو الحُلُّ المد لتقضاء الحاجة في البور ، أو الموضع التي تعد لذلك ويسمى بالمرحاض ، والخفية ، وبيت الماء ؛ لأنه لا يخلو عن الماء غَالِبًا . والمعنى أنه إذا أراد الدخول في الكُفْرِ لا ينبغي أن يدخل فيه بشيء من أسماء الله تعالى ، كالخاتم وقد روى أبو داود عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » .

وقد نقل المواق عن الحاوي في شرح قول خليل : وبكُفِفَ ، نحى ذكر الله . وقال : قاضى الحاجة نحى اسم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وقال الجزولى : من آداب الحدث أن لا يدخل الخلاء بما فيه اسم الله تعالى إكرامًا له ، كالدرم والخاتم وغير ذلك ، كما كره مالك أن يعامل أهل الذمة بالدرم عليه مكتوب اسم الله ، لكن قال سند : جَوَزَ مالك أن يدخل الخلاء ومعه الدينار والدرم عليه مكتوب اسم الله اهـ (قُلْتُ) لعل هذا من باب الضرورات لأنها تبيح المحظورات . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ يَقْدَمُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ وَمِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ وفي نسخة ومن النَّجَسِ وهو خطأ ، والصحيح ما قرناه . وفي الحديث « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخُبْثِ والخُبَائِثِ » رواه أنس في الصحيحين وروى فيهما زيادة « من الرجس النجس الشيطان الرجيم » وعن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سِتْرُ مَا بَيْنَ أُغْيَيْنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول بسم الله » اهـ . رواه الترمذى وأحمد . وقال بعضهم : والأفضل أن يقول : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخُبْثِ والخُبَائِثِ ، قاله في غاية المأمول . وكذا في العرْية .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْيَمْنَى فِي الْخُرُوجِ قَائِلًا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي

الْأَذَى وَعَافَانِي ﴿ وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء ، قال : غفرانك » اهـ رواه أصحاب السنن . وفي المختصر : ويقدم يسراه دخولاً ويمناه خروجاً ، عكس مسجدٍ ، والنزولُ يمناه بهما . قال البردبر على أقرب المسالك : من الآداب أن يقدم حال دخوله الكنيف رجله اليسرى ويؤخرها حال خروجه منه ، بأن يقدم في الخروج رجله اليمنى ، وذلك عكس المسجد ، فإنه يندب له تقديم اليمنى دخولاً وتقديم اليسرى خروجاً لشرفه ، كما يندب في تنعله تقديم اليمنى وفي خلع النعال تقديم اليسرى . وأما النزول فيقدم اليمنى دخولاً وخروجاً اهـ .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيَجْتَنِدُ فِي الْاِسْتِبْرَاءِ ﴾ يعني إذا قضى الإنسان حاجته وجب عليه الاستبراء بالسات والنتر إن كانت بؤلاً ، أو بالاستنجاء أو الأحجار إن كانت غائطاً لإزالة الأذى عن مخرجها ؛ ولا يصل بها وهي في جسده .

قال خليل في المختصر : ووجب استبراء باستفراغ أَخْبَتِيهِ مع سَاتٍ ذَكَرَ وَتَرٍ خَفًا . كذا في أقرب المسالك . قال البردبر عليه : يجب على من قضى حاجته أن يستبرى أي يخلص مجرى البول من ذكره بسلته بأن يجعل إصبعه السبابة من يده اليسرى تحت ذكره من أصله ، والإبهام فوقه ثم يسحبه برفق حتى يخرج مافيه من البول . والنترُ يسكون التاء المثناة : جذبه . وندب أن يسكون كل منهما برفق ، وهو معنى قوله أي الشيخ خليل خَفًا - بفتح الخاء - حتى يظلب على الفظ خصوص الخُل ، ولا يتبع الأوهام فإنه يورث الوسوسة وهي تضر بالدين اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَسْتَجِيرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَفِي مَنَاهَا كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مُخْتَمٍّ ، وَيُجْزَى الْوَاحِدُ إِنْ أَنْقَى ، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا إِنْ احتَاجَ ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا ﴾ يعني بعد فراغه من الاستبراء على الوصف المتقدم أنه يجب أن يستنجي ويستعمل الأحجار وتراً . قال أبو محمد في الرسالة : وصفة الاستنجاء أن يبدأ بعد غسل

يده فينسل مخرج البول ، ثم يمسح ماني المخرج من الأذى بمدر أو غيره أو بيده ، ثم يحكها بالأرض ويغسلها ، ثم يستنجي بالماء ويواصل صبه ، ويستريح قليلا ، ويجيد عزك ذلك بيده حتى ينظف ، وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين ، ولا يستنجي من ريح ، ومن استجمر بثلاثة أحجار بمخرج آخرهن نقياً أجزأه ، والله أعلم وأطيب وأحب إلى العلماء اه .

وفي المختصر : وندب جمع ماء وحجر ثم ماء ، قال الخرشى عليه : يعني أنه يندب للمستنجي الجمع بين الماء ولو عذبا والحجر لإزالة العين والأثر ، ولأن أهل قبا كانوا يجمعون بينهما فذهبهم الله تعالى بقوله « إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » وقال تعالى « رجال يحبون أن يتطهروا » وإذا أراد أن يقتصر على أحدهما فالأفضل من الإقتصار على الحجر ، فإن اقتصر على الحجر أجزأه وخالف الأفضل ، لقوله عليه الصلاة والسلام « فإنها تجزئ عنه » وقول ابن حبيب : لا تجزئ مع القدرة على الماء ، مردود بما قبله ومثله تخصيص ماورد وخصص ماورد بالسفر وعدم ماء اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَعَيَّنُ فِي الْمَذْيِ عَلَى الشُّهُورِ ، وَهَلْ يَفْسِلُ مِنْهُ جَمِيعُ الذِّكْرِ أَوْ الْمَخْرُجِ قَوْلَانِ ﴾ يعني أنه يتعين الماء بمزج المذي ، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاض عند الملاعبة أو التذكار كما تقدم . وفي الرسالة : الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين من بول أو غائط أو ريح ، أو لما يخرج من الذكر من مذي مع غسل الذكر كله منه ، وهو ماء أبيض إلى آخر ما ذكرناه اه .

قال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير - عاتقاً على ما يتعين عليه الماء - : ومذي بلذة مع غسل كل ذكره بنية ، ولا تبطل الصلاة بتركها ، وفي اقتصاره على البعض قولان . وحاصل المسألة أن خروج المذي من الرجل بلذة معتادة يوجب غسل جميع الذكر بنية على إحدى القولين كما تقدم اه .

قال أبو الضياء سيدى خليل عاطفياً : وتعين في منى وحيض ونفاس وبول امرأة
ومنتشر عن مخرج كثيراً ومذى بغسل ذكره كله ، ففي النية وبطلان صلاة تاركها ،
أو تارك كله قولان اهـ .

قال الخرشي : يعنى اختلف هل تجب النية في غسل الذكر من المذى أو لا تجب
فيه ، وعلى القول بالوجوب لو تركها وغسله كله فهل تبطل الصلاة لترك واجب أولاً ؟
(قُلْتُ) . قد أجاب الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك بقوله : ولا تبطل الصلاة
بتركها كما تقدم آنفاً ، وكذلك لو ترك غسل ذكره كله بأن اقتصر على محل المذى سواء
غسله بنية أم لا ، وعلى كلاً الأمرين فالصلاة صحيحة ، إلا أنه وجب عليه في الأمر الثاني
أن يغسله كله بنية لما يستقبل ، مراعاة للعراقيين القائلين بالاكتفاء بغسل محل المذى ،
وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات . هذه خلاصة المسألة . والله أعلم
بالصواب . انتهى مع زيادة الإيضاح .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَسْتَجِمِرُ بِشِمَالِهِ وَيَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ قَبْلَ مَلَاقَتِهَا
الَّذِي يَبْتَدِئُ بِقَبْلِهِ ﴾ وقوله ويستجمر وفي نسخة ويستنجى بشماله . والاستجمار
استعمال الحجارة لإزالة النجاسة أو المدر أو بكل طاهر يابس منق ، والاستنجاء هو
غسل مخرج المذى بالماء المطلق ، وكلا النسختين صحيحة إلا أن الماء أفضل عند الاقتصاد
على أحدهما كما تقدم . وقوله ويستنجى بشماله الخ . قال الدردير في أقرب المسالك :
واستنجاء ، وندب يسراه ، وبأها قبل لقي المذى كما في المختصر ، ونضه : وبلها قبل
لقي المذى وغسلها بكثراب بعده اهـ . قال الخرشي : يعنى أنه يندب بل بطن اليد اليسرى
قبل ملاقات النجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما تعلق بها . من الرائحة ، لأنها
إذا لاقت النجاسة وهي جافة تعلقت الرائحة باليد وتمسكن منها .

ويطلب أيضاً غسلُ اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمل أو نحو ذلك مما يقطع الراحة .
وقول المصنف بِتَدْيٍ يَقْبَلُهُ ، وفي نسخة يَدًا يَقْبَلُهُ . وقد تقدم الكلام أنه يبدأ بنفسه
مخرج البول قبل مخرج الأذى ، ثم يمسح ما في المخرج من الأذى بمدر أو غيره أو يبله ،
ثم يحكها بالأرض وينسلها ، كما في الرسالة . فالخاصل أن الابتداء بالاستبراء وغسل قبله قبل
الدبر مندوب آخر لئلا يتجسس يده من الذكر إذا مسح مخرج الفائط قبل مخرج البول .
النفاوى : ولذا لو كانت عادته قطر بوله عند مس دبره بالماء يؤخر غسل قبله ؛ لأنه
لا فائدة في التقديم حينئذ اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَاتَمٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ نَقَلَهُ إِلَى الْيَمِينِ ﴾
هذا لأنه قد ثبت في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا دخل الخلاء نزع خاتمته »
رواه أبو داود عن أنس اهـ . وهو دليل على أنه يحرم دخول الخلاء وفي إصبعه خاتم إذا
كان فيه شيء من أسماء الله أو شيء من أسماء الأنبياء . ولا يجوز الاستنجاء وهو في يده ،
بل الواجب نقله إلى اليمنى كما قال المصنف . ثم وقد نقل الشيخ عبد السمیع الآبي في شرح
العزيمية عن ابن العربي أنه قال في آداب الاستنجاء : لا يحل لمسلم أن يستنجي وفي يده
خاتم فيه اسم الله ، وقد كان لي خاتم منقوش فيه محمد العربي فتركت الاستنجاء به لحمة
اسم محمد ، وإن لم يكن ذلك الكريم الشريف ولكن رأيت للاشتراك حرمة ، ثم
استدل بنص المصنف الذي هو قوله : فإن كان فيها خاتم فيه ذكر الله نقله إلى اليمنى .
قال التائي وجوباً ، ثم قال : فكل من التقاين يؤيد القول بالتحريم . وقد مر حرمة
الاستنجاء بالكتوب الذي فيه الحروف مطلقاً ، وهو أيضاً يرجع القول بالحرمة اهـ .
هذا ، ونسأل الله التوفيق بمنه وكرمه آمين .

ولما أنهى الكلام على آداب قضاء الحاجة أراد الانتقال والشروع في بيان فرائض
الوضوء فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

اعلم أن هذا الفصل عقده للمصنف في بيان فروض الوضوء . والفروض جمع فرض جمع القلة ، وأما الفرائض جمع فريضة ، وهي جمع الكثرة ، بمعنى مفروضة . والفرض هو ما يثاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ، كالصلاة والصوم . والوضوء - بضم الواو - هو الفعل ، وبالفتح اسم للماء . وهو - أى الوضوء - مُسْتَقْتَنٌ من الوضوء ، وهي لفظة الحسن والنظافة ، وإصطلاحاً هو طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص وهي الأعضاء الأربعة اهـ . ذكره الصاوى .

اعلم أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة على المعتد ، خلافاً لمن قال إنه من خصائصها ، فهو ضعيف . قال الصنفى : والصحيح أن الوضوء فرض صبيحة ليلة الإسراء حين جاء جبريل فتوضأ وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ، ذكره جماعة من أهل الحديث ، خلافاً لبغض الشراح اهـ .

ومن فضائل الوضوء تكفير الذنوب ، ورفع الدرجات ، قال عليه الصلاة والسلام « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ . قَالُوا بلى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ الرَّبَاطُ » اهـ . رواه مسلم والترمذى والنسائى عن أبى هريرة . وعن عمر ابن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما منكم من أحد يتوضأ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ وَضُوئِهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يُدْخِلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » رواه مسلم

وأصحاب السنن . وزاد الترمذى « اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين » اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى فى بيان فرائض الوضوء : ﴿ فُرُوضُ الْوُضُوءِ ﴾ سبعة على للذهب ، الأولى ﴿ غَسْلُ الْوَجْهِ ﴾ والدليل على فرضيته قوله تعالى فى سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » يعنى أنه يجب على للتوضئ أن يفصل جميع الوجه طويلاً وعرضاً .

وَكأنَّ السَّائِلَ سَأَلَ مَا طُولُ الْوَجْهِ وَمَا عَرْضُهُ ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : حَدَّهُ طَوِيلًا . ﴿ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُتَعَادِ إِلَى آخِرِ الذَّقَنِ أَوْ اللَّحْيَةِ ﴾ يعنى قد أخبر أن حدَّ الوجه طويلاً من منابت شعر الرأس للمتعاد إلى آخر الذقن للأمرد أو إلى آخر اللحية لمن له شعر اللحية ، فيجب على الأغم - وهو من استرخى شعره - غسلُ بعض شعر رأسه لأنه من الوجه . قال الدردير : فيجب عليه أن يدخل فى غسله ما نزل عن المتعاد ، ولا بد من إدخال جزء يسير من الرأس ؛ لأنه مما لا يتم الواجب إلا به . ولا يجب على الأصلع - وهو من انحسر شعر رأسه إلى اليافوخ - أن يفصل ما انحسر عنه الشعر ؛ لأنه من الرأس لا من الوجه ، فلا يجب عليه أن ينتهى فى غسله إلى منابت شعره اه .

وأجاب المصنف أيضاً فى حد عرض الوجه فقال : ﴿ وَ ﴾ حدّه عرضاً ﴿ مِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ ﴾ قال الدردير : وحده عرضاً من وتد الأذن إلى التود الآخر ، فلا يدخل التودتان فى الوجه ولا البياض الذى فوقهما ، ولا شعر الصدغين ، ويدخل فيه البياض الذى تحتهما لأنه من الوجه .

والحاصل أن بعض الصدغ من الوجه، وهو العظم الناقى، فإدونه، وبعضه من الرأس وهو ما فوقه من الشعر، فأين شعر الصدغين من الوجه قطعاً، وشعر الصدغين من الرأس قطعاً، وما فوق الوتدين من البياض من الرأس كذلك، وما تحت الوتدين من الوجه فيفسل. ودخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجبهة يميناً وشمالاً اهـ. نقله الصاوى عن حاشية العدوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفريضة الثانية من فرائض الوضوء ﴿ غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْقَتَيْنِ ﴾ يعنى أنه أخبر أن غسل اليدين إلى المرفقين من فرائض الوضوء والدليل على ذلك قوله تعالى : « وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ » كما تقدم في الآية الشريفة . قال عبد السميع في شرح العزيمية : تَبَّعَ بِمَعْنَى إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ النَّبَاةَ فِي الْآيَةِ دَاخِلَةٌ . والمرفق بكسر أوله وفتح ثالثة : آخر الذراع المتصل بالمضد اهـ . وفي الرسالة : ثم يغسل يده اليمنى ثلاثاً أو اثنتين ، يُغَيِّضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَمْرُقُ كَهَا يَدِهِ الْيُسْرَى ، وَيَغْلُلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بِبَعْضِهَا بِيَعْمَضُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَيَبْلُغُ فِيهَا بِالْفَسْلِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ يَدْخُلُهُمَا فِي غَسْلِهِ . وقد قيل إلهما حد الفسل ، فليس بواجب إدخالهما فيه ، وإدخالهما فيه أحوط لزوال تسكف التحديد اهـ .

قال المصنف رحمه الله :

﴿ وَ ﴾ الفريضة الثالثة من فرائض الوضوء ﴿ مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مُبَاشَرَةً ﴾ يعنى أن مسح جميع الرأس من فرائض الوضوء . والدليل على ذلك قوله تعالى « وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » قال الدردير على أقرب المسالك : الفريضة الثالثة مسح جميع الرأس ، من منابت الشعر المعتاد من التقدم إلى قفرة القفا ، مع مسح شعر صدغيه مما فوق العظم الناقى . في الوجه . وأما هو فلا يمسح بل يفسل في الوجه . ويدخل في الرأس البياض الذي فوق وتدى الأذنين كما مر ، ومع مسح ما استرخى من الشعر ولو طال جداً ، وليس على الماسح

من ذكره أو أتى نقض مضفوره ، ولو اشتد الضفر ما لم يكن بخيوط كثيرة ، وإلا نقض لأنها حائل ، واغتفر الخيطان .

وأما الفسل فلا بد فيه من نقض ما اشتد ضفره ولو بنفسه بحيث لا يُقنُّ سريان الماء في خلاله ، كالمضفور بخيوط كثيرة ، وأدخل الماسح يده وجوباً تحت الشعر المستطيل في رد المسح ، إذا كان لا يحصل التعميم إلا به . ومحل قولهم الرد سنة أى بعد التعميم ، ذكره الأجهوري ، وردَّ بأن جميع نصوص أهل اللذهب على أن الرد بعد مسح ظاهر الشعر أولاً سنة ، ولا يجب رد أصلاً . اهـ . قال في الرسالة : ثم يأخذ الماء بيده اليمنى فيفترغه على باطن يده اليسرى ، ثم يمسح بهما رأسه يبدأ من مقدمه من أول منابت شعر رأسه وقد قرن أطراف أصابع يديه بعضها ببعض على رأسه وجعل إبهاميه على صدغيه ، ثم يذهب يديه ماسحاً إلى طرف شعر رأسه مما يلي قفاه ، ثم يردهما إلى حيث بدأ ، ويأخذ بإبهاميه خلف أذنيه إلى صدغيه ، وكيفما مسح أجزأه إذا أوعب رأسه . الخطاب : والمشهور من اللذهب أن مسح جميعه واجب ، فإن ترك بعضه لم يجزه . وقال ابن ناجي في شرح قول الرسالة : وكيفما مسح أجزأه إذا أوعب رأسه : ظاهر كلام الشيخ أنه إن ترك بعضه وإن قل لا يجزئه ، وهو كذلك عند مالك اهـ .

قال الشيخ يوسف الصفقي : (تنبيه) الدليل لنا على وجوب مسح جميع الرأس التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام ، ففي الموطأ والصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه » فهذا صريح في أنه مسح جميعه . وأما القرآن فقوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » لأن البناء للإصاق ، وأما كونها للتبويض فلم يصححه أهل اللغة . وقال ابن جني : لا يعرفه أصحابنا البصريون . وقال بمشهم : لم أر أحداً قلعه عن الكوفيين ولا عن غيرهم اهـ .

وعلى ما تقرر من أن الباء هي للإلصاق^(١) أشار به المصنف في قوله ﴿مُبَاشَرَةً﴾ أى بيدك ملاصقا بهما على رأسك ، وإليه أشار صاحب الرسالة في صفة المسح بقوله : وقد قرن أطراف أصابع يديه بعضها ببعض على رأسه إلى آخر كلامه ، فإن ترك مسح جميع الرأس بطل المسح على المشهور في المذهب .

قال المصنف رحمه الله : ﴿وَالْفَرِيضَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَفَّيْنِ﴾ يعنى أن غسل الرجلين مع الكعبين من فرائض الوضوء كما سبق في الآية الكريمة . وقال الخرشي : وجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس . قال الدردير على أقرب المسالك : الفريضة الرابعة غسل جميع الرجلين ، أى القدمين مع إدخال الكعبين في الفسل ، وهما المظان الثنتان ، أى البارزان أسفل الساق تحتها مفصل الساق . والفصل يفتح للميم وكسر الصاد المهملة : واحد المفاصل ، وبالعكس اللسان . ويجب تعهد ماتعتهما كالعقوب والأخص بالتسل وكذا سائر المشايخ . أى وجب مالا يكاد يداخله الماء بسرعة فليبالغ بالعرك مع صب الماء كما في الرسالة اه :

قال المصنف رحمه الله ﴿وَفِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ خِلَافٌ﴾ قال في المختصر : وندب تخليل أصابعها : يعنى أن تخليل أصابع الرجلين مندوب على المشهور في المذهب ، ومقابله أنه يجب وهو ضعيف ، وإن رجحه بعضهم . وفي الدردير : وندب تخليل أصابع الرجلين . يبدأ ندبا يختصر اليمنى ويختم باهامها من أسفلها بسبائتها ، ثم يبدأ بإبهام اليسرى ويختم بخنصرها كذلك . والدلك باليد اليسرى اه . وقال في المرتبة : وندب تخليل أصابعها : قال الشارح : وإنما كان التخليل مندوبا لا واجبا لأن شدة التصاق

(١) وقيل ليس هو مباشرة بل هو مقصد آخر في كتب النحو اه .

الأصابع صيرها كالمضوء الواحد ، وهذا حكمها في الوضوء ، وأما في الغسل فالتخايل واجب على أقوى القولين اهـ . وفي الرسالة : وإن شاء خَلَّ أصابعه في ذلك ، وإن ترك فلا حرج ، والتخايل أطيب للنفس فلا يبقى معه شك . وفي الأخضري : ويجب تحليل أصابع اليدين ، ويستحب في أصابع الرجلين . فقد بان لك أنَّ المشهور في تحليل أصابع الرجلين النذب ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْفَرِيضَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ ﴾ (المَوَالاةُ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ) يعني أنَّ الفريضة الخامسة من فرائض الوضوء للموالة ، بشرط الذكر والقدرة ، وتسقط مع العجز والنسيان . وقد اختلف أهل المذهب في وجوب الموالة وسُنَّتها كما في المختصر ، والمشهور الوجوب . قال في أقرب للسالك : وموالة إن ذكر وقدر . وقال الشارح : الفريضة السادسة للموالة بين أعضاء الوضوء بأن لا يترأخى بينهما ، والتصبير بالموالة أولى من التصبير بالفور ، لأنه يوم المجلة حين غسل الأعضاء ، وليس هو المراد . ومحل وجوب الموالة إن كان ذا كراً قادراً عليها ، فإذا فرق بين الأعضاء اختياريًا مع القدرة عليها بطل مافعله من الوضوء وأعادته بالنية ، وإن فرق ناسيًّا أنه في حال الوضوء ، أو عاجزاً عنها ففيه تفصيل ، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله : ﴿ فِي النَّسْيَانِ يَبْنِي مُطْلَقًا ، وَفِي الْعَجْزِ مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ ﴾ يعني إِمَّا يَبْنِي النَّاسِيَ مُطْلَقًا بنية الإتمام كالعاجز إن لم يفرط ، وإِلَّا يَبْنِي مَا لَمْ يَطْلُ بِجفاف عضو وزمن اعتدلا ، كالعائد . وقال الشارح : يعني أنَّ من فرق بين الأعضاء ناسيًّا كونه في وضوئه فإنه يَبْنِي على ما فعل ، طال الزمن أو لم يطل ، ولو أكثر من نصف النهار بنية إتمام الوضوء وهو معنى الإطلاق . وأما لو فرق طعنا عن إكمال الوضوء ، فإن لم يكن مفرطًا في أسباب العجز كما لو أعدَّ ماء كافيًا لوضوئه فأهريق منه ، أو غصب ، أو أكره على عدم الإتمام فإنه يَبْنِي كالناسي مطلقًا طال أو لم يطل ، وإن كان مفرطًا كما لو أعدَّ من

الماء مالا يكفيه ولو غلغاً ولم يكفه ، فإنه يبنى على ما فعل ما لم يطل الفصل ، وصار حكمه حكم
العامد المختار ، كالذى يفصل بعض الأعضاء بمكان ثم ينتقل لتكميله بمكان آخر ،
أو استمر في مكانه تاركاً لتكميل وضوئه قصداً بلارفض ، فإن طال ابتداء وضوئه وجوباً
لعدم الموالاة ، والطول يقدر بحفاف العضو الأخير . وزن المنـدل ، أى الذى لا حرارة
به ولا برودة فيه ولا شدة هواء ، ويعتبر أيضاً اعتدال العضو أى توسطه بين الحرارة
والبرودة احترازاً من عضو الشاب والشيخ الكبير السن . ولا بُدَّ من اعتبار اعتدال
للكان أيضاً بأن لا يكون القطر حاراً ولا بارداً انتهى . قاله التردير على أقرب المسالك .
انظر الصفقى عند قول عبد البارى : والفور ، تجد هناك جُلَّ مآقرناه فيما نقله عن
الخرشى والحاشية .

ثم ذكر المصنف رحمه الله الفريضة السادسة وذكرها على خلاف أسلوبه فقال (وَالْثَّانِيَةُ
شَرْطٌ) أخبر رحمه الله أن النية شرط ، لو قال والنية فرض ، أو قال ونية رفع الحدث فى
ابتدائه أو استباحة ما منعه ، أو أداء الفرض كما فعل غيره لكان أحسن ؛ لأن التعمير
بالشرط يوم عدم الفرضية ؛ لأن الشرط غير الفرض على اللعروف ، وهو خارج عن
لماهية ، والفرض داخل فى لماهية . هذا هو المشهور^(١) .

وقد قال بعضهم فى تعليقه على هذا الكتاب : اعلم أن كتاب الإرشاد لله صاحب
على طريقة مالكية العراق ، فهو يمثل أسلوبهم ويمشى على مارجحهم من الروايات
واستظهره من الأقوال مما يخالف ما عرفه متأخرو المالكية الذين اقتصرُوا على مختصر
الشيخ خليل وشروحه وحواشيه ، فإذا رأى القارى شيئاً هنا يخالف ما فى المختصر أو

(١) وللقاموس المحيط : (الشرط لازم الشيء والتزامه) ، وهو معنى الفرض . والشرط والالتزام والركن
والفرض ، وكل هذا يرجع إلى مقصد واحد . اهـ مصححه .

الرسالة ، أو المزية . فليحصل ذلك على تخالف طريقتي العراقيين وغيرهم . وهذه أهم فوائد هذا المتن مع وضوح عبارته وخلوها من الحشو والتعقيد اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ يَنْوِي بِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا يَمْنَعُهُ ﴾ وفي نسخة في طهارة بلا زيادة للقائه . وما قرناه أثبت ، يعني أنه ينوي عند ابتداء الوضوء كغسل الوجه بأن ينوي بقلبه رفع الحدث الأصغر ، أي المنع للترتب على الأعضاء أو استباحة مامنعه الحدث ، أو يقصد أداء فرض الوضوء . والأولى ترك التلفظ بذلك ؛ لأن حقيقة النية بالقلب لا علاقة لها باللسان اهـ دردير . ثم اعلم أن المقصود بالنية في جميع الأعمال تمييزُ العبادات عن العادات ، وتمييزُ بعض العبادات عن بعضها ، ولذا قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » رواه الشيخان .

قال المصنف رحمه الله : إن للتوضؤ ينوي ما ذكر من رفع الحدث ونحوه (عندَ غَسْلِ الْوَجْهِ ، وَقِيلَ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ) يعني أنه اختلف الأئمة في أي عضو ينوي عنده المتوضؤ . قيل عند غسل الوجه وهو المشهور . وقيل عند المضمضة . وقيل عند غسل اليدين حين الشروع في الوضوء لثلاثا يخلو غسل اليدين عن النية . وقد علمت أن المشهور الذي عليه أهل المذهب أنه ينوي عند غسل الوجه . قال الشيخ صالح عبد السميع في هداية المتعبد : النية هي قصدُ الشيء مقترباً بفعله ، فإن كان ذلك الشيء وضوءاً فينوي عند غسل الوجه استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو الفريضة ، وعملها القلب ، وتكون عند أول مفعول كالوجه في الوضوء ، وعند تكبيرة الإحرام في الصلاة اهـ . وقوله في طهارة الحدث الخ أما طهارة الخبث فلا نية لها . لأنها إزالة نجاسة ، إلا الذي في وجوب النية في غسل الذكر منه وعدمها قولان ، أرجحهما عدم الوجوب كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَاسْتَبَدَّ اسْمُهَا شَرْطٌ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا يَضُرُّهُ

اِخْتِلَافُهَا مَا لَمْ يَقْصِدْ رَفْضَهَا ۝ يعنى أنه قد أخبر أن الاستمرار فى نية الوضوء وإجرائها فى القلب من أوله إلى آخره شرط فى الإجزاء ، إلا أنه يستفتر ذهابها عن القلب بعد الإتيان بها ، وإليه أشار صاحب المختصر « وعزوبها بعد مودرفضاً مفتتراً » قال الخرشى عليه : والمعنى أن الذهول عن النية بصد الإتيان بها فى محلها عند غسل الوجه مفتتراً لمشقة استصحابها ، وإن كان هو الأصل : والسألة الثانية رفض النية ، وهو لغة الترك ، والمراد به هنا تقدير ما وجد من العبادات والنية كالعدم ، وذكر المؤلف أنه مفتتراً أيضاً بعد كمال الوضوء أوفى أثنائه إذا رجع وكله بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور ، لا إن لم يكمله ، أو كله بنية التبرد ، أو بعد طول . والحج كالوضوء عكس الصلاة والصوم ، فإن رفض النية فيما غير مفتتراً . انظر فيه بقية الكلام اه .

قال العلامة الشيخ يوسف بن سميد الصنفى : (فرع) من ذهب إلى اليضأة ليتوضأ فلما وصل إليها توضأ ولم يستحضر النية أجزاء قصده الأول ، وكذا من أمر زوجته أو خادمه أن يضع له الماء ليتوضأ ولم يستحضر النية عند أخذه ذلك ، لأن طلبه الماء قريبة على قصد الطهارة ، وهو عين النية كما فى الشرحين اه . وفى أقرب المسالك : ولا يضر عزوبها بخلاف الرفض فى الأثناء لا بعده كالصلاة والصوم . يعنى أن عزوب النية أى ذهابها بعد أن أتى بها فى أوله بأن لم يستحضرها عند فعل غير الفرض الأول لا يضر فى الوضوء ، بخلاف الرفض ، أى الإبطال فى أثنائه . بأن يبطل ما قبله منه ، كأن يقول بقلبه أبطلت وضوئى فإنه يبطل على الراجح ، ويجب عليه ابتداءه إن أراد به صلاة أو نحوها ، بخلاف رفضه بعد إتمامه فلا يضر ، وجاز له أن يصلى به ، وإذ ليس من نواقضه إبطاله بعد الفراغ منه . ومثل الوضوء الفصل . وأما الصلاة والصوم فيرتفعان فى الأثناء قطعاً ، وعليه القضاء والكفارة فى الصوم لا بعد تمامهما على أظهر القولين للرجحين . وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً . ويرتفع التيمم مطلقاً ما لم يصل به لضعفه اه .

وقد نفل ذلك الشيخ يوسف بن سعيد الصفقي رحمه الله بقوله :

والنُسل والوضوء في الأثناء ارتفضا فقط بلا خفاء
كالصوم والصلاة في المشتبه ومثله اعتكافهم في الأظهر
تيمم يرقض باذا مطلقاً هذا هو القول الذي قد ارتقى
والحج والعمرة مطلقاً فلا يرتفضان فأفهم من ما قيل

ثم قال للصف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ الفريضة السابعة من فرائض الوضوء ﴿ الدليل ﴾ في المفسر كانت ضمرى أو كبرى ، والنسب مرة يستقط الفرض إن أوعب) يبقى أخير للصنف أن الفريضة السابعة من فرائض الوضوء الدليل ، وهو إمرار اليد على العضو مع الماء ، ولا يشترط مقارنته للصب ، بل يكفي ذلك عقب صب الماء ، وهو أصبح الأقوال . قال الحطاب : فأما حقيقة الدليل في الوضوء والنسب فهي إمرار اليد على العضو . قال في المدونة : وإذا انغمس الجنب في نهر ينوى به الفسل لم يجزه حتى يمر يديه على جميع جسده ، وكذلك لا يجزيه الوضوء حتى يمر يديه على مواضع الوضوء . وقال أبو البركات الشيخ أحمد التردير : وذلك خفيف بيدي ، ثم قال : وهو إمرار اليد على العضو ولو بعد صب الماء كما قاله ابن أبي زيد ، وهو المتمدن . والراد باليد باطن الكف ، ويندب أن يكون ذلك خفيفاً مرة واحدة ، ويكره التشديد والتكرار لما فيه من التعقير في الدين للزدي للوسوسة . وقال الصفقي في الحاشية عند قول عبد الباري : والتدليك ، أي في المنسول ، ولا يسقط بالنسيان ، وتجوز الاستنابة عليه لضرورة ، وينوى للستيب دون النائب ، وتتمع الاستنابة عليه نفير ضرورة اتفاقاً ، فإن وقع في الإجزاء وعلمه قولان مشهوران . وأما الاستنابة على صب الماء فجازة اتفاقاً ولو نفير ضرورة ، لما ورد « أن للتيرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ » وقد يجب الاستنابة كالأقطع . ويكفي في ذلك غلبة الظن على المتمدن ، ولا يشترط اليقين . أفاده

المدوى فى حاشيته على الخرشى .. وقال الرامى محشى التأتى : متى تندر اللك باليد سقط من أول وهلة ، ولا تجب استنابة ولا غيرها ، ويكفى وصول الماء ، وهو سعة ، ودين الله يسر ، خصوصاً واللك مختلف فيه . قال المدوى : وكلام الرامى هو المعتمد اه . فله الصفتى عن المدوى . والله أعلم .

﴿ سنن الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام على فرائض الوضوء شرع فى الكلام على سننه فقال رحمه الله : ﴿ وَسُنَّتُهُ ﴾ أى سنن الوضوء ، وهى ثمانية على للشهور : الأولى ﴿ غَسَلَ الْيَدَيْنِ ﴾ إلى الكوعين عند الشروع . وفى أقرب للسالك : وسننه غسل اليدين إلى الكوعين قبل إدخالهما فى الإناء إن أمكن الإفرغ وإلا أدخلهما فيه ، كالكثير والجارى . وندب تفريقهما . وفى العِزَّة : سننه ثمانية : الأولى غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء ، وينوى بفلسلها التعبد ، ويفسل كل واحدة على حدها ثلاثاً اه .

قال للمصنف رحمه الله ﴿ قَبْلَ إِدْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ مَا لَمْ يَسْكُنْ بِيهَا أَذَى فَيَجِبُ ﴾ يعنى أخبر أن من أراد الوضوء يندب له أن يفسل يديه ثلاثاً قبل إدخالهما فى الإناء إن أمكنه ذلك إلا إذا كان بهما أذى ، أى نجاسة فيجب عليه غسلها قبل إدخالهما فى الإناء ثلاثاً ينحس للماء بإدخالهما فيه قبل غسلها ، وإذا لم يكن بهما أذى فإنه ينوى عند غسلها التعبد . وفى حاشية الصفتى : اعلم أن كل سنة تقدمت على محل الفرض كنسل اليدين للكوعين ، والضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، فلا بد لها من نية ، أى فالسنة تتوقف على النية . وأما ما تأخر منها عن الشروع فى الفرض فنية الفرض تشملها كالفرائض اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ السنة الثانية من سنن الوضوء ﴿ الْمَضْمُضَةُ ﴾ يعنى أخبر أن السنة الثانية من سنن الوضوء المضمضة ، وهى إدخال الماء فى الفم ثم يخفضه ويُمجِّه . وظاهر كلامهم أن سنيتها تحصل بمرة ، وأن الثانية والثالثة كل منهما مستحب كما بأتى عن المصنف قوله : وتكرار المفسول مرتين بعد سقوط الفرض . وهذا نمبر بعد حصول السنة بمرّة واحدة . وفى الرسالة : ويحزُّهُ أَقْلُ من ثلاث فى المضمضة والاستنشاق كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ السنة الثالثة من سنن الوضوء ﴿ الْأَسْتِنْشَاقُ ﴾ وهو جذب الماء بنفسه بفتح الفاء داخل أنفه . قال بعضهم : ليخرج ما فى الخيشوم من الأوساخ المانعة من إخراج الحروف على هيئتها (قُلْتُ) للمتجدد فى المضمضة والاستنشاق أن يعتبر حال الماء من طعمه أو ريحه أو نحو ذلك وفى البردير : والثالثة الاستنشاق ، وهو إدخال الماء فى الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أنفه . وندب فعل كل من هاتين السنتين بثلاث غرفات ، بأن يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث ، وهذا معنى قول الشيخ أى خليل : وقعاهما بست أفضل . أى أفضل من أن يفعلها بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل غرفة منها ، أو بفرفتين ، أو بغير ذلك ، كما قال : وجاز أو إحداهما بفرفة . وندب للمفطر أن يبالغ فى المضمضة والاستنشاق ، وإيصال الماء إلى الحلق وإلى آخر الأنف . وكرهت البالغة للصائم ثلاثا يفسد صومه ، فإن بالغ ووصل الماء للحلق وجب عليه القضاء اهـ .

﴿ وَ ﴾ السنة الرابعة من سنن الوضوء الاستنثار ، وهو دفع الماء من الأنف بنفسه ، مع جعل السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه . وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ يَسْتَنْثِرُ رِشْمَالِهِ ﴾ يعنى أن الاستنثار بيده اليسرى من تمام السنة . وقيل مستحب . وفى الرسالة :

ثم يستنشق بأفقه الماء ويستنثره ثلاثاً ، يحمل يده على أفقه كما مضاهه . ويمزجه أقل من ثلاث في المضمضة والاستنشاق ، وله جمع ذلك في غرفة واحدة والنهاية أحسن اه .

قال المصنف رحمه الله **﴿ وَيُزَيِّبُ أَنْ يَرْفَعَهُ ﴾** يعني أن للمضمضة والاستنشاق يكفياين بغرفة واحدة كما تقدم آنفاً ، لكن فعلهما بستة غرفات أفضل كما في المختصر ، ولذا قال المصنف : **﴿ وَإِفْرَادُ كُلِّ بَغْرَةٍ أَفْضَلُ ﴾** وقد تقدم لنا بيان جميع ذلك فراجعه إن شئت .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : **﴿ وَ ﴾** السنة الخامسة من سنن الوضوء **﴿ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ظَاهِراً وَبَاطِئاً ﴾** يعني أن مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد غير الماء الذي مسح به الرأس سنة من سنن الوضوء . وبيان ذلك أن كلا منهما سنة مستقلة ، فالمسح سنة على حدة ، وتجديد الماء لها سنة على حدة . وصفة للمسح للمستحب أن يمسح مائلي الوجه بالسبابتين ، وما يلي الرأس بالإبهامين ، وذلك بماء غير الماء الذي مسح به الرأس كما تقدم . وقد ذكر المصنف هنا سنتين معاً من سنن الوضوء وهما السنة الخامسة والسادسة ، وهما مسح الأذنين وتجديد الماء لهما . وأما ما يأتي في قوله : والبده بمقدم الرأس ، فإنه ليس بسنة بل هو من فضائل الوضوء على المشهور .

ثم ذكر السنة السابعة من سنن الوضوء فقال رحمه الله تعالى : **﴿ وَ ﴾** من السنة في المذهب **﴿ التَّرْتِيبُ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾** يعني أن السنة السابعة من سنن الوضوء الترتيب بين فرائضه : فينسل الوجه قبل ذراعيه ، وذراعيه قبل مسح الرأس ، ومسح الرأس قبل الرجلين ، هكذا . وما ذكره المصنف من أن الترتيب سنة هو المشهور . وقيل إنه مستحب . وروى عن مالك أنه واجب ، وعليه فلونكس بأن غسل يديه - أي

فواعيه - قبل الوجه كان وضوءه باطلاً إن لم يأت بالمكس ثانياً ، لكن العمل
بالمشهور كما قد علمت . وفي الردير على أقرب المسالك : فإن نكس بأن قدم فرضاً
على موضعه للشروع له كأن غسل اليدين قبل الوجه أو مسح رأسه قبل اليدين أو قبل
الوجه أعاد للنكس استئناً وحده مرة ، ولا يبعد ما بعده إن طال ما بين انتهاء وضوءه
وتذكره طولاً مقدراً بجفاف الموضو الأخير في زمان ومكان اعتدلاً ، فإن لم يبعد فقله
مرة فقط مع تابعه سريعاً ، ولو بدأ بذراعيه ثم بوجهه فأرأسه فرجليه ، فإن تذكر بالقرب
أعاد الذراعين مرة ، ومسح الرأس وغسل رجليه مرة مرة ، سواء نكس سهواً أو عمداً ،
وإن تذكر بعد طول أعاد الذراعين فقط مرة إن نكس سهواً ، واستأنف وضوءه
ندباً إن نكس عمداً ولو جاهلاً ، ولو بدأ برأسه ثم غسل يديه فوجهه أعاد اليدين
والرأس مطلقاً ، ثم يفصل رجليه إن قرب وإلا فلا ، ولو بدأ برجليه فأرأسه فيديه فوجهه
أعاد ما بعد الوجه على الترتيب الشرعي مطلقاً قرب أو بعد ؛ لأن كل فرض من الثلاثة
منكس ، ولا يبعد الوجه إلا إذا نكس عمداً وطال كما تقدم . ولو قدم الرجلين على
الرأس أعاد الرجلين مطلقاً إلا إذا تمعد وطال فيعتدى وضوءه ندباً . فقله - أى الشيخ
خليل - : وإلا فمع تابعه ، أى إن كان له تابع اه .

قال العلامة المحقق الصاوى في حاشيته على الردير : وحاصل ما قاله المصنف والشارح
أن ترتيب الفرائض في أنفسها سنة ، فإن خالف ونكس بأن قدم عضواً عن محله
فلا ينحو إماماً أن يكون ذلك عمداً أو جهلاً أو سهواً ، وفي كل إمام أن يطول الأمر أم لا ،
فإن كان الأمر قريباً بحيث لم يحصل جفاف أى بالنكس مرة إن كان غسله أولاً ثلاثاً
أو مرتين ، وإلا كل تليته وأعاد ما بعده مرة مرة على ما تقدم ، لا فرق بين كونه حامداً
أو جاهلاً أو ناسياً . وإن طال فإن كان حامداً أو جاهلاً ابتداءً وضوءه ندباً ، أو ناسياً
فقله فقط مرة واحدة ، لا فرق بين كون الطول عمداً أو مجزأً أو سهواً ، فصور الطول

تسعة والقرب ثلاثة فأتى ١٥ . وإلى جميع ذلك أشار المصنف بقوله : ﴿ فَتَن نَّكْسَ
أَعَادَ مَا نَكْسَهُ ﴾ وقد تقدم بيانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْبَيْدَةُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ ﴾ وتقدم الكلام في شرح
مسح الأذنين بقولنا : وأما ما يأتي من قوله - أى المصنف - : والبدء بمقدم الرأس أنه
ليس بسنة من سنن الوضوء ، بل هو من فضائله على المشهور . وعدّه المصنف من
سنن الوضوء ، والصحيح أنه من المستحبات . وفي المَرْيَّة : والتاسعة أى من فضائله أن
يبدأ بمقدم الرأس . وقال ابن جزى في القوانين في الفصل الرابع في فضائل الوضوء :
الخامسة الابتداء بمقدم الرأس . وفي الأخرى : والبدء بمقدم الرأس ١٥ .

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى السنة الثامنة من سنن الوضوء بقوله : ﴿ وَ ﴾ السنة
الثامنة من سنن الوضوء ﴿ الرَّدُّ إِلَيْهِ ﴾ أى إلى مقدم الرأس على المشهور . قال في
المختصر : « ورد مسح رأسه » اللواق : قال ابن عرفة : من سنن الوضوء رد اليدين من
منتهى المسح لمبدئه . وفي الخطاب : يعنى أن السنة السابعة - أى في سياق كلامه - رد
اليدين في مسح الرأس إلى الحل الذي بدأ منه ، فإن بدأ من مقدم رأسه كما هو المستحب
في ذلك ردّها من المؤخر إلى المقدم ، وإن بدأ في المسح من مؤخر رأسه وترك للمستحب
من ذلك فالسنة أن يردّها من المقدم إلى المؤخر كما صرح بذلك ابن القصار ، ونقله اللخمي
وعبد الحق . قال اللخمي : والفرض في مسح الرأس واحد وهو بلوغ اليدين إلى مؤخره ،
ولا خلاف أنه لو اقتصر على ذلك ولم يردّها لأجزأه . والسنة ردّها من القفا إلى مقدم
الرأس . قال ابن القصار : وإن بدأ رجل من مؤخر رأسه إلى مقدمه لكان السنون أن
يرد من المقدم إلى المؤخر ١٥ .

﴿ فضائل الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام عن سنن الوضوء انتقل المصنف يتكلم على فضائل الوضوء فقال رحمه الله : ﴿ وَفَضَائِلُهُ ﴾ جمع فضيلة ، وهى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر به أمراً غير مؤكد يُثَاب فاعله ولا يَأْتُم تاركه . يعنى أن فضائل الوضوء إحدى عشرة فضيلة عد للمصنف منها ثلاثة ، وهى : التسمية ، والسواك ، وتكرار المغسول ، وترك باقيها اختصاراً منه . ونحن إن شاء الله سند كرها على التفصيل بعد ما ذكره المصنف . وهو قوله رحمه الله ﴿ التَّسْمِيَةُ ﴾ أى فى ابتداء الوضوء بأن يقول : بسم الله ، والمعتمد أنه يأتى بالبسملة كاملة ، فإن التقصر على بسم الله حصلت البركة إن شاء الله . وفى الحديث « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » والمعنى لا وضوء كاملاً ؛ لأن التسمية عند الوضوء مستحبة .

قال للمصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثانية من فضائل الوضوء ﴿ السَّوَاكُ ﴾ وفى الموطأ عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك » وفى رواية « مع كل صلاة » . والحاصل أن استعمال السواك عند الوضوء قبل أن يتمضمض مستحب ، ثم يتمضمض بعده ليخرج ما تحلل منه . والسواك يكون بمود رطب أو يابس ، والأخضر أفضل لغير الصائم ، فإن لم يجد عوداً فبأصبعه أو بشئ غير متنجس ، ولا بمود الريحان ، ولا الرمان لتحريكهما عرق الجذام . وينهى عن الاستياك بالجوزة التى تحمر الشفتين : حرمة للصائم وكراهة لغيره . وكذا لا يجوز الاستياك بالقصب لأنه يورث البرص وداء الأكلة . وإلى ما تقدم أشار المصنف رحمه الله بقوله ﴿ وَبِالْأَرَاكِ الْأَخْضَرِ أَفْضَلُ لِغَيْرِ الصَّائِمِ وَفِي عَدَمِهِ يَسْتَاكُ بِأَصْبَعِهِ ﴾ يعنى أن الأراك الأخضر أولى للفطر كما تقدم . ولا ينبغي أن يزيد فى طوله على شبر . وفضائله

كثيرة تزيد على بضع وثلاثين فضيلة . وقد نظمها الحافظ ابن حجر الشافعي قال :

إن السواك مرضى الرحمن	وهكذا مبيض الأسنان
ومظهر الشعر مذكى الفطنة	يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب	لبخري والعدو مُرهَب
كذا مصفى خلقة ويقطع	رطوبة ولفذاء ينفسع
ومبطل للشيب والإهرام	ومهمم الأكل من الطعام
وقد غدا مذكراً الشهادة	مسبلاً النزاع لدى الشهادة
ومرغم الشيطان والعدو	والعقل والجسم كذا يقوى
ومورث لِسَمَةٍ مع النفي	ومذهب لآلِمٍ حق العنا
وللصداع وعروق الرأس	مسكن ووجع الأضراس
يزيد في مال وينى الولدا	مطهر للقلب جال الصدا
مبيض الوجه وجال للبصر	ومذهب لبلم مع الحفر
ميسر مؤسس للرزق	مفرج للكاتبين الحق

وفي السواك كلام طويل فراجعه في محله إن شئت .

قال للصف رحمه الله (و) الفضيلة الثالثة من فضائل الوضوء (تَكَرُّرُ الْمَسْئُولِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ سَقُوطِ الْفَرَضِ لَا الْمَسْحِ) يعني قد أخبر المصنف بأن تكرار غسل الأعضاء المفصولات مرتين أو ثلاثاً من فضائل الوضوء إذا أوعب بالأولى ، بخلاف المسوح ، وهو الرأس والأذنان فإنه لا يستحب تكرار مسحهما . هذا آخر ما ذكر للصف من فضائل الوضوء .

وقد تقدم لنا أن فضائل الوضوء إحدى عشرة فضيلة ذكر للصف منها ثلاثة ، وأنا

أذكر الباقي (قُلْتُ) : والفضيلة الرابعة ، أى من فضائل الوضوء تقليل الماء الذى يرفعه للأعضاء حال الوضوء ، ولا تمديد فى التقليل لاختلاف الأعضاء . والناس منهم من يُتَقَنُّ غسل عضوٍ بالقليل من الماء ، ومنهم غير ذلك . وفى الرسالة : وَقَلَّةُ الْمَاءِ مع إحكام الفصل سنة ، أى خفيفة مستحبة ، والسرف منه غلوٌ وبدعة اهـ . والفضيلة الخامسة من فضائل الوضوء وضع الإناء على جهة اليمين إن كان مفتوحاً كالقصة ؛ لأنه أَمَكْنُى تناول الماء منه ، وأما إن كان الإناء غير مفتوح بأن كان ضيق الفم كالإبريق فالأفضل أن يكون على جهة اليسار ، والفضيلة السادسة من فضائل الوضوء البداءة بمقدم الرأس عند غسل الوجه . وما ذكره المصنف من عَدْوٍ من سنن الوضوء قد تقدم لنا الكلام فيه من أنه ليس بسنة ، بل من فضائل الوضوء على المشهور كما قد علمت ، والفضيلة السابعة من فضائل الوضوء عدم الكلام فى حال وضوئه إلاَّ من ذكر الله أو الضرورة . والفضيلة الثامنة من فضائل الوضوء أن يرتب المسنون مع المسنون ، كالمضمضة والاستنشاق ، وكذا ترتيب السنن مع الفرائض من فضائل الوضوء . وَأَمَّا ترتيب الفرائض فى أنفسها أى ترتيب فرض مع فرض مثلها فهو سنة من سنن الوضوء كما تقدم فى السنن ، والفضيلة التاسعة من فضائل الوضوء الموضع الطاهر ، أى إيقاعه فى محل طاهر الذى شأنه الطهارة ، بخلاف الكنيف وما فى معناه فيكره الوضوء فيه ، والفضيلة العاشرة من فضائل الوضوء استقبال القبلة مع الإمكان بغير مشقة ، وإلاَّ جاز الانصراف بأى جهة ، والفضيلة الحادية عشرة من فضائل الوضوء الدعاء بعد الفراغ منه ، بأن يقول وهو رافع طرفه إلى السماء : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلنى من التوابين ، واجعلنى من المتطهرين . انتهت فضائل الوضوء . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَمَنْ نَسِيَ فَرَضًا آتَى بِهِ بِالصَّلَاةِ ﴾ يعنى أن من نسى فرضاً من فرائض الوضوء المتقدمة وجب عليه الإتيان به وإعادة الصلاة التى صلاها قبل

تذكره ، وما ذكره المصنف كالختصر ونصه : (ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة ، وسنةً فعلها لما يستقبل) وفي الأخرى : ومن نسي فرضاً من أعضائه فإن تذكره بالقرب ففعله وما بعده ، وإن طال ففعله وحده وأعاد ما صلى قبله ، وإن ترك سنة فعلها ولا يعيد الصلاة ، ومن نسي لُمةً غسلها وحدها بنية ، وإن صلى قبل ذلك أعادها .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ أَوْ سَنَةً فَعَلَهَا لِمَا يَسْتَقْبِلُ ﴾ وفي نسخة بالجيم بدل الفاء جعلها ، وهي خطأ والصحيح ما قرناه . وللمعنى أن من نسي سنة من سنن الوضوء أنه يفعل تلك السنة حين تذكره لما يستقبل من الصلوات إن أراد أن يصلي بذلك الوضوء وإلا فلا يأتي بها ، كما أنه لا يعيد ما صلى قبل ذلك اتفاقاً اهـ :

﴿ مكروهات الوضوء ﴾

وقد ذكر أبو البركات الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك بعض مكروهات الوضوء بقوله : ذكره موضع نجس ، وإكثار اللام ، والكلام بغير ذكر الله ، والزائد على الثلاث ، وبَدَلًا بمؤخر الأعضاء ، وكشف العورة ، ومسح الرقبة ، وكثرة الزيادة على محل الفرض ، وترك سنة . وندب زيارة صالح ، وسلطان ، وقراءة قرآن ، وحديث ، وعلم ، وذكره ، ونوم ، ودخول سوق ، وإدامته ، وتبديده إن صلى به أو طاف .

﴿ شروط صحة الوضوء وجوبه ﴾

وشروط صحته إسلام ، وعدم حائل ، ومُتَنَافٍ ، وشروط وجوبه دخول وقت ، وبلوغ ، وقدرة عليه ، وحصول نَاقِضٍ ، وشروطها عقل ، وتفا: من حيض ، ونفاس ، ووجود ما يكفي

من المطلق ، وعدم نوم وغفلة ، كالنسل وكالتيمم ، بإبدال المطلق بالصعيد إلا أن الوقت فيه شرط فيهما اهـ .

وفي الرسالة : ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتساباً لله تعالى لما أمره به بـرجو تقبله ونوابه وتطهيره من الذنوب به ، ويُشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظف لمساجاة ربه ، والوقوف بين يديه لأداء فرائضه ، والخضوع له بالركوع والسجود . فيعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه ، فإن إتمام كل عمل بحسن النية فيه اهـ .

﴿ نواقض الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام عن فضائل الوضوء ومكروهاته وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على نواقضه ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصول ﴾

هذا الفصل عقده المصنف في بيان نواقض الوضوء . والنواقض جمع ناقض ، أي مبطل للوضوء وموجب لإعادته مرة أخرى . والناقض ثلاثة أنواع على الإجمال ، وهي حدث ، وسبب ، وغيرهما ، وأشار المصنف إلى الأول بقوله ﴿ يَنْقُضُ الْخَارِجُ الْمُتَعَادُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ﴾ أي الحدث الخارج من القبل أو الدبر ﴿ عَلَى وَجْهِ الْمَادَّةِ ﴾ يعني الحدث الذي ينتقض به الوضوء هو الخارج من الخرج المتبادل على وجه الصحة والاعتقاد . وأما الخارج غير المتعاد كخروج البود أو الحصى من أحد السبيلين ، أو غير الخارج كالقرقرة ، أو كان خروجه على سبيل المرض كالسلس فلا ينتقض به الوضوء ، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ لَا النَّادِرُ وَالسَّكْسُ ﴾ أي فلا يوجبان الوضوء بخروجهما ، هذا إن لازم السلس كل الزمن أو جله ، أما إن فارق كل الزمن أو جله فينتقض . والمراد بالخارج الناقض الذي

ينقض بنفسه ، وهو البول والناظ والريح والمذي والودي والمهادى فى الاثنى . ثم ذكر المصنف السلس الذى ينشأ لأجل طول العزبة فحكم الخارج للمعاد فى نقض الوضوء به . ولذا قال رحمه الله تعالى ﴿ وَسَكَنُ الْمَذْيِ لِطُولِ الْعُزْبَةِ كَالْمُعْتَادِ ﴾ والسلس : ما يسيل بنفسه لتغير الطبيعة ، سواء بولاً أو ريحاً أو غائطاً أو منياً ، يعنى أن السلس لطول العزبة ناقض ، كالخارج للمعاد سواء ، يجب منه ما يجب فى خروج المذي ، إن كان مذيّاً مع غسل الذكر كله بنية كما تقدم جميع ذلك على التفصيل ، وفى نسخة هنا زيادة فى المتن وهى « والخارج من غيرهما » هذه الزيادة ليست من كلام المصنف وإن كانت موافقة ، والأولى جعلها شرحاً لا نصاً فتأمل .

ولما فرغ المصنف من الكلام على الحدث وتعريفه وأحكامه انتقل إلى النوع الثانى من أنواع نواقض الوضوء ، وهى الأسباب التى لا تنقض الوضوء بنفسها بل بسبب حدث ولو لم يحصل ، فبدأ رحمه الله بالمس واللبس لأن كل واحد منهما يؤدى إلى خروج المذي أحياناً : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء ﴿ مَسُّ الذَّكَرِ ﴾ أى المتصل ﴿ بِبَاطِنِ الْكَفِّ ﴾ وَالْأَصَابِعِ يعنى من النواقض للوضوء مس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع أو بجنبيهما ولو بأصبع زائد إنَّ حَسَّ بأن كان يتحرك تحريكاً معتبراً ، فينقض الوضوء بذلك سواء مسه من كرة أو من قصبه ، التذام لا ، هذا إذا مسه من غير حائل ، أما إن مسه من فوق حائل فلا نقض ولو كان الحائل خفيفاً ، إلا ما كان وجوده كالمعلم . والحاصل أن النقض مشروط بشروط خمسة : أن يكون ذكر نفسه ، وأن يكون متصلاً ، وأن يكون المس من غير حائل ، وأن يكون بالنا ، وأن يكون بباطن الكف أو ماشابهه اهـ صق .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا ﴾ ينقض الوضوء بسبب مس ﴿ الذُّبُرِ ﴾ يعنى أن الوضوء لا ينقض بمس الذبُر عند المالكية ، ولا بمس الأثنيين ، ولا بمس فرج الصبيرة

التي لا تشبه ، وكذا لا ينتقض الوضوء بخروج قه ، ولا بأكل لحم جزور ، ولا بحجامة ، ولا بقصير ، ولا بتهمة في صلاة ، ولا بمس امرأة فرجها على المعتمد .

قال المصنف رحمه الله شيراً لهذا الأخير ﴿ وَفِي مَسِّ الرَّأْسِ فَرْجَهَا خِلَافٌ ﴾ وقد علمت آنفاً أن المعتمد الذي به الفتيا عدم التقص ولو أُلْطِف . وعليه مشي خليل . والإلطاف أن تدخل المرأة يدها بين شَفْرَي فرجها . ولا ينتقض الوضوء بلمس البهيمة ، ولا بإعماض من غير مذي ، ولا بالنظر أو التفكير ولو مع اللذة في القلب بغير خروج شيء . ولو في الصلاة . وما لا ينتقض به الوضوء على المعتمد القرقرة ، وهي الريح المسموع داخل الجوف ؛ لأن الناقض هو الخارج المتداد ، وليست القرقرة من الخارج . وما ذكره صاحب المزية من أن القرقرة الشديدة توجب الوضوء ضعيف .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء ﴿ لَمَسُ النِّسَاءِ لِلذَّةِ ﴾ أي لقصد اللذة أو وجدائها ، يعني أن قصد اللذة أو وجودها شرط في نقض الوضوء . والمراد باللمس ملاقاته جسم لآخر وهو من نواقض الوضوء ، والدليل على ذلك قوله تعالى « أَوْ لَا مَسَّ النِّسَاءِ » وقال بعضهم : المراد باللمس الجماع ، فأجاب المصنف ليس كذلك لأن حكم الجنابة ذكر في قوله تعالى « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا » فلو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً له . وبهذا قد قرر أن قصد اللذة أو وجودها ناقض ، سواء من تحل له كالزوجة والأمة ، أو أجنبية . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَحَرَّمَ كَأَمَّ وَبَتَ وَغَيْرَهَا ؛ لِأَنَّ وجود اللذة ناقض على المعتمد ، ولا فرق في ذلك بين المحرم وغيره إلا في القصد وحده بدون وجدان ، ففي الأجنبية ناقض وفي المحرم غير ناقض ، سواء كان من فاسق وهو من يلتزم بحرمه أم لا أه صفى ، كما سيأتي تفصيل ذلك عن الدردير . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان اللبس واقفاً ﴿ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ لَا يَمْنَعُ اللَّذَةَ ﴾ فينتقض به الوضوء لأنه كالعدم . قال : ﴿ وَلَوْ ﴾ كان العضو الملتصق ﴿ ظُفْرًا أَوْ سِنًا ﴾

أَوْ شَرًّا) يعنى أنه قد أتى المصنف بصفة المبالغة فى انتقاض الوضوء بهذه الأشياء الثلاثة بشرط اللذة أو قصدها من اللامس ، وأما للموس فينقض وضوءه بوجود اللذة فقط ، ولنقض وضوءهما معا أشار المصنف بقوله : ﴿الْأَمْسُ وَالْمَعْنُوسُ سَوَاءٌ﴾ قال العلامة الشيخ أحمد الدردير فى أقرب المسالك : ولس بالغ من يلتذ به عادة ولو لظفر أو شعر أو بحائل إن قصد اللذة أو وجدها ، وإلا فلاه : قال الشارح : يعنى أن لمس التوضوء بالغ لشخص يلتذ بمثله عادة من ذكر أو أنثى ينقض الوضوء ولو كان للموس غير بالغ أو كان اللس لظفر ، أو شعر ، أو من فوق حائل كثوب ، وظاهرها كان الحائل خفيفا يحس اللامس معه بطراوة البدن ، أو كان كثيفا . قال وتأولها بعضهم بالغيف (قُلْتُ) قد تقدم لنا فى مس الذكر أن مسه من فوق الحائل لا يوجب الوضوء فلا ينقض ولو كان الحائل خفيفا ، إلا ما كان وجوده كالملمس فينقض ، كما فى حاشية الصنف . فلنرجع إلى إتمام كلام الدردير : قال : وأما اللس من فوق حائل كثيف فلا ينقض ، وبحل النقض إن قصد التلذذ بلمسه ، وإن لم يحصل له لذة حال لمسه ، أو وجدها حال اللس وإن لم يكن قاصدا لها ابتداء ، فإن لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا نقض ، ولو وجدها بعد اللس . وللموس إن بلغ ووجد ، أو قصد بأن مالت نفسه بأن يلمسه غيره ففسه انتقض وضوءه لأنه صار فى الحقيقة لامسا وملوسا ، فإن لم يكن باللس فلا نقض ولو قصد ووجداه .

قال المصنف رحمه الله تعالى . ﴿وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْقُضُ الْوَضُوءَ﴾ (زَوَالُ الْعُلَى) أى إستباره (يَجُونُ) وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة ، وهو أنواع (أو إنقضاء) وهو زوال الشعور من القلب مع استرخاء الأعضاء . قال مالك رحمه الله : ومن أغى عليه فمليه الوضوء . (تنبيه) إذا أفاق المجنون والمنى عليه لا يجب

عليهما غسل على المتمد ، فله الصفتى عن شرح الأصيل اهـ (قُلْتُ) هذا إن لم يتحقق خروج الإنزال منه وإلا وجب عليه النسل اتفاقاً . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان زوال العقل بسبب ﴿ سُكْرٍ ﴾ يعنى أراد بذلك مطلق غيبوبة العقل ، سواء أكان من مائعات حلال كالبخار ، أو من حرام كخمر ، أو من مُضَرَّات بالجسم والعقل كسُم ، أو من مَغْدِرَات كحشيشة . وللدار فى الجميع على زوال العقل ، فإذا زال العقل بشئ من تلك الأشياء نقض الوضوء مطلقاً ، لا فرق بين طول زمنه وقصره كما يفصل فى النوم ، وهو ظاهر المدونة والرسالة ، فهو ناقض . قال ابن عبد السلام : وهو الحق . وقال ابن بشر : والقليل فى ذلك كالكثير خلافاً لبعضهم اهـ . فله الصارى عن الدسوق . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان الزوال بسبب ﴿ تَوَيْمٌ مُسْتَقْبَلٌ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ جَالِسًا غَيْرَ مُسْتَنِدٍّ ﴾ يعنى أن النوم من الأسباب التى تنقض الوضوء ، وهو على أربعة أقسام : طويل ثقيل ينقض الوضوء ، قصير ثقيل ينقض الوضوء أيضاً . قصير خفيف لا ينقض الوضوء ، طويل خفيف يستحب منه الوضوء . ولا عبرة عند المالكية بصفة الناسم من كونه جالساً أو مُسْتَنِدّاً أو مضطجعا ، بل العبرة عندنا بصفة النوم كما تقدم ، فإذا ثقل النوم حتى لا يشعر صاحبه بمن يأتى ومن يذهب نقض وضوءه على كل حال .

ثم انتقل المصنف إلى ما ليس يحدث ولا سبب وهى الردة والشك ، وقدم الردة لأنها أَمُّ ، فقال رحمه الله ﴿ وَالْمَشْهُورُ ﴾ عندنا معشر للمالكية ﴿ أَنَّ الرَّدَّةَ مُبْطِلٌ ﴾ للوضوء ، خلافاً للشافعية ، قال الدردير : وأما غيرها — أى غير الحدث والسبب — وهو الردة والشك فى الناقض بعد طهر عليم وعكسه ، أو فى السابق منهما . قال الشارح : هذا هو النوع الثالث من الناقض للوضوء ، إما حدث ، وإما سبب ، وإما غيرها ، وهو أمران : الردة ، والشك ، وكل منهما ليس يحدث ولا سبب . وبعضهم جعلهما من أقسام

السبب : أما الردة فهي محبة العمل ومنه الوضوء والفعل على الأرجح ، إلى آخر كلامه رحمه الله : يعني أن الردة - وهي كفر مسلم والعياذ بالله - مبطله لجميع أعمال البر من العبادات وغيرها ، وهي تكون بالأشياء من الأفعال والأقوال ، نحو أن يقول هو مشرك ، أو هو نصراني ، أو يهودي ، أو ياتي مصحفاً في القاذورات ، أو يسب الله تعالى ، أو يسب نبيا محمداً على نبوته ، أو ملكاً كذلك ، أو نحو ذلك مما يقتضي الكفر ، فإذا حصل منه واحدة مما ذكرنا صار كافراً مرتداً . قال تعالى « ومن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ قَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ » وقال تعالى « لئن أشركت ليحبطن عملك » والوضوء من جملة العمل كالنفل فإن الردة تبطله على المعتد . فإذا رجع للرتد إلى الإسلام وجب عليه إعادة وضوئه الذي فعل قبل ارتداده بنية رفع الحدث إن أراد الصلاة ، وكذا وجب عليه النفل إن أراد جميع ما يقتضي الطهر كالطواف ومس المصحف وغيره مما هو شرطه الطهارة . فافهم ذلك .

ثم قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء . (الشك في الحدث بفساد تيقن الطهارة) قال مالك في اللبونة فيمن توضأ فشك في الحدث فلا يدرى أحدث بعد الوضوء أم لا : إنه يعيد الوضوء بمنزلة من شك في صلاته ، فلا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يلغى الشك اهـ . وكذلك من شك في السابق منهما بأن يتيقن أنه توضأ وتيقن أيضاً بالحدث وشك في السابق منهما فإنه يجب عليه الوضوء ؛ لأنه لا يتبين ذمته إلا باليقين . ولذا قال للصف : والشك في الحدث الخ ﴿ موجب ﴾ يعني من موجبات الوضوء ، ما لم يكن مستنكحاً . وإذا استنكحه شك فإنه لا يعيد الوضوء . وأما غير المستنكح فإن وضوئه يبطل بالشك باتفاق أهل المذهب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَدَّثُ يَمْتَنِعُ قَوْلُ كُلِّ مَا يَشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ ﴾ يعني أنه إذا قام بالمكلف الحدث مُتَمَتِّعاً أن يفعل ما يشترط فيه الطهارة كالصلاة

والطواف وحمل المصحف ، إلا بقصد حل أمتعة فيجوز . قال الله تعالى « إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يحسبهُ إلا للطَّهْرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » صدق الله العظيم . ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يمنع الحدث ﴿ حَلَّ ﴾ جملة ﴿ الْمُصْحَفِ ﴾ ولو بمائِلٍ أو عِلَاقَةٍ ﴿ بنير طهره ﴾ إلا لِمَتَعْلَمٍ فيه أو مُعَلِّمٍ ، وإلا الجزء ونحوه لتعود أو دلالة فيجوز . قال المصنف رحمه الله : ﴿ لَا ﴾ يمنع حل المصحف ﴿ بَيْنَ أَمْتَعَةٍ قُصِدَ تَعْلَمُهَا ﴾ . يبنى أنه يجوز حل القرآن الكامل في الأمتعة كالصناديق بنية حل المتاع ، لا بنية حل القرآن . وفي المختصر : ومنع حدث صلاة وطوافاً ومسّ مصحف وإن بقصيب ، وحمله وإن بعلاقة أو وسادة ، إلا بأمتعة قُصِدَتْ ، وإن على كافرٍ ، لا دِرْهَمٍ وتفسيره ولو لم يعلمه ومعلمه وإن حائضاً ، وجزء لمعلمه وإن يكفَى ، وحِرْزٍ بساترٍ وإن لحائضٍ اهـ . قال الخرشى : يبنى أن الطواف ولو نقلاً ، والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن لا يجوز إلا بالوضوء ، وأن الحدث مانع من ذلك اهـ . وقد عقد الأخضرى فصلاً في هذه المسئلة : فَيَقَالُ : لا يحمل بنير المتوضي صلاة ولا طواف ، ولا مسّ نسخة القرآن العظيم ، ولا جلد لها ، لا بيده ولا بعودٍ ونحوه ، إلا الجزء منها لمعلمه فيه ، ولا مسّ لَوَجِّ القرآن العظيم على غير الوضوء إلا لمعلم فيه أو معلم يُصَحِّحُهُ . والصَّحِيحُ في من القرآن كالكبير ، والإِثْمُ على مناوله له . ومن صلى بنير وضوء حامداً فهو كافرٌ والعياذ بالله اهـ . قال الشارح في هداية للتبديد السالك عند قول المؤلف « ومن حل بنير وضوء حامداً فهو كافر » قد أمر الله سبحانه وتعالى كل من أراد القيام إلى الصلاة بالوضوء بقوله « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » الآية . والأمر من الله بإيجاب وتكليف يجب تصديقه ، والإيمان به ، والعمل على مقتضاه ، فمن تهاون في ذلك واستخفَّ به فهو عمقوت من قبل الشارع ، غير محترم ، محكوم عليه بالكفر لتهاونه بأوامر الله وعدم الخضوع لها بالأذان والقبول . وهو أيضاً مطرود عن أهل القبلة والجماعة ، نعوذ

بالله من سوء العاقبة اهـ . (قُلْتُ) : ما ذكره المؤلف وتبعه الشارح من تكفير المصل بغير وضوء عامداً محمول على ترك الوضوء جهداً أو استغناءً وتهلواً بالأوامر وعدم اللبالات ، كما ذكره الشارح . وأما من فعل ذلك كسلاً أو مجزاً أو جهلاً أو نسياناً أو بالضرورة مع اعتقاده وجوب الطهارة ، وهو مسلم مؤحد مؤمن بالله ورسوله فإنه لم يكن كافراً ، ولم يخرج ذلك من الإسلام ، كما هو اعتقاد كثير من المحققين . وغاية الأمر أنه عاصي لله ورسوله وتجب عليه التوبة مع وجوب إعادة الصلاة ابتداءً لأنها باطلة وهذا هو المفهوم من كلام بعض المحققين رحمهم الله تعالى . نسأل الله أن يرزقنا العمل بالكتاب والسنة إنه ولي التوفيق .

موجبات الفسل

ولما انتهى الكلام عن النواقض أراد الشروع في ذكر موجبات الفسل قال :

﴿ فصل ﴾

هذا الفصل عقده المصنف رحمه الله تعالى في بيان موجبات النسل وأنواعه وفرائضه ، وسننه ، ومستحباته ، وجميع أحكامه .

أما أنواع الفسل فإنه ينقسم إلى أربعة أقسام : واجب ، وسنة ، ومنسوب ، وجائز أما الواجب . فهو غسل الجنابة . والجنابة قسمان : أحدهما خروج المني ببلدة معتادة ، في نوم أو يقظة ، بجماع أو غيره كما يأتي عن المصنف . والمني هو الماء الدافق ، أي يتدفق عند خروجه دفقة بعد دفقة ، وغالب لونه أبيض خاثر رائحته كريهة الطالع أو المعجين ، فإن خرج ببلدة معتادة من الجماع فما دونه وجب الفسل إجماعاً ، وإن خرج بغير بلدة ، أو

بلذة غير معتادة لم يجب الفسل . والثاني منيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في أى فرج كان .

وأشار المصنف إلى القسم الأول من قسئ الجنابة فقال : ﴿ الْفُسْلُ يُوجِبُهُ خُرُوجُ النِّتَنِ عَلَى الْمَادَّةِ وَلَوْ فِي النَّوْمِ ﴾ . يعنى أن خروج المتى على وجه المادة والصحة من موجبات الفسل ، سواء كان خروجه في حال اليقظة أو في النوم . قال الدردير في أقرب المسالك : يجب على المكلف غسل جميع الجسد بمخرج متيٍ بنومٍ مطلقاً ، أو يقظة إن كان بلذة معتادة من نظير أو فكرٍ فأطلى ، ولو بعد ذهابها ، وإلا وجب الوضوء فقط اه وقال الشارح : اعلم أن موجبات الفسل أربعة : خروج المتى ، ومنيب الحشفة . والحيض ، والنفاس ، والمراد بالمكلف البالغ الماقل ذكر أ أو أنثى ، ونفروج المتى من الذكر أو الأنثى في حالة النوم يوجب الفسل مطلقاً بلذة معتادة أم لا ، بل إذا اتقه من نومه فوجد المتى ولم يشعر بمخروجه ، أو خرج بنفسه وجب عليه الفسل على ما استظهره الشيخ على الأجهورى . انظره في الصاوى اه .

وأشار المصنف إلى الثانى من قسئ الجنابة وهو منيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في الفرج مطلقاً بقوله : ﴿ وَ ﴾ من موجبات الفسل على المكلف ﴿ إِيْلَاجُ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدْرِهَا فِي فَرْجٍ ﴾ قال انفرشى ؛ للوجب الثانى للفسل منيب حشفة بالفرج على الفاعل والفعول . قال عياض : الحشفة بفتح الشين : الكرة ، وهى رأس الذكر ، وكذلك يجب على المرأة الفسل باذخال ذكر البهيمه اه . وقال الدردير : ومنيب الحشفة أو قدرها في فرج مطبق وإن بهيمه أو ميتاً . الشارح : للوجب الثانى للفسل تنيب المكلف جميع حشفته أى رأس ذكره ، أو تنيب قدرها من مقطوعها في فرج شخص مطبق للجماع قبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى ولو غير بالغ ، أو كان المطبق بهيمه أو ميتاً ، وعلى ذى الفرج إن بلغ ، أى يجب الفسل على صاحب الفرج للنيب فيه إن كان بالغاً ، وإلا فلا

يجب على غير المكف ، ولا بتغيب الحشفة في غير فرج كالأيتين والفخذين ، ولا في فرج غير مطبق اه . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ بِالْغَيْرِ لَمْ يَنْزَمَهَا إِلَّا أَنْ تُنْزَلَ أَوْ يَكُونَ مُرَاقِبًا ﴾ المراق هو الذي قارب البلوغ ، فلا يجب عليه الفسل إذا وطئ زوجته ، لكن ينبغي لوليه أن يأمره بالفسل استحباباً وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وَهَلْ يُؤْمَرُ بِهِ تَمَرُّبًا قَوْلَانِ ﴾ وقد علمت أن المشهور من القولين أنه يؤمر به ندباً . وفي أقرب المسالك : وندب لمأمور الصلاة كصغيرة وطئها بالغ وإلا فلا . هذا هو المتمد . والحاصل أن الصور أربع : لِأَنَّ الْوَاطِئَ وَالْمُوطُوءَ إِمَامًا أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ صَغِيرًا وَبَالِغَةً ، أَوْ صَغِيرَانِ : فَأَلَا وَلِيَّ يَجِبُ فِيهَا الْفُسْلُ عَلَيْهِمَا اتِّفَاقًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ يَجِبُ الْفُسْلُ عَلَى الْوَاطِئِ ، وَيَنْدُبُ لِلْمُوطُوءِ حَيْثُ كَانَتْ مَأْمُورَةً بِالصَّلَاةِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ يَنْدُبُ لِلوَاطِئِ دُونَ مُوطُوءِهِ مَا لَمْ يُنْزَلَ ، وَكَذَا فِي الرَّابِعَةِ اه ضاوى . وبالحق المصنف في إيجاب الفسل على المرأة بقوله رحمه الله : ﴿ وَلَوْ عَزَلَ . أَوْ وَطِئَ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى فَرْجِهَا فَأَنْزَلَتْ أَوْ التَّدَّتْ لَزِمَهَا ﴾ يعنى أن الرجل لو عزل عن امرأته بأن جمعها ولم ينزل في فرجها بل خارج الفرج فلا غسل عليها ما لم تنزل^(١) وإن أنزلت وجب عليها الفسل . وكذا لو وطئ بين فخذيها وسبق الماء في فرجها فأُنزلت لزمها النسل . وأمّا لو سبق إليها والتدت من غير إنزال فلا غسل عليها خلافاً لمفهوم ما للمصنف من قوله أَوْ التَّدَّتْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَوْ التَّدَّتْ بِدُونِ إِنْزَالِ لَزِمَهَا الْفُسْلُ ، مَعَ أَنَّ النِّدَاذَهَا بِإِنْزَالٍ لَا يُوْجِبُ الْفُسْلَ . قال خليل لا يمتنع وصل للفرج ولو التدت . الخرشى يعنى أنه لا يجب الفسل ولا الوضوء بمقابلة وصل للفرج المرأة ولو التدت إلا أن تُنْزَلَ فيجب عليها

(١) فقه السأله : أن الرجل إذا جامع زوجته وعزل عنها ، أى أنزل خارج الفرج ، فقد وجب عليها الفسل أنزلت أو لم تنزل ، لأنها إذا لم تنزل فقد وجب عليها الفسل من التفاه المختارين وهذا يفتى مع المتن ويختلف ما ذكره الفارح . (الزاوى)

حينئذ النفس . وإنما لم يوجب الوضوء لأنه ليس بمحدث ولا سبب ولا غيرها مما ينقضه اهـ .

ثم انتقل المصنف إلى موجب آخر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من موجبات النفس ﴿ انقطاع دم الحيض ﴾ والحيض شرعاً هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة الممكن حملها عادة غير زائد على خمسة عشر يوماً ، من غير مرض ولا ولادة . وقوله انقطاع دم الحيض ، وانقطاعه يكون بالقصة البيضاء ، أو الجفوف كما سيأتي عن المصنف في فصل الحيض والنفس ، فإذا انقطع دم الحيض وجب عليها النفس بلا تأخير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من موجبات النفس أيضاً انقطاع دم ﴿ النفس ﴾ والنفس شرعاً : هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة غير زائد على ستين يوماً ، فإذا زاد على ستين يوماً فليس بنفس ، فلا تستظهر ، بل تنسل وتصل كما يأتي عن المصنف في محله . قال الدردير متناً وشرحاً : وبحيض ونفس ولو بلا دم ، لا باستحاضة ، ونذب لاقطاعه . يعنى للموجب الثالث والرابع الحيض ولو دفعة ، والنفس ولو خرج الولد بلا دم أصلاً ، ولا يجب بخروج دم الاستحاضة لكن يندب لها النفس إذا انقطع لأجل النظافة وتطليب النفس ، كما يندب غسل المغوات إذا تفاحشت لذلك ، والاستحاضة من جعلتها .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من موجبات النفس على المشهور كما استحسنه ابن عبد السلام و خليل من روايتين عن مالك وهو الأقوى ﴿ خُرُوجُ الْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ تَرَ دَمًا ﴾ خلافاً للحنى القائل : فلو خرج الولد جافاً لم يجب النفس . والمعتمد مامش عليه المصنف كما في أقرب المسالك . وفي الخرشى : ووجوب النفس في حال خروج الولد بلا دم أصلاً بناءً على إعطاء الصورة النادرة حكم غالبها ؛ لِأَنَّ الثالب خروج

الولد يَدِم ، أى معه أو قبله أو بعده لِأجله ، وهو المعبر عنه بالنفاس كما تقدم اه
بزيادة إيضاح .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من موجبات النسل على المشهور في المذهب ﴿ إِسْلَامُ
الْكَافِرِ ، وَيُجْزِيهِ عِنْدَ اعْتِقَادِهِ قَبْلَ تَلَفُّظِهِ بِهِ ﴾ يعنى قد أخبر أن من موجبات النسل
إسلام الكافر ، فإذا أسلم وجب عليه النسل لِأَنَّهُ جنب . قال خليل : ويجب غُسلُ
كافر بعد الشهادة بما ذكر ، أى بمي ، أو منيب حشفة بالغر ، وبحيض ونفاس . وقول
المصنف : ويميزته أى النسل عند اعتقاده قبل التلفظ به . والضمير في به عائد إلى الإسلام ،
وهو هنا بمعنى القصد والتصديق بالقلب .

قال خليل : وصحَّ أى غسله قبلها ، أى الشهادة وقد أجمع على الإسلام ، لا الإسلام ،
أى لا يصح الإسلام من الكافر الأصل قبل نطقه بالشهادتين إلَّا لعجز يمنعه من النطق
بها بنحو خرس . قال الخرشى : يعنى أن الشخص الكافر ذكرًا كان أو أنثى إذا أسلم
وتلفظ بالشهادتين وجب عليه النسل إذا تقدم له سبب يقتضى وجوب النسل من جماع
أو إنزال أو حيض أو نفاس للمرأة ، فإن لم يتقدم له شئ منها ، أى من ذلك بأن بلغ
الكافر بالسن مثلاً وأسلم ، فلا يجب عليه الغسل على المشهور ، بل يندب عند ابن القاسم .
وقيل يجب غسله مطلقاً تبديداً ، وشهره الفاكهاني اه كذا في الخطاب . وقد ثبت بهذا
أن موجبات النسل ستة : الأولى خروج المني ببلدة معتادة . والثانية منيب الحشفة في
الفرج . والثالثة اقطع دم الحيض . والرابعة اقطع دم النفاس . والخامسة خروج الولد
ولو جافاً على المشهور . والسادسة إسلام الكافر على الخلاف ، وإليه ذهب المصنف
وصاحب المختصر وغيرهما من أئمة المذهب . وأطلق الدردير . وقيل إنَّ غُسل الكافر
للجنابة لا للإسلام ، وإليه ذهب بعض المحققين ، ومنهم أبو محمد . قال في الرسالة في باب
جمل : والنسل على من أسلم فربضة لِأَنَّهُ جنب (قُلْتُ) وإذا تحقق أنه جنب فوجع إلى

معنى خروج النوى أو منيب الحشفة كما تقدم ، فتكون الموجبات للفعل خمسة . ومما يؤيد هذا ما ذكره الخطاب من قول خليل وابن بشير : أنه قال : ثم اختلف القائلون بالوجوب هل ذلك للإسلام أو لأن الكافر جنب ؟ اهـ . قال الخطاب : (قُلْتُ) : بل القول بالوجوب للإسلام جعله الفاكهاني هو المشهور في المذهب . ونصه : الاغتسالات الواجبة خمسة : وهي الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، والتقاء الختانين ، وإسلام الكافر على المشهور في هذا الأخير . انتهى هكذا قال في أول باب ما يجب منه الوضوء والغسل اهـ .

قال للمصنف رحمه الله : ﴿ يَنْوِي رَفَعَ الْجَنَابَةَ ﴾ يعني ينوي الكافر عند إرادة غسله رفع الجنابة ؛ لأنه جنب ، هذا إذا تقدم له . وجب مما تقدم من موجبات الغسل ، وهذا أيضاً يدل على أن الغسل للجنابة لا للإسلام كما تقدم للمصنف ، وحينئذ يرجح القول بأنه للجنابة ، والكافر جنب كما هو ظاهر النصوص ، ولذا أطلق الشيخ أحمد الدردير في شرح مختصر خليل بقوله : سواء نوى بغسله الجنابة أو الطهارة أو الإسلام ؛ لأن نيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره وهو يستلزم رفع الحدث اهـ . انظر الدسوقي .

قال للمصنف رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ تَيَمَّمَ ﴾ يعني أن الكافر إذا أراد الدخول في الإسلام ولم يجد الماء للغسل فإنه يتيمم لمعوم قوله تعالى « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا » إلى « فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا » الآية . فهذا عام للجنب وغيره . ومن أراد من الكفار الدخول في الإسلام ولم يجد الماء فإنه يتيمم . قال ابن القاسم في اللبونة : والنصراني عندي جنب ، فإذا أسلم اغتسل ، أو تيمم ، فإن تيمم ثم أحرك الماء فعليه الغسل اهـ . وقال أيضاً : وإذا تيمم النصراني للإسلام نوى بتيممه ذلك تيمم الجنابة اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَبْدَأُ بِغَسْلِ يَدَيْهِ وَالْأُذَى عَنْ بَدَنِهِ ﴾ هذا شروع

من المصنف في صفة الفسل . واعلم أن الفسل من الجنبات وغيرها مشتمل على فرائض وسنن وفضائل . فأما فرائضه الخمسة : الأولى نية رفع الحدث الأكبر ، والثانية تعميم ظاهر الجسد بالماء ، والثالثة البلك ، والرابعة تحليل الشعر ، والخامسة الموالاة . وقد ابتداء المصنف بفسل اليدين وهو من سنن الفسل ، ثم ثنى بفسل الأذى عن البدن أى إزالة النجاسة التي على البدن كالنوى ، وهو أى غسلها من المندوبات . وفي العزّة : وأما سننه فأربعة : البدن بفسل اليدين قبل إدخالها في الإماء ، ومسح صمّاخ الأذنين ، والمضمضة ، والاستنشاق . وأما فضائله فسبعة . التسمية ، والبدن بفسل ماعلى بدنه من الأذى ، ثم الوضوء كاملاً مرة مرة وينوى به رفع الجنبات عن تلك الأعضاء ، ثم إفاضة الماء على رأسه ثلاثاً ، ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل الأيسر ، ثم البدن بالأعلى قبل الأسفل ، وقليل الماء مع إحكام الفسل - بكسر الهمزة - أى إبقائه اه . وإلى ما تقدم أشار المصنف بقوله رحمه الله : ﴿ وَتَسْتَوِيهِ الْمَضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ ﴾ أى يريد مع الاستنثار ، وتقدم أن البدن بفسل يديه أولاً هي السنة الرابعة من سنن الفسل . وأما قول المصنف رحمه الله ﴿ وَالْوُضُوءُ يَنْوِي بِهِ سُنَّةَ الْفُسْلِ ﴾ المشهور في المذهب أن الوضوء عند الشروع في الفسل مستحب ، بخلاف ماذهب إليه المصنف . قال خايل : وندب بده بإزالة الأذى ثم أعضاء وضوئه كاملاً مرة .

فرائض الفسل

ثم شرع المصنف يذكر فرائض النسل فقال : ﴿ وَيَحْلُلُ أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ حَتَّى يُزَوِّيَهَا ﴾ يعنى يصب عليه الماء ويصفته ، يفعل ذلك ثلاث مرات حتى يتم رأسه . وفي أقرب المسالك : وتحليل أصول شعر رأسه ، وتثليثه يعمه بكل غرفة . ثم قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَبِمُ سَاتِرَ جَسَدِهِ ، فَإِنْ بَقِيَ لَمَعَةٌ لَمْ يَحْزَرْ ﴾ يعنى أنه يجب على

المكاف أن يعم جميع جسده بالماء ، وإن بقى منه شيء أى من جسده بأن ترك بعضه ولم يصل إليه الماء ، أو ترك لُمة في أى عضو من أعضائه وجب للبَّاءة إلى غسله ، وإن صلى قبل ذلك أعادها . قال الصنفى ؛ فلو ترك لُمة عامداً وجف طهره بطل غسله وعليه إعادته ، وإن كان ناسياً غسأها وحدها سواء جف طهره أو لا ، وأعاد الصلاة إن كان صلى اه . وتقدم لنا أن تعميم ظاهر الجسد بالماء من فرائض النسل كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَلَا يَأْزِمُ الْمَرْأَةُ قُضُ ضِفَائِهَا ، بَلْ تَمَرُّ كَمَا حَتَّى تَرْوِيَهُ ﴾ وفى نسخة بل تحركه بدل تعركه ، والمعنى أنها لا يلزمها حل عقاصها بل تصفته وتحركه ليدخل الماء على البشرة . قال خليل : وضفت مضفوره لا نقضه . وفى أقرب المسالك : لا نقض مضفوره إلا إذا اشتد ، أو بخرىوط كثيرة ، أى لا يجب على المنفصل نقض مضفور شعره ما لم يشتد الضفر حتى يمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو يضفر بخرىوط كثيرة تمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو إلى باطن الشعر اه . وقال الخرشي : يعنى أنه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج مئ مع تحاليل شعر وضفته حيث كان مضفورا ، أو ضمه وجمعه وتعريسه . ولا يكاف مريد النسل رجلاً أو امرأة بنقض الشعر المضفور حيث كان مرخواً يدخل الماء وسطه وإلا فلا بد من حله اه وفى الحديث عن أم سلمة « قالت يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر رأسى أفأنقضه لنسل الجنابة ؛ فقال لها صلى الله عليه وسلم يكفيك أن تئخى على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضى عليه الماء فتطوى » رواه مسلم . ولما بلغ عائشة أن ابن عمر يأمر النساء إذا اعتسأن أن ينقضن شعرهن قالت : أفلا تأمرهن أن يحاتن رؤسهن ! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إنا ، واحد ، وما أزيد أن أغرف على رأسى ثلاث غرفات اه . قال الصنفى : وعدم النقض مقيد بمسا إذا لم يقو الشد ، ولم يكن موصولاً بخرىوط

كثيرة ، كما تقدم تفصيل ذلك فراجعه إن شئت . ثم قال : ولا يجب تحريك الخاتم إذا كان مأذوناً فيه ، ولو فرض أن الماء لم ينزل تحته لكن إن نزعهُ بعد يجب غسل موضعه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ﴾ قال الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك : ويجزى عن الوضوء ، وإن تبين عدم جنبته ، ما لم يحصل ناقض بعده وقبل تمام الفسل ، وإلا أعاده مرةً بنيته ، أى أن الفسل يجزى عن الوضوء ولو لم يستحضرنية رفع الحدث الأصفر : لأنه يلزم من رفع الأكبر رفع الأصفر ، لا عكسه ، ولذا قال : والوضوء عن محله ولو ناسياً جنبته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى لِّلْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ غُسْلٌ وَاحِدٌ إِذَا نَوَّهَهُمَا ﴾ قال خليل : وإن نوت الحيض والجنابة ، أو أحدهما ناسيةً للآخر أو نوى الجنابة والجمعة ، أو نيابة عن الجمعة حصل . وإن نسى الجنابة ، أو قصد نيابة عنها انتفيا . إنما قد أخبر المصنف رحمه الله تعالى بما هو معلوم شرعاً ضرورياً من أن الفسل الواجب يجزى عن غيره مما هو دونه ، كما يأتي عن المصنف كفسل الجنابة عن غسل الجمعة أو الاحرام إذا نواهما ، أو نوى الجنابة ناسياً عن غيرها مما هو دونها من الحدث الأصفر : لأن الحدث الأكبر مشتمل عن الأصفر ، ويجزى عنه وإن لم ينوّه اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَصِفَةُ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ ﴾ بمعنى أن الفسل الواجب كفسل الحائطة صفته كصفة غيره من الأغسال . وقد تقدم لنا أول هذا الفصل أنواع الفسل وهو ينقسم إلى أربعة أقسام : واجب كفسل الحائض والنفاس ، وسنة كفسل الجمعة والاحرام ، ومندب كفسل دخول مكة والاستحاضة ، وجائز كفسل التبرد والنظافة ، وجميع تلك الأغسال المذكورة وغيرها يندب أن تكفى على هيئة واحدة ، كهيئة

غسل الجنابة من تقديم غسل بعض الأعضاء قبل بعضها . قال الدردير في شرح أقرب المسالك : وحاصل كيفية الغسل للتدوية أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً كالوضوء بنية السنية ، ثم يغسل ما يحسبه من أذى ، وينوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر ، فيبدأ بغسل فرجه وأُثْيَتَيْهِ ورفنيه ودبره وما بين أُلْيَتَيْهِ مرةً فقط ، ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر ، ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء مرةً مرة ، ثم يخلل أصول شعر رأسه لتتسد المسام خوفاً من أذية الماء إذا صب على الرأس ، ثم يغسل رأسه ثلاثاً بعم رأسه في كل مرة ، ثم يغسل رقبته ، ثم متكبيه إلى الرق ، ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الكعب ثم الأيسر كذلك ، ثم إذا غسل شقه الأيمن يغسله باطناً وظاهراً ، وكذلك إذا غسل شقه الأيسر ، فإن شك في محل ولم يكن مُسْتَكِحّاً وجب غسله وإلا فلا . انتهى مع الاختصار . وهذه هي الطريقة التي اختارها الدردير والزرقاتي والزروقي وغيرهم من المحققين . وينبغي للمفتسل أن يتابع كل ما غار من جسده كعمق سرتة ، ورفنيه ، والأُلْيَتَيْنِ ، وتحت إبطيه ، وأسارير جبهته وعنقه وحلقه ، وتحت قدميه ، وطيات البطن والدبر ، وطى المرفقين ؛ وكعبيه وعرقوبيه وشقوقه ، وكل ذلك مما يجب أن يتعمدها للمفتسل لأن تحت كل شعرة جنابة كما في الحديث .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيُجْزَى الْوَاجِبُ عَنْ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ﴾ ، يعني أن الغسل الواجب كغسل الجنابة يجزئ عن غير الواجب ، كما إذا اغتسل للجنابة والجمعة غسلاً واحداً ونواهما حصل ، لا إن نسي الجمعة فلا يجزئ الواجب عنها ، كما أنه لا يجزئ غير الواجب عن الواجب ، كما قرناه سابقاً عند قول المصنف : وَيُجْزَى لَهَا الْحَيْضُ وَالْجَنَابَةُ غُسْلَ وَاحِدٍ إِذَا نَوَيْتُمَا . وكذا قوله خليل : وإن نوت الحيض والجنابة إلى قوله : وإن نسي الجنابة أو قصد نية عنها انتفياً ، فراجعه إن شئت ، ولا حاجة إلى التكرار .

ثم ذكر المصنف بعض التدوبات وهو تقليل الماء مع إحكام الغسل بلا حد عند

صب الماء وبلا إسراف فقال رحمه الله : ﴿ وَلَا حَذَّ لِقَدْرِ الْمَاءِ ، بَلْ رَحَسَبِ حَالِهِ ﴾
يعنى أنه يستحب التقليل فى صب الماء عند الاستعمال بلا تحديد ، بل بحسب حال المقتسل
من نعومة جسده وخشونته ، أما إحكام الفسل ، أى اتقانه فواجب ، وبكفى فى ذلك
غلبة الظن كفى حاشية الخرشى ، وكل هذا موافق لما قلناه .

ثم ذكر المصنف بعض ما يجوز للجنب قبل أن يغتسل فقال رحمه الله تعالى :
﴿ وَلِلْجَنْبِ الْأَكْلُ ، وَتَسْكُرَاتُ الْجَمَاعِ ، وَالنَّوْمُ قَبْلَ غَسْلِهِ ﴾ يعنى وبعد غسل
يديه . قال مالك فى المدونة : ولا بأس أن يأكل قبل أن يتوضأ ، فكان الإمام يأمر
الجنب بفسل يديه إذا كان قد أصابهما الأذى وأراد أن يأكل وإن لم يتوضأ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ ﴾ يعنى أنه يستحب
للجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم ليلاً أو نهاراً لينام على طهارة وليحصل له نشاط . قال
خليل فى سياق كلامه على مندوبات الفسل : كفسل فرج جنب لموده للجماع ، ووضوئه
لنوم ، لا يتيم ، ولا ييطل إلا بجماع . قال الخرشى : يعنى أن الشخص إذا أراد أن
يعود إلى وطء زوجته أو أمته فإنه يستحب له أن يفسل فرجه ، وهو المراد بالوضوء فى
قوله عليه الصلاة والسلام « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ » . وفى رواية
— بكافى المدونة — عن عائشة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد
أن ينام وهو جنب توضأ للنوم وضوء للصلاة قبل أن ينام » . وفى المدونة أيضاً : لا ينام
الجنب فى ليسل أو نهار حتى يتوضأ جميع وضوئه ، وليس ذلك على الخائض . وقول
خليل : ووضوؤه لنوم لا يتيم ، أى لا يتيم الجنب لموده أو نومه عند عدم الماء . هذا
على المشهور ، خلافاً لما نقله ابن فرحون . انظره فى الخطاب . وكذا يستحب الوضوء
للنوم لغیر الجنب ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام « من نام على طهارة سجدت روحه » .

تحت العرش ». وقال الخرخشي : وفي الغسل فوائد : تقوية الأعضاء ، وإتمام اللذة ، وإزالة النجاسة اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَلَهُ تِلَاوَةُ الْآيَاتِ ﴾ أى السيرة للتموذ والرقى ، أو الاستدلال ، كأن يقرأ آية أو آيتين كآية الكرسي والمعوذتين ، أو كآيتين اللتين فى آخر سورة البقرة وهى « آمن الرسول » الخ . وكل ذلك يجوز للجنب قراءتها لما ذكر وفى المزية : وتمنع الجنبه موانع الحديث الأصغر مع زيادة تحريم قراءة القرآن ، إلا الآيات ونحوها على وجه التعموذ والرقى والاستدلال ودخول المسجد والمسك فيه اهـ . وفى الأخضرى : لا يحل للجنب دخول المسجد ولا قراءة القرآن إلا الآيات ونحوها للتموذ ونحوه . وقوله ولا قراءة القرآن الخ قال شارحه عبد السميع الآبى : الجنب ممنوع من قراءة القرآن ، لأن القارى يخاطب الرب سبحانه وتعالى ، والجنب ليس أهلاً لذلك . ومصدر ذلك الأحاديث الصحيحة ، فقد ورد « أن القارى يناهى ربه » وقد استثنى العلماء قراءة الشئ السير لأجل التعموذ ، أو لأجل الاستدلال ، كما لو سئل عن حكم من الأحكام فاستدل عليه بآية من القرآن ، أو تعوذ من عين إنس ، أو مس جن ، أو قرأ شيئاً من القرآن عند النزول بمنزل ليحترز به مما يخاف ، وكل ذلك جائز له اهـ . مع زيادة البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ ﴾ أى إذا كان ذكر فيما سبق أن وضوء الجنب للنوم مستحب ذكر هنا أيضاً أن غير الجنب ينبغي له أن يتوضأ إذا أراد النوم لينام على طهارة ، وتقدم لنا عن قريب قوله عليه الصلاة والسلام : « من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش » وقد تبين لك أن ما ذكره المصنف من قوله يستحب الوضوء للنوم فى موضعين ليس بتكرار ؛ لأن الأول عني به للجنب ، والثانى لغیر الجنب وكلاهما مطالب بالوضوء على سبيل الندب .

ثم تكلم في بيان مامنه الحدث الأكبر على سبيل الإجمال فقال رحمه الله :
 ﴿ وَتَمْنَعُ الْحَدَّثُ الْأَكْبَرُ مَا يَمْنَعُهُ الْأَصْفَرُ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ ،
 إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْخَائِضُ النِّسيَانَ ﴾ يعني قد أخبر أن الحدث الأكبر يمنع مامنه الحدث
 الأصفر ، وزيادة منع الدخول في المسجد وكذا منع الحدث الأكبر قراءة القرآن
 إلا الآية ونحوها للتموذ ونحوه ، وإلا الخائض التي تخاف النسيان فيجوز لها أن تقرأ
 القرآن تِلاوةً . قال خليل : لا قراءة ، أى جائزة . قال بهرام : والشهور أنها تقرأ القرآن
 في غير المصحف . وفي الخطاب : قال ابن عرفة : عياض وقراءتها في المصحف دون مسها
 إياه كقراءة حفظها . قال النخعي : ولا تُمنع الخائض السمي ، ولا الوقوف بعرفة ،
 ولا تُمنع ذكر الله كالتسبيح والاستغفار وإن كثر ، وهذا ظاهره . وأما قول المصنف :
 ودخول المسجد . قال الخطاب : عدّه ابن رشد في التفتق عليه ، ولم يفصل بين المكث
 والمروء . وظاهره أن الجميع متفق على منعه . وأما الخائض والجنب فقد اختلف العلماء في
 دخولها المسجد ، وقد منعه مالك رحمه الله ، وأجازة زيد بن أسلم للجنب العابر . انظره
 في الخطاب . وما ذكره المصنف هنا شبيهاً بما قاله سابقاً في فصل نواقض الوضوء
 من قوله رحمه الله « والحدث يمنع فصل كل ما يشترط له الطهارة » فراجع
 إن شئت .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامًا
 اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مَا صَلَّى فِيهِ مَا بَيْنَ نَوْمِهِ وَرُؤْيَايِهِ ﴾ وفي نسخة ما بين نوم وروئيه ، ولفظ
 فيه زائد ليس من كلام المصنف . والمعنى أن من رأى في ثوبه مَنِيًّا رطباً كان أو يابساً ولم
 يتذكر وقت خروجه وجب عليه الغسل ، ووجب عليه إعادة الصلاة التي صلاها قبل
 رُؤْيَايِهِ ، وفي الأخرى : ومن رأى في ثوبه كأنه يجمع ولم يخرج منه شيء فلا شيء عليه .
 (٨ - أسهل المدارك - ١)

ومن وجد في ثوبه منياً يابساً لا يدري متى أصابه اغتسل وأعاد ماصلي من آخر نومةٍ ناتها فيه . قال الشارح : قوله ولم يخرج منه شيء الخ لأن الفسل في غير الجماع منوط بمخرج المني ، وأما الجماع فليس الفسل فيه منوطاً بالإزال ، بل للدار على مفيد الحشفة كما تقدم وإن لم ينزل . وقوله ومن وجد في ثوبه منياً الخ ، فالواجب الذي تنبأ به اللذة أن يعيد جميع ماصلي بعد آخر نومة نامها قبل أن يغتسل اهـ .

(تنبيهات) الأول قال ابن الحاجب : من انتبه من النوم فوجد بئلاً لا يدري أمى أم مذى ، قال بعضهم للشهور وجوب الفسل ، كمن أيقن بالوضوء وشك في الحدث . الثاني من انتبه من نومه فوجد في لحافه بئلاً فإن كان منياً اغتسل وإن كان مذياً غسل فرجه . قال ابن نافع : فإن شك فيه فليغتسل . قال ابن يونس : يريد احتياطاً . قال الإمام مالك رحمه الله تعالى : وكذا من لآعب امرأته في البقطة أو رأى في منامه أنه يجامع فإن أمى اغتسل ، وإن أمذى غسل فرجه ، والمرأة في ذلك كالرجل فيما يراه في المنام أو البقطة . قال الباجي : وسواء ذكر أنه يجامع في نومه أو التذ ، أو لم يذكر شيئاً إلا أنه رأى المني في ثوبه فإنه يغتسل ؛ لأن الغالب خروجه على وجه اللذة . وأما إن استيقظ فذكر احتلاماً ولم يجد بئلاً فلا حكم له . الثالث وفي حاشية الصفتي : وقولنا بلذة معتادة احتراز عن خروجه - أي للمني - بلا لذة ، كأن خرج بلدغ عقرب في بقطة فلا يجب عليه الفسل . أما إن رأى في النوم أن عقرباً لدغته وأن منيه خرج بذلك فاستيقظ فوجد المني خرج بالفعل والعقرب لم تلدغه فإنه يجب عليه الفسل على المعتد . قال بخلاف من رأى أنها لدغته وأنه أمى فانتبه فوجد المني والعقرب لدغته بالفعل فلا غسل عليه كافي حاشية الخرشى . الرابع من خرج منه بقية للمني بعد غسله فإنه يتوضأ فقط ، ولا يعيد الفسل ولا الصلاة ، قاله في النوادر . وهله ابن عرفة .

(تنمة) ولم يتعرض للمصنف لذكر مكروهات الفسل ، وهي ستة : الأولى التنكيس

على ما تقدم ، والثانية الإكثار من صب الماء ، والثالثة تكرار المنسول بعد إسباغه بالماء ولو جف إلا الرأس فإنه يندب فيه التثليث كما تقدم ، والرابعة الاغتسال في موضع النجس ، والخامسة الكلام بعد الشروع فيه إلا من ذكر الله تعالى ، والسادسة أن ينقل وهو كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك ، فإن اغتسل عرياناً فليغم ، فإن الله سبحانه وتعالى أحق أن يستحيا منه . وفي الخبر « إياكم والتبرؤ فإن معكم من لا يفارحكم إلا عند قضاء الحاجة والجماع » وفي الذخيرة : أوحى الله تعالى إلى سيدنا إبراهيم الخليل : إن استطلعت أن لا تنظر إلى عورتك الأرض فافعل ، فاتخذ السراويل ، فهو أول من لبسها ، على نبيينا وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام . ولما أنهى الكلام عن الفصل وأقسامه وما يتعلق بجميع ذلك انتقل بحكم على بيان المسح على الجبيرة فقال رحمه الله :

المسح على الجبيرة

(فصل)

هذا الفصل عقده المصنف هنا ، والناسب تأخره عن التيمم كما تأخر عن فصل الفسل لأنه فرع منها . قال الصاوى : لما كان للمسح عليها - أى على الجبيرة - رخصة في الطهارة المائية والترابية ناسب تأخير هذا الفصل عنها ، وليكون إحالة على معلوم في قوله - أى قول الشيخ خليل - كالتييم . وحكم المسح أى على الجبيرة الوجوب إن خاف هلاكاً أو شدة أذى كما سيأتى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى « جَرِيحٌ أَكْثَرُ جَسَدِهِ أَوْ أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ قَرَضُهُ التَّيْمُ » أى إذا كان الجرح على أكثر الجسد ، أو فى أعضاء الوضوء وكثر منه ذلك فإنه ينتقل إلى التيمم . وفى العزبة : إذا كان فى أعضاء الوضوء أو غيرها جرحٌ ، وخاف

من غسله بالماء فوات نفسه ، أو فوات منفعة ، أو زيادة مرض ، أو تأخر برئه ، أو حدوث مرض ، فإنه يمسح عليه ، فإن لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة ، وهى الدواء الذى يجعل عليه ، فإن لم يستطع المسح عليها مسح على المعصاة ولو على الزائد غير المقابل للجرح ، كقصده وحمالة خيف بنزعها اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يُجْزِئُهُ غَسْلُ الصَّحِيحِ وَالنَّسْحُ ﴾ وما مشى عليه المصنف من عدم إجزاء غسل الصحيح غير الراجح ، والراجح أنه يجزئه غسل الصحيح إذا لم يتضرر بفعله ويمسح على الجريح . وفى العزبة : ويشترط فى المسح المذكور أن يكون جُلُّ جسده صحيحاً ، أو جريحاً ولا يتضرر إذا غسل الصحيح ، فإن كان يتضرر بفصل الصحيح ، أو كان الضحيح قليلاً جداً ، كأن لم يبق إلا يد أو رجل فإنه لا يفصل الصحيح ولا يمسح على الجريح ، بل ينتقل إلى التيمم . وإذا تمذر مسح الجريح بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته بالماء ، فإن كان فى موضع التيمم كالوجه ولا يمكن مسحه أيضاً بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ماسواه ، وإن لم يكن فى أعضاء التيمم كما إذا كان الجرح على الجسد فإنه يفصل الصحيح . ويمسح على الجريح على أحد الأقوال الأربعة اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ يَخْلَافُ الْجُرْحُ الْيَسِيرَ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَالْمَصَائِبِ النَّصْفُ لِمَا يَتِمُّ ﴾ يعنى أن الجرح إذا كان يسيراً فإنه يمسح عليه أو على الجبيرة أو المعصاة إذا اضطر إليها بالشرط المتقدم من خوف زيادة مرض أو تأخر برئه ، أو حدوث مرض فيمسح عليه وجوباً إن خاف هلاكاً ، وندباً إن خاف شدة الألم ، سواء شدها على الطهارة أم لا ، وإليه أشار المصنف بقوله ﴿ وَإِنْ شَدَّهَا مُخَدَّعًا ﴾ لأنه لا يشترط لبسهما على الطهارة ، وضمير التنبيه فى شدهما وفى إليها عائد على الجبائر والمصائب فتمام اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ تَجَاوَزَتْ الْمَجْرُوحَ ﴾ وفي العِزَّة فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَسْحَ عَلَيْهَا - أَيْ عَلَى الْجَبِيْرَةِ - مَسَحَ عَلَى الْمَصَابَةِ وَلَوْ عَلَى الرَّائِدِ غَيْرِ الْقَابِلِ لِلْجَرْحِ . وَالْمَصَابَةُ هِيَ الْخُرْقَةُ أَوِ الزُّقَّةُ الَّتِي تُشَدُّ عَلَى الْجَرْحِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ لِبَسِهَا عَلَى طَهَارَةِ مَا تَقْدُمُ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ نَزَعَهَا لِلتَّداوِي بِأَدْرَ إِلَى مَسْحِهَا بَعْدَ شَدِّهَا ، وَرَفْعَائِهِ غَسَلَ مَوْضِعَهَا ﴾ يَعْنِي إِذَا نَزَعَ الْجَبِيْرَةَ أَوِ الْمَصَابَةَ لِأَجْلِ الدَّوَاءِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَدْرَ إِلَى مَسْحِهَا مَرَّةً ثَانِيَةً بَعْدَ رَطْبِهَا ، فَإِنْ تَأَخَّرَ بَطْلُ الْمَسْحِ ، وَإِنْ اسْتَفْنَى عَنْهَا بِأَنْ يَرَى الْجَرْحَ بِأَدْرَ إِلَى غَسْلِ مَوْضِعِهَا بِدُونِ تَأْخِيرٍ . وَفِي الْعِزَّةِ : وَإِذَا مَسَحَ عَلَى الْجَبِيْرَةِ ثُمَّ نَزَعَهَا لِلدَّوَاءِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَنْ نَزَعَهَا اخْتِيَارًا ، أَوْ سَقَطَتْ بِنَفْسِهَا بَطْلُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَإِذَا رَدَّهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَسْحِ ثَانِيًا اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ سَقَطَتْ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ وَقَفَلَ مَا لَزِمَهُ وَابْتَدَأَ ﴾ يَعْنِي أَنَّ الْجَبِيْرَةَ لَوْ سَقَطَتْ وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ لِبَطْلَانِهَا وَوَجِبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْجَبِيْرَةِ فِي مَحَلِّهَا وَإِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَطْلُ ثُمَّ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ ، فَإِنْ طَالَ نَسِيًا تَأَمَّنَ بِبُيَةِ وَإِلَّا ابْتَدَأَ طَهَارَتَهُ اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى . ﴿ وَفِي حُكْمِ الْجَبِيْرَةِ عِصَابَةُ الْفِصَادِ يَخَافُ انْفِجَارَهُ ، وَقِرَطَاسُ الصَّدْعِ ، وَكِسْوَةُ الظُّفْرِ ، وَدَوَاهُ أَوْ غِشَاوُهُ ﴾ يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ الْمَصَابَةِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا كَحُكْمِ الْجَبِيْرَةِ سِوَاهُ بَشَرُطِ خَوْفِ زِيَادَةِ مَرَضٍ أَوْ تَأْخُرِ بَرِّهِ كَمَا تَقْدُمُ . قَالَ خَلِيلٌ : كَفَصْدٍ وَمَرَارَةٍ وَقِرَطَاسٍ صَدْعٍ ، وَهَمَامَةٌ خِيفَ بِنَزْعِهَا . قَالَ الْخُرْمِيُّ : وَالْمُرَادُ مَحَلُّ الْفِصْدِ لِأَنَّ الْفِصْدَ مَصْدَرٌ وَهُوَ لَا يَمْسَحُ . وَقَوْلُهُ وَمَرَارَةُ الْحُ مَعْطُوفٌ عَلَى جَبِيْرَةِ ، أَيْ وَيَمْسَحُ عَلَى الْمُرَارَةِ الَّتِي تَجْعَلُ عَلَى الظُّفْرِ ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَبَاحٍ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ضَرْوَةٍ ، وَكَذَلِكَ يَمْسَحُ عَلَى الْقِرَطَاسِ يُلْصَقُ عَلَى الصَّدْعِ لَصَدَاعٍ ، وَكَذَلِكَ يَمْسَحُ عَلَى هَمَامَتِهِ إِذَا

خاف بنزعها ضرراً، ويدخل في عصائه الأرمذ يمسح على عينيه ، فإن لم يقدر فعل القطنة ، أو على العصاية ، ولا يقيم ، فلو أمكنه مسح بعض رأسه فعل . ولا يستحب السح على العمامة . ونقل بعض الاستحباب ، وقول المصنف ودواء الخ أى كذلك يمسح على الدواء الذى يعمل على الجرح لمعالجه وهو المراد بالجيرة . وأما النشاوة وهى أيضاً ما يعمل على العينين لمالجهما لأنها تنشأها وتسترها اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا تَمَدَّرُ مُلَاقَاتُهُ يَسْلُ أَوْ مَسَحَ أَوْ تَيَّم سَقَطَ قَرْنُهُ ﴾ هذا دليل على أن دين الله بسر مسح ، قال تعالى « لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وإلى جميع ما تقدم أشار بعضهم بقوله :

إِنْ خِفْتَ غَسَلَ الْجُرْحَ كَالْتَيَّمِ	فَامَسَحْهُ أَوْ مَا يَتَّقِي لِلَّامِ
مِثْلَ الْجَبِيرَاتِ أَوْ الْقُرْطَاسِ	أَوْ الْعَصَائِمِ وَشَدَّ الرَّاسِ
وَأِنْ يَنْسَلِ أَوْ بَلَطَ كَرْنِ	اَتَشَرَتْ أَوْ صَحَّ مُعْظَمُ الْبَدَنِ
أَوْ قُلَّ مَا صَحَّ وَغَسَلَ السَّالِمِ	لَمْ يَوْزُ لِلْجُرْحِ وَلَمْ يَسْأَلِ
فَإِنْ يَكُنْ جُرْحٌ بِأَعْضَاءِ الْبَدَنِ	يَتْرَكُهُ وَلِلْوُضُوءِ يَنْتَقِلُ
أَوْ كَانَ ذَا الْجُرْحِ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ	فَجَمْعُ مَاءٍ مَعَ صَعِيدٍ قَدْ رُضُوا

وقول الناظم رحمه الله تعالى فإن يكن جرح الخ ، يعنى فإن كان الجرح بأعضاء التيم ولا يستطيع أن يمسح عليه لشدة الألم فإنه يتركه بلا غسل ولا مسح ، بل ينتقل إلى الوضوء بأن يفسل ما يمكن غسله ويمسح ما بقى من أعضاء الوضوء ، وإن كان بأعضاء الوضوء . غسل الصحيح وتيم على الجرح (تنبيه) المراد بمعظم البدن فى قول الناظم ما يشمل أكثر الجسم أو نصفه فى الفسل ، وكذا يقال فى أعضاء الوضوء كما فى مصباح السالك اه :

المسح على الخفين

ولما أنهى الكلام عن الجبيرة وجميع ما يتعلق بذلك انتقل المصنف إلى بيان المسح على الخفين فقال :

(فصل)

يعنى أنه رحمه الله قد عقد هذا الفصل في بيان حكم المسح على الخفين عقب حكم المسح على الجبيرة للمناسبة . وللمسح على الخفين رخصة في الحضر والسفر . يجوز للمسح عليهما في أى حال كان سافراً أو حضراً ، ليلاً أو نهاراً ، ولا يقيد بزمن إذا حصل مانع للمسح كالجبابة كما سيأتى بيان ذلك . وبدأ المصنف بحكم المسح فقال رحمه الله تعالى :

﴿ مَسَحُ الْخُفِّ جَائِزٌ سَفَرًا وَحَضْرًا ﴾ قد أخبر المصنف أن حكم المسح على الخفين الجواز ، أى الرخصة ، بدلاً عن غسل الرجلين في الوضوء إذا اجتمعت الشروط ، وهى أحد عشر ، أشار المصنف إلى الشرط الأول بقوله ﴿ يَشْرَطُ إِثْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ بِهِ ﴾ يعنى أن الخلف الواسع الذى لا يمكن أن يتابع المشى فيه لا يصح للمسح عليه . وأشار إلى الشرط الثانى بقوله : ﴿ وَسَتْرُ حُلِّ الْفَرْضِ ﴾ يعنى أن الشرط الثانى من شروط المسح على الخلف أن يكون سائراً لحل الفرض ، فالقصر الناقص عن الكسبيين لا يمسح عليه ؛ لأنه دون محل الفرض ، وكذا لا يمسح عليه إن كان فيه خرق كبير قدر ثلث القدم ، أما الينير فلا يمنع للمسح عليه كما سيأتى عن المصنف . ثم أشار إلى الشرط الثالث من شروط المسح بقوله : ﴿ وَلَيْسَ بَعْدَ كَالِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ ﴾ يعنى أن الشرط الثالث والرابع والخامس من شروط صحة المسح على الخلف أن يلبسه على طهارة كاملة ، فلا يمسح عليه إذا لبسه وهو محدث ، وكذا لا يمسح عليه إذا لبسه بطهارة غير كاملة ، فلو غسل

إحدى رجليه وأدخلها في الخف قبل غسل الأخرى لا يمسح عليه . وقوله بالماء ، فلو تيمم ثم لبسه لم يمسح عليه . ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمُدَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ وما ذكره المصنف من عدم تقيد المسح بمدة هو المشهور في المذهب ، وبه الفتوى . قال في الرسالة : وله أن يمسح على الخفين في الحصر والسفر ما لم ينزعهما ، وذلك إذا أدخل فيها رجليه بعد أن غسلهما في وضوء تحل به الصلاة ، فهذا الذي إذا أحدث وتوضأ مسح عليهما وإلا فلا . وما ذكر في كتاب السر من التقيد بثلاثة أيام للسافر وليلة للمقيم غير معمول عليه ، وإن اختاره ابن عبد السلام . وأصل هذا الأمر ما في صحيح مسلم والنسائي عن علي بن أبي طالب وخزيمة بن ثابت أخذ به الجمهور . وقال المالكية : لا نهاية للمسح عليهما ، فلا يجب نزعهما إلا بالجنابة ، ولكن يندب نزعهما في كل يوم كما هو مروي عن ابن نافع ، قال : للمقيم من الجمعة لثانها . فأطلقه الأكثر ، وحملة ابن يونس على التدب لفصل الجمعة كاللمصنف . وفي العروة : تنبيه إذا اجتمعت هذه الشروط جاز للمسح ، ولا يتوقت بوقت ولا يلزم نزعها إلا أن تحصل له جنابة ، أو يحصل فيه خرق كبير ، أو ينزع قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه اه . هذا ظاهر . على أن المشهور عند المالكية عدم التقيد بمدة معينة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ كُلُّ جُمُعَةٍ نَزَعَهُ لِلْفُسْلِ ﴾ هذا هو المعروف في المذهب . ثم ذكر المصنف بيان ما تقدم من اشتراط كال الطهارة في صحة المسح بقوله : ﴿ وَإِذَا خَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ قَبْلَ غَسْلِ الْأُخْرَى يَمْنَعُهُ حَتَّى يَنْزِعَهَا وَيَلْبِسَهَا بَعْدَ غَسْلِ الْأُخْرَى ﴾ وقد تقدم الكلام في اشتراط كال الطهارة عند قول المصنف : ولبسه بعد كال الطهارة بالماء ، فراجع إن شئت . وقال رحمه الله : ﴿ وَالْعَرَقُ الْبَسِيرُ لَا يَمْنَعُ عِلَّافِ الْكَثِيرِ ، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ أَكْثَرُ الْقَدَمِ ﴾ وفي نسخة وهي بالتأنيث والصواب ما ذكرناه . يعني أن الخرق اليسير لا يمنع للمسح على الخلف ،

بجلائف الخرق الكثير فلا يصح المسح معه كما تقدم لنا ذلك عند قول المصنف : وستر محل
الفرض فراجع إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ ﴾ يعني أن المسح المذكور الذي
هو رخصة لا يجوز على شيء غير الخف كالخرق الملقوفة والملزوق بمضه على بعض ،
وللربوط ولو بالزرار ، أو للصلق برسراس أو صمغ أو عجين حتى صار كهيئة الخف ، فإنه
لا يسمح عليه ، وأما الجوب وهو ما كان على شكل الخف من الكتان أو القطن ونحوها
فيجوز عليه المسح بشرط أن يكون من فوقه ومن تحته جلد مخروز ، لكن المصنف
حكى فيه وفي الخف الأعلى قولين بقوله : ﴿ وَفِي مَسْحِ الْجُورَبِ وَالْخُفِّ الْأَعْلَى قَوْلَانِ ﴾
أى فى جواز المسح وعدمه ، والمشهور الجواز فيها . قال خليل رحمه الله : رخص لرجل
وامرأة وإن مستعاضة بحضرة أو سفر مسح جوب جلد ظاهره وباطنه ، وخف ولو
على خف اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ نَزَعَهُ بَعْدَ مَسْحِهِ بَادَرَ إِلَى مَسْحِ الْأَسْفَلِ فَإِنْ نَزَعَهُ
بَادَرَ إِلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ ﴾ قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : أى إذا نزع التوضي خفيه
بعد المسح عليهما ، أو نزع الأعلى بعد المسح عليهما وكان قد لبسهما على طهارة فوق
الأسفلين ، أو نزع أحد الخفين الأعلىين أو أحد المنفردين ، فإنه يجب عليه أن يبادر إلى
الأسفل فى كل من المسائل الأربعة ، فيبادر لفلس الرجلين فى الأولى ، ولمسح الأسفلين فى
الثانية ، ولمسح الأسفل فى الثالثة ، ولنزع الآخر وغسل الرجلين فى الرابعة . وإنما وجب
نزع الثانى لأنه لا يجمع بين غسل ومسح . وللبادرة هنا كالبادرة التى تقدمت فى اللوالة ،
فإن طال الزمن عمداً بطل وضوءه واستأنفه . وبني بنية إن نسي مطلقاً ، ويعتبر الطول
بجفاف الأعضاء بزمن اعتدلا اهـ . وما تقدم من أن شروط صحة المسح أحد عشر هو

كذلك ، وقد ذكرها المصنف إجمالاً والآن نذكرها تفصيلاً إن شاء الله تعالى كفى الدردير على أقرب المسالك حيث قال :

ولجوازه شروط أحد عشر : ستة في المسوح ، وخمسة في الماسح ذكرها بقوله :
(بشرط جلد طاهر خرز وستر محل الفرض وأمكن للمشي فيه عادة بلا حائل) قال أى أن
الشرط الأول في المسوح كونه جليداً فلا يصح المسح على غيره . الثاني أن يكون طاهراً
احترازاً من جلد الميتة ولو مذبوحاً ، الثالث أن يكون مغزواً لا إن لُزق بنحو الرساس .
الرابع أن يكون له ساق سائر محل الفرض بأن يستر الكعبين ، احترازاً من غير السائر
لهما . الخامس أن يمكن للمشي فيه عادة ، احترازاً من الواسع الذى يسلت من الرجل عند
المشي فيه ، وهو الذى لا يمكن تتابع المشي فيه . السادس أن لا يكون عليه حائل من
شمع أو خرقة أو نحو ذلك « ولبس بطهارة ما حكمت بلا ترفه ولا عصيان بلبسه » قال
هذا إشارة لشروط الماسح الخمسة : الأول أن يلبسه على طهارة ، احترازاً من أن يلبسه
مُحذراً فلا يصح المسح عليه ، الثاني أن تكون الطهارة مائية لا ترابية . الثالث أن
تكون تلك الطهارة كاملة بأن يلبسه بعد تمام الوضوء أو الفسل الذى لم ينتقض فيه
وضوؤه ، فلو غسل رجله قبل مسح رأسه ولبس خفه ثم مسح رأسه لم يحزله المسح عليه ،
وكذا لو غسل إحدى الرجلين ولبس فيها الخف ثم غسل الثانية ولبس فيها الأخرى لم
يحزله مسح حتى ينزع الأولى ثم يلبسها وهو متطهر . والرابع أن لا يكون مترفهاً يلبسه
كن لبسه لخوف على حياء رجله ، أو لجرد النوم به ، أو لكونه حاكماً ، أو لقصده
بجرد المسح ، أو لخوف برغوث فلا يجوز له المسح عليه ، بخلاف من لبسه لحر أو برد
أو وعراً أو خوف عقرب ونحو ذلك فإنه يحسح . الخامس أن لا يكون عاصياً يلبسه كحرم
بجج أو عمرة لم يضطر للبسه فلا يجوز له المسح ، بخلاف المضطر والمرأة فيجوز له .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَخْرَجَ إِحْدَاهُمَا أَوْ أَكْثَرَ قَدَمَيْهِ إِلَى سَائِ

الخفَّ نَزَعَهُمَا وَغَسَلَ ﴿ وقد تقدم الشرح في هذا عند قول المصنف وليس به بعد كمال الطهارة بالماء ، وكذا عند قوله والفرق اليسير لا يمنعه بخلاف الكثير الخ فراجع شرح ذلك إن شئت .

ثم قال رحمه الله ﴿ وَالْأَفْضَلُ مَسْحُ أَعْلَى الْقَدَمِ وَأَسْفَلِهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْلَاهُ أَجْزَأُهُ خِلَافَ عَكْسِهِ ﴾ يعنى أشار بما يستحب للمسح أن يبدأ به من صفة المسح وكيفية . وفي الرسالة : وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ، ويده اليسرى من تحت ذلك ، ثم يذهب بيده إلى حد الكعبين ، وكذلك يفعل باليسرى ويجعل يده اليسرى من فوقها واليمنى من أسفلها ، ولا يمسح على طين في أسفل خفه أو روث دابة حتى يزيله بمسح أو غسل اه . وقال العلامة البردبر في مندوبات المسح : ووضع يماه على أطراف أصابع رجله ويسراه تحتها ويعرها لكعبيه ، ومسح أعلاه مع أسفله . وبطلت بترك الأهل ، لا الأسفل فيعيد بوقت . قال والضبير في وبطلت عائد على الصلاة المأمومة من المقام . وترك البعض من الأعلى والأسفل كترك الكل فيعيد لترك بعض الأعلى أبداً ، وبعض الأسفل في الوقت اه .

التيمم

ولما فرغ المصنف من الكلام عن الخف وما يتعلق بذلك شرع في بيان التيمم المبطل من الوضوء فقال :

﴿ فصل ﴾

عقد المصنف هذا الفصل في بيان حكم التيمم . والتيمم لئلا القصد ، وشرعاً طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية نيابة عن الطهارة الصغرى والكبرى ، عند

عدم الماء ، أو عدم القدرة . والمراد بالتراب جنس الأرض ، فيشمل جميع أجزائها إلا ما استثنى كما سيأتي تفصيله . وهو من خصائص هذه الأمة على الإجماع . قال الله سبحانه وتعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » الآية . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفونا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها طهوراً إذا لم نجد الماء اه رواه مسلم . قال مالك في الموطأ : من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله ، وليس الذي وجد الماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لأنها أتمراً جميعاً ، فكل عمل بما أمره الله به . وإنما العمل بما أمر الله به من الوضوء لمن وجد الماء ، والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَنْتَقِلُ إِلَى التَّيْمِمِ سَفَرًا أَوْ حَضَرًا لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ لِمَرَضٍ ﴾ يعنى أنه إذا لم يجد المصلى الماء للوضوء أو الغسل ، أو لم يقدر على استعماله لمذركرض ، له أن ينتقل إلى التيمم سفراً أو حضراً . ثم عطف للمصنف بقية أسباب التيمم على لعدم الماء بقوله ﴿ أَوْ خَوْفِ زِيَادَةِ أَوْ زِيَادَةِ مَرَضٍ ﴾ أو تأخر برئه ، أو حدوثه ، أو سقوط عضو الشدة البرد ، أو عدم تناول ، أو آلة أو خوف عطش متوقع ولو على غيره ﴿ فَتِلْكَ سَبْعَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَعْمِ الْمَاءِ ، وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ لِلتَّيْمِمِ . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : اعلم أن التيمم لا يجوز ولا يصح إلا لأحد أشخاص سبعة : الأول فاقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل ، بأن لم يجد ماء أصلاً ، أو وجد ماء لا يكتفيه . الثانى فاقد القدرة على استعماله ، أى من لا قدرة له عليه ، وهو شامل للمكروه والربوط بقرب الماء والخائف على نفسه من سيع أو لص ، فيتيمم كل منهما فى الحضر والسفر ولو سفر معصية خلافاً لما مشى عليه الشيخ خليل من تقييده

بالمباح اه وقول المصنف أو خوف زيادة هذا هو الثالث ، وهو الواجد للماء وخاف من استعماله زيادة مرضه فإنه يتيم . وقوله أو تأخر برئه هذا هو الرابع وهو الواجد للماء القادر على استعماله لكن خاف تأخر برئه باستعماله فإنه يتيم . وقوله أو حدوثه هذا هو الخامس ، وهو الواجد للماء أيضاً القادر على استعماله ، ولكن خاف باستعماله حدوث مرض من نزلة أو حصى أو نحو ذلك فإنه يتيم . وقوله أو سقوط عضو لشدة البرد ، وهو أيضاً واجد للماء ، ولكن خاف باستعماله سقوط عضوه ، وهذا راجع إلى قوله أو زيادة مرض ؛ لأن سقوط العضو يكون غالباً بزيادة المرض وهو السبب السادس من أسباب التيم . وقوله أو عدم المناول أو آلة . هذا هو السابع . قال اللردبر : أى أن من كان له قدرة على استعمال الماء ولكن لم يجد من يتناوله إياه ، أو لم يجد آلة من حبل أو دلو فإنه يتيم . ولك أن تدخل هذا القسم في فاقد القدرة على استعماله بإرادة فقد القدرة حقيقة أو حكماً ، بل إذا تحققت تجدد الأقسام ترجع إلى قسمين : الأول فاقد الماء حقيقة أو حكماً فيدخل فيه خوف عطش المحترم وتلف المال وخروج الوقت بالطلب أو الاستعمال . الثانى فاقد القدرة كذلك فيشمل الباقي . وفاقد القدرة مقيس على فاقد الماء للنصوص في الآية اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ وَجَدَهُ يَوْفَتْ لَوْ تَشَاغَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَمَذْهَبُ الْمُتَعَارِفَةِ لَزُومُهُ ، وَمَذْهَبُ الْعَرَاتَيْنِ بِتَيْمُّمٍ ، وَحَكَاهُ الْأَبْهَرِيُّ رِوَايَةً ﴾ أخبر المصنف هنا بما اختلف فيه الأئمة في الذهب . قال خليل في المختصر : وهل إن خاف فواته باستعماله ؟ خلاف . قال الخرشي : أى وهل يتيم المحدث ولو أكبر الواجد للماء بين يديه القادر على استعماله إذا خاف فوات الوقت الذى هو فيه باستعماله وإن تيمم أدركه ، وهو الذى رواه الأبهري ، واختاره التونسي ، وصوبه ابن يونس ، وشهره ابن الحاجب ، وأقامه اللخمي وعياض من اللبونة ، أو يتوضأ ولو فاتته

الوقت . وحكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه ، فلا أقل من أن يكون مشهوراً
فلذا قال خلاف . كذا في الصاوى . ولكن للمول عليه الأول . وعبارة الخطاب :
والقول بالتيمم إذا خاف خروج الوقت رواه الأبهري عن مالك على ما نقله المازرى وغيره .
وهو مذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين . واختاره التونسي وابن
يونس وصوبه ، وقال أى الخطاب فى موضع آخر : وإذا كان الحكم كذلك فيمن يخاف
خروج الوقت إذا تشاغل بالطلب فأحرى بمن يخاف خروجه باستعماله الماء أو ينزعه من
البئر أو يطلب آلة ينزع بها اه . وفى أقرب المسالك : أو خروج وقت استعماله ، قال هذا
هو النوع السادس ، وهو الخائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة ، وأولى بطلبه فإنه
يقيم ولا يطلبه ولا يستعمله إن كان موجوداً محافظة على أداء الصلاة فى وقتها ولو
الاختيارى ، فإن ظن أنه يدرك منها ركعة فى وقتها إن توضأ أو اغتسل فلا يقيم اه
(قلت) هذا هو الحق الذى به الفتوى ، وهو الذى رواه الأبهري واعتمده الخطاب ،
ورجعه المدوى فى حاشيته على الخرشي ، وهو المول عليه ، فلذا اقتصر عليه الدردير
كما فى حاشية الصاوى عليه ، وأما اعتبار التيمم بالوقت الضرورى فقد خالفه بعض العلماء .
قال الخطاب : وما قاله ابن عسكر من اعتبار الضرورى هنا غير معروف ، نقله عن ابن
غازى . وقال يعنى أنه إذا ذكر أن المعتبر فى جواز التيمم هو الوقت الضرورى فلا يباح
التيمم إلا إذا خاف خروجه ، وإنه لا يقيم إذا خاف خروج الوقت المختار فهذا هو
غير المعروف . وقد قال النضى : الأوقات التى تؤدى فيها الصلاة بالتيمم أوقات الاختيار
لا أوقات الضرورات ، فكل وقت تؤدى فيه الصلاة بالوضوء ولا يجوز تأخيرها عنه
مع الاختيار هو الوقت الذى تؤدى فيه بالتيمم ولا تؤخر عنه اه . والحاصل أن خوف
خروج الوقت باستعمال الماء مبيح للتيمم سواء كان الوقت ضرورياً أو اختيارياً كما فى حاشية
المدوى على الخرشي ، وهو الراجح اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَنَبَّهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ وَجْهِ الْأَرْضِ حَتَّى الصَّلْدِ
وَالْمَسَاكِينِ مَا لَمْ تَتَفَرَّقْ عَنْ أَصْلِيهَا ﴾ الدليل في ذلك قوله تعالى « فَتَكُونُوا صَعِيدًا طَيِّبًا »
قال ابن جزى في القوانين الفقهية في فصل فرائض التيمم : والصعيد هو التراب ، ويمحوز
التيمم بما صعد على الأرض من أنواعها كاللحجارة والحصى والرمل والجص ، خلافاً
للتنافس اهـ . وفي أقرب المسالك : وصعيد طاهر كتراب وهو أفضل ، ورمل وحجر
وجص لم يطبخ ، ومعدن غير نقد وجوهر ومنقول كغشيب وملح وحديد ورخام
كثلج ، لا غشيب وحشيش اهـ . يعنى أن أفضل أنواع الصعيد التراب ، والمراد بالصعيد
كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها من ترابٍ ورمل وحجر ومعدن في محله
- غير نقد وجوهر - كذهب وفضة وياقوت ولو بمحلقها . وكذا لا يحوز التيمم على
غشيب وملح وكحل وحديد ورصاص وقزديران قلت عن محلها وصارت أموالاً في
أيدى الناس ، وأما مادامت في موضعها فيمحوز ، كجص قبل الحرق . وقول الثريدير
وجص لم يطبخ ، أى يحوز التيمم على جص إن لم تغيره صنعة آدمى . والجص نوع من
الحجر يحرق بالنار ويسحق وتبنى به القناطر والمساجد والبيوت العظيمة ، فإذا أحرق وهو
المراد بالطبخ لم يحز التيمم عليه لأنه خرج بالصنعة عن كونه صعيداً . وقول المصنف حتى
الصلد . والصلد هو المسكان الشديد الصلابة الذى لا ينبت فيه شيء لشدة صلابته قال
الله تعالى « فَتَرَكَهُ صَلْدًا » أى صلباً أملس لا شيء عليه . وفي الخطاب - بعد كلام ابن
عرفة - يعنى أنه اختلف في التيمم على صلب الأرض مع وجود التراب على ثلاثة أقوال :
(الأول) يتيمم به وهو المشهور (الثانى) لا يتيمم به وهو قول ابن شعبان
(والثالث) يتيمم به ويعيد في الوقت وهو قول ابن حبيب اهـ . والأول أصح ، ولذا
ذهب إليه المصنف .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَرَكُّ الْمَادِمَ الطَّلَبُ مَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْقَدَمَ ، أَوْ يَكُنْ

عَلَى مَسَافَةٍ تَشُقُّ عَلَى مِثْلِهِ ، أَوْ يَخَافُ تَلْفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ﴿ قَالَ الْبُرْدِيرُ : وَطَلَبُهُ ، أَيْ
 وَيُزِمُّ مَادَمَ الْمَاءِ طَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَلَبًا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ دُونَ الْمِيلِينَ ، إِلَّا إِذَا ظَنَّ عَدَمَهُ .
 يَعْنِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَظَنْ عَدَمَ الْمَاءِ فِي مَكَانٍ بَأَن كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي وَجُودِهِ أَوْ ظَنًّا لَوْجُودِهِ فَإِنَّهُ
 يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ وَالتَّفْتِيْشُ عَلَيْهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَلَبًا لَا يَشُقُّ عَلَى مِثْلِهِ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ ، فَإِنْ كَانَ
 يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ إِلَّا بَعْدَ مَسَافَةِ مِيلِينَ فَلَا يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ وَلَوْ كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ
 الشَّأْنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُشَقَّةِ ، كَمَا لَا يُلْزِمُهُ الطَّلَبُ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ أَوْ خَافَ
 فَوَاتَ رَقَّةً ، وَكَذَا إِذَا ظَنَّ عَدَمَهُ ، وَأَوَّلَى الْيَأْسِ مِنْهُ . قَالَ الصَّوْأِيُّ : حَاصِلُ مَا أَفَادَهُ
 الْمُتَنُّ وَالشَّرْحُ أَنَّ صُورَ الْمَسْأَلَةِ عَشْرُونَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مُحَقَّقَ الْوُجُودِ ،
 أَوْ مَظْنُونَهُ ، أَوْ مُشْكُوكًا فِيهِ . أَوْ مُحَقَّقَ الْعَدَمِ ، أَوْ مَظْنُونَهُ ، فَهَذِهِ خَمْسٌ . وَفِي كُلِّ
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مِيلِينَ ، أَوْ أَقْلَ ، فَهَذِهِ عَشْرٌ ، وَفِي كُلِّ إِمَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الطَّلَبُ أَوْ لَا .
 أَمَّا إِذَا كَانَ مُحَقَّقَ الْعَدَمِ أَوْ مَظْنُونَهُ فَلَا يُلْزِمُهُ الطَّلَبُ مُطْلَقًا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُحَقَّقَ الْوُجُودِ
 أَوْ مَظْنُونَهُ أَوْ مُشْكُوكَهُ فَيُلْزِمُهُ الطَّلَبُ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ إِنْ لَمْ يَشُقَّ ، وَإِلَّا فَلَا أَهْ . وَقَوْلُ
 الْمُصَنِّفِ أَوْ يَخَافُ تَلْفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا خَافَ مَرِيدَ الصَّلَاةِ تَلْفًا عَلَى نَفْسِهِ
 أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَافَ تَلْفَ مَالٍ لَهُ بِالِ طَلَبِ الْمَاءِ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَرْكُ الطَّلَبِ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ
 أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى التَّيْمِمِ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَطْلُبُهُ الْمُسَافِرُ مِنْ رُقَّتِهِ ﴾ يَعْنِي لَزِمَ الْمُسَافِرُ
 طَلَبَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ مِنْ رُقَّتَاهُ الَّذِينَ مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِنْ ظَنَّ الْإِعْطَاءَ . قَالَ
 خَلِيلٌ : كَرُهَةٌ قَلِيلَةٌ ، أَوْ حَوْلَةٌ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بِمَجْلَمِهِ بِهِ . الدُّسُوقُ : كَمَا يُلْزِمُهُ
 طَلَبُ الْمَاءِ عَلَى دُونَ الْمِيلِينَ يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ مِنْ رُقَّةٍ قَلَّتْ كَالْأَرْبَعَةِ كَانَتْ حَوْلَهُ أَمْ لَا ، أَوْ
 مِنْ حَوْلِهِ مِنْ رُقَّةٍ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بِمَجْلَمِهِ بِهِ بِأَنَّهُ اعْتَقَدَ الْإِعْطَاءَ ، أَوْ ظَنَّهُ ، أَوْ شَكَّ ،
 أَوْ تَوَهَّمَ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَتَيَمَّمْ وَصَلَّى أَعَادَ أَبَدًا إِنْ اعْتَقَدَ أَوْ ظَنَّ الْإِعْطَاءَ ، وَفِي الْوَقْتِ إِنْ

شك ، ولم يمد إن توهم ، وهذا كله إن تبين وجود الماء أو لم يتبين شيء ، فإن تبين عدمه فلا إعادة مطلقاً . ومنه فهم جهل بخلهم به أنه لو تحقق بخلافهم لم يلزمه الطلب . انتهى . وكذا في الصاوي .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَأْزِمُ شِرَاؤُهُ بِمَا لَا يُخَفِّفُ بِمَالِهِ وَقَبُولُهُ ، لَا قَبُولُ تَمَتُّهِ ﴾ وفي أقرب المسالك : ولزم شراء الماء بشمن اعتيد وإلّا بدته إن لم يحتج له ، وقبول هبته ، واقتراضه ، وكذا في المختصر . أى يجب على المكلف الذى لم يمد ماء لطهارته أن يشتري بالثمن المعتاد في ذلك الحل ، وإن كان الثمن في ذمته بأن يشتريه بشمن إلى أجل معلوم إن كان غنيا ببلده ، أو يرجو الوفاء ببئس شيء أو اقتضاء دين أو نحو ذلك . ومحل وجوب شرائه إذا لم يحتج لذلك الثمن في مصارفه ، وإلاّ جاز له التيمم ، كما لو زاد الثمن على المعتاد ولو غنياً ، وكذلك يجب عليه قبول هبته إذا وهب له لأجل التطهير به . ومثل الهبة الصدقة والقرض في وجوب القبول لعدم المنفعة في ذلك اهـ . قال مالك في المدونة : إذا لم يمد الجنب الماء إلاّ بالثمن ، فإن كان قليل الدراهم تيمم ، وإن كان يقدر فأبشتره ما لم يرفعوا عليه في الثمن ، فإن رفعوا تيمم حينئذ . قلت هذا مراد المصنف بما لا يخفف بماله والله أعلم . وقوله لا قبول ثمنه ، أى لا يلزمه قبول هبة الثمن ليشتري به الماء . قال بعضهم : ولو وهب له ثمن الماء وهو لا يمد الثمن لم يلزمه قبوله ؛ لأن هذا مال تدركه فيه المنفعة اهـ . ذكره اللواق .

ثم انتقل يذكر صفة التيمم المستحبة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ بِقَرَبَتَيْنِ نَعْمٌ وَجِهَةٌ وَرُأْيَى الْوَقَرَةِ ، وَحِجَابَ الْعَيْنَيْنِ ، وَمَوْضِعَ السَّفَقَةِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ ﴾ يعنى أخبر أن أكمل صفة التيمم يكون بضربتين الأولى فرض من فرائض التيمم ، والثانية سنة . والمراد بالضرب هنا وضع اليدين على الصعيد بنية التيمم ، بأن ينوي (٦ - أسهل المدارك - ١)

استباحة الصلاة من الحدث الأكبر إن كان محدثاً حدثاً أكبر ، أو الأصغر ، وتكون النية عند الضربة الأولى ، يقول بسم الله ، ويستعمل الصميد ، يضرب عليه يديه جميعاً ضربة واحدة ، فإن تعلق بهما شيء ففضهما فضاً خفيفاً ، ويمسح بهما وجهه كله يبدأ من أعلاه إلى أن يم جميع الوجه ، ثم يضرب يديه الأرض ، فيمسح ظاهر يده اليمنى بيده اليسرى ، بأن يحمل أصابع يده اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى ، ويثرها بها على ظاهر يده وذراعه . وقد حنى عليه أصابعه حتى ينتهي إلى المرفق ، ثم يحمل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضاً عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى ، ويجري باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهام يده اليمنى ، ثم يمسح ظاهر اليسرى باليمنى إلى المرفق ثم يمسح باطنها إلى حد الكوع ، ثم يمسح كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه ، ويخلل أصابعه . ويجب عليه نزع الخاتم ، فإن لم ينزعه لم يجزه . ويجب عليه تميم وجهه كله بالمسح كما تقدم . وهذا الترتيب مستحب . ولو مسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوعب للمسح لأجزأه ، وقد تقدم أن الضربة الثانية سنة ، وكذا المسح إلى المرفقين ، فلو اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين أجزأه ، ولو اقتصر في مسح يديه على الكوعين وصلى أعاد في الوقت . وقوله ويراعى الوتره بفتح الواو وهى الحاجز الذى بين طائفتى الأنف ، وتسمى بالمارن . وقوله وحجاج العين ، وفى الصباح : وحجاج العين بالكسر ، والفتح لثة : المظلم المستدير حولها ، وهو مذكر ونجسه أحجة . وكذلك ينبغى للتيمم أن يراعى موضع المتفتحة وهى الحلق الذى ينبت فيه الشعر تحت الشفة السفلى إذا لم يكن فيه شعر أن يعمه بالمسح ، وإن كان يكره عليه تنعيم الفضون لأن هذا من تميم الوجه بالمسح ، وهو واجب . وقد تقدم أن أكل صفة التيمم يكون بضررتين : ضربة للوجه وضربة لليدين . وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله : ﴿ وَيَدَّيْهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ﴾ وتقدم أن الضربة الأولى فريضة والثانية سنة . ومن اقتصر

على ضربة واحدة في مسح الوجه واليدين أجزأه . والدليل على ذلك حديث عمار بن ياسر الذي اتفق أصحاب الحديث على صحته ، ونصه « جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجبتُ فلم أصب الماء فقال عمارُ بن ياسر ليمرَّ بن الخطاب : أما تذكر إذ كنتُ في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تُصلِّ ، وأما أنا فتمسكتُ وصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما كان يكتفيك هكذا ، فغضب بكتفيه على الأرض وفتح فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيَّه » اه . قال الشارح : هذا صريح في أن التيمم بضربة واحدة للوجه والكفين فقط ، وعليه بعض الصحب والتابعين وجمهور المحدثين ، وقال به من الفقهاء الأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق ، لكن الأكل عندهم تنبهم للمسح إلى المرفقين . وقد أجاب مالك بالصفة الأكليَّة لَمَّا سُئِلَ عن كيفية التيمم وأين يبلغ به فقال : يضرب ضربةً للوجه وضربةً لليدين ويمسحهما إلى المرفقين . قال الزرقاني في شرحه على الموطأ : أجاب بالأكل ليجمع بين الفرض والسنة ، فلو اقتصر على ضربة واحدة لما كفاه ولا إعادة على اللذهب . وقال عند قوله يمسحهما إلى المرفقين تحصيلًا للسنة ، ولو مسحهما إلى الكوع صح ، ويستحب الإعادة في الوقت . وأجاب ر . هـ . بالصفة الكاملة وإن كان الواجب عنده ضربة لهما . وإلى الكوعين ، لما في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر المتقدم اه باختصار . وما ذكره من مسح اليدين إلى المرفقين هو المشهور في اللذهب . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ عَلَى الْمَنْصُومِ ﴾ المراد بالمنصوم - والله أعلم - ما تنصه المتقدمون من الصعابة والتأبين كحديث عمار ابن ياسر ، وقيل ابن عمر وغيره من الأئمة رضى الله عنهم أجمعين . كما أفق به الإمام . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَنْزِعُ خَاتِمَهُ وَيُحَالُ أَصَابِعُهُ ﴾ قد سبق لنا شرح هذا في صفة التيمم فراجع .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَجَازَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْكُوعَيْنِ ﴾ ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصري من أئمة المالكية ، صاحب مالكاً عشرين سنة يتفق منه ، وعنده أن المسح إلى الكوعين فرض ، وإلى المرققين سنة كما فهم من حديث عمار ، وهو ظاهر قول الله تعالى « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » ولم يذكر فيها إلى المرافق كما ذكره في آية الوضوء ، وقيل على القطع في السرة . وأما نصوص أهل المذهب في ذلك فهي ظاهرة كشمس الضحى . قال خليل في المختصر : وسن ترتبه ، وإلى المرققين ، ويحيد ضربة اه . انظر شراحه . وفي المقدمات بعد كلام طويل : وإن التيمم عنده - أعني عند مالك - من الجنابة والحدث الذي ينقض الوضوء سواء ، وإن فرض التيمم فيها ضربة واحدة للوجه واليدين إلى الكوعين ، إلا أنه يستحب ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين ، فإن تيمم إلى الكوعين أعاد في الوقت ، وإن تيمم بضربة واحدة لوجهه ويديه إلى المرققين لم يداه . فدل ذلك على أن الفرض إلى الكوعين وما زاد عليهما سنة فتأمل . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَتَوَيَّ بِهٖ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ ﴾ أو فرض التيمم ، ولا يتوَيَّ به رفع الحدث لما فيه من الخلاف ، ولذا قال المصنف رحمه الله : ﴿ لَا رَفْعَ الْحَدَثِ ﴾ لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور . قال رحمه الله تعالى : ﴿ الْأَصْفَرُ وَالْأَكْبَرُ سَوَاءٌ ﴾ يعني أن التيمم لا يرفع الحدث الأصفر ولا الأكبر ، أشار المصنف بما في المقدمات لابن رشد ، وأنه عقد لهذه المسألة فصلاً فقال : التيمم لا يرفع الحدث الأكبر ولا الأصفر عند مالك رحمه الله وجميع أصحابه وجمهور أهل العلم ، خلافاً لسعيد بن المسيب وابن شهاب في قولهما : أنه يرفع الحدث الأصفر دون الأكبر ، وخلافاً لقول أبي سلمة بن عبد الرحمن في أنه يرفع الحدثين جميعاً ، حدث الجنابة

والحدث الذى يتقضى الوضوء . انظر للتقدمات . وما ذكره التردد من ملاحظة الحدث الأكبر ليس باعتراض فى المسألة وهو قوله : ووجب عليه ملاحظة الحدث الأكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر ، فإن لم يلاحظه بأن نسيه أو لم يعتقد أنه عليه لم يحزه ، وأعاد أبدأ اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُحْزَى قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ﴾ وفى بعض النسخ بإسقاط لفظ « وقت » وهو خطأ . يعنى من شروط صحة التيمم دخول الوقت ، ومن تيمم قبل دخول الوقت فلا يحزه تيممه ووجب عليه الإعادة . قال خليل : وفله فى الوقت . أى لزم فعل التيمم فى الوقت لا قبله ولو اتصل ولو نفلاً كركعتي الفجر . والمعنى أنه يجب فعل التيمم فى وقت الصلاة ، وذلك لأنه إنما جاز للضرورة ، والضرورة لا تصحق إلا بعد دخول الوقت ، فلو فرض أنه تيمم قبل دخول الوقت وبعد فراغه بسرعة دخل الوقت فهو باطل . والوقت فى صلاة الجنائزة بعد غسل الميت وإدراجه فى الكفن ، وإذا تيمم قبل ذلك لم يصح تيممه . ومن تيمم للوتر بعد طلوع الفجر جاز له أن يصلى به الفجر . هذا إذا تيمم بعد الفجر ، وأما من تيمم للوتر قبل الفجر فلا يصلى به الفجر اهـ صفى مع زيادة إيضاح كما فى انظرشى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَتِيمٌ الْيَائِسُ أَوَّلُهُ وَالرَّاجِىُ آخِرُهُ وَالْمُتَرَدُّ وَسَطُهُ ﴾ هذا ، وقد تقدم بعض أحكام حادى الماء عند قول المصنف : ويلزم الحادى المطلب ما لم يتيقن عدمه . وما ذكره من قوله ما لم يتيقن عدمه ، فإذا تيقن عدم الماء صار يائساً ، وهو الذى يئس من وجود الماء أو لحوقه فى الوقت المختار فإنه يتيمم أول الوقت ، إذ لا فائدة فى تأخيرهِ وأما الراجى فهو الذى غلب على ظنه وجود الماء فى الوقت فإنه يتيمم فى آخر الوقت المختار . والمتردد فى حقوق الماء أو وجوده

أو زوال المانع فإنه يقيم وسط الوقت المختار . قال ابن طائر رحمه الله تعالى في المرشد للمعين :

آخره للراج آيس فقط أوله وللمتروك الوسط

وفي الرسالة : وإذا أبين المسافر بوجود الماء في الوقت آخر إلى آخره ، وإن يئس منه تيمم في أوله ، وإن لم يكن عنده منه علم تيمم وسطه . وكذلك إن خاف ألا يدركه الماء في الوقت ورجا أن يدركه فيه اه .

ثم انتقل يذكر ما يبطل به التيمم بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَوُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الشَّرُوعِ يُبْطِلُهُ ﴾ يعني أن وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بأن لم يكبر يبطل للتيمم ، ووجب عليه الوضوء إن كان عليه الحدث الأصغر ، أو الفسل إن وجب . وفي المزية : ويبطل التيمم بما يبطل به الوضوء ، وبوجود الماء قبل الصلاة إلا أن يخشى فوات الوقت باستعماله . وإذا رأى الماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي أَثْنَانِهَا أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ إِلَّا مَنْ نَسِيَ فِي رَحْلِهِ ﴾ وفي شرح المزية عند قول مصنفها : وإذا رأى الماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته . يعني لو اتسع الوقت ، ويحرم عليه قطعها إلا أن يكون ناسياً له فتبطل إن اتسع الوقت ، وإلا فلا . وترك حكم ما إذا رآه بعد الفراغ منها ، وحكمه أنه إذا كان ناسياً للماء تندب له الإعادة في الوقت لتقصيره ، وإن لم يكن ناسياً له فلا تندب له الإعادة . هذا بعد الطلب ولم يجد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْمَعُ فَرِيضَتَيْنِ بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ التَّوَافُلِ فِي فَوْزٍ أَوْ تَابِعَةٍ لِلْفَرَضِ ﴾ وفي نسخة « ولا يجمع بين فرضين » وكلها صحيحة .

وما ذكره المصنف هو المشهور . وفي المختصر : لا فرض آخر وإن قصداً ، وبطل الثاني ولو مُشترَكَةً . للشارح : يعنى لا يجوز فرضان بتييم واحد وإن قصداً معاً عند التيم ، وإذا وقع بطل الثاني ولو لمريض لا يقدر على مس الماء ، أو إحداها مندورة ، أو فائقة ، أو مشتركة مع الأخرى في الوقت كظهيرين وعشاءين ، وأعادها أبداً على المشهور . وما رواه أصبغ من إعادة الثانية من المشتركين في الوقت وغيرها أبداً مردود بالمبالغة من قول خليل : ولو مشتركة كما نقله الصاوى عن النسوق ، انظر انخرشى ، وقرره الدردير ، وقوله بخلاف النوافل في فور أو تابة للفرض ، قال في أقرب السالك ميناً لذلك : وجاز نفل ، ومس مصحف وقرأة ، وطواف ، وركعتاه بتييم فرض أو نفل وإن تقدمت ، وصح الفرض إن تأخرت . قال يعنى أن من تيم لفرض سواء كان حاضراً صحيحاً أم لا ، ولنفل استقلالاً بأن كان مريضاً أو مسافراً فإنه يجوز له أن يصلى بذلك التيم نفلاً وجازة ، وأن يمس به المصحف ، ويقرأ القرآن إن كان جنباً ، وأن يطوف ويصلى ركعتيه ، وسواء قدم هذه الأشياء على الفرض أو النفل الذى قصده بذلك التيم أو أخرها عنه بشرط الاتصال كما تقدم ، لكن إن قدم عليها ما قصده بالتيم فظاهر ، وإن قدمها على ما قصده به فإن كان المقصود به نفلاً كان تيم مريض أو مسافر لصلاة الضحى مثلاً جاز له أن يصلى به ذلك النفل المقصود بعدها ، وإن كان المقصود به فرضاً لا يصح أن يصلى به بعد أن فعل شيئاً منها ، فقوله وصح الفرض إن تأخرت ، أى صح الفرض الذى قصده التيم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض إن قدمه عليها ، لا إن قدمها أو شيئاً منها عليه . وحاصل المسئلة أن من تيم لشيء من هذه الأشياء يجوز أن يفعل به غير ما نوى منها متقدماً أو متأخراً إلا الفرض إذا نوى له التيم فإنه لا يجوز إلا إذا تقدم له . وفي المرشد الحمين :

وصل فرضاً واحداً وإن قصداً جائزة وستة به يَحِلُّ
وجاز للنفل ابتداءً ويستحب الفرض لا الجمعة حاضر صحيح

يعنى من تيمم للفرض لا يجوز له أن يصلى بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً ، ولا يجوز له أن يصلى بالتيمم فرضين ولو قصدما به فإن الفرض الثانى باطل ولو مشتركتى الوقت كالظهر والعصر مثلاً ، وجاز أن يصلى بذلك التيمم الجنائز والوتر لمن تيمم للعشاء ، والطواف إذا كان ذلك متصلاً بالفرض الذى تيمم له . وقول الناظم : وجاز للنفل الخ ، يعنى أنه يجوز التيمم للنافلة ابتداء أى استقلالاً فى حق المريض والمسافر . وأمّا الحاضر الصحيح فلا يتيمم للنوافل استقلالاً ، وإنما يصليها بالتيمم للفرض . ولا يجوز له أن يصلى الجمعة بالتيمم ، فإن فعل لم يجزئه اه الحبل المتين . وفى الأخرى : ولا تُصلى فريضتان بتيمم واحد ، ومن تيمم لفريضة جاز له النوافل بعدها ومن المصنف والطواف والتلاوة إن نوى ذلك واتصلت بالصلاة ولم يخرج الوقت . وجاز بتيمم النافلة كل ما ذكر إلا الفريضة . ومن صلى العشاء بتيمم قام للشفع والوتر بعدها من غير تأخير . ومن تيمم من جنابة فلا بد من نيتها اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْفَوَائِدِ قَوْلَانِ ﴾ قال أبو الحسن : والقول الأول لابن شعبان ، والثانى لابن القاسم وهو المشهور . وفى الرسالة : وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلوات أن يصليها بتيمم واحد ، قال النفاوى : وهذا ضيف والمتمم من المذهب أن كل فرض لابد له من تيمم ، وهو المحكى قبل هذا بقليل ، وعلى المشهور لو خالف بأن صلى الفوائت بتيمم واحد فإنه يعيد ما بعد الأولى أبداً عند ابن القاسم ، ولو كانت مشتركتين فى الوقت على ما شبره فى المختصر . قال المدوى فيمن صلى الفريضتين بتيمم واحد أنه يعيد الثانية أبداً ولو كانتا فائتتين ، ولو كانت إحداهما مندورة ، قاله تن على الشامل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالصَّيْدَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَالْمَتَّصُوصُ سُوطُهَا . وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ يُصَلَّى وَيَقْضَى . وَقَالَ أَشْهَبُ

لَا يَقْضِي . وَقَالَ أَصْبَحُ لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ أَحَدَهُمَا ۝ يعني أخبر المصنف رحمه الله بما اشتهر في المذهب من سقوط الصلاة وقضاؤها لعدم الماء والصعيد ، وهو قول الإمام . ووجهه والله أعلم أن الله لا يكلف نفساً إلّا وسعها . وفي المختصر : وَتَسْقُطُ صَلَاةُ وَقْضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ ، وعبرة الدردير على أقرب المسالك : وتسقط الصلاة بفقد الطهورين أو القدرة على استعمالهما ، قال : والمذهب أن فاقد الطهورين هما الماء والتراب ، أو فاقد القدرة على استعمالهما كالمكروه وللصلوب تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء ، كالحائض . وقيل يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالمرئان . وقيل يقضى ولا يؤدي وقيل يؤدي ويقضى عكس الأول . انخرشى يعني أن من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصلوب لا يصل إلى الماء ، أو فوق شجرة تحتها مانع من الماء ، أو مريض لا يجد متولواً ، فإن الصلاة تسقط عنه في الوقت ، ويسقط عنه قضاؤها بعده عند مالك ، وكذا بعدم القدرة على استعمالهما ، وظاهره أمكنه الإيماء إلى الأرض أم لا لأن الطهارة شرط أداء وقد عدم . وشرط القضاء تعلق الأداء بالقاضي اه . قال العلامة المحقق المدقق الشيخ محمد عايش في تقريراته على الدسوقي : قول الإمام بسقوط الأداء والقضاء مبني على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة . وقول أئمة بوجوب الأداء فقط مبني على أن الطهارة بالفعل شرط صحة على القادر . وقول أصبغ بوجوب القضاء فقط مبني على أنها شرط صحة على القادر والعاجز . وقول ابن القاسم بوجوبهما مبني على الاحتياط . واتفق غير الإمام على أن القدرة على ذلك ليست شرطاً في الوجوب . ثم قال : هذا ما وجه به الأقوال الأربعة في ضوء الشموع . وقوله في ضوء الشموع وهو شرح على المجموع لمؤلفه العلامة الشيخ محمد الأمير مفتي المالكية بالحجاز سابقاً ، وهو كتاب معتبر في المذهب : واعلم أن في المسألة أربعة أقوال :

(الأول) لمالك وابن نافع من أن فاقد الطهورين لا يصلّي ولا يقضى .

(الثاني) قول ابن القاسم يصلى ويقضى .

(الثالث) يصلى ولا يقضى ، قاله أشهب .

(الرابع) لا يصلى ولكن يقضى إذا وجد أحد الطهورين وهو قول أصبغ . وقد نظم بعضهم هذه الأقوال :

ومن لم يجد ماء ولا متيمًا فأربعة الأقوال يُحكِّين مذهبها
يُصلى ويقضى عكس ما قال مالك وأصبغ يقضى والأداة لأشهبها
قال الثاني :

وللقاسمي ذو الربط بومى لأرضه يوجد وأبذر للتيمم مطلبها اه .
وفى المواق روى معن والدينون عن مالك فيمن لم يجد ماء ولا ما يقيم به ، كن تحت
هدم أو مريض ولا يجد من يباوله ماء ولا تراباً أنه لا يصلى ولا يقضى . قال ابن القصار :
وهو للمذهب . قال ابن خويز منداد : وهو الصحيح من مذهب مالك . قال أبو عمر : لا أدري
كيف أقدر على أن أجعل هذا الصحيح من مذهب مالك مع خلافه جمهور الساف وعامة
الشيخاء وجماعة المالكيين . روى ابن سحنون عن أبيه أنه يصلى ولا إعادة عليه وكذا قال
أشهب اه . قال ابن عبد السلام : والأكثر على اختيار المأشبه بمعتمدين على
نحوه أشهرها صلاة الصحابة قبل نزول آية التيمم لما عدموا الماء ؛ لأن عدم الماء
غلب شرع التيمم كعدم الماء ، والتيمم بعد شرعه اه (قلت) وإلى هذا القول ذهب العلامة
الشيخ عبد الرحمن الجزيري في كتابه المسمى بالفقه على المذاهب الأربعة في « بحث من
عجز عن الوضوء ، والتيمم » ، قال : « من عجز عن الوضوء ، والتيمم شديداً أو حبس في
مكان ليس به ما يباح التيمم عليه فإنه يجب عليه أن يصلى في الوقت بدون وضوء وبدون
مسح » . على أن المريض الذي لا يقدر على التيمم للصلاة فإنه يصلى بعدا فإن عجز يصلى

بالإشارة كما سيأتى فى مبحث الصلاة بالإيمان . والفرس من هذا إنما هو إظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل فى جميع الأحوال . فإدام الإنسان قادراً على إظهار هذا الخشوع بأى كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها وله على ذلك أجر العالمين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً لأنّ الذى يخضع قلبه لمولاه وتظهر آثار هذا الخضوع على جوارحه وهو مريض تعب أقرب إلى رضوان الله تعالى ورحمته إن شاء الله . أمّا كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتها فإن فيها تفصيل المذاهب اه . انظر المذاهب تجدها راجعة إلى الأربعة الأقوال المتقدمة . والله هو الهادى إلى الصواب .

أحكام الحيض

ولما أنهى الكلام على التيمم وجميع أحكامه انتقل رحمه الله تعالى يتكلم على الحيض وأحكامه فقال :

﴿فَصَلِّ﴾

اعلم أن المصنف رحمه الله عقد هذا الفصل فى بيان أحكام الحيض وما يتعلق به من علامات الطهر للحنائض وغيرها . وفى بعض التقريرات الحيض من علامات البلوغ للفتاة كالحل وهو كما فى المختصر : دم كصفرة أو كثرة خرج بنفسه من قبل من تجهل عادة . وقال الآخر : الحيض ثلثة السيلان ، وعرفاً دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى أوقات متتادة . وأقل سن تحيض فيها الفتاة تسع سنين ، وما خرج منها قبلها فليس بحيض ، وكذا ما يخرج بعد سبعين سنة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿لَا حَظَّ لِقُلِّ الْحَيْضِ كَالْتَّامَسِ﴾ ببنى لا حَظَّ لِقُلِّ

دم الحيض ، كما لا حد لأقل دم النفاس . قال في أقرب المسالك : وأقله في العبادة دفعة فيجب عليها الفسل بالدفعة ، ويبطل به صومها ، وتقضى ذلك اليوم . وأما في العدة والاستبراء فلا يمد حيضاً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم له بال .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً كَمَشْهُورٍ أَقَلُّ الطُّهُرِ ﴾ المَرْيَّة : وأما أكثر الحيض فيختلف باختلاف الحيض ، فإن كانت مبتدأة فأكثره في حقها إذا تبادت بها الحيضة خمسة عشر يوماً ، وإن كانت معتادة فإما أن تختلف عاداتها أم لا ، فإن لم تختلف استظهرت على عاداتها بثلاثة أيام مالم تجاوز خمسة عشر يوماً ، وإن اختلفت استظهرت على أكثر عاداتها كذلك وهي في أيام الاستظهار حائض ، فإن تبادى بها إلى تمام خمسة عشر يوماً تحكمها حكم الطاهر في توجيه الصلاة والصوم وعدم القضاء وإتيان الزوج اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَمْتَرُ الْمُبْتَدَأُ بِأَثَرِهَا ﴾ وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك ، فإن تبادى بها الدم فالشهور أنها تمكث خمسة عشر يوماً . اهـ خرشي . وفي المدونة : ما رأت المرأة من الدم أول بلوغها فهو حيض ، فإن تبادى بها قدمت عن الصلاة خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة وتغتسل وتصوم وتصل وتوطأ اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَجَاوَزْتَهُنَّ فَرَوَاةُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ تَبَادَى أَكْثَرُهُ ﴾ أى تبادى إلى تمام خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة تغتسل وتصل وتصوم وتوطأ كما تقدم . وقيل تستظهر وإليه أشار المصنف رحمه الله ﴿ وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ تَنْظِيرُ بِلَاثَةِ أَيَّامٍ مَالَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرُهُ ﴾ وعن بعضهم إذا تبادى بها الدم إلى أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوماً تغتسل ولا تستظهر . رواه عبد الله ابن سعيد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَوَى عَنْ ابْنِ زِيَادٍ تَقْتَصِرُ عَلَى عَوَائِدِهِنَّ ﴾ الضمير في عوائدهن عائد إلى أترابها ، يعني أقرانها في السن ، فتستعمل بعوائدهن في الحيض من قلة الدم وكثرته على ما رواه ابن زياد عن مالك . يقال إنها تقيم قدر أيام لداتها ، ثم هي مستحاضة بعد ذلك تصلي وتصوم ويأتيها زوجها أبداً إلا أن ترى دماً تستكثره لا تشك فيه أنه دم حيضة . وقد قيل إنها تقعد أيام لداتها عن مالك ؛ لأن أقصى ما يحبس النساء للدم خمس عشرة ليلة اه قال ابن جزي في القوانين : فللبتداء تعتبر أيام لداتها فإن تهاذى بها الدم اغتسلت وكانت مستحاضة وقيل تستظهر على ذلك بثلاثة أيام وقيل تكمل خمسة عشر يوماً . والمشهور لا استظهار لما كما تقدم اه اعلم أن أربعة من النساء لا تستظهر واحدة منهن : للبتداء والحامل والمستحاضة والنساء قاله الصاوي في آخر باب النفاس اه ثم ذكر المصنف المعتادة أى غير المبتدأة بقوله رحمه الله ﴿ وَفِي تَجَاوُزِ الْمُعْتَادَةِ عَادَتُهَا رِوَايَاتٌ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَهِيَ مُسْتَمِرَّةُ الطَّهَارَةِ ﴾ يعني أن المعتادة إذا تجاوزت عاداتها واختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً ذكر ابن رشد بعض ذلك في القدمات فقال : فصل فإن تهاذى بالمرأة الدم المحكوم له بأنه دم حيض ففي ذلك ستة أقوال أحدها أنها تبقى أيامها للمعتادة وتستظهر بثلاثة أيام ثم تكون مستحاضة تنفسل وتصل وتصوم وتطوف إن كانت حاجّةً ويأتيها زوجها ما لم تردّماً تنكّره بعد مضي أقل مدة الطهر من يوم حكم باستحاضتها ، وهو ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك في اللدونة لأنه قال في الحج أن الكرى لا يحبس عليها إلا أيامها للمبتدأة والاستظهار ، فظاهر قوله أنها تطوف بعد الاستظهار وقيل تمام الخمسة عشر يوماً كالمستحاضة وعلى هذه الرواية تنفسل عند تمام الخمسة عشر يوماً استحباباً لا إيجاباً ، والقول الثاني أنها تقعد أيامها للمعتادة والاستظهار ثم تنفسل استحباباً وتصل احتياطاً وتصوم وتقضى الصيام ولا يطؤها زوجها ولا تطوف طواف الإفاضة إن كانت حاجّةً إلى تمام الخمسة عشر يوماً ، فإذا بلغت الخمسة عشر يوماً

اغتسلت إيجاباً وكانت مستحاضة، وهذا دليل رواية ابن وهب عن مالك في كتاب الوضوء من المدونة، والقول الثالث أنها تقعد إلى تمام الخمسة عشر يوماً ثم تفتسل وتصل وتكون مستحاضة، والقول الرابع أنها تقعد أيامها للمعادة ثم تفتسل وتكون مستحاضة من غير استظهار وهو قول محمد بن مسلمة، والقول الخامس أنها تقعد أيامها للمعادة ثم تفتسل وتصل وتصوم ولا يأتيها زوجها، فإن انقطع عنها الدم ما بينها وبين خمسة عشر يوماً علم أنها حيضة انتقلت ولم يضرها ما صامت وصلت، يريد وتفتسل عند انقطاعه. وإن تدامى بها الدم على خمسة عشر يوماً علم أنها كانت مستحاضة وأن ما مضى من الصيام والصلاة في موضعه ولم يضره امتناعه من الوطء اه انظر في القدمات.

قال المصنف رحمه الله تعالى: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُيَيزَةً فَتَعْمَلْ عَلَى مَا تَقْدَمُ عِنْدَ تَغْيِيرِ الدَّمِ وَبَعْدَهُ طَهْرٌ فَأَصِلْ» يعني أن الميزة تعمل بتمييزها من رؤية أوصاف الدم وأحواله من التقطع والزيادة واللوث ككُدُورته وصغُرته واسوداده ونحو ذلك من أوصافه، فتتميز به مما هو حيض وما هو استحاضة. وقد قال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حُيَيْشٍ: «إِنْ دَمُ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي» اه رواه أبو داود والنسائي عن عائشة.

وفي المختصر: والمميز بعد طهر تم حيض. قال الشارح: للمستحاضة إن لم تميز بين الدمين فلا إشكال أنها على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعتمد عدة المراتبة، وإن كانت تميزه فالمميز من الدم إما أن يكون قبل طهر تام ولا حكم له، وإما بعد طهر تام من يوم حكم لها بالاستحاضة، فالمميز حيض في العبادة اتفاقاً، والعلة على المشهور اه خرشي. وعبرة الردير على أقرب المسالك أنه قال: فإن ميزت بعد طهر تم فحيض، فإن دام بصفة التميز استظاهرت، وإلا فلا. يعني أن للمستحاضة - وهي من استمر بها الدم بعد تمام حيضها بتلقيق أو بغير تلقيق - إذا ميزت الدم بتغير رائحة أو لون أو رقة أو نخب أو نحو

ذلك بعد تمام طهر أى نصف شهر ، فذلك الدم المميز حيض لا استحاضة . فإن استمر بصفة التميز استظهرت بثلاثة أيام مالم تجاوز نصف شهر ، ثم هى مستحاضة ، وإلا بأن لم يدم بصفة التميز بأن رجع لأصله مكثت عاديها فقط ولا استظهارا هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَطَعَ دَمَهَا فَإِنْ كَانَ الثَّانِي بَعْدَ طَهْرٍ فَحَيْضٌ مُؤْتَنَفٌ ، وَإِلَّا فَهِيَ حَيْضَةٌ فَتَلْقَى حَتَّى تَبْلُغَ أَكْثَرَهُ ، فَإِنْ زَادَ فَمُسْتَحَاضَةٌ وَتَنْفَسِلُ وَتَصَلِّيُ وَتَصُومُ أَيَّامَ انْقِطَاعِهِ وَتَوْطَأُ ﴾ وفى المختصر : وإن قطع طهر لفتت أيام الدم فقط على تفصيلها . قال الشارح : يعنى أن المرأة إذا أتاها الحيض فى وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة وأتاها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها تلتقى أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق ، فإن كانت معتادة فتلتقى عاديها واستظهارها ، وإن كانت مبتدأة لفتت نصف شهر ، وإن كانت حاملاً فى ثلاثة أشهر فأكثر لفتت نصف شهر ونحوه ، وبعد ستة أشهر لفتت عشرين يوماً ونحوها ، وفى الشهر الأول والثانى لفتت مايلزمها على الخلاف المتقدم وألفت فى الجميع أيام الطهر إن قصت عن أيام الدم اتفاقاً ، إذ لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً ، وكذا إن ساوت أو زادت على المشهور اهـ . وفى المدونة قال مالك رحمه الله : إذا رأت المرأة الدم يوماً ثم اطمع عنها يومين ثم رآته يوماً بعد اليومين ، ثم اقطع عنها يوماً أو يومين ، ثم رآته بعد ذلك يوماً أو يومين ، قال إذا اختلط هكذا حسبت أيام الدم وألفت ما بين ذلك من الأيام التى لم تر فيها دمًا ، فإذا استكملت من أيام الدم قدر أيامها التى كانت تحيضها استظهرت بثلاثة أيام ، فإن اختلط عليها أيضاً أيتام الاستظهار حسبت أيام الدم وألفت أيام الطهر التى فيها بين الدمين حتى تستكمل ثلاثة أيام من أيام الدم ، فإذا استكملت ثلاثة أيام من أيام الدم بعد أيام حيضتها اغتسلت وصلت وكانت مستحاضة بعد ذلك ، والأيام التى استظهرت بها هى فيها حائض ، وهى مضافة إلى الحيض إن رأت الدم فيها بعد ذلك ، وإن لم تره والأيام التى

كانت تلخبيها فيما بين الدم الذي كانت لا ترى فيها دماً تصليّ فيها ويأتيها زوجها وتصومها ، وهي فيها طاهرة ، وليست تلك الأيام بطهر تمتدّ به في عدة من طلاق لأن الذي قبل تلك الأيام من الدم والتي بعد تلك الأيام قد أضيف بعضها إلى بعض وتجعل حيضة واحدة ، وكان ما بين ذلك من الطهر ملى ، ثم تفتسل بعد الاستظهار وتصلّي وتوضأ لكل صلاة إن رأت الدم في تلك الأيام وتفتسل كل يوم إذا انقطع عنها الدم من أيام الطهر . وإنما أمرت أن تفتسل لأنها لا تدري لعل الدم لا يرجع إليها ولا تكف عن الصلاة بعد ذلك ، وإن تناول بها الدم الأشهر ، إلا أن ترى في ذلك دماً لا تشك وتستيقن أنه دم حيضة فتتكف عن الصلاة ، ويكون لها ذلك عدة من طلاق ، وإن لم تستيقن لم تكف عن الصلاة ولم يكن لها ذلك عدة ، وكانت عدتها عدة المستحاضة ويأتيها زوجها في ذلك وتصلّي وتصوم اه .

ثم انتقل المصنف إلى بيان علامة الطهر في دم الحيض والنفاس فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَلَامَةُ الطَّهْرِ الْجَفُوفُ أَوْ الْقَصَةُ الْبَيْضَاءُ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن للطهر علامتين : الأولى الجفوف وهي أن تدخل المرأة خرفة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من الدم . والثانية القصة البيضاء وهي ماء أبيض كاللبن أو الجير البلول وهو المسمى بالقصة ، أي هي ماء رقيق يأتي في آخر الحيض كآء القصة وهي أبلغ للمعتادة من الجفوف ، فإذا رأت الجفوف أو لا انتظرت القصة لآخر الوقت المختار بحيث يسع الطهر مع إدراك الصلاة . هذا حكم معتادة القصة وكذا معتادتهما معاً . وأمّا المبتدأة فحكمها أنها لا تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أو لا ، بل تفتسل وتصلّي وتصوم ويأتيها زوجها .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُمْنَعُ وَطُؤُهَا قَبْلَ غُسْلِهَا ، فَإِنْ فَعَلَ أَيْمٌ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾ والمعنى أن وطء الحائض والنفساء ممنوع بعد انقطاع الدم وقبل غسلها بالماء لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » وقوله تعالى « حتى يطهرن » أى
يفتسلن بالماء بعد انقطاع الدم فإذا تطهرن أى بالماء فأتوهن الآية . ومن اقتصم المنوع
أثم ، ويجب عليه الاستغفار ولا كفارة عليه . قال ابن جري فى القوانين : ومنع الجماع
بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال خلافاً لأبى حنيفة ، فإن وطئ فى الحيض فليستغفر
ولا كفارة عليه . وقال ابن حنبل : يتصدق بدينار أو نصف دينار اه . واستدل القائل
بالصدقة بالنزى أنى امرأته وهى حائض قال له عليه الصلاة والسلام « يتصدق بدينار
أو بنصف دينار » رواه ابن عباس ، لكن رجح المحققون وقفه ، والصحيح ما روى عن
مالك فى الموطأ أنه قال : إن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سُئلا عن الحائض هل
يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تفتسل ؟ فقالا لا حتى تفتسل اه . هذا هو المشهور
فى المذهب . وفى الرسالة : ولا يطأ الرجل امرأته التى انقطع عنها دم حيض أو نفاس
بالتطهر بالتيمم حتى يحد من الماء ما تتطهر به المرأة ، ثم ما يتطهران به جميعا اه . وفى
الأخضرى : ولا يحل للحائض صلاة ولا صوم ، ولا طواف ، ولا مس مصحف ، ولا
دخول مسجد ، وعليها قضاء الصوم دون الصلاة . وقرأتها جائزة . ولا يحل لزوجها
فرجها ، ولا ما بين سرتها وركبتها حتى تفتسل . وفى المختصر ، ووطء فرج ، أى وكذا
يمنع الحيض الوطء إجماعاً وتجب منه التوبة لمسلة أو كتابية أو مجنونة ، ويجزئهن الزوج
على الفسل لحلية الوطء ، ويحل وطؤهن بذلك الفسل ولو لم تنوه لأنه لحلية الوطء من
باب خطاب الوضع ، وللصلاة من باب خطاب التكليف اه . خرش .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِمَاعِ بِأَعْيَالِهَا شَادَّةً عَلَيْهَا
إِذَا رَأَتْهَا ﴾ لما فى الصحيحين والموطأ « عن مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما يحل لى من امرأتى وهى حائض ؟ فقال رسول الله ﷺ
(١٠ - أسهل للمدارك - ١)

لِنَشْدُ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا » اه وفي المختصر : أو تحت إزار ولو بعد قضاء .
قال الخرمي : أى ومَعَ الاستمتاع بما تحت إزار وهو ما بين السرة والركبة ، وما
خارجان ، ويجوز بما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام « الحائض تشد إزارها وشأنه
بأعلاها » قال ابن القاسم : شأنه بأعلاها أى يجمعا فى أعكانهما ويطئها أو ما شاء مما
هو أعلاها اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَجَبَّرُ الْكِتَابِيَّةُ عَلَى الْفُسْلِ لِزَوْجِهَا الْمُسْلِمِ ﴾
قال الخطاب عند قول خليل وطء فرج : أى فلا يجوز وطء الحائض حتى تطهر وتنفسل
كاسيأتى ، وسواء كانت مسلمة أو كتابية . قال فى المدونة فى باب غسل الجنابة :
ويجبر الرجل المسلم امرأته النصرانية على التطهر من الحيضة ، إذ ليس له وطؤها
كذلك حتى تطهر ، ولا يُجبرُها فى الجنابة لجواز وطئها كذلك اه (قُلْتُ) ونص
المدونة : وقال ابن القاسم عن مالك فى النصرانية تكون تحت المسلم فتحيض فتطهر : إنها
تُجبر على الفسل من الحيضة ليطأها زوجها من قَبْلِ أَنْ يَطْأَ الْمُسْلِمُ لَاطَأَ امْرَأَتَهُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ
الْحَيْضِ ، وَأَمَّا الْجَنَابَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطْأَهَا وَهِيَ جَنْبٌ اه .

(تنبيه) ذكر النفراوى على الرسالة فى آخر باب التيمم : تنبيهين ، قال الأول : من علم
من زوجته أنه إن وطئ لَيَلًا لا تنفسل زوجته إلاَّ نهاراً والحال أنه لا يمكنه الوطء إلاَّ
ليلاً فإنه يجوز له الوطء ويأمرها أن تنفسل ليلاً فإن خالفت فقد أدّى ما عليه ، ومن علم
من زوجته أنها لا تنفسل إن جامعها فهل يجوز له وطئها أو يجب طلاقها ، فالشهور أنه
يجوز له وطئها ويأمرها بالنفسل ولو بالضرب مع ظن الإفادة ، فإن لم تفعل عصت ، ولا
يجب طلاقها خلافاً لبعضهم ، وإنما يستحب فراقها فقط كاستحباب فراق الزانية ومن
كانت على بدعة محرمة . والثانى أى من التنبيهين فاقد الطهورين وقد تقدم ذكره فى آخر
باب التيمم فى هذا الكتاب فراجع إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَائِلُ نَحِيضٌ ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْ عَادَتَهَا فَالْمَشْهُورُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ إِنْ كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ تَمَادَتْ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَبَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ عِشْرِينَ يَوْمًا ﴾ وفى نسخة بإسقاط أشهر بعد ستة وكلاهما صحيح . وفى القوانين لابن جزى : وأما الحامل إذا رأت الدم فهو حيض عند الإمامين خلافاً لأبي حنيفة . ثم إنها إذا لم تتغير عادتها فهي كغير الحامل ، وإن تغيرت عادتها فيها الأقوال الثلاثة التى فى المتادة : وقال ابن القاسم : تمسكت بعد ثلاثة أشهر خمسة عشر يوماً ، وبعد ستة أشهر عشرين يوماً ، وآخر الحمل ثلاثين يوماً ونحو ذلك . وقيل تمسكت ضعف أيام عادتها اه وفى الأخصرى : وللحامل بعد ثلاثة أشهر خمسة عشر يوماً ونحوها ، وبعد ستة أشهر عشرين يوماً ونحوها ، فإن تقطع الدم لفقت أيامه حتى تكتمل عادتها . يعنى أن الحامل إذا مضى عليها ثلاثة أشهر بعد أن عقلت بالحمل ونزل بها الحيض وتماذى بها زيادة على عادتها فإنها تمسكت خمسة عشر يوماً ونحوها كالعشرين ، وبعد هذا يعتبر استعاضة ، وإذا مضى لها ستة أشهر بعد أن عقلت بالحمل ونزل بها الحيض واستمر زيادة على عادتها فإنها تمسكت عشرين يوماً ونحوها كالخمسة والعشرين ثم هى بعد ذلك مستعاضة ، هذا إذا استمر عليها الدم ولم ينقطع فإنها تمسكت ما سبق تقريره من الخمسة عشر ونحوها فإذا انقطع الدم لفقت أيامه بعضها إلى بعض حتى تكمل عادتها للملومة على ما تقدم من التفصيل ثم تصير بعد ذلك مستعاضة اه هداية للتبديد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَجْرَاهَا الْغُفِيرَةُ وَأَشْهَبُ مُجْرَى الْحَائِلِ ﴾ يعنى أن الحامل إذا حاضت وتجاوزت حيضتها عن عادتها لحكمها حكم غير الحامل عند الغفيرة وأشهب على التفصيل السابق . والله الموافق للصواب . انظر المطولات .

أحكام النفاس

ولما أنهى الكلام عن الحيض وما يتعلق بأحكامه انتقل يتكلم على مسائل النفاس وما يتعلق به فقال رحمه الله

﴿فصل﴾

يعنى أنَّ هذا الفصل قد عقده في بيان أحكام دم النفاس عقب فراغه من أحكام دم الحيض المناسبة ما بينهما في غالب الأحكام ، ولذا أتى بفصل ، وفي نسخة بإسقاط لفظ فصل . وللناسب عدم إسقاطه قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّفَاسِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَوَائِدِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ سِتِينَ يَوْمًا ﴾ والنفاس شرعاً : هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة ، غير زائد على ستين يوماً ، فإن زاد على ستين يوماً فليس بنفاس ، فلا تستظهر ، بل تقتل وتصل وتصوم وتوطأ لأنها مستحاضة . وفي أقرب المسالك : والنفاس ما خرج للولادة معها أو بعدها ولو بين توأمين ، وأكثره ستون يوماً ، والطهر منه ، وتقطعه ، ومنعه كالحيض اه . وأما قول المصنف إن أكثر النفاس معتبر بالعوائد ما لم يتجاوز ستين ، يعنى العوائد تعتبر فيما دون الستين ، فإن زادت على الستين فالحكم فيها حكم الطهر فلا عبرة بالعوائد . وفي الأخصر : والنفاس كالحيض في منعه ، وأكثره ستون يوماً ، فإذا انقطع الدم قبلها ولو في يوم الولادة اغتسلت وصلت ، فإذا عاودها الدم فإن كان بينهما خمسة عشر يوماً فأكثر كان الثانى حيضاً ، وإلا ضمَّ إلى الأول وكان من تمام النفاس اه . والحاصل أن دم النفاس لا حد لأقله ولو دفعة ، كالحيض ولا يزيد على ستين يوماً ، وإن زاد على ستين تعتبر مستحاضة فلا تستظهر بل تقتل وتصل وتصوم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَخَلِّلَ بَيْنَ الْوَضْعَيْنِ حَيْضٌ وَزَيْلُ نَفَسٍ فَتَضَمُّهُ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ﴾ قال في المختصر : والنفس دم خرج للولادة ولو بين توأمين ، وأكثره ستون يوماً ، فإن تخلصهما فنفاسان أهـ . التوأمين هما الولدان في بطن واحد ، إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر ، يقال لكل واحد توأم ، وللاثنى توأمة . قال الخرشى : وللعنى أن الدم الذى بين التوأمين نفاس . وقيل حيض . والقولان في المدونة . وعلى الأول فتجلس أقصى أمد النفاس . وعلى الثانى فتجلس كما تجلس الحامل في آخر حملها عشرين يوماً ونحوها على ما مر ، ويصير الجميع نفاساً واحداً ، وإليه ذهب أبو محمد البرادعى . وقال الصاوى : وهو المتمد قال المدوى على الزرقانى : وما تقدم من أنها تنبى بعد وضع الثانى على ماضى من الأول ظاهر حيث لم يحصل لها النقاء خمسة عشر يوماً ، فإن حصل النقاء خمسة عشر ثم أتت بولدة - أى ثانی - فلها تستأنف له نفاساً لاقطاع حكم النفاس بمضى المدة المذكورة أهـ . وكذلك إذا كان بين التوأمين ستون يوماً فأكثر فنفسان . أما إن كان بينهما أقل من ستين يوماً فنفس واحد وتنبى على الأول إن دام الدم ، بل وإن تخلل أقل الطهر . قال الدردير على خليل : فإن تخلل التوأمين أقل من أكثره فنفس واحد وتنبى على الأول . قال الدسوقي : قوله أقل من أكثره بأن تخللها خمسة وخمسون أو تسعة وخمسون يوماً سواء كانت كلها أيام دم أو كان فيها أيام نقاء ، لكن أقل من خمسة عشر يوماً أى فضم إلى الأول وكان نفاساً واحداً على المتمد ، إلا أنه قال المدوى على الزرقانى نقلاً عن تقرير الخرشى أنه ينبغي أن يكون حكم الوضع قبل تمام الستين من ولادة الأول بأربعة أيام فأقل كحكم ولادتها بعد تمام الستين ، فتستأنف للثانى نفاساً أهـ . قلت فهذا القول خلاف قول الدسوقي للمتمد آنفاً ، والحاصل أن المسألة ذات خلاف . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَتَقْضَى الْخَائِضُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ ، وَالنِّفْسَاءُ مِنْهَا

فَبِمَا يَحِبُّ وَيَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ هذا واضح قد تقدم الكلام فيه . نسأل الله حسن التوفيق .

ولما أنهى الكلام عن الطهارة الكبرى والصغرى وما يتعلق بها ، وجميع ما يوجب عنها من التيمم والسح على الخفين والجبائر وغير ذلك أراد للصنف الشروع في المقصود بهذه الوسائل فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الصلاة

الصلاة لغة الدعاء قال الله تعالى : « وصلوات الرسول » أى دعواته . وقال تعالى : « وصل عليهم » أى ادع لهم « إن صلاتك سكن لهم » أى دعواتك طمأنينة لهم ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه الناس بصدقائهم - أى بهديتهم - يدعو لهم . فهذا معناها لغة . وأما شرعاً فهي الأقوال والأفعال المخصوصة للمفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم . فهي فرض عين على كل مسلم مكلف ، أى بالغ عاقل ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، بلفظه الدعوة ، خال من الموانع كالحيض والنفس . فرضت بمكة ليلة الاسراء بعد عشرين وثلاثة أشهر من البعثة . وقيل قبل الهجرة بسنة . فالصلاة تاجة بالكتاب والسنة والاجماع . اتفق الأئمة على أن تاركها جعداً وإنكاراً كافراً يقتل كفرة . وأما تاركها كسلاً وتهاوناً فذهب الإمام أحمد إلى أنه يقتل كفرة أيضاً . وقال الشافعى ومالك : يقتل حداً لا كفرة . وقال أبو حنيفة : لا يقتل ولكنه يسجن حتى يصلى أو يموت فى سجنه فهي من العبادات التى لا تقبل النيابة ، بل هى بدنية محضة . وهى ثلاثة أقسام : فرائض وسنن ونوافل .

وقد أجمع المسلمون على أن الصلاة المفروضة للمينة خمس صلوات فى اليوم والليلة ، وهى صلاة الظهر ، والعصر ، والغرب ، والعشاء ، والصبح وكل واحدة منها لها وقتان اختيارى وضرورى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ ﴾ أى المختار ﴿ بِالزَّوَالِ ﴾ أى يدخل أول المختار للظهر بزوال الشمس عن كبد السماء ﴿ وَهِيَ زِيَادَةُ الظِّلِّ بِمَدِّ غَايَةِ نَقْصِهِ ﴾ قال فى الرسالة : ووقت الظهر إذا زالت الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل فى

الزيادة ، ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل شيء ربعه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس . وقيل إنما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس الصلاة ، وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له . وقيل أما في شدة الحر فالأفضل له أن يُبَرِّدَ بها وإن كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » وآخر الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَآخِرُ الْأَخْتِيَارِ إِذَا صَارَ ظِلُّ الشَّخْصِ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرُهُ مِثْلِيهِ ﴾ يعني قد أخبر أن آخر الوقت المختار للظهر هو أول المختار للعصر . وقال في الرسالة في باب أوقات الصلاة : وأول وقت العصر آخر وقت الظهر . وآخره أن يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار اه . وللهذه أن إقامة العصر أول وقتها أفضل . قال مالك في اللدونة : إن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله « إِنَّ أَمْرَكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَنَحْفِظُهَا وَحَافِظُ عَلَيْهَا حِفْظَ دِينِهِ ، وَمَنْ ضَمِعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ » ثم كتب « أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ النَّاسُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةٌ بَيَاضًا قَدَرِ مَا يَسِيرُ الرَّكَّابُ فَرَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ » اه وكذا في الموطأ بزيادة لفظة قبل غروب الشمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُقَرَّبُ بِالْمُغْرِبِ مُقَدَّرٌ بِفَعْلِهَا بَعْدَ تَحْصِيلِ شُرُوطِهَا ﴾ يعني أن المختار للمغرب يدخل بغروب قرص الشمس وهو وقت مضيق غير ممتد ، يقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها وهو طهارتنا الخبيث والحدث ، كبري وصغرى ، مائية وترابية ، وستر عورة ، واستقبال قبله ، وأذان ، وإقامة . قال الخرشى : ويجوز لحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها أن لو كان غير محصل لها ؛ بأن يتأخر قليلا قدر الأذان والإقامة اه . وكذا في الرددير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْعِشَاءُ بِمُغْرِبِ الْحُمْرَةِ إِلَى مُتَهَيِّ الثُّلُثِ ﴾ يعني

أن يختار المساء الأخيرة يدخل بمغيب الحرة الذي بالمغرب وهو الشفق ، ثم يمتد إلى منتهى ثلث الليل الأول . قال في الرسالة : فإذا لم يبق في المغرب صفرة ولا حمرة فقد وجب الوقت ، ولا ينظر إلى البياض في المغرب ، فذلك لها وقت إلى ثلث الليل ممن يريد تأخيرها لشغل أو عذر ، والمبادرة بها أولى . ولا بأس أن يؤخرها أهل المساجد قليلا لاجتماع الناس . ويكره النوم قبلها والحديث لتغير شغل بعدها اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقُ إِلَى الْإِسْفَارِ الْأَعْلَى ﴾ قال العلامة البردبر في أقرب المسالك : وللصبح من طلوع الفجر الصادق للإسفار البين ، أى أول المختار لصلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ما ينتشر ضياؤه حتى يعم الأفق ، احترازاً من الكاذب وهو الذي لا ينتشر ، بل يخرج مستطيلاً يطلب وسط السماء دقيقاً يشبه ذنب السرحان أى الدّنب ثم يذهب ، ثم يخرج الفجر الصادق ، وينتهى مختاره إلى الإسفار البين ، أى الذى تظهر فيه الوجوه ظهوراً بيناً وتختفى النجوم . وقيل بل إلى طلوع الشمس ولا ضرورى لها . والصحيح أن لها ضرورياً من الإسفار الأعلى إلى طلوع الشمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَفْضَلُ التَّغْلِيصُ بِهَا ﴾ الضمير عائد إلى الصبح . والفلس اختلاط ظلمة الليل بضياء النهار وهو معنى المبادرة بها . يعنى أن الأفضل لمصل أن يصلى الصبح من أول وقتها بالفلس ، لما في الحديث « أفضل الأعمال الصلاة أول وقتها » هذا صريح في الصبح . وأما الأفضل لمصل للغرب سواء كانت فذاً أو جماعة التجهيل .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَتَمْجِيلُ الْمَغْرِبِ ﴾ أى بعد تحقق الغروب لأن وقتها ضيق بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها المتقدمة . وأما غيرها وغير الصبح فالأفضل للمصلين جماعة التأخير .

قال المصنف : ﴿ وَتَأْخِيرُ الْبُؤَاقِ بِمَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ قَدْرًا لَا يَضُرُّ بِهِمْ ﴾ يعنى أنه يندب للمصلين جماعة تأخير غير الصبح والمغرب ، وهى الظهر والعصر والمغرب ، وقد تقدم أن إقامة العصر أول وقتها أفضل وهو المذهب . قال الدردير : وأفضل الوقت أوله مطلقاً إلا الظهر لجماعة فليربع القامة ، ويزاد لشدة الحر لنصفها اهـ . وهذا ولو المنفرد . وقد قال صاحب الرسالة : أمّا فى شدة الحر فالأفضل له أن يُبَرَّدَ بها وإن كان وحده كما تقدم . وفى المختصر : والأفضل لِدَيِّ تقديمها مطلقاً ، وعلى جماعة آخره ، وللجماعة تقديم غير الظهر وتأخيرها لربع القامة ، ويزاد لشدة الحر . وفيها نذب تأخير المشاء قليلاً اهـ . قال الضررى : يعنى أن تقديم الصلوات صباحاً أو ظهراً أو غيرها ، فى صيف أو شتاء فى أول الوقت بعد تحقق دخوله ، وتمكينه أفضل فى حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعة التى لا تنتظر غيرها كأهل الربط من غير مبادرة جداً لقوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » ومن المحافظة عليها الإتيان بها أول وقتها اهـ . فهذا فى غير الظهر كما تقدم ، وأمّا الظهر فالأفضل للجماعة تأخيرها لربع القامة ، وللإبراد ولو قدّاً فى شدة الحر فتنبّه . قال الدردير : فتحصل أنه يندب المبادرة فى أول المختار مطلقاً إلا الظهر لجماعة تنتظر غيرها فيندب تأخيرها ، وتحتب قسماً : تأخيرها لا انتظار الجماعة فقط ، وتأخيرها للإبراد لأن شدة حر الشمس من فيج جهنم كما فى الحديث اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ ﴾ والمراد بالإبراد التآخير بها حتى يذهب حر الشمس . وقد سبق لنا أن الأفضل للجماعة تأخير الظهر لربع القامة ، وللإبراد ولو قدّاً فى شدة الحر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي إِبْرَادِ الْمُنْفَرِدِ قَوْلَانِ ﴾ المتمد من القولين أن المنفرد يقدم فيصلها فى أول وقتها إلا فى شدة الحر فإن الإبراد بها أفضل له ، لىّا فى الرسالة من قوله : أمّا الرجل فى خاصّة نفسه فأول الوقت أفضل له ، وقيل أمّا فى شدة

الحرف الأفضل له أن يُبْرَدَ وإن كان وحده ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « اَبْرِدُوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ومن شك في دخول الوقت لم يصِلْ ، وليَجْتَهِدْ ، ويُؤَخِّرْ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ أَعَادَ ﴾ . يعنى أن من شك وتردد في دخول الوقت وعدمه فلا يصلى بل عليه بالاجتهاد . قال العلامة الدردير : ومن خفى عليه الوقت اجتهد بنحو ورد ، وأما من لم يخفَ عليه الوقت بأن كانت السماء مُصْحِيَةً فلا بد له من تحقق دخول الوقت ، ولا يكفيه غلبة الظن ، فإن تبين عدم دخول الوقت بعد الصلاة وجب عليه الإمادة اهـ . وقال الصاوى : حاصله أنه إذا تردد هل دخل وقت الصلاة أم لا ، أو ظن ظناً غير قوى الدخول ، أو ظن عدمه ، وسواء حصل ما ذكر قبل الدخول في الصلاة أو فيها فإنها لا تجزئه لتردد نيته ، سواء تبين أنها وقعت قبله أو فيه أو لم يتبين شيء . وأما إذا دخل الصلاة جازماً بدخول وقتها أو ظاناً ظناً قوياً فتجزئ إن تبين وقوعها فيه أو لم يتبين شيء ، وإن تبين وقوعها قبله لا تجزئ اهـ مع حذف . قال الخطاب قلاً عن الزروق في شرح الإرشاد بعد إيراد المتن المذكور : يعنى أن دخول الوقت شرط في جواز إيقاع الصلاة ، كوجوبها ، فلا يصح إيقاعها إلا بعد تحققه بحيث لا يتردد فيه بطل أو ظن ينزل منزلة العلم . وقد قال مالك : سنة الصلاة في النيم أن تؤخر الظهر وتقدم العصر ، وتؤخر المغرب حتى لا يشك في الليل ، ويقدم المشاء ويؤخر الصبح حتى لا يشك في الفجر . وما ذكره أى صاحب الإرشاد من العمل على غلبة الظن لم تقف عليه لغيره ، لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذى فى معنى القطع . وفى الجواهر ما يدل عليه ، ثم مع التحقيق أو ما فى معناه ، فإن كشف الغيب عن خلافه بطلت ، كما إذا صلى شاكاً ولو صادق . انتهى كلام الزروق . وقال الخطاب مذهباً عليه : وما ذكره فى سنة الصلاة فى النيم ذكره غير واحد من أهل المذهب ،

ومرادهم بقولهم وتعجيل العصر ، أى بعد أن يفلب على غلته دخول وقتها ، وكذلك العشاء يصلحها إذا غلب على غلته مغيب الشفق ، كما قال فى الرواية ويصحرى ذهاب الحرمة . ذكره صاحب الشامل وغيره . والمقصود أن الصلاة التى تشارك ماقبلها لا يؤخرها كثيراً بل إذا غلب على غلته دخول الوقت صلاحها ، بخلاف الصلوات التى لا تشارك ماقبلها كالظهر والمغرب والمصبح فلا يصلحها حتى يتحقق دخول الوقت اهـ .

ولما انتهى الكلام على المختار كان مما ينبغى أن يأتى بذكر الأوقات الضرورية عقب المختار ليفوز الطالب بعلم ذلك ، فقد اكتفى المصنف بذكر المختار فقط عن الوقت الضرورى ، وفى ذكره فائدة عظيمة كافى لغيره . وأنا إن شاء الله تعالى أذكره لنتم الفائدة للطالب مثل .

(قُتِلَ) : أما وقت الضرورى للظهر فمن أول القامة الثانية إلى الاصفرار وهو منتهى غتار العصر ، ثم يشتركان فى الضرورية إلى الغروب . والضرورى للمغرب من مقدار مايسمى وشروطها إلى مضى ثلث الليل الأول ، وهو منتهى غتار العشاء ، ثم يشتركان فى الضرورية إلى طلوع الفجر الصادق . والحاصل أن ضرورى المغرب وضرورى العشاء يشتركان ويمتدنان إلى طلوع الفجر الصادق ، كما أن ضرورى الظهر والعصر يشتركان ويمتدنان إلى الغروب . وتقدم أن للصبح ضرورياً على الصبح ، وهو من الإسفار الأعلى إلى طلوع الشمس ، والكل أذاه والقضاء ما بعد الضرورى فى الجميع . وقال خليل فى المختصر : والضرورى بعد المختار للطلوع فى الصبح ، وللمغرب فى الظهر ، وللنجر فى العشاءين اهـ . قال الخطاب : تقدم أن الوقت ينقسم إلى اختيارى وضرورى . ولما فرغ من بيان الوقت الاختيارى شرع فى بيان الوقت الضرورى . ومعنى كونه ضرورياً أنه لا يجوز لغير أصحاب الضرورات تأخير الصلاة إليه ، ومن أخر إليه من غير عذر من الأعداء الآتية فهو آثم ، اعلم أن هذا هو الذى يأتى على مامشى عليه المصنف أى

الشيخ خليل . وقيل أن معنى كونه ضرورياً أن الأداء فيه يختص بأصحاب الضروريات ، فمن صلى فيه من غير أهل الضروريات لا يكون مؤدياً ، وهذا القول قله ابن الحاجب ، وسيأتى بيان ذلك .

وذكر المصنف أى الشيخ خليل أن الضرورى يدخل بعد خروج الوقت المختار للمقدم بيانه فى جميع الصلوات . فلم من هذا أول الوقت الضرورى ، وذكر أن آخره يختلف بحسب الصلوات ، ففى الصبح بطولع الشمس ، وفى الظهرين لغروب الشمس ، وفى المشاءين لطولع الفجر ، فعلى هذا يكون الوقت الضرورى للصبح من الإسقار الأهل إلى طلوع الشمس ، وللظهر من أول القامة الثانية أو بعد مضى أربع ركعات منها إلى الغروب ، وللمعصر من الاصفار إلى الغروب ، فما بعد الاصفار ضرورى للظهر والمعصر ، وللمغرب من بعد مضى مايسمى بعد تحصيل شروطها إلى طلوع الفجر ، والعشاء من بعد ثلث الليل الأول إلى طلوع الفجر ، فما بعد الثلث الأول ضرورى للمغرب والعشاء اهـ .

ثم ذكر المصنف أحوال أصحاب الأعذار من حيث إدراكهم الصلاة فى آخر وقت الضرورى ، كما أنهم يدركون المختار فى آخره لبقاء الركعة منه بسجديتها فقال رحمه الله : ﴿ وَيَذَرُكَ الْمَعْدُورُونَ ﴾ أى يدركون الظهرين تامتين لبقاء خمس ركعات من النهار ، كما أنهم يدركون العشاءين تامتين لبقاء أربع ركعات قبل الفجر ، وإن كان الباقي من النهار قدر أربع ركعات أو دون ذلك وجبت الثانية وفاتت الأولى وكذا إن كان الباقي من الليل ثلاث ركعات فأقل يصلون العشاء وفاتت المغرب ، وأما الصبح فعلى تدرك لبقاء ركعة منها قبل طلوع الشمس .

والمراد بالمعدورين فى قول المصنف : ويدرك المعدورون ، أى أهل الأعذار الذين قام بهم العذر ، وهم ثمانية أشخاص الحائض وذات النفاس ، والكافر ، والصبي ، والمجنون ، والمنمى عليه ، والنائم ، والتامى ، وهؤلاء هم المعدورون . وكل واحد منهم

يدرك الوقت ببقاء ركعة من الضروري بعد تحصيل الطهارة والستر، إلا الكافر إذا أسلم في الضروري فلا يقدر له الطهر .

ثم شرع المصنف يذكرهم فقال : ﴿ الْحَائِضُ تَطَهَّرَتْ ﴾ ومثلها النساء التي انقطع عنها الدم لبقاء خمس ركعات فإنها تدرك الظهرين بعد تحصيل الطهارة والستر . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَجْنُونُ وَالْمُعْصَى عَلَيْهِ يُفَيِّقَانِ ﴾ فإنهما يدركان الظهرين في آخر الضروري لبقاء خمس ركعات من النهار بعد تحصيل الطهارة والستر وفي الرسالة : ولنفسى عليه لا يقضى ما خرج وقته في إغمائه ، ويقضى ما أفاق في وقته مما يدرك منه ركعة فأكثر من الصلوات ﴿ وحكم من أغشى عليه حكم المجنون والسكران بخلال كلتيهما سواء ﴾ قال : وكذلك الحائض تطهر فإذا بقي من النهار بعد طهرها بغير توان خمس ركعات صلت الظهر والعصر ، وإن كان الباقي من الليل أربع ركعات صلت للغرب والعشاء وإن كان الباقي من النهار أو من الليل أقل ذلك صلت الصلاة الأخيرة ، وإن حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في وقته ، وإن حاضت لأربع ركعات من النهار فأقل إلى ركعة ، أو ثلاث ركعات من الليل إلى ركعة قضت الصلاة الأولى فقط . واختلف في حیضها لأربع ركعات من الليل ، فقليل مثل ذلك وقيل إنها حاضت في وقتيهما فلا تقضيها اهـ .

قال للمصنف رحمه الله : ﴿ وَالْعَبْدُ يَحْتَلِمُ وَالْكَافِرُ يُسْلِمُ ﴾ يعني أن العبد إذا احتلم ، والكافر إذا أسلم في آخر الضروري لبقاء خمس ركعات من النهار فإنهما يدركان الظهرين بعد تحصيل الطهارة للعبد فقط والستر لهما لأن الكافر إذا أسلم لا يقدر له الطهارة على المشهور عند ابن القاسم . وكذا إنهما يدركان العشاءين لبقاء أربع ركعات فأكثر من قبل التجر . قال مالك في اللدونة في المجنون والنفسى عليه وإن أغشى أيأما ثم يفيق ، والحائض تطهر ، والذمي يسلم إن كان ذلك في النهار قضوا صلاة ذلك اليوم ، وإن كان في الليل قضوا صلاة تلك الليلة ، وإن كان في ذلك ما يقضى صلاة واحدة قضوا

الآخرة منهما اه . ومعنى قضوا الآخرة أى إذا ضاق الوقت ولم يسع إلا أربع ركعات فى الظهرين أو ثلاثاً فأقل فى المشايين فإنه يصلى الأخيرة فقط وسقطت الأولى .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ الظُّهْرَيْنِ ﴾ مفعول يدرك المتقدم . ومعنى الظهرين صلاة الظهر والمصرأى أَنَّهُمْ أَذْرَكُوا وَفَتَيْهِمَا مِمَّا آدَاء . وقال خليل والكل آذاه . قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لِبَقَاءِ خَمْسِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الطَّهَارَةِ وَالسُّتْرِ ﴾ يعنى بنسبى توان ، لأن الطهارة والستر شرطان من شروط صحة الصلاة ، فلا بد منهما أى من تقديرهما ، وجميع ما تقدم إنما هو فى الصلاة الحضرية ، وأمّا السفرية فأشار إليها المصنف بقوله : ﴿ وَلِثَلَاثٍ فِي السَّفَرِ ﴾ يعنى أن المسافر الذى حقه أن يقصر الصلاة الرباعية إذا ضاق عليه الوقت وكان من أصحاب الأعدار فإنه يدرك الظهرين لبقاء مقدار ثلاث ركعات قبل غروب الشمس بعد زوال العذر . وتحصيل الطهارة والستر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِدُونِهِنَّ إِلَى رَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ فَقَطَّ ﴾ يعنى أن المسافر إذا ضاق عليه الوقت ولم يبق بعد زوال عذره إلا مقدار ما يسع ركعتين أو ركعة واحدة بعد تحصيل الطهارة والستر فإنه يصلى الصلاة الثانية وهى العصر وسقط عنه الظهر لمضى وقتها زمن العذر ، هذا إذا كان عذره بما تقدم من الحيض والنفاس أو الكفر أو الصبا أو الجنون أو الإغماء ، وأمّا النامى والنائم ونحوهما فالحكم فيه كما ذكر صاحب الرسالة بقوله : ومن خرج ولم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات صلاتهما سفريتين ، فإن بقي قدر ما يصلى فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية ، ولو دخل لخمس ركعات ناسياً لهما صلاتهما حضريتين ، فإن كان بقدر أربع ركعات فأقل إلى ركعة صلى الظهر سفرية والعصر حضرية ، وإن قَدِمَ فى لَيْلٍ وقد بقي للفجر ركعة فأكثر ولم يكن صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثاً والعشاء حضرية . ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فأكثر صلى للمغرب ثم صلى العشاء سفرية اه .

وقد ذكر ابن جزى مثله في القوانين الفقهية مع زيادة البيان : قال : ومثال ذلك لو نسي الظهر والعصر في الحضر ثم سافر فذكرهما في السفر قبل الغروب لثلاث ركعات قصرهما ، وإن بقي مقدار ركعتين أو ركعة أتم الظهر وقصر العصر . وإن ذكرهما بعد الغروب أتمهما ، ولو نسيهما في السفر ثم ذكر في الحضر قبل الغروب بخمس ركعات أتمهما ، ولدون ذلك إلى ركعة قصر العصر ، وإن ذكر بعد الغروب قصرهما . ولو نسي المغرب والعشاء في الحضر ثم ذكرهما في السفر قبل الفجر بأربع ركعات قصر العشاء ، ولدون ذلك إلى ركعة فاختلف هل يقصرها أو يتمها ، وإن ذكر بعد الفجر أتمهما ، ولو نسيهما في السفر ثم ذكر في الحضر قبل الفجر بأربع أتم العشاء ، ولدون ذلك إلى ركعة فاختلف هل يتمها أو يقصرها ، وإن ذكر بعد الفجر قصرها اهـ وإلى ما تقدم أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَلَا يُبْعَثُ قَبْلَ الْفَجْرِ الْعِشَاءَيْنِ ﴾ يعني أن المسافر إذا ضاق عليه الوقت الضروري ولم يبق بعد زوال غرضه من الليل إلا مقدار ما يسع أربع ركعات قبل الفجر فإنه أدرك العشاءين فيصلى المغرب ثلاث ركعات ويدرك العشاء بركعة كما تقدم البيان في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِدُونِهِنَّ الْأَخِيرَةَ ﴾ يعني وإدراك أقل مما تقدم سواء حضراً أو سافراً فإنه يصلى الصلاة الأخيرة . فحاصل ما تقرر من أحوال أصحاب الأعذار في جميع الحالات أنهم يدركون العشاءين في الحضر والسفر بأربع ركعات بَقِيَتْ قبل طلوع الفجر ، وإن كان الباقي دون ذلك فإنهم يصلون الصلاة الأخيرة وهي العشاء وسقطت الأولى وهي المغرب ، سواء كان ذلك في الحضر أو في السفر ، وإن كان أقل من خمس ركعات حضراً أو أقل من ثلاث ركعات سافراً سقطت الأولى وهي الظهر فيصلون الأخيرة وهي العصر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَسْقُطُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ وهما الظهر في إدراك أقل من

خمس ركعات حضرية ، أو أقل من ثلاث ركعات سفوية ، أو الغرب في إدراك أقل من أربع ركعات قبل الفجر سواء كان في الحضر أو في السفر ، وعلى أى حالٍ تسقط الأوليان لأن وقتيهما قد فاتا في زمن العذر فلا قضاء فيهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَالصَّبْحُ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ قَبْلَ الطُّلُوعِ) وفي المختصر : وتترك فيه الصبح بركة . يعنى أنها تترك بفضل ركعة قبل طلوع الشمس ، قال الدسوقي : حاصله أنه إذا زال العذر كالنوم والإغماء والجنون على ما يأتى وكان الباقي من ضروري الصبح ما يسع ركعة بسجديتها فإنها تكون مُدْرَكَةً من حيث الأداء ، ويتعاقب به وجوب فعلها . وإلّا كما خص الصبح بالذكراع مع أن الوقت الضروري يدرك بركة مطلقاً كان للصبح أو لغيرها ؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا يؤخذ من قوله بفضل ركعة عن الأولى لأن كانت متعددة ، وإلا فبركة اهـ . وفي الخطاب : يعنى أن الصبح تترك في الوقت الضروري بمقدار ركعة تامة ، فإذا أدرك منها ركعة بسجديتها قبل طلوع الشمس فقد أدرك الوقت ، ولا تترك بأقل من ركعة ، وهذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم . وقال أشهب : لا يشترط إدراك السجود بل يكفى إدراك الركوع . قال فى التوضيح : والخلاف مبنى على فهم قوله صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » قال الخطاب : يعنى هل المراد بالركعة الركعة بتمامها ، أو المراد بالركعة الركوع ؟ قال فى التوضيح : وقول ابن القاسم أولى لحمل اللفظ على الحقيقة . ومصرح ابن بشير بمشهوريته اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : (وَطَرُؤُ الْعُذْرِ لِيُثْبِلَ ذَلِكَ مُسْقِطٌ) يعنى أن طرو عذر من الأعذار المتقدمة فى تقدير الأوقات للذكراع مسقط للصلاة على ما تقدم بيانه فى ذلك . قال العلامة البردبر فى أقرب المسالك : وطرو غير النوم والتسيان فيه لما ذكر (١٠٠ - أسهل للمارك - ١)

مسقط لها ، ولا يقدر طهر . يعنى فإذا طرأ العذر والباقي من الضروري قدر ما يسع ركعة لا أقل سقطت الصبح إذا لم يكن صلاحها ، وإن عدداً ، وأخيرة المشتركين وهى العصر أو العشاء الأخيرة لحصول العذر فى وقتها ، وتخلدت فى ذمتها الظهر أو المغرب لعدم حصوله فى وقتها ، لما علمت أن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة ، وقدر ما يسع خمساً بالخضر أو ثلاثاً بالسفر سقط الظهران معاً ، وقدر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاءان معاً ولو بدون تقدير طهر فى جانب السقوط على المتمد . وفى المختصر : وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان للدرك . الخروشى : يعنى أن العذر للسقط إذا طرأ فى الوقت للدرك لمن زال عذره أسقطه ، فكما تدرك الحائض مثلاً الظهرين والعشاءين بطهرها لخس ، والثانية فقط لطهرها لدون ذلك كذلك يسقطان إذا حصل الحيض لخس قبل الغروب ، أو تسقط الثانية وتتخلف الأولى عليها إن حاضت لدون ذلك ، ولو أخرت الصلاة طامدة كما يقصر الصلاة المسافر . ولو أخرها عامداً ، ونحوه لإبن عرفة عن ابن بشير . ومثل الحيض الإغماء والجنون . وأما الصبا فلا يتأتى لأنه لا يعار . وأخرج النائم والناسى فلا يسقطان للدرك ، لكن يسقطان الإثم كما مر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا النَّوْمَ وَالنَّسْيَانَ . وَالْبُلُوغُ فِي الْوَقْتِ يُوجِبُ الإِعَادَةَ فَرَضًا ﴾ وَأما النوم والنسيان فلا يسقطان الصلاة أى ولو استغرق النوم أو النسيان جميع الوقت . قال الله سبحانه وتعالى : « أقم الصلاة لذكري » وفى الصحيحين عن أنس مرفوعاً « من نسى صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » هـ . وفى المدونة قال مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسى صلاة فليصلها حين يذكرها » قال : ومن ذكر صلاة نسيها فليصلها إذا ذكرها فى أية ساعة كانت من ليل أو نهار ، عند مغيب الشمس أو عند طلوعها ، قال وإن بدا حاجب الشمس فليصلها . قال وإن غاب بعض الشمس فليصلها

إذا ذكرها ولا ينتظر ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها » قال مالك : فوقتها حين ذكرها فلا يؤخرها عن ذلك . اهـ . وأما الصبي إذا بلغ في الوقت ولو الضروري وجبت عليه الصلاة ولو صلاها قبل ذلك لأنه لا ينوب تطوع عن واجب . وقيل يكتب بما مر منه ، انظر ابن عرفة . فإن بلغ أثناء صلاته إما بأنبات أو تن إبط أو غلظ حنجرة كلها نافذة إن اتسع الوقت ثم صلاها فرضاً ، ولا تجزئه صلاته الأولى وإن نوى الفريضة ، خلافاً لعبد الكافي الأبو تيجي ، فإن ضاق الوقت قطع وابتدأ الفريضة ولا يعيد الوضوء قطعاً : لأن البلوغ ليس من نواقض الوضوء . قاله عبد الباقي الزرقاني على المزية اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ يُوجِبُ إِتْيَانُهَا ﴾ يعني أن من زال عذره وتحقق إدراك ركعة من صلاة الجمعة وجبت عليه . قال الخرشي عند قول خليل في الجمعة أو بلغ : يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك منها ركعة مع الإمام فإنها تلزمه ولا ينبغي أن يتخلف عنها كما في توضيحه ، لأن ما أوقفه نفل ، وبالبلوغ حوّل بها اهـ . وسيأتي قول المصنف في الجمعة : وقدم المسافر والمتقو والبلوغ والإقامة لوقت يدركها يوجب إتيانها .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَهَّرَ وَأَدْرَكَ الْوَقْتَ فَأَحْدَثَ لَزِمَهُ مَا كَانَ أَدْرَكَ وَقْتَهُ ﴾ وفي المواق عن ابن القاسم : لو أحدثت الحائض بعد غسلها أو للمني عليه بعد وضوئه فتوضأ فغربت الشمس فليقض ما لزمها قبل الحدث لأنها صلاة قد وجبت عليها ، وليس تقض الوضوء بالذي يسقطها ، ولو كانا اغتسلا أو توضأ بآدم غير طاهر وصليا ، ثم علما بعد غروب الشمس فلا إعادة عليهما ، وإن علما قبل أن يصليا أعادا الوضوء والنسل وعلا على ما بقي لهما بعد فراغها ولم ينظر إلى الوقت الأول ، وهذه مسألة مخالفة للتي قبلها . وقال ابن القاسم في الحائض تطهرت ، والمني عليه فيقيد بربع ركعات

من النهار ، ثم ذكر صلاة نسيها فإنه يبدأ بالفائتة ثم يعلى العصر ، كما لو ذكرت صلاة نسيها لقدر أربع ركعات ولم تكن صلت العصر فإنها تبدأ بالفائتة ، ثم تعلى العصر . وكألو حاضت حينئذ لسقطت العصر ، فكذلك إذا طهرت حينئذ تجب عليها ؛ لأن ما يسقط بالحض يجب بالطهر اه باختصار . وفي جواهر الإكليل : وإن تطهر من زال عذره في آخر الضروري وظن إدراكه بركة فأحدث عمداً أو غلبة أو نسياناً قبل كمال الصلاة فتطهر فخرج الوقت فالتقصاء واجب عليه لما أدركه عملاً بالتقدير الأول عند ابن القاسم اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ صَلَاةً مَنَسِيَةً وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ﴾ تقدم لنا بيان هذه المسألة في شرح المسألة قبلها فراجع قول ابن القاسم في الحائض تطهرت ، والمنسي عليه يفتي في آخر الوقت ، ثم ذكر كل منهما صلاة منسية فإنه يبدأ بالفائتة الخ .

حكم الأذان

ولما انتهى الكلام عن أوقات الصلاة الاختياري والضروري وما يتعلق بأحكامها انتقل يتكلم في بيان حكم الأذان .

والأذان لغةً هو مطلق الإعلام ، وشرعاً الإعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألناظ المشروعة . وهو سنة مؤكدة على المشهور بكل مسجد ولو تقاربت المساجد وجماعة طلبت غيرها للاجتماع في الصلاة فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

﴿ الْأَذَانُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْمُصَلِّينَ الْقَرَضَ فِي وَقْتِهِ جَمَاعَةً ﴾ وفي الرسالة : والأذان واجب ، أي وجوب السنن في المساجد والجماعات الراقبة . فأما الرجل

في خاصة نفسه فإن أذن غسن ، ولا بدُّ له من الإقامة . وأما المرأة فإن أقامت غسن
والأفلا حرج اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ وَلَا يُقِيمُ إِلَّا مُسَلِّمٌ ذَكَرَ مُكَلَّفٌ
عَارِفٌ بِالْأَوْقَاتِ ﴾ . يعني أن الأذان والإقامة لها شروط لا يصح كل منهما إلا بها .
قال في العزمية : ويشترط في المؤذن شروط صحة وشروط كمال ، فشروط الصحة أن يكون
مسلياً ذكراً بالغاً عاقلاً ، وشروط الكمال أن يكون عدلاً ، عارفاً بالأوقات ، صيتاً ،
متطهراً ، قائماً ، مستقبل القبلة إلا للإسماع ، وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي
أذن لها اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُشْفَعُ كَلَامُهُ إِلَّا الْآخِرَةَ ﴾ . يعني أن المؤذن يأتي
بألفاظ الأذان مثنى مثنى ، بأن يكرر كل لفظ مرتين إلا الجملة الأخيرة ، وهي قوله :
« لا إله إلا الله » فرة واحدة . وفي الرسالة : والأذان ، أي ألفاظه الله أكبر
الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم تَرْجِعُ بأرفع من صوتك أول مرة فمكرر التشهد
فقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى
على الفلاح ، فإن كنت في نداء الصبح زدتها هنا : الصلاة خير من النوم ، الصلاة
خير من النوم . ولا تقل ذلك في غير نداء الصبح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ،
مرة واحدة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُرجِعُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ ﴾ . يعني أن المؤذن يُرجِعُ
أي يكرر الشهادتين كما ذكره صاحب الرسالة موضحاً . قال خليل : يرجع الشهادتين

بأرفع من صوته **أولاً** . قال الخرشي : يعنى أنه يسن للمؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين **أولاً** ويكون صوته فى الترجيع مساوياً لصوته فى التكبير هذا هو للمتمد اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَزِيدُ التَّثْوِيبَ فِي الصُّبْحِ ﴾ يعنى أن المؤذن يكرر التثويب وهو قوله ، الصلاة خير من النوم ، مرتين فى نداء الصبح فقط كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْجُزُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا لَهَا ﴾ يعنى أنه لا يجوز للمؤذن أن يؤذن قبل دخول وقت الصلاة حتى الجمعة إلا الصبح فقط . قال فى الرسالة : ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها إلا الصبح فلا بأس أن يؤذن لها فى السدس الأخير من الليل اهـ . قال مالك فى المدونة : لا ينادى بشيء من الصلوات قبل وقتها إلا الصبح وحدها . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ بِلَالاً ينادى بليلى فكلوا واشربوا ، حتى ينادى ابنُ أم مكتوم » قال وكان ابنُ أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت . قال مالك : ولم يبلغنا أن صلاة أذن لها قبل وقتها إلا الصبح . ولا ينادى لغيرها قبل دخول وقتها ، ولا الجمعة اهـ .

ثم اعلم أنه ما آخر المصنف الكلام على الإقامة إلى أن يتم الكلام على الأذان كما فعل غيره من المصنفين كما ينبى ، لكنه أتى بهذا الطريق ، أى بالإقامة فى أثناء الكلام على الأذان لفرض أراحه ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِقَامَةُ أَكْدُ ﴾ يعنى أن الإقامة أوكد من الأذان لاتصالها بالصلاة . وحكمها أنها سنة الكفاية فى حق الجماعة ، وسنة العين فى البالغ المنفرد ، أو كان مع النساء ، وأما للمرأة فالإقامة فى حقها مستحبة سراً ، وإن لم تقيم فلا إثم عليها . وأما الرجل فلا بد له من الإقامة وإن قاضياً ، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَقِيمُ الْقَاضِي وَالْمَنْفَرِدُ ﴾ يعنى أن القاضى الذى يقضى ما فاتته من الصلاة ،

والفرد الذى يصلى وحده فعلى كل واحد منهما أن يقيم إذا أراد أن يصلى ، وإن لم يقيم بأن تركها عدماً فقال ابن كنانة من تركها عدماً بطلت صلاته . والمشهور للذهب صحتها ، فلا احتياط أن يحافظ على الإتيان بها ولا يتساهل فى ذلك . ويشترط أن يكون المقيم متوضئاً لاتصالها بالصلاة ، بخلاف الأذان فإن الوضوء فيه مندوب ، لقول مالك فى المدونة : لا بأس بأن يؤذن غير متوضئ ، ولا يقيم إلا متوضئاً اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُؤْتَرُ كَلِمَاتُهَا إِلَّا التَّكْبِيرَ ﴾ وفى نسخة ويوتر كلماته بالتذكير ، والصواب بالتأنيث كما قررناه ؛ لأن الإقامة مؤنثة . يعنى أن ألفاظ الإقامة وتر ، لا يثنى ولا يكرر شئ منها إلا التكبير فقط . وفى الرسالة : والإقامة وتر : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . وما ذكرناه من إفراد الإقامة ما عدا التكبير فإنه مثق هو المشهور ، فإن شفع غير التكبير لا تجزئته الإقامة ، قاله أبو الحسن عليّ الشاذلى فى العزبة اهـ .

وفى أقرب المسالك : وهى مفردة ، أى الإقامة حتى قد قامت الصلاة ، إلا التكبير منها أولاً وآخرها فثنى . قوله مفردة قال الصاوى فى الحاشية : فلو شفعها كلها ، أو جُلّها ، أو نصفها بطلت ، كأفراد الأذان كله أو جله ، أو نصفه ، لا الأقل فيها اهـ .

ثم رجع المصنف إلى الكلام على المؤذن وبعض أوصافه المقدمة بقوله رحمه الله تعالى ﴿ صَيِّتًا مُتَطَهِّرًا عَلَى عِلْوٍ مُسْتَقْبِلًا ﴾ هذا قد تقدم لنا أنه من شروط كمال المؤذن أن يكون عدلاً عارفاً بالآوقات ، وأن يكون صيِّتاً متطهراً ، وأن يكون قائماً على شئ مرتفع . وأن يكون مستقبل القبلة إلا للإجماع ، وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التى أذن لها .

قال خليل : وندب مُتَطَهِّرٌ ، صَيِّتٌ ، مرتفعٌ ، قائمٌ إِلَّا لِمُذِرٍ ، مستقبلٌ إِلَّا لِإِجْتِمَاعٍ اهـ . انظر الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِتَصَفِّحِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا ﴾ يعني أن المؤذن يجوز له في حال أذانه أن يميل بوجهه يَمِينًا وَشِمَالًا لِإِسْمَاعِ النَّاسِ . قال ابن حبيب : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أَمَرَ بِأَلَّا أَنْ يَلْتَفِتَ بِوَجْهِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَبَدَنَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَنَهَاهُ أَنْ يَدُورَ كَمَا يَدُورُ الْحَارُ » اهـ . ذكره الخطاب .

وجوز للمؤذن جعل إصبعيه على أذنيه حين الأذان والإقامة . قال ابن الحاجب : ولا بصكره . الالتفات عن القبلة للإسماع ، ولا يفصل بين كلمات الأذان بابتداء سلام ولا رده ولا غيرها ، فإن فرق بذلك أو غيره فاحشاً استأنف . ولا يرد السلام إِلَّا بِالْإِشَارَةِ عَلَى الشَّهْوَرِ اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْتَفِلُّ بِأَلَّا كُلِّ وَالْكَاذِمِ ﴾ فإن وقع واحد منهما في أثناء الأذان ، فإن كان ذلك يسيراً فلا شيء عليه فليمض في أذانه ، وإن كان كثيراً بطل الأذان . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَبْنِي لِسِيرِهِ ﴾ يعني أن المؤذن إن اشتغل بشيء غير الأذان فإن كان يسيراً بنى على ما فعله . وإن كان كثيراً ابتداءه . قال خليل : وبني إن لم يطل . الخرشى : أى وإن حصل شيء مما سبق أو غيره عمداً أو سهواً بنى إن لم يطل ، فإن طال ابتداء الأذان لإخلاله بنظام الأذان وتخليطه على السامع لاعتقاده أنه غير أذان ، وقال الخطاب : يعني فإن فصل بين كلمات الأذان بكلام أو سلام أو شيء غير ذلك ، فإن كان الفصل يسيراً كرّد سلامه أو كلامه يسيراً فإنه يبني ، وإن كان كثيراً فإنه يستأنف الأذان من أوله . قال في النوادر : قال في المجموعة : ولا يتكلم في أذانه ، فإن فعل بنى ، إلا أن يخاف على صبي أو أعمى أو دابة أن يقع في بئر وشبهه فليتكلم ويبني . قال ابن حبيب : وإن عرضت له حاجة مهمة فليتكلم ويبني . اهـ

وفي تبصرة اللخمي : ولا يتكلم في أذانه ، فإن فعل وعاد بالقرب بنى على ماضى ، وإن بعد ما بين ذلك استأنفه من أوله . ومثله إن عرض له رافع ، أو غير ذلك مما يقطع أذانه ، أو خاف تلف شيء من ماله أو مال غيره ، أو خاف تلف أحد أعمى أو صبي أن يقع في حفرة فإنه يقطع ثم يعود إلى أذانه فينبى في جميع ذلك إن قرب ، ويبتدى إن بعداه مع إيضاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَعْمَى يُقْلَدُ عَارِفًا بِالْوَقْتِ ﴾ يعني لا بُدَّ للمؤذن الضرر أن يعتمد على البصير في دخول الوقت لتسلا يخطئ فيه ويلبس على الناس . قال خليل : وجاز أعمى . قال الخرشى : وللعنى أنه يجوز أذان الرجل الأعمى كما تجوز إمامته إذا كان ثقة مأموناً ، ويكون تايماً لغيره ، أو لمرفة ثقة . وفضله أشهب في الأذان والإمامة على البعد ، ثم المبد الرضى على الأعراى . ثم هو على ولد الزنا اه . قال في المدونة : وجائز أذان الأعمى وإمامته . ولفظ الأم : كان مالك لا يكره أن يكون الأعمى مؤذناً وإماماً ، وقال ابن ناجى في شرح المدونة . وللراذ بأذان الأعمى إذا كان تبيعاً لأذان غيره أو معرفة من يثق به إن حضر الوقت . قال صاحب الطراز : قال مالك : وكان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أعمى . يريد ابن أم مكتوم . ولا يختلف في حل أذانه إذا كان من أهل الثقة والأمانة ، إلا أنه لا يرجع في الوقت ما يقع في نفسه دون أن يستخير من يثق به ويثبت في أمره ، وقال في مختصر الواضحة : ولا بأس أن يؤذن ويؤم الأعمى والأنطع والأعرج وذو العيب جسده إذا لم يكن العيب في دينه احطاب ، وقال الصاوى في حاشيته . بلغة السالك لأقرب المسالك - : (تنبيه) يجوز أذان الأعمى والراكب ، وتمدده بمسجد واحد إذا كان للمؤذن غير الثانى ، وإلا كره . واستظهر الحطاب الجواز حيث انتقل لركن آخر منه . (قلت) هذا في غير أذان الصبح ، وإلا فلا بأس أن يؤذن لها في السادس الأخير من الليل ، ثم يؤذن هو عند دخول الوقت . ثم قال : والأفضل ترتبهم

إن لم يضيعوا فضيلة الوقت . وجاز جمعهم إن لم يؤدّ لتقطيع ، فإن أدّى إلى تقطيع اسم الله حرم ، وفوات الكلمات لبعضهم مكروه ، ويجوز حكاية المؤذن قبله ، والأفضل الاتباع ولا يكتفى ما نقل عن معاوية أنه سمع المؤذن يتشهد فقال : وأنا كذلك ، أى أتشهد ، بل لا بُدَّ من اللفظ بمثاله حلاً للحديث على ظاهره . وجاز أخذ الأجرة عليه وعلى الإقامة أو مع الصلاة ، وكره على الإمامة وحدها من المصلين ، وأما من الوقف أو من بيت المال فجعله إعانة ، وأما عادة الأكابر بمصر ونحوها إجارة الإمام في بيوتهم فالظاهر أنه لا بأس به لأنه في نظير التزام الذهاب للبيت . ويكره للمؤذن ومثله للمبى رد السلام في الانثناء ، ويرده بعد الفراغ ، ولا بُدَّ من إسماع السكّم إن حضر اه . نقله الصاوى من المجموع .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لِلْقَضَاءِ ﴾ يعنى أن القاضي لا يشتغل بالأذان لأنه يزيدها تقويًا ، والمطلوب المبادرة لبراءة الذمة ، ولأن الأذان إمام شرع لفرض وقته لا للفوات ، فإن الأذان فيها مكروه كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا الْمُنْفِرُ ﴾ والمعنى أن الشخص المنفرد إذا كان في الحضر فيكره له أن يؤذن ، ومثله الجماعة التي لم تطلب غيرها كأهل الزوايا ، نقول مالك رحمه الله : لا أحب الأذان للفرد الحاضر والجماعة المنفردة هذا إذا كانوا بالحضرة ، أمّا إذا كانوا مسافرين فيندب لهم الأذان ، كالمفرد ، ولو كان السفر دون مسافة القصر . قال خليل في المختصر - بذكر المندوبات - وأذانُ قَبْلَ إن سافر . قال الشارح : والمعنى أنه يندب الأذان للفرد - إن سافر - للحاضرة ، أى إن كان بفلاة من الأرض ، فليس المراد بالسفر السفر الشرعى ، بل الغوى ، إلى أن قال : لا مفهوم للفرد ، وكذا الجماعة التي لم تطلب غيرها ، فيندب لهم الأذان في السفر ، وأما إن طلبت غيرها فيسن في حقهم الأذان اه خرشى ، وفي الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدرى أنه قال له : « إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا

كفت في غمك أو باديك فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه البخاري والوطأ . وفي الموطأ أيضا عن سعيد ابن السيب أنه كان يقول : من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال . وأخرج النسائي عنه صلى الله عليه وسلم « إذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه مَلَكان ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة ما لا يراه طرفاه ، يركعون بركوعه ، ويسجدون بسجوده ، ويُؤمُّون على دعائه » اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالنِّسَاءُ يُقِمْنَ لِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ وفي نسخة ويقمن بالواو ، والمعنى أن الإقامة في حق كل واحدة منهن مستحبة ، بأن تقيم لنفسها وتصلي فرضها منفردة إذا لم يكن معها ذكر بالغ ، أو كان ولم يمكنها الاقتداء به لمانع من موانع الشرع وليس المعنى في قوله يُقِمْنَ لأنفسهن بأن تقيم إحداهن وتأتم أخرى ، لا ، فإن ذلك غير مطلوب منهن . قال ملاك في المدونة : لا أذان على المرأة ولا إقامة ، وإن أقامت خُسن وفي المختصر : وإن أقامت للمرأة سراً أحسن . قال الخطاب : يعني أن المرأة إن صأت وحدها فإن الإقامة في حقها حسنة ، يعني مستحبة ، وأبست سنة كما في حق الرجل ، وأما إذا صأت مع الجماعة فكشفي بإقامتهن ، ولا يجوز أن تكون هي المقيمة للجماعة لأن صوتها عورة ، ولا تحصل السنة بإقامتها ، كما لا تحصل سنة الأذان بأذانها . وفي شرح المدونة . أنها تقيم لنفسها ، لا أنها تقيم في المساجد للجماعة . وإذا أقامت لنفسها فإنها تقيم سراً ، كما أن المنفرد من الرجال يسر الإقامة . ثم قال : وما ذكره المصنف من كون الإقامة في حق المرأة حسنة أي مستحبة هو المشهور ، وهو مذهب المدونة . قال فيها : وليس على المرأة أذان ولا إقامة ، وإن أقامت خُسن . قال ابن ناجي في شرح المدونة : المعروف من المذهب أن إقامتها حسنة كما قال اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُنْدَبُ لِسَامِعِهِ حِكَايَتُهُ ﴾ أى يستحب لمن سمع
للمؤذن أن يحكيه ، أى يندب السامع أن يحكيه ولو قبل تمام الأذان ، بأن سمع أوله
فيحكيه ، ثم يسبقه في ذكر باقيه . ومعنى الجواز خلاف الأولى ، إذ المستحب متابعة
الحاكم المؤذن قال خليل - عاطفاً في الجائزات - : وحكايته قبله ، وأجرة عليه أو مع
صلاة ، وكره عليها . قوله وأجرة عليه ، قال الخرشي : أى يجوز أخذ الأجرة على الأذان
وحده ، أو على الإقامة وحدها ، أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة ، وسواء كانت
الأجرة من بيت المال كالفل عمر ، أو من آحاد الناس على المشهور . ومنعها ابن حبيب من
آحاد الناس على الأذان . وقوله وكره عليها ، يعنى أنه يكره أخذ الأجرة على الصلاة أى
إمامتها مفردة فرضاً ونفلاً على مذهب المدونة . قال ابن القاسم : وهو فى المكتوبة
عندى أشد كراهية ، وإن وقعت صحت وحكم بها ، كالإجارة على الحج ، وأجازها ابن
عبد الحكم ، ومنعها ابن حبيب كالأذان . وتجوز الصلاة خلف من يأخذ الأجرة من غير
كراهة ، قاله فى سماع أشهب ، وبحل الكراهة إذا كانت الأجرة تؤخذ من المصلين ، وأما
إذا أخذت من بيت المال أو من وقف للسجد فلا كراهة ، لأنه من باب الإعانة لا من
باب الإجارة ، كما قاله ابن عرفة اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُبدَلُ الْحَوْفَلَةُ مِنَ الْحَيْعَلَةِ ﴾ أى يقول لا حول
ولا قوة إلا بالله بدل : حى على الصلاة حى على الفلاح . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي
النَّافِلَةِ يَحْسَبُ إِلَى مُتَمَتِّهِ الشَّهَادَتَيْنِ ﴾ يعنى يستحب لمن سمعه أن يحكيه إلى آخر
الشهادتين من غير ترجيح ، ولو كان فى صلاة نافلة ، فإن حكى ما زاد على الشهادتين
صحت إن أبدل الحيعلتين بحوفلتين ، وإلا بطلت إن قالهما عمداً أو جهلاً لا سهواً .
وحكاية لفظ : الصلاة خير من النوم يبطل حتى النفل ، لأنه كلام أجنبي من الصلاة .
وتكره حكاية الأذان فى الفريضة أصالية كمنذورة ، ويحكيه بعد فراغه . قاله العلامة صالح

ابن عبد السميع على العِزَّة اه . وفي أقرب المسالك : وندب حكايته لسماعه لنتهى
الشهادتين على المشهور ، ولو كان السامع بنفل فلا يحكى الحيلتين ، وظاهره أنه لا يحكى
مابدهما من تكبير وتهليل أيضاً وهو المشهور . قال الصاوى عليه : فلو حكاه فى النفل كله
على القول الثانى ولم يبدل الحيلتين بالحولتين بطلت صلاته . وأمّا حكايته فى الفرض
فمكروهة مع الصحة إن اقتصر على منتهى الشهادتين ، أو أبدل الحيلتين بالحولتين ،
وإلا فتبطل كما تقدم فى النفل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ
الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَالدرَجَةَ الرَّفِيعَةَ ، وَابْنَتُهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا
الَّذِى وَعَدْتَهُ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْأَيْمَانَ ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِنْ حَوْضِهِ بِكَاسِهِ شَرِبًا
هَنِيئًا سَائِفًا رَوِيًّا غَيْرَ خَرَّابَا وَلَا نَاكِثِينَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ﴾ يعنى يبنى أن
يدعو بهذا الدعاء بعد الأذان لما فيه من عظيم النفع وعظيم الفضل وجسيم الأجر . قال
الفراوى : ويستحب لكل من سمع الأذان أن يحكىه لمتهى الشهادتين من غير ترجيع ،
كما يستحب للمؤذن والسامع أيضاً أن يصلّى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه
ثم يقول عقب الصلاة والسلام : اللهم ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ مُحَمَّدًا
الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابنه مقاماً محمّداً الذى وعدته إنك لا تخلف الميعاد .
والدعوة التامة هى دعوة الأذان ، والصلاة القائمة هى التى ستقام ، والوسيلة هى درجة فى
الجنة ، والمقام الحمد هو الشفاعة العظمى فى فصل القضاء يوم القيامة ، وسائفاً : سهلاً ،
وقوله ولا ناكثين أى ناقضين عهد الإيمان اه مع إيضاح . وعن سعد بن أبى وقاص
أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من سمع المؤذن فقال مثل مايقول ، ثم قال
« رَضِيتَ بِاللّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِعَمَدٍ صُلِّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا غُفِرَ اللَّهُ لَهُ » رواه مسلم
بغير هذا اللفظ . وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال

حين يسمع الأذان اللهم رب هذه الدعوة النافعة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك وأعطه الوسيلة والفضيلة والشفاعة حلت له شفاعتي يوم القيامة . وعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا سمعت المؤذن قالت : « شهدت ، وآمنت ، وأيقنت ، وصدقت ، وأجبت داعي الله ، وكفرتُ بمن أبي أن يحيه » اه قاله الخطاب . وينبغي أن يكون الأذان موقوفاً بقليل السكت في بُجْله ، بخلاف الإقامة فإنها معربة .

(تنبيه) ينبغي للمؤذن أن يتحفظ عن الفاظ الأذان كالإقامة ، لأن السلامة من الالحق في الأذان مستحب كما في الخرشي . وقد هل العلامة الشيخ محمد بن محمد المراكشي مؤلف سبيل السعادة عن التوضيح فقال : (فائدة) يُلط بمض المؤذنين في مواضع منها أن يد الباء من أكبر فيصير أكبار ، والأكبار جمع كبر وهو الطبل ، فيخرج إلى معنى الكفر . ومنها أنهم يمدون الهمزة في أول أشهد ، فيخرج إلى حيز الاستفهام ، وكذلك يصنعون في أول الجلالة . ومنها الوقوف على لا اله وهو خطأ ، ومنها أن بعضهم لا يدمج تنوين محمد في الراء بعدها ، وهو لحن خفي عند القراء ، ومنها أن بعضهم لا ينطق بالهاء في حي على الصلاة وبالحاء في حي على الفلاح ، فيخرج في الأول إلى صلا النار ، وفي الثاني إلى غير المقصود اه . قُلْتُ : ومنها أن بعضهم يشيع الراء من أكبر بزيادة الواو بعدها ، ومنها أن بعضهم يضم الكاف من أكبر ، ومنها أن بعضهم يُلط في لفظ حي على الصلاة حي على الفلاح بكسر اللام في حي ، وذلك في الأذان والإقامة ، وهو خارج عن معنى المقصود اه .

شروط الصلاة

ولما أنهى الكلام على الأذان والإقامة وما يتعلق بهما انتقل يتكلم على شروط الصلاة فقال رحمه الله :

﴿فصل﴾

أى فى بيان شروط الصلاة ، وهى أربعة على الجملة : الأول استقبال القبلة ، والثانى طهارة الحدث وطهارة الخبث ، والثالث ستر العورة ، والرابع البلوغ . وسياقى زيادة بيان على التفصيل بعد تعريف الشرط . والشروطُ جمع شرط ، وتجمع على شرائط وأشراط . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : وهى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً . والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب ، وبشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة ، وبشرطهما ما يتوقفان عليه . وشرط الشيء ما كان خارجاً عن حقيقته ، وركنه ما كان جزءاً من حقيقته . والشرط ما يلزم من عدمه عدم الشرط ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم . فإن كان شرطاً وجوباً فقط كالبلوغ قلت هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء - كالصلاة مثلاً - ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب لاحتمال وجود مانع كالحيض ، ولا عدم الوجوب ، بل قد يحصل الوجوب وذلك عند انتفاء الموانع وتوفر الأسباب كدخول الوقت . وإن كان شرط صحة فقط كالإسلام قلت : هو ما يلزم من عدمه عدم الصحة ، ولا يلزم من وجوده وجود الصحة لجواز انتفاء شرط آخر كالطهارة ، أو وجود مانع كالحيض ، ولا عدمها ، بل قد توجد إذا انتفت الموانع وتوفرت الأسباب . وإن كان شرطاً فى الوجوب والصحة معاً كالعقل بالنسبة للصلاة قلت هو ما يلزم من عدمه عدمهما ولا يلزم من وجوده وجودهما

ولا عديمها . وأما كونه لا يلزم من وجوده وجودها فلجواز حصول مانع منهما كالحيض وأما كونه لا يلزم من وجوده عديمها فلجواز توفّر الأسباب وانتفاء الموانع وهى إذا توفرت مع انتفاء الموانع حصل الوجوب والصحة . وأما شروط وجوبها فقط فاثنتان البلوغ وعدم الإكراه على تركها . فوجوبها يتوقف عليهما ، لكن عدم الإكراه ليس بشرط وجوبها على التحقيق . وأما شروط الصحة فقط خمسة : طهارة الحدث ، وطهارة انطبخ على أشهر القولين ، وقيل إن طهارة انطبخ سنة . والإسلام ، وستر العورة ، والاستقبال . وأما شروطها معاً فسته : بلوغ الدعوة ، والعقل ، ودخول الوقت ، والقدرة على استعمال الطهور ، وعدم النوم والغفلة . والخلو من حيض ونفاس وهو خاص بالنساء اهـ .

قال المصنف مُتَدَرِّجًا بالشرط الأول وهو من شروط الصحة بقوله : ﴿ اِسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ فِي الصَّلَاةِ ﴾ يعنى أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة . وسُميت القبلة قبلة لأن المصلّى يقابلها وتقابله ، وهى على سبعة أقسام : الأولى قبلة تحقيق وهى قبلة الوحى كقبلة عليه الصلاة والسلام ، بمعنى قبلة عيان وإن لم تمان ، وهى السكبة . الثانية قبلة إجماع وهى قبلة جامع عمرو بن العاص بمصر ؛ لإجماع الصحابة عليها . الثالثة قبلة استتار وهى قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام . الرابعة قبلة اجتهاد ، وهى قبلة من لم يكن فى الحرمين . الخامسة قبلة بدل وهى جهة السفر للراكب على الدابة فى النوافل حينما توجه فى سفر قصر لقول الله تعالى « ولله المشرق والمغرب فأينما تولّوا فثمّ وجه الله » أى قبلته . السادسة قبلة تخيير ، وهى قبلة من لم يجد مجتهداً يقلده ، أو تخير ، أو نسي المجهّد ، أو خفيت عليه الأكلة لسجن أو ظلة أو حجاب أو غير ذلك . وسأيت عن المصنف . فإن تخير تخير جهة . السابعة قبلة عيان وهى استقبال عين السكبة لمن بمكة ، أى مسامته ببناء السكبة بجميع البدن تيقناً مع الأمن والقدرة ، لأن القدرة

على اليقين تمنع الاجتهاد ، فإن عجز فالحجة قال تعالى « قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُجُّوهُمْ شَطْرَهُ » وروى البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : البيت قبله لأهل المسجد ، والمسجد قبله لأهل الحرم ، والحرم قبله لأهل الأرض » اه وهذا الحديث وإن ضعف الترمذى بعض رجاله فعنه صحيح لقوله تعالى « قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » الآية . وفى الحديث عن البراء بن عازب : قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فصلّى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم وُجِّهَ إلى الكعبة ، فرأى رجلاً قد كانت صلى الله عليه وسلم على قوم من الأنصار ، فقال : أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وُجِّهَ إلى الكعبة فانحرفوا إلى الكعبة » رواه الخمسة . وهذا لفظ النسائي اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا فِي شِدَّةِ انْخَوْفٍ ﴾ يعنى أن الخوف الشديد مبيح للخصائف إيقاع الصلاة على غير القبلة . قال خليل : أو خوف من كسيع . وفى اللواق : قال مالك فى المدونة : من خاف إن نزل من سباع أو غيرها صلى على دابته إيماءً أيما توجهت به ، فإن أمن فى الوقت فأحب إلّئ أن يعيد بخلاف المدو . قال بن يونس : ووقته وقت الصلاة المفروضة . قال اللخى : ويسقط استقبال القبلة عن المكتوف ، والمربوط ، وصاحب المدم ، والمسايف للمدو ، والخصائف من اللصوص والسباع إذا كان يحشى متى وقف أدركه المدو أو اللصوص أو السباع اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى عاطفا على شدة الخوف : ﴿ وَالتَّائِبَةِ فِي سَفَرِ الْقَصْرِ عَلَى الدَّابَّةِ ﴾ يعنى أن المتنفل يجوز له أن يصلى حيث ماتوجهت به الدابة . قال ابن حزم فى القوانين : الاستقبال شرط فى الفرائض إلّا فى صلاة المسافرة ، والراكب فى السفر . (١٢ - أسهل المدارك - ١)

يخاف إن نزل لصاً أو سباعاً فتجوز الصلاة حينئذ على الدابة إلى القبلة وغيرها ، وهو أيضاً شرط في النوافل إلّا في السفر فيصلى حيث ماتوجت به راحلته ، ويومئ بالركوع والسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ولا يتكلم ولا يلتفت . وذلك بشرط أن يكون السفر طويلاً ويكون راكباً . ويصلى مَنْ في السفينة إلى القبلة ، فإن دارت استدار : وروى ابن حبيب أنه يتنفل حيث سارت به كالعادة اهـ . وفي المختصر : وصوب سفر قصر لراكب دابة فقط ، وإن يحمل بدل في نفل وإن وتراً . قال الشارح : يعنى أن جهة السفر للمسافر عوض له عن توجهه إلى الكعبة في النوافل ، وإن وتراً لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك ، وأجرى ركعتا الفجر وسجود التلاوة بشرط أن يكون سفره سفر قصر ، وأن يكون لراكب دابة فلا يركض في ذلك في حضر ولا فيما دون مسافة القصر ، أو سفر غير مباح ولوالى القبلة ، ولا لماش ولا لراكب سفينة . والحمل كالعادة وهو ما يُزكّب فيه من شقذف وغيره . وإذا استوفى هذه الشروط له أن يبتدىء تنفله إلى جهة سفره ، ولا يجب عليه أن يبتدئ إلى جهة القبلة اهـ .

ثم رجع إلى بيان وجوب استقبال الكعبة وجهها لمن تاهل ، فقال رحمه الله : ﴿ قِيلَ لِمُ مَعَايِنَهَا إِصَابَتُهَا ، وَغَيْرُهُ جِهَتُهَا ﴾ هذا في غير ما استثنى من الخائف والمتنفل في سفر قصر على الدابة ، ومن كان في حالة الالتحام في قتال جائز فهو لا يجوز لهم الصلاة إلى القبلة وغيرها ، لا غيرهم ، وأما أهل مكة فيلزمهم معانئة الكعبة مع الأمن والقدرة كما تقدم . وأما غيرهم ممن كان خارجاً عنها فيلزمه التوجه إلى جهتها لقوله تعالى « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » وفي المختصر : ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة ، فإن شق في الاجتهاد نظرٌ وإلّا فالأظهر جهتها اجتهاداً ، كأن نقضت والعمياذ بالله تعالى . انظر حاشية الصاوى على أقرب المسالك عند قول « صنفه وهى عين الكعبة لمن بمكة الخ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَشْكَلَتْ تَحَرَّى ﴾ يعنى أن للصلى إذا أشكلت عليه القبلة ولم يهتد بجهتها ، ولم يجد من يقوده فإنه يجتهد ويصحرى جهة ويصلى عليها ، وإن تبين خطؤه فى الصلاة قطع ، وبمدها أعاد فى الوقت . قال فى للدونة : إن علم بمد الصلاة أنه استدبر القبلة ، أو شرق أو غرب أعاد فى الوقت ، ووقته فى الظهرين اصفرار الشمس ، وفى العشاءين طلوع الفجر ، وفى الصبح طلوع الشمس .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ تَحَرَّى تَحَرَّى جِهَةً . وَقِيلَ يُصَلَّى أَرْبَاعًا إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ ﴾ وفى المختصر : فإن لم يجد ، أو تحير مجتهد تحير ولو صلى أرباعاً تسنن ، وهو المختار عند اللخمي . وقال الدردير : وللمتدبر الأول ، فإن لم يجد غير المجتهد مجتهداً يقوده ولا محراباً تحير جهة من الجهات الأربع وصلى إليها صلاة واحدة وسقط عنه الطلب لمعزده . وقال الدسوقي : وأما لو وجد ذلك للقلد من يقوده من مجتهد أو محراب وترك تقليد ما ذكر ، واختار جهة تركن لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة إن لم يتبين خطؤه ، فإن تبين الخطأ فيها قطع حيث كان كثيراً ، وإن تبين بعدها فقولان بالإعادة أبداً ، أو فى الوقت اهـ . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ فَإِنْ تَبَيَّنَ انْخِلَافٌ فِي أَثْنَانِهَا أَسْتَدَارَ ، وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ ﴾ يعنى أنه قد تقدم البيان فى ذلك ، لكن نذكر هنا نص للدونة لزيادة الإيضاح . قال مالك فىمن استدبر القبلة أو شرق أو غرب فصلى وهو يظن أن تلك القبلة ، ثم تبين له أنه على غير القبلة فقال : يقطع ما هو فيه ويتدئ الصلاة ، فإن فرغ من صلاته ثم علم فى الوقت فعلية الإعادة . قال : وإن مضى الوقت فلا إعادة عليه . وقال أيضاً : لو أن رجلاً صلى فأنحرف عن القبلة ولم يشرق ولم يغرب فلم بذلك قبل أن يقضى صلاته فإنه يميل إلى القبلة ويبنى على صلاته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَغَيْرُ الْمُجْتَهِدِ يُقَلَّدُ عَارِفًا جِهَتَهَا كَالْأَعْمَى ﴾ يعنى أن غير المتأهل للإجتهاد سواء كان بصيراً أو أعمى يقلد عارفاً بطريق القبلة بشرط أن يكون

مكلفاً عدلاً ، أو يقلد محراباً وإن لم يكن من محارِبِ الأُمصار . انتهى بمنه . قال ابن جزي : المصلون ثلاثة : متيقن للقبلة ، ومجتهد ، ومقلد ، وهي مُرتبة فلا يجوز الانتقال عن واحد إلى ما بعده إلا بعد العجز عنه . فالقطع لمن صلى في مكة ، ومحرابُ النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة بمنزلة السكبة . والاجتهاد لمن صلى في سائر الأقطار إن قدر عليه ، والتقليد لمن عجز عن الاجتهاد فيسأل مسلماً عارفاً بالقبلة ويقلده ، فإن عدم من يقلد فقليل يصلى إلى حيث شاء ، وقيل يصلى أربع صلوات إلى أربع جهات اه . وقد تقدم أن للمعتد من القولين الأول .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَدَاخِلُ الْقَرْيَةِ الْمُسْلِمَةِ يَفْعَلُ عَلَى مَحْرَابِهَا ﴾ يعني أنه قد تقدم أن غير المجتهد إذا لم يجد مجتهداً يدلّه على القبلة يقلد المحراب وإن لم يكن من محارِبِ الأُمصار ، هذا إذا كان بلداً عظيماً حضر نصب محرابه إلى جهة السكبة جمع من العلماء العارفين ، وذلك كبغداد ومصر والإسكندرية وإلا فلمجتهد أن يعتمد على اجتاده . قال في المختصر : ولا يقلد مجتهد غيره ولا محراباً إلا ليُضري . وفي المواق : قال ابن القصار : يجوز تقليد محارِبِ البلاد التي تكررت صلواتها ونصبها الأئمة . القباب : وهذا إذا لم تكن مختلفة ولا مطعونا عليها انظر المواق اه . قال الخرشى : وقوله ولا يقلد محراباً ، يريد إن كان البلد الذي هو فيه خراباً ، أمّا لو كان البلد عامراً : تكرر فيه الصلاة ويعلم أن إمام المسلمين قد نصب محرابه ، أو اجتمع أهل البلد على نصبه فإنه يجب أن يقلده ، وهو معنى قوله إلا لمصر ، ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ اه .

ولما أنهى الكلام عن الشرط الأول انتقل يتكلم على الشرط الثاني وهو الست . وما كان ستر المورة شرطاً من شروط صحة الصلاة على التقدير عليه أفردّه المصنف بالاعتدال استقلالاً واعتناء بشأن ذلك في الصلاة وخارجها . فقال : رحمه الله .

﴿فصل﴾

أى فى ستر العورة . والمعنى أن المصنف رحمه الله عقد هذا الفصل فى بيان وجوب ستر العورة بقوله : ﴿ سَتْرُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ ﴾ أى فى صحة الصلاة . قال الخرشي : والعورة فى الأصل الخلل فى الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ، ومنه عورة المكان أى توقع الضرر والفساد منه . وقوله تعالى « إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ » أى خالية يتوقع فيها الفساد . والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها ، لا من المور بمعنى القبح لعدم تحققه فى الجملة من النساء ليل النفوس إليها . وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وإن ميل إليه طبعاً . وعبارة بعضهم : والعورة وهو القبح ، لقبح كشفها لانفسها ، حتى قال محيي الدين بن عربى : الأمر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لانفسها ، فإنهما - يعنى الثَّقَاتَيْنِ - منشأ النوع الإنسان للكرم المفضل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : « وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مَا بَيَّنَّ الشَّرْعُ إِلَى الرَّكْبَةِ »
يعنى أن عورة الرجل التى يحرم النظر إليها ما بين السرة والركبة ، فيجب على كل رجل مكلف سترها فى جميع الأحوال ، فى الصلاة وخارجها ، إلا فى الخلو فستحبه ، وكل ذلك إن قدر ووجد ما يستتر به بأى ستر كان . وعبارة المصنف شاملة للعورة المطلقة والمخففة ، لأن العورة المطلقة هى السوأتان ، وهما القبل والدبر وما والاها من الأيتين والعانة والأشيين ، وما عدا ذلك من الفخذ عورة مخففة فى حق الرجل . وفى الرسالة : والفخذ عورة وليس كالعورة نفسها . قال شارحها : فغاية ما يقال إنه يكره كشفه مع غير الخاصة ؛ والحرمة بميدة لأنه عليه الصلاة والسلام كشف فخذ مع أبى بكر وعمر ، وفى مسلم « عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجاً فى بيته كاشفاً فخذه وساقيه ، فاستأذن أبو بكر فذن له وهو على تلك الحالة فتحدث ، ثم استأذن

عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه فدخل وتحدث معه ، فلما خرج قالت عائشة دخل أبو بكر فلم يتبأله ، ودخل عمر فلم يتبأله — أى لم تهتم لدخولهما وتستر نخذيك — ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك ، فقال ألا أستحي من رجل تستحي منه للملائكة والإستحياء منه مزية وهى لا تقتضى الأفضلية اه . قال النفراوى : والحاصل أن النخذ عورة مخفية يجوز كشفه مع الخواص ، ولا يجوز مع غيرهم ، فقد كشف النبي صلى الله عليه وسلم فخذ مع أبى بكر وعمر ، وستره حين أقبل عثمان ، ثم ذكر الحديث المتقدم إلى آخره ، وقال : ولذا لا بعيد الرجل الصلاة لكشفه ولو عمداً ، وإلا أعادت الأمة في الوقت ، والحرة أبداً لأنه من الأنثى عورة حقيقة مطلقاً اه .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا إِزَارًا أَتَزَرَ بِهِ ، أَوْ ثَوْبًا وَاسِعًا فَالتَّحَفَ بِهِ وَخَالَفَ طَرَفِيهِ وَعَقَدَهَا عَلَى حَاظِيهِ ﴾ . يعنى أن المصلى إذا لم يجد إلا إزاراً واحداً فإنه يشده على وسطه ويصلى فيه ولا بعيد ، وأما إن وجد ثوباً واسعاً فإنه يلتحف به ويخالف طرفيه ويعقده على عاتقه ، والعائق هو ما بين المنكب والعنق . والأصل في هذا حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به » يعنى فى الصلاة . ولمسلم « فخالف بين طرفيه ، وإن كان ضيقاً فاتزر به » رواه البخارى ومسلم .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُسَكَّرَةُ السَّرَاوِيلِ بِإِنْفِرَادِهَا ﴾ وفى نسخة السراولة بمقدرها . والسراويل تذكر وتؤنث . وفى الصباح : والجمهور أن السراويل أُنْثَى . وقيل عربية ، جمع سرؤالة تقديرها ، والجمع سراويلات اه . يعنى أن الصلاة فى السراويل مكروهة إلا إذا كان معها شيء . وفى الأخضرى : وتسكرو الصلاة فى السراويل إلا إذا كان فوقها شيء . وفى الرسالة : ويكره أن يصلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء ، فإن فعل

لم يعد اه . وما ذُكر من كراهة الصلاة في السراويل محله إذا لم يكن شفافاً ، وإذا كان فوقهما شيء كثيف يحجب الوصف انتفت الحُرمة والكراهية اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَلِلْحَدِّ لِرَقَّتِهِ ﴾ يعني أنه يكره لبس الثوب المحدّد لأجل رقتة ، وهذا ليس مخصوصاً بالسراويل ، بل لجميع الثوب الرقيق الذي يصف الجسد أو العورة لرقته ولو بنير صلاة لاختلاله بالمروءة ومخالفته لزي السلف الصالح . وفي المواق : قال ابن الحاجب ما يصف لرقته أو لتحديده يكره كالسراويل . ومن اللبونة : كره مالك الصلاة في السراويل . ابن يونس لأنه يصف . والنزُّ أفضل منه . قال خليل : لا يريح . وفي المواق : الذي لابن يونس من صلى في ثوب رقيق يصف أعاد ، إلا أن يكون رقيقاً لا يصف إلا عند ريح فلا يعيد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَمَةُ كَالرَّجُلِ ﴾ يعني أن عورة الأمة كمعورة الرجل . وقد تقدم أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة . قال في المختصر : وهي من رجل وأمة وإن بشائبة ، وحرّة مع امرأة ما بين سرة وركبة . قال الخريشي : يعني أن عورة الرجل مع مثله ، أو مع أمة ولو بشائبة من أمومة ، فما دونها مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة ، وعورة الحرّة مع حرّة ، أو أمة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُ بَدَنِهَا لَا رَأْسَهَا ﴾ يعني أنه يندب للأمة القن أن تستر جميع بدنها إلا الرأس فلا تستر للتمييز بينها وبين الحرّة ، كما يستحب لأُمّ الولد والمبغضة تغطية العنق . وأما الأمة فلا يستحب لها ذلك . قال في المختصر : ولا تطلبُ أمةً بتغطية رأس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يستحب ﴿ تَغْطِيَةُ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْمُبْتَغَةِ

الْمُنْقَ) قال العلامة العدوى في حاشيته على الخرشى : وحاصل ما في المقام أن أم الولد وغيرها اشتركتا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندب ما زاد على ذلك إلا الرأس ، واختلقتا في الرأس ، فأم الولد يندب لها أى ستر الرأس ، وغيرها أقوال ثلاثة بالجواز ، وندب التغطية ، وندب عدمها . قال أفاده على الأجهورى رحمه الله . ثم قال : والحاصل أن المعتمد ما قلنا كما أفاده شيخنا . قال عياض الصواب ندب تغطيتها في الصلاة لأنها أولى من الرجال ، ولا ينفى اليوم الكشف مطلقاً لمعوم الفساد في أكثر الناس ، فلو خرجت جارية مكشوفة الرأس في الأسواق والأزقة لوجب على الإمام أن يمنعها من ذلك ، ويلزم الإمام بهيئة تميزهن من الحرائر . وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاماً ، ولا تطلب أمة لا وجوباً ولا ندباً ، بل يندب عدم التغطية كما صرح به ابن ناجي . وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب من تغطى رأسها من الإمام لثلاث يشتبهن بالحرائر .. وصوب سند الجواز كما نقله أبو سعيد ؛ لأن غايتها أن تكون كالرجل ، فإذا لم يستحب له كشف رأسه بل يجوز في الأمة أولى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا ﴾ . يعنى أن المرأة الحرة البالغة يجب عليها ستر جميع بدننها لأنها كلها عورة إلا وجهها وكفيها لقوله تعالى : « وَلَا يَبْلُغِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتَيْنِ » الآية . أى لا يكسفن أبدانهم إلا عند أزواجهن أو أقربائهن ومن ذكر معهم في الآية الكريمة . قال ابن جزى في القوانين الفقهية : وأما الحرة فكلها عورة إلا الوجه والكفين . وزاد أبو حنيفة القدمين ، ولم يستثن ابن حنبل . ثم قال حكم المرأة في النظر إلى المرأة كحكم الرجل في النظر إلى الرجل ، فيمنع النظر إلى العورة ، ويجوز ما عدا ذلك . وحكم المرأة في النظر إلى ذوى محارمها كحكم الرجل في النظر إلى الرجل . وحكمها في النظر إلى الأجنبي كحكم الرجل مع ذوات محارمه وهو النظر إلى الوجه والكفين فقط على الأصح . وقيل كنظر الرجل

إلى المرأة الأجنبية ١٥ . وفي العِزَّة : وعورة المرأة الحرة مع أجنبي جميع بدنِها إلَّا الوجه والكفين ١٦ . وفي الأخضري : والمرأة كلها عورة ما عدا الوجه والكفين ١٧ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالسَّاتِرُ الْخَصِيفُ لَا الشَّافُ ﴾ يعني يشترط في الساتر الذي يستر المكلف عورته به أن يكون كثيفاً . قال ابن جزى : وأما الساتر فيجب أن يكون صفيقاً كثيفاً ، فإن ظهر ما تحته فهو كالمسدم ، وإن وصف فهو مكروه ١٨ . وفي الرسالة : وأقل ما يجزئ للمرأة من اللباس في الصلاة الدرع الخفيفة^(١) السابغة التي تستر ظهور قدميها ، وهي القميص والخمار الخفيف . قال الشارح : القميص هو الذي يسلك في العنق ، وشرطه كونه كثيفاً لا يصف ولا يشف . وقوله والخمار تنفع به أي تغطي به رأسها وشعرها وعنقها ، ولا يجوز لها أن تجعل الوقاية فقط فوق رأسها وترك ذقنها وعنقها مكشوفين ، ويشترط في الخمار من الكثافة ما يشترط في الدرع . قاله النفراوي . وفي الثمر الداني : الخمار بكسر الخاء الموحدة وهو ثوب تجعله المرأة على رأسها فشرطه شرط القميص من كونه كثيفاً لا يشف ، فإن صلت بالخفيف النسيج الذي يشف ، فإن كان مما تبدو منه العورة بدون تأمل فإنها تعيد أبداً ، وإن كان يصف العورة فقط أي يحددها فيكره وتعيد في الوقت . والرجل كالمرأة في ذلك : فيجب على المرأة أن تستر ظهور قدميها وبطنهما وعنقها ودلاليها ، ويجوز أن تظهر وجهها وكفيها في الصلاة خاصة . والأصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلَّا بخمار » يعني بالغة . وفي رواية « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قال في الثمر الداني : الخفيفة - بالهاء المهملة - على الرواية الصحيحة . وروى بالحاء المعجمة . ومعنى الأول : الكثيف الذي لا يصف ولا يشف . ومعنى الثانية : الساتر السابق . . . ويراد به أيضاً الذي لا يصف ولا يشف .

اتصل المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار ؟ قال : إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَمُحِ إِلَّا حَرِيرًا أَوْ نَجَسًا حَتَّى يَرَى ﴾ بمعنى أن المصلي إذا لم يمحو ما يستر به العورة إلا ثوب حرير أو نجس فإنه يصلي به للضرورة ، وصحت صلاته ، وإن تركه وصلى عرياناً فإنه يعيد صلاته أبداً . قال السردير على أقرب المسالك : فإذا علم من يعمره ما يستر به عورته فلم يستمره وصلى عرياناً بطلت . وكذا من صلى عرياناً مع وجود حرير أو نجس اهـ بمعنى . قال خليل - مشبهاً بالإعادة في الوقت - : كصلى بحرير وإن انفرد أو بنجس يغير . وقال بعد ذلك بقليل : وعصى وصحت إن لبس حريراً أو ذهباً أو سرق أو نظر محرماً فيها . قال الشارح : قوله كصلى بحرير تشبيه في الإعادة في الوقت ، بمعنى أن من صلى بحرير أو بذهب لابساً لكل فإنه يعيد في الوقت ، وإن انفرد باللبس مع وجود غيره خلافاً لابن حبيب القائل بإعادته أبداً . ويحتمل وإن انفرد في الوجود ، أى لم يمحو غيره حتى صلى به ، خلافاً لأصيح القائل بعدم الإعادة . وأما من صلى حاملاً له في كفه أو في جيبه أو في فمه فلا إعادة عليه ولا إثم عليه . وقوله أو نجس ، أى وكذلك يعيد إلى الاصفرار إذا صلى بثوب نجس ذاتاً أو عارضاً لابساً له أو حاملاً ، ويعيد في شيء طاهر غير حرير ، إذا لا فائدة في الإعادة بشيء نجس أو حرير . وكذلك لا يعيد في الآخر إذا صلى بأحدها اهـ خرش . وأما قول خليل : وعصى وصحت إن لبس حريراً الخ ، قال المواق : أما إن صلى به مختاراً فقد نفع ابن الحاجب على أنه خاص ، فإن كان معه ساتر غيره فقال ابن القاسم وسحنون يعيد في الوقت ، وقال ابن وهب وابن الماجشون لا إعادة عليه . قال ابن عرفة وشغل ابن الحاجب عدم صحة الصلاة لا أعرفه . فانظر قول خليل وصحت ، هل يريد ويعيد في الوقت لأن الإعادة في الوقت فرع الصحة ، أو يكون بنى على قول ابن وهب وابن الماجشون ؟

وأما إن صلى بثوب حرير بلا ستر معه فقال ابن وهب وابن الماجشون أيضاً لا إعادة عليه . وقال أشهب : يعيد في الوقت . وقال ابن حبيب يعيد أبداً . ثم قال : وعبرة ابن يونس من صلى بخاتم ذهب أو ثوب حرير وعليه ما يواريه غيره فليعد في الوقت . وقال أشهب : لا إعادة عليه إلا أن يكون عليه غيره فليعد في الوقت . وقال ابن حبيب إذا كان عليه غيره أجزأه وقد أتم ، وإذا لم يكن عليه غيره أعاد أبداً . قال ابن يونس : فصار فيمن صلى بثوب حرير طمداً ثلاثة أقوال : ابن وهب : لا إعادة عليه ، أشهب يعيد في الوقت . ابن حبيب : يعيد أبداً . قال المسأزي : يلزم ابن حبيب أن يعيد أبداً من صلى في دار منصوبة أو ثوب منصوب ، والمعروف خلافه فانظر هذا كله مع لفظ خليل ومع ما تقدم عند قوله كمصل بحرير إلى أن قال : وكذا المذموم شرعاً هو كالمذموم حساً ، فالصلى بثوب الحرير كأنه ليس ذلك الثوب عليه ، فإن كان عليه غيره صحت الصلاة ، وإلا فهو كمریان اه مع حذف شيء . انظر الخطاب فإنه قد أتى بما ينفي الطالب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي اجْتِمَاعِهِمَا يُقَدَّمُ النَّجَسُ ، وَقِيلَ الْحَرِيرُ ﴾
يعنى أنه إذا اجتمع عند مرید الصلاة ثوبان ! حرير ونجس ولم يحدّ غيرهما ، فإنه يقدم النجس على الحرير ، وهو قول أصبغ . قال المدوي على الخرشي ضعيف . قال الخرشي : وإذا اجتمع الحرير مع النجس ، أو التنجس قدم الحرير على المشهور ، وهو قول ابن القاسم . وفي الدردير على أقرب للسالك : وهو أى الحرير مقدم على النجس عند اجتماعهما وجوباً ، لأنه لا ينافي الصلاة بخلاف النجس . وقال الصاوي عليه : قوله مقدم على النجس وكذا على التنجس ، وهذا قول ابن القاسم . وقال أصبغ : يقدم النجس ، لأن الحرير يمنع لبسه مطلقاً ، والنجس إنما يمنع لبسه في حال الصلاة ، والمنوع في حالة أولى من المنوع مطلقاً ، والمتمم ما قاله ابن القاسم اه .

(قُلْتُ) والسَّأَلَةُ ذاتُ خِلافٍ ، ولذا قال ابنُ جِزَى في القَوَانِينِ : وإن لم يَحِدْ إلَّا ثَوْبِي حَرِيرٍ وَنَجَسٍ فَاخْتَلَفَ بِأَيِّهِمَا يَصِلِيهِ وَتَقُلُّ الْمَوَاقِعُ عَنِ الْمَدُونَةِ وَنَصَهَا : مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ ثَوْبٍ نَجَسٍ وَثَوْبٍ حَرِيرٍ فَلْيَصِلْ بِالْحَرِيرِ وَيَعِيدُ فِي الْوَقْتِ . قال ابنُ يُونُسَ : لِأَنَّ النَّجَسَ غَيْرُ مَبَاحٍ لِأَحَدِ الصَّلَاةِ بِهِ ، وَالْحَرِيرُ مَبَاحٌ لِلنِّسَاءِ لِبَسِهِ وَالصَّلَاةُ بِهِ وَلِلرَّجُلِ فِي الْمَجَاهِدِ فَهُوَ أَخْفَى ، وَقَالَ أَشْهَبُ : الْأَخْصُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَعْمِ ، فَيَقْدُمُ النَّجَسُ فِي الْاجْتِنَابِ لِأَنَّهُ أَخْصَى ، كَالْحَرَمِ يَقْدُمُ الصَّيْدُ عَلَى اللَّيْتَةِ فِي الْاجْتِنَابِ هـ . بِالْإِخْتِصَارِ . وَفِي حَاشِيَةِ الْمَدُونِ عَلَى الْخُرُشِيِّ : اعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ مَا قِيلَ أَنَّ الثَّوْبَ النَّجَسَ يَصِلِي بِهِ اتِّفَاقًا ، وَفِي الْحَرِيرِ اخْتِلَافٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّوْبَ النَّجَسَ جَائِزٌ لِبَسِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إلَّا فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ الْحَرِيرِ ، لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَا يَقْدُمُ الْحَرِيرُ ، وَمَقْتَضَى مَا ذَكَرَ الْعَكْسَ . وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى بِالنَّجَسِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ بَطُلَ ، وَأَمَّا الْحَرِيرُ فَلَا بَطْلَانَ هـ . (قُلْتُ) وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ فَرَعُ الصَّحَّةِ كَمَا تَقْدُمُ . وَقَدْ عَلِمْتَ فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمَشْهُورَ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ . وَاللَّهُ مُوَفِّقٌ لِلصَّوَابِ هـ

قال للصف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَدِمَ السَّاتِرَ صَلَّى عَرِيَانًا بِمَوْضِعِ سَاتِرٍ قَائِمًا رَأَى كَمَا سَاجِدًا ﴾ يعني أن من لم يجد الساتر بأن يحجز عن كل ما يجب الاستتار به ، فإنه يجب عليه أن يصلي عرياناً بموضع لا يراه أحد ، وليصلها كما هي قائماً بالركوع والسجود . ولا تسقط عنه لعدم الساتر مادام يقدر على أدائها . قال خليل : ومن يحجز صلى عرياناً ، قال الدرر : أي وجوباً ، وأعاد بوقت على المذهب . وفي جواهر الإكليل : ومن يحجز عن ستر عورته المغلظة صلى عرياناً لأن اشتراط الستر في صحة الصلاة مقيد بالقدره وهو عاجز عنه هـ . قال ابن جِزَى في القَوَانِينِ : وَمَنْ لَمْ يَحِدْ ثَوْبًا صَلَّى وَحْدَهُ عَرِيَانًا قَائِمًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِلِي جَالِسًا ، فَإِنْ جَاءَ الثَّوْبُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَاخْتَلَفَ

هل يستر ويتأدى أو يقطع ويتبدى اه . وفي الأخرى : ومن لم يجد مايستر به عورته صلى عرياناً ، قال عبد السميع الأزهرى الآبى . يعنى أن المكاف إذا ضاق عليه الأمر ولم يجد مايستر به عورته من ثوب نجس أو حرير أو حشيش أو ورق أو طين يسمعك فيه وتعذر عليه جميع ذلك فيجب عليه أن يصلى عرياناً ولا يؤخر الصلاة حتى يجد مايستر به عورته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي جَمَاعَةِ الْمَرَأَةِ فِي الظُّلْمَةِ يَتَقَدَّمُ إِمَامُهُمْ وَيُصَلُّونَ كَذَلِكَ . وَفِي نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ مُقْبِرٍ قِيلَ يَنْفِرُ كُلٌّ بِمَوْضِعِهِ . وَقِيلَ جَمَاعَةٌ غَاضِيْنَ ﴾ يعنى أن المرأة قد يصلون جماعة ، وقد يصلون أفذاذاً بحسب الحال . قال مالك في المدونة في المرأة الذين لا يقدرّون على الثياب : إنهم يصلون أفذاذاً يتباعد بعضهم عن بعض ، ويصلون قياماً . وإن كانوا في ليل مظلم لا يتبين بعضهم بعضاً صلوا جماعة ، وتقدمهم إمامهم اه . قال ابن جزى : وإن اجتمع عرأة في الظلام صلوا كالمستورين ، وإن كانوا في الضوء تباعدوا وصلوا أفذاذاً ، وإلا صلوا جلوساً ؛ وقيل قياماً وينضون أبصارهم اه . وفي المختصر : فإن اجتمعوا بظلام فكالمستورين ، وإلا تفرقوا ، فإن لم يمكن صلوا قياماً غاضين ، إمامهم وسطهم . قال الشارح : يعنى أن المرأة إذا اجتمعوا في ظلام الليل ، أو لظلمة مكان فإنهم يصلون الصلاة على هيئتها من قيام وركوع وسجود ، ويتقدم إمامهم ، فإن كان الاجتماع في ضوء كنهار أو ليل مقمر فإنهم يفرقون إن أمكن ويصلون أفذاذاً ، فإن لم يمكن تفرقهم لخوف على مال أو نفس من عدو أو سبع أو لضيق مكان صلوا قياماً غاضين أبصارهم ، وركعوا وسجدوا وإمامهم وسطهم ، فإن كان معهم في هذه الحالة نساء ينبغي أن يصلى الرجال ثم النساء ، أى فرادى قائمات راكعات ساجدات ، وتصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ، ولو تركوا التفرق مع القدرة عليه فالظاهر أنه بمنزلة من صلى عرياناً مع القدرة على الستر فيعيد أبداً . وقيل في الوقت . ومثله

لو تركوا غض البصر . ولا يقال هذا بمنزلة من نظر عورة إمامه أو غيره فيجزي فيه ما تقدم ؛ لأن ذلك مع الستر وهذا مع قدومه كما في شرح الأجهوري اه خرشى مع إيضاح . ولنذكر بقية الأمثلة التي ذكرها الشيخ خليل هنا إتماماً للفائدة وهي قوله : وإن علمت في صلاة بعقب مكشوفة رأس ، أو وجد عريان ثوباً استترا إن قرب ، وإلا أعاداً بوقت ، وإن كان لمرأة ثوبٌ صلوا أفذاذاً ، ولأحدهم ندب إعارتهم اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُمْنَعُ التَّلْتُمُ فِي الصَّلَاةِ ﴾ التلثم هو تغطية الفم وما تحت الشفة السفلى بثوب . وليس التلثم بحرام إلا لقصد الكبر ، وإن قصد به الكبر لحرام ، وإلا فكروه على المشهور ولو في غير الصلاة . وقد نقل الحطاب عن الزروق . ونصه : قال الشيخ زروق في شرح الإرشاد عند قول صاحب الإرشاد و يمنع التلثم في الصلاة : أما التلثم فيمنع إذا كان لكبر ونموه ، ويكره لغير ذلك ، إلا أن يكون ذلك شأنه ، كأهل المتونة ، أو كان في شغل عمله من أجله فيستمر عليه . وتنقب المرأة للصلاة مكروه ؛ لأنه غلو في الدين ، ثم لا شيء عليها لأنه زيادة في الستراة . وفي المواق عند قول خليل : وانتقاب امرأة . من المدونة . قال مالك : إن صلت الحرة منتقبة لم تعد . ابن القاسم وكذا التلثم . البخى : يكرهان . وتستدل على وجهها إن خشيت رؤية رجل اه . وفي الدسوقي : والحق كما في بن أن التلثم يكره في الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لأجلها أولاً لأنه أولى بالكراهة من النقاب ، وحينئذ فلا اعتراض على المصنف اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ كَتْفُ الْكُمِّ وَالشَّعْرِ وَشَدُّ الْوَسْطِ لَهَا ﴾ يعني أن كل هذه الأفعال مكروهة في الصلاة . قال خليل : وانتقاب امرأة ، ككشف كم وشعر لصلاة وتلثم . وفي الرسالة : ولا يغطي أنفه أو وجهه في الصلاة ، أو يضم ثيابه ، أو يكف بشعره . قال شارحها أبو الحسن في كفاية الطالب : والنهي عن هذه الأمور

كلها نهى كراهة إذا كان في الصلاة ، وأما خارجها فلا كراهة لما في الحديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء » الحديث . وأما تغطية الأنف بالنسبة إلى المرأة فلا أنه من التعمق في الدين ، وأما بالنسبة إلى الرجل فلكبر إلا من كانت عادته ذلك كأهل مسوفة . بلد بالمغرب . فيباح له في الصلاة وغيرها ، ويستحب له تركه في الصلاة . وأما تغطية الوجه لهما . أى للرجل والمرأة . فالتعمق في الدين . وأما ضم الثياب فإنما يكره إذا فعل ذلك لأجل الصلاة أو صوتاً لثيابه لثلاث تلوث تراباً لأن في ذلك ضرباً من ترك الخشوع المطلوب في الصلاة . وأما إذا كان في صنعة أو عمل لحضرته الصلاة وهو كذلك فيجوز له أن يصلى على ما هو عليه من غير كراهة . وأما كفت الشعر فإنما يكره إذا قصد بذلك خوف تلوثه ، أما إذا كان عادته ذلك لشغل فلا كراهة . والأفضل أن يحل ذلك كله اهـ . وروى « إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة » وفي الحديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ، ولا أكفت شعراً ولا ثوباً » فأخبر أن النهى إنما هو إذا قصد به الصلاة . قال النفراوى : والحاصل أن كلاً من الانتقاب والتأثم والاحتزام والتشمير وضم الأكل والشعر إنما يكره إذا فعل في الصلاة ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، ولا يكره شيء من ذلك لغير الصلاة إلا الانتقاب لمن لم يكن عادته ذلك . ويفهم من ذلك أنه لو حضرته الصلاة وهو محتزم أو شامر لثوبه لا تتركه صلاته على تلك الحالة ، وإن كان الأولى حل ذلك اهـ .

ثم ذكر المصنف شرطاً ثالثاً من شروط صحة الصلاة بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ . وَقِيلَ فَرَضَ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ ﴾ . يعنى أن إزالة النجاسة عن محمول المصلى شرط في صحة الصلاة . وقيل فرض مع الذكر والقدرة . والقول الثالث أنها سنة مؤكدة . والقول بالسنية هو المشهور في المذهب ؛ لأنه قول ابن القاسم عن مالك في المدونة . واعتمد عليه ابن رشد وابن يونس وعبد الحق . وحكى بعض الحققين الاتفاق

عليه كما في الخرشى . ونظماً للمونة عن مالك : رفع النجاسات من الثياب والأبدان سنة لا فريضة . قال ابن رشد : وعليه فن صلى بثوب نجس أعاد في الوقت - ولو عمداً - الظهري للاصفرار ، والعشاءين للفجر ، والصبح للطلوع ، والجمعة كالظهريين اه . وفي الرسالة : وطهارة البقعة للصلاة واجبة ، وكذلك طهارة الثوب ، فقل إن ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض . وقيل وجوب السنن المؤكدة اه . قال شارحها أبو الحسن في كفاية الطالب : وقد شهر كل من القولين . وعلى الأول لو صلى بالنجاسة متممداً قادراً على إزالتها أعاد أبداً ، وإن صلى بها ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت ، وعلى الثاني يعيد في الوقت مطلقاً . ثم قال : والوقت في الظهريين إلى الاصفرار ، وفي العشاءين الليل كله ، وفي الصبح إلى الإسفار البين اه . قال البرزوقي في شرحه على الرسالة : وذكر في البيان أن المشهور في المذهب قول ابن القاسم عن مالك أن رفع النجاسة من الثياب والأبدان سنة لا فريضة . فن صلى بثوب نجس على مذهبه ناسياً أو جاهلاً مضطراً إلى الصلاة فيه أعاد في الوقت اه . قال النفراوى : وهذا القول أى بسنية لإزالة النجاسة عن ثوب المصلى وبدنه شهره ابن رشد لأنه قول ابن القاسم رواه عن مالك كما تقدم اه . انظره في اللطولات . والله أعلم بالصواب .

أركان الصلاة

ولما أنهى الكلام على الشروط وما يتعلق بجميع ذلك مما هو خارج للماهية انتقل بتكلم على الماهية المبر عنها بالركن والفرض والواجب واللازم والحتم ، فقال رحمه الله تعالى :

(فصل)

أى فى الأركان . واعم أن المصنف عقد هذا الفصل فى بيان أركان الصلاة . والأركان جمع ركن . وركن الشيء جزء ماهيته : أى حقيقته كما فى الصباح . والمراد بالصلاة مطلق الصلاة ولو فعلاً . وابتدأ بالركن الذى إذا تركه المصلى تبطل صلاته فقال رحمه الله تعالى : ﴿ أَرْكَانُهَا النِّيَّةُ مُقْتَرَنَةً بِالتَّكْبِيرِ ﴾ يعنى أنه أخبر أن النية هى أول ركن من أركان الصلاة . وقد أورد للمصنف هنا اثنى عشر ركناً كما سيأتى . والنية هى أصل كل العمل وأساسه . وفى الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُ مَا نَوَى » الحديث . وشرطها أن تكون فى أول كل عمل ، فيشترط هنا أى فى الصلاة أن تكون مقرونة بتكبير الإحرام بأن يكون قصده مقارناً للفظ التكبير .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ قَدِّمَهَا بِالتَّكْبِيرِ لَمْ يُخْزِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَضَحِّهَا ذِكْرًا ﴾ بضم الذال ضد النسيان . يعنى أن تقديم النية على تكبيرة الإحرام أو تقديم تكبيرة الإحرام عليها قد تصح به الصلاة وقد تبطل أخرى . قال خليل : وبطلت بسبقها إن كثرت ، وإلا فغلاط . قال الشارح : يعنى أن النية إذا سبقت أى تقدمت على تكبيرة الإحرام فإن الصلاة تبطل إن بَعَدَ السَّبْقُ اتِّفَاقًا ، وكذا إن تأخرت النية عن تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن لم يبعد سبق النية لتكبيرة الإحرام بل تقدمت عنها يسيراً فغلاط ، البطلان لابن الحماجب وتلميذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة ، وعدمه لابن رشد حيث قال : تقدم النية قبل الإحرام يسيراً جائز كالوضوء والنفل عندنا ، والصوم عند الجميع اهـ . وفى حاشية العدوى على الخرمى : وأما المقارنة فهى حال الصحة والسكال (١٣ - أسهل الماركة - ١)

اتفاقاً . قال في توضيحه أى خليل : والذى يظهر لى أن أقوال للتأخرين في اشتراط المقارنة معناها أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير ، لأنه يشترط أن تكون مصاحبة له اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَحَلَّهَا الْقَلْبُ بِنَسِيرٍ تَلْفَظُ ، فَإِنْ تَلَفَظَ بِهَا فَوَاسِعٌ ﴾ قال الدردير فى أقرب السالك : وجاز التلفظ بها ، لكن الأولى تركه فى صلاة أو غيرها . قال الصاوى : ويستثنى الموسوس فيستحب له التلفظ ليذهب عنه اللبس كما فى اللواقى اهـ . قال ابن جزى : محل النية القلب ، ولا يلزم النطق بها ، وتركه أولى خلافاً للشافعى اهـ . فالحاصل أن النطق بالنية مكروه وبدعة إلا من كثر عليه الوسواس فيجوز له ذلك لدفع ما عليه من الوسواس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْقَدُّ وَالْفُظُّ فَالْمُتَعَبِّرُ الْقَدُّ ، وَالْأَخْوَطُ الْإِعَادَةُ ﴾ يعنى لو تلفظ بالنية وخالف لفظه مانواه فى قلبه ، كأن نوى صلاة الظهر مثلاً وتلفظ بالعصر فالعبرة بما نواه لا بما تلفظ به . وينبنى له الإعادة احتياطاً ، فإن لم يعد فلا شىء عليه . وفى حاشية الصاوى على الدردير : تنبيه : إن خالف لفظه نيته فالعبرة بالنية إن وقع ذلك سهواً . وأما عمداً فتلاعب تبطل صلاته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَقْصِدُ آدَاءَ فَرَضِ الْوَقْتِ ﴾ أى ينوى أداء الصلاة المعينة التى حضر وقتها كالظهر مثلاً حال كونه ﴿ قائماً مُسْتَقْبِلاً ﴾ أى إلى القبلة إلا فى ما استثنى من شدة خوف أو متنفل على الدابة فى سفر قصر كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُقَنَّعٍ رَأْسُهُ وَلَا مُطَاطِلٍ لَهُ ﴾ يعنى أنه يكون عند تكبيرة الإحرام قائماً مستقبلاً معتدلاً غير رافع رأسه ولا مطاطلته ويحضر بقلبه جلال الله عز وجل ، ويشعر نفسه أنه واقف بين يديه يناجيه لأداء ما فرض عليه ، ثم يكبر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ﴾ تَكْبِيرُهُ

الإِحْرَامُ يَتَعَيَّنُ ﴿ لفظ ﴾ اللهُ أَكْبَرُ﴾ يعنى أن المصلّى يتعين عليه إذا أراد الدخول فى الصلاة أن يقول الله أكبر ، سواء كان إماماً أو فذاً أو متأملاً ، كانت الصلاة فرضاً أو نفلًا ، ذات ركوع وسجود أو غيرها . وفى الرسالة : والإِحْرَام فى الصلاة أن تقول الله أكبر ، لا يميزُ . ذكره ابن ناجى فى شرح الرسالة . وفى الحديث « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، وكلهم عن علي بن أبي طالب . وخرجه الترمذى أيضاً عن أبي سميد الخدرى (تنبيه) قال الحق عبد الرؤوف المناوى فى فيض القدير شرح الجامع الصغير : قد جعل الله لكل مطلوب مفتاحاً يُفْتَحُ به ، فجعل مفتاح الصلاة الطهور ، ومفتاح الحج الإِحْرَام ، ومفتاح البر الصدقة ، ومفتاح الجنة التوحيد ، ومفتاح العلم حسن السؤال والإصغاء ، ومفتاح الظفر الصبر ، ومفتاح المزيد الشكر ، ومفتاح الولاية والمحبة الذكر . ومفتاح الفلاح التقوى ، ومفتاح التوفيق الرغبة والرهبة ، ومفتاح الإجابة الدعاء ، ومفتاح الرغبة فى الآخرة الزهد فى الدنيا ، ومفتاح الإيمان التفكُّر فى مصنوعات الله ، ومفتاح الدخول على الله استسلام القلب والإخلاص له فى الحب والبغض ، ومفتاح حياة القلوب تدبر القرآن والضراعة بالأسحار وترك الذنوب ، ومفتاح حصول الرحمة الإحسان فى عبادة الحق والسعى فى نفع الخلق ، ومفتاح الرزق السعى مع الاستغفار ، ومفتاح الفرط الطاعة ، ومفتاح الاستعداد للآخرة قصر الأمل ، ومفتاح كل خير الرغبة فى الآخرة ، ومفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل . وهذا باب واسع من أنفع أبواب العلم ، وهو معرفة مفاتيح الخير والشر ، ولا يقف عليه إلا الموفقون اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثالث من أركان الصلاة ﴿ الْقِيَامُ لَهَا ﴾ أى لتكبيرة الإِحْرَام للقادر عليه فى الغرض ولو كفاثياً ، فلو كبر القادر جالساً فى الغرض

ثم قام فصلاته باطلة ، وكذا لو كبر راكعاً ، إلا أن ينوي بها الإحرام على أحد القولين في المسبوق . وأما العاجز والمتفل فيجوز لهما الجلوس عند تكبيرة الإحرام . قاله ابن تركي في « الجواهر الزكية » ، مع طرف من الصفي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الرابع من أركان الصلاة ﴿ الْفَاتِحَةُ ، يَفْتَتِحُهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أى فاتحة الكتاب ، وهى الحمد لله رب العالمين الخ وقوله يفتتحها بالحمد يقرأ بضم الهمزة تأدياً بالقرآن ، يعنى أن الركن الرابع من أركان الصلاة قراءة الفاتحة ، فعلى فرض لكل مصل إلا من كان خلف الإمام فيستحب له قراءتها فى السرية دون الجهرية ، وفى الموطأ : أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل هل يقرأ أحد خاف الإمام قال : إذا صلى أحدكم خلف الإمام تحسبه قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال : وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام . قال يحيى سمعت مالكاً يقول : الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يجر فيه الإمام بالقراءة ، ويترك القراءة فيما يجر فيه الإمام بالقراءة اه ثم اعلم أنه يجب لمن لم يحسن الفاتحة أن يتعلمها إن اتسع الوقت لذلك ، وكان يقبل التعليم ، ووجد من يملئه ولو بأجرة وجدها ، وإلا وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها إن وجد ، فإن وجد ولم يأتى به بطلت صلاته . وأما قوله يفتتحها بالحمد لله رب العالمين إشارة إلى ما فى الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إن النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، رواه البخارى ومسلم ، وزاد مسلم « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » وفى رواية لأحمد والنسائى « لا يجررون بسم الله الرحمن الرحيم » وفى الموطأ « عن أنس بن مالك أنه قال : قلت وراء أبى بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة » وإليه ذهب أبو محمد فى الرسالة ، فإنه قال فى باب صفة العمل : ثم تقرأ ، فإن كنت فى الصبح قرأت جهرًا بأم القرآن لاستفتح

بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها اه . قال النفاوى :
 أى لا تقرأها لاسراً ولا جهراً ، وإماماً كنت أو فذاً أو مأموماً لأنها عند الإمام أحمد
 وأبى حنيفة ليست آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة فينبى للصلى عن قراتها في
 الفريضة نهى كراهة ، هذا هو المشهور في المذهب . ولابن نافع قول بوجوبها كمذهب
 الشافعى . وعند الإمام مالك في البسوط إباحتها ، وعزى لابن مسلمة نذرها ، ودليل
 المشهور حديث عبدالله بن مفل ، والعمل . (قُلْتُ) وكذا حديث أنس المتقدم وحديث
 عائشة ، انظر (رسالة الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف) للعلامة الحنفى ابن عبد البر
 التمرى القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، قد أتى بما لا يستغنى عنه من هذا الشأن ،
 وعليك بها والله يتولى التوفيق ، وكان المأزرى يأتى بها سرراً فكلم . في ذلك فقال :
 مذهب مالك على صحة صلاة من يسلم ، ومذهب الشافعى على قول واحد ببطلان صلاة
 تاركها ، والمتفق عليه خير من المختلف فيه . وقد ذكر القرافى وابن رُشد والغزالى
 وجماعة أن من الورع الخروج من الخلاف بقراء البسطة في الصلاة ، ومثل ذلك قراءة
 الفاتحة في صلاة الجنائزة بعد إحدى التكبيرات ، لكن مع بعض دعاء لتصير الصلاة
 صحيحة باتفاق ، لأن الدعاء عندنا ركن . . ومحل كراهة البسطة في الفريضة إذا أتى
 بها على وجه أنها فرض من غير تقليد لمن يقول بوجوبها ، وأما إذا أتى بها مقلداً له ،
 أو بقصد الخروج من الخلاف من غير تعرض لفريضة ولا نفاية فلا كراهة ، بل واجبة إذا
 قلد القائل بالوجوب ، ومستحبة في غيره ، وأما البسطة والتعوذ في النافلة فالجواز من
 غير كراهة اه نفاوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُهَا فِي أَكْثَرِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي
 أَبُو مُحَمَّدٍ بَلَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ﴾ يعنى أنه اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تارك
 قراءة الفاتحة في الصلاة على ثلاثة أقوال ، والترك إما عنداً أو سهواً ، أما الممد فلا

إشكال في بطلان صلاة تاركها ، وأما السهو فلا يخلو من ثلاثة أوجه : إما أن يترك القراءة في الصلاة كلها ، أو في ركعتين منها ، أو في ركعة من الصبح أو الجمعة أو غيرها . وانظر أقوال العلماء في جميع ذلك في الطوليات ، لكن للمتقدم أن قراءة الفاتحة فرض واجب على المصلي في كل ركعة كالركوع والسجود ، ويؤيد ذلك ما قرره الشيخ صالح عبد السميع في شرحه على الرسالة المسمى بالثمر الداني من قوله : وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة - يعنى قراءة أم القرآن في الصلاة كلها - هو قول الأكثر ، وهو الراجح ، ومقابله ما رواه الواقدي عن مالك أنه إذا ترك القراءة في الصلاة كلها أن صلاته تجزئه ، وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة في الركعتين قال ابن ناجي هو مؤثر في البطلان اهـ . فهذا ظاهر في وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة فتأمل . قال القاضي أبو محمد في الرسالة : ولا يجزئ سجود السهو لنقص ركعة ولا سجدة ، ولا لترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها ، وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح ، واختلاف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها ، فقل يجزئ . فيه سجود السهو قبل السلام ، وقيل يلغى ويأتى بركعة ، وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتى بركعة ويميد الصلاة احتياطاً ، وهذا أحسن ذلك إن شاء الله تعالى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالرَّكْنَ الْخَامِسُ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ﴾ الرُّكُوعُ . وفي العزيمية الخامسة أى من فرائض الصلاة الركوع ، وأكله أى ينحن بحيث يستوى ظهره وعقته ، وينصب ركبتيه ، ويضع كفيه عليهما ، ويحافى الرجل مرفقيه عن جنبه ، ولا يتكسر رأسه بل يكون ظهره مستوياً اهـ . قلت إنه قد اتفق الأئمة على ركنية الركوع والسجود ، ولا خلاف بين الأئمة في ذلك كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ مَمْكِينُ رَاحَتَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ مُعْتَدِلًا

رَأْسُهُ وَظَهْرُهُ وَلَا يَبْزُخُ ﴿ المعنى أن كل الركوع أن ينحني ويمكن كفيه على ركبتيه حال كونه معتدلاً بأن يسوى رأسه وظهره ، ولا يطأطئه . وقوله ولا يبرز ، البراخ خروج الصدر ودخول الظهر . وقيل ولا يبرز أى ولا يرفع . وفى نسخة ولا يبرز بالنون والحاء المهملة وهى خطأ ، وصوابه بالياء للموحدة التحتانية وانحاء المعجمة اه . وفى الرسالة : فإذا تمت السورة كثرت فى انحطاطك للركوع فتتمكن يديك من ركبتيك ، وتسوى ظهرك مستويا ، ولا ترفع رأسك ولا تطأطئه ، وتجأى بضبعيك عن جنبيك ، وتمتد الخضوع بذلك فى ركوعك وسجودك اه وفى جواهر الإكليل : وأكل الركوع أن يسوى فيه ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه ، والذي فهمه أبو الحسن والإمام سند من المدونة أن وضع اليدين على الفخذين فى الركوع مستحب ، وفهم اللغوى والباجى منها وجوبه . وأما نصب الركبتين فنندوب اتفاقاً اه مع إيضاح .

(تنبيه) قال الأقفهسى فى شرح الرسالة : ولو كان بيديه ما يمنع ضمهما على ركبتيه أو قصرنا كثيرا لم يزد فى الانحاء على تسوية ظهره ، فإن كانت إحداها مقطوعة وضع الباقية على ركبته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن السادس من أركان الصلاة ﴿ الرفع منه ﴾ أى الرفع من الركوع من فرائض الصلاة ، فتبطل الصلاة بتعمد تركه . قال الدسوقي : وأما إن تركه سهواً فيرجع محدوداً حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد السلام : إلا المأموم فلا يسجد لحل الإمام لسهوه ، فإن لم يرجع محدوداً ورجع قائماً لم تبطل صلاته مراعاة لقول ابن حبيب إن تارك الرفع من الركوع سهواً يرجع قائماً لا محدوداً ويسجد من غير إعادة الركوع ، أى لا يكون كتارك الركوع فى إعادته اه بتصرف .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن السابع من أركان الصلاة ﴿ السجود على جبهته ﴾ قال الدردير على خليل : وهى مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية ، أى على

أبسر جزء منها ، وتندب إلصاقها بالأرض وما اتصل بها كسرر على أبلغ ما يمكنه . وكره
شده بأرض بحيث يظهر أثره في جبهته كما يفعل الجملة . وأما قوله تعالى « سِيَامُهُمْ »
في وجوههم من أثر السجود « معناه خضوعهم وخشوعهم في وجوههم من أثر
عبادتهم كما ذكره الأمير في ضوء الشموع . ويشترط استقرارها على ما يسجد عليه ، فلا
يصح على تبين أو قطن إلا إذا اندك لا ارتفاع المعيزة عن الرأس ، أى لا يشترط ذلك
بل يندب اه مع إيضاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ وجوب السجود على ﴿ الْأَنْفِ ﴾ وسنيتة أو
استحبابه ﴿ خِلَافٌ ﴾ يعنى أنه اختلف العلماء في السجود على الأنف ، قيل إنه سنة ،
وقيل واجب ، وقيل مستحب . قال في المختصر : وأعاد لترك أنه بوقت . قال الدردير
ولو في سجدة واحدة سهواً مراعاة للقول بوجوبه وإلا فهو مستحب على الراجح ولا
إعادة لمستحب اه . وقد عذ صاحب الأخضرى السجود على الأنف من سنن الصلاة .
وفي الجواهر الزكية : السجود على الجبهة والأنف ، فإن ترك الأنف أعاد في الوقت ، وإن
سجد على أنفه دون جبهته أعاد أبداً على المشهور . قلت هذا كما في المدونة . قال مالك
فيها : والسجود على الجبهة والأنف جميعاً . قال ابن القاسم : فإن سجد على الأنف دون
الجبهة أعاد أبداً ، وإن سجد على الجبهة دون الأنف أجزأه . وقال عبد الوهاب : ويعيد
في الوقت استحباباً ، قاله للبراق اه . وفي شرح العزبة للشيخ صالح ابن عبد السميع
الأزهري قال قال الخطاب : والسجود على الأنف مستحب على الراجح ، وإتمام الإعادة
ترك السجود عليه بالوقت الاختيارى مراعاة لمن يقول بوجوبه ، وإلا فالمستحب
لا يترتب عليه سجود بتركه . وقيل سنة ، فالمسألة ذات أقوال ثلاثة المعتمد منها
الاستحباب اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ الركن الثامن من أركان الصلاة ﴿ الرَّفْعُ مِنْهُ ﴾

للفصل ﴿ يعني أن الركن الثامن من أركان الصلاة الرفع من السجود لأجل الفصل بين السجدين ، والضمير في منه عائد إلى السجود للتقدم ذكره . قال السوقي نقلاً عن المأزري : أما الفصل بين السجدين فواجب اتفاقاً ؛ لأن السجدة وإن طالت لا تتصور أن تكون سجدين ، فلا بد من الفصل بين السجدين حتى تكونا اثنتين ، ونحوه في التوضيح اهـ ومثله في الخرشى . قال الدردير على شرح خليل : والمعتد صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال الجلوس بين السجدين حيث اعتدل اهـ (قلت) ولم يذكر المصنف ركنية الاعتدال بين السجدين ، ولعله رأى أن الجلوس بينهما في رفع من السجود هو عين الاعتدال واستغنى عن ذكره في الأركان ، أو كان عدم ذكره للاختلاف في ركيته ، مع أنه من أركان الصلاة كما ذكره في غالب مؤلفاتهم ، وسيأتي زيادة البياض فيه إن شاء الله في الركن الحادى عشر عند قول للمصنف والطمأنينة ، فترقب .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْلِسُ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ ﴾ هذه صفة الجلوس بين السجدين وكذا بين التشهدين . قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد في الرسالة : ثم تسجد وتكبر في انعطافك للسجود فتسكن جبهتك وأفك من الأرض ، وتباشر بكفك الأرض . باسماً يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حذو أذنيك أو دون ذلك ، وكل ذلك واسع ، غير أنك لا تفتش ذراعيك في الأرض ، ولا تضم عضدك إلى جنبك . وليكن تمتع بهما مجتهداً وسطاً ، وتكون رجلاك في سجودك قائمتين ويطون إبهاميهما إلى الأرض ، وتقول إن شئت في سجودك : سبحانك ربى ظلت نفسى وعملت سوءاً فاغفر لى ، أو غير ذلك إن شئت ، وتدعو في سجودك إن شئت ، وليس لطول ذلك وقت ، وأقله أن تلمن مفاصلك متمكناً ، ثم ترفع رأسك بالتكبير فتجلس فتدنى رجلك اليسرى في جلوسك بين السجدين ، وتنضب اليمنى ويطون أصابعها

إلى الأرض ، وترفع يديك عن الأرض على ركبتيك ، ثم تسجد الثانية كما فعلت أولاً وفيه كفاية عن جلب النصوص في هذا المقام وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن التاسع من أركان الصلاة الجلوس ﴿ قَدَرُ السَّلَامِ مِنَ الْجَلْسَةِ الْأَخِيرَةِ ﴾ يعني أخير المصنف أن من أركان الصلاة الجلوس بقدر إيقاع السلام من الجلسة الأخيرة ، وأما الجلوس للتشهد فهو سنة ، كما أن التشهد سنة من سنن الصلاة كما سيأتي عن المصنف . وفي المختصر والجلوس بقدر السلام ، قال الشارح يعني أن الجلوس لأجل إيقاع السلام في الجزء الأخير من الجلوس الذي يوقع فيه السلام فرض ، وما قبله سنة ، فلا يلزم إيقاع فرض في سنة بل في فرض ، فلو رفع رأسه من السجود واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة . ولو جلس ثم تشهد كان آتياً بالفرض والسنة اه خرضي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن العاشر من أركان الصلاة ﴿ السَّلَامُ ﴾ يعني أن السلام من أركان الصلاة . ومن أراد الخروج من الصلاة فلا بد له أن يقول ، السلام عليكم ، بالالف واللام ، ولا يكفيه سلام عليكم ، ولا سلامي عليكم ، ولا سلام الله عليكم . ولا بد أيضاً من تقديم السلام على عليكم ، ولا يجرى عليكم السلام ، وكذلك لا بد من لفظ عليكم بيمين الجمع ، ولا يكفي السلام عليكم . وفي الجواهر الزكية على متن المشاوية : والسلام للمرف بالالف واللام ، فلا يجرى ما عرف بالزيادة سلامي عليكم أو سلام الله عليكم ، ولا ما نكر سلام عليكم ، أو نون مع التعريف كالسلام عليكم ، ولا يجرى لفظ السلام دون عليكم ، ولا عليكم السلام بل لفظ الرد على للشهور في ذلك كله . وأما تسليمة الرد فيجزي ذلك كله فيها اه . قال الدردير في أقرب المسالك : وسلام وإنما يجرى السلام عليكم بالمرية وتبريفه بال وتقدمه على عليكم بلا فصل وإلا لم يصح ، فإن تركه أو أتى بمناف قبله بطلت اه . وقال الخرضي : ولا بد من قول السلام عليكم ، ولا تكفي النية للقادر ، ولا يقوم مقامه

شئ من الأضداد ، وسواء كان المصلي إماماً أو مأموماً أو قذاً ، إذ لا يخلو من مصحوب أظلم الخفظة ، ولا يضر زيادة ورحمة الله وبركاته لأنها خارجة من الصلاة . وظاهر كلام أهل للذهب أنها ليست بسنة وإن ثبت بها الحديث لأنه لم يصحبها عمل أهل المدينة ، كالتسليمة الثانية للإمام والقذ . ولا بُدَّ في السلام أن يكون بالعربية ، فإن قدر على الإتيان به بنبر العربية فلا يأتي به ، وإن قدر على الإتيان ببعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الإحرام اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَهُوَ ﴾ أى السلام عليكم ﴿ مُتَعَيِّنٌ ﴾ فلا يجرى غيره من الألفاظ ﴿ مُعَرَّفٌ ﴾ أى بالألف واللام مع تشديد السين ، وفي نسخة معرفاً بالنصب صحيح كل منهما . قال خليل : وسلام عرف بأل . قال الواق قلا عن التلقين : الواجب من التسليم مرة ، ولفظه متعين وهو أن يقول السلام عليكم ، ولا يجرى غيره اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَنْوِي بِهِ الْخُرُوجَ قَوْلَانِ ﴾ يعنى أن المصلي إذا أراد الخروج من الصلاة هل يشترط عليه نية الخروج عنها كما دخل بنية ، أم لا يشترط عليه ذلك ، فيه قولان مشهوران ، فأجاب صاحب العروة بقوله : ولا يشترط أن ينوي بسلامه الخروج من الصلاة على أحد القولين للشهورين ، وقد فهمنا منه أن للشهور هو الأول بدليل قوله ومقابلة لأبَد من ذلك ، ولذا قال وعليه يقصد الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على اللائكة اه . وقال الصاوى في بلغة السالك : تنبيه وقع خلاف هل يشترط أن يحدد نية للخروج من الصلاة بالسلام لأجل أن يتميز عن جنسه كافتقار تكبيرة الإحرام إليها لتمييزها عن غيرها ، فلو سلم من غير تجديد نية لم يجره . قال سند وهو ظاهر للذهب ، أولاً يشترط ذلك ، وإنما تندب فقط لانسحاب النية الأولى ؟ قال ابن الفاكهاني وهو المشهور . وكلام ابن عرفة يفيد أنه للمتمد ، فلذلك سكت المصنف عن الاشتراط . والمراد بالمصنف أى الرددير اه . واللفهوم من كلامهم أن المشهور من

القولين الأول، بمعنى لا يشترط نية الخروج من الصلاة كما اعتمد عليه المحققون .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿و﴾ الركن الحادى عشر من أركان الصلاة ﴿الطَّمَأْنِينَةُ وَيَجْزِي مِنْهَا أَذَى اللَّبَثِ﴾ بمعنى أخبر المصنف أن الطمأنينة من فرائض الصلاة، وحقيقتها استقرار الأعضاء في حال الركوع والسجود، ولا حد لأقله على المشهور في المذهب، وأكمله مقدار ثلاث تسبيحات أو أكثر وهو راي كثير أو ساجد . وكذا يطلب منه أن تستقر أعضاؤه في الاعتدال بعد الرفع من الركوع والسجود، لحديث أبي داود بذلك، ومن لم يطمئن في ركوعه أو سجوده فصلاته باطلة . والدليل على ركنية الطمأنينة والاعتدال جريان العمل به، كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راءكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كله » قال خليل : وطمأنينة . وفي المواق قال أبو عمر : الاعتدال فرض لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله إلى من لا يقيم صابه في ركوعه وسجوده » ولا خلاف في هذا، وإنما اختلفوا في الطمأنينة بعد الاعتدال . وقال في الكفية : لا يجزى ركوع ولا وقوف بعد الركوع، ولا سجود ولا جلوس بين السجدين، حتى يعتدل راءكعاً وواقفاً وساجداً وجالساً . وهذا هو الصحيح في الأثر، وعليه جمهور العلماء . وقال عياض : فرائض الصلاة الطمأنينة في أركانها، ومن سننها الاعتدال في الفصل بين الأركان اهـ . وفي العزمية : الحادية عشرة الاعتدال في الفصل بين الأركان . الثانية عشرة الطمأنينة في أركان الصلاة كلها قيامها وركوعها وسجودها والرفع منها وبين السجدين . والفرق بينها وبين الاعتدال أن الاعتدال في القيام مثلاً انتصاب القامة، والطمأنينة استقرار الأعضاء اهـ (قلت) والصحيح

أن العلمانية والاعتدال فرضان من فرائض الصلاة ، فلا ينبغي أن يُخْتَلَفَ في فرضيتهما على المذهب كما اعتمد عليه المحققون الذين اعتنوا بتحرير كل مسألة من مسائل دين الإسلام . قال العلامة عبد الوهاب الشعراني في كشف النعمة : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالعلمانية في السجود، وينهى عن قرعة الغراب فيه اه . فثبت أن العلمانية مأمور به . وقرع الغراب منهى عنه ، فحينئذ ومن لم يطمئن ولم يعتدل في صلاته بأن قرع فيها كتفر الديكة للحب بطلت صلاته ؛ لأن العلماء قد مثله برجل له جارية حسناء مرغوبة عند الناس فانت ، فجعلها والداها هدية للسلطان عظيم الملك ، فهل الواهب يستحق للكفأة بالإكرام من الموهوب له أم لا ؟ فأجاب المارف بالله الشيخ الحاج عمر بن سعيد الفوفى في « تذكر المسترشدين وفلاح الطالبين » له بقوله رحمه الله تعالى ونفعا الله بعلومه آمين :

يَنْقُرُ فِي الصَّلَاةِ قَرَعَ الدِّيكِ مَا نَالَ غَيْرَ لَمْعَةٍ لِلْمَلِكِ
نَصَّوْا بِأَنَّهُ كَانَ إِنْسانَ مَلَكٍ جَارِيَةً مَاتَتْ وَأَهْدَاهَا لِلْمَلِكِ

وقال غيره :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَنَقَرَ الدِّيكُ لَا تَفْصِلُ لَكُونَهُ الصَّلَاةَ مِبْطَلَا

ومعنى قرع الديك كناية عن الإسراع للفرط في الصلاة المفضى إلى ترك العلمانية الواجبة في الصلاة جميعاً . قاله المارف بالله محمد العربي في البنية . وقال أيضاً : ومن تكبل هيئتها وإقامة أركانها إتمام العلمانية في الركوع والسجود ، وإتمام الاعتدال كذلك في القيام بين يدي الملك المعبود ، فلا ينقرها قرع الديكة للحب ، فإن ذلك مبطل لها ومبعد لفاعلها عن حضرة القرب اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثانى عشر من أركان الصلاة ﴿ تَرْتِيبُ الْأَدَاءِ ﴾ بمعنى أن ترتيب أداء الصلاة من أركانها ، بأن يقدم النية على تكبيرة الإحرام ،

وهى على الفاتحة ، ويقدمها على الركوع ، وهو مع الرفع منه على السجود ، وهو على السلام . قاله الدردير . قال خليل : وترتيب أداء . والمراد به ترتيب الفرائض فى أنفسها . الدليل على وجوب الترتيب ما أخرجه البخارى عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِى أَصَلَّى » ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام رتب صلاته كما ثبت فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم ذلك فى الكلام على الطمأنينة فراجعه إن شئت . وفى اللواقى قللاً عن عياض قال : من فرائض الصلاة الترتيب فى أدائها ، وقال فى القباب : لو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام ، أو بالسجود قبل الركوع وما أشبه ذلك لم تجزه صلاته بإجماع اهـ .

وقد تمت أركان الصلاة اثنى عشر كما وعدنا بإتيانها فى أول هذا الفصل . وعدّها بعضهم ثلاثة عشر . وقد عدّها صاحب المختصر خمس عشرة فريضة . وقال بعض الأئمة : جملة فرائض الصلاة سبع عشرة ، النية ، وتكبير الإحرام ، والقيام لها ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها ، والركوع ، والرفع منه ، والقيام له ، والسجود ، والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والجلوس للسلام ، والسلام المعروف بأل ، والطمأنينة ، والاعتدال ، وترتيب الأداء ، ونية الاعتداء فى حق المأموم اهـ قاله الصفي فى حاشيته على الجواهر الزكية .

سنن الصلاة

ولما انتهى الكلام عن أركان الصلاة شرع يتكلم فى بيان سننها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَسُنَنُهَا ﴾ والسنن جمع سنة ، وهى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره فى جماعة وواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه . وسنن الصلاة قد عدّها بعضهم اثنتى عشرة

وبعضهم أربع عشرة . وعندها صاحب الرِّبَية ثمانى عشرة وغير ذلك ، وكل ذلك بحسب إخراج بعض المندوب وإدخاله ، والأمر سهل .

قال المصنف رحمه الله تعالى أولها : ﴿ قِرَاءَةُ مَا تَيْسَّرَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴾ يعنى أنه من سنن الصلاة المفروضة قراءة شىء يسير من القرآن بعد الفاتحة ولو آية ، أو بعض آية له بال ، كآية الكرسي ، أو قصيرة كوالفجر والعصر ، ومدهمتان . وأما إكمال السورة فمندوب كما يأتى عن المصنف فى الفضائل . قال الخرشى : وللعنى أن قراءة شىء ما ولو آية بعد أم القرآن فى كل ركعة من الأولى والثانية فى صلاة الفرض الوقتى للتسع وقته سنة ، وإكمال السورة مستحب ، بدليل أنه لا سجود عليه إذا قرأ ولو آية . وخرج بالفرض ماعداه فإن قراءة ما زاد على أم القرآن مستحب ، وبالوقتى مالا وقت له كالجنازة فلا فاتحة فيها فضلاً عن السورة ، وبالتسع وقته مالا يتسع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت اهـ . وعبارة صاحب الرِّبَية أنه قال : فصل وسنن الصلاة ثمانى عشرة : الأولى قراءة سورة أو مايقوم مقامها بعد الفاتحة فى الصبح والجمعة والأوليين من غيرها من فرائض الأعيان الخ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا فِي آخِرَتَيِ الرَّبَاعِيَّةِ وَثَلَاثَةِ الْمَغْرِبِ ﴾ . يعنى أن قراءة السورة أو مايقوم مقامها مما تيسر من القرآن فى صلاة الفريضة سنة إلا فى الركعتين الأخيرتين من الظهر والعصر والمشاء ، وثلاثة المغرب فإنه يقرأ فى جميع ذلك بالفاتحة فقط . وقد أسقط المصنف هنا القيام لقراءة سورة أو مايقوم مقامها بعد الفاتحة ، فإن القيام لتلك سنة من سنن الصلاة ، فتنبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ سَنَنِ الصَّلَاةِ ﴾ الْجُمُعَةِ فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَأَوَّلَيِ الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ ﴿ وفى نسخة بإسقاط لفظ الجمعة وهو خطأ ، والصواب

إثباته . يعنى أن الجهر فيما يجهر فيه سنة ، وهو فى صلاة الصبح والجمعة وأولى المغرب والمشاء . وأما السنن من الصلوات كالوتر والعيدى ونوافل الليل فالجهر فيها بالقراءة مستحب ، كما يستحب الإصرار فى نوافل النهار ، وإن جهر فيها نهاراً وأسرراً لئلاّ يختلف الأولى . وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يابه ، وأعلاه لا حد له ، إلاّ أنه يصكره رفع الصوت جداً حتى يتفاحش ، أو يضرب عقيترته بذلك ، هذا فى حق الرجل ، وأما الأنتى فى دون الرجل فى الجهر بأن تسمع نفسها فقط ؛ خشية الفتنة برفع صوتها .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة الثالثة من سنن الصلاة ﴿ السِّرُّ ﴾ أى فيما سر فيه ، ويثبه بقوله : « فى الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَثَلَاثَةُ الْمَغْرِبِ وَآخِرَتِ الْمَشَاءِ » يعنى أن محل السر يكون فى الظهر والمغرب وأخيرة المغرب وآخرتى المشاء . وأقله حركة لسان يتكلم بالقرآن ، وأعلاه أن يسمع نفسه فقط . قال الخرشى : واعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة ، فإن لم يحرك لسانه لم يحزه لأنه لا يعدّ قراءة ، بل ليل جوازها للجنب ، وأعلاه أن يسمع نفسه كجهر المرأة لأن صوتها عورة على المشهور ، وربما كان فتنة إذا كان معها الدجال ، ولذلك لا تؤذن . وينبى للفرد أن لا يرفع صوته بالقراءة إذا كان بقربه نصل آخر مخافة أن يشوش عليه ، هذا فى حق غير الإمام ، وأما هو فله رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه اه مع تصرف .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة الرابعة من سنن الصلاة ﴿ الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ ﴾ يعنى أن الجلوس الأول بعد الركعتين لأجل التشهد سنة على المشهور ، وأما الجلوس الثانى بقدر إيقاع السلام قد تقدم أنه ركن ، وما زاد عليه للتشهد فتنة على المشهور . وأما الجلوس الذى يقع فيه الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وجلوس الدعاء فإنه مستحب . وقيل إن جلوس الصلاة على النبى سنة وهو للمتمد . قال فى التوضيح :

إن حكم الظرف حكم المظروف ، وهو يفيد أن الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 يختلف فيه بالسنة والفضيلة ، والجلوس للدعاء قبل سلام الإمام مستحب ، وله بعده
 مكروه ، وللدعاء على الإمام وعلى من على يساره سنة ، إعطاء للظرف حكم المظروف اه .
 قاله المدوي في حاشيته على الخرشي . وأما لفظ التشهد الوارد فسيأتي عن المصنف الكلام
 فيه هل هو سنة أو فضيلة ، وأما أصل التشهد بأى لفظ كان فلا خلاف في أنه سنة . ولذا
 قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَقَوْلُهُ ﴾ أى الوارد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه ؛ لأنه تشهد بهذا اللفظ الذى أورده للمصنف وهو على المنبر بمحضرة جمع من الصحابة
 مابين المهاجرين والأنصار مُطْلَقاً به الناس من غير نكير عليه فكان إجماعاً مكوتياً ،
 وهو الذى أخذ به مالك رضى الله تعالى عنه . وجزم بمض المالكية أن هذا اللفظ الوارد
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سنة في نفسه ، ولم يعتبر أنه من تمام سنة التشهد .
 والصحيح أن خصوص هذا اللفظ الوارد عن عمر رضى الله عنه فضيلة ، ومعنى قول
 المصنف ولفظه ، أى ﴿ وَ ﴾ السنة الخامسة من سنن الصلاة ﴿ لَقَوْلُهُ ﴾ الضمير عائد إلى
 التشهد . والمعنى ولفظ التشهد الوارد عن أمير المؤمنين من سنة الصلاة ، وأما لو أتى بغيره
 من الألفاظ في التشهد لصح ، إلا أنه ما أتى بسنية اللفظ الذى أخذ به الإمام لأنه اختار
 هذا اللفظ في مذهبه كما هو مشهور . وأما أبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهما فقد أخذوا
 بقشهد ابن مسعود . وأما الشافعى فإنه أخذ بقشهد ابن عباس ، وهى ألفاظ متقاربة ،
 فسأل الله التوفيق وحسن الأدب معهم . واللفظ الوارد الذى أخذ به المالكية هو ما أتى
 به للمصنف رحمه الله : ﴿ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ لِلصَّالِحِينَ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَكَلِّ عِبَادِ اللَّهِ
 الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿ قَالَ فِي الرِّسَالَةِ : فَإِنْ سَلَّتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَاكَ . وَمَا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ : وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ ، وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِأُمَّتِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزَمًا . اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدْ مَنَّا وَمَا أَخْرَنَّا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا » رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَصِيرِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ اهـ . هَذَا . وَمِمَّا يَتَقَدَّمُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَثْبَتَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَذَكَرَهُ فِي سَنَنِ الصَّلَاةِ سَكَاهُ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ .

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَفِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنْ سَنَنِ الصَّلَاةِ ﴾ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ﴿ أَيْ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الَّذِي ﴾ يُسَلَّمُ مِنْهُ ﴿ أَيْ يَقَعُ فِيهِ السَّلَامُ . قَالَ الدَّرِيدَرِيُّ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ فِي سَنَنِ الصَّلَاةِ : وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْآخِرِ ، أَيْ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ . وَقِيلَ بَلْ هِيَ مَنْدُوبَةٌ كَالدُّعَاءِ بَعْدَهَا بِمَا أَحَبَّ كَمَا يَأْتِي . ثُمَّ قَالَ : وَأَفْضَلُهَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ . أَيْ إِلَى آخِرِهَا بِصِيغَةِ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ . الصَّوَابُ لِكُونِهَا أَصَحَّ مَا وَرَدَ ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْوَارِدِ أَفْضَلُ ، حَتَّى إِنْ الْأَفْضَلُ فِيهَا تَرَكَ السِّيَادَةَ لَوُرُودِهَا كَذَلِكَ اهـ وَفِي الْمَرْيَّةِ : الْعَاشِرَةُ - أَيْ مِنَ السَّنَنِ - الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ ، وَهِيَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى

آل محمد كما صليت على إبراهيم الخ كما تقدم . وفي الأخرى : والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى يسن بعد أن يفرغ من التشهد أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الشارح في الهداية اه . وقد ظهر لك أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة من سنن الصلاة على مذهب السادة المالكية على المتمد . وأما مذهب السادة الشافعية والحنابلة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ركن من أركان الصلاة . قاله الجزيري في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة اه .

قال للصف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة السابعة من سنن الصلاة ﴿ التَّكْبِيرُ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ﴾ . يعنى أن التكبير عند الشروع في أفعال الصلاة غير تكبيرة الإحرام سنة من سنن الصلاة ، وأما تكبيرة الإحرام فقد تقدم أنها ركن من أركان الصلاة ولا خلاف في ذلك . قال العلامة المحقق للدق عبد الوهاب الشرنافى في كشف الغمة عن جميع الأئمة : وكان صلى الله عليه وسلم يكبر في الرباعية اثنتين وعشرين تكبيرة وكان يكبر للركوع ، وللهوى للسجود الأول ، وللرفع منه ، وللهوى للسجود الثانى ، وللرفع منه ، فهذه خمس تكبيرات في كل ركعة من الأربع ، ماعدا تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام عن التشهد الأول اه . قال خليل في سنن الصلاة : وكل تكبيرة إلا الإحرام . يعنى كل تكبيرة سنة مستقلة إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدم . هذا مذهب ابن القاسم وهو المتمد . وقال أشهب والأبهري : إن مجموع التكبيرات سوى تكبيرة الإحرام سنة واحدة . وفي جواهر الإكليل : وينبنى على الأول السجود لترك تكبيرتين سهواً ، وبطلان الصلاة بترك السجود للسهو عن ثلاث تكبيرات ، دون الثانى . قال الصفى : وقد علمت ضعفه وأن كلام ابن قاسم هو المتمد اه . قال الخرشي : يعنى أن كل تكبيرة من تكبيرات الصلاة سنة سوى تكبيرة الإحرام فإنها

فرض كما مرّ . ثم يحتمل أن المراد الكل الجمعي ، أي كل فرد من أفراد التكبير ، فيكون ما شيئاً على قول ابن القاسم . ويحتمل أن المراد الكل الجموعي فيكون ما شيئاً على قول الأبهري واختاره الشارح ، إلا أنه يرد على الكل الجموعي قوله إلا الإحرام لأن الاستثناء إنما يكون من الجميع لا من المجموع ، فحمله على قول ابن القاسم متميناً . وفي الخطاب قوله وكل تكبيرة إلخ ظاهره أن كل تكبيرة سنة ، وهذا هو الذي يؤخذ من كلام المصنف يعني خليل في فصل السهو حيث جمعه يسجد لتكبيرتين . وصرح البرزلي بأنه المشهور . ونصه : مسألة ، من نسي التكبير في صلاته شهراً أعلدها كلها . قلت هذا على القول للشهور أنها سنن ، ومن يقول كلها سنة لا يعمد إلى خطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ٥ ﴾ اختلف في الذهب ﴿ هل كل تكبيرة ﴾ سنة مستقلة من سنن الصلاة وهو المشهور وبه الفتوى ﴿ أو الجميع ﴾ وفي نسخة أو الجمع . يعني هل كل تكبيرة سنة في نفسها أو جميع التكبيرات جعلتها سنة واحدة؟ ﴿ قولان ﴾ والقولان بين ابن القاسم وأشهب ، وقد علمت فيما تقرر سابقاً أن المشهور قول ابن القاسم من أن كل تكبيرة بانفرادها سنة كما هو ظاهر فيما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ٦ ﴾ اختلف أيضاً ﴿ في سماع الله لمن حمده ﴾ يعني أن قول سمع الله لمن حمده هل كل واحدة منها سنة مستقلة ، أو جميعها سنة واحدة؟ في ذلك خلاف . قال بعض اللدقين : إن قول سمع الله لمن حمده في حق الإمام والقد يجرى فيها ما جرى في كل تكبيرة من الخلاف من أن جميع سمع الله لمن حمده هل سنة واحدة ، أو كل واحدة سنة مستقلة ؟ قاله ابن ناجي ، فن نسيها في صلاته ونسى أن

يسجد لها وطال بطلت إن كان غير صُبحٍ وإلا فلا . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة :
وحكم مع الله لمن حمده السنة اتفاقاً ، وهل مجموعه في الصلاة سنة واحدة ، أو كل
تسبيحة سنة ؟ يجرى غندي على الخلاف في التكبير حسباً حكاه ابن رشد . وحكم ربنا
ولك الحمد الفضيلة باتفاق . وما ذكره الشيخ من أن القذ يجمع بينهما هو كذلك باتفاق .
وكذلك حكم الإمام في قول ، والمشهور أن يقول سمح الله لمن حمده فقط ، وما ذكر من
أن للأوم يقول ربنا ولك الحمد فقط هو المشهور . وقال عيسى إنه يجمع بينهما كالقذ ،
ومثله لابن نافع ، حكاه الباجي عنهما . ومثله قل للأزري ، وغلطهما عياض في الإكمال
فانظره . وروى ابن القاسم : ولك الحمد بإثبات الواو ، كما قال الشيخ . وروى ابن وهب
لك بإسقاط الواو ، وما ذكر من إثبات اللهم هو نص للدونة وغيرها . وقيل
بإسقاطها . قاله ابن سارث . ومثله في السلم والإكمال وغيرها اه ابن ناجي . وقال
الصنقي : الحاصل أن الإمام يخاطب بسنة وهي سمح الله لمن حمده ، وللأوم يخاطب
بمنسوب وهو ربنا ولك الحمد ، والقذ يجمع بينهما ، والترتيب بينهما مندوب .

والأصل في مشروعية سمح الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه كان لم تفته صلاة
خلف النبي صلى الله عليه وسلم قط ، فجاء يوماً وقت صلاة العصر ، فظن أنها فاتته معه
عليه الصلاة والسلام ، فاعظم لذلك وهول ودخل للسجد فوجده صلى الله عليه وسلم
مكبراً في الركوع فقال : الحمد لله وكبر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل
جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال : يا محمد سمح الله لمن حمده . قل سمح
الله لمن حمده ، فقالها عند الرفع من الركوع ، فقال الصديق : ربنا ولك الحمد . وكان قبل
ذلك يركع بالتكبير ويرفع به ، فصار سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر الصديق رضي
الله عنه اه كذا في الخرشى .

واعلم أنه اختلف أهل المذهب في قول ربنا ولك الحمد ، قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾ يعني هل هي سنة من سنن الصلاة أو مندوب ؟ والمشهور أنها
مندوب . أفاده الصفي . وكذلك اختلفوا في لفظ التشهد ، قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَلَفْظُ التَّشَهُّدِ ﴾ يعني اختلفوا فيه أيضاً هل هو سنة من سنن الصلاة أو مندوب قال :
﴿ قَقِيلَ سَنَنْ وَقِيلَ قَضَائِلُ ﴾ وفي نسخة وقيل سنة أى لفظ الوارد عن أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب أنها تختلف فيها والمتمم التذب . وأما التشهد بأى صيغة فهو سنة مستقلة
قال الدردير في أقرب المسالك في سنن الصلاة : وكل تكبيرة ، أى سنة ، وسمع الله لمن
حمده لإمام وفقيه حال رفعه ، وتشهده ، وجلس له ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الأخير اه وقال العلامة الصاوى في حاشيته : والحاصل أنهم اختلفوا في خصوص
اللفظ الوارد عن عمر ، قيل سنة ، وقيل مندوب ، وأما التشهد بأى لفظ كان من جميع
الروايات الواردة فهو سنة قطعاً كما قال البسامي والخطاب والشيخ سالم . وقيل إن الخلاف
في أصله ، وأما اللفظ الوارد عن عمر فمندوب قطعاً ، وقواه الرامى حيث قال : وهو
الصواب للوافق للنقل ، وتمقيع البناني . وبالجملة فأصل التشهد سنة قطعاً أو على الراجح ،
وخصوص اللفظ مندوب قطعاً أو على الراجح . وبهذا يعلم أن ما اشتهر من بطلان
الصلاة بترك سجود السهو عنه ليس متفقاً عليه ، إذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن
باتفاق اه صاوى . وتقدم نص تشهد عمر الذي اختاره مالك . وأما تشهد ابن عباس
الذي اختاره الشافعي فهو : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » وزاد
« وبركاته » بعد ورحمة الله . وقال « وأن محمداً رسول الله » واختار أبو حنيفة تشهد
ابن مسعود كما تقدم وهو « التحيات لله والصلوات والطيبات » وزاد « بركاته » وبقيته
سواء . قاله ابن جزى في القوانين اه .

فضائل الصلاة

ولما أنهى الكلام عن سنن الصلاة انتقل يتكلم في بيان فضائلها فقال رحمه الله تعالى :

(فصل)

أى في فضائل الصلاة . والفضائل جمع فضيلة ، وهى ما يثاب فاعلها ولا يأنم تاركها ويمبر عنها بالمستحبات . والتعبير بالمندوبات أعم وأشمل . وفضائل الصلاة كثيرة . قال صاحب العزيمية : ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة ، وأنها بمضهم إلى نحو الخمسين فضيلة كما فى حاشية الصاوى على الدردير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَفَضَائِلُهَا) أى فضائل الصلاة ، وعدّها المصنف ثلاث عشرة فضيلة ، الأولى (رَفَعُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْإِحْرَامِ حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ) يعنى أخبر المصنف أن من فضائل الصلاة رفع اليدين عند الشروع فى تكبيرة الإحرام فقط حتى تقابل الأذنين أو المنكبين ، ويستحب كونهما مكشوفتين حال الرفع ، وسترهما بالثياب مذموم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَ) اختلف (هَلْ عَلَى صِفَةِ الرَّاهِبِ) أى الذى يجعل ظهورها للسماء ويطونهما للأرض وهو الراجح عند الناكهاتى (أَوْ) على صفة (النَّابِذِ) وهو الذى يحمل بطونهما للسماء وظهرها للأرض ، وتسمى هذه الصفة صفة الراجب وقد فسر قوله تعالى بهاتين الصفتين ، أى صفة الراجب وصفة الراجب « يَدْعُونَا رَعْبًا وَرَهَبًا » ومن صفة النابذ أن يحمل أصابعهما قائمتين ثم يندبهما برفق ،

كتابنا الدنيا وراء ظهره . وحكى المصنف أى صفة منها أفضل ؟ فى ذلك ﴿ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما على صفة النابذ كما فى الخرشي ، ونصه بعد قول خليل فى الندوبات كرفع يديه إلخ : وللعنى أنه يندب للمصلى رفع يديه عند إحرامه حين يشرع فى التكبير ، يحاذى بهما منكبيه قائمة رءوس أصابعهما مما على السماء على صورة النابذ للشيء ، لا على صورة الراهب ، بأن يحمل ظهورهما مما على السماء وبطنيهما مما على الأرض ، ولا الراغب بأن تكون اليدين قائمتين يحاذى كفاه منكبيه وأصابعه أذنيه . وجعل الأجهورى فى شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو للذهب ، وكذا عند الفاكهاني . انظر بقية الكلام فى الخرشي اه . قال النفراوى على الرسالة : ويستحب كشفهما عند الإحرام ، كما يستحب إرسالهما بعد التكبير لكرامة القبض فى الفروضة ، ويكون إرسالهما برفق ، ولا يرفعهما إلى قدام . وحكمة استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام إنما لخالفه المناققين فى ضم أذرعهم إلى أجنابهم حرصاً على بقاء أصنامهم تحت أباطهم ، فأمرنا بالرفع لخالفهم ، وإما للإشارة إلى أن المصلى قد رفض الدنيا وأقبل على ربه اه نفراوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ الْأَفْضَلُ عَقْدُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ ﴾ وهو الراجح عند الجمهور خارج المذهب ﴿ أَوْ إِرْسَالَهُمَا ﴾ وهو للمشهور فى للذهب فى الفرض عند السادة المالكية .

قال المصنف : فى ذلك ﴿ قَوْلَانِ ﴾ ولم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما . والحل يحتاج إلى البيان الوافر . وإنى إن شاء الله سأؤلف رسالة فى هذين الأمرين يستغنى بها الطالب المصنف ، ويشقى بها العايل المسقم ، ويروى بها الغليل المتأسف ، ويستريح بها المتعبس ؛ لأن هذا الشرح لا يحمل ما أردنا إيراد . نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتم لنا المراد فى الدنيا وفى العباداته ولى التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿وَهَلْ يَرَفَعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ خِلَافٌ﴾
يعنى أن المصلى هل يرفع يديه عند الركوع وعند رفعه منه أم لا ؟ فالجواب أنه لا يرفع يديه
فى شيء من ذلك إلا عند تكبيرة الإحرام فقط ، قال مالك فى المدونة لا أعرف رفع اليدين
فى شيء من تكبير الصلاة لا فى خفض ولا فى رفع إلا فى افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً
خفيفاً ، والمرأة فى ذلك بمنزلة الرجل اه . قال كرفع يديه مع إحرامه فقط ، أى لامع هويته
للكركوع ، ولا مع رفعه منه ، ولا إثر قيامه من اثنتين اه . قاله فى جواهر الإكليل . وكذا
فى الدردير . وقال أبو الحسن فى كفاية الطالب : وظاهر كلام الشيخ أن الرفع مخصص
بتكبيرة الإحرام ، وهو كذلك على المشهور ، فلا يرفع عند الركوع ، ولا عند الرفع منه ،
ولا فى القيام من اثنتين اه . قال الدسوقي قوله : لامع ركوعه ولا رفعه أى ولا مع رفعه منه ،
وهذا هو أشهر الروايات عن مالك فى المواق عن الإكمال ، وهو الذى عليه عمل أكثر
الأصحاب . قال وفى التوضيح : الظاهر أنه يرفع يديه عند الإحرام والركوع والرفع منه
والقيام من اثنتين ؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك اه . لكن العمل بالمشهور كما تقدم
قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَالْفَضِيلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ فُضَائِلِ الصَّلَاةِ﴾ **كَمَالُ السُّورَةِ** ﴿
يعنى أنه قد تقدم فى أول السنن أن قراءة ما تيسر بعد الفاتحة هو سنة من سنن الصلاة ،
وأما إكمال السورة كلها فمندوب ، قال العلامة الدردير فى أقرب المسالك : وإكمال سورة
بعد الفاتحة . الصاوى فى حاشيته عليه . قوله وإكمال سورة أى فالسورة ولو قصيرة أفضل
من بعض سورة ولو أكثر . والمعنى أنه يندب للمصلى أن يكمل قراءة سورة ولا يقتصر على
بعضها ولو كان البعض طويلاً ، وإن كان الاختصار جائزاً فالأفضل إكمال السورة :
قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَالْفَضِيلَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ فُضَائِلِ الصَّلَاةِ﴾ **تَطْوِيلُ**
الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ قَدَرًا غَيْرَ شَقٍّ ﴿ يعنى أن تطويل القراءة فى الصبح والظهر
مستحب ، وذلك قدر ما لا يشق على نفسه إن كان قذا ، أو على المأموم إن كان إماماً قوله

تعالى « فاقروها ما تيسر من القرآن » لأن الدين يسر . وفي الحديث « إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد أحد هذا الدين إلا غلبه » وأما التطويل فنُدوب إذا كان منفرداً فيما لا يشق عليه ، أو كان إماماً وطلب للأئمة التطويل بلسان القال أو الحال ، وإلا فالتقصير في حقه أفضل ؛ لأن في الناس الكثير والضعيف والريض وذا الحاجة كما في الحديث . قال خليل : وتطويل قراءة صبح ، والظهر تليها . الشارح يعنى أنه يستحب للقد أن يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال المفصل ، والظهر تليها في الطول عند مالك ، وعند أشهب مثلها ، ومثلُ القد في استحباب التطويل الإمام إذا طلب منه الجماعة التطويل ، أو فهم منهم ذلك وإلا فالملوب منه التقصير . والمفصل من الحجرات ، وقيل من شورى إلى عبس ، وسمى بالمفصل لكثرة فصل سورة بالبسمة اه . خرشي مع التقديم : وفي الخطاب قال الشيخ زروق في العصر والمغرب يشتركان في قصر القراءة إلا أن العصر أطول . وقيل لا ، وهو المشهور . وما ورد في الصحيح من قراءة سورة الأعراف ، وسورة الطور ، والمرسلات في صلاة المغرب إنما ذلك ورد لبيان الجواز . وقد قرأ صلى الله عليه وسلم في الصبح بالمؤذنين لبيان الجواز ، رواه النسائي اه . مع حذف . قال مالك في للدونة : أطول الصلوات قراءة الصبح والظهر . وقال غيره ويخففها في العصر والمغرب ، ويوسطها في العشاء ، انظر للواق . وفي الرسالة : ثم تقرأ سورة من طوال المفصل ، وإن كانت أطول من ذلك فحسن بقدر التنافس اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الرابعة من فضائل الصلاة ﴿ تَقْصِيرُهَا ﴾ أى تقصير القراءة ﴿ فِي الْمَغْرِبِ ﴾ يعنى أنه يندب تقصير القراءة في صلاة المغرب بأن يقرأ فيها بالتقصير من السور ، أو لما من والضعف إلى الناس ، وللمشهور أن القراءة في صلاة العصر كالمغرب بالتقصير خلافاً للمصنف . قال : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الخامسة والسادسة من فضائل الصلاة ﴿ تَوْشُّطُهَا ﴾ أى توسط القراءة ﴿ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ ﴾ وتقدم آنفاً أن المشهور في

المعصر كالنرب يقرأ فيهما بالقصر . قال الدردير في أقرب للسالك في المنوبات : وتقصيرها
بمغرب وعصر ، وتوسط بمشاء . العزيمية وتقصيرها في المعصر والمغرب وتوسطها في
المشاء وفي المختصر : « وتقصيرها بمغرب وعصر كتوسط بمشاء » قال الشارح : وكذلك
يستحب تقصير القراءة في المغرب والمعصر بالقصر ، وأولها من الضحى إلى الآخر ، كما
يستحب أن يقرأ في العشاء بما بين الطول والقصر ، وأوله من عيسى إلى الضحى ، وهذا مع
الاختيار ، وأما مع الضرورة كسفر أو إضرار فالتخفيف على حسب الإمكان اه خرشي
قال للصف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة السابقة من فضائل الصلاة ﴿ تَأْمِينُ الْمُؤْتَمِّمِ ﴾
والتنكير سراً يعني أن المأموم يؤمن عند قول إمامه ولا الضالين ، وكذا المنفرد إذا أتم
النافعة فإنه يقول آمين في السرية والجهرية على الاستعجاب ، والإسراع بها مستحب آخر
وفي الرسالة : فإذا قلت ولا الضالين قل آمين إن كنت وحدك أو خلف إمام ، وتخفيها ،
ولا يقولها الإمام فيها جهراً فيه ، ويقولها فيها أسراً فيه وفي قوله إياها في الجهر اختلاف اه .
قال في المختصر : وتأمين فذ مطلقاً ، وإمام بستر ، ومأموم بستر أو جهراً إن سمعه على
الأظهر ، وإسراهم به . قال الخرشي : أي أنه يندب على المذهب تأمين الفذ ، أي قوله آمين
عقب ولا الضالين في قراءته ، سواء كانت قراءة الصلاة سراً أو جهراً ، كما يندب للإمام
التأمين على قراءته في السرية وكذا مأمومه ، وأما في الجهرية فلا يندب للإمام ، ويندب
للمأموم إن سمع قراءة الإمام لأنه مؤتمن حينئذ على دعائه ، فإن لم يسمعه فلا ، على الأظهر
عند ابن رشد ؛ لأنه ليس معه دعاء يؤتمن عليه ، لأنفسه لأنه لا يقرأ ، ولا لإمامه لعدم سماعه ،
والتأمين إجابة وهي فرع السماع ، فلو تجرأ كما قاله ابن عبدوس لربما أوقعه في غير موضعه ،
وربما صادف آية عذاب ، وكل من طلب منه التأمين إماماً كان أو غيره يستحب له الإسراع
به لأنه دعاء والأصل فيه الإخفاء اه وفي العزيمية : والتأمين سراً ، وهو قول آمين بعد

الفرار من الفأعة بالمد مع التخفيف اسم الله تعالى^(١) ، ونونه مضبومة على النداء ، والتقدير
يَا آمِينَ استجب^(٢) دعاءنا . ولا يؤمن المأموم خلف الإمام في الجهرية إلا إذا سمع
قراءته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْإِمَامُ يُؤْمِنُ فِي السَّرِيَّةِ ﴾ وهو كذلك لا خلاف فيه
﴿ وَيَقُولُ ﴾ أى الإمام على السنية ﴿ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ﴾ أى فى حال رفعه ﴿ مِنْ رُكُوعِهِ ﴾ :
سمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يجر به ولو كانت الصلاة سرية ، وتقدم الكلام عليه فى السنن
فراجعه إن شئت

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثامنة من فضائل الصلاة أن يقول ﴿ أَللَّهُمَّ
رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾ أى بعد قول الإمام سمع الله لمن حمده ، وتقدم عن الصنف أن الإمام
يخاطب بسنة وهى سمع الله لمن حمده ، وللمأموم يخاطب بمددوب ، وهو ربنا ولك الحمد ،
والقد يجمع بينهما ، والترتيب بينهما مندوب كما مر ، وإليه أشار المصنف بقوله ﴿ وَالْمُنْفِرُ
يَجْمَعُهُمَا ﴾ كما تقدم

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة التاسعة من فضائل الصلاة ﴿ التَّنْبِيحُ فِي
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ يعنى أن التنبيح فى حال الركوع والسجود من هيئات الصلاة ، أى
من فضائلها . قال خليل : وتسبيح بركوع وسجود . وقال غيره : والتسبيح فى الركوع
والسجود ، الشارح لقوله صلى الله عليه وسلم « أَمَّا الرُّكُوعُ فَقَطِّعُوا فِيهِ الرَّبَّ » ، وأما السجود
فادعوا فيه بما شئتم . قمين — أى حقيق — أن يستجاب لكم « وفى رواية « وَأَمَّا السُّجُودُ
فاجتهدوا فى الدعاء فإنه قن أن يستجاب لكم » اه وبهاتين الروايتين تعلم أن الدعاء فى
السجود مطلوب ، ولأن السجود من مواضع الإجابة للدعاء . وفى الحديث قال عليه الصلاة

(١) قال فى الجواهر المضية : لم يصح نقله على أنه اسم من أسمائه تعالى . بل هو اسم فعل للطلب الإجابة
(٢) هذا على أنه اسم من أسمائه تعالى ، وقد علمت أنه لم يصح نقله . وعلى أنه اسم فعل فنونه مفتوحة

والسلام « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فاجتهدوا في الدعاء » هذا .
والحديث يدل على أن الركوع لا يدعو فيه ولا يقرأ ، وأما السجود فله أن يقرأ ويدعو فيه
بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . وفي الدسوقي : وأما السجود فيجمع فيه بين التسبيح
والدعاء بما شاء اه . وينبئ تقديم التسبيح على الدعاء ، والاختصار على أحدهما يفوت المستحب
الآخر . والتسبيح يحصل بأى لفظ كان . قال الصفي : والأفضل أن يقول في السجود
سبحان ربى الأعلى ، وفي الركوع سبحان ربى العظيم ، لما رواه عتبة بن عامر لما نزل قوله تعالى
فسبح باسم ربك العظيم قال عليه الصلاة والسلام : « اجعلوها في ركوعكم » فلما نزل سبح
اسم ربك الأعلى قال عليه الصلاة والسلام : « اجعلوها في سجودكم » اه قال ابن شعبان :
قال الله تعالى « فسبح بحمد ربك حين تقوم » فحق على كل قائم إلى الصلاة أن يقول
سبحان ربى العظيم ومحمده اه خطاب

قال للصف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة العاشرة من فضائل الصلاة ﴿ الْقُنُوتُ ﴾
في ثَانِيَةِ الصَّبْحِ سرًا ﴿ ﴾ يعنى أن القنوت من فضائل الصلاة ، وله معان كثيرة ، انظر
الزرقانى على الموطأ . والراد به هنا الدعاء بخير ، ولا يكون عند مالك إلا في ثانية الصبح
فقط ، والإصرار به مندوب . المزية : والقنوت في الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة
في الركعة الثانية قبل الركوع سرًا . وإن نسي وتذكر بعد الركوع أتى به بعد رفعه منه
ثم يهوى إلى السجود . قال فى أقرب المسالك : وتنب القنوت بأى لفظ بصبح ،
ولسأرئه ، وقبل الركوع . هذا هو للشهور .

قال للصف رحمه الله تعالى ﴿ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ أَفْضَلُ ﴾ وتنب لفظه الوارد عن النبى
صلى الله عليه وسلم ، أى الذى اختاره الإمام مالك رحمه الله وهو « اللهم إنا نستمعك ،
ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، وثنى عليك الخير كله ، نشكرك
ولا نكفرك ، ونخضع لك ، ونخلم وتترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ،

وإليك نسي ونحمد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجذ ، إن عذابك بالكافرين ملحق » قال الشيخ الزروق في شرحه على الرسالة : وليس في صحيح الرواية وتوكل عليك ، وثبت في بعض النسخ اه . قال الصاوى في حاشيته على أقرب المسالك : ولم يثبت في رواية الإمام « وثنى عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك » وإنما ثبت في رواية غيره . قال النفاوى : والصواب عدم زيادتها . وقال العلامة الشيخ صالح عبد السميع في الثمر الدانى : قيل الصحيح أن قوله وتوكل عليك زيد في الرسالة ، وليس منها . وفي رواية وثنى عليك الخير وما يجرى على السنة العامة من لفظ كله بعد قوله الخير غير مثبت في الرواية ، مع أن العبد لا يطبق كل الثناء عليه ، فتركه خير ، ومثله في شرحه على العزبة اه .

قال الصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الحادية عشرة من فضائل الصلاة أن لا ﴿ يُكَبِّرُ ﴾ في حال انتقاله إلى الثالثة حتى يستوى ﴿ قَائِمًا ﴾ معتدلاً بعد قيامه ﴿ مِنْ ﴾ ركعتين ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ و ﴿ إِذَا أَسْتَوَى قَائِمًا ﴾ أى معتدلاً فينبذ يكبر ويقرأ . وفي الدردير : والتكبير حالة الخفض والرفع ، إلا في القيام من التشهد فلا استقلال . قال الصاوى عليه : قوله فلا استقلال ، أى لأنه كفتتح صلاة ، ويؤخر للمأموم قيامه حتى يستقل إمامه ، وكل من الفذ والإمام والمأموم لا يكبر إلا بعد استقلاله اه ، وما ذكره الدردير كذا في المختصر ونصه : وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله . وفي الرسالة : ثم يقوم فلا يكبر حتى يستوى قائماً . هكذا يفعل الإمام والرجل وحده . وأما للمأموم فبعد أن يكبر الإمام يقوم المأموم أيضاً فإذا استوى قائماً كبر اه . وللمنى في الجميع والله أعلم أن للصلى سواء كان إماماً أو غيره يستحب له أن لا يكبر في حال قيامه من الجلوس الأول الذى بعد ركعتين حتى يستقل قائماً لعمل أهل المدينة بذلك ، أو لكونه كفتتح صلاة ، لما قيل من أن الصلاة فرضت ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة

السفر وزيد في صلاة الحضراء رواه الإمام في اللوطا بإسناده عن عائشة رضي الله تعالى عنها . وما ينبني للإنسان في الصلاة وخارجها أن يكثر الخشوع والدعاء لأن الدعاء منج العباد كما في الحديث .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْدُّعَاءِ ﴾ بمعنى يندب الدعاء في الصلاة نافلة أو مكتوبة ﴿ فِي جَمِيعِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ ﴾ يعنى يندب للصلى أن يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء في جميع الحالات إلا في حال الركوع فإن المطلوب فيه تعظيم الرب سبحانه ، والدعاء فيه مكروه . ومثل مالك في اللوطا عن الدعاء في الصلاة للمكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ﴿ قُلْتُ ﴾ وأما الدعاء قبل الدخول في الصلاة وبعد الإقامة فجائز بل مندوب ، وعن مالك رضي الله عنه : ندب قوله قبلها سبحانه اللهم وعمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وجهت وجهي الآية^(١) اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، وثقني من الخطايا كما يثق الثوب الأبيض من الدنس ، واغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد . قال ابن حبيب : يقوله بعد الإقامة وقبل الإحرام . قال في البيان . وذلك حسن اه جواهر الإكليل . وأما الدعاء بين الأذان وهو مطلوب بين الأذان والإقامة فستجاب كما في الحديث . قال الصفي : وأما الدعاء قبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع فلا يكره ، بل هو جائز . والدعاء بين السجدين مستحب . وكان صلى الله عليه وسلم يقول بينهما « اللهم اغفر لي واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني » ويستحب الدعاء في السجود وبعد التشهد الأخير ، وفي المختصر : ودعاء بتشهد ثان . المواق : قال ابن عرفة يستحب الدعاء عقب التشهد الأخير . وتندب الدعاء في القنوت . قال الزرق في شرح الرسالة : والمشهور لا يقتيد للقنوت دعاء أى مخصوص ، ودعاً بما أحب وإن الدنيا ، ولو قال : يا فلان فعل الله بك كذا ، لم تبطل على

(١) وجهت وجهي لله في طر السواوات والأرض خنيما وما أنا من المعركين .

الأصح كافي المختصر، وفي الجلاب : إنما يدعو في القيام بعد القراءة ، وفي الجلوس بعد التشهد .

والحاصل أنه ينبغي أن يعتنى الإنسان بالدعاء في حال الصلاة وخارجها في غير أوقات النهي ؛ لأن الدعاء مع العبادة ، وأن من رزقه الله الدعاء لم يحرمه الإجابة كافي الحديث . انظر تفسير قوله تعالى « فإذا فرغت فانصب » إلخ في « الدر الثموري في التفسير بالمأثور »^(١) للعلامة الحافظ السيوطي تجد فيه الأحاديث بالأسانيد المتصلة إلى ابن عباس وإلى ابن مسعود وغيرهما ، وتجد أن أكثر المفسرين في الآية فهموا أنها أمر من الله تعالى إلى المصلي بالدعاء والاجتهاد في السؤال . والله أعلم بالصواب .

﴿ فائدتان ﴾ الأولى نقل سيدي عبد الوهاب الشعراني عن الخضر أنه قال : سألت أربعة وعشرين ألف نبي عن استعمال شيء يأمن به العبد من سلب الإيمان فلم يجبي منهم أحد ، حتى اجتمعت بمحمد صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأخبرني عن جبريل عن الله « أن من واظب على قراءة آية الكرسي ، وآمن الرسول إلى آخر السورة ، وشهد الله إلى قوله الإسلام ، وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب ، ولقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة ، وسورة الإخلاص ، والمعوذتين ، والفاتحة عقب كل صلاة آمن من سلب الإيمان اهـ » الثانية ﴿ الدعاء بلا واسطة من خصوصيات هذه الأمة بخلاف الأمم السابقة فكانوا إذا نزل عليهم كرب ذهبوا إلى أنبيائهم يسألون لهم اهـ فأداهما الصفتي قتلا عن بعضهم .

واعلم أن المصنف رحمه الله اكتفى بذكر بعض الفضائل عن البعض اختصاراً ، ونحن إن شاء الله نأتي ببقيتها إتماماً وتبركاً (قلت) : منها أي من الفضائل القديمة بيده حين يهوى بهما للسجود على ركبتيه ، وتقديم ركبتيه على يديه عند القيام . ومنها عقد المختصر

(١) رد أحد الفضلاء على هذه المسألة فراجع في آخر هذا الجزء .

والبنصر والوسطى من اليد اليمنى ماداً السَّيَّابَةَ والإبهام منها فى التشهدين ، وبحرك السَّيَّابَةِ
 ويمتد بالإنشارة بها أنها مطردة للشيطان ، ويسط اليسرى . ومنها وضع اليدين على
 الركبتين فى الركوع مع تفرقة أصابعهما . ومنها وضعهما حلقاً أذنيه أو قريبهما فى السجود
 مع ضمهما واستقبالهما للقبلة . ومنها مجافات الرجل دون المرأة بأن يبعد بعداً وسطاً فى
 السجود بين ركبتيه ، وبين مرفقيه وجنبه ، وبين نخذه . ومنها تقصير الركعة الثانية
 عن الأولى ، وتقصير الجلوس الأول عن الثانى . ومنها كون التشهد الثانى أطول من
 الأول . ومنها النظر إلى موضع السجود فى القيام ، وهل النظر إلى موضع السجود أفضل
 للصلى مطلقاً ، أو النظر إلى الكعبة لمن فى المسجد الحرام ؟ فيه نظر . ومنها التيامن عند
 السلام فى الفرس بحيث ترى صفحة الوجه . ومنها قراءة المأموم خلف الإمام فى السرية
 فقط . ومنها للمشى إلى الصلاة بسكينة ووقار . ومنها اعتدال الصفوف لأنه من كمال
 الصلاة كما فى الحديث . ومنها ترك التسمية فى الفريضة على المشهور فى المذهب ، وتقدم
 الكلام عليه فى الركن الرابع من أركان الصلاة فراجع إن شئت . ومنهائية الأداء
 فى الوقتية والقضاء فى الفائتة خروجاً من الخلاف . ومنهائية عدد الركعات كذلك . قال
 الدردير فى أقرب المسالك : وتلب نية الأداء وضده ، وعدد الركعات ، وخشوع ،
 واستحضار عظمة الله تعالى وامتنال أمره اه . وفضائل الصلاة كثيرة جداً ، واقتصر
 للمصنف على اثنتى عشرة أو أقل ، وزدت عليه بعض ما أمكننى إحضاره بدون تكلف ،
 فله الحمد . فمليك بالمطلوبات أيها الطالب الراغب إن شئت . وأيضاً سكت المصنف عن
 ذكر مكروهات الصلاة اكتفاءً بذكر الفضائل ، واعتماداً على أن لها أضداداً ، فكل
 فضيلة يضادها مكروه فتأمل .

أحكام السترة

ولما أنهى الكلام عن الفضائل انتقل للصنف يتكلم في بيان المار الذي يمر بين
يدى المصلي رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

والأصل في هذا الفصل ما في الموطأ عن أبي جهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن
يمر بين يديه » وعن كعب الأحبار أنه قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
لكان أن يحسب به خيراً له من أن يمر بين يديه » وغير ذلك مما ورد . والمعنى أن
المرور بين يدي المصلي ممنوع شرعاً باعتبار تأثم المار تارة ، أو مكروه باعتبار عدم تأثيمه
تارة أخرى . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ مَنْ لَا يَأْمَنُ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ يُصَلِّيْ إِلَى السُّتْرَةِ ﴾
يعنى أن من يأمن للمرور بين يديه ، ولم يخش أن يمر بين يديه أحد فله أن يصلي بغير
سترة ، سواء كان في الخضر أو في السفر . قال مالك في المدونة : ويصلي في الموضع الذي
يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير سترة اهـ .

قال العلامة الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك في مندوبات الصلاة : وسترة
للإمام وفذية خشياً مروراً بمحل سجودهما . أى يندب للإمام والقصد أن يجعل كل
واحد منهما سترة بين يديه لمنع المار بين يدي كل منهما إن خشي المرور ، ولا تبطل
الصلاة بالمرور أصلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُ بِمُرُورِ شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ لقول مالك
في المدونة : لا يقطع الصلاة شيء من الأشياء مما يمر بين يدي المصلي اهـ . وقال خليل

في المختصر : وأثم ماؤه مندوحة ، ومصل تعرض اه . قال الخرشي يعني أن المار إذا كان له سعة في ترك المرور بين يدي المصل ومرفأه فإنه يأت ، كان بين يدي المصل ستره أم لا ، تعرض المصل أم لا ، فإن كان لا مندوحة له والمصل هو الذي تعرض للمرور ، بأن صلى لغير ستره يجعل يخشى به المرور وهو قادر عليها أو على الانحياز إلى شيء فلا يأت على المار ويأت المصل فقط ؛ حيث حصل المرور له في الحلق المذكور ، كما لا يثم على واحد منهما بمرور من لا مندوحة له ولا تعرض ، فالصور أربع . يأتان ، وعكسه ، يأت المار لا للمصل ، وعكسه . هذا في غير مصل وطائف ، وأما فقد قال البردبر : وأثم ماؤه غير طائف ، ومصل له مندوحة ، ومصل تعرض . قال الصاوي في حاشيته عليه أي فلا يمنع مرور الطائف بين يدي المصل بل يحكره فقط إن كان للطائف مندوحة وإلا جاز ، ومثل الطائف المار بالحرم المكي لكثرة زواره إن لم يكن بين يديه ستره وإلا منع إن كان له مندوحة اه . وقال الخرشي : الحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصل لستره ولنفيها إن كان المار مصلياً ولو كان له مندوحة ، ويكره إن كان المار طائفاً وله مندوحة ، وأما إن كان المار غير مصل ولا طائف فيحرم مروره بين يدي المصل إن كان له مندوحة . هذا بغير المسجد الحرام مطلقاً ، وبه إن صلى لستره ، فإن صلى لغير ستره لم يحرم المرور بين يديه ، وإن كان المار مندوحة فتقول المؤلف وأثم ماؤه إلى أي ماؤه غير مصل ولا طائف ، وهذا ما لم يكن المرور بين يدي المصل في المسجد الحرام من غير ستره فإنه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان المار مندوحة اه مع إيضاح . قال العلامة الزرقاني في شرحه على الموطأ : وقد قسم المالكية أحوال المار والمصل في الإنم وعنده أربعة أقسام : يأت المار دون المصل ، وعكسه . ويأتان جميعاً ، وعكسه . فالأول إذا صلى إلى ستره والمار مندوحة فيأثم دون المصل . الثاني إذا صلى في مشرع مسلوكة بلا ستره أو متباعدة عنها ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصل لا المار . الثالث مثل الثاني لكن

يحد المار مندوحة فيأمان جميعاً . الرابع مثل الأول لكن لا يحد المار مندوحة فلا يأمان اه .

ثم وصف المصنف أقل ما يجرىء المصلى من السترة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَمًا ذِرَاعٌ ﴾ هذا هو المشهور في المذهب ، وفي الصحيح « عن عائشة أنها قالت : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سترة للمصلى فقال : مثل مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ » أخرجه مسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فِي غِطَاءِ الرُّمَحِ ﴾ قال مالك في المدونة : السترة قدر مؤخِّرةِ الرجل في جلة الرمح اه . قال العدوي في حاشيته على الخرشي : قوله في غطاء رمح أى أن أقل ما تكون أن تكون في غلط رمح إلخ . وأولى إذا كان أغلط ، فإن كان أدنى من غلط رمح فلا يحصل به المطلوب . وقوله وطول ذراع ، وأولى أطول من ذلك ، فإن كان أدنى من ذلك فلا يحصل التذنب اه . وعدّها عبد الرحمن الأخرى سنة من سنن الصلاة بقوله والسترة لنير المأموم ، وأقلها غلط رمح وطول ذراع ، طاهر ثابت غير مشوّش اه . وفي كون السترة سنة ، أو مستحبة ، أو واجبة أقوال في المذهب ... انظره في الخطاب .

ثم ذكر المصنف الأشياء التي لا تصح أن يستتر بها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يَحِطُّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ ، وَلَا صَنِيرٌ لَا يَثْبُتُ ، وَلَا دَابَّةٌ وَلَا نَائِمٌ ، وَحِلْيَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ ﴾ يعنى أن هذه الأشياء كلها لا يبنى أن تكون سترة للمصلى لما فيها من العال . قال خليل : لا دابة ، وحجر واحد ، وخطر ، وأجنبية ، وفي المحرم قولان . وقول المصنف لا يحطّ أى لا يستتر بخط يحطه في الأرض من المشرق للمغرب أو من جهة القبلة إلى الجهة التي تقابلها ، ومثل أنخل الحفرة والماء والنار . وقوله أو أجنبية ، فالأجنبية لا يصح أن تكون سترة بين يدي المصلى لأنها مشغلة . ، ولما يفلب الظن من الافتتان

بها . وقوله ولا صغير لما فيه من اللآلئ ، فالصغير الذي لا يثبت لا يصح أن يكون ستره لأنه مشغل . قال الخرشي : وأما الكبير لا بأس بالاستتار به . ونصه : لا بأس بالاستتار بظهر الرجل إذا رضى أن يثبت له ، والصبي الذي يثبت مثله ، وإن كان لا يتحفظ من الضوء اهـ . وقوله ولا دابة ، والمعلقة فيها إما لتجاسة فضلها كالقبال ، وإما لخوف زوالها ، وإما لها ، فهو محترز طاهر ، أو ثابت ، أو هاما ، فإن كانت طاهرة الفضلة وثبتت بربط ونحوه جاز اهـ . قاله الدردير . وقوله ولا نائم ، فالتائم مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصل ، أو كشف عورته ، أو تقدير انتباهه وذهابه . وقوله وحلقٍ للتكلمين ، قال الصفي قسلا عن الخرشي وحاشيته : ومن المشغل النائم ، والمأبون الذي يفعل به في دبره ، وحلق المحذنين وللتكلمين في الفقه وغيره فلا يستتر بهم . وأما لو كانوا ساكتين فيستتر بهم إذا لم يكن وجوه بعضهم إليه وإلا فهو مشغل ، وكذا يكره الاستتار بالكافر لأن شأنه التجاسة اهـ . وأما قول سيدي خليل ، وحجر واحد ، أي أنه يكره استتار به مع وجود غيره لشبهه بعبادة الصنم ، فإن لم يجد غيره جاز الاستتار به ما تلا عنه يمينا أو شمالاً ، ومفهوم واحد جوازه بأكثر من واحد ، فهو كذلك ، وأما الأحجار فجائز اهـ قاله الأبي في الإكليل مع طرف من الخرشي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْلَافِ الطَّائِفِينَ ﴾ يعني أن الطائف بمحول الكعبة المشرفة يجوز له المرور بين يدي المصل حسبما تقدم عن قريب عند قول المصنف ولا تبطل برور شيء بين يديه فراجحه إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَدْنُو مِنْهَا وَلَا يَنْصِبُهَا قِبَالَ وَجْهِه ﴾ يعني أن المصل يندب له أن يدنو أي أن يقرب من سترته بحيث يكون بينه وبينها قدر عمر الشاة .

وقيل شبراً . وقيل ذراعاً . ولا ينصبها حمداً أى قُبائنه ، بل يحملها من نية
يمينه أو شماله . وأما قدر حریم المصلی فيستحق محل ركوعه وسجوده فقط كما
في الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ الْمَازِ يَرْفِقُ ﴾ ، يعنى أن المصلی يندب له أن
يدفع الماز بين يديه بلطفٍ . قال الخطاب (فرع) وأما حكم مدافعة الماز فالمذهب أنه
يدفعه دفعاً خفيفاً لم يشغله عن الصلاة . قال ابن عرفة : وذراً الماز جهده اهـ .

حكم العاجز عن القيام في الصلاة

ولما أنهى الكلام عن ستره المصلی انتقل المصنف يتكلم على بيان أحكام العاجز
عن القيام في الصلاة فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَمَنْ ﴾

في بيان حكم من لم يقدر على القيام في الفرض ، وترتيب أحواله من القيام استقلالاً
واستناداً وما يتعلق بحكم العاجز عن كل شيء ، وبيان جميع ذلك على التفصيل . والأصل
في صلاة المريض على الصفة الآتية الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى :
« لَا يَكْفِيُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعُهَا » وقوله عز وجل : « مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ
حَرَجٍ » وأما السنة فإلى صحيح البخارى « عن عمران بن حصين قال كانت بى بواسير
ف سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : « صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِسًا ،
فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقُلْ جَنِبَكَ » زاد ابن صخر « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَسُتَلْقِيَا » .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ ﴾ أى استقلالاً في صلاة الفريضة بأن
يجز عنه جملة أو تلحقه بالقيام مشقة شديدة ولا يقدر أن يصلى قائماً ولو ﴿ مُعْتَمِدًا ﴾ على

شئ قال المصنف فإنه ﴿يُصَلِّي جَالِسًا﴾ أى استقلالاً ﴿مُسْتَقْبِلًا﴾ إلى القبلة. قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِنْدًا إِلَى طَاهِرٍ﴾ يعنى كمال فى الرسالة : وصلاة المريض إن لم يقدر على القيام صلى جالساً إن قدر على التربع وإلا فبقدر طاقته . قال الفراءى : قوله صلى جالساً ، أى مستقلاً ، ويستحب أن يتربع إن قدر على التربع اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يتربع فى صلاته جالساً كما هو مروي عن ابن عباس وابن عمر وأنس ، ولأنه الأليق بالأدب . قال العلامة خليل : وتربع كالتنفل ، وعُزِّرَ جلسته بين سجدتيه ، قال شراحه وكذا فى حال سجوده ثم قال : واعلم أن الذى يصلى الفرض جالساً هو من لا يستطيع القيام جملة ، أو يخاف بالقيام لمرض أو زيادته كالنميم ، إلى أن قال : والقادر على القيام مع الاستقلال يحب عليه ولو عجز منه العلمانية والاعتدال ، والقادر عليه مع الاستناد يحب عليه الاستناد لغير جُنُبٍ وحائضٍ ، ولهما أعاد بوقت حيث استند لهما مع وجود غيرهما إلى أن قال : والحاصل أن الصور أربع : القيام استقلالاً ، والقيام مع الاستناد ، والجلوس استقلالاً ، والجلوس مع الاستناد

ولما فرغ المصنف من الكلام على العاجز عن القيام والجلوس بمحائليهما شرع يتكلم على أحوال المضطجع فقال رحمه الله تعالى : ﴿قَرْنُ عَجَزٍ قَعْلَى يَمِينِهِ﴾ : فَإِنْ عَجَزَ قَعْلَى يَسَارِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَمُسْتَقْبِلًا﴾ يعنى أنه إن عجز عن جميع الحالات المرتبة صلى على ظهره على المشهور . وقيل الظهر مقدم على الجانب الأيمن ، قله ابن محرز عن أشهب وابن مسleme وابن القاسم . قال ابن ناجى فى شرح الرسالة : وهذا الخلاف على طريق الاستصحاب لأنها حالة واحدة وهى الاضطجاع اهـ . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية : الفصل الثانى فى صلاة المريض ، وفيه أحوال : أن يصلى قائماً غير مستند ، فإن لم يقدر أو قدر بمشقة فادحة صلى قائماً مستنداً ، ثم جالساً مستقلاً ، ثم جالساً مستنداً ثم مضطجماً على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه ، ثم مستقبلاً على ظهره مستقبل القبلة برجليه . وقيل يقدم الاستلقاء

على الأيمن ، ثم مضطجماً على جنبه الأيسر ، ويومئ بالركوع والسجود في الاضطجاع والاستلقاء ، فإن لم يقدر على شيء نوى الصلاة بقلبه وفقاً للشافعي . وقيل تسقط عنه وفقاً لأبي حنيفة اه . وفي الرسالة : وإن لم يقدر على السجود فليومئ بالركوع والسجود ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، وإن لم يقدر صلى على جنبه الأيمن إيماء ، وإن لم يقدر إلا على ظهره فعل ذلك ، ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله ، وليصلها بقدر ما يطيق اه . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ وَيُؤَيِّدُهُ بِمَا يَمْجِزُهُ عَنْهُ وَيَخَفِضُ لِلْسُجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ ﴾ يعني أن المريض إذا هجز عن الأركان في صلاته يأتي بمقدوره ويكون سجوده أخفض من ركوعه كما في الرسالة . قال الدردير ثم إن لم يقدر على الجلوس بحالتيه صلى على شِقِّ أَيْمَنِ الْإِيمَاءِ ، فأيسر ، إذا لم يقدر على الشق الأيمن ، فعلى ظهره ورجلاه للقبلة ، فإن لم يقدر فعلى بطنه ورأسه للقبلة ، فإن قدسها على الظهر بطلت . والمعنى إن قدم هذه الصفة بأن جعل رجله ابتداء للقبلة ورأسه لديرها بطلت صلاته إذا كان قادراً على التحول وإلا فلا يطلان ، كما لو قدم الظهر على الشق بحالتيه ، أو قدم الأيسر على الأيمن فلا تبطل ؛ لأن الترتيب بينهما مستحب . وبطلت أيضاً إن قدم الاضطجاع مطلقاً على الجلوس بحالتيه ، أو استند جالساً مع القدرة عليه استقلالاً ، بخلاف ما لو جلس مستقلاً مع القدرة على القيام مستنداً كما تقدم اه (قُلْتُ) انظر قوله بخلاف ما لو جلس الخ مع ما في كتاب الأحضري لأنه قال : فالقلى على الوجوب أولها القيام بغير استناد ، ثم القيام باستناد ، ثم الجلوس بغير استناد ، ثم الجلوس باستناد . فالترتيب بين هذه الأربعة على الوجوب ، إذا قدر على حالة منها وصلى بحالة دونها بطلت صلاته . فعلى هذا فالصلاة تبطل بترك الترتيب بين القيام باستناد والجلوس بغير استناد مع القدرة عليه . وأشكل ذلك على الطالب وسأل عن معناه ، فأجاب العلامة الصاوى في الحاشية عن الدردير فقال : (قوله) كما تقدم ، أى من ندب الترتيب بينهما على قول ابن ناجي وزروق ، وأما على قول

ابن شاس فالبطلان لوجوب الترتيب . والحاصل أن المراتب خمس : القيام بحالتيه ، والجلوس كذلك ، والاضطجاع ، فتأخذ كل واحدة مع ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واجبة إلا واحدة وهى ما بين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً ففيها القولان بالوجوب والندب (قُلْتُ) وبهذا يظهر لك عدم البطلان على ما قاله الردير بترك الترتيب في ذلك . ثم قال أى الملامة الصاوى : والمرتبة الأخيرة تحتها ثلاث صور ، وهى تقديم الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الظهر ، وهاتان مستحبتان ، وأما تقديم الظهر على البطن فواجب اه .

قال الصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْقُطْ عَنْهُ وَهُوَ يُعْمَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْأَعْرَكَاتِ قِيلَ يَقْصِدُ بَقَلْبِهِ ، وَقِيلَ تَسْقُطُ عَنْهُ ﴾ . يعنى أن المريض لا تسقط عنه الصلاة مادام معه شيء من عقله ، لأن الصلاة خشوع وتضرع لله تعالى وهو مطلوب من العبد ما بقى منه شيء من عقله مع القدرة . وقد تقدم ما صرح به أبو محمد في الرسالة بقوله : ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله ، وليصلها بقدر ما يطيق . قال شارحها : ولو بنية أفعالها . قال في الجلاب : ولا تسقط عنه للصلاة ومعه شيء من عقله . وصفة الإتيان بها أن يقصد أركانها بقلبه بأن ينوى الإحرام والقراءة والركوع والرفع والسجود وهكذا إلى السلام إن كان لا يقدر إلا على الإيماء بطرفه أو غيره ، وإلا أوماً بما قدر على الإيماء به ولو بحاجب كما قال المازرى . وإذا لم يستطع المريض أن يوى إلا بطرفه وحاجبه فايوى بهما ويكون مصلياً بهذا مع النية ، وهذا مقتضى للذهب اه نفرأوى . وكذا في التمر الدانى . ثم اعلم لو كان المريض يستطيع الإتيان بالصلاة على حالة من الحالات لكن نسي بعض أقوالها وأصلها ولكن يقدر عليها بالتلقين فهل يجب عليه اتخاذ من يلقنه أم لا ؟ قال الأجهورى قلاً عن ابن المنير من علماء المالكية إنه يجب عليه اتخاذ من يلقنه نحو القراءة والتكبير ولو بأجرة ، ولو زادت على ما يجب عليه بذله في ثمن الماء ، فيقول له عند

الإحرام للصلاة قل الله أكبر ، وهكذا إلى السلام ، ويقول له بعد الفاتحة والسورة اقل هكذا إشارة إلى الركوع أو السجود عند نسيانها اه . ذكره النفراوى فى التنبيهات .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي خَوْفِهِ الْفَلْبَةَ عَلَى عَقْلِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ﴾
 يعنى أن المريض الذى يخاف أن يُفَلَبَ على عقله بتأخيرهِ إلى وقت الصلاة الثانية يجوز له أن يجمع بين الصلاتين المشتركتين فى الوقت كظهورين بأن يقدم الثانية فى وقت الأولى . قال البردبر فى أقرب المسالك : ومن خاف إغماء أو نافضاً عند دخول وقت الثانية قدّمها ، فإن سلم أعاد الثانية بوقت . قوله من خاف إغماء : الإغماء مرض معروف من نواقض الوضوء كما تقدم فى نواقض الوضوء ، وقوله أو نافضاً أى أو خاف حُجّى نافضةً بالفاء أى يرتش ويتحرك جسد المريض به من شدة الحسى . وقوله أو متيداً بفتح الميم أى دوخة . قال أبو الضياء سيدى خليل : وقدّم خائف الإغماء والنافض وللتيد إلخ . وفى التوضيح : إذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار يمد الأخيرة ، وقال سند يزيد فى الوقت اه . وقال مالك فى المدونة : إذا خاف المريض أن يُفَلَبَ على عقله جمع بين الظهر والمصر إذا زالت الشمس لاقبل ذلك ، وبين العشاءين عند الغروب اه . قال الخرشي : يعنى أن الشخص إذا خاف الإغماء أو الحسى النافضة ، أى المرعدة أو الدوخة عند المصر أو العشاء فإنه يستحب له أن يقدم المصر أول وقت الظهر ، والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور اه . وفى الرسالة : وللمريض أن يجمع إذا خاف أن يُفَلَبَ على عقله عند الزوال وعند الغروب وإن كان الجمع أرفق به لبطن به ونحوه جمع وسط وقت الظهر ، وعند غيبوبة الشفق اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي طَلَبِ الرِّقَّةِ يُؤَخَّرُ الْأَوَّلَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا الْأَخْتِيَارِيِّ وَيُصَلِّيُهَا ﴾ يعنى أن الشخص إذا كان منفرداً وهو يرجو الرقعة فى الوقت أى

يرجو الجماعة فيستحب له الانتظار بأن يؤخر صلاة الأولى كالظهور مثلاً إلى آخر وقتها الاختيارى لتحصيل فضل الجماعة . وقال الدردير في أقرب المسالك : والأفضل لفتنة انتظار جماعة يرجوها . يعنى أن التفرد يشدب له أن يؤخر الصلاة للجماعة يرجوها في الوقت لتحصيل فضل الجماعة . وقيل يقدم . ثم إذا وجدها أعاد إن كانت مما تباد ، وأما المغرب فيقدمها جزئاً لضيق وقتها . وعلم من هذا أن قولهم الأفضل للفتنة تقديمها أول الوقت محله ما لم يرج جماعة اه . وقد تقدم الكلام في التفرد عند قول المصنف : وفي إيراد التفرد قولان فراجعه إن شئت .

ولما أنهى الكلام عن أحكام المأجز عن القيام في الفرض وجميع ما يتعلق بذلك شرع المصنف يتكلم على ما يتعلق بالجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

في بيان أحكام الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر أو الوحل أى الطين مع الظلمة ، لا بأحدهما . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَطَرِ أَوْ الْوَحْلِ مَعَ الظُّلُمَةِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ ﴾ يعنى أنه يُرَخَّص للجماعة الجمع بين المغرب والعشاء للمطر النازل أو المتربق في نزوله . قال في الرسالة : ورُخِّصَ في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر ، وكذلك في طين وظلمة ، يؤذن للمغرب أول الوقت خارج المسجد ، ثم يؤخر قليلاً في قول مالك ، ثم يقيم في داخل المسجد ويصايبها ، ثم يؤذن للعشاء في داخل المسجد . وقيم ، ثم يصليها ، ثم ينصرف وعليهم إسفار قبل تنيب الشفق اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا الْمَنَفَرَةُ فِي بَيْتِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ ﴾ يعنى أنه لا يرخس لجار المسجد أن يجمع بين الصلاتين تبعاً لأهل المسجد وهو في بيته أو في مسجده ، ولو كان مريضاً

أو امرأة ، بل إنا أن يذهب للمسجد فيجمع معهم ، أو يصلي كل صلاة بوقتها ، وأما المقيم بالمسجد للعبادة بنحو الاعتكاف أو المجاورة فيه جاز له أن يجمع تبعاً للجماعة لا استقلالاً . قال في أقرب المسالك : وجاز للمفرد بالمغرب يخدم بالمشاء ، ولقيم بمسجد تبعاً لا استقلالاً ، ولا لجار مسجد ولو مريضاً أو امرأة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُؤَخَّرُ الْأَوَّلَى وَيُقَدَّمُ الْأَخِيرَةُ وَيُصَلِّيَانِ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ يُؤَذِّنُ الْأَوَّلَى خَارِجَ الْمَسْجِدِ ﴾ يعنى أنه شرع في كيفية الجمع بين الصائتين كما وصفها صاحب الرسالة ، إلا أن مصنفنا أتى بقولين في محل إعادة أذان الثاني بقوله : ﴿ وَهَلْ يُؤَذِّنُ لِلْآخَرَى دَاخِلَهُ أَوْ خَارِجَهُ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما الأول كما في الرسالة . قال خليل : ثم صلياً ولا ، إلا قدر أذانٍ مُنْخَفِضٍ بمسجد وإقامة . قوله بمسجد أى فيه ، لا على المنار لثلاث يشك من صلى المغرب أو أفطر بسامع الأذان الأول . قال الدردير : ولثلاث يابس على الناس ، بل يؤذن عند محرابه ، وقيل بصحنه . الدسوقي : قوله لثلاث يابس على الناس ، أى فيظنون أن وقت المشاء دخل ، وهذه العلة تشعر بحرمة على المنار اه . قال صاحب الميزية : وصفه الجمع لذلك أن يؤذن للمغرب على المنار أوّل وقتها ويؤخّر صلاتها قليلاً ، ثم يؤذن للمشاء في صحن المسجد أذاناً مُنْخَفِضاً ثم يصونها قبل مغيب الشفق ، ثم ينصرفون ولا يصلون الوتر إلا بعد مغيب الشفق اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَيُؤَيِّمُ لَهَا ﴾ أى لكل واحدة منهما . قال : ﴿ وَلَا يَتَنَفَّلُ ﴾ أحد ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ أى بين الصلاتين المجموعتين في المسجد على التعمد ، والنهي للكرهية ، أى يكره التنفل بينهما . وقيل يحرم . قال النفراوى في شرح الرسالة : فهم من طلب انصرافهم بعد المشاء أنهم لا يشتغلون بنفل ولا غيره . قال خليل : ولا تنفل بينهما ولا بعدهما ، وإذا وقع وتزل وتنفل بينهما لا يمنع الجمع إلا أن تكثر النوافل بحيث يدخل وقت الظلمة الشديدة فيفوت الجمع .

والظاهر أن حكم التنفل الكراهة ولا وجه لحومته لأنه وإن كثرا يترتب عليه قوات واجب ، إذ الجمع مندوب أو مسنون ، والفوت لأحدهما لا يحرم فعله ، فتأمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ انْقَطَعَ فِي أَثْنائِهِمَا تِمَادَى ﴾ يعنى إذا انقطع سبب الجمع ليلة المطر بعد الشروع فلا يقطعون . قال الدردير فى شرح قول خليل : كأن انقطع المطر بعد الشروع ، أى ولو فى الأولى فيجوز الجمع ، وظاهره ولو لم يقدر ركعة لا قبل الشروع فلا يجوز اهـ . وقال الخرشي أى أن الجماعة إذا شرعوا فى صلاة المغرب لوجود سبب الجمع وهو المطر فلما صلّوها أو بعضها ارتفع السبب فإنه يجوز لهم التمداد على الجمع ، إذ لا تؤمن عودته ، وظاهره ولو ظهر عدم عودته ، أمّا لو انقطع قبل الشروع فلا جمع لألا بسبب غيره . فالمراد بالشروع فى الأولى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ الثَّانِيَةَ مَعَهُمْ وَقَدْ صَلَّى الْأُولَى ﴾ يعنى من أدرك الجماعة فى المسجد يصلون الجمع وأدركهم فى العشاء والحال أنه قد صلى المغرب فى بيته منفرداً أو فى جماعة أخرى ، قال المصنف : ﴿ هَلْ يَجْمَعُ مَعَهُمْ ﴾ تبعاً لهم ، أولاً يجوز له ذلك ؟ فيه ﴿ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما الجواز ، أى يجوز له الدخول معهم فى الجمع ويحصل له فضل الجماعة على للمتأمل . قال فى أقرب السالك . وجاز لمنفرد بالمغرب يجدهم بالعشاء ، ولقيم بمسجد تبعاً لا استقلالاً اهـ .

وحاصل فقه المسألة أن للمتكف فى المسجد لا يجمع ليلة للطر مع الجماعة ولو كان إماماً إلا تبعاً لم لا استقلالاً ، ولذا وجب على الإمام إذا كان فى الاعتكاف أن يستغلف من يجمع للجماعة ويصل هو وِرَاءَ خليفته مأموماً ، وأمّا من كان خارجاً عن المسجد أى ساكناً فى منزله ، ثم جاء وأدرك الثانية فإنه لا يخلو من ثلاثة أحوال : إما أن يكون قد

صلى المغرب منفرداً في بيته أو في الجماعة ثم أتى مسجد الجمع ، أو لم يصلها أصلاً ، أما الذي صلى المغرب في بيته منفرداً أو في الجماعة فيجوز له أن يجمع مع الجماعة تبعاً لم طلب فضل الجماعة ، فإن وجدهم قد فرغوا لا يجمع وحده إلا إذا كان بأحد للمساجد الثلاثة ، والمراد بها المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، ومسجد إيلياء وهو المسجد الأقصى ، فيجوز له الجمع إذا دخلها ، سواء كان راتباً أو غيره . وأما إن لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بالدخول ويبقى العشاء للشفق إلا إذا كان لم يصل للمغرب والحال بأحد للمساجد الثلاثة فله الدخول فيه والجمع لنفسه بأن يصل للمغرب والعشاء معاً لعظم فضلها على الجماعة في غيرها . نقصناه من كتب معتبرة فراجعها إن شئت . قال العلامة الصاوي في حاشيته على الدردير قلا عن الدسوقي . (تنبيه) حيث كان إمام المسجد متمكناً لا يجوز له الجمع إلا تبعاً ، فذلك يلزمه استخلاف من يصلي بهم ويصلي هو مأموماً ، ولا تصح إمامته ، ولا يصح الجمع بمسجد لشخص منفرد غير راتب إلا بالمساجد الثلاثة ، إذا دخلها فوجد إمامها قد جمع صلى المغرب مع العشاء جمعاً ، وأما إذا لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ويبقى العشاء للشفق ، هذا هو الموافق لما ركنا جزم به بعضهم اهـ (فرع) يلزم المصلي نية الجمع عند الأولى ، فلو تركها لم تبطل بخلاف نية الإمامة فتبطل الثانية بتركها . قال النفراوى في شرح الرسالة في التنبيه الخامس : لم يبين المصنف حكم نية الجمع ولا محلها ، ومحلها على الراجح عند الصلاة الأولى ، وتطلب من الإمام والمأموم ، وأما نية الإمامة فتقبل عند الثانية لأنها التي يظهر أثر الجمع فيها ، وقيل فيهما ، والمشهور الثاني ، فلو ترك الإمام نية الإمامة بطلت الثانية على الأول وبطلت على الثاني حيث تركها فيهما ، وأما لو تركها في الثانية وأتى بها في الأولى فالظاهر محبتها وتبطل الثانية ولا يصلحها إلا عند منيب الشفق . وأما لو تركها عند الأولى ونيته الجمع فإنها تبطل لأن محبتها مشروطة بنية الإمامة على هذا القول كترك الإمام نية الإمامة في صلاة الجمع اهـ . فتأمل .

ولما أنهى الكلام عن الجمع ليلة المطر وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على بيان حكم الصلاة في الجماعة مطلقاً أى في الصلوات الخمس ، فقال رحمه الله تعالى .

﴿ فَمَنْ ﴾

حكم الجماعة

في بيان أحكام الجماعة ، ومن أولى بالإمامة ، وحكم الإمام والمأموم ، ومن يقف وحده خلف الصف ، وما يلزم المأتم من التابعية للإمام ، وغير ذلك مما يتعلق بالجماعة . وبدأ المصنف بحكم الصلاة في الجماعة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ﴾ يعنى أن الصلاة المكتوبة غير الجمعة إيقاعها في الجماعة سنة مؤَكَّدَةٌ يُحَصِّلُ بِهِ ثَوَابًا جَزِيلًا وَفَضْلًا عَظِيمًا . وفي الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً » رواها الإمام في الموطأ اهـ . وفي الرسالة : والصلاة في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة كما في الحديث . الرزية : صلاة الجماعة سنة مؤكدة ولا يحصل فضلها إلا بإدراك ركعة بسجودتها ، فمن أدركها ليس له أن يعيدها في جماعة أخرى . والجماعة أثنان فصاعداً ، ومن صلى وحده ، أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة مأموماً ناوياً بذلك التفويض إن كانت تلك الصلاة غير للغرب ، وكذا العشاء بعد وتر صحيح . وأما قوله أو مع واحد ضعيفٌ كما في شراح المختصر ، إلا إذا كانت الإعادة مع البراتب الذى إذا صلى وحده في مسجد قام مقام الجماعة فله أى للفذ أن يعيد معه للفضل المذكور . قال خليل : الجماعة بفرض غير جمعة سنة ، ولا تتفاضل ، وإنما يحصل فضلها بركعة ، ونادب لمن لم يحصه —

كصله بصبي لا امرأة - أن يعيد مفوضاً مأموراً ولو مع واحد غير مغرب ، كعشاء بعد
وتر ، فإن أعاد ولم يعقد قطع ، وإلا شفع ، وإن أتم ، ولو سلم أتى بربابة إن قرب اه .
قال الخرشي : يعنى إن اجتماع الجماعة فى الفرض العيى الحاضر أو الغائب سنة مؤكدة ،
وليست واجبة إلا فى الجمعة . وظاهر كلام المؤلف كغيره أنها سنة فى الجملة ، وفى
كل مسجد وفى حق كل مصل حتى فى حق للنفرد فيسن فى حقه طالب الجماعة بدليل
أنه يستحب لمن صلى وحده طالب الجماعة ، خلاف ما جمع به ابن رشد بين الأقوال من
كونها فرضاً فى الجماعة ، سنة فى كل مسجد ، فضيلة للرجل فى خاصته . وظاهر كلام
ابن عرفة أن طريقة ابن رشد هذه خلاف طريقة الأكثر ، وعلى طريقة ابن رشد
يحمل كلام المؤلف على إقامتها بكل مسجد ، لا على إقامتها بالبلد ، ولا على إيقاع
الرجل صلاته فى الجماعة اه قال العلامة الصاوى فى حاشيته على أقرب المسالك :
وظاهر المذهب أنها سنة فى البلد ، وفى كل مسجد ، وفى حق كل مصل ، وهذه
طريقة الأكثر . وقتل أهل البلد على تركها لهاونهم بالسنة . وقال ابن رشد وابن بشير :
إنها فرض كفاية بالبلد ، فذلك يقاتلون عليها إذا تركوها ، وسنة فى كل مسجد ، ومندوبة
للرجل فى خاصة نفسه . قال الأئمة : وهذا أقرب إلى التحقيق اه . قال أبو البركات الشيخ
أحمد الدردير : وأما غير الفرض منه ما يندب فيه الجماعة وهو العيد ، والكسوف ،
والاستسقاء ، والتراويح ، والأوجه فى غير التراويح السنية ، ومنه ما نكره فيه كجمع كثير
مطلقاً ، أو قليل بمكان مشتهر فى غير ما ذكر ، وإلا جازت كما تقدم . وأما الجمعة فالجماعة
فيها شرط صحة كما ساقى اه

أحكام الإمامة

ولما أنهى الكلام على تحقيق معنى الجماعة وبيان أحكامها وإثبات فضلها لمن أدرکها
انتقل يتكلم على بيان أحكام الإمام والإمامة ، وصفة الإمام ومن أولى بالتقديم . قال رحمه

الله تعالى : ﴿ وَلَا يَوْمُكُمْ ﴾ اى لا يتقدم على الناس فى أداء الصلاة او قضائها ﴿ إِلَّا سُئِلَ ﴾ اى رجل من المسلمين . وقولنا رجل احتراز من المرأة . وقوله مسلم اى بأن يكون الإمام مسلماً إذ الكافر لا تصح صلاته وأخرى امامته . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ عَدَلَ ذِكْرُ ﴾ يعنى ان من شروط الإمام أن يكون عدلاً ، فالتاسق تركه امامته مع صحة الصلاة على المعتد لأن الكراهة لاتنافى الصحة كما لاتنافى الجواز ولكن لا يبنى الإقتداء به إلا عند الضرورة كما هو معلوم . وقوله ذكر اى محقق الذكورية ، إذ لا تصح امامة المرأة ولا تخفى مشكل فى الفريضة ولا النافلة ، لرجالاً ولا نساء ، لاحضراً ولا سافراً . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ عَالِمٌ ﴾ بما لا تصح الصلاة إلا به . يعنى أنه لا يتقدم إلا من كات له الأوصاف المتقدمة بأن يكون غير جاهل بما لا تصح الصلاة إلا به من قرائته وقدرته مع القدرة على الإتيان بالأركان ، فالعاجز عن جميع ذلك أو بعضه لا تصح امامته إلا لمثله ، الا امرأة فلا يؤم احدا مطلقاً كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ بَالِغٌ فِي الْفَرِيضَةِ ﴾ يعنى أن غير البالغ ولو مميزاً لا يؤم أحداً فى الفرض لرجالاً ولانساء . وأما فى النوافل أو مع مثله فشرطه التمييز فقط كما قال المصنف ﴿ مُمَيِّزٌ فِي النَّافِلَةِ ﴾ يعنى ان الصبي المميز تصح امامته فى صلاة النافلة وإن لم تجز ابتداء كما فى المختصر وكذا فى الصاوى سواء كان مأموماً رجالاً أو نساءً أو رجالاً ونساءً ، لكن إن أم البالغين تصح مع الكراهة الشديدة على المعتد فى المذهب لأنه ربما صلى بلا وضوء لكونه لا حرج عليه فى تركه الوضوء لأن الوضوء فى حقه مستحب ، وأما إن كان مع مثله فلا كراهة . اهـ صفتى مع ايضاح

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَرَّةٌ كَوْنُ الْعَبْدِ وَوَلَدُ الزَّانِ رَاتِبًا ﴾ يعنى أنه لما ذكر المصنف من يستحب منه الإمامة شرع الآن فى ذكر من تنكره إمامته بقوله وكرة الخ . والمعنى أنه يكره ترتب العبد وولد الزنا بأن يكون كل منهما إماماً راتباً فى المسجد للعار القاتم بهما فى ذلك ، ولو بلغا إلى أعلى الدجعة عند الناس ، قال انحرشى عند قول خليل : وولد
(١٦ - أسهل المدارك - ١)

زنا أى يكره ترتب ولد زنا خوفا من أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة .
وقال عند قوله : وعبد فى فرض ، أى وكذا يكره أن يتخذ العبد إماما راتبا فى الفرض ، أى
غير الجمعة وأما هى فلا تصح ويعبد هو ومن خلفه أبدا كما يأتى فى باب الجمعة من أن شرط
وجوبها الحرية اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ أَكْمَلَهُمْ زَيْبًا وَخَلْقًا ﴾ يعنى أنه يستحب
للإمام أن يكون أكمل الناس صفة بأن يكون حسن الهيئة ، جميل الصورة ، صبيح
الوجه ، سالم الأعضاء ، معتدل القامة ، نظيف الثياب ، معروف النسب ، مشهورا بالأخلاق
المرضية . قال بعضهم فى نظمهم :

وَمِنْ شُرُوطِهِ عَلَى الْكَمَالِ	مُزَوَّجٌ فِي الْقَوْلِ وَالْأَقْوَالِ
ذُو حَسَبٍ يُرَى وَمَعْرُوفُ النَّسَبِ	ذُو خُلُقٍ وَذُو مَقَامٍ فِي التَّحَسُّبِ
يُعْرَفُ بِالسِّيَا إِذَا تَرَاهُ	نَظَافَةُ الثَّوْبِ وَمَا حَوَاهُ
وَحَسَنُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الصَّوْتِ	مُرَاعِيَا بَدِينَهُ فِي الْوَقْتِ
مُكْتَلٌّ الْأَعْضَاءُ خَالٍ مِنْ شَلَلٍ	وَمِنْ عُرُوجَةٍ وَمِنْ كُلِّ انْخِلَالٍ
وَيَنْتَبِئُ فِيهِ جَمِيعُ الْعَاهَةِ	لِأَنَّهُ لِلْوُصُوفِ بِالشَّفَاعَةِ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَكْرَهُ الْأَغْلَفُ ، وَالْأَقْلَعُ ، وَالْأَشْلُ ، وَالْأَعْمَى ،
وَالْمُتَمَيِّمُ الْمُتَوَضِّعِينَ ، وَذُو سَاسٍ ، وَالتَّجْرَحُ السَّائِلِ لِلْأَصْحَاءِ ، وَبَدَوِيٌّ لِفَحَاضِرِينَ
وَمُسَافِرٌ لِلْمُحَيِّمِينَ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن إمامة هؤلاء مكروهة وهم تسعة ، لكن إمامة
بعض منهم لا كراهة فيها كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى (الأول) إمامة الأغلف ، هو
رجل مكلف ولكنه غير مختن . قال الصاوى فسكره إمامته مطلقا راتبا أولا ، خلافا لما
مشى عليه خليل من تخصيصه بالراتب اهـ . وفى شرح المشاوية لإبن تركى ، والأغلف وهو
من ترك الختان لغير ضرورة . قال الصفقى : بل ولو تركه لضرورة على الجسد كإتلافه التثانى

عن ابن هرون أنه سواء تركه لغير أم لا على المعتقد اهـ (الثاني والثالث) الأقطع والأشل.
قال الصفقي : هذا ضعيف والمعتقد أنها لا تتركه إمامة الأقطع ولا الأشل كما في الحاشية .
ومثله في حاشية الخرشى . قلت قد عد الدردير في أقرب المسالك أن الأقطع والأشل ممن
تجاوز إمامتهم بلا كراهة على الراجح . قال خليل : وكراهة أقطع وأشل ، قال عبد السميع في
الأكليل : والمعتقد عدم كراهة إمامتهما مطلقاً كما في الجواهر ، ونصه : للآزرى والبايجى
وجهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه أنه لا بأس بإمامة الأقطع
والأشل لمثلها ولنير مثلها ، ولو في الجمعة والأعياد ، وسواء كانا بضمان العضو على الأرض
أم لا اهـ (الرابع) إمامة الأعمى وذلك جائزة فلا كراهة فيها على الراجح كما في الدردير .
وفي المختصر : وجاز اقتداء « بأعمى ومخالف في الفروع ، قال مالك في اللبونة . لا بأس أن
يُتَخَذَ الأعمى إماماً راتباً ، وقد أمَّ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمى وهو ابن
أم مكتوم . وقال الخرشى : يعنى أن إمامة الأعمى جائزة من غير كراهة لاستنابته عليه
الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضع عشرة مرة يؤم الناس ، والمراد
بالحجوز ما يشمل خلاف الأولى لأن إمامة البصير أفضل على الراجح . قال المدوى في
الحاشية : والمعنى الذى يشمل خلاف الأولى شيء ليس بتكروه اهـ . فظهر لك أن إمامة
الأقطع والأشل والأعمى جائزة لا كراهة فيها على الراجح كما في الدردير (الخامس) أى ممن
تكروه إمامته بما ذكره المصنف إمامة للتيمم ، يعنى أخيراً إنما تتركه إمامة للتيمم للمتوضئين
فقط . وسئل مالك في المدونة في التيمم يؤم المتوضئين قال يؤمهم المتوضى أحب إلى . وإن أمهم
للتيمم رأيت صلاحهم مجزئة عنهم اهـ . قال الصفقي نقلاً عن المدوى والخرشى : (فائدة)
تكره إمامة للتيمم للمتوضى وإمامة ماسح الجيرة لغيره ، أى إذا كان متوضئاً وضوءاً كاملاً ،
واقضاء ماسح الخلف بماسح الجيرة ، واقضاء الماسح بالتيمم ، وأما اقتداء ماسح الجيرة بماسح
الخلف فلا كراهة ، ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضى بماسح الخلف اهـ (السادس)

والسابع) اى من تكروه إمامتهم ذو سلس وذو جرح سائل . يعنى أن إمامة ذا سلس من بول أو غيره وذو قروح لمن هو سليم عنها مكروهة . قال خليل . وذو سلس وقروح لصحيح . وفى جواهر الإكليل : وكروه ذو سلس أى بول ونحوه يخرج بغير اختيار فلا يستطيع حبسه ، وذو قروح يسيل منها دم ونحوه ، أى إمامتهما لصحيح أى سليم من السلس والقروح ، وكذا سائر أصحاب المعفوات ، فمن تابس بشيء منها فإمامته للسليم منها مكروهة اهـ (الثامن) أى ممن تكروه إمامته البدوى وهو ساكن البادية ، ويعبر عنه بالأعرابي . قال خليل : وأعرابي . قال الخرشي يعنى أنه تكروه إمامة الأعرابي للحضرى ولو فى سفر وإن كان أقرأهم خوف الطعن بأنه ليس فيهم من يصلح للإمامة ، أو لترك الجمعة والجماعة لاجلهم بالسنة أقبل ، وإلا منعت إمامته اهـ وعبارة صاحب جواهر الإكليل أنه قال : وكرامعراي منسوب للأعراب أى سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية أو عجمية لغيره ، اى تكروه إمامته لحضرى سواء بمحضرة أو ببادية ، ولو كانا بمنزل الأعرابي وإن كان الأعرابي أقرأ أى أحكم قراءة من الحضرى لجفائه وغلظته ، فلا يصلح للشفاعة اللازمة للإمامة اهـ (التاسع) أى ممن تكروه إمامته المسافر ، فإمامته للمقيمين مكروهة وإن كان كل على سنته ، لكن الكراهة باقية . قال خليل : وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته وكروه ، كمكسه ، وتأكد وتبعه ولم يُعَد . الرجوع الاعادة . قال الخرشي : يعنى المقيم إذا اقتدى بالمسافر لا ينتقل عن فرضه ويصير كل منهما على سنته فيصلى المسافر فرضه فإذا سلم أتم المقيم ما بقى عليه من صلاته فذأ ، وكروه لخالفته نية إمامه . وقوله كمكسه ، اى ككراهة اقتداء المسافر بالمقيم ولو فى المساجد الثلاثة ، أو مع الإمام الأكبر ، إلا أن يكون المقيم ذا سن أو فضل أو رب منزل ، لكن الكراهة هنا أشد من الأولى لخالفته سنة القصر ، ولزوم الانتقال إلى الإتمام له مع الإمام إن أدرك ركعة مع الإمام وإلا قصر وبني على إحرامه صلاة سفر اهـ . انظر الخرشي . وفى جواهر الإكليل : قوله وإن اقتدى مقيم به الخ وكروه ، أى اقتداء المقيم بالمسافر لخالفته للأموم إمامه نية

وفعلًا ، إلا إذا كان المسافر فاضلا او مستأ في الإسلام كما في سماع ابن القاسم واشهب .
 وذكر ابن رشد أنه للذهب ، ونقله الخطاب على وجه يقتضى اعتماده . وقوله كعكسه وهو
 اقتداء المسافر بالمقيم ، وتأكد ، أى اشتد الكره للزوم مخالفة المسافر سنة القصر التى هى
 أوكد من الجماعة عند ابن رشد ، ولا كراهة على قول اللخمي القائل الجماعة أوكد من
 القصر . وإذا اقتدى المسافر بالمقيم وجب عليه اتباعه أى يلزم المسافر الإتمام إن أدرك منه
 ركعة ولو نوى القصر ، ثم يبيدها فى الوقت مقصورة على الرجوع خلاف ما مشى عليه الشيخ
 خليل من قوله ولم يد ، وهو ضعيف كما فى الإكليل وغيره ، وأما إن لم يدرك المسافر مع
 إمامه المقيم ركعة فإن كان نوى الإتمام أتم وأعادها بوقت ، وإن كان نوى القصر قصرها .
 وفى العزبة (فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح ، لكن يكره ، وتأكد الكراهة
 فى اقتداء المسافر بالمقيم ، فإن اقتدى به لزمه اتباعه ولا إعادة ، هذا تبع فيه خليل وتقدم أنه
 يمد فى الوقت على الرجوع انظره فى جواهر الإكليل . وإن اقتدى المقيم به أى بالمسافر
 فكل على سنته ، وهذا لا ينافى الكراهة المذكورة لخالفه نية إمامه إلا أن هذا إعادة عليه
 بخلاف اقتداء المسافر بالمقيم فيعيد على الرجوع كما تقدم ، وإن اقتدى المقيم بالمسافر فيصلى
 المسافر فرضه فإذا سلم من ركعتين آتى المقيم بما بقى من صلاته اهم مع زيادة إيضاح

ثم ذكر المصنف من أولى بالتقدم على وجه الاستحقاق فقال رحمه الله تعالى :
 ﴿ وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى الْحَاكِمِ رَبَّ الْمَنْزِلِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ﴾ وقوله ولا يقدم بالياء التحثانية وفى
 نسخة بالتاء التوقائية ، يعنى فالأولى بالتقدم فى الصلاة الحاكم ؛ لأن الإمامة فى الأصل تولى
 أمور الناس عموما من شأن دينهم وديناهم ، ولأن إمام الصلاة نائب عن الإمام الأعظم
 ولا يبنى لأحد من الرعية أن يتقدم على الحاكم إلا بإذنه أو مانع شرعى ، وإلا أى إن لم
 يكن المانع فلا بد من الإذن بأن يكون نائباً عن الإمام الأعظم فى الصلاة وغيرها من أمور
 الديانات . وكذا لا يبنى لأحد أن يتقدم على رب المنزل فى منزله إلا مانع شرعى . قال

العلامة عبد البارى العشماوى فى مقدمته : ويستحب تقديم السلطان فى الإمامة ، ثم رب المنزل ، ثم المستأجر يقدم على المالك ، ثم الزائد فى الفقه ، ثم الزائد فى الحديث ، ثم الزائد فى القراءة ، ثم الزائد فى العبادة ، ثم المسن فى الاسلام ، ثم ذو النسب ، ثم جليل الخلق ، ثم حسن الخلق ، ثم حسن اللباس . ومن كان له حق فى التقديم فى الإمامة ونقص عن درجتها كقرب الدار إذا كان عبداً أو امرأة أو غير عالم مثلاً فإنه يستحب له أن يستنيب من هو أعلم منه اهـ . وقوله أو امرأة (قلت) فالاستنابة منها واجبة لأنها لا تتقدم على أحد فى الصلاة وإن فى بيتها إذ لاحق لها فى التقدم ؛ لأن الذكورية شرط فى صحة الإمامة كما تقدم . وكذا الجاهل لا يتقدم على أهل الفضل ، ومثله العبد لا يتقدم على كسيده

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي اجْتِمَاعِ الْأَهْلِ يُقَدَّمُ الْأَقْبَرُ ﴾ يعنى كفى الرسالة ويؤم الناس أفضاهم وأقربهم ، ولا تؤم المرأة فى فريضة ولا نافلة لارجالاً ولا نساء . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَفْضَلُ بِالسِّنِّ وَالشَّرَفِ وَالصَّبَاحَةِ وَحَسَنِ الْخُلُقِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَبِالْقُرْعَةِ ﴾ يعنى أن المستحقين للإمامة إذا استووا فى الدرجات بحيث لم يزد أحد منهم بزية زائدة على غيره فحينئذ تضرب لهم القرعة بأن يكتب فى ورقة (إمامة) وفى أخرى (ضدها) بمددهم ويلف ذلك فى كشمع ويأق بين أيديهم ، ويأخذ كل واحد منهم واحدة ومن أخذ سهم الإمامة فهو الإمام والباقي يسلمون إليه الأمر ، فهذا إذا كان التناقص ليس للدنيا بأن كان للدين ، وأما إذا كان ذلك للدنيا فإنه يقدم الأتقى قولاً واحداً .

ثم ذكر المصنف بعض ما يستحب للإمام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُحْرَمُ ﴾ أى الإمام ﴿ بَعْدَ اسْتِزَاهِ الصُّغُوفِ ﴾ يعنى أن استواء الصفوف من المندوبات فى الصلاة ، ولا يحرم الإمام إلا بعد استوائها . قال مالك فى الموطأ : إن عمر ابن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف ، فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استوت كثر . وعن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم

قال « سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقام الصلاة » رواه البخاري وغيره . وقد ذكر التتائي فائدة في شرحه على منظومة ابن رشد ، وذكر فيها عشر مسائل تطلب للإمام ، منها أن لا يكبر حتى يسوى الصفوف أو يوكل من يسويها ، أو يأمرهم بذلك ، فراجع باقى المسائل إن شئت . وتقدم لنا فى فضائل الصلاة أن اعتدال الصفوف من كمال الصلاة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْزَمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ ﴾ يعنى أن الإمام لا يلزمه نية الإمامة إلّا فى أربع مسائل على المشهور . قال المشاوى : ولا يشترط فى حق الإمام أن ينوى الإمامة إلّا فى أربع : فى صلاة الجمعة ، وصلاة الجمع ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، وزاد بعضهم فضل الجماعة على الخلاف فى ذلك اهـ . قال الصاوى : تنبيه لا يتوقف فضل الجماعة للإمام على نية الإمامة على غير هذه المسائل ، كما اختاره اللخمي وإن كان خلاف قول الأكثر اهـ . قال خليل : وشرط الاقتداء نيته بخلاف الإمام ، ولو بمنازة إلّا الجمعة ، وجمعا ، وخوفا ، ومستخلفا ، كفضل الجماعة ، واختار فى الأخير خلاف الأكثر اهـ . يعنى أن نية الإمامة فى صلاة الجماعة شرط فى حصول فضلها عند أكثر العلماء ، وخالفهم فى ذلك اللخمي ، وقال إن نية الإمامة ليست شرطا فى ذلك ، بل إنه يحصل فضل الجماعة ولو لم ينوها . قال المدوى وهو للمتمد كما فى جواهر الإكليل . وقال الصاوى على أقرب المسالك : وكل صلاة كانت الجماعة شرطا فى صحتها كانت نية الإمامة فيها شرطا اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبِرَّجُوعِ مَنْ خَلَقَهُ وَيُشْرِكُهُمْ فِي دُعَائِهِ ﴾ يعنى يبنى للإمام أن يشارك مأمومه وغيرهم فى الدعاء ولا يخص نفسه بما يرجوه من الله سبحانه لما ورد فى الحديث عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يؤم عبد قوماً فيخص نفسه بدعوة ، فإن فعل فقد خانهم » قال بعض أهل العلم : هذا الحديث عندى فى الدعاء الذى

يدعو به الإمام لنفسه وللمؤمنين ويشتركون فيه كدعاء القنوت ونحوه . وهذا الحديث رواه أحد وأصحاب السنن كما في زاد للمعاد . قال خليل في المختصر : ودعاء خاص . قال الشارح الخطاب : يحتمل أن يريد بقوله خاص أن الدعاء خاص بنفسه لم يشرك المسلمين فيه ، وهذا خلاف المستحب ويتأكد في حق الإمام ، وقد ورد في الحديث أنه خاتمهم ذكره صاحب المدخل وغيره ، ويحتمل أن يريد أن المصلي يكره له أن يجعل دعاء مخصوصاً لركوعه ودعاء مخصوصاً لسجود ، وهذا الذي ذكره في التوضيح ، ويحتمل أن يريد ما والله أعلم اه قال العلامة الدردير في أقرب المسالك في مندوبات الصلاة « وتعميمه » ومنه « اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ، ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عظاما . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » اه .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْتَظِرُ إِذْرَاكَ الدَّاحِلِ ﴾ يعني أن الإمام إذا كان راکعاً وسمع حس الداخل فلا ينبغي له أن يطيل الركوع لإدراك المأموم الداخل تلك الركعة ، فإن فعل كره له ذلك . قال خليل : ولا يطال ركوع لدخل . وفي أقرب المسالك : وكره للإمام إطالة ركوع لدخل اه أى لأجل داخل معه في الصلاة لإدراك الركعة إلا لضرورة ، قال الصاوي قوله إلا لضرورة ، أى بأن يخاف الضرر من الداخل على نفسه ، أو اعتداده بما فاته فيفسد صلاته كبعض العوام . قال الدردير في تقريره : ما لم تكن تلك الركعة هي الأخيرة . فتحصل أن المنفرد يطيل الركوع لدخل والإمام إذا خشي ضرراً من الداخل ، أو فساد صلاته ، أو تفويت الجماعة عليه بأن كانت تلك الركعة هي الأخيرة فلا كراهية فيه . وانلوف هنا بما يحصل به الإكراه على الطلاق اه . انظر الخطاب والواق . وعبارة صاحب الإكالي عند قول الشيخ خليل ولا يطال ركوع لدخل : أى يكره فعل ذلك للإمام إذا لم يخش إضراره ولا اعتداده بما لا يعتد به إن

لم يطل له الركوع ، وهذا خاص بالإمام . وأما المصلي وحده إذا أحس بدخول شخص معه فله أن يطل له الركوع ، وهو مقتضى تقرير التثاني وتعليل الأخير والقرافي وتبعه تلامذته وأقرهم الرماض والعدوى اهـ .

ثم ذكر المصنف موقف المأموم مع الإمام سواء كان واحداً أو متعدداً ، ذكر أن كان أو أنثى . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَوْقِفُ ﴾ الرجل ﴿ الْوَاحِدِ ﴾ أى مع الإمام راتباً أو غيره ﴿ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ أى عن يمين الإمام استصحاباً ، وندب تأخره عنه قليلاً للتمييز بينه وبين الإمام . وأما الأنثى الواحدة أو النساء المتعدلات فإنهن يقفن خلف الإمام . قال للمصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْوَاحِدَةُ خَلْفَهُ ﴾ يعنى أن المرأة الواحدة تقف خلف الإمام سواء كانت زوجته أو غيرها . قال فى الرسالة : والرجل الواحد مع الإمام يقوم عن يمينه ، ويقوم الرجلان فأكثر خلفه ، فإن كانت امرأةً معها قامت خلفهما ، وإن كان معها رجل صلى عن يمين الإمام والمرأة خلفهما ، ومن صلى بزوجته قامت خلفه ، والصبي إن صلى مع رجل واحد خلف الإمام قاما خلفه إن كان الصبي يعقل لا يذهب ويدع من يقف معه اهـ . قوله ومن صلى بزوجته قامت خلفه كأن سائلاً سأل بأن قال فما الحكم فيمن قامت المرأة عن يمينه كما يقوم الرجل هل تبطل الصلاة بمخاض المرأة أم لا ، فأجاب المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَلَا تَبْطُلُ بِقِيَامِهَا إِلَى جَنْبِهِ ﴾ يعنى أن وقوف المرأة إلى جنب الإمام لا يبطل الصلاة ، بل صلاة كلٍ منهما صحيحة . قال فى التمر الدانى : ولا تقف عن يمينه ، أى يكره لها ذلك ، وينبى أن يشير إليها بالتأخير . ولا تبطل صلاة واحد منهما بالمخاض إلا أن يحصل ما يبطل الطهارة اهـ . وفى العزبة : الأفضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام والإثنان فصاعداً خلفه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقِفُ الْإِثْنَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ وَالنِّسَاءُ خَلْفَهُمْ ﴾ هذا ظاهر مفهوم لا يحتاج إلى زيادة إيضاح . ثم ذكر المصنف حكم من أحرم ودخل مع

الإمام لكنه وقف خلف الصف ، قال رحمه الله : ﴿ وَيَحْزُرُ وَقُوفُ ﴾ الرجل ﴿ الرَّاحِدِ رَزَاءِ الصَّفِّ وَلَا يَجْذِبُ إِلَيْهِ أَحَدًا ﴾ يعنى أنه لا ينبغي للمصلى خلف الصف أن يجذب أحداً ولا أن يجذبه أحد ، وفعل ذلك خطأ ، وفي المَرْبِية : وتجوز الصلاة منفرداً خلف الصف . قال الشيخ العلامة عبد الباقي الزرقاني في شرحه على المَرْبِية : قوله خلف الصف أى إن عسر عليه وقوفه به ، وتحصل له فضيلته لنيته الدخول فيه لولا التسرع ، وإلا كرهت وتفوت فضيلته حينئذ ، وفضيلة الجماعة حاصلة في قسوى التسرع وعدمه . وكما تجوز الصلاة خلفه لعذر وتسكروه لنيره يجوز - كاللَّيْنِ القاسم - لمن ضاق به الصف في التشهد أن يخرج أمامه أو خافه ، ويكره فعله لنير عذر ، والمصلى خلف الصف يكره له جذب أحد من الصف أو ممن يريد الدخول فيه ليقف معه خلفه ، ويكره للمجذوب مطاوعته وهو خطأٌ منهما اه . قال المدون في حاشيته على الخرشي : قال ت ولم يذكر أعين الحكم أى في الجذب أهل الكراهة أو المنع ، قال والظاهر الكراهة كما قيد عن بعض الشيوخ انتهى كلامه . قال خليل في الجائزات : وصلاة منفرد خلف صف ، ولا يجذب أحداً ، وهو خطأٌ منهما ، يعنى أنه يجوز للمنفرد أن يصلى خلف الصف ولا يجذب إليه أحداً من المأمومين ، فإن فعل وأطاعه الآخر فهو خطأٌ منهما أى من الجاذب لفعله والمجذوب لإطاعته . ويقال جذب وجذب لفتان قاله في القاموس . وليست مقبولة ، ووم الجوهري . وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على أنه لم يحد موضعاً في الصف وإلا كره^(١) وقوله وصلاة منفرد الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله وإلا حصت له فضيلة الصف أيضاً لأنه كان نائياً بالدخول فيه اه خرشي . وفي المواق : قال مالك في الدونة : من صلى خلف الصف وحده أجزأه ، ولا بأس أن يصلى كذلك وهو الشأن ، ولا يجذب إليه أحداً ، فإن جذبه أحد ليقمه معه فلا يتبعه ، وهذا خطأٌ من

(١) أى كره له أن يقف وحده خلف الصف مع وجود مكان فيه :

الذى يفعله ومن الذى جبهه . قال ابن رشد : من صلى وحده وترك فرجة بالصف أساء ، قال مالك فى رواية ابن وهب : ويعيد أبداً والمشهور أنه أساء ولا إعادة عليه اه . وقال الخطاب عند قول خليل وصلاة منفرد خلف صف : يريد مع كراهة ذلك من غير ضرورة كما يفهم من قوله : وركع من خشى فوات ركعة دون الصف اه باختصار . وقال الدردير فى أقرب المسالك : وأحرم من خشى فوات ركعة دون الصف إن ظن إدراكه قبل الرفع وإلا تبادى إليه إلا أن تكون الأخيرة ، ودب كالصنفين لآخر فرجة راء كما أو قائماً فى ثانيته لا جالساً أو ساجداً ، وإن شك فى الإدراك ألغاه وقضاها بعد سلامه ، كان أدركه فى الركوع وكبر للإحرام فى انحطاطه اه . وإلى ذلك أشار المصنف بموله ﴿ وَ ﴾ يجوز وقوف الرجل الواحد وراء الصف ﴿ لِإِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ ﴾ أى لأجل إدراكه الركوع مع الإمام ، هذا إن لم يجد مدخلاً ، قال بل ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مَدْخَلَ إِنْ قَرَّبَ ﴾ يعنى يجوز للسبوق أن يركع دون الصف لإدراك الركعة قبل أن يرفع الإمام . رأسه ولو كانت بين يديه فرجة حيث يخشى بالذهاب إليها فوات الركعة ، فله أن يركع دون الصف ليدرك الركوع مع الإمام ، ثم يدب ويصل إلى الصف إن قرب بكصفين . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : يعنى إن وجد الإمام راء كما وخاف أنه إن استمر للصف رفع الإمام رأسه من الركوع ففوتته الركعة فإنه يحرم ويركع دون الصف ثم يدب فى ركوعه إلى الصف ويرفع يرفع الإمام . قال الصاوى إنما أمر بذلك لأن المحافظة على الركعة والصف معاً خير من المحافظة على أحدهما فقط اه .

ثم ذكر المصنف ما يلزم للأموم من النية والتأية والمساوات فى نفس الصلاة وسائر هيئاتها وغير ذلك مما يتعلق بالاعتداء فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْمُأْمُومَ نِيَّةُ الْإِقْدَاءِ ﴾ يعنى أن للاقتداء شروطاً أى التى لا يصح الاقتداء إلا بها قد عدتها بعضهم ثلاثة ، وبعضهم خمسة . قال صاحب العزىة : فصل شروط صحة صلاة المؤمن خمسة :

الأول الاقتداء ، وهو أن ينوى أنه مأموم بالإمام ، وأن صلاته تابعة لصلاته ، فإن تابعه من غير نية بطلت صلاته اه . قال العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه على العزية : فإن تابعه من غير نية اقتداء مع عدم إخلال بشيء مما يطلب فيها فتصح ، ويقع ذلك غالباً ممن يعلم في الإمام شيئاً يقدح في صلاته وخشى بصلاته منفرداً عنه الضرر ، أو من أهل البدع الذين يرون عدم صحتها خلف غير معصوم . قال العدوي أى ولا يخلو الزمان عن معصوم عندهم . قال وعندنا لا معصوم إلا الأنبياء والملائكة اه قلتُ وقول الزرقاني فإن تابعه من غير نية الخ هذا في غير الجمعة ، وأما هي فتبطل عليه قولاً واحداً لعدم صحتها للفد فتنبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَسَاوَاتُهُ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ ﴾ يعنى أن الشرط الثاني من شروط صحة الاقتداء المساواة في عين الصلاة في ظهريّة أو غيرها من الصلوات الخمس ، فلا يصلى ظهراً خلف عصر ، ولا العكس ، ولا يصلى ركعة خلف من يصلى أداء ، ولا العكس ، ولا يأتى مفترض بمقتضى بخلاف العكس فيجوز مع الكراهة . ولا بدّ من اتحاد عين الصلاة وزمنها . قال في أقرب المسالك : فلا يصح صبح بعد شمس بمن أدرك ركعة قبلها ، أى قبل الشمس فاقتدى به في الركعة الثانية لأنها للإمام أداء وللأُموم قضاء . قال الصاوى ، فالبطلان جاء من هذه الحيثية ، ومن حيث اختلافهما في النية اه . وإلى هذا أشار المصنف بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَا يَأْتِمُ قَاضٍ عُمُومُهُ وَلَا يَكْفِيهِ ، وَلَا مُفْتَرِضٌ بِمُتَنَقِّلٍ بِخِلَافٍ عَكْسِهِ ﴾ يعنى أنه قد تقدم في السألة قبل هذا أنه يشترط المساواة في عين الصلاة قضاء وأداء . وفي العزية : أى من شروط صحة الاقتداء أن لا يأتى مفترض بمقتضى ، وأن يتحدّا في الأداء والقضاء ، فلا يصلى ظهراً قضاء خلف من يصليه أداء ، ولا العكس اه كما تقدم . وفيها أيضاً انغماس أى من شروط صحة الاقتداء للتابعة في الإحرام والسلام ، فلو أحرم أو سلم قبل الإمام ، أو ساواه فيهما بطلت صلاته . وأما

غيرها فالسبق فيه غير مُبطل لكنه حرام والمساواة فيه مكروه اه . ويجمع ما تقدم
ما أشار به العلامة الترديري في أقرب المسالك بقوله : ومساواة ذات الصلاة وصحتها
وزمنها ، إلا نقلاً خلف فرض ، فلا يصح صبح بعد شمس بمن أحرك ركعة قبلها ،
ومتابعة في إحرام وسلام ، فالمساواة مبطلّة ، وحرّم سبقه في غيرها ، وكبه مساواته ،
وأمر بعوده له إن علم إحراكه اه . هذا كما في الرسالة . ونصها : ولا يرفع أحد رأسه قبل
الإمام ، ولا يفعل إلا بعد فعله ، ويفتح بملء ، ويقوم من اثنتين بعد قيامه ، ويسلم بعد
سلامه ، وما سوى ذلك فواسع أن يفعله معه وبعده أحسن اه .

ثم ذكر المصنف حكم السمع وما قيل فيه ، قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ ﴾ أي
من الأقوال ﴿ صِحَّةُ صَلَاةِ الْمُسْمِعِ ﴾ في نفسه ﴿ و ﴾ صحة ﴿ الصَّلَاةِ بِرِّ ﴾ أي الاقتداء
بالإمام بسبب سماع صوته ، كما يجوز اتخاذه ونصبه لسمع المأمومين رفع صوته بالتكبير
فيعلمون فعل الإمام ؛ لأن السمع علم على صلاة الإمام . قال العلامة خليل في الجائزات :
وَمُسْمَعٌ وَاقْتِدَاءٌ بِهِ . أي وجاز اتخاذه ونصبه لسمع المأمومين فيعلمون فعل الإمام
ليقتدوا به بسبب سماع صوت المسمع ، والأفضل رفع الإمام صوته حتى يُسْمِعَ
المأمومين ويستغنى عن السمع . قاله في جواهر الإكليل . قال الخرشى : وفي قوله
واقْتِدَاءٌ به مسامحة لِأَنَّ الاقتداء إنما هو بالإمام ، أي وجاز للمقتدى أن يعتمد في انتقالات
الإمام على صوت المسمع اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَلَّى قَامَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ وَأَمْسَكَهُ الْاِقْتِدَاءُ
جَازٌ ﴾ يعني أن المأموم ولو مسمعاً لو وقف بين يدي الإمام أو بجذائه بحيث يمكنه ضبط
أحوال إمامه من أقواله وأفعاله جاز له ذلك ، وصح اقتداؤه إذا كان معذوراً في ذلك ،
وإن لم يكن له عذر كره له ذلك مع صحة الصلاة . قال في العزّة : تصح صلاة المأموم إذا
تقدم على الإمام ، لكنه يكره إذا كان لنير ضرورة اه . قال الصفّي (فائدة) تصح

صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام ولا إطادة عليه ، ولو تقدم عليه جميع المأمومين
متمعين لذلك لا إعادة عليهم على المتمد ، كما في حاشية الخرشى ، لكن إن كان التقدم
عليه لضرورة فلا كراهة ، وإن كان لغير ضرورة فيكره اهـ .

ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بأحكام الجماعة والإمامة وما يلزم للمؤمنين انتقل
يتكلم في أحكام وأموير شتى وذلك على التفصيل ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿فَصْلٌ﴾

هذا الفصل ملحق بأحكام الصلاة في الجماعة ، عقده المصنف في أمور متفرقة فبدأ
بحكم من صلى وحده في يتيه ، أو لم يدرك مع الإمام ما يحصل به فضل الجماعة ، فقال رحمه
الله تعالى : ﴿ الْمُنْفَرِدُ بِصَلَاةٍ يُنْدَبُ إِلَى الْإِعَادَةِ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا التَّغَرُّبُ ﴾ يعنى أن من
صلى وحده يستحب له الإطادة في الجماعة ليحصل فضلها إلا التغرب فلا يبيدها . وقد
تقدم لنا الكلام في ذلك في فصل قبل هذا عند قول المصنف الجماعة سنة مؤكدة
فراجعه إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَعْمِدُ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ ﴾ قد تقدم أيضاً أنه يعيد
مأموماً مفوضاً أى ناوياً بذلك التفويض فراجعه إن شئت .

ثم ذكر المصنف شيئاً مما يكره فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ
الرَّائِبِ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَهُ ﴾ يعنى أنه يكره إعادة الصلاة جماعة مرة ثانية بعد أن
صلى الإمام الراتب في المسجد الذى يرتب فيه الصلوات الخمس أو بعضها ، بل لو صلى
الراتب منفراً يُكْرَهُ للجماعة ذلك بعده . قال في الرسالة : ويكره في كل مسجد له
إمام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين ، والإمام الراتب إن صلى وحده قام مقام الجماعة ،

أى فى حصول فضيلة الجماعة للتقدمة وفى الحكم ، فلا يعيد فى جماعة أخرى ، ولا تجمع الصلاة فى ذلك المسجد مرة أخرى . ومن صلى وحده يعيد معه ويجمع وحده ليلة المطر كما تقدم لأن المشقة حاصلة فى حقه ، ويقول سمع الله لمن حمده ولا يزيد ربنا ولك الحمد اه . أبو الحسن .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا بِالْمَكْسِ ﴾ يعنى أنه لا يكره للإمام الراتب أن صلى الجماعة فى مسجده قبله أى له أن يصلى بجماعة أخرى ولا كراهة عليه ما لم يؤخر كثيراً وإلا كره . قال المدوى فى حاشيته على أبى الحسن : فإذا لم يؤخر كثيراً فيجوز له الجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير إذنه وإلا كره اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ كذلك ﴿ لَا ﴾ يكره ﴿ تَكَرُّارُهَا ﴾ أى تعدد الصلاة جماعة بعد أخرى ﴿ بِمَسْجِدٍ لَّارَاتِبٍ لَهُ ﴾ والمعنى أنه يجوز تكرار الجماعة بلا كراهة فى المسجد الذى لا راتب له . قال المدوى : والكراهة لتمامها فى الذى هو راتب فيه وأمّا ما لا راتب له فلا يكره تعدد الجماعة فيه اه . قال خليل فى المكروهات : وإعادة جماعة بعد الراتب وإن أذن ، وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً وخرجوا إلا بالمساجد الثلاثة فيصلون بها أفذاذاً إن دخلوها اه . قال الخرشي : قوله وإعادة جماعة الخ ، يعنى أنه يكره للجماعة أى يجمعوا فى مسجد وما تنزل منزلته من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كسفينة أو دار ، له إمام راتب بعد صلاة إمامه ولو أذن فى ذلك ؛ لأن للشرع غرضاً فى تكرار الجماعات ليصلى الشخص مع مغفور له فذلك أمر بالجماعات وحض عليها ، فإذا علموا بأنها لا تجمع فى المسجد مرتين تأهبوا أول مرة خوفاً من فوات فضيلة الجماعة . ومن فضله شرع الجمعة لأنه قد لا يسكون فى الجماعة مغفور له ، ثم شرع العيد لاجتماع أهل البلدان للتقاربة ، ثم شرع الموقف الأعظم إذ يجتمع

فيه أهل الأقطار ، وفيه اعتناء بالمعبد . واحترز بالجماعة من الواحد فإنه لا يكره له أن يصلي قبل جمع الإمام أو بعده ما لم يعلم تعدده مخالفة للإمام بتقديم أو تأخير فيمنع . ويقول إمام راتب احتراز من غيره فإنه لا يكره أن يجمع فيه الصلاة مرتين فأكثر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ قَبْلَهُ لَمْ يَنْدُبْ بِمَا فَعَلَ ، وَعَادَ لِيَقُومَ بَعْدَهُ لِيَقْضِيَ مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ ﴾ .
يعنى أن المسبوق إذا أدرك شيئاً من صلاة الإمام مما يدرك به فضل الجماعة ، كأن يدرك معه ركعة كاملة فأكثر ، فإنه لا يقوم لقضاء ما فاتته إلا بعد سلام الإمام ، فإن قام قبل سلام إمامه يؤمر بالرجوع ليقوم بعد سلامه ، ولا يمتد بما فعل قبل ذلك . قال في الرسالة : ومن أدرك ركعة فأكثر فقد أدرك الجماعة فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته على نحو ما فعل الإمام في القراءة ، وأما في القيام والجلوس ففعله كفعل الباني للمصلي وحده اهـ . قال العلامة الزروق في شرحه على الرسالة عند قول مصنفها فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته : يعنى أنه لا يقضى إلا بعد سلام الإمام ، فلو ظن أنه سلم فقام ثم بان له أنه لم يسلم رجع إليه ولو لم يعرف ذلك إلا بسلامه أو بعده . ومعنى القضاء هنا إتيانه بما بقي عليه من بقية صلاته التى فاتته مع الإمام وإلا فهو بان في الأفعال قاض في الأقوال ، لقوله على نحو ما فعل الإمام . وفي كلامه اشكال من حيث إنه أحال مجهولاً على مجهول وهو فعل الباني للمصلي وحده إذ لم يتقدم له ذكر ، وللتقصود من ذلك أن من فسد له - وهو فذ - ركعة فأكثر من صلاته بنى على ما صح له منها وعمل على أنه أول صلاته ، وكذلك هذا في أفعال صلاته لا في أفعالها ، فالأمر على حديثه والقد على حديثه في بنائه وللدرك واسطة بينهما ، فإذا أدرك مثلاً ركعة من المشاء الأخيرة يأتى بركعة بأمر القرآن وسورة جبراً لأن الإمام كذلك فعل ، ثم يجلس بعدها لأنها ثانية بنائه ، ثم يأخرى بأمر القرآن وسورة جبراً أيضاً ثم ركعة بأمر القرآن فقط

وهذه طريقة الأكثر اه . وبقى في المسألة طريقتان انظر شرح الرسالة وغيرها من كتب للذهب

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُذْرِكُ الصَّلَاةُ يَرْكَعَةً لَا يَدُونَهَا ، لَكِنَّهُ يَنْبِي عَلَى إِحْرَامِهِ ﴾ يعنى أخبر المصنف رحمه الله تعالى أن المسبوق يدرك الصلاة - بمعنى فضل الجماعة - بإدراك ركعة كاملة بسجودتها لا بأقل منها ، لكن إن أدرك أقل من ركعة فإنه ينبى على نيته بأن يتم صلاته منفرداً لأنه بمجرد الإحرام لزمه إتمامها . قال العلامة ابن جزى في القوانين الفقهية في الباب الثامن عشر : فروع ثلاثة . الفرع الأول من ركع فكن يديه من ركعتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع قد أدرك الركعة عند الأربعة ، فإن شك هل رفع الإمام رأسه أم لا لم يمتد بتلك الركعة ولا يمتد بإدراك السجود . الفرع الثانى إذا لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة فدخل في السجود أو الجلوس قد فاتته الصلاة كلها ، فيقوم فيصليها كاملة ، فإن جرى له ذلك في الجمعة صلاها ظهراً أربعاً . وقال أبو حنيفة ركعتين جهراً . الفرع الثالث إذا قام المسبوق بعد سلام الإمام قام بتكبير إن كان جلوسه مع الإمام موضع جلوس له ، وذلك بأن يصلى معه ركعتين ، وإلا قام بغير تكبير وذلك إذا صلى معه ركعة أو ثلاثاً . وقيل بتكبير اه . قال العلامة أبو الضياء السيد خليل : وإنما يحصل فضلها بركعة ، أى بإدراك ركعة فأكثر مع الإمام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وإن لم يعطى إلا بعده بأن ينحى قبل رفع الإمام من الركوع . ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضلها يحصل ويدرك بجزء قبل سلام الإمام ، وأما حكمها فلا يثبت إلا بركعة لا بأقل منها ، وحكمها أن لا يقتدى به ولا يبعد في جماعة ، ويترب عليه سجود سهو إمامه وتسليمه عليه وعلى من على يساره وصحة استخلاف اه .

جواهر الإكليل

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَدْرَكَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ

يُلهَوِي وَ إِنْ أَحْرَكَ سَالِ كَرْنَهُ ﴿ قَائِمًا ﴾ كَبَرُ ﴿ لِلْإِحْرَامِ قَطُّ ﴾ هَذَا ظَاهِرٌ . قَالَ ابْنُ عَاصِرٍ
فِي مَرشد الْمَعِينِ عَلَى الضَّرورِيِّ مِنَ عُلُومِ الَّذِينَ .

وَأَحْرَمَ الْمُسْبِقُ فَوْزًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا كَانَ الْعَمَلُ
مُسْكِرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا أَلْفَاهُ لَا فِي جُلُوسَةٍ وَتَأْتِيَا

يَعْنِي أَنَّ الْمُسْبِقَ إِذَا دَخَلَ فَوَجَدَ الْإِمَامَ يَصِلُ فَإِنَّهُ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَوَرَأَى بِنَفْسِهِ
دُخُولَهُ وَيَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا وَجَدَهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ
قَدْ وَجَدَهُ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا كَبَرُ تَكْبِيرَةً أُخْرَى لِلرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ ، فَإِنْ كَانَ إِنْعَامًا وَجَدَهُ
فِي الْجُلُوسِ وَأُخْرَى فِي الْقِيَامِ فَلَا يَكْبِرُ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ قَطُّ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، انْظُرْهُ فِي
مِيزَانِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَكَبَرُ الْمُسْبِقِ لِرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ بِلَا تَأْخِيرٍ ، لَا لِلْجُلُوسِ
قَضَاءُ الْفَوَائِتِ

وَلَا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْفَصْلِ لِتَقْلُبِ الْكَلِمِ عَلَى حَكْمِ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ وَتَرْتِيبِهَا وَمَا
يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ اشْتِرَاطِ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي تَبَرُّأُ بِهِ الذِّمَّةُ ، فَقَالَ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ فَعْلٌ ﴾

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْنَى بِهِ الْإِنْسَانُ أَى لِلْكَفْلِ لِيُقَدَّرَ مَا فَاتَهُ مِنْ
فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فَالْمُرَادُ تَدَارِكُهَا وَقَضَاؤُهَا وَتَرْتِيبُهَا عَلَى هَيْئَتِهَا الَّتِي
فَاتَتْ عَنْهَا مِنْ كَوْنِهَا فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ ، وَلِذَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ بِحَسَبِ تَرْتِيبِ
الْفَوَائِتِ مَعَ الذِّكْرِ ، نَحْسُ فَمَا دُونَهَا ، تُقَدَّمُ عَلَى الْحَاضِرَةِ ﴾ يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى
الْكَفْلِ أَنْ يَجْمَعَ هُمَتَهُ وَيَبْذُلَ جُهْدَهُ فِي تَخْلِيسِ نَفْسِهِ بِإِدْرَاكِ مَا فَاتَهُ مِمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ .
قَالَ صَاحِبُ الْعَرِيَّةِ : يَجِبُ عَلَى الْكَفْلِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَرْتَبَةً فِي أَى
وَقْتٍ كَانَ ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُ الْحَاضِرَتَيْنِ لِلْمُشْرَكَّتَيْنِ فِي الْوَقْتِ ، فَإِنْ خَالَفَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ أَبَدًا .

ويجب تقديم الفوائت على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة مالم تزد على خمس صلوات ، فإن زادت عليها على أحد القولين المشهورين ، أو على الأربع على المشهور الآخر قدمت الحاضرة إذا ضاق وقتها هـ . وفي الرسالة : ومن عليه صلوات كثيرة صلاحها في كل وقت من ليل أو نهار ، وعند طلوع الشمس وعند غروبها ، وكيفما تسر له ، وإن كانت يسيرة أقل من صلاة يوم . وليلة بدأ بهن وإن فات وقت ما هو في وقته ، وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته هـ . وفي الأخرى : يجب قضاء ما في الذمة من الصلوات ، ولا يحمل التفريط فيها ، ومن صلى كل يوم خمسة أيام فليس بمفرط ، ويقضيها على نحو ما فاتته ، إن كانت حضرية قضاها حضرية وإن كانت سفرية قضاها سفرية سواء كان حين القضاء في حضر أو سفر . والترتيب بين الحاضرتين وبين يسير الفوائت مع الحاضرة واجب مع الذكر . واليسير أربع صلوات فأدنى . ومن كانت عليه أربع صلوات فأقل صلاحها قبل الحاضرة ولو خرج وقتها أى وقت الحاضرة ويجوز القضاء في كل وقت ، ولا يتنفل من عليه القضاء ولا يصلى الضحى ولا قيام رمضان ، ولا يجوز له إلا الشفع والوتر والفجر والميدان والخسوف والاستسقاء . ويجوز لمن عليهم القضاء أن يصلوا جماعة إذا استوت صلواتهم . ومن نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عدداً لا يبقى معه شك . هـ اعلم يا أخى وقتنا الله تعالى لما يجب ويرضى إذا ذكر الصلوة وهو في الصلاة التي تليها كان ذكر الظهر في العصر مثلاً فالتي هو فيها هي العصر تبطل واليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَتَبْطُلْ بِذِكْرِهَا فِيهَا ﴾ أى بمجرد ذكرها إن كانتا حاضرتين ، وأما لو كانت للذكورة فائتة بأن خرج وقتها لم تقسد بمجرد الذكر إلا أن يقسدها ، وظاهر ما في الرسالة فسادها بمجرد الذكر ، ونسباً : ومن ذكر صلاة في صلاة قسدت هذه عليه هـ . وفي العزبة : ومن ذكر فائتة في وقتية يجب ترتيبها معها فإن كان فذا قطع مالم يقدر ركعة بوضع يديه على ركبتيه ، فإن عقدها ضم إليها أخرى وخرج عن شفع ، وإن كان إماماً قطع ولا يستخلف ، ويسرى ذلك لصلاة المؤمنين ،

وإن كان مأموماً تمالى مع إمامه ، فإذا فرغ صلى مانئى ثم يعيد ماصلي مع الإمام في الوقت ، فإذا كانت جمعة صلاها ظهراً اهـ

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَعْدَهَا يُعِيدُهَا فِي الْوَقْتِ ﴾ أى أنه إذا تذكر المنسية بعد أن سلم من الثانية فإنه يعيدها في الوقت استحباباً بعد أن يأتى بالمنسية التى هى الأولى لتقدم وقتها قبل هذه المعادة التى هى الثانية . انظره في الفواكه عند قول صاحب الرسالة : ومن ذكر صلاة في صلاة الخ قال ابن جزى : المسئلة الرابعة ترتيب الفوائت مع المفعولات مثل أن يصلى الظهر ثم يذكر فوائت ، فإن فرغ منها قبل خروج الوقت الضرورى أعاد الظهر استحباباً لأن ترتيب المفعولات مستحب في الوقت اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيَاتٍ يَمَدُّ مَا يُبْرِئُهُ ﴾ قال ابن جزى : فيجب أن يأتى بما تبرأ به ذمته بيقين ، كمن شك هل ترك واحدة أو اثنتين صلى اثنتين اهـ
قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَنِي نَهَارِيَّةٍ تَحْمُولُهُ يُصَلِّي النَّهَارِيَّاتِ ﴾ يعنى إن جهل عين الصلاة المتروكة لكنه يتيقن أنها نهارية فيجب عليه أن يأتى بما تبرأ به ذمته بيقين بأن يصلى الصبح والظهر والمصر . قال رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ إن جهل عين الصلاة للمتروكة ﴿ فِي لَيْلِيَّةٍ كَذَلِكَ ﴾ يعنى أنه يصلى صلاتين ليليتين وهما ^(١) ﴿ الْعِشَاءَيْنِ ﴾ أى للغرب والعشاء ولا تبرأ الذمة إلا بهما . هذا إذا تيقن في ذلك أن المتروكة صلاة واحدة وعلم أنها نهارية أو ليلية ، وأما إن جهل كونها ليلية أو نهارية بأن كانت واحدة وجهل عين الوقت ، وسيأتى إن شاء الله بيان ذلك . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ نسيان الصلاة أو تركها ولو عمداً مع ﴿ جَهْلِهِ مِنْ أَيْهَمَا ﴾ كانت المنسية أو المتروكة أهى ليلية أو نهارية فإنه يصلى الصلوات ﴿ اَلْخَمْسَ ﴾ إذ الذمة لا تبرأ إلا بذلك . قال خليل : وإن جهل عين منسية مطلقاً صلى خساً ، وإن علمها دون يومها صلاها ناولاً اهـ قال ابن جزى : الثانى

(١) لا داعى لقوله وهما ، لأنه لا يفتق مع إعراب المتن

الشك في تعيينها فيجب أن يأتي بما تبرأ به مذهبه ييقن ، كمن نسي صلاة لا يدري أي الخمس هي صلى خمسا ، فإن نسي نهائية صلى صبيحا وظهرأ وعصرأ ، أو ليلية صلى مغربا وعشاء اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي جَهْلٍ عَيْنَ وَقْتِ صَلَاتَيْنِ ﴾ اُتْلُتَيْنِ ﴿ منسقية وقتهما مع علم عنهما إلا أنه ﴾ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ ﴿ منهما فإنه يصلى ﴾ ثَلَاثًا يَعِيدُ الْمَبْدُوءَ بِهَا ﴾ يعني أنه إن نسي ترتيب صلاتين معينتين من يومين لا يدري السابقة منهما بأن لم يعلم عين اليومين ، أو لم يعلم السابق منهما فإنه يصلى ثلاثا بأن يصلى صلاتين ثم يعيد المبدوء بها . قال الشيخ خليل : وفي صلاتين من يومين معينتين لا يدري السابقة صلاهما وأجاد المبتدأ اه . وقال ابن جزى : (الثالث) الشك في ترتيبهما مع علم عددهما ، كمن نسي ظهرأ وعصرأ أحدهما للسبب والأخرى للأحد ولا يدري أيهما للسبب ولا للأحد فالمشهور مراعاة الترتيب ، فيصلى ثلاث صلوات ظهرأ بين عصرين أو عصرأ بين ظهرين ليحصل الترتيب ييقن . قال والقانون في ذلك أن تضرب عدد الصلوات في أقل منهما بواحد وتزيد على المجموع واحدا ، فلو نسي ثلاثا صلى سبعا ، وإن نسي أربعاً صلى ثلاث عشرة ، وإن نسي خمسا صلى إحدى وعشرين ، وأي صلاة بدأ بها ختم بها اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ ﴾ مَتَوَالِيَتَيْنِ مَجْمُوعَتَيَّ الْعَيْنِ وَالسَّبْقِ ﴿ صلى وجوبا ﴾ سِتًّا كَذَلِكَ ﴿ أي مثل ذلك الحكم المتقدم من إعادة المبدوء بها للترتيب ، وهذا الحكم من كونه يصلى ستاً هو للشهور يؤيد مقاله قول الشيخ خليل ، خلافا لما في الرددير على أقرب المسالك ، ونصه . وفي جهل صلاة وثانيتها ، كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية منهما تلي الأولى ولم يدرك أي الظهر مع العصر ، أو العصر مع المغرب ، أو للغرب مع العشاء ، أو العشاء مع الصبح ، صلى خمسا فقط لا ستاً ، فإذا بدأ بالظهر ختم بالصبح . قال الصاوي في حاشيته عليه : الحاصل أن مقاله للمصنف - يعني به الرددير - سمنى

على المعتمد من أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط . وقول خليل في هذه المسئلة وما بعدها صلى ستاً مبنى على أن الترتيب واجب شرطاً ، يبدأ بالظهر ويحتم بها على هذا القول . وقد صورنا ذلك عند قول المصنف لكن في عمله يفتى بباقي للنسب ، انظره مع باقى الكلام فى كلا الكتائين اهـ بزيادة إيضاح

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ فى جهل عين ﴿ ثَلَاث ﴾ من الصلوات كظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يذكر السابقة منها قال صلى ﴿ سَبْعًا ﴾ لتبرأ ذمته بأن يصليها مرتبة أى متوالية ، ويميدها كذلك ، ويميد التى ابتدأ بها . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ فى جهل عين ﴿ أَرْبَع ﴾ من الصلوات الفوائت المتوالية من يوم وليلة ، ولا يدري سبق الليل النهار ، ولا عكسه ، وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها قال صلى ﴿ ثَمَانِيًا ﴾ . الخمس مرتبة ويميد الأولى والثانية والثالثة للترتيب

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ فى جهل عين ﴿ خَمْس ﴾ من الصلوات كذلك أى متوالية لا يدري السابقة منها قال صلى ﴿ تِسْعًا ﴾ قال الشيخ خليل فى هذه المسائل الثلاث وصلى فى ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الأولى سبعا وأربعاً ثمانياً وخمساً تسعاً . قال انحرشى : لما قدم أن من جهل عين منسية يصلى خمساً ، ومنسية وثانيتها يصلى ستاً ، وكان الضابط لذلك أنه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة ، فإذا نسى ثلاث صلوات مرتبة ، أى متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى سبع صلوات مرتبة لأن للواحدة المجهولة من الثلاث خمساً ، فيبدأ بالظهر ويحتم بالمعصر . وإذا نسى أربع صلوات مرتبة أى متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى ثمان صلوات مرتبة ، لأن للواحدة المجهولة من الأربع خمساً ، وإذا نسى خمس صلوات متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى تسع صلوات ، لأن للواحدة المجهولة من الخمس خمساً . ففعله هنا من يوم أى وليلة ، ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه . وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا

يعلم أعيان الصلوات اهـ . وفي جواهر الإكليل : وإن علم تقدم الليل صلى خمسا مبتدئاً بالمغرب ، وإن علم تقدم النهار صلى خمسا أيضاً لكن يبدأ بالصبح ، ولكنه في هذين القسمين عالم بالعين والترتيب اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا لَا يُخَصِّصَنَّ حَقَّ يَفْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ بَرَاءَتُهُ ﴾ لأن غالب الظن كالتيقن ، فالمدار أن يتحقق براءة ذمته ولو بظلة الظن . قال الأخضري : ومن نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عدداً حتى لا يبقى معه شك . وقال ابن جزى في القوانين : فيجب أن يأتي بما تبرأ به ذمته بيقين ، كمن شك هل ترك واحدة أو اثنتين صلى اثنتين . وفي الرسالة : ومن عليه صلوات كثيرة صلاها في كل وقت من ليل ونهار . فراجعه ^{إِنْ شَاءَ}

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَمْنَعُ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ﴾ يعني أنه يجوز القضاء في كل وقت سواء عند طلوع الشمس ، أو عند غروبها ، أو وقت الكراهة كبعد العصر ، والمطلوب براءة الذمة عما عليه . قال مالك في المدونة : ومن نسي صلوات كثيرة أو ترك صلوات كثيرة فليصل على قدر طاقته ، وليذهب إلى حوائجه فإذا فرغ من حوائجه صلى أيضاً ما بقى عليه حتى يأتي على جميع مانس أو ترك ، ويقم لكل صلاة ، ويصلي صلاة النهار بالليل ويسر ، ويصلي صلاة الليل بالنهار ويحجر بصلاة الليل في النهار اهـ

حكم تارك الصلاة

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى حكم تارك الصلاة ، وهو على قسمين : إما أن يكون التارك تهاوناً وكسلاً وهو مقرر بوجوبها ، وإما أن يكون التارك جدهاً وهو غير مقرر بوجوبها ، وأشار المصنف إلى الأول بقوله : ﴿ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ تَهَاوُنًا لِيَخْرُجَ وَقْتُهَا الضَّرُورِيُّ ﴾

يُضْرَبُ وَيُهْدَدُ بَعْدَ أَمْرِهِ ثَلَاثًا ﴿ وفي نسخة لخروج وقتها الضروري وهما صحيحتان أى لأجل أن يخرج أو إلى خروج وقتها الضروري من غير مبالاة ولا اكتراث فحكمه أنه يؤثر بها ، ثم يهدد ، ثم يضرب . وقوله بعد أمره ثلاثا أى مرة بعد مرة في وقت واحد بقدر اتساع وقت تلك الصلاة إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة بسجديتها ، ولا يقدر فيها طمأنينة ولا اعتدال صونا للدعاء ما أمكن ، فإن صلى فله الحمد ، وإن لم يصل قتل بالسيف حداً ، ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ، ويدفن في مقابر المسلمين ، ولا يطمس قبره ، ولا يقتل بالفائقة . قال أبو الضياء سيدي خليل : ومن ترك فرضاً آخر لبقاء ركعة بسجديتها من الضروري ، وقتل بالسيف حداً . ولو قال أنا أفعل ، وصلى عليه غير فاضل ، ولا يطمس قبره ، لا فائقة على الأصح اهـ . قوله ولو قال أنا أفعل هذا ما لم يفعل وإلا فلا يقتل

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَتَلَ أَوْ وَعَدَ ﴾ ترك وانتظر ، فإن فعل فله الحمد ﴿ وَإِلَّا ﴾ أى وإن لم يصل حتى خرج وقتها الضروري قال ﴿ قُتِلَ ﴾ بالسيف ﴿ حَدًّا ﴾ لا كفرأ لأنه أقر بوجوبها إلا أنه امتنع من فعلها وماله لورثته . وأما من ترك الصلاة جحداً وعناداً فقد أجمع أهل العلم على كفره . قال المصنف عاطفاً على قوله تهاونا . ﴿ وَجَحْدًا ﴾ كفرًا قال العلامة خليل : والجاحد كافر ، أى مرتد عن دين الإسلام يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تمت ولم يتب يقتل بالسيف كفرأ فلا يفسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا يرث ماله فهو في لمصالح المسلمين . وكذا كل من جحد حكماً شرعياً جحداً عليه معلوماً العامة الناس كالصوم والزكاة وغيرهما بلا عذر شرعى . قاله الأبي في جواهر الإكليل مع إيضاح اهـ

قال العلامة ابن رشد في المقدمات : فمن جحد الصلاة فهو كافر يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، وإن ماله للمسلمين كالمرتد إذا قتل على رده ياجماع من أهل العلم لا اختلاف

بينهم فيه ، وأما من أقر بفرضها وتركها عمداً من غير عذر فاختلف أهل العلم فيه على ثلاثة أقوال : أحدها أنه كافر ينتظر به إلى آخر وقت الصلاة فإن صلى وإلا قتل وكان ماله لجميع المسلمين كالمرتد ، روى هذا عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الدرداء ، وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب : ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أن من ترك صلاة واحدة متممداً حتى يخرج وقتها فهو كافر حلال الدم إن لم يتب ، فإن تاب وإلا قتل ، وكان ماله لجميع المسلمين ، كالمرتد إذا قتل على رده اهـ . قال ابن جرير : تارك الصلاة إن جحد وجوبها فهو كافر بإجماع ، وإن أقر بوجوبها وامتنع من فعلها فيقتل حداً لا كفراً وفقاً للشافعي . وقال ابن حبيب وابن حنبل : يقتل كفراً . وقال أبو حنيفة يضرب ويسجن حتى يموت أو يرجع اهـ . وقد تقدم لنا الكلام في هذه المسألة في أول كتاب الصلاة من هذا الكتاب فراجع إن شئت .

ثم شرح المصنف يذكر المواضع التي تسكره فيها الصلاة بقوله رحمه الله تعالى ﴿ وَتَسْكُرُهُ الصَّلَاةُ فِي مَعْبَدَاتِ الْكُفَّارِ ﴾ أي كالكنائس ، والبيع ، وبيت النار . قال خليل : وكرهت بكينة ولم تَمْذُ . ولا فرق في الكراهة بين العامة والخبرية ، ولا بين أن يصلى على فراشها أو غيره حيث صلى فيها اختياراً . وأما الإعادة فشرطه بأن يصلى بها اختياراً وكانت طاهرة وصلى على فرشها فيعيد في الوقت بمنزلة من صلى على نجاسة ناسياً . انظر القواكه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْبَاةُ ﴾ يعني تسكره الصلاة في الموضع الذي تطرح فيه الزبالة إن لم يتيقن طهارته وإلا فلا كراهة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَجْزَرَةُ ﴾ أي وتسكره الصلاة في الموضع الذي يعد للتذكية ما لم يتيقن منه الطهارة وإن يتيقن الطهارة منه فلا كراهة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ ﴾ قال العلامة النفراوى فى الفواكه ومحل السكراهة فى المزيلة والحجرة وقارعة الطريق عند الشك فى الطهارة ، وتماد الصلاة فى الوقت ولو صلى عامداً أنظره اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَقْبَرَةُ الْقَدِيمَةُ وَقِيلَ مُطْلَقًا ﴾ يعنى أنه تسكره الصلاة فى المحل الذى يدفن فيه الناس عادة ، سواء فى مقابر المشركين أو مقابر المسلمين ، سواء عامرة أو دارسة . قال النفراوى : والنهى للسكراهة حيث شك فى طهارتها ، وأما لو تحققت نجاستها فتمنع الصلاة فيها . وتجوز عند الأيمن من نجاستها ، ولذلك شهر العلامة خليل جواز الصلاة فى المحجة والمقبرة والمزيلة إن أمنت تلك البقاع من النجس ، ولا فرق بين مقبرة مسلم وكافر . ولفظ خليل : وجازت بمريض بقر أو غنم : كقبرة ولو لمشرك ، ومزيلة ، ومحجة ومجزة إن أمنت من النجس ، وإلا فلا إعادة - أى أبدية - على الأحسن . إن لم يتحقق ، فلم منه أن محل النجى فى الجميع إن لم توقن طهارة تلك البقاع .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا طَاهِرًا مَسْتَوْرًا ﴾ يعنى أى وتسكره الصلاة فى المحل الذى يمد للاستحمام ، أى للاغتسال بالماء الحميم (١) أى تسخن إلا أن يكون طاهراً متيقناً بعدم النجاسة فيه فلا كراهة إذا ، كضارجه وهو موضع نزع الثياب فتجوز الصلاة فيه بدون توقف حيث لم يتيقن نجاسته ، لأن الغالب على خارجه الطهارة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالِدَارُ الْمَقْصُوبَةُ ﴾ يعنى وتسكره الصلاة فى الدار التى أخذها الظالم قهراً وعجز صاحبها عن تخليصها منه ، فالصلاة فيها مكروهة . قال النفراوى فى الفواكه : لكن لا إعادة معها على المشهور .

(١) الحميم : الماء الحار . واستجم : اغتسل بالماء الحار . (قاموس)

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحِجْر ﴾ بكسر الحاء ، أى حجر اسماعيل عليه السلام ، وهو بناء مقوس حول الكعبة ، فالصلاة فيه تارة قد تكون ممنوعة وتارة قد تكون مطلوبة وتارة قد تكون مكروهة على التفصيل كما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يمنع الفرض في ﴿ الْكَعْبَةِ وَكَلَى ظَهْرَهَا أَشَدُّ ﴾ يعنى أن الصلاة المفروضة ممنوعة في الكعبة والحجر ، وتأكد المنع في إيقاع الصلاة المفروضة على ظهرها . قال العلامة الشيخ أحمد النفرأوى في الفواكه : وحاصل ما يتعلق بالصلاة داخل الكعبة أو خارجها ، أن الصلاة داخلها على ثلاثة أقسام : إن كانت مندوبة تستحب ، وإن كانت رغبة أو سنة تمتع ابتداء وتصح بعد الوقوع ولا نداد ، وإن كانت مفروضة تمتع وتماد في الوقت الإختياري ، وأوّل بالنسيان ، وبالإطلاق . قال خليل : وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جمسة ، لا فرض فيماد في الوقت ، وأوّل بالنسيان ، وبالإطلاق . قال المحققون من شراحه معنى جازت : سنة مضت ، وأما الصلاة خارجها فإن كانت تحتها فهي باطلة ولو نافلة ولو كان بين يديه جميع جدارها ، والفرض والنفل سواء ، وإن كان فوقها فالفرض باطل ، وأما صلاة النفل على ظهرها ففيها قولان بالصحة وعدمها . والدليل على ذلك الكتاب والسنة والعمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا بَاحَةَ النَّافِلَةِ فِيهَا دُونَ الْفَرِيضَةِ ﴾ وفي نسخة بإسقاط لفظ فيها ، والصواب إثباته ، والضبير في فيها يعود إلى الكعبة . قال خليل : وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جهة الخ فراجع إن شئت . وقال العلامة الشيخ أحمد الزروق في شرح الرسالة : للمشهور جواز النفل في الكعبة ، لا الفرض ولا الوتر ولا ركعتي الفجر . وقال أشهب يجوز جميع ذلك اهـ مع إيضاح . وقال ابن جزي في القوانين : وتكره في المذهب الصلاة على غير الأرض وما تنبت اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَرَطُّ طَهَارَةٌ مَوْضِعُهَا كَالثَوْبِ ﴾ وكان المصنف رحمه الله تعالى رجوعاً إلى إتمام ما فاتته في باب الطهارة من ذكر بعض شروط الصلاة وهو موضع طاهر ، كما أن طهارة الثوب والبدن من شروطها مع الذكر والقدرة ، وتسمى بطهارة الخبث كما تقدم لنا بيان ذلك في أول كتاب الطهارة . قال في الرسالة : وطهارة البقعة للصلاة واجبة وكذلك طهارة الثوب ، فقيل إن ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض ، وقيل وجوب السنن المؤكدة انظر آخر فصل ستر العورة من هذا الكتاب عند قول المصنف وإزالة النجاسة الخ تجد هناك ما يشفي العليل إن شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ سَتَرَ النِّجَاسَةَ يَمَّا لَا يُحَرِّكُهَا صَحَّتْ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي طَرَفٍ يَسَاطِرَ وَصَلَّى عَلَى الْآخَرِ ﴾ يعني أن المصلي على محل النجس له أن يجعل شيئاً كثيفاً سائراً ويصلي عليها إذا كانت لا تتحرك بحركته ، سواء كان مريضاً أو صحيحاً . قال خليل : ولمريض ستر نجس بطاهر ليصلي عليه ، كالصحيح على الأرجح اهـ قال للواق من المدونة قال مالك : لا بأس أن يصلي المريض على فراش نجس إذا بسط عليه ثوباً طاهراً كثيفاً ؛ وقال ابن يونس . قال بعض شيوخنا إنما رخص في هذا للمريض خاصة ، وقال بعضهم بل ذلك جائز للصحيح ، لأن بينه وبين النجاسة حائلاً طاهراً ، كالخصير إذا كان بموضعه نجاسة ، والسقف إذا صلى بموضع طاهر وتحرك منه موضع النجس أن ذلك لا يضره لأن ما صلى عليه طاهر فنكذلك هذا . قال ابن يونس . وهو الصواب اهـ . وعليه مشى صاحب العزّة بقوله : وإذا كان المكان نجساً وجعل عليه سائراً طاهراً كثيفاً - بمثابة - أى ثخيناً جازت الصلاة عليه مطلقاً ، أعنى للمريض والصحيح على ما رجّحه ابن يونس اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ لَا تُطَهَّرُ ﴾ يعني أن الشمس ليست

من الطهيرات للنجاسة . هذا مذهب جمهور أهل العلم ، خلافاً لأبي حنيفة . قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي في كتاب « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » فصل ليس للنار والشمس في إزالة النجاسة تأثير إلا عند أبي حنيفة ، حتى إن جلد للبيته إذا جف في الشمس طهر عنده بلا ذبغ ، وكذلك إذا كان على الأرض نجاسة فحُفَّت في الشمس طهر موضعها ، وجازت الصلاة عليه ، لا التيمم به ، وكذلك النار تزيل النجاسة عنده اه انظر مبحث فيما تزال به النجاسة في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة تجد فيه كلام الحنفية في نفس المسألة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُفْقَى عَنْ بَسِيرٍ مَاعِدًا الْأَخْبَتَيْنِ ﴾ هما البول والفائض وما عداهما قال : ﴿ وَهُوَ قَدَرُ الدَّرْهِمِ قُدُونُهُ ﴾ من كل مستسخر ، يعني أن الشريعة السمحاء قد خففت عن العباد بعض النجاسة التي يشق عليهم غسلها بالماء تعلقاً من الله سبحانه وتسامحاً في الدين . قال العلامة النفراوى في الفواكه : خاتمة ذكر العلامة خليل ضابطاً كلياً لما يعنى عنه مما هو محقق النجاسة أو مظنونها بقوله : وعنى عما يسر كحدث مستكح ، وبلل بأسور في يد أو ثوب إن كثر الرد ، وثوب مرضعة تجتهد ، ودون درهم من دم مطاقتاً ، وقبح وصدید ، وبول فرس لغاز بأرض حرب ، وأثر ذباب من عذرة ، وموضع حجامه مسح ، كلين مطرو وإن اختلطت العذرة بالمصيب ولم تغلب ، وذيل امرأة مطال لستر ، ورجل بلت يمران بنجس يس بطهران بما بعده ، وخُفٌّ ونعل من روث دواب وأبوالها إن دُلِّسكا بغير الماء ، لأن الخف والنعل والقدم والخارجين وموضع الحجامه والسيف الصمقل يحزى فيها زوال النجاسة بغير الماء اه . وفي النزية : فصل يعنى عن يسير الدم مطلقاً ، أعنى سواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجها من جسده أو غيره ، ويسير القيح والصدید ، واليسير مادون الدرهم ، والبراد بالدرهم البغلى الدائرة التي تكون بباطن الذراع من البغل ، وعن أثر الدمل

إذا لم ينك ، أى لم يعصر ، وعن دم البزغيث ، وطيف المطر وإن كانت العذرة فيه إلا أن تكون النجاسة غالبية أو يكون لها عين قائمة اه . والله در القائل :

وكل ما شق فَعَنهُ يَمْنَى لعصره والدين يسر لطفاً
كثوب قصاب وثوب للرضع وبلل الباسور أو ماضارعه
ومثله طين الرشاش والمطر أو حدث مستكح أو كالأثر
من دُمِّل لم ينك أو ذباب إن طار عن نجس على الثياب
أو خرَّ يُرعوث ودون الدرهم من عين قبيح أو صديد أو دم
أو ماعلى الجتاز مما سالا وصُدقَ المسلم فيما قالاً

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَيَطْهَرُ الْمَحَلُّ بِإِنْفِصَالِ الْفَسَالَةِ غَيْرِ مُتَغَيِّرَةٍ)
قال خليل : والنسالة للتغيره نجسة . الحطاب : الفسالة هى الماء الذى غسات به النجاسة ،
ولا شك فى نجاستها إذا كانت متغيره ، وسواء كان تغيرها بالطعم أو اللون أو الريح اه
يمنى كافى عبارة الخرشى أن الحل النجس يطهر بنفسه بالماء الطهور بشرط أن ينفصل
الماء عن الحل طهوراً بآقياً على صفته ، ولا يضر التغير بالأوساخ والصبغ الطاهر على
المتعمد ، وأما لو انفصل متغيراً كالثوب الأزرق للنجس وانفصل الماء متغيراً على صفتها
فإن المنفصل منه نجس ، وإن انفصل الماء عن الحل طهوراً فالفسالة طاهرة ولا يلزم عصره
لأن الفرض أن الماء انفصل طهوراً ، والباقي فى الحل كالمنفصل وللنفصل طاهر اه مع
التقديم والتأخير .

سجود السهو

ولما انتهى الكلام على حكم البقاع وما يتعلق بذلك انتقل يتكلم على أحكام
السهو فقال :

(فصل)

أى أن المصنف عقد هذا الفصل في بيان أحكام سجود السهو وصفته وعمله . والسهو بمعنى الذهول عن الشيء سواء تقدم ذكره أم لا ؛ لأنه أعم من النسيان . وحكمه - أى سجود السهو - أنه سنة على المشهور كما في المختصر ، وهو مذهب المصنف ، ولذا قال رحمه الله تعالى ﴿ سَجُودُ السَّهْوِ يَجْزِي عَنْ تَرْكِ السَّنَنِ ﴾ وأنه عبر بالإجزاء إشارة لما في حكمه من الخلاف حتى في المذهب . قال ابن جزى في القوانين : سجود السهو واجب وفقاً لأبي حنيفة . وقيل سنة وفقاً للشافعي . وقيل بوجوب القبلي خاصة له وفي الطراز : وجوب البعدي قاله التتائي ، وقد علمت أن المشهور سنته كما تقدم . قال ابو البركة الشيخ أحمد الدردير في أئرب للسالك : يس لساه عن سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين ، أو مع زيادة ولو شكاً سجدتان قبل السلام ، ولو تكرر الخ . ولا فرق في سنة سجود السهو بين الفرض والنافلة ، كما لا فرق في ذلك بين القبلي والبعدي . وقول المصنف (يجزئ عن ترك السن) يشعر بأن غير السنة كالفرض لا يجبر بالسجود ، وهذا أيضاً إشارة إلى أن محل السجود ترك السنة للمؤكدة كما تقدم بيان ذلك . قال العلامة الشيخ صالح عبد السميع في هداية الناسك : ليس كل نقص يجبر بالسجود ، إذ من النقص ما لا يجبر إلا بالإتيان به ، مثل ما لو ترك ركناً من الصلاة كالركوع مثلاً ، ومنه ما لا يطلب له سجود مثل ما لو ترك فضيلة أو سنة خفيفة ، بل السجود للفضيلة مبطل للصلاة ، وإنما الذي يجبر بالسجود السن المؤكدة وهي ثمانية . قراءة ما زاد على أم القرآن : والسر والجهر في الفريضة كل في محله ، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام ، وقول سمع الله من حمده ، والتشهد الأول ، والجلوس له ، والتشهد الأخير . ولا يسجد لغير هذه الثمانية ، فمن ترك شيئاً من هذه الثمانية سجد سجدتين قبل السلام وبعد أن يتم تشهد الأول والثاني ثم يتشهد ويسلم ، إذ من سنة السلام أن يقب تشهداً ، وهو

اختيار ابن القاسم . وقيل لا يعيد التشهد وهو مروي عن مالك أيضاً ، واختاره عبد الملك لأن سنة الجلوس الواحد لا يتكرر فيه التشهد مرتين اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ لِلزِّيَادَةِ ﴾ في الصلاة يسجد لتلك ﴿ بَعْدَ السَّلَامِ ﴾ يعني أن المصلي يسجد سجدين بعد أن يسلم ، ولا يقرأ لهما شيئاً ، وذلك لأجل الزيادة كما قال العلامة عبد الرحمن الأخضري : وللزيادة سجدتان بعد السلام ، يتشهد بعدها ويسلم تسليمه أخرى اهـ قال ابن جزى في صفة السجود : يكبر للسجدين في ابتدائهما وفي الرفع منهما ، واختلف هل يفترق البعدي إلى نية الإحرام أم لا (قُلْتُ) والصحيح أن البعدي يفترق إلى النية : كما يأتي عن المصنف ويتشهد للبعدي ويسلم ، وأما القبلي فإن السلام من الصلاة يجرئ عنه ، وفي التشهد له روايتان اهـ . وفي الرسالة : وكل سهو في الصلاة بزيادة فليسجد له سجدتين بعد السلام يتشهد لهما ويسلم منهما ، وكل سهو بنقص فليسجد له قبل السلام إذا تم تشهد ثم يتشهد ويسلم . وقيل لا يعيد التشهد . قال في أقرب السالك : وأعاد تشهده بلا دعاء . (قُلْتُ) إعادة التشهد هو المشهور كما في الشارح . وقال الصاوي في حاشيته عليه : قوله وأعاد تشهده أى استئنافاً على المشهور خلافاً لمن قال بعدم الإعادة ، وخلافاً لمن قال بالندب اهـ وفي العزية : ويعيد التشهد في القبلي ثم يسلم اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِلنَّقْصِ أَوْ أُجْتَبِأَ عِهُمَا قَبْلَهُ ﴾ يعني أن المصلي يسلم له أن يسجد سجدتين قبل السلام أن نقص سنة أو سنتين أو أكثر غير خفيفة بل مؤكدة ، أو نقص مع زيادة . قال العلامة الشيخ عبد الباري في مقدمته : وإن نقص وزاد سجد قبل سلامه لأنه يقلب جانب النقص على جانب الزيادة . وفي العزية : ومحل سجود السهو مختلف ، فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام ، والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لها قبل السلام اهـ . كما نص عليه في الرسالة فراجعه إن شئت

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ ﴾ أى أن سجود السهو

لا يتكرر ولو تكرر السهو ، أى بمعنى موجب السجود ، أى وكان التكرار قبل السجود ، أما إن كان التكرار بعده فإنَّ السجود يتكرر ، كما إذا سجد للمسبوق مع إمامه القبلى ثم سها فى قضائه بنقص أو زيادة فإنه يسجد لسهوه ولا يجزئ . بسجوده السابق مع الإمام ، وإليه أشار الأخضرى : وإذا سها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالصلى وحده ، أو تكلم للصلى بعد سجوده فى القبلى وقبل سلامه فإنه يسجد بعد السلام أيضاً ، وكذا إذا زاد سجدة فى القبلى فإنه يسجد بعد السلام . وقيل لاشئ عليه ، كما لاشئ عليه أصلاً لو زاد سجدة فى البعدى نقله الصاوى عن الدسوقي اه باختصار .

ثم بين المصنف صفة السجود بقوله : ﴿ وَيُحْرِمُ لِلَّتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ ﴾ هذا تصريح من المصنف على أن البعدى يفتقر إلى نية كإقراره سابقاً ، وعلى أنها سجدتان لا أكثر ولا أقل ويسجد بها وهو جالس ﴿ وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ ﴾ منها تسليمة أخرى كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ سَهَا عَنْهَا فَقَلَّمَا مَتَى ذَكَرَ ﴾ يعنى أن من ترك سجدة السهو سواء كان الترك سهواً أو عمداً أو غيرها فإنه يطالب بإتيانها ولو بعد طول الزمان لأن السجود البعدى ترغيم للشيطان فناسب أن يسجده وإن طال الزمان ، بخلاف القبلى فإنه جابر لنقص الصلاة فلذا طاب وقوعه فيها أو عقيها مع القرب . قال فى الرسالة : ومن نسي أن يسجد بعد السلام فلا يسجد متى ما ذكره وإن طال ذلك ، وإن كان قبل السلام سجد إن كان قريباً ، وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شئ خفيف كالسورة مع أم القرآن أو تكبيرتين ، أو التشهدين وشبه ذلك فلا شئ عليه اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَتَشَهُدُ لِّلَّتَيْنِ قَبْلَهُ قَوْلَانِ ﴾ وتقدم أن (١٨ - سهل للمبارك)

المشهور من القولين إعادة التشهد في القبلي استثناء . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ سَهَا عَنْهُمَا فَعَمَّا بَعْدَهُ ﴾ يعني إن سها للصلي عن السجود القبلي ولم يتذكر حتى سلم فإنه يسجد . قال الأخضري : ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد إن كان قريباً ، وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود وتبطل الصلاة معه إن كان على ثلاث سنن أو أكثر من ذلك ، وإلا فلا تبطل . ومن نسي السجود البعدي سجدته ولو بعد عام اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ انْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ قَبِيلَ تَبْطُلُ ، وَقِيلَ لَا إِلَّا أَنْ يَتْرُكَ فِعْلاً كَالْجُلُوسِ الْأَوَّلِ ﴾ يعني أن من نسي السجود القبلي ولم يتذكر إلا بعد أن سلم وطال هل يبطل السجود فقط مع صحة صلاته ، أو بطلت الصلاة ؟ فأجاب العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضري بقوله رحمه الله : ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد إن كان قريباً ، وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود وتبطل الصلاة معه إن كان على ثلاث سنن أو أكثر من ذلك ، وإلا فلا تبطل . قال الشارح يعني أن من نسي السجود القبلي أي الذي يفعل قبل السلام حتى سلم من صلاته فلا يخلو إما أن يكون تذكره له عن قرب من انصرافه من الصلاة وحينئذ يأتي به ولا شيء عليه ، وناب السجود البعدي عن السجود القبلي لعذره بالنسيان ، وإن طال تذكره بأن بعد ما بين تذكره وانصرافه من الصلاة أو خرج من المسجد بطل السجود وتبعه بطلان الصلاة حيث كان مترتباً عن نقص ثلاث سنن . قال التتائي كالتحقيق : كنسيان الجلوس الوسط ، أو ثلاث تكبيرات ، أو تحميدات ، وأما إن كان مترتباً عن سنتين خفيفتين كالسورة التي تقرأ بعد أم القرآن ، وكالتحميدات وطال الأمر فلا سجود عليه ولا بطلان اهـ هداية للتعبد . وقال ابن جزى : وإن نسي القبلي سجد ما لم يبطل أو يحدث ، فإن طال أو أحدث بطلت الصلاة على المشهور . وقيل إنما تبطل إن كان عن

نقص فعل لا قول ، فإن ذكر البدن في صلاة تهادى وسجد بعدها ، وإن ذكر القبلي فهو كذا كر صلاة في صلاة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَرْجِعُ تَارِكُهُ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ عَنِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَهُ بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا ﴾ يعني أن من سها عن الجلوس الأول يؤمر بالرجوع قبل أن يستقل قائماً ، وإن رجع فلا سجود عليه إلا أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإن رجع بعد مفارقة الأرض فإنه يسجد بعد السلام للزيادة ، وأما بعد الاستقلال فلا يرجع ، فإن رجع بعد استقلاله قائماً بطلت صلاته في القول الأصح . وقيل لا تبطل . قال في الرسالة : ومن قام من اثنتين رجع ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإذا فارقتها تهادى ولم يرجع وسجد قبل السلام اه انظر شراح الرسالة . قال العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخصري : ومن قام من ركعتين قبل الجلوس فإن تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه رجع إلى الجلوس ولا سجود عليه ، وإن فارقتها تهادى ولم يرجع وسجد قبل السلام ، وإن رجع بعد المفارقة وبعد القيام ساهياً أو عامداً صحت صلاته وسجد بعد السلام اه . يعني أن حكم من قام من اثنتين من صلاة الفريضة قبل أن يجلس أى ترحل للقيام ثم تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه فإنه يرجع ثم يقبض ويقيم صلاته ولا سجود عليه على المشهور خلفه الأمر في ذلك ، فإن تهادى على القيام عامداً بطلت صلاته على المشهور ؛ لأنه ترك ثلاث سنن عامداً . وقيل لا تبطل على الخلاف في ترك السنة عمداً ، لحكم الرجوع الوجوب على الأول والسنة على الثاني ، وإن تهادى ناسياً سجد قبل السلام . قوله وإن فارقتها تهادى ولم يرجع وسجد قبل السلام ، وإن رجع بعد المفارقة وبعد القيام ساهياً أو عامداً صحت صلاته وسجد بعد السلام ، هذا صادق بصورتين : الأولى أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولم يعتدل قائماً ، ثم تذكر بعد أن فارق الأرض بيديه وركبتيه ، والثانية أن يفارق الأرض ويمتد قائماً ، والحكم

فيهما واحد وهو ما ذكره المصنف أنه يتأدى على صلاته ولا يرجع ويسجد قبل السلام لكن عدم الرجوع في الأولى على المشهور وعليه لا تبطل صلاته إن رجع إلى الجلوس عمداً أو سهواً أو جهلاً ويسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة ، وفي الثانية متفق عليه ، فإن رجع إلى الجلوس عامداً ففي التوضيح المشهور الصحة ، وعليه يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة ، وإن رجع جاهلاً ففي النواحر عن سحنون تقصد صلاته ، وإن رجع ناسياً فلا تبطل صلاته اتفاقاً . قاله العلامة الشيخ صالح بن عبد البسيم الآبي الأزهرى في هداية المتعبد ، وفي شرحه على الرسالة للمسي بشر الداني اه . قال خليل في المختصر : ورجع تارك الجلوس الأول إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولا سجود ، وإلا فلا تبطل إن رجع ولو استقل ، وتبته مأموه وسجد بعده اه . انظر شرحه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ أَمَّا الْأَزْكَانُ فَلَا يُمِزُّ إِلَّا الْإِتْيَانُ بِهَا ﴾ يعنى أن من ترك ركناً من أركان الصلاة فلا يميزه السجود لأن السجود لا يميز الركن بل الواجب الإتيان به قبل فوته . قال المصنف : ﴿ مَا آمَ يَفْتَحُ التَّلَافِي ، فَإِنْ قَاتَ بَطَلَتِ الرَّكْعَةُ ﴾ فقط . ويطلب بإتيانها إن كان بقرب ذلك بأن يرجع ويحرم بنية إتمام الصلاة ويأتى بتلك الركعة للتركة ويشهد ويسلم ثم يسجد بعد السلام . هذا إن كان الترك من الركعة الأخيرة . قال في الرسالة : ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها فليرجع إن كان بقرب ذلك ، فيكبر تكبيرة يحرم بها ثم يصلى ما بقى عليه ، وإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلاته ، وكذلك من نسي السلام اه . قال خليل : وبني إن قرب ولم يخرج من المسجد بإحرام ولم تبطل بتركه وجلس له على الأظهر ، وأعاد تارك السلام التشهد اه . وفي الأخضرى : ومن قص فريضة فلا يميزه السجود عنها . قال الشارح لأن جبر الخلل الواقع في الصلاة بالسجود مخصوص بنير القرائض . وأما القرائض فلا تجبر بالسجود اتفاقاً ، بل إن أمكنه تدارك التروك أتى به وإلا بطلت الصلاة ،

فمن يتيقن أنه ترك ركعة كاملة ، أو شك في الترك حال تشهد وقبل سلامه فلا بد من الإتيان بتلك الركعة ، وكيفية الإتيان بها أنه يأتي بها بانياً على ما سبق من الركعات ، فلو كانت تلك الركعة إحدى الأوليين فإنه يسجد بعد ذلك قبل السلام لاهلاب الركعات فيتحقق له الزيادة والنقص ، فإن لم تكن من إحدى الأوليين فإنه يسجد بعد الإتيان بتلك الركعة بعد السلام لتحض الزيادة . انظر اختلاف العلماء فيمن سها عن قراءة الفاتحة في ركعة في هداية المتعبد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَمَنْ ذَكَرَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجْدَةً لَا يَتِمُّ مَحَلَّهَا سَجَدَ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ) واحدة (عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ) بأن يسجد تلك السجدة المتروكة ثم يأتي بركعة ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام (وَقَالَ أَشْهَبُ بِرُكْعَةٍ قَطُّ) أى ولا يأتي بسجدة بل يأتي بركعة فقط بدل السجدة المتروكة ، ولا سجود عليه إلا إذا كانت السجدة المتروكة من الركعة الأخيرة فيسجدها كما قال المصنف رحمه الله تعالى (وَفِي كَوْنِهَا مِنَ الْآخِرَةِ يَسْجُدُ لَا غَيْرُ) وحاصل ما ذكره المصنف وغيره على ما نقله العلامة الشيخ حسين ابن إبراهيم المنرى ثم المسكى أنه ذكر فائدة جلية في فتاويه قال : إذا ترك رُكْعَةً من أركان الصلاة سهواً فإن كان من الركعة الأخيرة ولم يسلم فإنه يتداركه ، فإن كان المتروك الفاتحة انتصب قائماً فيقرأها ثم يتم ركعته ، وإن كان الركوع رجع قائماً ثم يركع ، وإن كان الرفع منه رجع محدوداً فإذا وصل حد الركوع اطمأن ثم يرفع ويكمل ركعته ، وإن كان سجوداً واحداً سجد وهو جالس وأعاد التشهد وسلم ، وإن كان سجدين وتذكرهما وهو جالس وقد انحنى بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً لياثي بالسجدين منحنياً لهما منه ، فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهواً فقد نقص الانحطاط للسجدين وهو ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم ينجز بسجود السهو فإنه لو انحنى أولاً للجلوس ثم سجد السجدين منه فإن صلاته لا تبطل ، لكنه يكره تعمد ذلك ، فإن سلم من الأخيرة معتقدا السجالات ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف ركعة بدلها إن

لم يطل فإن طال بطلت صلاته . ويسجد بعد السلام في جميع ما تقدم للزيادة . وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة تداركه إن لم يقدر ركوع الركعة التي بعدها ، فَإِنْ عَقَدَهُ بَرَفَعِ الرَّأْسَ مِنَ الرُّكُوعِ بَطَلَتْ رُكْعَةُ النِّقْصِ وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى ، فَإِنْ كَانَتْ رُكْعَةُ النِّقْصِ هِيَ الْأُولَى صَارَتِ الثَّانِيَةُ مَكَانَهَا وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقِرَاءَةِ زِيَادَةً وَيَتَشَهَّدُ وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَإِنْ كَانَتْ رُكْعَةُ النِّقْصِ هِيَ الثَّانِيَةُ صَارَتِ الثَّلَاثَةُ ثَانِيَةً ، وَهِيَ بِفَاتِحَةٍ فَقَطْ فَيَتَشَهَّدُ بَعْدَهَا وَيَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ بِفَاتِحَةٍ فَقَطْ وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَقْصِ السُّورَةِ مِنَ الَّتِي صَارَتِ ثَانِيَةً مَعَ الزِّيَادَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ رُكْعَةُ النِّقْصِ هِيَ الثَّلَاثَةُ صَارَتِ الرَّابِعَةُ ثَالِثَةً وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَإِذَا تَذَكَّرَ وَهُوَ فِي الْجُلُوسِ الثَّانِي أَنَّهُ تَرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْأُولَى رَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى وَالثَّلَاثَةُ ثَانِيَةً وَالرَّابِعَةُ ثَالِثَةً فَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بِالْفَاتِحَةِ فَقَطْ سَرًّا وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَقْصِ السُّورَةِ وَالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ صَارَ مَلْنِي بِوُقُوعِهِ بَعْدَ الْأُولَى وَالزِّيَادَةِ ظَاهِرَةٌ ، وَكَذَا إِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ السَّلَامِ بِقُرْبِ يَلْفِهِ ، فَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ أَيْ « قَرَأَ الْعَيْنِ » ، يَفْتَاوِي عُلَمَاءُ الْحَرَمَيْنِ « لِلشَّيْخِ حُسَيْنِ إِبْرَاهِيمَ مَفْتَى السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ سَابِقًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَهِلَ كَيْفَ صَلَّى بَنَى عَلَى الْأَقْلِّ ﴾ يعني أن من نسي عدد ما صلى فإنه يبني على اليقين ؛ لأنَّ الذِّمَّةَ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِالْيَقِينِ . قال في الرسالة : ومن لم يدر ما صلى أثلث ركعات أم أربعاً بنى على اليقين وصلى ما شك فيه وأتى برابعة وسجد بعد سلامه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ مِنْ رُكْعَةٍ أَجْزَأُهُ السُّجُودُ عَلَى الْأَشْهَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثُنَائِيَّةً فَتَبْطُلُ عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ﴾ يعني أن المصلي إذا ترك الفاتحة في ركعة واحدة اختلف العلماء فقليل يعيد الصلاة ، وقيل يلقى الركعة ويقضيها ، وقيل يسجد للسجود قليل السلام . والقول الأخير هو الذي مشى عليه المصنف بقوله أَجْزَأُهُ السُّجُودُ عَلَى الْأَشْهَرِ الْح . وقوله على قول القاضي يعني به الشيخ أبا محمد عبد الله

ابن أبي زيد القيرواني . قال العلامة الشيخ صالح ابن عبد السميع في هداية المتعبد :
واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غير الصبح كالرباعية أو الثلاثية على ثلاثة
أقوال كلها في المدونة ، قليل يميز عن القراءة في ركعة من غير الصبح سجود السهو
قبل السلام ، واختار هذا القول عبد الملك بناء على أنها فرض في الجل وقيل بلغها
أي الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة ويأتي بركعة بدلها لقوات تداركها ويسجد بعد
السلام حيث جلس بعد ركعتين صحيحتين بحيث قرأ فيهما الفاتحة والسورة ، وإلا سجد
قبل السلام لزيادة الركعة الملقاة ونقص الجلوس والسورة من الثانية التي ظلها ثالثة ،
واختار هذا القول ابن القاسم ، وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة . وصحح ابن الحاجب
القول بوجوبها في كل ركعة . وقال ابن شاس هي الرواية المشهورة . وقيل يسجد قبل السلام
ولا يأتي بركعة بدلها ويعيد الصلاة احتياطاً . قال الأجهوري : وإنما أمر بالاحتياط
لبراءة ذمته مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبالإعادة افترقت الرواية الثالثة من
الأولى اهـ . وتقدم لنا الكلام في تارك الفاتحة في الركن الرابع من أركان الصلاة
عند قول المصنف : وللمشهور وجوبها الخ فراجع إلى شئت .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ابْتِدَاءً ﴾ يعني أن
المصلي إذا ترك تكبيرة الإحرام وجب عليه أن يبتدئ صلاته لبطلانها لعدم الركن
الأول وكأنه لم يدخل الصلاة . قال مالك في الموطأ ، ومثله في المدونة فيمن نسي تكبيرة
الافتتاح أنه يستأنف صلاته . وقال في إمام نسي تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من
صلاته ، قال أرى أن يعيد ويعيد من خلفه الصلاة ، وإن كان من خلفه قد كبروا فلمهم
يعيدون اهـ . وتقدم لنا الكلام على تكبيرة الإحرام في الركن الثاني من أركان الصلاة
فراجع إلى شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَوْتُمْ يُحْرِمُ وَيَدْرِكُ مَا لَمْ يَرْكَعْ إِمَامُهُ ، وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعْ ﴾ . يعني أن المأموم يحرم ويدرك الإمام ما لم يعقد إمامه ركعة ، فإذا عقدها فاته محل التدارك . واختلف هل عقد الركعة يكون بالركوع أو برفع الرأس منه ، وللشهور عند ابن القاسم أن عقد الركعة يكون برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل فيتفان فيها ، على أن عقدها يحصل بوضع يديه على ركبتيه . وتلك المسائل هي ترك مير أو جهر بموضعهما ، وتقديم السورة على أم القرآن ، وتكبير عيد ، وسجدة تلاوة ، وذكر بعض صلاة ، وإقامة مغرب عليه وهو بها ، فإن عقد الركعة يحصل في الجميع بالركوع أي بالإحناء ، وبه يفوت محل التدارك . وقول المصنف ما لم يركع ، وقيل ما لم يرفع إشارة إلى القولين . وقال العلامة المحقق مفتي المالكية بمكة سابقاً الشيخ حسين ابن إبراهيم المغربي في « قررة العين » فيمن ترك ركناً من أركان الصلاة أنه يتداركه ما لم يعقد ركوع الركعة التي بعدها إلى أن قال : فإن عقده برفع الرأس من الركوع لأن عقده عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً ، فن لم يعتدل تدارك ما فاتته . قال : وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله فقد أدرك الركعة معه إلا في مسائل فعقد الركوع فيها بالإحناء عند ابن القاسم ، وهي كما تقدم ترك الركوع من ركعة فيفوت لجرد الانحناء من التي تليها ، وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها ، أو ترك سر الفاتحة ، أو سورة فيفوت تداركه بالإحناء ، فإن خالف وعاد للقراءة على سنتها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك ، أو ترك تكبير عيد كلاً أو بعضاً حتى انحنى فكذلك ، أو ترك سورة بعد فاتحة ، أو ترك سجدة تلاوة في فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها ، أو ذكر بعضاً من صلاة أخرى قبل التي هو فيها ، والمراد ببعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن قبل الانحناء

يفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض الحقيقي أو الحكمي للطول بالركوع .
ثم قال : هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة من حاشية الخرشى اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَدْرَكُهُ رَاكِعًا قَامَ كُنْهَهُ أَنْ يُحْرِمَ وَيُذَرِّكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ صَحَّتْ ، وَبَعْدَ رَفْعِهِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْتَدِي ، وَقِيلَ إِنْ كَبَّرَ لِلرَّكْعَةِ مَضَى وَأَعَادَ إِيحَابًا . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ اسْتِحْبَابًا ﴾ يعني أن المسبوق الذي أدرك الإمام راكمًا فإن أسكنه أن يكبر وهو قائم قبل اعتدال الإمام قائمًا فعل ولحقه وقد حصلت له تلك الركعة وصحت . وإن تحقق أنه ما حصل له الركوع إلا من بعد رفع رأسه واعتداله قائمًا فالصحيح أنه لا يمتدُّ بترك الركعة ، فإن اعتدَّ بها بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة . وقيل إن كبر للركوع مضى مع إمامه وأعاد صلاته إِيحَابًا . وقال ابن الماجشون يميدها استحبابًا ، ولعل وجه قول ابن الماجشون ما رواه مالك رحمه الله في الموطأ من أنه قال : ولو سها مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبّر في الركوع الأول رأيت ذلك مجزيًا عنه إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح اه . قال العلامة ابن رشد في المقدمات في الكلام على تكبيرة الإحرام : فإذا نسي المأموم تكبيرة الإحرام وكبّر للركوع ولم ينوبها تكبيرة الإحرام تهادى مع الإمام وأعاد ، وإن نوى بها تكبيرة الإحرام أجزأته صلاته وحمل عنه الإمام القراءة اه . وتقدم لنا الكلام في المسبوق الذي أدرك بعض صلاة الإمام فراجعه إن شئت في فصل المنفرد بصلاة من هذا الكتاب .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَسْجُدُ الْمَوْتَمُّ لِسَهْوٍ إِمَامِهِ ﴾ يعني أن المأموم غير المسبوق يسجد مع إمامه مطلقًا قبلًا أو بعديًا ، أى يلزمه أن يتابعه في سجود سهوه مهما كان .

قال رحمه الله : ﴿ قَامًا الْمَسْبُوقُ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلَ سَلَامِهِ سَجَدَ مَعَهُ ﴾ على المشهور ، وأما إن كان سجوده بعدئذا فلا يسجد معه حتى يأتي بقضاء ما عليه ثم يسجد بعدئذ إمامه ، فإن قدمه على القضاء أو سجد مع الإمام عمداً ، أو كان تقدمه ذلك عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ، لا إن كان ذلك سهواً فيسجد بعد السلام ، وكذلك تبطل صلاته إن سجد القبلي مع الإمام إن لم يدرك معه ركعة ، ثم إن المأموم مطالب بالسجود إن تركه الإمام ، فإن كان السجود مترتباً عن ثلاث سنن وتركه الإمام ولم يسجد له وسجده المأموم بطلت صلاة الإمام دون صلاة المأموم ، وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه اهـ شارح العزيمية .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَامَ ﴾ أى المسبوق ﴿ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ ﴾ الضمير عائد للإمام ، يعنى أن المسبوق إذا سلم الإمام قام ليقضى ما فاتته من الصلاة . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يَسْجُدْ مَعَهُ ﴾ يعنى أن المسبوق إذا ترتب على إمامه السجود البعدي فلا يسجد معه كما تقدم قال الأخضري : والمسبوق إن أدرك مع الإمام أقل من ركعة فلا يسجد معه لا قبلياً ولا بعدئذا ، فإن سجد معه بطلت صلاته ، وإن أدرك ركعة كاملة أو أكثر سجد معه القبلي وآخر البعدي حتى يتم صلاته فيسجد بعد سلامه ، فإن سجد مع الإمام عمداً بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً سجد بعد السلام ، وإذا نها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالصلي وحده ، وإذا ترتب على المسبوق بعدئذ من جهة إمامه وقبلياً من جهة نفسه أجزأه القبلي اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَقُومُ ﴾ المسبوق ﴿ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْ الصَّلَاةِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ ؟ قَوْلَانِ ﴾ يعنى اختلف أهل المذهب في المسبوق بعد سلام الإمام

هل يقوم لقضاء ما فاتته من الصلاة قبل فراغ إمامه من السجود البعدي ، أو ينتظره حتى يسلم منه ، قال ابن جزى في القوانين : المسألة الخامسة المسبوق إن سهو بعد سلام الإمام سجد وأما سهو إمامه فإن كان قبلياً سجد معه وإن كان بعدياً أخره حتى يفرغ من قضائه . وقال أبو حنيفة وابن حنبل يسجد معه مطلقاً . وقال إسحاق يسجد بعد فراغه من قضائه مطلقاً . وقال الشافعي يسجد معه ثم يسجد بعد فراغه . وعلى المذهب فاختلف هل يقوم لقضائه إذا سلم الإمام أو ينتظره حتى يفرغ من سجوده اهـ (قُتِلَ) المشهور أن المسبوق لا يقوم لذلك إلا بعد سلام الإمام . والله الموفق للصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَسْجُدُ الْمُؤْتِمُّ بَعْدَ قَضَائِهِ ﴾ يعني أن المسبوق يسجد بعد السلام بعد إتيانه بما عليه مما فاتته مع الإمام ، كما إذا زاد إمامه وسجد لسهوه فإنه يسجد بعد إتمام صلاته كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْإِمَامُ يَحْمِلُ سَهْوَ الْمُؤْتِمِّ ﴾ يعني أن الإمام يحمل سهو للمأموم ، ما لم يترك ركناً من أركان الصلاة ، فإذا ترك للؤتم ركناً من أركان الصلاة فإن الإمام لا يحمله عنه إلا إذا كان الركن للترك فأمحه فيحملها عنه الإمام ، بل إنه يكره للمأموم قراءتها خلف الإمام في الصلاة الجهرية عن المالكية . وقول المصنف : والإمام يحمل سهو للؤتم ، قال العلامة الصاوي في حاشيته على أقرب المسالك : لا مفهوم السهو بل إذا تعمد ترك جميع السنن فإن الإمام يحملها عنه اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي تَعْمُدِ تَرْكِ سُنَّةٍ قَوْلَانٍ بِالسُّجُودِ وَعَدَمِهِ ﴾ يعني اختلف في ترك سنة واحدة عمدًا من سنن الصلاة بالسجود قبل السلام وعدمه . وقيل تبطل به الصلاة . وفي المزية قال بعضهم : لو ترك الجهر عامداً أقبل يستغفر الله ولا شيء عليه . وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنن كما يتهاون بالقرينة . قال شارحها : ولا مفهوم للجهر بل كل سنة تركت عمدًا في الصلاة فيها هذان القولان اهـ . وقال ابن جزى في

مبطلات الصلاة : وكذلك ترك سنة من سننها المذكورة عمداً يفسدها عند بعضهم اه .
وفى المكروهات : وكره ترك سنة خفيفة عمداً من سننها كتكبيرة وتسمية . وحرّم ترك
المؤكدة ، قاله الدردير . وقال الصاوى فى حاشيته : قوله وحرّم ترك المؤكدة ، أى وفيها
قولان بالبطلان وعدموا الراجح يستغفر الله ولاشئ عليه . قال والجزم بالحرمة مشكل غاية
الإشكال حيث كان متفقاً على سنتها ، ولم يكن فيها قول بالفريضة اه (قلت) الحاصل أن
الراجح فيمن ترك سنة واحدة عمداً أن يستغفر الله ولاشئ عليه . والله اعلم

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا سُجُودَ لَتَرْكِ فَضِيلَةٍ ﴾ يعنى أن الفضائل لا سجود
لها ، بل نصوا على أن من سجد قبل السلام لنقص فضيلة أعاد صلاته أبداً . مثال ذلك ما لو
ترك القنوت فى الصباح فظن أنه يحبر بالسجود فسجد له قبل السلام بطلت صلاته ووجب عليه
الإعادة أبداً اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَمَدُ الْكَلَامِ لَا لِإِصْلَاحِهَا مُبْطِلٌ
وَإِنْ قُلَّ لَا سَهْوُهُ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ ﴾ يعنى أن من تكلم فى الصلاة متممداً بطلت صلاته ،
إلا لإصلاحها فلا تبطل بقليله بل بكثيره . وقال فى اللدونة : من تكلم فى صلاته ناسياً بنى على
صلاته ثم سجد بعد السلام ، وإن كان مع الإمام فإن الإمام يحمل ذلك عنه . وفيها أيضاً عن
مالك باسناده عن أبى هريرة يقول « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر
فسلم فى ركعتين ، فقام ذواليدى فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ؟ فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن ، فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، فأقبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال : أصدق ذواليدى ؟ فقالوا نعم ، فقام رسول الله صلى
الله عليه وسلم قائم مابق من الصلاة ثم سجد سجدتين بعد السلام وهو جالس » اه قال العلامة
الشيخ عبد اللطيف المرداسى فى عمدة البيان : أن من تكلم ساهياً وكان قليلاً فإنه يجوز لمن
ذلك سجود السهو بعد السلام ، لأن الكلام إذا كان سهواً وكان قليلاً فنَجبر ، وأما الكثير
ولو كان سهواً فيبطل لكونه للمضى يخرج بسبه عن معنى الصلاة . وأما من تكلم عامداً

لغير إصلاح الصلاة بطلت صلاته سواء كان الكلام قليلا أو كثيرا، حراما كان أو واجبا.
وأما لإصلاح الصلاة فالمشهور لا تبطل صلاته. وقال ابن كنانة تبطل. وأما الجاهل قيل
حكمه كحكم الساهي. وقيل حكمه كحكم العامد. وأما المكروه على الكلام فقال ابن شاس
تبطل صلاته اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَسَمَاءٌ وَعُطَاسٌ وَعَلَبَةٌ بُكَاءٌ ﴾ يعني أن المصلّي
إذا عرضت له هذه الأشياء فلا سجود عليه ولا تبطل صلاته إلا إذا كانت شديدة ومنعته
من الإتيان بشيء من الفرائض فتبطل صلاته وإلا فجميعها مفتقر. قال الأخضري : وبكاه
انغاش في الصلاة مفتقر. وقال ابن جزي في القوانين : المسألة الثالثة فيما يشبه القول فالنفيخ
غير مبطل. وقيل يبطل عمده ويسجد لسهوه ، والبكاء خشوعا حسن وإلا فهو كاللحم.
والأنين كاللحم إلا أن يضطر إليه. والقهقهة تبطل مطلقا. وقيل في العمد. والتبسم
مفتقر. وقيل يسجد له بعد السلام لأنه زيادة. وقيل قبل السلام لنقص انشروع. والتحنّج
لضرورة لا يبطل، ودونها فيه قولان. وقراءة كتاب إن حرك به لسانه كاللحم، وإلا
فمفتقر إلا أن يطول اهـ. وفي اللدونة عن مالك فيمن عطس وهو في الصلاة أنه لا يحمد الله،
فإن فعل في نفسه. قال ابن القاسم : ورأيت من ترك ذلك خير له اهـ. ولذا قال بعضهم:
ومن عطس في صلاته فلا يشتغل بالحمد، أي لا يقل الحمد لله، فإن فعل أي فإن قالما فلا
شيء عليه، ولا ينبغي تسميت العاطس في حال الصلاة، فإن تسميته أحد فلا يرد عليه لأنه
في مناجات مولاه. ومن تتأهب في الصلاة سدقاء، أي فليضع يده على قلبه، ولا ينفث
إلا في ثوبه من غير إخراج حروف. قال ابن القاسم : ورأيت مالكا إذا أصابه
التأرب يضع يده على قلبه وينفث في غير صلاة. قال ولا أدرى ما فعله في الصلاة
اهـ مدونة

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُطِيلُهَا سَهْوٌ أَلْخَذَتْ وَعَلَيْتُهُ ﴾ يعني أن الصلاة تبطل

بالحدث مطلقاً سواء كان عمداً أو سهواً أو غلبة . قال الدردير في مبطلات الصلاة: وَيُطْرَقُ ناقض ، أى ناقض لوضوئه من حدث أو سبب أو تذكره ، ولا يسرى البطلان للأموم بمحصل ذلك للإمام إلا بتعمده لا بالغلبة والنسيان . قاله الصاوى . وغاية الشيخ صالح في الإكليل عند قول الشيخ خليل ومحدث : أى بطلت أى الصلاة بمحصل ناقض فيها غلبة أو نسياناً نفذ أو أموم ، أو إمام . ولا يسرى البطلان لصلاة مأمومية ، فيستخلف من يتم بهم ، فإن لم يستخلف وكل بهم ، أو عمل عملاً بمحدثه واتبعوه فيه بطلت عليهم ، كتعمده الناقض اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْقَهْقَرَةُ ﴾ وهى تقلص الشفتين مع التكشر عن الأسنان عند الإعجاب مع الصوت ، وإلا فهو الضحك ، والتبسم دونه . وقيل هو أول الضحك كما فى الخرشي . وللعنى أن القهقهة من مبطلات الصلاة ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى ذات يوم مع أصحابه وبين يديه حفرة فأقبل رجل للصلاة وفى عينيه شيء فسقط فى تلك الحفرة فضحك بعض أصحابه ، فلما سلم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (من ضحك منكم فليعد الصلاة) اهـ قاله الليث بن سعد كما فى المدونة . قال العلامة عبد الرحمن الأخرسى : ومن ضحك فى صلاته بطلت صلاته سواء كان عامداً أو ساهياً ، ولا يضحك فى صلاته إلا غافل متلاعب ، والمؤمن إذا قام للصلاة أعرض بقلبه عن كل ماسوى الله تعالى ، ويترك الدنيا وما فيها حتى يحضر بقلبه جلال الله تعالى وعظمته ، ويرتد قلبه وترهب نفسه من هبة الله جل جلاله ، فهذه صلاة المؤمنين اهـ . قال الشيخ خليل فى المختصر : وبطلت بقبهقهة ، وتعادى للأموم إن لم يقدر على الترك اهـ انظر الخرشي . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ لَا التَّبَسُّمُ ﴾ أى لا تبطل به الصلاة . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَسْجُدُ لَهُ قَوْلَانِ ﴾ يعنى هل يسجد المصلى سجود السهو إذا تبسم لم يسجد عليه؟ قال الخرشي وغيره إنه لا يسجد عليه سواء كان عمداً أو سهواً ، غير أن العمد مكروه لأن

التبسم حركة الشفتين فهو كحركة الأجفان والقدمين ، وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت اه وفي الرسالة : ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء ، وان كان مع إمام تمادى وأعاد ، ولا شيء عليه في التبسم . والنفي في الصلاة كالسلام ، والعماد لذلك مقصد لصلاته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالتَّنَحُّحُ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَقَاطِعُ الْحُرُوفِ فَكَالْكَلَامِ وَإِلَّا فَلَا ﴾ يعني أن التنحح في الصلاة لا شيء فيه إلا إذا ظهر منه خروج الحروف فيكون حكمه كحكم الكلام . قال الملاصة ابن جزى في القوانين الفقهية : والتنحح لضرورة لا يبطل ، ودونها فيه قولان وقال الأخضري : والتنحح للضرورة مفتقر ، وللإفهام مُسَكَّرٌ ولا تبطل الصلاة به . وقال الشارح : حاصل الكلام في التنحح أنه إن كان لضرورة لا تبطل ؛ الصلاة ولا سجود فيه اتفاقاً ، ولغير ضرورة قولان لمالك أحدهما يفرق بين العمد والسهو ، والآخر لا يبطل مطلقاً به أخذ ابن القاسم ، واختاره الأبهري والخصمي لخفة الأمر اه . وقال الدردير : ولا تبطل بتنحح ولو لسبب حاجة اه .

أحكام الرعاف

ولما أنهى الكلام عن السهو وما يتعلق به انتقل يتكلم في أحكام الرعاف فقال :

(فصل)

أى في الكلام على الرعاف وأحكمه قال رحمه الله : ﴿ الرُّعَافُ ﴾ يعني به خروج الدم من الأنف بلا سبب ، وليس من نواقض الوضوء عند مالك رحمه الله . قال للمصنف :

﴿إِنْ كَانَ قَبْلَ عَقْدِ رَكْعَةٍ وَأَمْسَكَ التَّمَادِي مَعَهُ مَعَى فِي صَلَاتِهِ، وَإِلَّا قَطَعَ وَغَسَلَ الدَّمَ﴾ يعني كما في القوانين . قال : ومن رُفِعَ وعلم أن الدم لا ينقطع صلى على حاله ، وإن رَجَى انقطاعه فإن أصابه قبل الصلاة انتظر حتى ينقطع ، فإن لم ينقطع إلى آخر الوقت صلى ، وإن أصابه في الصلاة فقله بأصابعه وتمادى ، فإن قَطُرَ أو سال خرج لنفسه ، وجاز له أن يقطع الصلاة بسلام أو كلام ثم ينسله ويتدنى ، وأن يبنى على صلاته بعد غسل الدم . والقطع اختيار ابن القاسم ، والبناء اختيار مالك . ولا يجوز البناء في غير المذهب ، وإنما يجوز البناء في المذهب بخمسة شروط وهي : أن لا يتكلم ، ولا يمشی على نجاسة ، ولا يصيب الدم جسده ولا ثيابه ، وأن ينسل الدم في أقرب للموضع ، وأن يكون قد عقد ركعة بسجديتها على خلاف في هذا . والبناء جائز في المذهب للإمام والمأموم . واختلف في المنفرد . وإذا رُفِعَ المسبوق فأراد البناء فاختلف هل يتدنى بالبنا أو بالقضاء اه . قال الدردير في أقرب المسالك : فإن اجتمع له قضاء وبناء قدم البناء وجلس في أخيرة الإمام ولو لم تكن ثانيته ، وفي ثانيته كن أدرك الواسطين أو أحدهما . فظهر على ذلك الخلاف أنه يقدم البناء على القضاء وهو المشهور

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ بَعْدَ عَقْدِ رَكْعَةٍ بَقِيَ﴾ يعني أن الرابع يبنى على صلاته بعد غسل الدم إن كان إماماً أو مأموماً ، وأما الفذ ففيه خلاف كما قال خليل في المختصر : وفي بناء الفذ خلاف . وقول للمصنف وبني ، هو كذلك بشرط عقد الركعة فأكثر قيل أن يصيبه الرابع وإلا فلا يبنى . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَحَبَّ أَنْ يَسْتَخْلِفَ﴾ يعني أنه إذا أصاب الإمام رُفِعَ ، واضطر إلى الخروج لينسل الدم يستحب له استخلاف غيره من المأمومين الذين أحركوا معه ركعة ليكمل بهم الصلاة لمذرك قائم به . وشبهه في استحباب استخلافه لذلك فقال : ﴿كَغَلْبَةِ الْحَدَّثِ﴾ أي كما يستحب له الاستخلاف عند غلبة الحديث لبطلان صلاته . قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ قَالُوا أَتُؤْتُوا فُرَادَىٰ جَزَاءَ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَجِبُ الْاِسْتِخْلَافُ ﴾ قال الأئمة في جواهر الإكليل : فإن ترك الاستخلاف وجب عليهم في الجمعة وتندب في غيرها هـ . وقال في المختصر : إن كان بمجاعة واستخلف الإمام وفي بناء القذ خلاف اه قال الخرشي : يعني أن البناء إما يكون لمن صلى مع جماعة إماماً كان أو مأموماً لكن إن كان إماماً يستخلف استحباباً وإلا استخلفوا إن شاموا وإن شاموا صلوا أفضلاً غير الجمعة وإلا وجب الاستخلاف عليهم . وأما القذ فهل له البناء وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة ، أو ليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباسي ، خلاف منشؤه هل رخصة البناء لحرمة الصلاة المنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فينبى على الأول دون الثاني اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْتَمُّ يُخْرَجُ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ فَيُفْسِلُ الدَّمَ فِي أَقْرَبِ التَّوَاضُعِ إِلَيْهِ ﴾ يعني ان للمأموم إذا خرج إلى غسل الدم مازال في حرمة الصلاة ولا يفعل شيئاً يخالفها إلا ما خرج لأجله بشرط أن لا يجوز مكاناً يمكنه أن يفسل الدم منه ، فإن جاوزه بطلت صلاته . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنْ ظَنَّ أَنَّ أَيْمَانَ خَلْنِ الْمُؤْتَمِّ الذِي حَصَلَ مِنْهُ الرَّعْفُ إِذْرَاكَ الْبَقِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ رَجَعَ ﴾ الحاصل ان للمأموم الذي رجع مع الإمام إذا غسل الدم وظن أن يترك بقية الصلاة مع إمامه وجب عليه الرجوع ليتم معه الصلاة ، وإن لم يظن الإدراك معه فله أن يبنى في الخلل الذي هو فيه إن أمكن ، وإلا فأقرب مكان يمكن

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَنَى ﴾ على صلاته التي أدرك مع الإمام منهاركة فأكثر لأقل . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ بِشَرْطِ عَدَمِ الْكَلَامِ ﴾ يعني يشترط عليه عدم الكلام حين خروجه لفسل الدم فلا يتكلم ، فإن تكلم ولو سهواً بطلت صلاته كما تقدم . قال رحمه الله . ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ وَطُئِهِ نَجَاسَةً ﴾ كذلك ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ تَجَاوُزِهِ التَّوَضُّعَ الْأَقْرَبَ ﴾ أى كذلك يشترط عليه أن لا يتجاوز للوضع الذي أمكنه غسل الدم (١٩ - أسهل المدارك - ١)

فيه إلى أبعد منه ، فإن جاوزه بطلت كما تقدم . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ حَدَّثَهُ ﴾ يعنى فإن أحدث قبل بنائه أو خالف شرطاً من الشروط المتقدمة ، بطلت صلاته ، كما تبطل باستدباره بلا عذر . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِلَّا أَتَمَّ مَكَانَهُ ﴾ يعنى وإن لم يظن إدراك بقية الصلاة مع الإمام بأن تحقق أن الإمام سلم فإنه يتم في مكانه الذى هو فيه إن أمكن كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ﴾ يعنى إذا كان ذلك في صلاة الجمعة وجب عليه الرجوع إلى الجامع الذى صلى فيه إمامه . قال أبو محمد في الرسالة : ومن رجع بعد سلام الإمام سلم وانصرف ، وإن رجع قبل سلامه انصرف وغسل الدم ثم رجع فجلس وسلم . ولراعى أن يبنى في منزله إذا ينس أن يدرك بقية صلاة الإمام إلا في الجمعة فلا يبنى إلا في الجامع اه يعنى ولو ظن فراغ إمامه لأن الجامع شرط في صحة الجمعة ، لكن لا يكلف بموضعه الذى صلى فيه مع الإمام ، بل بكفيه أى موضع منه لأن ذلك يؤدى إلى كثرة الفعل وكثرته مبطله لما ، ولو أتم في جامع غير الذى صلى فيه أولاً لبطلت صلاته وإن كان أقرب منه ، قاله التتائى والأجهورى اه قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِمَامَ ﴾ أى الذى استخلف غيره ﴿ إِذَا رَجَعَ لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَخْلَفِ لَيْتِمَ هُوَ ﴾ يعنى أن الإمام إذا رجع بعد زوال عذره ليس له إخراج المستخلف . قال العلامة الشيخ خليل مشبهاً في عدم الصلاة كمودالإمام لإتمامها ، أى لئتم لهم الصلاة إماماً كما كان قبل العذر فتبطل عليهم إن اقتدوا به سواء استخلف خال خروجه أم لا ، فعلموا فعلا قبل عوده لهم أم لا ، هذا هو المشهور . قاله في جواهر الإكليل اه وأما عبارة الخرشى أنه قال : أى كما تبطل الصلاة إذا عاد الإمام بعد زوال عذره لإتمامها بهم سواء كان خرج ولم يستخلف ولم يفعلوا لأنفسهم شيئاً إلى أن عاد ، أو استخلف عليهم ثم عاد فأخرج للمستخلف وأتم بهم . وظاهر كلام المؤلف كنفيره بطلان الصلاة كان العذر حدثاً أو رفاقاً ، استخلف الإمام أم لا ، عملوا عملاً بعده أم لا ، وليس كذلك بل البطلان محمول على ما

إذا كان في حدث أو رعا فبناء واستخلف الإمام ، أو لم يستخلف وعملوا عملاً بعده . وأما
ولم يستخلف ولم يعملوا عملاً بعده فلا تبطل اه
ولما انتهى الكلام عن الرعا وما يتعلق به انتقل يتكلم في ذكر الأوقات التي تندب
فيها النافلة والأوقات التي تجوز فيها ، قال رحمه الله :

(فصل)

أى في بيان أوقات النوافل ، وكيفيتها ، وأنواعها نيلاً أو نهراً ، حضراً أو سفراً ، برأ
أو بجرأ ، قال رحمه الله تعالى : ﴿ يُبَاحُ التَّنْفُلُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ ﴾ يعنى أنه يجوز صلاة النافلة
في كل وقت من الليل والنهار إلا في وقت التحريم أو الكراهة ، وإليه أشار المصنف فقال :
﴿ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ﴾ فكرهه النافلة ﴿ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ﴾ يعنى تكره صلاة النافلة
بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح - بكسر القاف وفتح الدال - أى قدر
رمح من الرماح التي قدرها اثنا عشر شبراً بالشبر للتوسط . قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ ﴾ يعنى أنه يكره التنفل بعد فرض العصر حتى تقرب الشمس ،
لما رواه الإمام في الموطأ بإسناده عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس »
اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِيهِ ﴾ أى إباحة النوافل وعدمها ﴿ عِنْدَ الزَّوَالِ
خِلَافٌ ﴾ يعنى أن الأئمة اختلفوا في إباحة النافلة وعدم الإباحة عند استواء الشمس وقبل
زوالها عن كبد السماء ، فكرهها الأئمة الثلاثة ، لحديث عبد الله الصنابحي ، وأجازها الإمام
مالك رحمه الله لما جرى به عمل أهل المدينة ، قال ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يمتهدون
ويصلون نصف النهار ، وفي المدونة في جامع الصلاة ، قال مالك : لا أكره الصلاة نصف
النهار إذا استوت الشمس في وسط السماء ، لافي يوم جمعة ولا في غيره . قال : ولا أعرف

هذا النهى ، وما أدركت أهل الفضل والعباد إلا وهم بهجرون ويصلون في نصف النهار في تلك الساعة ، ما يتقون شيئاً في تلك الساعة اه . وقال العلامة الشيخ أبو الحسن في العزية : يحرم عليه ، أى على المكلف صلاة النفل عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند خطبة الجمعة ، وعند ضيق الوقت ، أو بعد خروجه لمن عليه فرض ويكره بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح ، وبعد فرض العصر إلى أن تصلى المغرب ، وعند أذان الجمعة للجالس ، وبعد فرض الجمعة في مصلاتها . ولا تكره عند وقت الاستواء اه

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ مَعَ الصَّلَوَاتِ رَوَائِبُ مَحْدُودَةٌ ﴾ يعنى أى ليس شيء محدود من النوافل بعد المفروضات ، بل يصلى ما شاء منها متى متى ، فإن زاد على الوارد فله ذلك ، وإن نقص عنه فلا حرج عليه . ومعنى الوارد ما ورد في الحديث نحوه قوله عليه الصلاة والسلام « من يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار » وفى الطبرانى (من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار) وفى رواية لأبى داود والترمذى (رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً) قال العلماء : ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مقبول . وقالوا أيضاً : والأعداد الواردة فى الأحاديث ليست للتحديد حتى لا يعتمدوا ولا ينقص عنه بل للترغيب فقط . قال العلامة عبد الوهاب الشعرافى فى الميزان : اتفق الأئمة الأربعة على أن النوافل الراجعة سنة ، وهى ركعتان قبل الفجر ، وركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء اه . وقال ابن الحاج فى اللدخل فى آداب طالب العلم : ينبغي له أن يشد يده على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعاً للفرض قبله أو بعده ، فأظهارها فى المسجد أفضل من فعلها فى بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل ، عدا موضعين كان لا يفعلهما إلا فى بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فلتلا يكون ذرية لأهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم ، وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأن الشخص قد يكون صائماً فينتظر ما له وأولاده للعشاء

ويتشوفون إلى عيئته فلا يطول عليهم اه . انظره في الخطاب . وقال المدوى في حاشيته على الخرشى : (تنبيه) إنما تطلب الرواتب القبلية من ينتظر جماعة ، لامن الغد ، ولا من لا ينتظرها ، ولا تطلب إلا مع اتساع الوقت . ولا خلاف في منعها إن ضاق اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ ﴾ أى الرواتب المذكورة ، أو مطلق النوافل ﴿ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ﴾ يعنى أن نوافل الليل والنهار كلها ركعتان ركعتان . وعن مالك في الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه كان يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين . وهو الأمر عندنا اه . قال النفراوى : ويكره أن يصلى أربعاً من غير فصل بسلام . قال الأجهورى : وإذا نوى شخص النفل أربعاً خلف من يصلى الظهر ودخل معه في الأخيرة فهل له الاختصار على ركعتين ويسلم مع الإمام أم لا ، والأول هو المنقول بل يفيد النقل أنه مأمور بالاختصار على ركعتين . قال البخارى : اختلف الناس في عدد ركعات النفل ، فذهب مالك أنه مثنى مثنى بليل أو نهار ، فإن صلى ثلاثاً أتم أربعاً لا يزيد على ذلك ، وسواء على أصله نواه أربعاً ابتداءً أم لا فإنه مأمور بالسلام من ركعتين ؛ وإن دخل على نية ركعتين فصلى ثلاثاً فإنه يؤمر أن يتم أربعاً اه . وما قرناه خلافاً لما مشى عليه أهل الكوفة في إجازتهم عشر ركعات ، وثمانيا ، وستاً ، وأربعاً بغير سلام اه قاله الزرقانى على الموطأ . وقد عقد العلامة محمد بن عبد الرحمن الدمشقى فصلاً في كتابه « رحمة الأمة » فقال : والسنة في تطوع الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين ، فإن سلم من كل ركعة جاز عند مالك والشافعى وأحمد . وقال أبو حنيفة لا يجوز . وقال في صلاة الليل : إن شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانى ركعات بتسليمة واحدة ، وبالنهار يسلم من كل أربع اه .

قال المصنف : ﴿ وَالْأَفْضَلُ أَتَجَهَّرُ فِي اللَّيْلِ وَالسُّرِّي فِي النَّهَارِ ﴾ يعنى كما في الرسالة يستحب في نوافل الليل الإجهار وفي نوافل النهار الإسرار ، وإن جهر في النهار في تنفله

فذلك واسع اه . وقوله واسع أى جائز أى خلاف الأولى لا أنه جائز مستوى الطرفين .
وحكى ابن الحاجب فى كراهته قولين اه الثمر الدانى ، قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ و ﴾
الأفضل ﴿ تَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ اعلم أن تكثير الركوع والسجود أفضل
عند المصنف من تطويل القراءة مع قلة الركعات . قال خليل فى المختصر : وهل الأفضل
كثرة السجود أو طول القيام ، قولان . رجح المصنف الأول لما فيه من كثرة الفرائض ،
وما تشتمل عليه من تسبيح وتحميد وتهليل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ونظير
« عليك بكثرة السجود فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفك الله بها درجة وحط بهائتك
خطيئة » اه . وقيل الأفضل طول القيام بالقراءة مع قلة الركعات تلخير « أفضل الصلاة
القنوت » أى القيام ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تورمت قدماءه ولم يزد على
إحدى عشرة ركعة فى رمضان ولا فى غيره . وقال اللرديرى فى شرحه على المختصر : ولعل
الأظهر الأول . وقال الخطاب : استظهر ابن رشد القول الثانى فى رسم المحرم من سماع
ابن القاسم من كتاب الصلاة . ونصه : اختلف أهل العلم فى الأفضل من طول القيام أو
كثرة الركوع والسجود مع استواء من الصلاة ، فن أهل العلم من ذهب إلى أن كثرة
الركوع والسجود أفضل ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ركع ركعة
وسجد سجدة رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة » وممن من ذهب إلى أن طول القيام
أفضل لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصلوات أفضل ؟ قال « طول
القنوت » وفى بعض الآثار « طول القيام » وهذا القول أظهر ، إذ ليس فى الحديث الأول
ما يعارض هذا الحديث اه . انظر الخطاب إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ و ﴾ الأفضل ﴿ فَمِلْهَا حَلَوَةً وَفِي نِصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ ﴾
يعنى أن قبل النوافل فى الخلوات والبيوت أفضل ، وفى نصف الليل أو ثلثه أو سدسه
أفضل وأستر وأبعد من الرياء ، ونظير « اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم إلا المكتوبة » اه

وقال أبو محمد في الرسالة بعد أن ذكر فضل الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم : وهذا كله في الفرائض ، وأما النوافل ففي البيوت أفضل ، ولذا قال بعضهم رحمه الله تعالى في نظمه :

وَفِي الْبُيُوتِ لِلنِّسَاءِ أَوْلَىٰ وَلِلرِّجَالِ مَنْ يُرِيدُ فَلَا

وفي الحديث « أفضل الصلوات بعد الفريضة الصلاة في جوف الليل » وفي الخبر أيضاً « عليكم بقيام الليل فإنه مَرَضَةٌ لربكم ودأب الصالحين قبلكم » وفي الرسالة : وأفضل الليل آخره في القيام ، فمن أحر تنفله ووتره إلى آخره فذلك أفضل ، إلا من الغالب عليه أن لا ينتبه فليقدم وتره مع ما يريد من التنفل أول الليل ، ثم إن شاء إذا استيقظ في آخره تنفل ماشاء منها مثنى مثنى ، ولا يعيد الوتر انه وما ذكر صاحب الرسالة من التنفل ليس فيه شيء محلود ، بل الأمر في ذلك بحسب ما تيسر منه ، فإن تبسرت الركعات الواردة في السنة أعنى العدد الذي كان يوتر بعده صلى الله عليه وسلم فهو الأولى ، وإن زاد على ذلك فهو خير ، وإن نقص بحسب الطاقة فقد أتى بالمطلوب . وقد جاء في الخبر « قم من الليل ولو قدر حلب شاة » نسأل الله أن يوفقنا للعمل بالسنة آمين .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ﴾ يعني أنه يجوز للمتنفل أن يفتح صلاته جالساً مع القدرة على القيام ، أو يفتحها قائماً ويجلس كذلك . قال الأخضرى . وأما النافلة فيجوز للقادر على القيام أن يصليها جالساً وله نصف أجر القائم ، ويجوز أن يدخلها جالساً ويقوم بعد ذلك ، أو يدخلها قائماً ويجلس بعد ذلك ، إلا أن يدخلها بنية القيام فيها فيمتنع جلوسه بعد ذلك اه قال الشارح : يعني أن القيام في الصلاة على جهة الوجوب والشرطية إنما هو في صلاة الفرض ، وأما النفل فلا يشترط فيه

القيام ولو للتأخر عليه ، فله أن يصلي من جلوس ابتداء بأن يحرم به وهو جالس ويتمه كذلك ، وله أن يحرم به من جلوس ثم يأتي به من قيام ، وله أن يحرم به من قيام ثم يأتي به من جلوس ، وله أن يأتي بركعة من قيام وركعة من جلوس ، كل ذلك جائز إلا إذا نوى أن يأتي بالنافلة من قيام فلا يجوز له بعد ذلك أن يأتي بها من جلوس . فجميع الأحوال التي تقدمت من حيث الجواز والصحة ، وأما من حيث الثواب فليس له إلا النصف من الثواب لنقص بعض ما يحصل به التواضع وهو القيام ، لأن الجزء من جنس العمل اه قاله الشيخ صالح عبد السميع في هداية السعيد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ تجوز صلاة النافلة ﴿ عَلَى الرَّاحِلَةِ ﴾ أى على الدابة ﴿ فِي تَقَرُّ الْقَصْرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ﴾ يعنى يجوز أن يصلي النافلة على الدابة في حاله لسفر حيثما توجهت به دابته بشرط أن يكون السفر يجوز له أن يقصر فيه الصلاة كما تقدم ذلك في الكلام على استقبال القبلة فراحه إن شئت . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي السَّفِينَةِ يَسْتَدِيرُ ﴾ يعنى أنه قد تقدم فيما قلناه من كلام ابن جزى أنه قال . ويصلي في السفينة إلى القبلة فإن دارت استدَار . روى ابن حبيب أنه يتنقل حيث سارت به كالعادة وللشهور الأول اه . وفى المختصر : لا سفينة فيلور معها إن أمكن . قال الخرشى : أى إن راكب السفينة يمنع تنفله صوب سفره كالفرس لتيسر انتقاله بدورانه لجهة القبلة إذا دارت عنها مع إمكانه وإلا صلى فيها حيث توجهت كالعادة بجامع المشقة ، لكن لا يصلي إزاءه ، والفرس والنمل في هذا سواء اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُتَتَّحِهَا جَالِسًا يُسْتَحَبُّ إِذَا قَارَبَ الرُّكُوعَ قَامَ قَرَأَ مَا تيسَّرَ وَرَكَعَ وَلَمْ يُتِمَّهَا جَالِسًا وَبِالْعَكْسِ ﴾ اعلم أنه أشار بما روى عن عائشة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فقرأ وهو جالس ، فإذا بقى من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ، ثم رَكَع وسجد

ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك . وفي رواية « أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أَسَنَ فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع » اهـ رواه البخاري والموطأ واللفظ له . وأما قول المصنف وله إتمامها جالساً الخ . تقدم بيانه آنفاً عند قوله : ويجوز الجلوس مع القدرة فراجعهم إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشُّرُوعُ مُلْزِمٌ فِي سَائِرِ النَّوَافِلِ ، فَإِنْ أَبْطَلَهَا قَضَاهَا لَا إِنْ بَطَلَتْ ﴾ يعني أن الشروع في سائر العبادة يوجب إتمامها كاملة سواء كانت صلاة أو غيرها ، فمن أحرم بصلاة مثلاً يلزمه أن يصليها ، ولا يجوز قطعها إلا لموجب ، لأنها بالشروع صارت واجبة عليه ، فإن أبطلها عمداً وجب عليه قضاؤها ، وأما إن فسدت فلا يلزمه قضاؤها ، والأصل في ذلك قوله تعالى « وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » وقال العلامة الصاوي في حاشيته على الجلالين : والحاصل أن الأصل في النوافل أنها لا تنزيم بالشروع عند جميع الأئمة ، واستثنى مالك وأبو حنيفة سبعا منها تنزيم بالشروع ، نظمها ابن عرفة من المالكية بقوله رحمه الله تعالى :

صلاة وصوم ثم حج وعبرة طواف عكوف . وإتمام تحمنا
وفي غيرها كالوقوف والطهر خير فمن شاء فليقطع ومن شاء تَمَّا
ولابن كمال باشا من الحنفية :

من النوافل سبع تليزم الشارع أخذاً لذلك مما قاله الشارع
صوم صلاة عكوف حجّ الرابع طوافه عمرة أحرأه السابع

ونظمها أيضاً بعضهم بقوله :

صلاة وصوم ثم حج وعبرة يليها طواف واعتكاف وإتمام

يُعِدُّهُمْ مَنْ كَانَ لِقَطْعِ عَامِدًا لِيَوَدِّهُمْ فَرْضًا عَلَيْهِ وَإِلْزَامًا

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضرى : ومن قطع النافذة عامداً ، أو ترك منها ركعة ، أو سجدة عامداً ، أخطأها أبداً اه . قال الشارح : بناء على أن النوافل تنزم بالشروع ، فمن شرع فيها لزمته ، فإذا أفسدها بإخلال ركن منها عمداً أو تعدد قطعها لزمه أن يأتي بيدها لوجوبها عليه وجوب الفرائض بمجرد الشروع فيها ، لأنه أزم نفسه بها ، ولا تبرأ ذمته إلا بفعلها صحيحة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَدَاخِلُ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ كَرَاهَةٍ يُحْيِيهِ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ جُلُوسِهِ ﴾ يعنى أن من دخل مسجداً وقت الإباحة متوضئاً يستحب له أن يصلى ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس ، ولا يفوتان بالجلوس . وقال صاحب الرسالة : ومن دخل المسجد على وضوء فلا يجلس حتى يصلى ركعتين إن كان وقت يجوز فيه الركوع اه . قال شارحها : فالحاصل أن تحية المسجد لها ثلاثة شروط : أن يدخل على طهارة ، وأن يكون مراده الجلوس في المسجد ، وأن يكون الوقت وقت جواز ، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين » اه رواه مسلم . وفي رواية له والبخارى « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » وورد أيضاً « أعطوا المساجد حقها ، قالوا وما حقها يا رسول الله ؟ قال صلاة ركعتين قبل الجلوس » اه . اعلم أنه لا فرق في الأمر بتحية المسجد بين مسجد الجمعة وغيره ، إلا مسجد مكة فإنه يبدأ فيه بالطواف لأن تحية مسجد مكة الطواف للقادم بحج أو عمرة أو إفاضة أو للقيم الذى يريد الطواف ، وأما من دخل للصلاة أو للمشاهدة فتحيته ركعتان كغيره . ومسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كذلك أيضاً يبدأ بالتحية قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم ، وأما المار ، أو الداخل على غير وضوء ، أو في وقت نهى فيستحب

له أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، لأن التحية بمعنى الصلاة وإن سقطت لا يستقط بدلها اه فراوي مع حذف ، وكذا في الخرشى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَنِهَا ﴾ أى من البواغل المرغوبة ﴿ التَّوَابِخُ ﴾ وتسمى بقيام الليل ، وقيام رمضان . قال المصنف : وهى ﴿ ثَمَانِي عَشْرَةَ تَسْلِيمَةً ﴾ يعنى ستة وثلاثين ركعة ، هذا إشارة إلى ما كان يقومون به فى زمن عمر بن عبد العزيز .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ عَشْرٌ مَا بَيْنَ الْمَشَاءِ وَالْوَتْرِ ﴾ يعنى عشرون ركعة بين المشاء والوتر ، هذا ما اتفق عليه العلماء من الأئمة الأربعة . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية : ويستحب قيام فيه ستة وثلاثين ركعة سوى الشفع والوتر . وقيل بشرين وفقاً لهم اه . أى وفقاً للشافعية والحنفية والحنابلة . وقال أبو محمد عبد الله ابن أبى زيد : وكان السلف الصالح ، أى هم الصحابة رضى الله تعالى عنهم يقومون فيه فى المساجد بعشرين ركعة ، ثم يوترون بثلاث ، ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ، ثم صَلَّوْا بعد ذلك — أى فى زمن عمر بن عبد العزيز — ستاً وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر ، وكل ذلك واسع ، ويسلم من كل ركعتين . وقالت عائشة رضى الله عنها : ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ولا فى غيره على اثنتى عشرة ركعة بعدها الوتر اه .

والأصل فى ذلك كما فى الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب فى قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة ، فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك فى خلافة أبى بكر وصدرأ من خلافة عمر بن الخطاب اه . وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فى المسجد ذات ليلة فصلّى بصلاته ناس ، ثم صلى الليلة القابلة

فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال « قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم » وذلك في رمضان اه . رواه مالك في الموطأ ، ثم في خلافة عمر بن الخطاب رأى أن يجمع الناس على قارى واحد كما في الموطأ من رواية عبد الرحمن بن القارى أنه قال « خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ، فقال عمرو الله إنى لأرأى لو جمعت هؤلاء على قارى واحد لكان أمثل ، فجمعهم على أبى بن كعب ، قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر : نعمت البدعة هذه ، والى تنامون عنها أفضل من الذى تقومون ، يعنى آخر الليل . وكان الناس يقومون أوله اه . وروى البيهقي عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : « أنا والله حرصت عمر على القيام في شهر رمضان ، قيل وكيف ذلك يا أمير المؤمنين قال : أخبرته أن في السماء السابعة حفيرة يقال لها حفيرة القدس فيها ملائكة يقال لهم الروح ، وفى لفظ ، الروحانيون ، فإذا كان ليلة القدر استأذنوا ربهم فى النزول إلى الدنيا فيأذن لهم ، فلا يمر على مسجد يصلى فيه ، ولا يستقبلون أحداً فى طريق إلا دعوا له فأصابه منهم بركة ، فقال له عمر يا أبا الحسن فتعرض الناس على الصلاة حتى تصيبهم البركة ، فأمر الناس بالقيام اه البر المنثور . وفى رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ' إن لله تبارك وتعالى عن يمين العرش موضعاً يسمى حفيرة القدس وهو من نور ، فيها ملائكة لا يحصى عددهم إلا الله تعالى يعبدون الله عبادة لا يفترقون ساعة ، فإذا كان أول ليلة من شهر رمضان استأذنوا ربهم أن ينزلوا إلى الأرض فيصلون مع جماعة المؤمنين ، فيأذن لهم ربهم تبارك وتعالى فينزلون كل ليلة إلى الأرض ، فكل من مسهم أو مسوه سعد سعادة لا يشقى بعدها أبداً » اه وقال صاحب الرسالة : ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه . وإن قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب

به ، والقيام فيه في مساجد الجماعات بإمام ، ومن شاء قام في بيته وهو أحسن لمن قويت
 نيته وحده اه . قال الصاوى : حاصله أن نذب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة :
 أن لا تنطل للساجد ، وأن ينشط لفعلها في بيته ، وأن يكون غير آفاق بالحرمين ، فإن
 تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد أفضل ، كما أنه يستحب أن يحتم القرآن في التراويح
 بأن يقرأ كل ليلة جزءا يفرقه على العشرين ركعة اه مع إيضاح . والحاصل أن صلاة التراويح
 لها أصل في الشرع . وقول عمر فيها نعمت البدعة هذه ليس راجعا لأصلها ، وإنما أراد بقوله
 نعمت البدعة جميعها على إمام على سبيل اللواظبة في المسجد لأنهم حين امتنع المصطفى صلى
 الله عليه وسلم من الخروج صاروا يصلونها فرادى في بيوتهم ، ثم بعد سنتين حصل الأمن
 من خشية فرضيتها لمدم تجديد الأحكام بعد موت المصطفى عليه الصلاة والسلام أمرهم
 عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بفعلها جماعة ، ولعله قصد بذلك إشهارها والمداومة
 عليها وإحياء المساجد بفعلها لأن إخفائها ذريعة لإهمالها وتضييعها انظر التفراوى اه
 قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالتَّنْفِيلِ فِي جَلَسَاتِ الْإِمَامِ بَيْنَ الْأَشْفَاجِ ﴾ معنى
 يجوز التنفل بين جلسات الإمام في صلاة الترايح لأنهم كانوا في الزمن الأول يطولون القيام
 فيها ثم يجلسون بعد كل تسليمتين للاستراحة . وفي الملوثة : مثل مالك عن التنفل فيما
 بين الترويحيات ؟ فقال لا بأس بذلك إذا كان يركع ويسجد ويسلم . وقال في موضع آخر :
 ولا أرى به بأسا ، وما علفت أن أحدا كرهه اه . قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُدْرِكُ
 النَّاسَ فِيهَا لَا يُعَلَى الْعِشَاءَ مَعَهُمْ ﴾ معنى من دخل المسجد فوجد الناس يصلون
 التراويح ولم يصل العشاء فلا يصلها معهم ، بل إنه يخرج إلى محل آخر لأداء العشاء ف
 ثم يدخل معهم .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، رَكْعَةٌ عَقِبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ
 بِسَلَامٍ ، يَدْخُلُ وَقْتُهٖ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ ﴾ معنى أن الوتر سنة مؤكدة ،

وهو أوكد من صلاة العيد والكسوف والإستسقاء ، ويدخل وقته الاختيارى بعد المشاء الصحيحة والشفقة إلى طلوع الفجر الصادق ، ثم الضرورى إلى صلاة الصبح ، وهو ركعة واحدة يندب : أن يكون بعد الشفع ، لكرهية الاقتصار على ركعة ، كما يكره تأخيرها إلى ضرورية . وقال العلامة خليل : والوتر سنة آكد ، ثم عيد ، ثم كسوف ، ثم استسقاء . ووقته بعد عشاء صحيحة وشفع للفجر ، وضروريته للصبح ، وندب قطعها له لِفَذِّ ، لا مؤتمم ، وفى الإمام روايتان اه وفى الرسالة : ثم يصلى الشفع والوتر جهراً . وقال أيضاً : وأقل الشفع ركعتان . ويستحب أن يقرأ فى الأولى بأَمَّ القرآن وسبح اسم ربك الأعلى ، وفى الثانية بأَمَّ القرآن وقل يا أيها الكافرون ، ويتشهد ويسلم . ثم يصلى الوتر ركعة يقرأ فيها بأَمَّ القرآن ، وقل هو الله أحد ، وللمؤذنين . وإن زاد من الأشفاع جعل آخر ذلك الوتر كما يأتى عن قريب عن المصنف اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَفْضَلُ لِذِي الْوَرْدِ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، وَتَغْيِيرُهُ لَا بِنَاءَ إِلَّا عَنْ وَتْرٍ ﴾ ولفظ الوتر مثلك ، والمعنى أن الأفضل لمن كان له ورد أى حزب معتاد يقوم به فى كل ليلة تأخيرها إلى آخر الليل للأحاديث الواردة فى ذلك ، وتقديم لنا بعضها فى هذا الفصل عند قول المصنف وفعلها خلوته ، وفى نصف الليل الأخير فراجعه إن شئت . قال الصفتى : ويستحب فعله — أى الوتر — آخر الليل لمن الغالب عليه الانتباه آخر الليل ، فإن غلب على ظنه عدم الانتباه فالأفضل تقديمه . وكان الصديق يوتر أوّل الليل ، وعمر كان يوتر آخر الليل ، فقال صلى الله عليه وسلم « إن الأول أخذ بالحزم والثانى أخذ بالعمى » انتهى فإن استوى الأمران عنده فالأفضل تأخيرها كما فى الرسالة ، واعتلمه الشيخ — أى المدوى — فى حاشية انظرشى خلافاً للمختصر اه . ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يقرأ فى ﴾ ركعتين من ﴿ الشَّعْصَعِ بِسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ ﴾ . يعنى يستحب قراءة سورة الأعلى بعد أَمَّ القرآن فى الركعة الأولى من الشفع . ويقرأ

سورة الكافرون بعد أمّ القرآن في الركعة الثانية منه . ثم يجلس ويتشهد ويسلم . ويكره وصل الشفع بالوتر من غير سلام بينهما ثم يقوم ويصلي الوتر . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ و ﴾ يقرأ بعد أمّ القرآن ﴿ فِي ﴾ ركعة ﴿ الْوُتْرِ بِالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَيْنِ ﴾ لما ورد في الحديث من « أن عائشة رضي الله عنها سئلت بأي شيء كان يوتر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت يقرأ في الأولى بسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين » اهـ رواه أبو داود والترمذي . واتفق الأئمة على أن قراءة تلك السور المذكورة مستحبة في الشفع والوتر ولولم له حزب كافي نفرأوى . وهنا (فروع) تتعلق بالشفع أحدها إذا سهى المصلي ولم يذكر أهو في الوتر أو في ثانية الشفع فإنه يحملها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ، كمن شك أصلي واحدة أو اثنتين فإنه يبنى على الأقل ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام ثم يوتر بواحدة بعد ذلك ، ثانيها إن شك أهو في ثانية الشفع أو أولاه أوفى الوتر جعلها أولى الشفع ، وأتى بواحدة ، ويسجد بعد السلام ، ثم يصلي الوتر بعد ذلك . ثالثها من زاد ركعة في الوتر سهواً سجد بعد السلام . رابعها من ذكر في تشهد وتره أنه نسي سجدة من شفعه فإنه يشفع وتره بنية الشفع ، ولا يضر إحداث هذه النية ، ثم يسجد لزيادة الجلوس الذي كان يسلم بعده ثم يوتر . خامسها إذا شك هل شفع وتره فقال ابن المواز قيل يسلم ويسجد للسهو ويميزه . وقيل يسجد ويأتي بوتر آخر وهو أحب إلى قاله النفرأوى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا قُنُوتَ فِيهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعني أن الوتر لا قنوت فيه على للمشهور في المذهب . قال ابن جزى في القوانين : لا يقنوت في الوتر خلافاً للشافعي وابن حنبل ، وابن نافع في وتر النصف الآخر من رمضان ولأبي حنيفة في وتر السنة اهـ . وقال خليل في المختصر : وقنوت سرّاً بصبح فقط ، وكذا في العزمية ، الخرشي : والظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهة اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ سُنَّةٌ ﴾ يعنى أن ركعتي الفجر سنة من السنن لمواظبتها صلى الله عليه وسلم عليهما . وقيل من الرغائب لقوله عليه الصلاة والسلام « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » قال خليل : وهى رغبة تفتقر لنية تخصها . هذا قول الأكثر من أهل العلم . قال فى الرسالة : وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن اهـ .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ نَافِلَةٌ ﴾ يعنى قد اختلف فى الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح قيل لإنهما سنة . وقيل رغبة . وقيل نافلة كسائر النوافل ، لقول عائشة رضى الله عنها : « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر » رواه البخارى ومسلم .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ﴾ ولو عبرنا بالثنية فى قوله ووقتها كما عبر أولاً لكان أولى . أى ووقتها بعد طلوع الفجر ، فإن تقدمتا عليه لم يجزىا . وندب لإيقاعهما فى المسجد ، ونابتا عن التحية ويحصل له بهما ثوابهما أى ركعتي الفجر ونحية المسجد إن نوى ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَبَّلَ أَنْ يَرَكْعَ فِيهِ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ يَرَكْعُ خَارِجَهُ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ﴾ قال فى الرسالة : ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر اهـ . وقال غيره : ومن دخل المسجد فوجد الإمام يصلى الصبح تركهما ودخل معه ، وإن أقيمت عليه الصلاة وهو خارج المسجد أنه يركعهما خارجه ما لم يخف فوات ركعة من الصبح ، فإن خاف ذلك تركهما ودخل مع الإمام على طريق السنية لتحصيل فضيلة الجماعة ، ثم يقضيها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح للزوال . ويستحب أن يقرأ فيهما بأُمّ القرآن فقط اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿وَالنَّائِمُ عَنْ وَرْدِهِ إِنْ تَصَبَّحَ﴾ أى إن استيقظ أول الصبح ودخل المسجد ﴿لَا نَتِظَّارِ الْجَمَاعَةِ صَلَاةً﴾ الضمير عائذ إلى الورد . وفى نسخة صلاها ، وكلاهما صواب . يعنى أن من نام عن ورده غلبة ثم انتبه من أول الفجر وجاء المسجد ينتظر الجماعة فله أن يصلى ورده حينئذ قبل أن تقام الصبح . قال فى الرسالة : ومن غلبته عيناه عن حربه فله أن يُصَلِّيَهُ ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الإسفار ، ثم يوتر ويصلى الصبح اه . وكان الصحابة يصلون أورادهم حيث يفلهم النوم ، ثم يدركون الصلاة معه عليه الصلاة والسلام ، وهو يقرأ بالسيتين إلى المائة ، ويسلم والنجوم بادية مشتبكة اه . قاله الزروق على الرسالة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَالْأَبَادَرُ إِلَى فَرْضِهِ﴾ يعنى إن لم يستيقظ فى أول الوقت بأن ضاق عليه ولم يبق لطلوع الشمس إلا مقدار ما يسع ركعة أو ركعتين فإنه يبادر لأدائه الصبح وجوباً . قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿وَالنَّائِمُ﴾ عَنِ الْوُتْرِ فَبَقِيَ سَعَةُ الْوَقْتِ يُصَلِّيُ الْجَمِيعَ ﴾ يعنى أن من نام عن الوتر ثم استيقظ وقد اتسع الوقت لسبع ركعات فأكثر قبل طلوع الشمس فإنه يصلى الجميع الشفع والوتر والفجر والصبح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَفِي ضَيْقِهِ يَتَقَصَّرُ عَلَى الْوُتْرِ﴾ يعنى إذا ضاق الوقت عن النائم ولم يبق بين انتباهه وبين طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلى ثلاث ركعات فإنه يصلى الوتر ثم الصبح .

قال رحمه الله تعالى : ﴿وَيُصَلِّيُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ يعنى إذا ضاق الوقت ولم يتسع إلا لثقتين ما يصلى ركعة أو ركعتين فإنه يبادر إلى فرضه كما تقدم ، ويترك الشفع والوتر لسقوطهما ، ويصلى الصبح ، ثم يقضى الفجر بعد ارتفاع الشمس

قيد رمح إلى الزوال . قال خليل : ولا يُقضى غيرُ فرض إلا هي فلزوال . وحاصل ما في العزّة : ومن نسي الوتر أو نام عنه ثم يستيقظ وقد بقي لطلوع الشمس مقدار ركعة أو ركعتين فإنه يترك الوتر ويصلي الصبح . وإن اتسع الوقت لثلاث ركعات أو أربع فإنه يصلي الوتر ثم الصبح . وإن اتسع لخمس ركعات صلى الشفع والوتر والصبح وترك الفجر . وإن اتسع لسبع ركعات صلى الشفع والوتر والفجر والصبح اهـ .

سجود التلاوة

ولما أنهى الكلام عن النوافل وأوقاتها وما يتعلق بها من أنواعها وأوصافها ، ناسب أن يعقبها بذكر سجود التلاوة وبيان حكمه لما فيه من شروط الصلاة وبعض أركانها ، وإن كان ليس في سجود التلاوة إحرام ولا ركوع ولا سلام . فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فَمَنْ ﴾

أى في بيان سجود التلاوة ، وهو سنة على الراجح ، وقيل مستحب . وكذا اختلفوا في عدد مواضع السجود في القرآن . والمشهور في المذهب أنها كما قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ عَزَايِمُ السَّجَدَاتِ إِحْدَى عَشْرَةَ ﴾ ، بمعنى بالعزائم الأوامر ، بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها ، ويكره تركها إذا توفّرت للقارئ شروطها ، وهى إحدى عشرة موضعاً في القرآن على المشهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ مِنْهَا اَلْأَمْرُ ﴾ أى سورة الأعراف عند قوله « وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ » وهو آخرها ، أى آخر سورة الأعراف . وثانيها في سورة الرعد عند قوله تعالى « وَظَلَّاهُمْ بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ » . وثالثها في سورة النحل عند قوله

تعالى « يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » . ورأيها في سورة بني إسرائيل عند قوله تعالى « وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَسْكُونُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا » وخامسها في سورة مريم عند قوله تعالى « إِذَا تَنَقَّلُوا عَلَيْهِمْ أَتَيْتُ الرَّحْمَنَ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًا » . وسادسها في سورة الحج عند قوله تعالى « وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا آخِرَةَ الْحُجَّ ﴾ يعني لا يسجد في آخرة الحج على المشهور ، خلافاً للشافعي القائل إن فيها سجدتين أولها وآخرها . وقد قال ابن عباس والتخمي : « ليس في الحج إلا سجدة واحدة » رواه ابن القاسم في اللدونة . ومافي الموطأ من أن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يسجد كل منهما سجدتين في سورة الحج ما أخذ به مالك . وسابها في سورة الفرقان عند قوله تعالى « أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا » . وثامنها في سورة الهذهد عند قوله تعالى « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ » . وتاسمها في سورة السجدة آتم تنزيل عند قوله تعالى « وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » . وعاشرها في سورة ص عند قوله تعالى « فَاسْتَغْفِرْ رَبِّهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ » هذا هو المشهور . وقيل عند قوله « لَزُلْزِلِي وَحَشَنَ مِثَابِي » . وحادي عشرها في سورة فصلت عند قوله تعالى « وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » . وهو كذلك على المشهور . وقيل عند قوله « وَهُمْ لَا يَسْتَوُونَ » . وفي اللدونة : قال سحنون : قال عبد الرحمن بن القاسم : قال مالك بن أنس : سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في لفصل منها شيء ، الصّ ، والرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل ، ومريم ، والحج أولها ، والفرقان ، والهدهد ، وآتم تنزيل السجدة ، وصّ ، وحّم تنزيل . اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ فِي الْفَصْلِ مِنْهَا شَيْءٌ ﴾ يعني ليس شيء

من المزامير في الفصل . ولا يسجد القارئ إذا قرأ شيئاً من الفصل . قال النفراوى :
وللرأء بالمفضل ما كثر تفصيله بالبسلة لقصر سورة . وأوله على الراجع من الحجرات
إلى آخر القرآن ، فلا يسجد لقراءة النجم ، والانشقاق ، والقلم . قال خليل : لا ثانية
الحج والانشقاق والقلم اه .

قال المصنف ر ه الله تعالى : ﴿ وَأُثْبِتَ أَيُّنُ وَهَبِ الْجَمِيعِ ﴾ يعنى أى جميع المزامير،
وهى خمسة عشر موضعاً على الخلاف فى بعضها . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية:
فالمشرة باجماع ، أى اجتمع عليها الأئمة الأربعة ، وأسقط الشافى الذى فى ص وزاد هو
وابن حنبل وابن وهب الذى فى آخر الحج، وفى النجم ، وفى الانشقاق، وفى أقرأ ، ومواقعها
من الآيات معروف ، إلا أنه اختلف فى التى هى فى من هل هى عند قوله وأتاب ، أو
وحسن مآب . واختلف فى فصلت هل هى عند قوله تعبدون ؛ أو وم لا يسمون . وفى
الانشقاق هل هى عند قوله لا يسجدون ، أو هى فى آخرها اه . وقال النفراوى فى شرح
الرسالة : وما روى من السجود لغير هذه الإحدى عشرة فهو محمول على النسخ عند سالك .
والذى استمر عليه عمل المصطفى عليه الصلاة والسلام الإحدى عشرة المذكورة ، وإن صح
أنه عليه الصلاة والسلام سجد عند قوله تعالى فى النجم فاسجدوا لله واعبدوا . وأنها أول
سجدة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحرم وسجد معه المؤمنون وللشركون
من الأئس والجن سوى أبى لهب فإنه رفع حفنة من تراب إلى جبهته وقال : يكفى هذا
فإنه نسخ ، بديل إجماع قهواء المدينة وقرائها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة فيها
ليلاً ونهاراً . ولا يجمعون على ترك السنة مع أنهم أدرى بها وأحرص الناس باتباعها اه
مع إيضاح

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُهَا كَالصَّلَاةِ ﴾ يعنى يشترط فى سجدة
التلاوة شروط كالصلاة ؛ كما قال خليل : سجد بشرط الصلاة الخ . وفى المواق قال ابن

بشير : أجمعت الأمة على أن سجود التلاوة مشروع على الجملة ، وهو جزء من الصلاة يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة اه . قال في الرسالة : ولا يسجد السجدة في التلاوة إلا على وضوء . وقال شارحها : أو بدله مع بقية شروط الصلاة ، لأنها من جملة الصلاة والطهارة شرط في صحة مطلق الصلاة ، وتبطل بدونها ولومع المعجز أو النسيان اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُكْبِرُ لَخَفْضِهَا وَرَفْعِهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ ﴾ يعني أن القارئ يكبر عند سجدة التلاوة ، وعند رفعه منها ، ولا يرفع يديه ، ولا يحرم ، وأما النية وتكبير الخفض فلا بد منها ، وكذلك لا يتشهد ، ولا يسلم . قال في الرسالة : ويكبر لها ولا يسلم منها . وفي التكبير في الرفع منها سمة ، وإن كبر فهو أحب إلينا اه . قال ابن جزى في القوانين : ويؤمر به القارئ والمستمع لا السامع ، ويكبر له في الانعطاف والرفع ، ويفتقر إلى شروط الصلاة ، والإحرام ولا تسليم عند الأربعة اه . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : لا خلاف في للذهب أنه يكبر خفضاً ورفعاً إذا كان في الصلاة ، واختلف إن سجد في غير الصلاة . فقيل يكبر خفضاً ورفعاً . وقيل لا يكبر ، والقولان لمالك ، وخير ابن القاسم فيها ، وكلها في للدونة اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَجَاوَزُهَا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ ﴾ يعني أن من قرأ السجدة وقت الكراهة فإنه يجاوزها ، وذلك كبعد الإسفار والاصفرار . وأما قبلها فجاز أن يسجدها . قال في الرسالة : ويسجدها من قرأها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر الشمس قال خليل : وجاز جنازة وسجود تلاوة قبل إسفار وإصفرار . وفي للدونة : يسجدها بعد الصبح والعصر مالم يحصل إسفار واصفرار لأنها سنة مؤكدة ، ففارتق النوافل المحضة . ومثلها الجنازة . انظر كلام الفاكهاني في التفراوى . ثم قال المصنف عاطفاً على وقت الكراهة : ﴿ وَأَلْخَذَتْ وَتَلَوْنَهَا بَعْدَهَا وَلَا يَسْجُدُ ﴾ يعني أن

من قرأ السجدة وهو يحدث فلا يسجد لها بل يتجاوزها . قال النفراوى فى الفواكه :
 فإن قرأ سورة السجدة فى وقت نهى أو على غير وضوء فهل يحذف - أى يجاوز - موضع
 السجود خاصة ، كيشاء فى الحج ، وكالمظيم فى النمل ، أو يحذف الآية جملة ؟ تأويلان .
 أشار إليهما خليل بقوله : **وَلَا فُهْلَ** يجاوز محلها أو الآية ؟ تأويلان وفهم من عبارة
 الدردير فى أقرب للسالك أنه رجح الثانى بقوله ، وكره لحصل الشرط وقت الجواز
 تركها **وَلَا** ترك الآية التى فيها السجود برمتها على التحقيق ، لا المحل فقط ، أى فثل قوله
 تعالى : « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا » يترك الآية برمتها لا خصوص « وَمَنْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » وفى
 المجموعه : وينبى ملاحظة المتجاوز بقلبه لنظام التلاوة ، بل لا بأس أن يأتى بالباقيات
 الصالحات كافى تحية المسجد . وإنما أمر بمجاوزة الآية كلها لئلا يغير المعنى لو اقتصر على
 بأوزة محل السجود . والمراد أن الاختصار على مجازوته مظنة تغير المعنى ،
 فلا ينافى أن مجاوزة محل السجود قطعاً بعض المواضع لا يغير المعنى اه مع طرف من حاشية
 الصاوى عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : **(وَالْمُسْتَمِعُ كَالْقَارِئِ لَا السَّامِعُ)** يعنى أن المستمع الذى
 جلس ليعلم من القارئ فهو كالقارئ فى توجيه الأمر إليه بالسجود فيسجد ولو ترك القارئ
 السجود إذا كان إنما جلس عنده ليعلم منه الحروف أو الأحكام أو غير ذلك من أنواع التعليم ،
 سواء كان المستمع ذكراً أو أنثى ، فإنه إن سجد القارئ يسجد معه إن كان القارئ يصلح
 للإمامة بأن كان ذكراً محققاً بالفاً عاقلاً متواضعاً وإلا فلا يسجد للمستمع ، بل على القارئ
 الذى كملت لديه شروط الصلاة وحده كما تقدم . وإذا كان إنما جلس السامع مجرد ثواب فإن
 لم يسجد القارئ لم يسجد اتفاقاً ، وإن سجد قليل يسجد معه وقيل لا يسجد ، وكذا حكم
 السامع دون جلوس لاستماعه ، فالأكثر على عدم السجود . وإذا كان القارئ إماماً
 وقرأها ولم يسجد ، فإن المأموم يتركها ، وإن سجدناها للمأموم دون إمامه ، فإن كان عدداً

أو جهلاً بطلت صلاته ، وأما سهواً فلا تبطل ، كما أنه لا تبطل صلاة المأموم بترك السجود خلف إمامه الساجد لها ولو عمداً في الإحدى عشرة للشهورة ، ولكنه أساء بدم تبعية الإمام . قاله النفاوى اه .

ثم قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ تَعَمُّدُهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ تَلَّاهَا سَجَدَ ﴾^(١) يعني أنه يكره للقارىء^(٢) قراءة سجدة في الصلاة على المشهور في اللذهب ، فإن قرأها فليسجد سواء في الفرض أو النفل . قال في الرسالة : ويسجد لها من قرأها في الفريضة والنافلة اه . وفي المونة عن مالك : لا أحب للإمام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة لأنه يخلط على الناس صلاتهم . وقال أيضاً : أكره للإمام أن يعتمد سورة فيها سجدة فيمروها لأنه يخلط على الناس صلاتهم ، فإذا قرأ سورة فيها سجدة سجدتها اه . قال خليل عاطفاً في المكروهات : وتعمدُها بفريضة أو خطبة لا نفل مطلقاً . وإن قرأها في فرض سجد لا خطبة . قال الحرشي : يعني أنه يكره تعمّد قراءة السجدة في الفريضة للإمام وقدّر لأنه إن لم يسجد دخل في الوعيد ، وإن سجد زاد في أعداد سجودها ، وكذا يكره تعمدها في الخطبة لإخلاله بنظامها . ولا يكره تعمدها في النفل فذاً أو في جماعة ؛ جهراً أو سراً ، في حضر أو سفر ، في ليل أو نهار ، متأكداً أو غير متأكداً ، خشى على من خلفه التخليط أم لا اه .

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِهَا فِي السَّرِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ يعني أنه إذا قرأ الإمام بأحد مواضع السجود للتقدمة ، وهو في صلاة السرية كالنظر مثلاً فإنه يجهر بحمل السجود ليعلم مأمومه بذلك . قال خليل : وجهر إمام السرية وإلا أتيسع . اعلم أن جهر الإمام بها فعل مستحب ، أما اتباع المأمومين فيها فواجب غير شرط ، وترك

(١) حق البارة : يكره للمصل تعمّد قراءة سجدة في الصلاة ، ليتفق مع ما في المتن ، ومع عبارة الحرشي الآتية .

الواجب الذي ليس بشرط لا يقتضى البطلان ، وفي الخطاب فإن لم يتبعوه صحت صلاتهم قلنا ابن عرفة . ومن مسائل ابن قداح : إذا صلى الإمام بسورة السجدة وسجد ولم يتبعه الجماعة فقد أساءوا والصلاة صحيحة اه . وفي الحديث عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد أجداً مكاناً لموضع جيبته » رواه البخاري ومسلم وأبو داود . وفي رواية « وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مرَّ بالسجدة كَبَّرَ وسجد وسجدنا معه » رواه أبو داود . والحاكم اه . وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ، يقول يا وَيْلَهُ ، وفي رواية يا وَيْلُ أمير ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيتُ فلي النار » رواه مسلم .

(خاتمة) نذكر فيها ماورد فيما بقوله الساجد في سجود القرآن تنميماً للفائدة . قد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل في السجدة مراراً « سجد وجهي للذي خلقه وشقَّ سمعه وبصره يحمله وقوته » رواه أصحاب السنن اه وقال ابن جزى في القوانين : ويسبح في السجدة أو يدعو . ثم قال وورد في الحديث « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ، وضع عني بها وزراً ، واجعلها لي عندك ذخراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » اه عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم . والحمد لله رب العالمين .

ولما أنهى الكلام عن سجدة التلاوة وما يتعلق بها انتقل يتكلم على صلاة السفر فقال رحمه الله تعالى وأدام نعمنا بطوعمه في الدارين آمين :

﴿ كتاب صلاة السفر ﴾

وفي نسخة كتاب المسافر ، أى فى بيان قصر صلاة للمسافر والأحكام المتعلقة بها .
وعطف عليها خمسة أشياء من أنواع الصلاة بقوله : ﴿ وَأَتْلُوفِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ
وَالْأَسْتِثْقَاءِ وَالْكَسُوفِ ﴾ أى اشتمل هذا الكتاب على ستة أشياء من أنواع الصلاة
الطلوبة من المكلف شرعاً ، إما على وجه الوجوب وإما على وجه السنية . ولكل واحدة
منها أحكام ستأتى فى محلها إن شاء الله تعالى . وبدأ بما صدر به وهو أحكام القصر فقال :
﴿ مَسَافَةُ الْقَصْرِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا ﴾ وهى مسافة أربعة برد . قال العلامة البردبر على أقرب
المسالك : والبريد أربعة فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال ، فمسافة القصر ستة عشر فرسخاً ،
ثمانية وأربعون ميلاً ، والميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة على الصحيح . وقيل ألفا ذراع .
وهى باعتبار الزمن مرحلتان ، أى سير يومين معتدلين ، أو يوم وليلة يسير الإبل المثقلة
بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معتبرة اهـ . وقال العلامة
محمد الراكش فى « سبيل السفاداة » وليس على المسافر أن يسير كل اليوم من الفجر إلى
الليل ، بل إلى الزوال سيراً وسطاً يسير الأقدام والإبل فى البرية ، وباعتدال الريح فى
البحر مع مراعاة الاستراحات للمتادة كالأكل والشرب والوضوء والصلاة ونحوها . ولو
قطع المسافر تلك المسافة فى بضع ساعات بواسطة مركب بخارى أو طائرة أو أنوموبيل
— أى سيارة — قصر صلاته أيضاً . ومسافة القصر تعادل ثمانية وثمانين كيلومتراً اهـ . وفى
الموطأ عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة فى مثل ما بين مكة
والطائف ، وفى مثل ما بين مكة وعُصفان ، وفى مثل ما بين مكة وجُدَّة . قال مالك وذلك
أربعة برد ، وذلك أحب ما يقصر إلى فيه الصلاة .

قال رحمه الله : ﴿ غَيْرِ مُتَّفَقٍ ﴾ والتلفيق أن يحسب ذهابه وإيابه ، والمطلوب أن يكون السفر وجهاً واحداً ذهاباً أو إياباً ، حتى يقطع مسافة أربعة برد فلا يحسب مع ذلك الرجوع ، بل يعتبر الرجوع وحده .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْبَحْرِ يَوْمٌ وَكَلِيلَةٌ ﴾ يعنى أن العبرة في سائر البحر بالزمان يوم وليلة مطلقاً . وقيل فيه تفصيل ولذا قال رحمه الله : ﴿ وَقِيلَ إِنْ سَارَ مَعَ السَّاحِلِ فَكَالْبَرِّ ﴾ وفي نسخة فكالبدن بالذال وبعده هزة ، وفي أخرى أيضاً بإسقاط الواو في قوله ﴿ وَفِي اللَّجَّةِ بِالزَّمَانِ ﴾ والصواب إثبات الواو . قال النردري أقرب المسالك : سن لسائر سفرًا جائزًا أربعة برد ذهاباً ولو يبحر أو نوتياً بأهله قصر رباعية ، قال الصاوى عليه : قوله ولو يبحر أشار بهذا إلى أن العبرة في التحديد بالمسافة ، خلافاً لمن قال العبرة في البحر بالزمان مطلقاً ، ولمن قال العبرة فيه بالزمان إن سافر فيه لاجنباب البر ، وإن سافر فيه بجانبيه فالعبرة بالأربعة برد . وأما أصل القصر في البحر فلا خلاف فيه اه . قال الخرشى : ولا بد من مسافة أربعة برد ولو كان السفر يبحر مع الساحل أو اللجة على المشهور . وقيل يعتبر في البحر سير يوم وليلة دون المسافة . وقيل يعتبر في اللجة بالزمان ومع الساحل بالمسافة اه . فالخلاص أن من سافر مسافة أربعة برد يقصر الصلاة سواء كان سفره برّاً أو بحراً ، أو كان بعض المسافة في البر وبعضها في البحر سواء مع الساحل أو في اللجة على المشهور بدون تفصيل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ مَرَّ فِي أُنْتَانِيَا بِأَهْلِ فَالْخَبْرَةُ بِمَا وَرَاءَهُمْ ﴾ هذا شروع فيما يُقطع به حكم القصر . قال العلامة خليل : وقطعه دخول وطنه أو مكان زوجة دخل بها قط . قال الخرشى : قوله أو مكان زوجة دخل بها ، أى وقطعه دخول مكان زوجته التي دخل بها فيه ولو لم يتخذها وطناً . وقال العلامة الصاوى على أقرب المسالك : وأما مجرد المرور بالوطن أو مكان الزوجة فلا يقطع حكم السفر لو حاذاه ، ولذا

قال في التوضيح : إنما يمنع المرور بشرط دخوله أو نية دخوله لا إن اجتاز . والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي به لا خصوص المنزل الذي هي به . ولا يكون محل الزوجة قاطعاً إلا إذا كانت غير ناشئة ، ففي المجموع : إن الزوجة الناشئة لا عبرة بها . ومثل الزوجة أم الولد والسرّية اهـ . وقوله فالفترة بما وراهم ، يعني بعد ارتحاله من المحل الذي به زوجته يعتبر إن كان باقى سفره أربعة برد قصر وألا أتم .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالشَّهْرُ ﴾ من الأقوال في المذهب ﴿ أَنَّ الْقَصْرَ سُنَّةٌ فِي الرُّبَاعِيَّةِ ﴾ قال العلامة ابن جزى : وفيه خمسة أقوال في المذهب : واجب وفقاً لأبي حنيفة ، وسنة وهو المشهور ، ومستحب ، ومباح ، ورخصة أقل فضلاً من الإتمام وفقاً للشافعى اهـ . وأما قوله في الرباعية يشتر بأن الثنائية والثلاثية ولها الصبح والمغرب لا يقصران اتفاقاً . ثم ذكر شرطاً من شروط القصر وهو الشروع في السفر بقوله : ﴿ فَيُقَصِّرُ إِذَا جَاوَزَ بَسَاتِينَ الْبَصْرِ غَيْرَ مُنْتَظِرٍ رُقَّةً ، وَفِي الْعُمُودِ إِلَى حَيْثُ ابْتَدَأَ ﴾ قال مالك في الموطأ : لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ، ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك اهـ . كذا في الرسالة ، ونصها : ولا يقصر حتى يحاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بين يديه ولا يحاذيه منها شيء ، ثم لا يتم حتى يرجع إليها أو يقاربها بأقل من الليل اهـ . وقوله غير منتظر رقة ، قال الصاوى : ما سله أنه إذا خرج من البلد عازماً على السفر ثم أقام قبل مسافته ينتظر رقة لاحقة له ، فإن جزم أنه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فإنه لا يقصر ، بل يتم مدة انتظاره ، فإن نوى انتظارها أقل من أربعة أيام فإن لم تأت سافر دونها أو جزم بمجيئها قبل أربعة أيام قصر مدة انتظاره لها اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَتَجَعَ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ أَتَمَّ ﴾ يعني أن المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام بمحل أتم الصلاة . قال في الرسالة : وإن نوى المسافر إقامة أربعة

أيام بموضع أو ما يصلى فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظن من مكانه اهـ . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا ﴾ يقصر المسافر ﴿ فِي قَصْدِ قَصَاةِ حَوَائِجِهِ ﴾ يعنى من خرج لحاجته ولم يدر بمحلها على اليقين ، تارة يجدها عن قريب وأخرى عن بعد فإنه لا يقصر الصلاة ، وذلك كطالب للرعى لنحو إبل أو بقرا أو غنم يرتع حيث يجهد الكلا ، ومثله طالب الآبق أو البعير الشارد ، وكذا الهائم وهو متجرد عن الأهل والوطن سائح في البلاد ، أى بلد يتيسر له فيه القوت أقام به ماشاء ؛ لأنه لم يقصد سفر أربعة برد . وكذلك لا يقصر عادل عن طريق قصير دون أربعة برد إلى طريق طويل فيه أربعة برد إذا لم يكن له عذر ؛ لأنه لاه بسفره . قال فى التوضيح : هذا مبنى على أن الآهى بصيد وشبهه لا يقصر وهو المشهور ، قاله صاحب الإكليل وكذا فى الخطاب اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَوْ عَزَمَ عَلَيْهَا بَمَدِّ صَلَاتِهِ فَلَا إِعَادَةَ . وَفِي أَثْنَاءِهَا يَجْمَعُهَا نَافِلَةً ﴾ يعنى أن من عزم إقامة أربعة أيام بموضع بعد أداء السرية فلا إعادة عليه ؛ لأنه أى بما كأمير على سنتها . هذا - والله أعلم - أوضح مما مشى عليه الشيخ خليل القائل بأنه بعيد فى الوقت انظره . أمّا لو نوى الإقامة المذكورة وهو فى أثناء الصلاة ، فإن صلى ركعة كاملة بسجديتها فليشفع وصارت نافلة ، وإن لم يصل ركعة فالمطلوب منه أن يقطعها . قال العلامة خليل فى المختصر : وإن نواها بصلاة شفع لم تجز بحضرة ولا سفرة ، وبعدها أعاد فى الوقت أى المختار . وما ذكره خليل من إعادتها فى الوقت نص المدونة والله أعلم اهـ .

ثم انتقل يتكلم على جمع الصلاتين المشتركتين فى الوقت فقال رحمه الله : ﴿ وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ لِحَدِّ السَّيْرِ لَا لِمَجَرَّدِ التَّرَخُّصِ ﴾ وفى نسخة لا بمجرد الرخص ، وكلاهما صحيح . وقد تقدمت أحكام الجمع بين العشاءين ليلة المطر ، والآن أراد أن يبين حكم الجمع بين الصلاتين المشتركتين فى الوقت وهى الظهر والعصر والمغرب

والعشاء ، وحكمه الجواز . قال مالك في المدونة : لا يجمع الرجل بين الصلاتين في السفر إلا أن يجده به السير فإذا جدَّ به السير جمع الظهر والعصر ، ويؤخر الظهر حتى يكون في آخر وقتها ثم يصليها ، ثم يصلي العصر في أول وقتها ، ويؤخر المغرب حتى تكون في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ، ثم يصليها في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ، ثم يصلي العشاء في أول وقتها بعد مغيب الشفق اه . ومثله في الرسالة ، ونصها : وإذا جدَّ السير بالمسافر فله أن يجمع بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأوّل وقت العصر وكذلك المغرب والعشاء ، وإذا ارتحل في وقت الصلاة الأولى جمع حينئذ اه قال العدوى : قوله فيجمع في الخ . هذا جمع صوري لا حقيق ؛ لأن الحقيقى هو الذى تقدم فيه إحدى الصلاتين عن وقتها المعروف أو تؤخر عنه ، وهذا صليت فيه كل صلاة في وقتها اه .

ثم قال لنصف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَهْجِيلُ الْأَبْيَابِ إِلَى أَهْلِهِ وَدُخُولُهُ صَدْرَ التَّهَارِ لَا طَرُوقَهُمْ لَيْلًا ﴾ أى يندب للمسافر أن يجعل الرجوع إلى وطنه بعد قضاء أوطاره ومهمته ، ويستحب له أن يذخل ضعى ، وأن لا يطرق عليهم ليلاً . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر يبدأ بالمسجد فيركع ركعتين قبل دخول المنزل ، ويستحب للمسافر أيضاً أن يصحب معه هدية يقسمها بين الأقارب والأحباب لإدخال السرور عليهم سواء كان رجوعه من سفر التجارة أو الحج والزيارة . قال ابن عاشر رحمه الله تعالى :

وادخل ضعى واصحب هدية السرور إلى الأقارب ومن يك يدور قال بعض الشراح لهذا البيت : وإذا رجعت من سفرك هذا أو غيره من الأسفار فالحكم عام ووصلت بلك فلا تطرق أهلك ليلاً إلا إذا كان عندهم علم بقدمك فلا بأس ، وإذا لم يكن عندهم علم فادخل عليهم ضعى بعد دخولكم لمسجد بلك والصلاة فيه لتقدم حق بيت الرب على بيتك . وقبل رجوعك من سفرك اصحب هدية بقدر حالك

ينشأ عنها السرور للأقارب ومن يدور بك من الأحباب . وقد تم ببرورك بنيل غرضك ورجوعك سالماً ، ولسرورهم بك وبهديتك . وهى نعمة عظيمة من الله عليك فقابلها بالشكر والثناء ، ولا تقابلها بكفران النعم بأن تجعل عند قدومك آلات اللهو والطرب والرقص بالعود والزمارة ونحو ذلك من المنيات والحرمات مما لا ينبغي أن يذكر في الكتب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . هل جزاء الإحسان إلا الإحسان . اللهم وفقنا وإخواننا المسلمين للعمل بشريعة سيد الأنبياء والمرسلين آمين اه .

ومما أحدثه بعض الحجاج الجهال عدم دخول المنزل حين وصولهم بلدانهم ، بل يبيتون خارج المنزل ثلاثة أيام أو سبباً لزوماً وهى من البدعة المحرمة التى هى خلاف السنة . وتقدم أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا رجع من السفر يبدأ بالمسجد يصل فيه ركعتين ويسلم عليه الناس ، ولا يبيت إلا فى منزله . وخير الهدى هدى محمد ، وشره الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة . الحديث . والسلام على من اتبع الهدى .

ولما انتهى الكلام عن صلاة السفر انتقل يتكلم على صلاة الخوف ، وتسمى صلاة المسابقة فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فَمَنْ ﴾

﴿ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴾

وحكمها الرخصة . واقتصر عليه الشيخ خليل فى المختصر . وقيل واجبة ، وهو الذى مشى عليه صاحب الرسالة فى باب الجمل . وقيل سنة ، ومشى عليه العلامة الدردير

في أقرب المسالك . والأصل في مشروعيتها قوله تعالى في سورة النساء : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم واسلحتهم » الآية . وفي الموطأ عن مالك بإسناده « أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم ، فإذا استوى قائماً ثبت وتموا لأنفسهم الركعة الباقية ، ثم يسلمون وينصرفون ، والإمام قائم فيكونون وجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبون وراء الإمام ، فيركع بهم الركعة ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون . اهـ ومثله في الرسالة مع زيادة البيان ، ونصها : وصلاة الخوف في السفر إذا اخافوا العدو أن يتقدم الإمام بطائفة ويدع طائفة مواجهة العدو فيصلى الإمام بطائفة ركعة ثم يثبت قائماً ، ويصلون لأنفسهم ركعة ثم يسلمون ، فيقفون مكان أصحابهم ، ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الإمام فيصلى بهم الركعة الثانية ، ثم يتشهد ويسلم ، ثم يقصون الركعة التي فاتتهم وينصرفون . هكذا يفعل في صلاة الفرائض كلها إلا للغرب فإنه يصلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وإن صلى بهم في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والمصر والمشاء بكل طائفة ركعتين ، ولكل صلاة أذان وإقامة . وإذا اشتد الخوف عن ذلك صلوا وحداً بقدر طاقتهم مشاة أو ركباناً ، ماشين أو ساعين مستقبل القبلة وغير مستقبلها اهـ .

وأشار المصنف إلى جميع ذلك بقوله : « يَقْرَأُ الْإِمَامُ مِنْ مَعَهُ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةٌ تَحْرُسُ » أي تحفظ المصلين وتتوجه العدو « وَفِرْقَةٌ تُصَلِّي مَعَهُ » أي مع الإمام مستقبل القبلة في آخر المختار على المشهور . وقيل في الضروري .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُتَى الثَّنَائِيَّةُ يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رُكْعَةً ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَسَارَ قَائِمًا إِلَيْهِمْ فَأَتَمُّوا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ﴾ أى فإذا صلوا رُكْعَةً واحدة مع الإمام أشار لهم بإتمام الرُكْعَةِ الثانية لأنفسهم ليرجعوا إلى مكان الطائفة التى لم تصل . قال : ﴿ وَتَأْتِي الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمُ الْأُخْرَى ﴾ أى يصلى بهم الرُكْعَةُ الأُخْرَى التى هى ثانية الإمام . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُسَلِّمُ ﴾ الإمام بعد تمام ثانيته مع الطائفة الثانية أَوْ يَنْتَظِرُ إِنْ تَأَمَّهْمُ لِيُسَلِّمَ بِهِمْ قَوْلَانِ ﴾ المشهور أن الإمام يسلم بمجرد إتمام صلاته ولا ينتظر شيئاً بعد الإتمام كما هو معلوم بالنصوص في المذهب . وقيل ينتظرهم حتى يُتِمُّوا وهو مذهب الشافعي ذكره ابن جزى في القوانين الفقهية .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي غَيْرِهَا ﴾ أى غير الثنائية وهى الرباعية والثلاثية ﴿ يُصَلِّي بِالْأُولَى رُكْعَتَيْنِ فَإِذَا تَشَبَّهَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ جَالِسًا فَأَتَمُّوا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ﴾ يعنى إذا كانت الصلاة غير الثنائية بأن كانت ظهراً أو عصرًا أو مغرباً أو عشاءً فإن الإمام يصلى بالطائفة الأولى رُكْعَتَيْنِ فيجلس ويشهد ثم يشير للمؤميين الذين صلوا معه بأن يتنوا لأنفسهم الرُكْعَتَيْنِ الباقيتين وهو جالس ، فإذا أتموا وسلموا رجعوا إلى مكان أصحابهم الذين لم يصلوا . قال رحمه الله : ﴿ ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى ﴾ أى ثم تأتى الطائفة الثانية التى لم تصل فصعوم خلف الإمام . ولذا قال رحمه الله ﴿ فَيُصَلِّي بِهِمْ مَا بَقِيَ ﴾ وهو رُكْعَتَانِ أخيرتان بالنسبة للإمام

قال رحمه الله : ﴿ وَفِي تَسْلِيمِهِ وَتَنْتَظَرِهِمْ قَوْلَانِ ﴾ فالشهور كما تقدم : فى الطائفة الأولى من أن الإمام لا ينتظر إتمامهم على المشهور . فإذا سلم قضا ما فاتهم ، قضى الطائفة الأولى رُكْعَةً فى الثنائية أو رُكْعَتَيْنِ فى الرباعية ، أو رُكْعَةً كذلك فى الثلاثية مطلقاً بغائبة وسورة ، جهرًا فى الجهرية وسراً فى السرية . فإذا سها الإمام مع الأولى سجدت الأولى بعد إكمال صلاتها القبلى قبل سلامها والى بعده ، وسجدت الطائفة الثانية السجود القبلى مع الإمام

فإذا سلم قامت قضاء ما عليها ، وسجدت البعدى بعد القضاء هكذا يفعل الامام والمأموم في صلاة الخوف إن أمكن تقسيم الجيش . وأما إن لم يمكن ذلك فبقدر الإمكان . وإليه أشار رحمه الله بقوله . ﴿ وَإِنْ اشْتَدَّ الضُّعْفُ ﴾ بأن لا يمكن تقسيم الجيش ولا ترك القتال لبعض القوم ﴿ صَلُّوا بِحَسْبِ الْإِسْكَانِ مُشَاكِنًا أَوْ رُكْبَانًا ، أَوْ إِمَاءَ طَارِدِينَ ، أَوْ مُسَافِقِينَ ، أَوْ مُسَافِقِينَ حَيْثُمَا تَوَجَّهُوا وَلَا يَلْزَمُهُمْ طَرَحُ مَا تَلَطَّخَ بِالْذِّمِّ ﴾ فالغنى أنهم يلزمهم أداء الصلاة بقدر الإمكان ، سواء ماشين أو ساعين ، راجلين أو راكبين ، بل ولو في حالة المضاربة والمسايفة ، متوجهين إلى القبلة أو غير متوجهين إليها . قال العلامة خليل في المختصر : وإن لم يمكن أخروا الآخر الاختيارى وصلوا إيماء ، كأن دهمهم عدو بها أى هجم عليهم . وحل للضرورة مشى وركض وطمع وعدم توجه ، وكلام وامساك لمطبخ اه . وقول خليل وحل الخ وكذلك حل رمى بنبل وغيرها ، وكلام لغير إصلاحها ولو كثران احتيج إليه غيا يتعلق بهم ، كتحذير غيره ممن يريد أو أمره بقتله ، وكتشجيع وانضجار عند الرى ، ورجز إن ترتب على ذلك توهين العدو اه قاله العدوى على أبى الحسن ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنُوا فِي أَثْنَائِهَا أَتَمُّوْهَا صَلَاةَ أَمْنٍ ﴾ أى إذا حصل الأمن وزال عنهم الخوف في الصلاة أتموها كصلاة أمن بركوع وسجود تامتين

صلاة الجمعة

ولما أنهى الكلام عن صلاة الخوف وما يتعلق بها انتقل يتكلم على أحكام صلاة الجمعة ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى في بيان ما يتعلق بصلاة الجمعة وشروطها ، وأدابها ، ومكروهاتها ، وموانعها ، وبعض (٢١ - أسهل للماركة - ١)

فضائلها . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » الخ سورة . وأما السنة فما أخرجه ابن ماجه في حديث طويل عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهرى هذا في عامى هذا إلى يوم القيامة ، فريضة مكتوبة » الحديث . وقال صلى الله عليه وسلم « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر طبع الله على قلبه » اه رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن . وقد انعقد الإجماع سلفاً وخلفاً على فرضية صلاة الجمعة . وهى فرض عين عند الجمهور كما فى القوانين لابن جزى . وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله ﴿ تَلْزَمُ الْجُمُعَةُ كُلُّ مُسْلِمٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ مُسْتَوْطِنٍ ﴾ يعنى أن الجمعة تلزم كل مسلم حر ذكر مكلف مستوطن . قد ذكر رحمه الله لوجوب الجمعة أربعة شروط كثيرة . قال العلامة الدردير فى أقرب المسالك : الجمعة فرض عين على الذكر الحر غير المذمور المقيم ببلده أو بقرية نائية عنها بكفرسخ من النار ، وإن غير مستوطن ، أى بأن كان مقيماً ببلدها المجاورة أو بنجارة أو غير ذلك إقامة تقطع حكم السفر ، وإن لم تنعقد به ، فلا تجب على مسافر إذا لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح . فعلم أن شروط وجوبها أربعة : الإسلام ، والذكورية ، والحرية ، والسلامة من الأعذار للسقطه لها اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا ﴾ يعنى أن صلاة الجمعة ركعتان يجهر الإمام فيهما بالقراءة . قال فى الرسالة : ويصلى الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، يقرأ فى الأولى بالجمعة ونحوها وفى الثانية بهل أتاك حديث العاشية ونحوها اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَنْطَبُ قَبْلَهُمَا خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا مَتَوَكِّئًا ﴾ يعنى يجب على الإمام أن يخطب خطبتين قبل الصلاة بأن يجلس قليلاً ثم يقوم متوَكِّئًا على شئ . كالسيف . قال فى الرسالة :

والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة ، ويتروكها الإمام على قوس أو عصا ، ويجلس في أولها وفي وسطها وتقام الصلاة عند فراغها اهـ

قال رحمه الله مشيراً لجميع ذلك : ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ ﴾ أى مقدار الجلوس بين السجدين . وقيل قدر ما يقرأ قل هو الله أحد . قال العلامة الشيخ الزروق في شرح الرسالة : يعنى أنه يجلس بين الخطبة الأولى والثانية وقبل القيام للخطبة للسنة . وقال أبو الحسن : والاصل فيها ذكر استمرار العمل على ذلك في جميع الأمصار والأعصار منذ زمانه صلى الله عليه وسلم إلى هـ^(١) . وأخذ من قوله اهـ . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْتِمُ الْأَوَّلَ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالثَّانِيَةَ بِأَذْكُرُوا اللَّهَ بِذِكْرِكُمْ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ﴾ يعنى أنه يستحب ختم الخطبة الأولى بالآيات ، كذلك يستحب بدؤها بالحمد لله وختمها بالاستغفار ، وكذلك تخفيفها لحديث مسلم « طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه » والثانية أقصر . وقال بعضهم : ويكفى في الخطبة أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فأوصيكم بتقوى الله ، وأحذركم عن عصيانه ومخالفته اهـ قال النفراوى : وتصح من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير وبعض مواعظ كسورة ق اهـ . وفي الخرشى : وأول من قرأ في الخطبة إن الله يأمر بالعدل والإحسان الآية عمر بن عبد العزيز . وأول من قرأ في الخطبة إن الله وملائكته يصلون على النبي المهدى العباسى اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَمْنَا نَمَاءَ عَلَى اللَّهِ ، وَصَلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ ، وَتَحْذِيرُ وَتَبَشِيرُ ﴾ قال الخطاب : جزم ابن العربي أن أقلمها حمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير ، ويقرأ شيئاً من القرآن اهـ . قال الدسوقي عند قول خليل مما تسميه العرب خطبة . قال بعض الحققين : الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال في الحافل من الكلام النبى به على أمر مهم لديهم ، والمرشد لمصلحة تعود عليهم حالية أو مآلية ، وإن لم يكن فيه موعظة أصلاً فضلاً عن تحذير أو تبشير أو قرآن يتلى . وقول ابن العربي أقل الخطبة

(١) قوله إلى هـ : أى إلى الآن وبعد الآن . كما يقولون : وهلم جرا . يقصدون التامع .

حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن ، مقابل للمشهور كما في ابن الحاجب وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب اه
بنائى . زاد العلامة صالح عبد السميع وقال : ولا يشترط كونها سجدة فلو نظمها أو نثرها سحت
نعم تندب إعادتها إن لم يصل فإن صلى فلا ترداد . والدعاء فيها للسلطان بدعة مكروهة اه .
انظر جواب ابن عرفة فى الخطاب

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الطَّهَّارَةُ قَوْلَانِ ﴾ قال العلامة العدوى على
كفاية الطالب : قوله قولان مشهوران ، للمشهور منها أنه لا يشترط فيها الطهارة ، غاية
أنه يكره أن يخطب غير متطهر اه . قال عبد البارى العشماوى : ويستحب فيها الطهارة .
قال شارحه : فلو خطب محدثاً أجزأه . وفى حاشية الصفتى عليه : ويكره تركها لأن الطهارة
ليست من شروط الخطبة ، وإن كان يحرم عليه فى الكبرى من حيث المكث بالجفابة
فى المسجد اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهَا وَالْبَعِيدُ يَتَحَرَّى وَقْتُهَا
وَيُنْصِتُ ﴾ يعنى أن الإنصات وقت الخطبة واجب كما قرره العلماء بالأدلة . قال أبو الحسن
فى كفاية الطالب عند قول صاحب الرسالة : وينصت للإمام فى خطبته أى الأولى
والثانية ، وفى الجلبس بينهما مطلقاً سمع الخطبة أو لم يسمعها ، سب الإمام من لا يجوز سبه
أو مدح من لا يجوز مدحه . وقال ابن حبيب : يجوز الكلام إذا تكلم الإمام بما
لا يجوز ، وصوبه النخعى ، واقتصر عليه صاحب المختصر . ولا يشمت عاطساً ، وإذا
عطس هو حمد الله سرّاً فى نفسه ، ولا يسلم ، ولا يرد سلاماً ، ولا يحصب من تكلم
ولا يشرب الماء والأصل فى ذكر قوله تعالى « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ
وَأَنْصَتُوا » على أحد التفسير أنها نزلت فى الخطبة . وقوله صلى الله عليه وسلم فى
الصحيحين « إِذَا قُلْتُ لَصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ لَفُوتُ » سعى

الأمر بالمعروف لنحو ألفه أولى . والنحو : الكلام الذى لا خير فيه . وظاهر كلام الشيخ أن الكلام بعد الفراغ من الخطبة بين النزول من المنبر والصلاة جائز ، وهو مذهب المدونة . ويجوز الكلام حال الخطبة فى مسائل منها التذكير القليل عند سببه ، والتأمين عند سماع الخطيب لمغفرة أو نجاة من النار ، والتموؤ عند سماع ذكر النار والشیطان ، والصلاة على النبی صلى الله علیه وسلم عند ذكره ، كل ذلك سیراً على الصحيح اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِيمَانُ يَخْطُبُ لَا يُحْيِي السَّجْدَةَ وَلَا يُسَلِّمُ ﴾ بئى أن الداخل فى المسجد حال الخطبة لا يصلى تحية المسجد على المشهور فى المذهب ، خلافاً للسيورى القائل يجوز النافلة للدخول حال الخطبة ، وهو من أهل المذهب^(١) ، وما ذهب إليه السورى لم يصحبه عمل ، فهو منسوخ كافى الإكليل . وقال ابن جزى : ولا يصلى التحية إذا خرج الإمام ، خلافاً للسيورى والشافى وابن حنبل . وقال فى التوضيح : وهو مذهب الشافى لحديث سليك النطفانى ، وفيه « أنه عليه الصلاة والسلام قال له لما جالس إذا جاء أحدكم للجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس » وتأوله ابن العربى على أن سليكاً كان صلواً ودخل ليطلب شيئاً ، فأمره النبی صلى الله علیه وسلم بأن يصلى لأجل أن يتنظن له فيصدقوا عليه . اهـ دسوقى قلاعن البانى . وقول المصنف : ولا يسلم أى يحرم على الداخل السلام والإمام يخطب . قال فى حاشية الخرشى : أى لا يجوز لمن كان يسمع الخطبة أن يسلم أو يرداه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيَوْمَ أَخْطَابُ ، فَإِنْ أُمَّ غَيْرُهُ فَالْمَشْهُورُ بِطَلَّانِهَا ﴾

(١) أى والمحدث الذى أخذ به منسوخ اهـ شارحه .

قال العلامة عبد الباري المشاوي : ويشترط أن يكون المصلي بالجماعة هو الخاطب إلا لئذ يمنعه من ذلك من مرض أو جنون أو نحو ذلك ، ويجب انتظاره للعذر القريب على الأصح اه . وقال أبو الحسن : والمطلوب أن يكون الذي خطب هو الإمام ، فإن طرأ ما يمنع إمامته كحدث أو عاف فإن كان الماء بعيداً فإنه يستخلف اتفاقاً ، وإن قرب فكذلك عند مالك ، وحيث يستخلف في المدونة يستخلف من حضر الخطبة ، وإذا ذكر منسية بعد ما خطب صلاحها ثم صلى الجمعة ولا شيء عليه اه . وقال مالك في المدونة في الإمام يحدث يوم الجمعة ، فيخرج ولم يستخلف ، فيتقدم رجل من عند نفسه بالقوم ولم يقدموه ولا إمامهم : إن ذلك مجزئ عنهم ، وهو بمنزلة من قدمه الإمام أو من خلفه . والجمعة في هذا وغيرها سواء اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَسْتَحِبُّ لَهَا الطَّيِّبُ وَالتَّجَمُّلُ وَالْفَسْلُ مُتَّصِلًا بِالْعُدُوِّ ، وَالتَّشْيُّ وَالتَّهَجِيرُ بِهِ ﴾ يعني أن الشخص يستحب له التطيب^(١) والتجمل بالثياب في يوم الجمعة . وفي الرسالة : ولتطيب لها وبإيس أحسن ثيابه . وقال قبل ذلك : والفسل لها واجب ، أي وجوب السنن ، والتهجيز حسن وليس ذلك في أول النهار اه بتصرف . قال مالك في الموطأ : ومن اغتسل يوم الجمعة ممجلاً أو مؤخرأ وهو ينوي بذلك الجمعة فأصابه ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَلَزَمُ مِنْ مَنَزِلِهِ عَلَى دُونِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ لَوْ قَتَلَ يَدْرُسُهَا ، وَالْأَعْيُ يُمْكِنُهُ إِتْيَانُهَا وَلَوْ بِقَائِدٍ ﴾ يعني أن من كان منزله قريباً من الجامع على ثلاثة أميال أو دونها لزمه السعي إلى الجمعة . وفي ابن جدون على الليارة عند قول الناظم قريب بكفرسخ . قال : قرره مياره على أن الكاف استقصائية ، وقرره بعضهم على أنها غير استقصائية ،

(١) هذا لغية النساء ، وأما من فكره في حقهن اه شارحه .

فدخل ربع الليل أو ثلثه ، وها قولان مبنيان على التحديد أو التقريب . وظاهر الرسالة الأول ، فلا يجب على من زاد عليه ولو قلت الزيادة ، وهو رواية أشهب ، ومذهب ابن القاسم أنه تقرب فتجب في الزيادة البسيرة . ومثل من كان على كفر من كان مسكنه خارجه وأخذ الوقت داخل الفرنج إن كان مقيماً ، وأما إن كان مجتازاً فلا يجب عليه السعي كما ذكره الجزولي وغيره . وعلى هذا فالراعى شخصه لا مسكنه اه . والتحديد المذكور إنما هو في حق الخارج عن بلد الجمعة . وأما من هو فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال . وأما قوله رحمه الله : والأعشى الخ أى وتلزم الجمعة الأعشى إن كان يمكنه الإتيان إليها ولو بقائد . وقال العلامة عبد البارى في الأعدار للسائمة للجمعة : ومن ذلك الأعشى الذي لا قائد له ، أما لو كان له قائد ، أو كان ممن يهتدى للجامع بلا قائد فلا يجوز له التخلف عنها اه .

ثم ذكر الأعدار التي تسقط بها الجمعة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَسْقُطُ عَنِ التَّزْيِيزِ وَالْمَرَضِ ، وَبِالْمَطَرِ ، وَكَثْرَةِ الْوَحْلِ ، وَخَوْفِ ظَالِمٍ أَوْ لَيْسَ ، لَا خَوْفَ حَبْسٍ فِي حَقِّ وَهُوَ مَلِيٌّ بِهِ ، وَلَا يَشْهُدُ الْعِيدَ ﴾ قوله لا خوف حبس الخ لقوله عليه السلام « مطلق النفي ظلم » والظالم لا رخصة له في التخلف عنها . وقوله ولا بشهود العيد ، قال في المدونة : ما قول مالك إذا اجتمع الأضحى والجمعة أو الفطر والجمعة فصلى رجل من أهل الحضر العيد مع الإمام ، ثم أراد أن لا يشهد الجمعة هل يضع ذلك عنه شهوده صلاة العيد ما وجب عليه من إتيان الجمعة ؟ قال لا : وكان مالك يقول : لا يضع ذلك عنه ما وجب عليه من إتيان الجمعة اه وقال صاحب العزبة : ويسقط فرض الجمعة بمرض يتعذر معه الإتيان ، أو لا يقدر إلا بمشقة شديدة ، وبمرضى قريب ، وبخوف ظالم يؤذيه في ماله أو نفسه ، أو خوف نار أو سارق أو حبس الفراء له وهو معسر ، وبالوحد الكثير ، والمطر الشديد ، وأكل الثوم ، والفري أى ليس عنده ما يستر به عورته اه

ثم ذكر شروط صحة الجمعة بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا إِمَامٌ ، وَمَسْجِدٌ ، وَخُطْبَةٌ ، وَمَوْضِعُ الْإِسْطِطَانِ ، وَجَمَاعَةٌ يُمَكِّنُهُمُ التَّشَوُّيُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ مَحْصُورٍ ﴾ .
يعنى أن الجمعة لها شروط صحة ويعبر عنها بشروط الأداء كما أن لها شروط وجوب ، وبوتقدم أن شروط وجوبها أربعة وهى الإسلام ، والحرية ، والذكورية ، والاستيطان ببلدها أو قريباً منها بكفرسخ . وأما شروط صحتها فأربعة أيضاً الإمام ، والمسجد ، والخطبة ، وحضور الجماعة التى تنعقد بهم . وقال صاحب العزيمية : ولأدائها أربعة شروط الأول الإمام المقيم ، فلا تصح أفذاذاً ، ولا بإمام مسافر ، الثانى الجماعة وهى غير محدودة بعدد مخصوص ، ولكن لا تجزئ منها الثلاثة ولا الأربعة وما فى معنى ذلك ، بل لا بد أن يكونوا عدداً تنقضى بهم قرية مستغنيين عن غيرهم آمنين على أنفسهم . وهذا العدد شرط فى الإبتداء لا فى السوام ، فإن انفصوا من خلف الإمام وبقي منهم اثنا عشر لسلامه صحت وإلا فلا . الثالث الجامع ، وهو شرط لها ، فلا تصح فى غيره ، ولا على سطحه ، ولا فى بيت قنابله ، وتصح فى صحن للمسجد ورحابه والطرق المتصلة به ، إلا فى حق الإمام فلا تصح له إلا فى المسجد ولو ضاق : فإن وقع وزل بأنت صلى الإمام على السطح أو فى بيت القناديل أو فى رحاب المسجد أو الطريق ولو اتصلت الصفوف به بطلت عليه وعابهم . الرابع الخطبة قبل الصلاة ، ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة التى تنعقد بهم الجمعة اه مع إيضاح . وقد تقدم الكلام على الخطبة فراجعه إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَهَا أَذَانَانِ الْأَوَّلُ عَلَى الْفَنَارَةِ ، وَالْآخَرُ بَيْنَ يَدَيْ الْإِمَامِ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَإِذَا قَرَأُوا أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ ﴾ قال أبو محمد فى الرسالة :
والسنة المتقدمة أن يصعدوا حينئذ على المنار فيؤذنون ، ويحرم حينئذ البيع ، وكل ما يشغل عن السعى إليها ، وهذا الأذان الثانى أحدثه بنو أمية اه . وقوله بنو أمية يعنى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهو أول أمراء بنى أمية اه . قال النفاوى : قال ابن حبيب كان النبى

صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد رقى المنبر فجلس ثم يؤذن المؤذنون ، وكانوا ثلاثة يؤذنون على المنار واحداً بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب وكذا في زمن أبي بكر وعمر ، ثم لما كثرت الناس أمر عثمان بإحداث أذان سابق على الذى كان يفعل على المنار وأمرهم بفعله بالزوراء عند الزوال ، وهو موضع بالسوق ليجتمع الناس ويرتفعوا من السوق ، فإذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار . ثم إن هشام بن عبد الملك في زمن إمارته على المدينة أمر بنقل الأذان الذى كان على المنار بأن يفعل بين يديه عند جلوسه على المنبر ، فصار ، الأمر إذا خرج هشام وجلس على المنبر أذن للمؤذنون كلهم بين يديه ، فإذا فرغوا خطب ، ولهذا قال الجلاب : ولما أذانان ، أحدهما عند الزوال والآخر عند جلوس الإمام على المنبر ، والثاني منهما أكد من الأول ، وعنده يحرم البيع والشراء . هذا هو الصحيح الذى عاينه مالك وابن القاسم وابن حبيب وعبد البر وغيرهم من الأئمة المحققين . انظر القواكه وفيه مقابل الصحيح وتأمل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَّى ظَهْرًا ، وَهَلْ يَبْنِي عَلَى إِحْرَامِهِ قَوْلَانِ ﴾ المشهور من القولين أنه لا يبنى على إحرامه بل يقطع ويصلى الظهر بإحرام جديد . قال خليل في من رجع مع الإمام وإن لم يتم ركعة في الجمعة ابتداءً ظهراً بإحرام اه . قال الدردير عليه : ولا يبنى على إحرامه الأول . الدسوقي قوله ولا يبنى على إحرامه : أى بناء على عدم إجزاء نية الجمعة عن الظهر . وقال ابن القاسم : يبنى على إحرامه ويصلى أربعاً بناء على إجزاء نية الجمعة عن الظهر . والقول بعدم البناء على إحرامه هو المشهور ، وعليه فلو بنى على إحرامه وصلى أربعاً فالظاهر الصحة كما قاله الخطاط اه . قال العلامة ابن جزى في القوانين : إذا لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة فدخل في السجود أو الجلوس فقد فاتته الصلاة

كلها ، فيقوم فيصليها كاملة ، فإن جرى له ذلك في الجمعة صلاها ظهراً أربعاً وقال أبو حنيفة ركعتين جهراً اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ لَوْ قَدْ يُدْرِكُ مِنْهَا رَكْعَةً قَبِيَّ بَاطِلَةٌ ﴾ هذه الجملة ساقطة في بعض النسخ ، والصواب إثباتها . قال خليل في المختصر : وغير المذخور إن صلى الظهر مدرّكاً لركعة لم يجزه . وعبارة صاحب أقرب المسالك : وغير المذخور إن صلاه مدرّكاً لركعة لوسى لم يجزه كعمدٍ زَالَ عِذْرُهُ أَوْ صَبَى بِلُغْ أِهـ . وقال الخرشي : يعنى أن غير المذخور ممن تلازمه الجمعة إذا أحرم بالظهر وكان بحيث لوسى إلى الجمعة لأدرك منها ركعة فإن الظهر لا تجزئه على الأصح^(١) وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك . لأن الواجب عليه جمعة ولم يأت بها ويميد ظهراً إن لم يمكنه جمعة ، وسواء أحرم بالظهر مجعاً على أنه لا يصل الجمعة أم لا ، عمداً أو سهواً ، وإن لم يكن وقت إحرامه مدرّكاً بركعة من الجمعة لوسى إليها أجزأته ظهره . وظاهر قوله لم يجزه سواء كانت تجب عليه وتنعقد به ، أو تجب عليه ولا تنعقد به كالمسافر الذى أقام في محل الجمعة إقامة تقطع حكم السفر . وأمّا من لا تجب عليه أصلاً فإنه من المذوزين أو غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَا تَلْزَمُهُ تَتَوْبُ عَنْ ظَهْرِهِ ﴾ يعنى أن من لا تلازمه الجمعة كالعبد والمسافر إذا حضرها وصلّاها تجزئه عن الظهر ولا يطالب بها وفي الحديث « الجمعة على كل مسلم إلا على أربعة العبد والمرأة والصبي والمريض إذا كان لا يقدر على السعى » اهـ وفي الرسالة : ولا تجب على مسافر ، ولا على أهل مئى ، ولا على عبد ، ولا امرأة ، ولا صبي ، وإن حضرها عبد أو امرأة فليصاها وتكون النساء .

(١) قوله على الأسم ، عبارة ابن جزى : من ترك الجمعة لغير عذر وصلى ظهراً أربعاً فإن كان بعد صلاة الجمعة أجزأه معصيته له ، وإن كان قبلها وجبت عليه الجمعة اهـ .

خلف صفوف الرجال ، ولا تخرج إليها الشابة اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَارِكًا لِغَيْرِ
عُذْرٍ لَا يَصِلُ الظُّهْرَ جَمَاعَةً ﴾ . يعني أن من ترك الحضور إلى الجمعة بغير عذر لا يصل
الظهر جماعة . قال خليل : ولا يُجْمَعُ الظهر إلا ذو عذر اه قال الخرشي : يعني لا يصل
الظهر جماعة من غير كراهة من فاتته الجمعة إلاّ ذو عذر لا يمكن معه حضورها من سفر
ومرض وسجن فليطلب منه الجمع اه .

(تنبيه) تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة لنير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع
وأما أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع فالأولى لهم الجمع . ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة
الجمعة وإخفاء جماعتهم ثلاثتهم بالرغبة عن الجمعة . واحترزنا بكثرة الوقوع عن نادرة
الوقوع كخوف يمة الأمير الظالم ، فإنه يكره للخائف الجمع ، وإذا جمعوا لم يبيدوا
على الأظهر خلافاً لمن قال بإعادتهم إذا جمعوا . وقد وقعت هذه المسئلة بالأسكندرية ،
فتخلف ابن وهب وابن القاسم عن الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ، ورأى أن ذلك نادر ،
وجمع ابن وهب بالقوم وقامها على المسافر ، ثم قدما على مالك فسأله فقال : لا تجمعوا
ولا يجمع إلا أهل السجن والمرضى والمسافر اه صاوى على أقرب المسالك .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقُدُومُ الْمَسَافِرِ وَالْمَتَّقِ وَالْبُلُغِ وَالْإِفَاقَةِ لَوْ قَتِ
يُذَرِّكُمَا يُوجِبُ إِتْيَانَهَا ﴾ . يعني أن قدوم المسافر لبلده أو المحل الذي نوى فيه الإقامة
تقطع حكم السفر بحيث لو سعى إلى الجمعة بدرك منها ركعة يوجب عليه إتيانها . قال
خايل : أو صلى الظهر ثم قدم اه . قال الخرشي : عطف على أدرك ، يريد أن للمسافر إذا
صلى الظهر قبل قدومه من السفر في جماعة أو فداً أو صلاحاً مع العصر كذلك ثم قدم
وطنه أو غيره ناوياً إقامة تقطع السفر فيجد الناس لم يصلوا الجمعة فإنه يلزمه أن يصلها معهم
عند مالك لتبين استعجاله اه . ونقل عن أبي محمد : إن صلى صبي ثم احتلم قبل الغروب بمنس
ركعات أعاد ظهراً ، وفي من سقطت عنه جمعة قولان . وعن ابن رشد إن برأ مريض

أو عتق عبد لإدراكه ركعة منها بعد أن صلاها ظهراً ففي لزومها قولان . قال ابن شاس : وتزوم من أدركها زوال عذره ولو صلى كالبلوغ . فتحصل من تلك النصوص أن من زال عذره من مرض أو سجن أو قدوم من السفر ، أو بلغ الصبي أو عتق العبد ، أو أفاق المجنون ، أو انتبه النائم ، أو تذكر الساهي لمقدار ما يدرك أحدهم ركعة من الجمعة لزومه إتيانها ولو صلاها ظهراً مطلقاً صلاها فذاً أو جماعة ، حضراً أو سفرًا . وقيل يعيد الظاهر استحباباً إن صلاها قبل زوال المذرة اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا لَزِمَتْهُ ﴾
يعنى أن من أراد أن يسافر في يوم الجمعة ولم يخرج حتى زالت عليه الشمس لزمته صلاة الجمعة ، إلا أن يعلم ويتحقق أنه يدركها في البلد الذي أراد أن يسافر إليه . قال ابن جزى في القوانين : الفرع الثالث يجوز السفر يوم الجمعة قبل الزوال ، وقيل يكره وفقاً للشافعي وابن حنبل ، ويمنع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاقاً اهـ . قال عبد الباري : ويحرم السفر عند الزوال من يوم الجمعة على من تجب عليه الجمعة اهـ ، يعنى لا يجوز السفر بعد الزوال لتعلق الخطاب به . ومحل الحرمة ما لم يحصل له ضرر بعدم السفر عند الزوال من ذهاب ماله ونحوه ، كذهاب رقعة فإنه يباح له السفر حينئذ . ومحل الحرمة أيضاً ما لم يتحقق إدراك الجمعة ، أما إن تحقق إدراكها بقرية جمعة أخرى قبل إقامتها فيها فيجوز سواء كان قصده مجرد المرور بتلك القرية أو الإقامة فيها ولو لم ينو إقامة أربعة أيام ، أفاده الصفي قلا عن الدوى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُقَامُ فِي مِصْرٍ جُمُعَتَانِ ﴾ هذا هو المشهور كما نص عليه المتقدمون . قال خليل في المختصر : وبجامع مبنى متحد ، والجمعة للعتيق وإن تأخر أداءه اهـ . قال المواق قلا عن الجلاب : لا تصلى الجمعة في مصر واحد في مسجدين ، فإن فعلوا فالصلاة صلاة أهل المسجد العتيق . وقال أبو محمد : إن كان في البلد جامعان فالجمعة

لمن صلى في الأقدم ، صلى فيه الإمام أوفى الأحدث اه . وقال التفراوي في الفواكه :
وإن تعدد فالجمعة للعتيق إلا أن يكون البلد كبيراً بحيث يعسر اجتماعهم في محل ،
ولا طريق بجواره تمسكن الصلاة فيها فيجوز حينئذ تعدده بحسب الحاجة ، كما ارتضاه
بعض شيوخ المذهب . ثم قال : وينبغي أن يلحق بذلك وجود العداوة للمانة من اجتماع
الجميع في محل واحد ، بل لو قيل إن هذا أولى لجواز التمدد لما بعد اه . وفي بعض تقييدات
هذا الحل لبعض الأفاضل أنه قال . ورجح المتأخرون جواز تعدد الجمعة وعليه العمل عندنا
بالمغرب ، وهو الصواب إلى آخر ما قال اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقْتُهَا كَالظُّهْرِ ﴾ يعني أن وقت صلاة الجمعة
كوقت صلاة الظهر ، أو أنه زوال الشمس عن كبد السماء ممتداً للغروب على المشهور .
وقيل إلى الاصفرار . وقيل إلى القامة . وقال الخرشى : وهذا إذا أخرها الإمام والناس
لعذر . وفي المدونة : قال ابن القاسم : إن أخر الإمام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر
فيصلي الجمعة بهم مالم تنب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب اه .
وإذ ذهبنا على المشهور من أن وقت الجمعة ممتد للغروب قبل هو متيد بأن يحطب ويصلى
ويبقى من الوقت ما يدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، أولاً يعتبر بقاء ما يدرك فيه
ركعة من العصر فيصلي الجمعة ولو علم أنه لا يدرك العصر إلا بعد الغروب قولان اه
انظر الخطاب .

﴿ صلاة العيدين ﴾

ولما أنهى الكلام عن الجمعة انتقل يتكلم على بيان صلاة العيدين فقال رحمه الله تعالى .

﴿ فصل ﴾

أى فى بيان أحكام صلاة العيدين ، وهما عيد الفطر وعيد الأضحي . قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ ﴾ أى مؤكدة تلى الوتر فى التأكيـد ، وليس أحدهما أوكد من الآخر . قاله الدررر . وفى الرسالة : وصلاة العيدين سنة واجبة أى مؤكدة على الأعيان . قال النفاوى : والدليل على سنيتها مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما إلى أن فارق الدنيا هـ . وقال زروق على الرسالة : يعنى يجب إقامتها لأنها من السنن المؤكدة المظهرة لشعائر الإسلام . قال ابن دقيق العيد : لاخلاف أنها من الشعائر المطلوبة شرعاً . وقد تواتر بها النقل الذى يقطع العذر وينفى عن أخبار الآحاد . والمشهور ما ذكر الشيخ من السنة فيها هـ .

ثم ذكر كيفيتها بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَغَيِّرُ أَذَانٍ ﴾ وفى الرسالة : ليس فيها أذان ولا إقامة ، فيصلى بهم ركعتين . وعن جابر « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم العيد بلا أذان ولا إقامة » قال ابن عبد البر : وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين هـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَفْتَتِحُ الْأَوَّلَى بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ مَعَ الْإِحْرَامِ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ مَعَ الْقِيَامِ ﴾ يعنى أن المصلى صلاة العيدين يفتتحهما بتكبيرات ، يكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات ولاء إلا قدر تكبير المؤتم ، بعد منها تكبيرة الإحرام ، وفى

الرزمة الثانية يكبر سبباً مع تكبيرة القيام . وعبرة خليل : واقتنع بسبع تكبيرات بالإحرام ، ثم بحسب غير القيام اه وفي المدوى على الخرشي : ولا يتبع الإمام إن زاد على السبع أو الخمس لأنه غير صواب ، والخطأ لا يتبع فيه ، سواء زاد عمداً أو سهواً . ولا يتبع أيضاً في نقص ، بل يكمل المأموم ، هذا إذا كان الإمام مَالِكِيًّا ، وأما لو كان ممن يرى الزيادة على السبع ففي شرح الشرح ختي : الظاهر أنه يزيد ، وليس كتكبير الجنائزة لأن تكبير الجنائزة انعقد عليه الإجماع اه مع إيضاح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْطُبُ بِمَدَّهَا خُطْبَتَيْنِ ، يَفْتَتِحُ كُلًّا بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا ، وَفِي أَثْنَانِهَا ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ ﴾ وقوله بسبع تكبيرات ، هذا ولم يحدد مالك التكبير في أول الخطبتين ولا خلاهما لعدم وروده . قال خليل في المختصر : واستفتح بتكبير ومثلها به بلا حد اه . قال الخرشي : أى وندب استفتاح الخطبتين ومثلها بالتكبير بلا حد في الاستفتاح بسبع ، والتخليل بثلاث ، بخلاف خطبة الجمعة فإن أفتتاحها وتخليلها بالتحميد . وسيأتى أن خطبة الاستسقاء تكون باستغفار اه . وقال النفراوى : ثم بعد السلام يرقى المنبر ويخطب ندباً خطبتين كخطبتى الجمعة ، في كونهما باللفظ العربى وجراً لكن خطبة العيد يفتتحها بالتكبير وخطبة الجمعة بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وينبى أن تكون الخطبة الثانية مشتملة على بيان ما يتعلق بصدقة الفطر في عيد الفطر مع بيان من يطالب بإخراجها ، والقدر المخرج والنوع المخرج منه ، وزمن إخراجها ، وفي عيد النحر على بيان ما يتعلق بالضحية ، ومن يؤمر بها ، وما تكون منه ، والسَّنُّ الجزى منها وزمن تذكيتها اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُسْتَحَبَّاتُهَا كَالْجُمُعَةِ ﴾ منها الزينة بالثياب الجديدة للتقارر عليه ولو أسود ، ومنها الفسل والنظافة ، ومن الطيب ، وقص الشارب ، وتقليم

الأنظار، والسواك، وإحياء ليلته بالعبادة . فلو اتفق أن يوم الجمعة يوم عيد تزين في كل وقت بما يناسبه . ومن المستحب ما أشار به رحمه الله بقوله : ﴿ وَسُتَحَبُّ الْأَكْلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الرَّجُوعِ ﴾ وذلك لخبر الدارقطني « أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم الفطر حتى يرجع لياً كل من كبد أضحيته » اهـ . وورد أيضاً أن أول ما يأكل أهل الجنة عند دخولها كبد الحوت الذي عليه الأرض اهـ . قال خليل في المندوبات : وفطر قبله في الفطر ، وتأخيره في النحر اهـ . قال الخطاب : وفي مختصر الوقار : يستحب للمرء أن يطعم يوم الفطر بعد صلاة الصبح شيئاً من الحلو إن أمكن قبل صعوده للمصلى اهـ . قال في التوضيح : قال الباجي : ويستحب أن يكون فطره على تمرات ، لما رواه الترمذي وحسنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات » زاد البهوي فيه « وبأكلهن » وتراً اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقَّتْهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ﴾ قال مالك في اللدونة : وأحب للإمام في الأضحية والفطر أن يخرج بقدر ما إذا بلغ إلى المصلى حلت الصلاة اهـ وفي الرسالة : يخرج لها الإمام والناس ضحوة بقدر ما إذا وصل حانت الصلاة ، أي حلت اهـ . وقال خليل : من حِلِّ النافلة للزوال . يعني أن وقت صلاة العيدين من حِلِّ النافلة إلى زوال الشمس ، فإن لم يظهر الأمر ولم يتحقق بأن اليوم يوم العيد إلا بعد الزوال لا يصلون العيد في بقية اليوم ولا في غيره ، هذا في قول مالك . وفي الحديث أنهم يفطرون ويخرجون من الفدي ، وبه أخذ اللخمي اهـ مرق .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفَعِلْتُهَا فِي الْمَصَلَّى أَفْضَلُ ﴾ يعني ينبغي أن يكون إيقاع صلاة العيدين في المصلى ، إلا من كان بمكة فإيقاعها في المسجد الحرام أفضل . قال خليل : وإيقاعها به - أي المصلى - إلا بمكة فيندب في مسجدها . وقال الخرشي : أي يستحب إيقاع العيد بالمصلى ولو بالمدينة . والمراد بالمصلى الفضاء والصحراء . وصلاتها

المسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا الخلفاء بعده . هذا في غير مكة . وأما من في مكة فالأفضل أن توقع في المسجد ، لا للقطع بالقبلة ، بل لشاهدة الكعبة ، وهي عبادة مفقودة في غيرها ، ونظير « ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ، ستون للطائفين ، وأربعون المصلين ، وعشرون للناظرين » اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْتَقِلُ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ﴾ . بل ينصرف من غير تنفل . قال النفراوى : لأنه لا ينتقل قبلها ولا بعدها إذا فعلها في الصحراء . قال خليل : وكره لمصلي العيد تنفل بمصلي قبلها وبعدها ، لا بمسجد فيها ، لما في الصعيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم الأضحية فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها » وأما إن أوقفها في المسجد فلا يكره لإمام ولا مأوم تنفل قبلها ولا بعدها ؛ لأن الحديث إنما كان في الصحراء اهـ انظره في شراح خليل .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْرُجُونَ مُكْتَئِبِينَ بِطَرِيقٍ وَيَرْجِعُونَ بِغَيْرِهَا ﴾ . يعني أنهم يخرجون مكتئبين في ذهابهم إلى المصلى ، ويرجعون من طريق غير الأولى . وفي المدونة عن مالك « عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيدين من طريق ويرجع من طريق أخرى » اهـ . وفي الرسالة : ويستحب أن يرجع من طريق غير الطريق التي أتى منها الناس كذلك ، إلى قوله : وليذكر الله في خروجه من بيته في الفطر والأضحية جهراً حتى يأتي المصلى ، الإمام والناس كذلك ، فإذا دخل الإمام للصلاة قطعوا ذلك اهـ . وفي المدونة عن ابن عمر أنه كان يحجر بالتكبير يوم الفطر إذا غدا إلى المصلى حتى يخرج الإمام فيكبر بتكبيره اهـ . وقال مالك : والتكبير إذا خرج لصلاة العيدين يكبر حتى يخرج إلى المصلى ، وذلك عند طلوع الشمس ، فيكبر (٢٢) — أسهل للمارك — (١)

في الطريق تكبيراً يسمع نفسه ومن يليه ، وفي الصلوة إلى أن يخرج الإمام ، فإذا خرج الإمام قطع اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ أَيَّامَ النَّحْرِ عَقِبَ حَمْسَ عَشْرَةَ صَلَاةً أَوْ لَاهُنَّ ظَهْرُ الْعِيدِ ﴾ قال في اللدونة : يبدأ بالتكبير في أيام الحج دبر صلاة الظهر . من يوم النحر إلى دبر صلاة الصبح من آخر أيام التشريق اهـ . وفي الرسالة : فإن كانت أيام النحر فليتكبر الناس دبر الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من اليوم الرابع منه ، وهو آخر أيام منى ، يكبر إذا صلى الصبح ، ثم يقطع . والتكبير دبر الصلوات : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . وإن جمع مع التكبير تهليلاً وتحميداً فحسن ، يقول إن شاء ذلك : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . وقد روى عن مالك هذا والأول ، والكل واسع اهـ . وقد أشار المصنف لما تقدم بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَنْفُذُ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لا إله إلا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَاللهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ ﴾ هذا ظاهر كما تقدم .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ صَلَاحًا عَلَى صِفَتِهَا ﴾ يعني أن من فاتته صلاة العيدين مع الإمام فله أن يصليها وحده ، لا جماعة على الراجح كما في الإكمال . وحاصل ما في الخطاب أنه قال : يستحب له أن يصليها ، وهل في جماعة أو أفذاذا قولان ، والأصح أنه لا يجوز لهم جميعاً اهـ .

صلاة الاستسقاء

ولما أنهى الكلام على صلاة العيدين وما يتعلق بها انتقل يتكلم على بيان أحكام صلاة الاستسقاء فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فِصْل ﴾

أى فى بيان الاستسقاء ، وهو طلب السقى من الله تعالى عند التقطع على وجه مخصوص . والاستسقاء بالدعاء مشروع مأمور به فى كل الأحوال إن احتيج إليه . ولا خلاف بين الأمة فى جوازه ، قاله ابن بشر اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نَسْنُ الصَّلَاةَ لَطَلْبِ الْقَيْثِ ﴾ يعنى يسئ لمن أصابهم التقطع أن يصالوا لطلب المطر لزرع أو شرب أو غيره . وحكمها السنة المؤكدة إلا أن العيد أوكد منها .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِمُهَا بِصِيَامٍ وَصَدَقَةٍ وَتَحْوِذَلِكِ ﴾ يعنى يندب قبل الخروج إلى المصلّى أن يصوموا ثلاثة أيام ، ويتصدقوا . وفى أقرب المسالك : وصيام ثلاثة أيام قبلها ، وصدقة ، وأمر الإمام بهما ، كالتوبة وردّ التبعات اهـ . وأما قول خليل : ولا يأمر بهما الإمام ضعيف ، كما فى البنائى والإكلىل .

ثم ذكر كيفيتها بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِنِ رَكْعَتَانِ بِالْمَصَلِّ يَخْرُجُونَ ضَحْوَةَ مُتَبَدِّلِينَ مُتَخَاشِعِينَ يَظْهَرُونَ النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ ﴾ وفى نسخة يخرجون ضحى متذللين متخشعين . وفى الرسالة : وصلاة الاستسقاء سنة تمام ، يخرج لها الامام كما يخرج للعيدى ضحوة ، فيصلّى بالناس ركعتين يمجهر فىهما بالقراءة ، يقرأ بسمع اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ، وفى كل ركعة سجدتان وركعة واحدة ، ويشهد ويسلم اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَلَّى بِهِمْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَيُكْثِرُونَ الْاسْتِغْفَارَ حَالَ الْخُطْبَةِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخْطَبَ بِالْأَرْضِ ﴾ يعنى لا بد أن تكون الصلاة قبل الخطبة . وقوله بكثرون الاستغفار يعنى ينبغى أن يكثر الامام والناس الاستغفار فى حال الخطبة

بدل التكبير في العيدين . قال خليل وبَدَلَ التكبير بالاستغفار اه . قال الخرشي : يعني أنه يخطب خطبتين كخطبتي العيد ، وبَدَلَ التكبير هناك بالاستغفار هنا والناس معه ، لقوله تعالى « قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً » فجعل للطار جزء الاستغفار اه . ومفهوم قوله أن يخطب بالأرض أنه لا يرقى منبراً ولا غيره ، بل الأفضل للامام هنا أن يخطب وهو قائم على الأرض . قال في المدونة : أخبرنا مالك أنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم منبر يخرج به إلى صلاة العيدين ، ولا لأبي بكر ، ولا لعمر ، وأوّل من أحدث له في العيدين منبر من طين عثمان بن عفان . أحدثه له كثير بن الصلت اه قال خليل : وندب خطبة بالأرض ، وصيام ثلاثة أيام قبله وصدقة . وتقدم بيان ذلك .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوَّلَ رِجَاءَهُ وَحَوَّلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ مَا عَلَى الْيَمِينِ عَلَى الْبَسَارِ وَيَسْأَلُونَ اللَّهَ تَعَالَى ﴾ يعني إذا سلم الامام توجه إلى الناس بوجهه . وفي الرسالة : ثم يستقبل الناس بوجهه فيجلس جلسة ، فإذا اطمان الناس قام متوكلتاً على قوس أو عصاً يخطب ، ثم جالس ، ثم قام فخطب ، فإذا فرغ استقبل القبلة لغو ، زداه ، يحمل ما على منكبه الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن ، ولا يقلب ذلك ، وليفعل الناس مثله وهو قائم وهم قמוד اه . قلت هذا نحو ما قاله مالك في المدونة في صلاة الاستسقاء أنه قال : يخرج الإمام ، فإذا بلغ المصلّى صلى بالناس ركعتين ، يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحو ذلك ، ويحجر بالقراءة ، ثم يسلم ، ثم يستقبل الناس ويخطب عليهم خطبتين ، يفصل بينهما بجلسة ، فإذا فرغ من خطبته استقبل القبلة مكانه ، وحول رداءه قائماً ، يجعل الذي على يمينه على شماله ، والذي على شماله على يمينه مكانه حين يستقبل القبلة ، ولا يقلبه فيجعل الأسفل الأعلى والأعلى الأسفل ، ويحول الناس

أردبتهم كما يحول الامام فيحصلون الذي على أيمانهم على أيسارهم والذي على أيسارهم على أيمانهم ، ثم يدعو الامام قائماً ويدعون وهم قعود ، فإذا فرغ من الدعاء انصرف وانصرفوا اه .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُسْتَحَبُّ ﴾ الذي ينبغي أن يدعو به في الاستسقاء من الأدعية دعاؤه عليه الصلاة والسلام وهو ﴿ اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ مَا تُنْثِي لَنَا مِنَ الزَّرْعِ ، وَتُدِرُّ لَنَا بِهِ الضَّرْعَ ، وَتَذْفَعُ عَنَّا بِهِ الْجَهْدَ ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَوْمِ الْفَاطِنِينَ . اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهِيمَتَكَ وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخْرِ بَلَدَكَ الْهَيْتَ ﴾ روى بعضه أبو داود . وفي زاد المعاد للعلامة ابن القيم . قال روى عن سالم ابن عبد الله عن أبيه مرفوعاً « أنه كان إذا استسقى قال : اللهم اسقنا غيثاً مفيداً مريماً غيثاً عجللاً عاماً طليقاً سحاً دائماً ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم إن بالعباد والبلاد والبهايم والخلق من اللأواء والجهد والضعف مالا نشكوه إلا إليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، اللهم ارفع عنا الجهد ، والجوع ، والرعى ، واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرُكَ إنك كنت غفّاراً فأرسل السماء علينا مدراراً » . قال الشافعي رضى الله عنه : وأحب أن يدعو الإمام بهذا اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُجِيبُوا إِلَّا عَادُوا وَلَوْ مِرَاراً ﴾ يعنى فإن أجاب الله لهم فله الحمد والشكر ، وإلا فلا بأس بتكررها مرة بعد أخرى حتى يستجاب لهم . وفي أقرب المسالك : وكررت إن تأخر ، أى يجوز تكرارها إن تأخر السق بأن لم ينصل ، أو حصل دون الكفاية اه . قال الزروق فى شرحه على الرسالة : ابن شاس ولا بأس بتكررها إذا تأخرت الإجابة . ابن حبيب : ولا بأس بأيام متوالية ، ويستسقى فى إبطاء

النيل. أصبغ : فقل بمصر خمسة وعشرين يوماً متوالية على سنة الاستسقاء . وحضر ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم ينكروه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِمُخْرَجِ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ وَالْقَوَاعِدِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا مُنْفَرِدِينَ بِيَوْمٍ ﴾ . قوله ولا بأس بمخرج الأطفال والبهائم فيه خلاف ، قل الخرشى عن الجزولى فى شرحه على الرسالة قال : الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام : قسم يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والمبيدُ والمتجالاتُ من النساء ، وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء فى حال حيضهن ونفاسهن ، وكذلك الشابة الناعمة لأن خروجها يناق الخشوع ، وقسم اختلف فيهم وهم البهائم ، والصبي الذى لا يعقل ، والشابة التى ليست بناعمة ، وأهل الكتاب . انتهى . ابن شاس : وللمشهور أن إخراج الصبيان والبهائم غير مشروع ، وكذلك الشابة التى لا يخشى منها الفتنه . وعبارة النفراوى أنه قال : وقسم اختلف فيه وهو من لا يعقل للقربة ، والشابات غير الخشيات ، والبهائم . والذى اقتصر عليه خليل عدم خروجهم ، فإنه قال : لا من لا يعقل منهم ، وبهيمة . وأما أهل الذمة فأباح فى اللدونة خروجهم مع الناس ، ولكن يقفون على جهة ولا ينفردون بيوم آخر . قال خليل : ولا يمنع ذى ، وانفرد لا بيوم آخر اه . وإذا علت ذلك تعرف أن إطلاق المصنف فيه تقييد وتفصيل فتأمل اه .

﴿ صلاة الكسوف ﴾

ولما أنهى الكلام عن الاستسقاء وما يتعلق به انتقل يتكلم على بيان صلاة الكسوف فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى فى بيان أحكام الكسوف وما يتعلق به . وفى شرح الرسالة للشيخ زروق :
الكسوف لغة التغير ، ولأهل اللغة كلام فى الكسوف والكسوف بطول ذكره . ابن
بشير : الكسوف عبارة عن ظلمة أحد النيران الشمس والقمر أو بعضهما . وفى سبب ذلك
ومادته ما بطول ذكره فانظره إن شئت اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَلَاةُ كُسُوفِ
الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ ﴾ بدأ للصف بكيفية ولم يذكر حكمها ، وهى سنة مؤكدة يخاطب
بها كل من يؤمر بالصلاة ولو ندباً ، فتخاطب بها النساء ، والمبيد ، والصبيان الذين عقلوا
القربة ، والمسافر والحاضر فى ذلك سواء . وتصليها المرأة فى بيتها لأن الجماعة غير شرط
فيها ، بل مستحبة للرجال فى المساجد . وهى مشروعة كتاباً وسنة وإجماعاً . وقد بدأ
صاحب الرسالة بذكر حكمها بقوله : وصلاة الكسوف سنة واجبة ، إذا خسفت الشمس
خرج الإمام إلى المسجد فافتتح الصلاة بالناس من غير أذان ولا إقامة الخ كما قال رحمه الله :
﴿ يُجْمَعُ لَهَا بِالسَّجْدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا خُطْبَةٍ ﴾ يعنى يستحب أن تكون فى المسجد
لا الصحراء ، لا أذان فيها ولا إقامة ، وكذا لا خطبة فيها خلافاً للشافعى . وفى الرسالة :
وليس فى أثر صلاة خسوف خطبة مرتبة ، ولا بأس أن يعظ الناس ويذكرهم كما سيأتى
عن للصف :

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَقِرَاءَتَانِ ، يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ سِرّاً

وَالرُّكُوعَ نَحْوَهَا ﴿ أَى يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ سِرّاً ، وَيَكُونُ الرُّكُوعُ نَحْوَ الْقِرَاءَةِ . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ دُونَ الْأُولَى ﴾ أَى دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَرْكَعُ نَحْوَهَا ﴾ بِمَعْنَى يَرْكَعُ رُكُوعاً طَوِيلًا نَحْوَ قِرَاءَتِهِ الثَّانِيَةِ . وَفِي الْمَدُونَةِ عَنْ مَالِكٍ يُسْنَدُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ » اهـ . وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْطَأِ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَلْ يُطِيلُ السُّجُودَ ؟ قَوْلَانِ ﴾ لِلْمَشْهُورِ مِنْهُمَا التَّطْوِيلُ نَحْوَ الرُّكُوعِ الثَّانِيِ اسْتِحْبَابًا . قَالَ الدَّرْدِيرُ : وَالسُّجُودُ كَالرُّكُوعِ فِي الطُّولِ نَدْبًا ، يُسَبِّحُ فِيهِ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ . وَأَمَّا الْجُلُوسَةُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ فَعَلَى الْعَادَةِ وَلَا تَطْوِيلُ فِيهَا اتِّفَاقًا اهـ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَلْ يَفْتَحُ كُلَّ قِرَاءَةٍ بِالْفَاتِحَةِ ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ؟ قَوْلَانِ ﴾ لِلْمَشْهُورِ مِنْهُمَا أَنَّهُ يَفْتَحُ كُلَّ قِرَاءَةٍ بِالْفَاتِحَةِ . قَالَ التَّنَوُّوِيُّ فِي النَّوَاكِي : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّ الْفَاتِحَةَ تَكْرُرُ فِي كُلِّ قِيَامٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ اهـ . قَالَ الشَّيْخُ زُرُقٌ : وَيَسْتَحِبُّ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، وَثَانِيًا بِالْفَاتِحَةِ وَآلِ عِمْرَانَ ، وَثَالِثًا النِّسَاءَ وَرَابِعًا الْمَائِدَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . وَأَيُّ سُورَةٍ قَرَأَ أَجْزَلَتْ . وَلِلْمَشْهُورِ إِعَادَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامَيْنِ الزَّائِدَيْنِ خِلَافًا لِابْنِ مَسْلَمَةَ . وَيُطِيلُ الرُّكُوعَ نَحْوَ الْقِرَاءَةِ كَالسُّجُودِ عَلَى الْمَشْهُورِ اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا سَلَّمَ أَتَقَبَّلُ عَلَى النَّاسِ فَوْعَظَهُمْ وَذَكَرَهُمْ ﴾ قال اللواتق : روى ابن عبد الحكم يستقبل الإمام الناس بصد سلامه فيذكرهم ويخوفهم ويأمرهم أن يدعوا الله ويكبروا ويتصدقوا . قال ابن يونس : ولا خطبة مرتبة فيها اه . وتقدم قول صاحب الرسالة : وليس في أثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ، ولا بأس أن يعظ الناس ويذكرهم . قال خليل طائفاً على المندوب : ووعظ بعده ، لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يرجى تأثيره . وكما يستحب للإمام وعظ الناس . يستحب له تحريضهم وحشهم على بذل الصدقات والعق والصيام . والأصل في ذلك ما في الحديث « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يُخَوِّفُ الله بهما عباده لا يُخْشَفَانِ لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله » وأما ما فعله الناس من نقر النحاس عند الخسوف فهو بدعة من عمل فرعون اه نفرأوى .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَتَذَرُكَ بِرُكُوعِهَا الرَّابِعَ وَيَقْضِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى دُونَ الْقِيَامِ الثَّالِثِ ﴾ وفي المختصر : وتذكر بالركوع الثاني . قال الدسوقي : وحينئذ فن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً ، وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث اه قال الخرشي : وتذكر الركعة من كل من ركعتيها بالركوع الثاني من الركوعين لأنه الواجب . وقال العلامة العدوي في حاشيته عليه : قوله لأنه الواجب أى فلا يقضى من أدرك الركعة الأولى شيئاً ، ويقضى من أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية الركعة الأولى فقط بقيامها ، ولا يقضى القيام الثالث اه . وقال أيضاً في حاشيته على أبي الحسن : فتذكر ركعتيها بالركوع الثاني من الركوعين فن دخل مع الإمام في الركوع الثاني من الركعة الأخيرة فقد أدرك الصلاة مع الإمام ، ويقضى الأولى بركوعين وقيامين اه . وقال في حاشية الخرشي : ومثل فرضية الركوع الثاني القيام الذي قبله . والركوع الأول سنة كما في الشيخ

سالم ، كالقيام الذى قبله . وظاهر أن الفاتحة كذلك سنة في الأولى وفرض في الثانية ، وظاهر للمواق وابن ناجى فرضيتها قطعاً في أول كل قيام من الركعتين انظره اهـ .

ثم شرع يتكلم على كسوف القمر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَصَلَاةُ كُسُوفِ الْقَمَرِ كَالنَّوَافِلِ وَلَا يَجْمَعُ لَهَا ﴾ يعنى صفتها كسائر النوافل ركعتين ركعتين ، أى يسلم من كل اثنتين بدون تطويل ، بركوع واحد وقيام واحد ، والقراءة فيهما جهرًا لأنها صلاة ليلية . ويكره أن يصلحها جماعة . والأفضل كونها في البيوت . والله موفق للصواب .

وهنا تم ما احتواه كتاب السفر وما عطف عليه من الفصول الستة ، وما يتعاقب بجميع ذلك . ثم انتقل الآن يتكلم فيما يتعلق بالجنائز وأحكامها . فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الجنائز

وينبغي للعاقل أن يتذكر ويتفكر ، ولا يتفاضل عن الموت وما بعده لأنه يأتي لا محالة . وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أكثرُوا ذَكَرَ هَازِمِ اللِّذَاتِ مَوْتٍ » رواه الترمذى والنسائى وابن حبان ، وفى رسالته : والفِكرَةُ فى أمر الله مفتاح العبادة ، فاستعين بذكر الموت والفكرَةُ فيما بعده ، وقد أوضح المصنف فى هذا الكتاب كيفية ما يفعل باليَت من إغاضه إذا قضى بزع روحه ، وغسله ، وتكفينه ، وتحنيطه ، وحمله إلى قبره بعد الصلاة عليه ، ودفنه هناك ، وما يتعلق به من مؤن التحجير فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُوَجَّهُ الْمُحْتَضَرُ إِلَى الْقَبْلَةِ ﴾ المحتضر من حضره الموت . قال النفاوى : لأن القبلة أفضل الجهات . وفيه التفاؤل بأنه من أهلها ، ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لابنه : إذا حضرته الوفاة فاصرفنى إلى القبلة . ومثله عن على رضى الله عنه .. والمستحب فى صفة الاستقبال أن يجعل على جنبه الأيمن وصدرة إلى القبلة ، كما يستحب أن يوضع فى قبره على جنبه الأيمن مستقبلاً . وهذا بخلاف وضعه للفصل ، فبستحب وضعه على جنبه الأيسر ليبدأ بفصل الجنب الأيمن .

ومقدمات الموت إحداث بصره ، وشغوصه إلى السماء . قال خليل عاطفاً على اللندوب : وتقبيله عند إحداثه على أيمن ثم ظهر ، ويكره أن يستقبل به القبلة قبل ظهور علامات الموت كما يفعله العوام ، فإنَّ ذلك يؤذى المريض اه . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيُلَقَّنُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يَس ﴾ يعنى يستحب أن يلقن المحتضر بأن يقول الجالس عنده : لا إله إلا الله محمد رسول الله . قال النفاوى ولو لم يقل أشهد ، ولا بدت من جمع محمد رسول الله مع لا إله إلا الله ، إذ العبد لا يكون مسلماً إلا بهما . والأصل فى ذلك قوله

صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ليكون ذلك آخر كلامه » فإن قالها مرة ثم تكلم بغيرها أعيدت ، فإن لم يتكلم ترك . قاله زروق اه قوله ويقرأ عنده يس ، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « اقرأوا على موتاكم يس » رواه أبو داود والنسائي . وفي الرسالة : وأرخض بعض العلماء في القراءة عند رأسه بسورة يس ولم يكن ذلك عند مالك أمراً معمولاً به . قلتُ والأفضل قراءتها للمختصر عند رؤية علامة الموت ، لخبر « إذا قرئت عليه سورة يس بعث الله ملكاً ملك الموت أن هوّن على عبدي الموت » وحديث أبي الرداء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مامن ميت تُقرأ عنده سورة يس إلا هوّن الله عليه » اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : « فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرَهُ وَشَدَّ حِلْيَاهُ وَسَجَّىٰ » يعني إذا مات يستحب إغلاق عينيه برفق . بأن يأخذ الماء ويمسح به على عيني الميت ، ويستحب أن يتولى ذلك من هو أحب وأرقى به من أوليائه . ويستحب شد لحية بمصاصة ويربطهما من فوق رأسه لينطبق فاه ؛ لأنّ عدم إغاضه وشد لحية يقبح منظره اه . قال ابن جرير : فإذا قضى غمضت عيناه ، ووجب له أربعة حقوق : أن يفسل ، ويسكن ، ويصلى عليه ، ويدفن . قوله : وسجّى أى غطى بثوب زيادة على ما عليه حال الموت ، ويستحب تليين مفاصله برفق عقب الموت فيرد ذراعيه لمضديه وتغذيه لبطنه تسهيلاً على الفاسل اه .

قال رحمه الله تعالى : « ثُمَّ يُؤْخَذُ فِي غُسْلِهِ فَيُرْفَعُ عَلَىٰ سَرِيرٍ وَيُجَرَّدُ الرَّجُلُ وَتُسْتَعْرَضُ عَوْرَتُهُ » يعني ثم يشرع في الغسل بأن يوضع على شيء مرتفع كسرير ويستعرض عورته وجوباً . قال خليل : وستر الفاسل من سرته اركبته عنه وعن غيره من الأجانب عند تجريده للغسل . ومحل الوجوب إذا كان الفاسل غير سيد وغير زوج وإلا نذب فقط . والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ينظر لفخذ حتى ولا ميت » وصفة سترها

أن يلف خرقة ويضعها على قبله ، ثم يجعل ثوباً آخر بديره . وأما غسل المرأة للمرأة فإنها تستر من سرتها إلى ركبتيها . ولا يطلع على الفسول غير غاسله والمعين له ، قاله النفاوى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُوضَأُ وَيُغْسَلُ كَالْجَنْبِ ، يَكْرُرُ وَتَرّاً إِحْدَاهُنَّ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ ، وَيُجْعَلُ فِي بَعْضِهِنَّ سِدْرٌ إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ ، وَفِي الْأُخْرَى كَافُورٌ ، وَلَا تُبَاشَرُ عَوْرَتُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ وَيُصْرُ بَطْنُهُ بِرَفْقٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُ ظَفَرٌ وَلَا شَعْرٌ ، وَلَا يُخَضَّرُهُ إِلَّا مَنْ يُسَاعِدُ فِي غُسْلِهِ ﴾ . يعني يستحب أن يوضأ لليت قبل الشروع في تنسيبه . قال في الرسالة : وإن وُضِيَ وضوء الصلاة فحسن ، وليس بواجب اهـ . قوله كالجنب ، أى كفصل الجنبه سواء ، إلا أن هذا لا يحتاج إلى نية بخلاف الجنبه . قوله يكرر وترّاً أى يستحب أن يغسل لليت وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبع غسلات . قال مالك : وليس لليت عندنا شيء موصوف ، وليس لذلك صفة معلومة ، ولكن يغسل فيطهر . قاله في اللوطا . ومثله في الرسالة . ونصها : وليس في غسل الليت حد ولكن ينقى ويغسل وترّاً بماء وسدر ، ويجعل في الأخيرة كافور كما ذكره المصنف . وقوله بالماء القراح بفتح القاف الذى لا يشوبه شيء كما مرّ في الماء للطلق . والمراد بالفصل أن ينقى بالماء الطاهر ولو ماء زمزم فإنه يجوز أن يغسل الليت به على المشهور ، لما يرجى فيه من البركة لليت . والمشهور أن الفسل تبذى ، وقوله ويصمر بطنه برفق الخ وفى الرسالة : ولا تقم أظفاره ، ولا يخلق شعره ، ويصمر بطنه عصراً رقيقاً إلى أن قال : ويُقلب جنبه في الفسل أحسن ، وإن أجلس فذلك واسع اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَقُولُ ذَلِكَ الْفَسَلُ فِي الرَّجُلِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ النَّسَاءُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَمَارُ وَرَاءَ ثَوْبٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَمْتَهُ أَجَنَبِيَّةٍ إِلَى الْمِرِّ قَتِينٍ وَيُمِمْهَا إِلَى الْكُوعَيْنِ ﴾ . يعني يتولى غسل الليت الرجال إن كان رجلاً ، ويتولى ذلك النساء إن

كانت امرأة . قال مالك في اللدونة . في الرجل يموت في السفر وليس معه إلا نساء أمه أو أخته أو عته أو خالته أو ذات رحم محرم منه فإنهن يمسكنه ويستترنه . قال وكذلك المرأة تموت في السفر مع الرجال ومعها ذو رحم محرم منها يمسكها من فوق الثوب . وهذا إذا لم يكن نساء ، وفي المسئلة الأولى إذا لم يكن رجال . وقال مالك : إذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم منه تفسله يُيمَّمَنَّ بالصعيد ، فيمسحن بوجهه ويديه إلى اللرققين ، يضربن بأ كفهن الأرض ثم يمسحن بأ كفهن على وجه الميت ، ثم يضربن بأ كفهن الأرض ، ثم يمسحن بأ كفهن على يدي الميت إلى اللرققين . قال وكذلك المرأة تموت مع الرجال إلا أن الرجال لا يسمون للمرأة إلا إلى الكوعين فقط ولا يبلغون بها اللرققين اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَاحَةُ الْأَسْتِمَاعِ إِلَى حِينِ الْمَوْتِ يُبَيِّحُ الْفُسْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، فَلَوْ مَاتَ فَوَضَعَتْ جَازِلَهَا غَسَلُهُ ، وَلَوْ أَبَانَهَا فَكَاتَ لَا مَتَّعَ . وَفِي الرَّجْعِيَّةِ خِلَافٌ ﴾ يعني أن إباحة الاستمتاع إلى حين الموت تبيح الفسل لأحد الجانبين . قال الدردير : وقدم الزوجان بالقضاء إن صح النكاح ولو بالقنوات . وإباحة الوطء برق تبيح الفسل بالقضاء اهـ . وفي الرسالة : ولا بأس بفسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة . قال النفراوى : والمعنى أن الحى من أحد الزوجين يقدم في تنسيل صاحبه بالقضاء على أقارب الميتة وعلى من أوصته أيضاً . ويندب له القيام بأخذ حقه . والدليل على ما ذكر أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر وهو خليفة ، وأن أبا موسى الأشعري غسلته زوجته . وأوصت فاطمة عليها أن يفسلها ، فكان يصب الماء على أسماء المذكورة وهى تفسلها ، وما هذا إلا لثبوت حق الحى فى التنسيل . قال فى التوضيح : وفى حكم الزوجين السيد مع أمته وأمواله . قال خليل : وإباحة الوطء للموت برق تبيح الفسل من الجانبين ، بخلاف للكلانية والمبعضة ، والمقتة لأجل والمشاركة ، فلا يحمل للحى منهما تفسيله لحرمة الاستمتاع بهن . وتقديم السيد على أولياء

الأمة بالقضاء ، بخلاف الأمة فلا يقضى لها بالتقديم على أولياء سيدها اه . قوله ولو أبانها الخ أما البائنة فلا يجوز للبائن تمسليها ولا هي له كالرجية ، ولا تفصيل لواحد منهما على الآخر . قال الخرشي : وهو مذهب للدونة اه

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِذَا فَرَغَ نَشَفَ بِخِرْقَةٍ وَأَذْرَجَ فِي أَكْفَانِهِ ﴾ وللعنى أنه يندب بعد الفراغ من النسل تشييف الميت بخرقه نظيفة قبل إدراجه في الكفن بدون تأخير كما سيأتى صفة تمنيطه وإدراجه على وجه الاستحباب . قال رحمه الله تعالى . ﴿ وَكَفَّنَهُ وَمَوْتَنَهُ وَأَجْبَأَ فِي مَالِهِ وَسَطًا بِالْمَعْرُوفِ مُقَدِّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَأَتَوْصَلَا ، فَإِنْ كَانَ عَدِيمًا فِي بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكُلَى الْمُسْلِمِينَ ﴾ يعنى فدى بين مخرج الكفن بقوله وكفنه وموته إلى آخره . وفي الدونة : وكذلك تكفينه أيضاً واجب ، ويتمين في ماله من رأس المال إن كان له مال ، ثم على من يلزمه ذلك من سيد إن كان عبداً باتفاق ، أو زوج أو أب أو ابن على اختلاف ، وهو مذكور مسطور في الأمهات . ثم على جميع المسلمين على الكفاية . والذي يتمين منه تعين الفرض بستر المورة . وما زاد على ذلك فهو سنة ، فإن تشاح الأولياء فيما يكفونونه به قضى عليهم أن يكفونوه في نحو ما كان يلبسه في الجمع والأعياد ، إلا أن يوصى بأقل من ذلك فتليم وصبته ، وإن أوصى أن يكفن بسرف قليل إنه يبطل الزائد . وقيل إنه يكون في الثلث . وما يستحب في صفة الكفن وما يتقى منه مذكور في الأمهات فلامعنى لذكره اه مدونة . وفي أقرب المسالك : وهو من مال الميت كحون التجهيز تقدم على دين غير المرتين ، فصل المنفق بقرابة أورو لأزوجية ، فمن بيت المال ، فعلى المسلمين . والواجب بستر المورة والباقي سنة . ومثله في المختصر اه . وفي الرسالة آخر باب النفقة : وعليه أن يتفق على عبيده ويكفونهم إذا ماتوا . واختلف في كفن الزوجة فقال ابن القاسم في مالها . وقال عبد الملك في مال الزوج . وقال سجنون إن كانت مليئة في مالها ، وإن كانت فقيرة في مال الزوج اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَهُ تَوْبٍ يُدْرَجُ فِيهِ ﴾ قال النفراوى قال خليل : هل الواجب ثوب يستره ، أو ستر الثمرة والباقي سنة ؟ خلاف . والراجح الأول ، وهو ستر جميع الجسد . والخلاف فى الذكر . وأما المرأة فيجب ستر جميع جسدها . وأما التكفين وهو إدراج الميت فى الكفن فواجب اتفاقاً ، كمواراته فى التراب اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ لِلرَّجُلِ خَمْسَةٌ : قِمِيسٌ ، وَلِإِزَارٌ ، وَعِمَامَةٌ ، وَلِفَاقَتَانِ . وَلِلْمَرْأَةِ سَبْعَةٌ : حَقْوٌ ، وَقِمِيسٌ ، وَخِمَارٌ ، وَأَرْبَعُ لِفَاقَتٍ ﴾ قال النفراوى : واختلف العلماء فى قول عائشة : كفن النبي صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب الخ ليس فيها قميص ولا عمامة ، فحصله الشافعى على أن ذلك ليس بموجود فى الكفن . وقال : فيسن للرجل ثلاثة أثواب خاصة ليس فيها قميص ولا عمامة . وحمله أبو حنيفة ومالك على أنه ليس بمعدود بل يحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب زيادة على القميص والعمامة ، فنقل عنهما استحباب زيادة القميص والعمامة اهـ . قال فى الرسالة : ويستحب أن يكفن الميت فى وتر : ثلاثة أثواب ، أو خمسة ، أو سبعة . وما جعل له من أزرعة وقميص وعمامة فذلك محسوب فى عدد الأثواب الوتر اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ تَابِعٌ لِلنَّفَقَةِ وَفِي الزَّوْجَةِ الْمُوسِرَةِ قَوْلَانِ . قِيلَ عَلَيْهِمَا وَقِيلَ عَلَيْهِ ﴾ وتقدم قول أئمة المذهب واختلافهم فى هذه المسألة كما نقله صاحب الرسالة فراجعه إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُهُ وَيُدْرَأُ الْخَنُوطُ عَلَى كُلِّ لِفَاقَةٍ وَكَلَى مَفَاصِلِهِ وَمَسَاجِدِهِ ، وَيُلْصَقُ عَلَى مَفَافِذِهِ قُلْنٌ مُحْنَطٌ ، فَإِذَا أُدْرِجَ شُدَّ عِنْدَ رَأْسِهِ وَوَسْطِهِ وَرِجْلَيْهِ ﴾ قوله تجميره بالجيم المعجمة أى تبخيره بالمواد وغيره . قال فى الرسالة : وينبى أنف يحنط ويحمل الخنوط بين أكفانه وفى جسده ومواضع السجود اهـ . النفراوى : وصفة الإدراج أن تبسط الرافية أولاً ويجعل عليها الخنوط أى الطيب ،

ثم تجعل التي تايها في التصرع عليها ويحمل عليها الخنوط ، ثم يوضع الميت عليها بعد تجفيفه بمخرقة نظيفة ، ثم يلف عليه الكفن ويربط من عند رأسه ورجليه ويحل عند الدفن اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى نَمَشٍ إِلَى الْمَصَلِّ ، وَالْمَشْيُ أَمَامَهُ أَفْضَلُ ﴾ يعني ثم بعد إدراجه في أكفانه وشد ما ذكر فيحمل على السرير إلى موضع الصلاة الذي كانوا يصلون فيه على الجنائز عادة ، كالصلى كما قال الصنف رحمه الله تعالى . وقال صاحب الرسالة : والمشى أمام الجنائز أفضل . قال الشارح لما روى من « أنه صلى الله عليه وسلم كان يمشى أمام الجنائز والخطباء بعده » ولأنه شافع وحق الشافع أن يتقدم ، فالمشى أمامها يحصل لفصيلتين المشى والتقدم . ويكره الركوب إلا لمدرك أو بمد الدفن فلا بأس به حينئذ . وهذا في حق الرجال للناشين . وأما في حق النساء والراكبات فالمندوب في حقهم التأخر . قال خليل : ومشى مشيع ، وإسراع ، وتقدمه ، وتأخر راكب وامرأة . وإنما استحباب الإسراع بالجنائز لخبر « أسيروا بجنائزكم فإنما هو خير تقدمونهم إليه أو شر تضعونه عن رقابكم » . ثم إذا وصلوا به المصلى وضعوه هناك وصلوا عليه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ﴾ أي على المشهور . قال في الرسالة : والصلاة على موتى المسلمين فريضة يحملها من قام بها ، وكذلك موارثهم بالدفن ، وغسلهم سنة واجبة اه . وقال اللواق : وأما الخلاف في الصلاة عليه فقال عياض : الصلاة على الجنائز من فروض الكفاية ، وقيل سنة وروى الجلاب عن مالك هي فرض كفاية . وقال الخرشي : وكذلك اختلف هل الصلاة عليه واجبة وجوب الكفاية ؟ وعليه الأكثر ، وشهره الفاكهاني وغيره ، أو سنة . وأما دفن الميت أي موارثه وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف إلا ابن يونس فإنه حكى سنية كفنه ، ولذا قدم المؤلف ذكر الدفن

على الكفن وإن كان متأخراً عنه في الوجود اهـ . وفي أقرب المسالك كما في المختصر :
 غسل الميت المسلم المستقر الحياة غير شهيد المعتك بطلاق كالجنابة ، والصلاة عليه فرضاً
 كفاية ، ككفنه ودفنه اهـ . وقال ابن رشد في المقدمات : وأما الصلاة عليه فقليل إنها
 فرض على الكفاية ، كالجهاد يحمله من قام به ، وهو قول ابن عبد الحكم إلى أن
 قال : قد اختلف في وجوب القول به . وقيل إنها سنة على الكفاية وهو قول
 أصح اهـ

ثم ذكر رحمه الله كيفية الصلاة عليه بقوله : ﴿يُكَبَّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا
 قِرَاءَةٌ، بَلْ يُنْشِئُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَقِيبَ الْأَوَّلَى، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ، وَيَدْعُو عَقِيبَ الثَّالِثَةِ﴾ قال في الفقه على المذاهب الأربعة
 في صفة الصلاة على الميت في مذهب المالكية قالوا صفتها أن يقوم المصلى عند وسط الميت
 إن كان رجلاً ، وعند منكبيه إن كانت امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات
 المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ، ثم يدعو أي
 ينشئ على الله كما تقدم ، ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضاً أي يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ثلاثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر أربعة بدون
 رفع يديه ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمة واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما
 تقدم في الصلاة . ولا يسلم غيرها ولو كان مأموماً ، ويندب الإسراع بكل أقوالها إلا الإمام
 فيجهر بالتسليم والتكبير لسمع المأمومين كما تقدم . ويلاحظ في كل دعاء أن يكون
 مبدؤاً بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿وَالْمُسْتَحَبُّ﴾ أي المختار من الأدعية ﴿اللَّهُمَّ
 إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمْنِكَ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ
 لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ

مُحْسِنًا فَرَدَّ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ . وَفِي الْمَرَأَةِ اللَّهُمَّ إِنِّهَا أُمْتُكَ . وَفِي الطِّفْلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَلَامًا وَفَرطًا وَذَخْرًا وَشَفِيعًا لَوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ شِئْتَهُ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ وَآلِهُ وَسَلَّمَ بِبَيْتِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيُسَلِّمُ عَقِيبَ الرَّابِعَةِ ﴿ هَذَا الدُّعَاءُ مِنَ الْمُتَحَسِّنَاتِ . وَالَّذِي فِي الرِّسَالَةِ أَشْمَلُ مِنْهُ وَأَحْسَنُ وَهُوَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَحْيِي الْمَوْتَى ؛ لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ ، وَالْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمْتِكَ ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمُّهُ وَأَنْتَ تَحْيِيهِ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّاتِكَ شَفَعَاءُ لَهُ فَشْفَعْنَا فِيهِ . اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ إِنَّكَ ذُو فَاءٍ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ قَهْ مِنْ قِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَأَعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ وَأَكْرَمْ نَزْلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ وَبَرْدٍ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْلِغْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ . اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ؛ فَقَبِّرْ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَفِي عَنْ عَذَابِهِ . اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِيهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ . تقول هذا يَأْتُرُ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ . وتقول بعد الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مُقْتَلِينَ وَمَشْوَانَا ، وَلَوْلَا دِينُنَا وَلَمْ نَسْقُبْنَا بِالْإِيمَانِ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَلِلْمُسْلِمَاتِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلِلْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ . اللَّهُمَّ مِنْ أَحَبِّهِتِهِ مَنْ أَقْبَجِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنْهُ فَتَوَفَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَسْعِدْنَا بِمَا قَالَتْ وَطِينِنَا بِالْمَوْتِ وَطِينِهِ لَنَا ، وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا . ثُمَّ تَسْلِمُ . وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً قُلْتَ : اللَّهُمَّ إِنِّهَا أُمْتُكَ ، ثُمَّ تَتِمَادِي بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ اه . قَالَ الْفَرَاوِيُّ : وَهَذَا الدُّعَاءُ اخْتَارَهُ

للمصنف ، يعنى صاحب الرسالة لما قيل من أن بعضه نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه عن بعض الصحابة والتابعين ، فلا ينافى أنه غير متعين ، بل الأفضل دعاء أبى هريرة كما قدمنا ، وإن كان يكفى مطلق دعاء ، بل لو قال المصلى على الجنائزة : اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه لكفى وإن صغيرا اه . قلت كما فى الثمر الدانى ؛ لأن الأدعية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم والمروية عن أصحابه رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مختلفة ، منها ما اختاره مالك فى الموطأ وهى التى ذكرها المصنف هنا ، لأنها حازت فضيلة الاختصار لمن اقتصر عليها ، لأنها سهلة على المصلى . وذلك كله واسع . نسأل الله حسن القبول

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُصَلِّي عَلَى سَقَطٍ لَمْ يَسْتَهْلِ صَارِحًا ﴾ قال مالك فى المدونة : لا يصلى على الصبي ، ولا يرث ولا يورث ، ولا يسمى ، ولا يفسل ولا يحنط حتى يستهل صارحًا . وهو بمنزلة من خرج ميتًا . وفيها أيضًا عن ابن شهاب لا يصلى على السقط ، ولا بأس أن يدفن مع أمه ، وفى الرسالة ولا يصلى على من لم يستهل صارحًا . قال النفراوى : بأن نزل من بطن أمه ميتًا . وقال خليل عاطفًا على المكروه : ولا سقط لم يستهل ، ولو تحرك ، أو عطس ، أو بال ، أو رضع إلا أن تتحقق الحياة ، وغسل دمه ، ولف بمخرقة ووورى . وحكم غسل الدم الندب . وحكم للواراة والاف بمخرقة الوجوب . ولا يسأل ، ولا يبعث ، ولا يشفع إن لم تنفخ فيه الروح . والنهى عن الصلاة فيه نهى الكراهة ، وأما القتل فى سبيل الله فانهى فيه نهى التحريم . وكذا النسل : قال مالك فى المدونة : الشهيد فى المعتك لا يفسل ، ولا يكفن ، ولا يحنط ، ولا يصلى عليه ، ويدفن بنبابه لقوله صلى الله عليه وسلم « زملوهم بكلومهم فإنهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك » ولذلك قال رحمه الله تعالى : عاطفًا على سقط .

﴿ وَلَا قَتِيلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يُفْسَلُ ﴾ قد تقدم الكلام فيه آنفا فراجعه

إن شئت. قال رحمه الله تعالى ﴿ وَلَا عَلَى قَبْرِ ﴾ أى لا يصلى على قبر الميت إذا دفن بدون صلاة بعد النسل خلافا لما فى الرسالة ، ونصها : ومن دفن ولم يصلى عليه ووورى فإنه يصلى على قبره . قال شارحها قال خليل : ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها فيصل على القبر ، ظاهره ولو كان عدم الصلاة عمداً ، كما أن ظاهره أن مجرد تمام الدفن يجوز للصلاة على القبر ، وليس كذلك ، بل يجب إخراجه ولو تم دفنه إلا أن يخشى تغييره . قال ابن رشد : والقوات الذى يمنع إخراج الميت من قبره للصلاة عليه خشية تغييره . قاله ابن القاسم وسحنون وعيسى . ومحل طلب الصلاة على القبر عند خشية تغييره إذا ظن بقاؤه أو شك فيه . وأما لو تبين ذهابه ولو بأكل سبيع ، فإنه لا يصلى عليه . وقولنا بعد الفصل للاحتراز عما لو دفن قبل غسله فإنه لا يصلى على قبره ويجب إخراجه للفصل إلا أن يخشى تغييره فيسقطان لتلازمهما . قال العلامة الأجهورى فى شرح خليل : القهوم من كلام ابن رشد أن للدفن من غير غسل أو من غير صلاة يخرج ما لم يخف تغييره اهـ . ثم قال رحمه الله تعالى عاطفا على سقط : ﴿ وَلَا عَلَى غَائِبٍ وَلَا تُكْرَهُ ﴾ أى تكره الصلاة على شخص غائب من غريق وأكيل سبع ، وميت فى محل أو بلد آخر . وصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشى من خصوصياته على المشهور . قال ابن جزى فى الشرط الخامس فى الصلاة على الميت أن يكون حاضراً ، فلا يصلى على غائب عند الجمهور ، يعنى جمهور أهل المذهب . انظر شراح خليل عند قوله ولا غائب . وقوله ولا تكرر أى لا تكرر الصلاة على الميت مرتين . أو أكثر إذا صلت عليه جماعة على المشهور . قال فى الرسالة : ولا يصلى على من قد صلى عليه ، أى على جهة الكرامة . قال التفراوى : وأما لو صلى عليه منفردا لنسب صلاة الجماعة عليه . وفى الفقه على للذاهب الأربعة : يكره تكرار الصلاة على الجنائز ، فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فإن صلى عليها أولاً بدون جماعة أعيدت ندباً فى جماعة ما لم تدفن ، خلافاً للشافعية

والخبايا القاتلين يجوز تكرار الصلوات لم يصل أو لا وبعد الدفن، انظر قولهما إن شئت اهـ .
ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ ، أَوْ مُقْتُولٍ فِي حَدِّهِ ﴾ قال في المدونة : لا يصلى على الميتة ، ولا يُعاد
مرضاهم ، ولا تشهد جنازهم أدباً لهم ، فإن خيف ضيعتهم غسلوا وكفنوا وصلى عليهم
غير أهل الفضل . قال خليل عاطفاً على المكروه : وصلاة فاضل على بدعي أو مظهر
كبيرة ، والإمام على من حده القتل بعد أو قتل وإن تولاه الناس دونه ، وإن مات قبله
فتردد . فالحاصل أنه يكره صلاة الفاضل والصالح على البدعي ونحوه ، كما كره صلاة الإمام
على المقتول بجدة أو قود . وإن مات قبل تنفيذ ذلك عليه خوفاً من القتل ، قال الأحنف لا يصلى
عليه وقال أبو حمران يصلى عليه . قال اللواق : والأول أظهر بناء على أن سبب عدم الصلاة
عليه . حكم الإمام بقتله ، فكرهية الصلاة عليه باقية ولو مات قبل تنفيذ حدِّه أو قوده . وأما
أصل الصلاة عليه فهي فرض كفاية إلا أنه لا يُصَلَّى عليه الإمام وكما لا يصلى أهل الفضل
على البدعي . والدليل أى فى الصلاة عليهم للحكم بإسلام الجميع ، وقد قال صلى الله عليه وسلم
« صلوا على من قال لا إله إلا الله » أى ومحمد رسول الله . وفى الرسالة : ويصلى على قاتل
نفسه . ويصلى على من قتله الإمام فى حدِّه أو قوده ، ولا يصلى عليه الإمام . قال النفراوى :
وأشار إلى أن الذى يباشر الصلاة على أبواب المعاصى غير أهل الفضل والصلاح . والمراد
يكره لهم ذلك أجمع إيضاح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ ، وَفِي أَقَلِّهِ خِلَافٌ ﴾ يعنى
اتفق أهلُ للذهب على الصلاة على أكثر الجسد كالثنتين ، واختلفوا فى أقله ، والصحيح
عدم الصلاة عليه . وقال فى الرسالة : ويصلى على أكثر الجسد ، واختلف فى الصلاة
على مثل اليد والرجل قال أبو الحسن : ولا يصلى على نصف الجسد عند ابن القاسم . قال
العدوى : هذا هو المتمد . وقال الصاوى على أقرب للبالك : ولا تجب الصلاة عليه إلا

إذا وجد الثلثان فأكثر، وتلقى الرأس، فالعبرة بثلثي الجسد كان معها رأس أم لا، فإن وجد أقل من الثلثين ولو معه الرأس كره تنسيه والصلاة عليه اهـ . وقال ابن جزى في الشرط الثالث: أن يوجد جسده أو أكثره، فلا يصلى على عضو، خلافاً للشافعى اهـ ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَتُكْرَهُ عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَغْيِيرَهُ ﴾ يعنى أن صلاة الجنائزة مكروهة عند طلوع الشمس وعند غروبها إلا أن يخاف تغيرها فتجوز . قال مالك في المدونة: لا بأس بالصلاة على الجنائزة بعد العصر ما لم تصفر الشمس، فإذا اصفرت الشمس فلا يصلى على الجنائزة إلا أن يكونوا يخافون عليه . وقال مالك: لا بأس بالصلاة على الجنائزة بعد الصبح ما لم يسفر، فإذا أسفر فلا يصلى عليها إلا أن يخافوا عليها فلا بأس إن خافوا عليها أن يصلوا عليها بعد الإسفار . وعنه في اللوطي أن عبد الله ابن عمر قال: يصلى على الجنائزة بعد العصر وبعد الصبح إذا صليتا لوقتها . قال الباجي أى لوقت الصلاتين المختار، وهو في العصر إلى الاصفرار وفي الصبح إلى الإسفار اهـ .

قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَمَنْ دُفِنَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أُخْرِجَ لَهَا مَا لَمْ يُظَنَّ تَغْيِيرَهُ ﴾ وتقدم الكلام على هذه الجملة عند قوله ولا على قبر . انظر قول ابن رشد هناك . ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَيُقَدَّمُ الْمُؤَمَّى إِلَيْهِ رَجَاءُ دُعَائِهِ ، ثُمَّ اُتْلَاكِمْ ، ثُمَّ الْمَصْبَةُ ، وَأَوَّلَاهُمْ أَقْوَاهُمْ تَمْصِيحًا ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا وَتَشَاحَوْا قَبَالَتُورَةً ﴾ وللمنى أن الوصى مقدم بالصلاة على الميت رجاء بركة دعائه كما قال المصنف، وإن لم يكن، أو قام به عذر فالخليفة، ثم أقرب العصبة، فيقدم ابن قابنه، ثم أب فأخ قابنه، فجدهم قابنه . وقدم الشقيق على غيره . وقدم الأفضل عند التساوى وإن كان ولى امرأة كما لو اجتمع ميتان ذكر وأنثى لكل منهما ولى وكان ولى المرأة أفضل من ولى الرجل فيقدم ولى المرأة الأفضل إذا صلى عليها مع صلاة واحدة اهـ تردبر مع طرف من الدسوقي . وإن اجتمع الأولياء وتساوا في الفضل فالقرعة . هذا إذا تشاحوا وتنافسوا في الصلاة عليه . وأما الزوج فو

مؤخر . قال مالك في الدونة : العسبة أولى بالصلاة على الميتة من زوجها ، وزوجها أولى بالدخول بها في قبرها من عسبتها . وأهل الفضل لا يرون لزوم المرأة إذا توفيت حقاً أن يصلى عليها وتم أحده من أقاربها اهـ . وتقدم أن الزوج مقدم على أوليائها بالقضاء في تنسيقها إذا طلب ذلك . فتأمل

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَائِزُ فِي صَلَاةِ جُلَيْلِ الرَّجُلِ مِمَّا يَلِي الْإِيمَانَ ، ثُمَّ الْبَصِي ، ثُمَّ الْخَنَثَى ، ثُمَّ الْخُرَّةُ ، ثُمَّ الْعَبْدُ ، ثُمَّ الْأَمَةُ ﴾ يعني يجوز جمع الجنائز في صلاة بلا ضرورة ، بل هو أفضل من إفراد كل واحد بصلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض . قال خليل : يلي الإمام رجل ، فعبد نفصى ، فخنثى كذلك وفي الصنف أيضاً الصف . قال الخرشى : ذكر المؤلف اثنتي عشرة مرتبة ، فيلي الإمام الأحرار الذكور البالفون ، ثم أحرار الذكور الصغار ، ثم العبيد البالفون ، ثم العبيد الصغار ، ثم الخصى الحر البالغ ، ثم الخصى الحر الصغير ، ثم الخصى العبد الكبير ، ثم الخصى العبد الصغير ، ثم الخنثى الأحرار البالفون ، ثم الخنثى الأحرار الصغار ، ثم الخنثى العبيد الكبار ، ثم الخنثى العبيد الصغار ، ولم يذكر مراتب النساء الأربع للعلم بتأخرهن عن الجميع ، وهي حرة بالغة ، فصيصة ، فأمة بالغة ، فصيصة . وزاد ابن محرز بعد الخصى وقبل الخنثى أربعاً للعجوبين فقال : حر رجل ، فطفل ، فعبد رجل ، فطفل . وعلى هذا فالمراتب عشرون : حر كبير ، ثم حر صغير ، ثم عبد كبير ، ثم عبد صغير ، ثم خصى حر كبير ، ثم خصى حر صغير ، ثم [خصى]^(١) عبد كبير ، ثم [خصى]^(٢) عبد صغير ، ثم محبوب حر كبير ، ثم [محبوب حر]^(٣) صغير ، ثم [محبوب]^(٤) عبد كبير ، ثم [محبوب]^(٥) عبد صغير ، ثم خنثى حر كبير ، ثم [خنثى]^(٦) حر صغير ، ثم [خنثى]^(٧) عبد كبير ، ثم [خنثى]^(٨)

(١) هذه الزيادات لا بد منها . ولا تم المراتب العشرون إلا بها . وهي وإن كانت مقدرة ، ولكن القارى قد لا يتهدى إليها . فذكرها أولى

عبد صغير ، ثم حرة كبيرة ؛ ثم حرة صغيرة ؛ ثم أمة كبيرة ، ثم أمة صغيرة ، قال ابن رشد : فإن تناضلوا في العلم والفضل والسن قدم إلى الأمام أعلمهم ، ثم أفضلهم ، ثم أسنهم ، فعنى قوله كذلك حر بالغ ثم صغير ، ثم عبد كبير ، ثم صغير في كل من الخصي والخنى . ثم إن هذا الترتيب مستحب ، فإن حصل تساو من كل وجه أفرع إلا أن يتراضى الأولياء على أمر اه انظر مراتب قول خليل وفي الصنف أيضاً الصف

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَرَكْتَ لَهُ الْجَنَازَةَ أَنْتَهَا ، وَإِلَّا كَبَّرَ نَسَقًا وَسَلَّمٌ ﴾ قال في أقرب المسالك كما في المختصر : وصبر المسبوق للتكبير ، فإن كبر سحت ولا يعتد بها ؛ ودعا إن تركت وإلا وإلى اه . قال الخرنش : يعنى أن المسبوق إذا سلم الإمام فإنه يدعو بين تكبيرات قضائه إن تركت الجنابة ، ويحتفى في الدعاء . إلا أن يؤخر رفعها فيتمهل في دعائه ، وإن رفعت فوراً فإنه يوالى بين التكبير ولا يدعو لثلاث تصير صلاة على غائب . وما ذكره خليل من التفصيل وجه لنفع الميت بالدعاء . وأيده البناني . قال الدسوقي ؛ خلافاً لما في حاشية العدوى على الخرنش ؛ لأنه قال : تنبيه ما ذكره المصنف من التفصيل يخالف لمذهب المدونة الذى هو المعتمد كما يفيدُه ابن عرفة من أنه يواليه مطلقاً ، أى سواء تركت أو رفعت فوراً اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُحْمَلُ إِلَى الْقَبْرِ فَيُذْفَنُ فِي حُفْرَةٍ تَكُونُ رَاحَتَهُ وَتَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاحِ ﴾ يعنى بعد تنسيله والصلاة عليه يحمل إلى القبر ، وليس لحمل الميت عندنا كيفية معينة ، ولا عدد الحاملين ، بل يجوز أن يحمله أربعة أشخاص فأكثر أو أقل . ويستحب حمل الصغير على أيدي الناس ، ولا يتعين البدء بناحية من نواحي النعش ، والتعيين من البدع . قال خليل عاطفاً على الجائزات : وحمل غير أربعة ، وبدء بأى ناحية والمعين مبتدع . وينبى أن يكون القبر متوسطاً بقدر ما يحرس الميت من السباح ويمنع الرائحة . قال مالك : أحب إلى أن تكون الحفرة مقتصدة لا عميقة جداً ولا قريبة من أعلى

الأرض جداً اهـ . ثم إذا وضع على شفير الحفرة يدخل فيه برفق ، وإليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَيَسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ﴾ أى يدخل القبر منه خلافاً لعبد الله بن يزيد الكوفي من أنه أدخل الميت من قبل رجليه ، وقال هذا من السنة ، وهو خلاف عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ أَفْضَلُ مِنْ الشَّقِّ ﴾ يعنى أن اللحد أفضل من الشق إذا كانت الأرض صلبة ، وهو أى اللحد أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت . وفي الرسالة : واللحد أحب إلى أهل العلم من الشق ، وهو أن يحفر للميت تحت الجرف في حائط قبلة القبر ، وذلك إذا كانت تربة صلبة لا تهيل ولا تتقطع اهـ . وفي الحديث عن سعد بن أبى وقاص قال « أَلْحَدُوا لِي لِحْدًا ، وَانصَبُوا عَلَيَّ اللَّيْنِ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » رواه مسلم : وأما الشق ، وهو أن يحفر له حفرة كالنهر ويبنى جانبيها بالطين أو غيره ويجعل بينهما شق يوضع الميت فيه ويسقف عليه ، ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت ، ويجعل في شقوقه قطع اللبن ، ويوضع عليه التراب . قاله أبو الحسن اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُحْمَلُ شَدُّ رَأْسِهِ وَوَسَطُهُ وَرِجْلَاهُ ﴾ قال الصاوى : يعنى إذا وضع في القبر يخل عقد كفه ، ويمد يده اليمنى على جسده ويمدل رأسه بالتراب ورجلاه برفق ، ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا ينقلب ، فإن لم يتمكن من جعله على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبلاً للقبلة بوجهه ، فإن لم يمكن فعلى حسب الإمكان . وهذه الصفة هى التى أشار بها الدرديرى في المندوبات قال : ووضع على أيمن مَغْبَلًا وقول واضعه بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اللهم تقبله بأحسن قبول اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُطْبَقُ بِاللَّيْنِ ، وَشَدُّ خَلْطِهِ بِالطُّعْنِ ، وَهَكَذَا عَلَيْهِ التُّرَابُ ، وَيُسْتَجَبُ لِمَنْ دَنَا مِنْهُ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ ثَلَاثَ حَتَوَاتٍ ﴾ يعنى بعد حل ربطات الكفن

يطبق على الميت ويسد الخلل بالطين أو غيره سداً محكما ثلاثا يظهر منه رائحة كما تقدم ، ثم يهال عليه التراب ، ويندب لمن قرب منه أن يثو ثلاث حثوات من التراب لخبر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون ، وآلى القبر فحق عليه ثلاث حثيات وهو قائم » اهـ رواه الدارقطني عن عامر بن ربيعة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ بِنَاؤُهُ وَتَجْصِصُهُ ﴾ يعنى أنه يكره البناء على القبر كما يكره تبييضه . قال فى الرسالة : ويكره البناء على القبر وتجصيصه اهـ وقال مالك فى المدونة : أكره تجصيص القبور والبناء عليها . وهذه الحجارة التى تُبنى عليها . والدليل على كراهية ذلك نهيُّه عليه الصلاة والسلام عن تجصيص القبور والبناء عليها . وورد أيضاً أن الملائكة تكون على القبر تستغفر لصاحبه ما لم يجصص ، فإن جُصص تركوا الاستغفار . وقال خليل عافياً على المكروهات : أو تبييضه وبنائه عليه ، انظر شرحه إن شئت .

وقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَحْرُمُ النِّيَاحَةُ وَالْمُنْهَارُ الْجَزَعُ وَالْعُطْمُ وَالشَّقُّ ﴾ أخبر رحمه الله أن هذه الأشياء كلها محرمة ، وهو كذلك . وفى الرسالة : وينهى عن الصراخ والنياحة . قال الشارح : وسائر الأقوال القبيحة . فالنهي للتحريم حيث استلزم أمراً محرماً ، لخبر « ليس منا من ضرب الخلدود ولا من شق الجيوب » وروى « أنا برىء من خلق وصلق وخرق » والصلق : الصياح فى البكاء وقبح القول . وروى « أن النائحة إذا لم تنف قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حطب . واعلم أن البكاء على ثلاثة أقسام : جائز مطلقاً ، وهو ما كان بمجرد إرسال الدموع من غير صوت ، وحرام مطلقاً وهو ما كان بالصوت والأقوال القبيحة ، وجائز عند الموت لا بعده وهو ما كان بالصوت من غير قول فيبيح معه ، قاله النفراوى فى القواكه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ التَّمَزُّيَةُ فَيَقَالُ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ ، وَالْهَمَكَ الصَّبْرَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْضُرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ قال العلامة أحمد

النفراوى : ﴿ خاتمة ﴾ مشتملة على ما يندب فعله مع أهل الميت : منها تعزيتهم وحملهم على الصبر وعلى الرضى بمصيبتهم لما فيه من البر وإظهار المحبة لأهل الميت ، حتى قال ابن رشد : إن التعزية سنة وقد جاء فيها ثواب كثير ، فقد روى « أن الله يلبس الذى عزى مصاباً لباس التقوى » وجاء « من عزى مصاباً فله أجر مثل أجره » وصفاً أن يقول المزمى للمصاب : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك . وعزى صلى الله عليه وسلم امرأة فى أبيها فقال : « إن الله ما أخذ وله ما أبقى ، ولكل أجل مسمى وكل إليه راجعون ، واحسنى وأصبرى فإن الصبر عند أول صدمة » وتكون التعزية قبل الدفن وبعده ، وعند القبر ، وكونها فى المنزل وبعد الدفن أحسن . ولا فرق فى الميت بين الصغير والكبير ، ولا بين الحر والعبد ، ولا فى المزمى - ينسج الزاى - بين كونه ذكراً أو أنثى ، مسلماً أو كافراً حيث كان جاراً ، فيعزى الكافر بالكافر لحق الجوار ، ويقال له : ألمك الله الصبر ، وعوضك خيراً منه . إلا الشابة والذى لا يميز فلا يميزان . ويعزى الشخص فى كل من يتأثر بفقده أمماً أو غيرها على المعتمد . وتنتهى التعزية إلى ثلاثة أيام ، إلا أن يكون المزمى أو المزمى غائباً . ومنها أنه يستحب أن يصنع لهم طعاماً ويعت إلى محلهم لاشتغالهم بهم ، فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهل حين جاء نعى جعفر بن أبى طالب « اصنعوا لآل جعفر طعاماً واعتوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم » لما فيه من إظهار المحبة والاعتناء . وأما ما يصنع أقارب الميت من الطعام وجمع الناس عليه ، فإن كان لقراءة قرآن ونحوها مما يرجى خيره للميت فلا بأس به ، وأما لغير ذلك فيكره ، ولا ينبغي لأحد الأكل منه إلا أن يكون الذى صنعه من أورثه بالنكاح رشيداً فلا حرج فى الأكل منه . وأما لو كان الميت أوصى بفعله عند موته فإنه يكون فى ثلثه ، ويجب تنفيذها عملاً بفرضه . وأما عقر البهائم ، وذبحها على القبر ، وحمل الخبز ويسمونه بشاء القبر فإنه من البدع المكروهة ومن فعل الجاهلية لقوله صلى الله عليه وسلم « لا عقر

في الإسلام» ولأدائه إلى الرياء والسمة . المطلوب في فعل القرب الإخفاء . والصواب في فعل هذا التصديق به في المنزل حيث سلم من قصد المباهاة .

هذا ملخص كلام الما لماب في شرح خليل ٥١ .

تم كتاب الجنايز بحمد الله تعالى ، وبتمامه يتم ما تعلق بالصلاة المفروضة والمسئونة والمرغوبة والتوفل . ثم انتقل يتكلم على الزكاة وبيان أحكامها فقال رحمة الله تعالى :

كتاب الزكاة

أى هذا كتاب الزكاة التى هى أحد أركان الإسلام الخمسة . « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر . وفرضت فى السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر . دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فأيات كثيرة منها قوله تعالى « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وأما السنة فحديث الصحيحين المتقدم وغيره مما ورد فى وجوب الزكاة ، وأما الإجماع فقال القرافى : اتفقوا على وجوبها ، فمن جعدها فهو كافر ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام . وأما من أقر بوجوبها وامتنع من أدائها فإنها تؤخذ منه كرها وإن بقتال ونجزة . ولوجوبها شروط خمسة : الملك التام ، والنصاب ، ومرور الحول فى غير المدن والحراث والركاز ، ومجنى الساعى إن كان فى الماشية ، وعدم الدين فى العين . وأما الإسلام فشرط صحة فقط على المشهور ، بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، ولكن لا تصح لهم إلا بالإسلام .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَأَلْوَزَقِ مِائَتًا دِرْهَمٌ ، فَيَجِبُ رُبْعُ عَشْرِهِ وَالزَّائِدُ حِسَابِهِ ﴾ قال فى الرسالة : ولا زكاة من الذهب فى أقل من عشرين ديناراً ، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ربع العشر ، فما زاد فبحساب ذلك وإن قل ، ولا زكاة من الفضة فى أقل من مائتى درهم . وذلك خمس أواق والأوقية أربعون درهماً من وزن سبعة ، أعنى أن السبعة ذنانير وزنها عشرة دراهم ، فإذا بلغت هذه الدراهم مائتى درهم ففيها ربع عشرها خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك . وقول المصنف عشرون مثقالاً أى ديناراً ، وكل دينار وزنه اثنتان وسبعون حبة من الشعير المتوسط .

قال خليل : وفي مائتي درهم شرعى ، أو عشرين ديناراً فأكثر ، أو جمع منهما بالجزء ربع العشر . قال الخرشي : أى والواجب ربع العشر في مائتي درهم شرعى . وقد مر قدر الدرهم وهو المكي خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير ، أو عشرون ديناراً شرعياً وقدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير ، وما زاد على ذلك أخرج واجبه لأنه لا وقص في العين والحبوب اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُلْقُوا مِنْهَا بِالْأَجْزَاءِ لَا بِالْقِيَمَةِ وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ رِيسَابَةٍ ﴾ قال في الرسالة : ويجمع الذهب والفضة في الزكاة ، فن كان له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشرة . قال خليل : أو يجمع منهما بالجزء ربع العشر . وقال الخرشي : قوله أو يجمع الخ كعشرة دنانير ومائة درهم ، أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهماً ، أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً ؛ لأن كل دينار يقابل عشرة دراهم ، وهو مزادهم بالأجزاء أى لا بالقيمة ، فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُ وَجوبِهَا : اُتْخُولُ وَالنَّصَابُ فِي مِلْكٍ كَامِلٍ مُتَّحِدٍ ﴾ قد تقدم البيان في شروط وجوبها فراجعه إن شئت . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْمَلُ النَّصَابُ بِرَبْعِهِ لِحَوْلِهِ ﴾ قال في الرسالة : وحول ربع المال حول أصله . التفراوى : فإذا استلف قدر أو لو أقل من نصاب واشترى به سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلفه عشرين ديناراً مثلاً بعد حول من يوم الساف وجبت عليه الزكاة ، وكذا لو اشترى سلعة بقدر في ذمته ثم باعها بعد حول بثمن زائد على ثمنها نصاباً فإنه يجب عليه الزكاة اهـ قال خليل : وضم الريح لأصله ، كبغلة مكثرت للتجارة ، ولو ربح دين لا عوض له عنده اهـ وقال الخرشي : ومعنى كلام المؤلف أن من عنده دون النصاب من العين فآخى فيه فصار نصاباً قبل الحول ولو بيوم فإنه يزكى لتمام حول من يوم ملكه كالمتاجر على المشهور ، لا من

يوم الشراء ، ولا من يوم حصول الربح ، فلو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين فإنه يزكى الآن اهـ . ومن ذلك ما قاله ابن القاسم في المدونة لو اشترى إناء مصوغاً فيه عشرة دنانير ، وقيمه بصياغته عشرون ديناراً ولا مال له غيره ، فحال عليه الحول أنه لا زكاة عليه فيه إلا أن يبيعه بما تجب فيه الزكاة ، فإن باعه بما تجب فيه الزكاة وقد حال على الإناء الحول زكاه ساعة يبيعه ؛ لأن هذا عندى بمنزلة من لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحول فرجح فيه فباعه بما تجب فيه الزكاة فإنه يزكيه مكانه اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَتَجِبُ فِي أَوَانِيهِمَا ، وَخَلْيُ التَّجَارَةِ ، وَأَنْيَةِ مَا لَا يَمْجُوزُ تَحْلِيَّتُهُ ، وَالْمَتَّخَذِ ذَخِيرَةً ﴾ وفي نسخة في أوانها بالأفراد ، والأصح بالثنية يعود الضمير إلى الذهب والورق كما في قوله ويلقى منهما ، والأواني جمع إناء ، بنى أن جميع ما لا يمجوز اتخاذ قينة من أواني الذهب والفضة ففيه زكاة ، وذلك مثل السرير والقمقم ^(١) والسريرج ، والإكاف ، واللجام للفرس ، والمبخرة ، والقدر ، والمدهن ، والمكحلة ، والمروء ، والملعة ، والفنجان . وآلة في اليد كالساعة والمشط ، والقفل ، والكأس ، وغيرها مما ورد المنع في اتخاذها ، وكلها تجب فيها الزكاة سواء لرجل أو لامرأة ، إلا ما ينوب للنساء فإنه جائز . قال خليل : إلا محرماً ، أى الذى يحرم اقتناؤه كإناء قد من ققم ومبخرة ، ومكحلة ، ومروء ففيه الزكاة ولو لامرأة . قال الدردير . وفي الدسوقي : كدواة وعدة فرس من لجام وسرج . قال الباجي : وغيره وإن كان لرجل لكرأ فإنه يزكيه . وقال ابن رشد : أجمع أهل العلم على العين من الذهب والقضبة في عينه الزكاة تبرأ كان ، أر مسكوكاً ، أو مصوغاً صياغة لا يمجوز اتخاذها اهـ موق . وقال الخرشي : يعنى أن الحلى إذا كان محرم اللبس فإنه تجب زكاته بلا خلاف في ذلك ؛ سواء كان لرجل كخاتم ذهب وسوار ؛ أولهما ككحلة

(١) القمم : آنية المطار . وآنية من نحاس يسخن فيها الماء .

أو مرود ذهب أو فضة أو لاقتناء كالأواني لها اه وقال النفراوى : والحرم على المرأة غير الملبوس كالمرود والمسكحلة وآلة نحو الأكل . وعلى الرجل خاتم الذهب ، أو الخنجر أو الركاب ولو كان المحرم ممداً للعاقبة ليجعل صداقاً ، أو منوباً به التجارة فى جميع ذلك الزكاة . وليس من الحلّى ما تجمله المرأة على رأسها من القروش ، أو القضة العديدة ، أو الذهب المسكوك فإن عليها فيه الزكاة ، بخلاف ما صاغته لتلبسه لبنتها إذا كبرت أو وجدت فإنه لازكاة فيه ، بخلاف الرجل يشتري أو يصوغ حلياً لما يحدّثه الله له من الأولاد أو الإمام فعليه فيه الزكاة اه . وفى المواق : قال الكافى : لا يجوز اتخاذه الأواني من الذهب والفضة للرجال ولا للنساء اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا تَبْسِ الْمُبَاحَ ﴾ أى لازكاة فيما أباح الشارع لبسه . قال خليل : وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نملاً لا كسرير . قال الخرشي : والمعنى أنه يجوز للمرأة اتخاذه ما هو ملبوس لها أو ما يجرى مجراه كقفل الجيب ، وزر الثوب ، ولقائف الشعور من النقدين ويحلى بهما قل أو كثر ، وهو مراده بالإطلاق ، وإنما بالغ على جواز اتخاذه النعل للنساء ، ومثله الققباب من النقدين بقوله ولو نملاً لثلا يتوهم حرمة ذلك وأنه ليس من الملبوس . وأما ما ليس من جنس الملبوس كسريرومكاحل ومرايا فلا يجوز للنساء اتخاذه من النقدين اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ جَيِّدُ الْخَنَسِ ، وَرَدِيَّةُ ، وَتَبَرُّهُ ، وَمَضْرُوبُهُ ، وَصَحِيحُهُ ، وَمَمْشُوشُهُ ، وَمَكْسُورُهُ سَوَاءٌ ﴾ . يعنى يضم جنس الذهب جيده أى أحسنه ، وأذناه تبره ومضروبه وسيبكه صحيحة ، ومكسوره ، خالصة وممشوشه ، فإذا بلغ جميع ذلك نصاباً زكاه إن حال عليه الحول ، وكذلك الفضة تضم أجناسها كذلك أى كاهدم ، ففى كل نصاباً زكيت إن حال عليها الحول وإلا فلا ، والدليل فى ذلك ما رواه أنس فى الكتاب الذى كتبه له أبو بكر حين وجهه إلى البحرين فى الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٢٤ - أسهل الدارك - ١)

عليه وسلم على المسلمين « وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تسكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها ». وفي رواية « ليس فيها دون خمس أواق من الرق صدقة ». وفي أخرى عن علي وساق حديثاً إلى أن قال « فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فيحساب ذلك » اهـ رواه أبو داود وصححه البخاري

(تنبيهان) الأول سكت المصنف عن النحاس اقتصاراً على التقدين لما في النصوص أنه لا تجب الزكاة إلا في الذهب والفضة. قال في المدونة: أُرِيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم، فحال عليها الحول ما قول مالك في ذلك؛ قال: لا زكاة عليه فيها. وهذا مما لا اختلاف فيه، إلا أن يكون ممن يدير فضل محل المروض اهـ. وقال العلامة الدردير: فلا زكاة في النحاس والرماس وغيرهما من المعادن. ولو سكت كالفلوس الجدد، الوجوب في الدنانير والدرهم. قال الصاوي في حاشيته عليه: قوله فلا زكاة في النحاس الخ أي ما لم تكن معدة للتجارة ولا فتزكي زكاة المروض، أي فتقوم كالمروض كما يأتي اهـ. الثاني وسكت أيضاً عن الكلام عن هذه الأوراق الحادثة التي يتعامل بها الناس معاملة النقود، فقد اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً، منهم من أفتى بعدم وجوب الزكاة فيها لاقتصار النصوص على الذهب والفضة لقوله تعالى « والذين يَكْتِزُونَ الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها في سبيل الله » الآية. والحديث المتقدم « ليس فيما دون خمس أواق من الرق صدقة » الخ. ومنهم أي من العلماء من أفتى بوجوب الزكاة فيها أي في الأوراق الحادثة لتعامل الناس بها معاملة التقدين بدون توقف، لأن من ملكها يمدُّ ما لكتا للنقود عرفاً، ولذا ألحقها بالنقود، والنفس تميل إلى هذا القول، بل والحق الذي نعتقده وندين الله به أن فيها زكاة مادام الناس يتعاملون بها معاملة النقود إذا بلغ صرفها نصيباً،

سواء صرفت أم لا كما قرروه في كتبهم . وفي « الحبل المتين شرح مرشد اللعين » في مائتي درهم شرعية ، أو عشرين ديناراً شرعية فأكثر ، أو ما يتنزل منزلتها من هذه الأوراق الحادثة ، ربع العشر فيهما ، وما زاد على ذلك وإن قل فيصاحبه اه وقال العلامة الشيخ منصور على ناصف في غاية للأمول بعد الكلام عن زكاة الذهب والفضة : بقي الكلام على الأوراق البنكنوت فعليها الزكاة لأنها يتعامل بها كالتقدين ، وتقوم مقامهما ، وتصرف بهما ، ولأنها سندات دين فتجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول . وعليه المالكية والخنفية . وقال الشافعية لا تجب فيها لأنها حوالة على البنك غير صحيحة لعدم الإيجاب والقبول لفظاً بين الطرفين ، إلا إذا صرفت تقدراً ومضى عليه الحول . وقال الحنابلة : لا تجب زكاتها إلا إذا صرفت بنقد . والله أعلم اه بحروفي .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَلَفُهُ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَدَاءِ يَسْقُطُ ، وَبَعْدَهُ يَوْجِبُ ضَمَانًا ﴾ يعني إذا تلف النصاب كله أو بمضه بعد الحول وقبل تمكّنه من دفعها لأربابها بدون تقريط سقطت . وأما إن فرط في دفعها وتأخر بعد وجوبها فإنه يضمنها لأربابها ، لأنه بعد مفرطاً ، بل ولو لم يفرط . قال الردير في أقرب المسالك : وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت ، كعزلها بعد الوجوب فضاعت بلا تقريط ، لأن ضاع أصلها . أي بعد الوجوب وقيت هي فلا تسقط ووجب عليه إخراجها فرط أم لا ، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت فيضمن أو يعتبر الباقي ، ولا إن عزلها بعده وفرط بأن أمكن الأداء فلم يؤد ، أو وضعها في غير حرزها فيضمن . قال الصاوي : قوله أو وضعها في غير حرزها أي إذا لم يجد قراء يأخذونها فوضعها في غير حرزها فيضمن إن ضاعت ، وأما لو وجد مستحقيها وأخرها عنهم فإنه يضمن إن ضاعت ولو في حرزها . ومن ذلك الذين يسكنون الأموال السنين العديدة ثم تأتيا جائحة فإن زكاة السنين الماضية متعلقة بذممهم لا يخلصون منها إلا بأدائها اه . وفي المزية : إذا عزل الزكاة عند الحول فضاعت لم يضمن ،

وإن عزّلها بعد الحول ضمن ، وإن عزّلها ثم ضاع أصلها قبل إخراجها فإنه يدفعها لأربابها اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ لَزِمَهُ عَنِ الْبَاقِي ﴾ تقدم بيانه عند قول الرددير : أو يعتبر الباقي ، ولا حاجة لإعادته . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَمَدَّ إِفْرَادَهَا بِلَزِمِهِ دَفْعَهَا ، فَإِنْ أَتَلَفَهَا ضَمِنَ لَا إِنْ تَلَفَتْ ﴾ يعني إذا أخرج الزكاة أى عزّلها وأفرداها عن المال عند الحول وجب عليه دفعها لأربابها كما تقدم ، وإن أتلّفها وتسبب في إتلافها ضمنها ، وإن تلفت ببلاتبيبه فلا ضمان عليه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ ﴾ أى من أقوال أئمة المذهب ﴿ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا وَيَنْوِيهَا زَكَاةً ﴾ والفهوم - والله أعلم - أنه إن أخرج الزكاة بقبيلها قبل وجوبها لم تجزه كما في سماع أشهب ، وهو مقابل للشهور . قال خليل طافاً على الجائزات : أو قدمت بكشهر في عين وماشية ، أى فتجزئ مع الكراهة . وقال الخرشي : يعنى أن زكاة العين والماشية إذا لم يكن هنالك سعاة إذا قدمت قبل الحول لأربابها أو وكيل فإنها تجزئ ، بخلاف الحرث . قال الخطاب : وهذا هو للشهور إذا قدمت قبل الحول ييسر ، وكذا عند ابن هرون . وقال ابن رشد : الأظهر تجزيه إذا أخرجها قبل الحول ييسر لأن الحول توسعة فليس كالصلاة اه . انظر اللواق . وقال ابن رشد في المقدمات : اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين أحدهما أن ذلك لا تجزئه وهو رواية أشهب عن مالك ، والثاني أنها تجزئه إذا كان يقرب ذلك . انظر اختلافهم في حد القرب في الكتاب المذكور اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَخَذُ الْإِمَامَ الْعَادِلَ يَنْوِبُ عَنْهُ ، وَغَيْرُهُ إِنْ مَرَّتْ فِي وَجْهِهَا ، أَجْزَأَتُهُ ، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ ﴾ يعني إذا أخذ الإمام العادل الحق المدالة الزكاة أنه ينوب عن صاحب المال لأن الإمام العادل يدفعها لمستحقها . قال مالك في المدونة :

إذا كان الإمام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك، ولكن يدفع زكاة الناض إلى الإمام ويدفعها الإمام . ولما ما كان من الماشية وما أنبت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك اه . وقال خليل : ودفعت للإمام العدل وإن عيناً . قال الخرشي : يعني أن صاحب الزكاة يلزمه إذا كان الإمام عدلاً في أخذها وصرفها أن يدفعها له سواء كانت عيناً أو ماشية أو حرثاً طلبها أولاً اه . وأما غيره أى غير العدل فإن صرفها في وجوهها أجزاءً وإلا فلا تجزئ ، ويلزمه الإعادة كمنص عايه للصف . وإليه أشار خليل حاطفاً على عدم الإجزاء بقوله . أو طاع بدفعها لخاص في صرفها . قال ابن الحاجب : وإذا كان الإمام جائراً فيها لم يجزه دفعها إليه . قال في التوضيح : أى جائراً في تفرقتها وصرفها في غير مصارفها لم يجزه دفعها إليه لأنه من باب التعاون على الإثم ، والواجب حينئذ جردها والهراب بها ما أمكن . وأما إذا كان جوراً في أخذها لا في تفرقتها ، بمعنى أنه يأخذ أكثر من الواجب فينبى أن يجزئه ذلك على كراهة دفعها إليه اه نقله الخطاب

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُخْرِجُ الْوَلِيُّ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ﴾ يعني أن الولي مخاطب بإخراج الزكاة من مال الصبي والمجنون . وفي المدة : قال ابن القاسم : سألت مالكا عن أموال الصبيان والمجانين هل فيها زكاة ؟ فقال في أموالهم الصدقة ، وفي حروثهم ، وفي ناضهم ، وفي ماشيتهم ، وفيما يديرون للتجارة اه . وفي الرسالة : وعلى الأصاغر الزكاة في أموالهم في العين والحرث والماشية وزكاة القطر اه . قال زروق : يعني أن الزكاة حق تعلق بيمين المال فلا يشترط في وجوبها بلوغ ولا عقل لثبوت الملك لها ، ويخرجها الولي عن الصبي والمجنون وغيرهما ممن تحت ولايته ، وإذا أخرجها أشهد عليها فإن لم يشهد فقال ابن حبيب يصدق الولي إن كان مأموماً . قال الشيخ - يعني عبد الله ابن أبي زيد - إنما يركي الولي عن يتيمة إن أمن التعقب وجعل له ذلك وإلا فلا ، كقولهم في التركة يجد فيها خيراً

فانظره هـ . وقد أطل الخطاب في هذه المسألة عند قول خليل : وإن لطفل أو مجنون ، فانظره
إن شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى أَحَدُ النَّقْدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ بِقِيَمَتِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ
عَنْ قَدْرِ الْوَاجِبِ ﴾ قال مالك في اللبونة : وله أن يخرج في زكاة الدنانير دراهم بقيمتها ،
ويخرج عن الورق ذهباً بقيمتها هـ . وقال خليل : وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه
بصرف وقته مطلقاً بقيمة السكة الخ . قال الخرشي : يعني أنه يجوز إخراج الذهب زكاة عن
الورق ، وكذلك عكسه ، أي إخراج الورق زكاة عن الذهب ، إلى أن قال : وأما إخراج
الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور الإجزاء مع الكراهة . قلت : وهذا أشهر من اشتباه
قول ابن عرفة في عدم الإجزاء كما يأتي عن قريب . وقال النفرأوي في الفواكه : وأما إخراج
الفلوس الجلد عن الذهب أو الفضة فلا يجوز ابتداءً ، ويجزى بعد الوقوع كما قاله المصنف
في نوادره هـ . وفي الخطاب : قال ابن عرفة : ولا يخرج غيرهما عن أحدهما ، فإن وقع
فالمشهور لا يجزى . وقال أشهب : إن أعطى عرضاً أجزاء هـ . فالخلاص أن إخراج غير أحد
النقدين عن زكاتها ممنوع ابتداءً ، ويجزى بعد الوقوع وإن كان ذلك مكروهاً ، ويعتبر
في ذلك بصرف الوقت وبما في الواجب . قال الخطاب : يعني إذا أخرج ذهباً عن ورق
مسكوك ، أو ورقاً عن ذهب مسكوك فإن قيمة السكة معتبرة اتفاقاً . قلت هذا هو
المراد بقول المصنف ما لم تنقص عن قدر الواجب . وللتصود أن يكون الواجب
وإيفاءً .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أُنْتَبَعَ بِنَصَابٍ بَعْدَ حَوْلِهِ وَقَبِلَ تَزَكِيَّتَهُ فَرِيحَ
زَكَاةٍ لِلأَوَّلِ وَزَكَاةً لِّلْحَوْلِ الثَّانِي ﴾ يعني أن من فرط ولم يخرج الزكاة بعد تمام حول
المال ، ثم اشترى بها السلعة فعليه إذا باع السلعة زكاة حول الأول ثم يزكي جميع المال مع
الريح في هذا الحول الذي هو الثاني . قال مالك في اللبونة : ولو أن رجلاً كانت عنده

عشرون ديناراً فعال عليها الحول ، فابتاع بها سلعة ولم يكن أخرج زكاتها ، فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ، ثم باعها بأربعين ديناراً بعد الحول ، فإنه يزكى عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ، ثم يزكى للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا جُزءٌ زَكَاةِ النَّصَابِ ﴾ يعنى كافي المدونة وإن اشترى سلعة بالعشرين ديناراً بعد الحول ولم يكن زكى العشرين حتى مضى الحول ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين ديناراً فإنه لا زكاة عليه إلا فى العشرين الدينار ، ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار والنصف حولا من يوم حال الحول على العشرين اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرْضٌ يُسَاوِيهِ ﴾ وفيها قال أشهب : وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار أو أكثر زكى الأربعين للسنة الثانية ديناراً ، وزكى الحول الأول نصف دينار لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحتمل دينه اهـ . الضمير فى قوله يساويه عائد إلى نصف دينار الذى دفعه الزكى من الحول الأول ، فإذا كان عنده عرض قيمته تنوب مناب نصف الدينار فيكون به تمام أربعين ديناراً فيزكى الأربعين للسنة الثانية كما تقدم

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَنُصْفُ أُولَى الْفَائِدَتَيْنِ إِلَى الثَّانِيَةِ كَانَتْ نِصَاباً أَوْ اكْتَمَلَتْهُ فَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَوْ كُلُّ نِصَاباً اسْتَقْلَتْ بِمَحْوِلِهَا ﴾ يعنى كافي التدوير على أقرب المسالك ونقص ناقصة لما بعدها الخ أى ولو تعددت الفائدة حتى يتم النصاب فيتقرر الحول ، فمن استفاد عشرة من الحرم ومثلها فى رجب فتبدأ الحول رجب فيزكى العشرين فى رجب المستقبل ولو استفاد خمسة فى الحرم ، ومثلها فى ربيع ، ومثلها فى رجب ، ومثلها فى رمضان ، فتبدأ الحول لرمضان فيستقبل بها حولاً منه إلا أن تنقص الأولى أى من الفائدةين عن النصاب

بعد مرور الحول عليها وهي كاملة فحينئذ لا تنضم لما بعدها لوجوب الزكاة عليها ، كما لا تنضم ما بعدها لها بل يزكى كلا في حوله ما دام في المجموع نصاب : مثاله استفاد عشرين في المحرم وحال حوله ووجب زكاتها ، ثم قصت واستفاد في رجب ما يكلل النصاب فأكثر فكل منهما على حوله ، فإذا جاء المحرم زكى المحرمية ، فإذا جاء رجب زكى الرجبية . وقال الصاوى عليه : قوله وتنضم فائدة ناقصة ؛ اعلم أن أقسام الفوائد أربع : إما كاملتان ، أو ناقصتان ، أو الأولى كاملة والثانية ناقصة ، أو عكسه ، فالكامل لا يضم ، والناقص الذى بعده كامل يضم إليه ، والناقص بعد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل ، والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده . وهذا التفصيل مخصوص بفائدة المين كما هو معلوم . وأما للماشية فإن ما حصل من فائدها بعد نصاب الأولى يضم له اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ مَكَتْ دَيْنُهُ أَحْوَالَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ ، أَوْ نَصَابًا مِنْهُ فَيَزَكِّيَهُ لِعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ يعنى أن من كان له دين على أحد فلا زكاة عليه فيه حتى يقبضه ولو مكث أعواماً ، أو يقبض منه ما يتم به نصاباً فيزكاه لعام واحد بعد قبضه . قال فى الرسالة : ولا زكاة عليه فى دين حتى يقبضه وإن أقام أعواماً فإنما يزكاه لعام واحد بعد قبضه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَبِضَ دُونَهُ كَمْ يَزَكِّ حَتَّى يَقْبِضَ تَمَامَهُ ، أَبْقَى الْأَوَّلَى أَوْ أَتْلَفَهَا كَثَمَنْ عَرُوضِ التَّجَارَةِ ﴾ وللعنى أنه إن قبض من الدين أقل من النصاب فلا يزكاه حتى يقبض ما يتم به النصاب سواء طال بين الأول والثانى أم لا ، أتلفه أم لا ، المتبر حصول تمام النصاب ولو بتكرار القبوض ، وكذلك عروض التجارة حتى يبيعه ويقبض ثمنه عينا فيزكاه لعام واحد إن كان نصاباً فأكثر . قال خليل : وإنما يزكى دين إن كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة وقبض عينا ولو بهبة أو إحالة كل بنفسه ولوتلف

التم الخ . وعبارة الدردير في أقرب السالك : ويركى الدين لسنة من يوم ملك أصله ، أو زكاه إن كان عيناً من قرض أو عروض تجارة وقبض عيناً ولو موهوباً له . أو أحوال ، وكل نصاباً وإن بفائدة . تم حولها ، أو كل جمعدن وحول التم من التمام ثم زكى المقبوض ولو قل اه . وحاصل ماذكروه أن زكاة الدين شروطاً أربعة : الأول أن يكون الدين أصله عيناً بيده أو بيد وكيله فيسلفه ، أو عروض تجارة يبيعها بثمن معلوم لأجل . الشرط الثاني . أن يقبض الدين حقيقة أو حكماً ، كإحالاته لما عليه بعد حلول الأجل ، أو هبته لنغير الدين . الشرط الثالث أن يقبض عيناً لا إن قبض عرضاً فلا زكاة عليه إلا بعد بيعها فيزكاه لسنة من يوم قبضه . الشرط الرابع أن يقبض نصاباً ، أى أن يكون للمقبوض من الدين نصاباً كاملاً ولو في مرات كان يقبض منه عشرة ثم عشرة فيزكاه عند قبض مابه التمام ، أو يقبض بعض نصاب وعنده ما يكمل النصاب وإن بفائدة تم حولها ، كما لو قبض عشرة وعنده عشرة . حال عليها الحول فيزكى العشرين . هذا حكم المحتكر في دين له أو عروض تجارته . وأما الدين الذى استفاد كالمبى فإنه يستقبل به حولاً من يوم قبضه . وإليه أشار الله تعالى بقوله : ﴿ وَإِنْ اسْتَفَادَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ بَعْدَ قَبْضِهِ وَيُتَمَرَّ فِي الْقَبْضِ مَا تَقَدَّمَ ﴾ . يعنى بما تقدم ، أى من الشروط المذكورة للتقدمة في زكاة الدين من تمام النصاب وحول الحول وغير ذلك مما تقدم

ثم ذكر أحكام اللدير أى في التجارة ، وهو الذى لا يستقر بيده عين ولا عرض ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُسَيَّنُ الْمُدِيرُ شَهْرًا يُقَوِّمُ فِيهِ عُرُوضَهُ ، وَيَضْمُّ دَيْنَهُ وَنَاصِيَهُ وَتَوَدِيرَهُمَا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَنْبَغُ لَهُ شَيْءٌ فَلَا زَكَاةَ ﴾ . يعنى أن اللدير يجب عليه أن يعين شهراً معلوماً في السنة لزكاه ماله بشرط وجود الشيء من النقود في يده وإن لم يكن شيء من ذلك فلا يجب عليه زكاة حتى يبيع بالنقود . قال مالك في اللدونة في رجل يدير ماله في التجارة فكلما باع اشترى ، مثل الحطاطين والبزازين والزياتين ، ومثل التجار

الذين يجهزون الأمتعة وغيرها إلى البلدان قال : فليجملوا زكاتهم من السنة شهراً ، فإذا جاء ذلك الشهر قوتوا ما عندهم مما هو للتجارة ، وما في أيديهم من الناض فزكوا ذلك كله . قال : وإن كان له دين على الناس فليزكه مع ما يزكي من تجارته يوم يزكي تجارته إن كان ديناً يرجى اقتضاؤه وإن كان لا يرجوه لم يقومه وإنما يقوم ما يرجيه من ذلك . ويقوم الحائط إذا اشتراه للتجارة ، هذا إذا كان ممن يدير ماله . وقال ابن القاسم لا يقوم الثمر لأن الثمر فيه زكاة ، وكذلك لا يقوم الأواني والآلات وبهيمة العمل . وقال مالك : إذا كان الرجل يدير ماله في التجارة ولا ينض له شيء إنما يبيع العرض بالعرض فهذا لا يقوم ولا شيء عليه ، ولا زكاة ، ولا تقوم حتى ينض له بعض ماله . وقال : من باع بالعرض والعين فذلك الذي يقوم اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : (وَالْمَرْصَعُ إِنْ عَلِيَ وَزَنَ قَدْرَهُ زَكَاةً ، وَأَنْتَظَرَ بِجَوْاهِرِهِ الْبَيْعَ ، وَإِنْ جَبَّهَهُ وَلَمْ يُمْكِنَ نَزْعُهُ فَلَا ظَهَرَ التَّحَرُّى ، وَقِيلَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مَتَّبِعٌ) قال المدون في حاشيته على الخرشى : قوله وإن رصع أى ألزق ورصع يصح قراءته بالتشديد والتخفيف ، فقد قال الجوهري : الترصيع : التركيب . وقد يقال رصع بالكسر والترصيع مصدر رصع بالتشديد اهـ . والمعنى إذا رصع أحد التقديرين على الخلى أو غيره فالبيعة في الزكاة زنته . قال خليل : وإن رصع بجوهر ، وزكى الزنة إن نزع بلا ضرر ، ولا تحرى ^(١) . وقال القردير في الخلى المحرم : يجب فيه الزكاة وإن رصع بالجواهر ، أو طرز بسلك الذهب أو الفضة ثياب أو عمام فإنها تركى زنتها إن علت وأمكن نزعها بلا فساد ولا تحرى ما فيه من العين وزكى اهـ . وقال مالك في اللوثة فيمن اشترى حلياً للتجارة وهو ممن لا يدير التجارة ، أى اشترى حلياً فيه الذهب والفضة والياقوت والزبرجد واللؤلؤ فحال عليه الحول وهو عنده فإنه ينظر إلى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ،

(١) انظر قوله ولا تحرى في الخطاب اهـ

ولا يزكى ما كان فيه من اللؤلؤ والزبرجد والياقوت حتى يبيعه ، فإذا باعه زكاة ساعة يبعه إن كان قد حال عليه الحول . قال : وإن كان ممن يدير ماله في التجارات إذا باع اشترى قوم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكى لؤلؤه وزبرجده وياقوته وجميع ما فيه إلا التبر الذهب والفضة فإنه يزكى وزنه ولا يقومه اهـ

ثم ذكر المعدن أى معدن النفدين فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُشْرَطُ فِي الْمَعَادِنِ اتِّصَالُ النَّيْلِ وَكَأَلِ النَّصَابِ ، لَا اتِّطَوُّ ، فَإِنْ أَخْرَجَ دُونَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يُخْرَجَ كَمَاتُهُ أَوْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَا يَكْسُهُ قَدْ حَالَ حَوْلُهُ ، وَتُضْمُ الْمَعَادِنُ وَإِنْ تَنَاسَتْ مَحَالَّتْ كَالزَّرْعِ وَغَيْرِهَا بِشَرَطِ اتِّصَالِ النَّيْلِ وَإِلَّا اسْتَقْلَّ كُلُّ بَعْضِكُمْ قَالَ فِي الرِّسَالَةِ : وفيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة إذا بلغ وزن عشرين ديناراً أو خمس أواق فضة ففي ذلك ربع المشر يوم خروجه . وكذلك فيما يخرج بعد ذلك متصلاً به وإن قل ، فإن انقطع نيله بيده وأبتدأ غيره لم يخرج شيئاً حتى يبلغ ما فيه الزكاة اهـ . وقال خليل : وإنما يزكى معدن عين وحكه للإمام ، ولو بأرض معين ، إلا لمملوكة لمصالح فله ، وضم بقية عرقه وإن تراخى العمل ، لا لمعادن ولا عرق آخر الخ . التفراوى : وإنما وجبت زكاة الخارج بعد تمام النصاب وإن قل لأنه كالدين يزكى للقبوض منه بعد النصاب وإن قل اهـ . قال مالك في الموطأ إنه لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم ، فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك مادام في المعدن نيل ، فإذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول تنبتدئ فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول . قال مالك : للمعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع ، يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول ، كما يؤخذ من الزرع إذا حصد المشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول اهـ ثم ذلك البندرة بفتح النون وسكون الدال المهملة ، وفي للصباح : البندرة والفتح .

والضم لغة . ولا يكون ذلك إلا نادراً اه . وهى للمال الذى .. يوجد فى الأرض . وحكمها كالكاز من أن فيها الخمس على المشهور . وهو قول ابن القاسم . وقال ابن نافع فيها الزكاة . وحلى القول الأ لمشى الشيخ خليل حيث قال : وفى ندرته الخمس كالكاز . ومشى المصنف على أن القول الثانى أظهر له . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّدْرَةَ كَغَيْرِهَا . وَقِيلَ بَلْ تُخَمَّسُ ﴾ وأنه رحمه الله حكى القول المشهور بقيل التى تدل على الضمف . قال الخرشي : ولمضى أن ندرة معدن العين تخمس على المشهور . قال العدوى : ومقابلة مارواه ابن نافع عن مالك ليس فيها إلا الزكاة ، وإنما الخمس فى الكاز اه وفى الخطاب : قال فى التوضيح : للمعتبر فى تمييز الندرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لها دون الحفر والطلب ، فإذا كانت القطعة خالصة لا محتاج إلى تخليص فهى القطعة المشبهة بالكاز وفيها الخمس ، وأما إذا كانت ممزوجة للتراب ومحتاج إلى تخليص فهى للمدن وتجب فيها الزكاة ، حكاه الباجى عن الشيخ أبى الحسن اه . والحاصل أن فى الندرة قولان أشهرهما التخميس كما تقدم . والله أعلم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَصَحُّ تَخْمِيسُ قَلِيلِ الرُّكَازِ وَكَثِيرِهِ وَعَرُوضِهِ ﴾
يعنى أن الكاز .. يخمس قليله وكثيرها لافرق بين النقيدين والعروض . قال الخرشي : المشهور أن الكاز يخمس ولو كان دون النصاب ، وسواء كان عرضاً أو عيناً كالجواهر والنحاس والرصاص والعمد والرخام والصخور ما لم تكن مبنية وإلا فحكمها حكم جذرها اه مع إيضاح . وقال زروق فى شرحه على الرسالة : والمشهور تخميس القليل والكثير منه كان عيناً أو لؤلؤاً أو نحاساً أو غيرها ، وإليه رجع مالك عن تخصيصه بالعين ، واختاره ابن القاسم وغيره . وما كثر العمل والنفقة فى تحصيله فليس فيه إلا الزكاة على الأصح اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْبَعَةُ أَهْمَاسِهِ إِنْ كَانَ بَقِيَّةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَوْ أَحْدَهُ ﴾

وفي المواق قال مالك في المدونة : ما وجد في أرض العرب كأرض اليمن والعجاز وفيها في الأرض من ركاز ذهب أو فضة فهو لمن وجده ، وعليه فيه الخس كان قليلاً أو كثيراً ، وإن نقص عن مائتي درهم ، أصابه غنى . أو فقير أو مدين ، ولا يسع الفقير أن يذهب بجميعه لموضع فقره اه . قوله في الجاهلية ، قال النفرأوى : لأن الغالب في الوجود في الأرض كونه من دفن الجاهلية . وقوله فلو أجده ، قال وأشهر كلام المصنف أنه ليس حكمه للإمام كالمعدن ، بل الباقي بعد إخراج خمسة لواجده ولو عبداً أو كافراً ، حيث وجده في أرض لا مالك لها ، كموات أرض الإسلام ، أوفياقي العرب التي لم تفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها . وأما لو وجد في أرض مملوكة فيكون ما فيه لمالك الأرض ولو جيشاً . انظره في الفواكه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا فِي أَرْضِ الصَّلْحِ فَلَا هِلَا ، وَأَرْضِ التَّنَوَةِ لَمْ تَنْتَحِبْ ﴾ قال مالك في المدونة : ما وجد من ركاز بأرض الصلح فهو للذين صلحوا على أرضهم ، ولا يخمس ولا يؤخذ منهم شيء . قال سحنون : ويكون لأهل تلك القرية دون الإقليم ، إلا أن يجده رب الدار وهو من أهل الصلح فهو له ، إلا أن يكون رب الدار ليس من أهل الصلح فيكون ذلك لأهل الصلح دونه اه . وعبارة النفرأوى في الفواكه أنه قال يستثنى من الركاز الذي يخمس ما وجد مدفوناً في أرض الصلح سواء كان من دفنهم أو من دفن غيرهم ، فهذا لا يخمس على المشهور ولا يكون لواجده وإنما هو لأهل الصلح جميعاً إلا أن يجده رب دار منهم بها فإنه يختص به ، فلو لم يكن منهم فهو لهم اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ فَهُوَ لِقَطْعَةٍ ﴾ يعني كما قال النفرأوى : وأما ما وجد وعليه علامة مسلم أو ذمي فهو لقطة سواء وجد مدفوناً أو على ظهر الأرض يجب على واجده تعريفه سنة ، ما لم يفتل على الظن اقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بلا

تعريف ٨٠ . وقال خليل : ودفع مسلم أو ذمی لقطة . قال الدردير : كالوجود من مالهما على ظهر الأرض يعرف سنة إذا لم يعلم ربه أو وارثه ، فإن قامت القرائن على توالى الأعصار عليه بحيث يعلم أن ربه لا يمكن معرفته ولا معرفة وارثه في هذا الأوان فهل ينوى تملكه أو يكون محله بيت مال المسلمين فهو لم كل مال جهلت أربابه فعلمه بيت المال ، وهو الظاهر بل للمؤمن ٨١ . وإنما كان مال الذمی كالمسلم لأنه محترم بحرمه الإسلام لدخوله تحت حكم المسلمين

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا اسْتَفْرَقَ أَوْ أَبْقَى مَا لَزَكَاةَ فِيهِ اسْقَطَهَا عَنْ النِّقْدِ اٰخُوْلِيْ ۝ ﴾ يعنى إذا كان عليه دين أكثر مما بيده من النقود . أو ببقى أقل من النصاب بعد وفاة الدين فلا زكاة عليه في نقده . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا اَلْمَمْدِنِيَّ وَالْمَاشِيَةَ وَالْمَمَشَرَاتِ ۝ ﴾ يعنى أن الدين لا يسقط زكاة المعلن والمأشية . وفي الرسالة ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية . وكذا لا يسقط الدين خمس الركاز ، فمن خرج من زرعه خمسة أوسق ، أو وجد في ماشيته نصاباً وعليه دين يزيد على قيمة ذلك فإنه يجب عليه إخراج الزكاة وبوفى دينه من الباقي : قال خليل : ولا تسقط زكاة حرث ولا ماشية ومعدن بدین ، أو نقد ، أو أسير . وقال القرافي : كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز يمشون الخراف والسماة ولا ينقصون شيئاً لأجل الدين من ثمرة ولا من ماشية . وكانوا يسألونهم عن الدين في العين . قاله النفراوى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ اِلَّا اَنْ يَكُوْنَ لَهُ عَرْضٌ يَسَاوِيهِ وَيُجْمَلُ بِاَزَائِهِ مَا يَبَاعُ عَلَيْهِ فِي فَلَاسِهِ كَدَيْنِهِ وَكُتَابَتِهِ وَخِدْمَتُهُ مُدْبِرُهُ وَتَحْوِ ذَلِك ۝ ﴾ والمعنى أن من عليه دين وله أى بيده من الذهب أو الفضة فليحسب ما بيده من النقد على ما عليه من الدين ، فإن بقى ما فيه الزكاة بعد الدين زكاه وإلا فلا ، إلا إذا كان عنده شيء يجعل بازاء دينه فعليه أن يزكى ما بيده من النقد . قال في الرسالة : ومن له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقص عن

مقدار مال الزكاة فلا زكاة عليه إلا أن يكون عنده مما لا يزكى من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوان مقتناة أو عقار أو ربيع ما فيه وفاء لدينه فليزك ما بيده من المال ، فإن لم تف عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما بيده ، فإن بقي بعد ذلك ما فيه الزكاة زكاة اه . قال النفراوي مثال ذلك أن يكون عنده ثلاثون ديناراً ، وعليه عشرون ديناراً ، وعنده من العروض التي تباع في الدين وحال عليها الحول ما يوفي عشرة ، تبقى عشرة من الدين بحسبها ويأخذها من الثلاثين التي عنده ويعطيها لصاحب الدين ، يبقى بعد وفاء الدين عشرون فيزكيا . وأما لو بقي أقل من النصاب بعد وفاء دينه فلا تجب عليه الزكاة . مثال ذلك أن يكون عنده عشرون وعليه عشرون ديناراً ، وعنده من العروض ما يفي بعشرة ، يبقى من الدين عشرة يعطيها من العشرين التي عنده بفضل له بعد وفاء الدين عشرة لا زكاة فيها اه . وما ذكره المصنف من قوله إلا أن يكون له عرض يساويه القدير في يساويه عائد إلى الدين ، وليس العرض ؛ خصوصاً ، بل جميع ما كان ملكاً له ولو ديناً له على غيره نحو الكتابة وخدمة الدبر له وكل ما يباع على الفاس يجب عليه أن يجعل ذلك مقابلة لما عليه كما ذكره المصنف اه

ولما انتهى الكلام على زكاة التقدين والمعدن وغيرها انتقل يتكلم على زكاة النعم وهي الإبل والبقر والنعم ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

أى في بيان زكاة الإبل والبقر والنعم . وتسمى زكاة للماشية كافي عبارة الأكثرين للمؤلفين . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ وَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ ﴾ يعنى أن أول نصاب الإبل خمسة من الإبل ، فإذا بلغت هذا العدد ففيها شاة جذعة أو ثنية وهما ما أوفى سنة ودخل في الثانية دخولا يينا ، لافرق في الإجزاء بين الذكر

والأنتى ، وإنما قدم زكاة الإبل اقتداء بما فى الحديث ، ولأنها أشرف النعم ، ولذا سميت جمالا للتحمل بها قال الله تعالى « وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ » ثم اعلم أنه لا فرق عندنا فى الماشية بين أن تكون سائمة أو عاملة ، أو مملوكة ، والإبل زكاتها من غير نوعها إلى أن تبلغ خمسة وعشرين بعيراً كما فى صحيح البخارى « فيما دون خمس وعشرين من الإبل النعم فى كل خمس ذود شاة » أى جذعة ، وتعطى من جل غنم البلد ، ولا عبرة بغنم المزكى ، فإن تساوى الضأن والمزكى من الضأن . وقيل يخير الساعى ، وإن لم يكن من أهل النعم فيعتبر جل غنم أقرب البلاد إليهم . ويكنى عنها بعير ولو أقل من سنة بشرط أن تكون قيمته تساوى قيمة الجذعة ، فى العشر جذعتان ، وفى خمسة عشر ثلاث شياه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْمِشْرِينَ أَرْبَعٌ ﴾ يعنى إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، وإذا زادت على الأربع والعشرين زكيت من جنسها لأنه كلما زاد المال تنبى الزيادة فى القدر الواجب تعظيماً لشكر المنعم . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ عَدِمَهَا فَأَبْنُ كَبُونٍ ﴾ قال فى الرسالة : ثم فى خمس وعشرين بنت مخاض ، وهى بنت سنتين ، فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر . قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الدردير : وليس لنا فى الإبل ما يؤخذ فيه الذكر عن الأنتى إلا ابن اللبون عن بنت المخاض ، وحينئذ لا يجوزى ابن المخاض عن بنت المخاض ، وابن اللبون عن بنت اللبون اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ كَبُونٍ ﴾ يعنى إذا بلغت الإبل ستاً وثلاثين إبلا ففيها بنت لبون أنتى ، وهى ما أوفت سنتين ودخلت فى الثالثة ، وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن ، فلو لم توجد عنده ، أو وجدت معينة لم يؤخذ عنها حق ، بخلاف ابن اللبون فتقدم أنه يؤخذ عن بنت المخاض كما ذكره . ثم قال رحمه الله تعالى :

﴿ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً ﴾ وهي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة. وفي الرسالة: وهي التي يصاح على ظهرها الحل وبطرقها الفعل، وهي بنت أربع سنين، أي أتمت ثلاثاً ودخلت في الرابعة، ويستمر يدفعها إلى تمام ستين

قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ﴾ يعني ثم إذا زادت واحدة على الستين ففيها جذعة، وهي التي أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة، سميت جذعة لأنها تخرج أي تسقط سنّها وينبت غيرها، وهي آخر الأسنان التي تؤخذ في الزكاة من الإبل. وغاية أخذها ينهي إلى تمام خمس وسبعين، لأن الوقص في هذه أربعة عشر كالتى قبأها.

قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ يَنْتَابُونَ ﴾ تؤخذان، وسنهما كما تقدم، ويستمر أخذهما إلى تمام تسعين، لأن الوقص في هذه أربعة عشر أيضاً ثم إن زادت ففيه ما أشار إليه رحمه الله بقوله ﴿ وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّةً ﴾ تؤخذان، وسنهما كما تقدم، فالوقص أربعة عشر أيضاً وغاية أخذها يستمر إلى تمام عشرين ومائة، فإن زادت ولو واحدة فالخيار للساعي، وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله ﴿ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ يُخَيِّرُ السَّاعِي بَيْنَ حِقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ ﴾ يعني إذا تمت إحدى وعشرين ومائة فالخيار للساعي في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون. قال رحمه الله تعالى: ﴿ فَإِنْ وَجَدَ إِحْدَاهُمَا تَعَيَّبَتْ ﴾ أي التي وجدها عند رب المال من الحقتين أو ثلاث بنات اللبون تعين أخذها. وما ذكرناه من أن الزيادة الواحدة على مائة وعشرين فالخيار للساعي هو قول ابن شهاب، وتبعه فيه ابن القاسم. قال العلامة الصاوي في حاشيته على الدردير: اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن بين ما تقدم من التقادير، وبين أن في الإحدى والتسعين إلى مائة وعشرين حقتين قال: « ثم ما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل

(٢٥ - أسهل المبرك ١)

خمسين حقة « ففهم مالك أن الزيادة زيادة عقد أى عشرة وهو الراجح . وفهم ابن القاسم مطلق زيادة ولو حصلت بواحدة ، ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون بانتفاق . وأما في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع اختلاف بينهما ، فمقد مالك يغير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون ، وهو ما مشى عليه الدردير ، وعند ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون اه . قال النفراوى فى الفواكه : وما ذكره للصنف من أن الواجب يتغير بمطلق الزيادة على المائة والعشرين ولو واحدة هو قول ابن شهاب . قال ابن القاسم . وبه أقول ، فيجب عنده فى المائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين ثلاث بنات لبون من غير تحيير للساعى . والذى ارتضاه مالك وهو المشهور كما قاله فى اللقدمات أن الزيادة التى يتغير بها الواجب هى زيادة العشرات على المائة والعشرين . وأما زيادة أقل من عشرة على المائة والعشرين فالساعى بالخيار بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون ، وجرى عليه العلامة خليل حيث قال : وفى مائة وإحدى وعشرين إلى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعى ، إلى أن قال : ثم فى كل عشر يتغير الواجب فيتغير فى مائة وثلاثين فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة ، انظر حاصله فى الفواكه اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً ﴾ يعنى فما زاد على ما تقدم يؤخذ فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة ، فى مائة وثلاثين حقة وبنات لبون ، وفى مائة وأربعين حقتان وبنات لبون . وفى مائة وخمسين ثلاث حقات ، وفى مائة وستين أربع بنات لبون . وفى مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفى مائة وثمانين حقتان وبنات لبون ، وفى مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون . وفى مائتين أربع حقات أو خمس بنات لبون ، الخيار للساعى أو لرب المال إن لم يكن ساع ، ولا كلام لرب المال مع وجود الساعى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ أَوْقَاصُ ﴾ قال فى الرسالة : ولا زكاة

في الأوقاص وهي ما بين الفريقتين من كل الأنعام . وذلك كما بين بنت الحاض وبنت اللبن في الإبل ، وكما بين التبيع والسنة في البقر ، وكذا ما بين جذعة من الشاة وشاتين في الغنم . وهكذا في جميع الأجناس الثلاث إلى آخر الفروض فتأمل .

ولما أنهى الكلام عن زكاة الإبل انتقل يتكلم على زكاة البقر فقال رحمه الله تعالى : **﴿ وَنَصَابُ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ قَفِيحًا تَبِيعٌ ﴾** وفي الحديث عن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه قال « بمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبعية ، ومن كل أربعين مسنة » . وعنه رضى الله عنه « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخذ من البقر شيئاً حتى تبلغ ثلاثين ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها جمل تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت ففيها بقرة مسنة » اهـ رواه النسائي وفي الرسالة ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين ، فإذا بلغت ففيها تبيع جمل جذع أو قسنتين ، ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة ، ولا تؤخذ إلا أنثى وهي بنت أربع سنين ، وهي ثنية فما زاد ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع اهـ . هذا مقصود المصنف رحمه الله بقوله : **﴿ وَفِي أَرْبَعِينَ مَسْنَةً ﴾** أي إلى تسع وخمسين ، ثم في ستين تبيعان إلى تسع وستين ، ثم في سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مستنان ، وفي تسعين ثلاثة أتباع . وفي مائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة وعشر مستنان وتبيع ثم قال رحمه الله تعالى **﴿ وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يُخَيَّرُ الْبَاقِي بَيْنَ ثَلَاثِ مَسْنَاتٍ وَأَرْبَعَةِ أَتْبَاعَةٍ ﴾** وما ذكره من التخيير إن وجداً معاً وأما إن وجدت منفردة فمكنت كما تقدم ذلك . قال العلامة خليل : ومائة وعشرون كاتفي الإبل ، التشبيه في الضياع بين أخذ أربع حقائق أو خمس بنات لبون هذا في الإبل وإن لم يتقدم ذكر مائتين فإنه مفهوم من قوله ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

ثم ذكر ما يضم بعضه لبعض من نوع البقر وغيرها فقال رحمه الله تعالى : **﴿ وَالتَّجْوَامِيسُ ﴾**

نوعاً) الضمير عائد إلى البقر المذكور في أول النصاب . والجواميس جمع جاموس وهي بقر سود ضخام صغيرة الأعين طويلة المخراطين ، مرفوعة الرأس إلى قدام ، بطيئة الحركة وقوية جداً ، لا تسكاد تقارن الماء ، بل ترقد فيه غالب أوقاتها ، يقال إنها إذا فارقت الماء يوماً فأكثر هزلت ، رأيناها بمصر وأعمالها ، قاله زروق في شرحه على الرسالة اهـ . والمعنى أن الجاموس من نوع البقر يضم بعضه لبعض في الزكاة ، لأن اسم الجنس جمعها في قوله عليه الصلاة والسلام « في كل ثلاثين من البقر تبيع » ومثلها باقي الأجناس التي تجمع مع الأخرى ، فن ملك خمسة عشر بقرة ومثلها جاموساً وحال عليها الحول وجب عليه أن يركبها . قال ابن جزى في القوانين : تجب الزكاة في الأنعام سواء كانت سائمة أو معلوفة ، إلى أن قال : ويضم المعز إلى الضأن ، والجواميس إلى البقر ، والبعث من الإبل إلى العراب . وقال خليل وضمت تحت لعراب ، وجاموس لبقر ، وضأن لمعز ، وخير الساعي أن وجبت واحدة وتساويا ، وإلا فن الأكثر . قال الشيخ زروق في شرح الرسالة : والبعث إبل ضخمة مائلة إلى القصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر ، تأتي من ناحية العراق ، وقد رأيناها بمصر والحجاز مع الأروام في جهنم . فسبحان الخلاق العظيم اهـ (قلت) نعم ونحن أيضاً رأيناها بمكة أيام الحج سنة ١٣٤٤ هجرية كما وصفها الشيخ . وأما اليوم فلا يأتون بها ، بل ولا يأتون بالعراب إلا نادراً ، وغالب للراكب اليوم السيارات والطيارات كما هو مشاهد . والعراب إبل معروفة ، وكذا الضأن والمعز معروفان . وقال الخريشي : يعني إذا اجتمع صنفان من ضأن ومعز ، أو من تحت وعراب ، أو من جاموس وبقر وتساويا ، كعشرين صائفة ومثلاً معزاً ، أو خمسة عشر بقرأ ومثلاً جاموساً ، فإن الساعي يخير في أن يأخذ الواجب من أي الصنفين شاء مع مراعاة الأحظ . هذا إذا تساوا وأما إن لم يكونا متساويين كعشرين عرباً أو جاموساً أو ثلاثين ضأناً وعشرة من الصنف الآخر فيأخذ بنت المعاض في الإبل ، والتبيع في البقر ، والشاة في الغنم ، أي يأخذ كذلك من

الأكثر، وهو المشرون من أحد الصنفين الأولين، ويأخذ الشاة من الثلاثين، ولا يأخذ من العشرة شيئاً لأن الحكم للغالب اه مع إيضاح. وإذا زاد الواجب على ذلك فعليك بالمطولات كشرح المختصر وغيره

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَيُكْتَلُ النَّصَابُ بِالْمَجَاجِيلِ كَالْفِصْلَانِ ، وَيُؤْخَذُ السِّنُّ الْوَاجِبُ ﴾ قال في الرسالة: ولا تؤخذ في الصدقة النسخة، وتعد على رب النعم، ولا تؤخذ المجاجيل في البقر ولا الفصلا في الإبل وتعد عليهم. ولا يؤخذ تيس، ولا هرمة، ولا لماخض، ولا فحل النعم، ولا شاة العلف، ولا التي تربى ولدها، ولا خيار أموال الناس. ولا يؤخذ في ذلك عرض ولا ثمن، فإن أجبره المصدق على أخذ الثمن في الأنعام وغيرها أجزاءه إن شاء الله اه والحاصل أنه لا يجوز أخذ الشرار مراعاة لحق الفقراء ولا الجلباد مراعاة لحق أرباب اللواشى. قال القرافي: فإن أعطى واحدة من الخيار طينة بها نفسه جاز ذلك، وإن أعطى من الشرار فلا يجرى، وإن كانت كلها خياراً أو شراراً أزم الوسط على المشهور. فإن امتنع أجبر على ذلك. قاله النفراوى

قال رحمه الله تعالى: ﴿ قُلُوْا مَا نَتِ الْأَمْهَاتُ وَيَقِيَّتِ الْأَوَّلَا دُ نِصَابًا زُكِّيَتْ ﴾ قال مالك في المدونة: إذا كانت مجاجيل كلها أو فصلاً كلها، أو سخيلاً كلها، وفي عدد كل صنف منها ما يجب فيه الصدقة فعلى صاحب الأربعين من السخا أن يأتي بمذعة أو ثنية من النعم، وعلى صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولاً كلها أن يأتي ببيع ذكر. وإن كانت فصلاً كلها خمسة وعشرين فعليه أن يأتي بابنة مخاض، ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء اه

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَتَزَكَّى الْعَوَامِلُ وَالْهَوَامِلُ ﴾ يعنى بالعوامل جمع عاملة وهى التى تستعمل فى الحرث والحل أو السقى أو نحو ذلك. والهوامل جمع هاملة أو مهملة وهى التى تسرح وتترك بنهر راع، ونسب سائمة أيضاً، وفى العزبة: فصل فى زكاة النعم وهى

الإبل والبقر والغنم ، معلوفة أو سائمة ، عاملة أو مهملة . والمعلوفة هي التي يملفها ربها من عنده ، والسائمة هي التي تأكل من المرعى . وتقدم آتفاً معنى العاملة والمهملة ، قال خليل : وإن معلوفة وعاملة وتناجى . قال السادة المالكية : والتصيد بالسائمة في حديث « في سائمة الغنم زكاة » لأنه الغالب على مواشى العرب ، فهو خرج مخرج الغالب وليبيان الواقع ولذا قالوا لا مفهوم له . انتهى

ولما أنهى الكلام عن زكاة البقر انتقل يتكلم على الغنم فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَنِصَابُ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ وَفِيهَا شَاةٌ كَالَّتِي فِي الْإِبِلِ ﴾ والغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمز ، ولذا نضم مع الأخرى . ولا زكاة من الغنم في أقل من أربعين ، فإذا بلغت فيها شاة جذعة ، أو ثنية أوفت سنة ودخلت في الثانية . وفي كتاب ابن حزم في صدقة الغنم : ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة ، فإذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة ، إلى عشرين ومائة ، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان ، إلى مائتي شاة ، فإذا كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة شاة ، فإزاد في كل مائة شاة ، وإليه أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ وَفِي مِائَةِ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ﴾ أي جذعتان ، أو جذعان إلى مائتين . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثَ ﴾ أي من الشياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين ، ثم في أربعمائة أربع من الشياه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ ﴾ أي بعد الأربعائة فلا يتغير الواجب بعدها إلا بزيادة المائة .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤَاخَذُ هَرَمَةٌ ، وَلَا هَزِيلَةٌ ، وَلَا مَمِيَّةٌ ، وَلَا فَحْلٌ ، وَلَا كَرِيمَةُ الضَّأْنِ ﴾ قال في اللبونة كافي كتاب ابن حزم : ولا تخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق . وتقدم لنا في شرح قول المصنف وبؤخذ السن الواجب فراجع إن شئت . قال العلامة الدردير في أقرب المسالك : وتعين أخذ

الوسط ولو انفرد الخيل أو الشرار ، إلا أن يتطوع المزكى أو يرى الساعى أخذ
المعنية أحظ اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَعْرُ جِنْسٌ ﴾ وتقدم أن الغنم اسم جنس يطلق على
الضأن والمز ، كما يشملها لفظ الشاة . قال مالك في اللوطا في الرجل يكون له الضأن والمز
لأنها تجمع عليه في الصدقة ، فإن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت . وقال إنما هي غنم
كلها اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَحُكْمُ الْأَوْلَادِ مَا تَقَدَّمَ ﴾ أى عند قوله فلو ماتت الأمهات
وبقيت الأولاد نصاباً زكيت ، فراجعه إن شئت . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَزَكَّى
السَّائِمَةُ وَالْمَلُوفَةُ ﴾ وتقدم الكلام أيضاً في السائمة والمלוوفة عند قوله : وتركى العوامل
والموامل ، فراجعه إن شئت قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُبْدِلٌ نِصَابًا بِجَنْسِهِ يَبْنِي ،
وَمِنْ خِلَافِهِ الشُّهُورُ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنْ يَقَعْلَهُ فِرَارًا ﴾ والمعنى أن من أبدل ماله بجنسه
أى بنوعه - وهو نصاب وقت الإبدال فإنه يبنى على حول ماله قبل الإبدال . وأما إن
أبدله بغير جنسه فالشهور أنه يستأنف حولاً من يوم التبديل ، إلا أن يقعله فراراً من
الزكاة فتؤخذ منه . قال العلامة الدردير في أقرب المسالك : ومن أبدل أو ذبح ماشيته
فراراً أخذت منه ولو قبل الحول إن قرب . وبني في راجعة بعب أو فلس أو فساد
لا إقالة : قال الصاوى في حاشيته عليه : حاصله أن من كان عنده نصاب من الماشية سواء
كان للتجارة أو للثنية ثم أبدله بعد الحول أو قبله بقرب كشيء بماشية أخرى من نوعها أو
من غير نوعها ، كانت الأخرى نصاباً أو أقل من نصاب ، أو أبدلها بمرض أو قد فراراً
من الزكاة ، ويعلم ذلك من إقراره أو من قرائن الأحوال ، فإن ذلك الإبدال لا يسقط عنه
زكاة المبدلة ، بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بتقيض قصده . ولا يؤخذ بزكاة البديل وإن
كانت زكاته أكثر لأن البديل لم يجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُسْتَقْبِدُ نِصَابٍ أَوْ دُونَهُ مِنْ جِنْسٍ مَأْشِيَّتِهِ يَبْنِيهِ عَلَى حَوْلٍ ﴾ أى يبنيه على حول مآشيته بشرط أن يكون فى مآشيته نصاب قبل الفائدة . قال مالك فى اللوط : ولو كانت لرجل إبل أو بقراً أو غنم يجب فى كل صنف منها الصدقة ، ثم أفاد إليها بغيراً أو بقرة أو شاة صدقها مع مآشيتها حين يصدقها . وهذا أحب ما سمعت إلى فى ذلك ، وقال أيضاً فى المدونة : وإنما تضاف الغنم إلى الغنم ، والبقر إلى البقر ، والإبل إلى الإبل ، إذا كان الأصل الذى كان عندها قبل أن يفيد هذه الفائدة نصاب مآشيتها فإنه يضيف ما أفاد من صنفها إليها إذا كان الأصل نصاباً فيزكى جميعها ، وإن لم يفد الفائدة قبل أن يحول الحول إلا يوم زكاه مع النصاب الذى كان له اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَانْخِلَاطَاءُ كَالْمَالِكِ الْوَاحِدِ بِشَرْطِ كَمَالِ النِّصَابِ فِي مِلْكٍ كُلِّ ، وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى وَصْفَيْنِ : كَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ وَالْدَّلْوِ وَالْمِرَاحِ وَاللَّيْتِ وَكَسْبِ الْمَصْلَحَةِ وَلَوْ آخِرَ الْحَوْلِ ﴾ يعنى أن انخِلَاطَاءُ كالمالك الواحد فى الزكاة ، ولا تؤخذ ممن لم تبلغ حصته عدد الزكاة على المشهور ، وسواء كان خليطاً أو غيره . قال الشيخ زروق فى شرح الرسالة : والذهب أن انخِلَاطَاءُ كالمالك الواحد بشروط ستة : اتحاد النوع ، وقصد الرفق ، وكون ذلك قبل الحول مالم يقرب جداً ، ونية انخِلَاطَاءُ ، خلافاً لأقربهم ، وملك كل نصاباً على المشهور ، وحول حول كل نصاب ، واجتماعاً فى ملك أو منفعة ، فى الجبل من ماء ، ومبيت ، وراح يذهبهم ، وحل لرفق ، ومراح وهو موضع إقامتها . وقيل موضع الرواح للبيت ، فعلى ستة جعلها الراعى ، فلذا قيل يكفي وجوده . وقيل يكفي اثنين منها اهـ . وقال ابن ناجى : وشروط انخِلَاطَاءُ خمسة الراعى ، والفحل ، والدلو ، والمراح ، والمبيت . ولا خلاف أنه لا يشترط جميعها ، واختلف فى أقل الجزئى منها ، قيل ثلاثة وقيل اثنان ، وقيل يكفي الراعى ، ورجح المصنف الاثنان بقوله : واجتماعهم على وصفين كما تقدم . وقال مالك فى اللوط فى الخليطين : إذا كان الراعى واحداً ، والفحل

واحدًا، والمراح واحدًا والدلو واحدًا، فالرجلان خليطان، وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه . قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط ، إنما هو شريك . قال مالك : ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة . وتفسير ذلك أنه إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاة فصاعدًا وللآخر أقل من أربعين شاة كانت الصدقة على الذي له الأربعون شاة ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة ، فإن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة جميعًا في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعًا . فإن كان لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة ، وللآخر أربعون شاة أو أكثرهما خليطان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةُ الصَّدَقَةِ ﴾ وتفسير لا يجمع بين مفترق أن يكون نفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد في غنمه الصدقة ، فإذا أظلم المصدق جمعوا لئلا ينكون عليهم فيها إلا شاة واحدة ، فهوا عن ذلك . وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فإذا أظلم المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على واحد منهما إلا شاة واحدة ، فهي عن ذلك . قاله مالك في اللوطي ، ومثله في الدونة اهـ ثم ذكر أن الافتراق والاجتماع لهما تأثير كما فسر الإمام معناه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَثَّرُ التَّخْفِيفُ كَمَا لِكِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ ﴾ يعني هذا مثال التخفيف . قال الخرشي : كائنين لواحد ثمانون من اللمز ، وللآخر أربعون من الضأن فإن عليهما واحدة من اللمز على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر ثلث . قال رحمه الله تعالى : ﴿ أَوْ التَّثْقِيلُ كَمَا لِكِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ ﴾ يعني كما يؤثر التخفيف كذلك يؤثر التثقيب يرجع معناها بالتقليل والتكثير في الأخذ . قال المواق نقلا عن

التلقين : للخالطة في الماشية تأثير في الزكاة ، وتأثيرها أن يكون للثانين ثمانون شاة لكل واحد أربعون ، فيأخذ منها الساعي شاتين إذا كانا مفترقين فإن خلطا أخذ عن الثمانين شاة واحدة ، فتأثيرها في هذا الموضع التخفيف . وقد تؤثر التثقيل ، وهو أن يكون للثانين مائتان وشاة فيؤخذ منها ثلاث شياه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْفِرَارِ أَخِذُوا بِحَالِ الْإِنْفِرَادِ ، وَبُصْدُقُونَ فِي قَصْدِ الْمَصْلَحَةِ ، فَإِنْ اتَّهَمُوا حُلْفُوا ﴾ قوله فإن ظهر قصد الفرار إلخ ومفهومه لو تفرقوا أو اجتمعوا لعذر لا حرمة ، ويصدقون في العذر من غير يمين إن كانوا مأمورين بظاهر الصلاح ، وإلا فبيمين كما ذكر المصنف اهـ نراوى ومثله في المدوى .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالنَّصَابُ الْمُؤَلَّفُ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ مُتَأَوَّلًا تَرَادُّوا بِحَسَبِ أَمْلَاكِهِمْ ، كَمَا تَزَادَ الْفَرَسُ يَخْلَطُ دُونَهُ ، وَإِلَّا فَهِيَ مِنْ مَالِكِهَا كَالْمَأْخُوذَةِ مِنْ دُونِ النَّصَابِ ﴾ قال خليل كتأول الساعي الأخذ من نصاب لهما أو لأحدهما وزاد للخلطة لاغصبا ولم بكلل لهما نصاب اهـ وفي حاشية المدوى على الدردير : تنبيه يتراجمان بالقيمة لو أخذ الساعي من نصاب لهما متأولا كلشكل عشرون من النعم لا يملك غيرها أو لأحدهما نصاب وزاد للخلطة ، كما لو كان لواحد مائة والثاني أحد وعشرون لا يملك غيرها ، وأخذ الساعي شاتين . وأما لو كان عند الشريكين أقل من نصاب وأخذ الساعي من أحدهما فمصيبته على صاحبها كالنصب اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا خَاطِئَةٌ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ، وَلَا زَكَاةٌ فِي حَيَوَانَ غَيْرِهَا ﴾ يعنى لا خاطئة معتبرة شرعا إلا في الماشية ، كما لا تجب الزكاة على ذات غيرها من الحيوان . واسم الماشية لا يطلق إلا على الإبل والبقر والنعم فقط . قال النفاوى : وهى التى تجب فيها الزكاة ، فلا تجب في خيل وبغال وحير ، وإنما وجبت فيها دون غيرها

لوجود كمال النماء فيها من لبن وصفوف ونسل وغير ذلك من أنواع الانتفاع ، بخلاف غيرها من بقية أنواع الحيوان اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا ضَمَانَ لَتَلَفَيْهَا قَبْلَ نَجْيِ السَّاعِي ﴾ الضمير في تلفها عائد إلى الماشية . وقد تقدم قول المصنف في زكاة العين ، وتلفها قبل تمكنه من الأداء . يستطعا ، وبعده يوجب ضمانها ، فراجعه إن شئت . وفي المدونة : لو كانت لرجل ألف شاة ففُضي لها خمس سنين لم يأت به المصدق فيها ، وهي ألف شاة على حالها ، فلما كان قبل أن يأت به المصدق بيوم هلكت فلم يبق منها إلا تسع وثلاثون شاة ، قال مالك : ليس عليه فيها شيء اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ نَقَصَهَا فِرَارًا ضَمِنْ ﴾ هذا كقوله سابقاً فإن ظهر قصد الفرار أخذوا بحال الانفراد . والمعنى أن من نقص نصاباً بذبح أو بيع أو غيرها بقصد الفرار من الزكاة ضمنها ، أى يعامل بنقيض قصده ، كالمارء بماشيته سنين فإنه ضامن ولو ماتت ماشيته ، ولم يضع عنه موتها عما وجب عليه من الزكاة شيئاً ، بخلاف الذى لم يهرب لو هلكت ماشيته وجاءه المصدق بعد هلاكها لم يكن عليه شيء . وسئل ابن القاسم فيمن هرب بماشيته من المصدق وقد حال عليها الحول وقد تموتت كلها أيسكون عليه زكاتها لأنه هرب من المصدق ؟ فقال نعم . وهو قول مالك . قاله في المدونة اهـ .

ولما فرغ من الكلام عن زكاة الماشية انتقل يتكلم على زكاة الحبوب ، ونسب زكاة الحنث والثمار ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَنَصَب ﴾

أى فى بيان زكاة الحرث والثمار ، وبيان النصاب والأنواع التى تجب فيها الزكاة ومالا تجب وغير ذلك مما يتعلق بأحكام الزكاة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نِصَابُ الْحَبُوبِ وَالْثَمَرِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ﴾ ابتداء بما فى صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم « ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » وفى رواية للبخارى كافى المنوط « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وفى الرسالة : ولا زكاة من الحب والتمر فى أقل من خمسة أوسق . وذلك ستة أقدرة وربيع قفيز . والوسق ستون صاعاً بصاع النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام . وقال النفراوى : وللدخنة وهى ملء اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ، ووزنه رطل وثلاث بالبغدادى ، فىكون الصاع خمسة أرطال وثلاثاً بالبغدادى ، وحينئذ فالخمس أوسق بالأرطال الشرعية ألف وستمائة رطل ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً بالوزن المكي والرطل اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية أحد عشر درهماً ، ووزن الدرهم خمسون حبة وخمسا حبة من متوسط الشعير ، وأما بالأرطال المصرية فالخمس أوسق — كما قال الأجهورى — ألف رطل وأربعمائة رطل وخمسة وثمانون رطلا . فلم أن الخمسة أوسق بالصيعان ثلاثمائة صاع ، وبالأمداد ألف مد ومائتا مد . وبما ذكرنا علم قدر النصاب بالكيل الشرعى والمصري ، وبالوزن الشرعى والمصرى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ بِالْمَدَنِ ﴾ أى بالخمس الأوسق تعتبر بالصاع المدنى وهو الذى تقدم وصفه . قال العلامة الدردير : كل صاع أربعة أمداد ، كل مد رطل وثلاث ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيًا ، لأنه ورد « الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة » لأن مكة محل التجارة الموزونة ، والمدينة محل الزروع والبساتين

فيعتنون بالكيل . وكل درهم خمسون حبة وخمساوية من وسط الشعير . قال في المجموع .
فيوزن القدر المعلوم من الشعير ويكال . ثم الضابط مقدار الكيل ، فلا يقال الوزن
يختلف باختلاف الحبوب . وتقريب النصاب بكيل مصر أربعة أراذب وويبة - كيلتين
بالكيل المصرى - وذلك لأن كل ربع مصرى ثلاثة أصع ، فالأربعة أراذب وويبة
ثلاثمائة صاع ، وذلك قدر الخمة الأوسق لأن الجملة ألف مد ومائتان . هذا كيلها . ووزنها
ألف وستمئة رطل اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَجِبُ الْعَشْرُ فِيمَا سَقِيَ سَيْحًا أَوْ بَعْلًا ، وَنِصْفُهُ فِيمَا
سَقِيَ نَضْعًا ﴾ . يعنى أن المأخوذ من النصاب يختلف باختلاف السقى . قال التفراوى على
الرسالة : لم يبين للمصنف القدر المأخوذ من النصاب ، وهو العشر فيما سقى بنير مشقة ،
فيدخل أرض السيح أى الماء الجارى ، وما سقى من السماء ، وما سقى بقليل ماء كالندرة
الصيفى بأرض مصر فإنه يصب عليه قليل ماء عند وضع حبه فى الأرض ثم لا يسقى بعد .
ذلك . ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالندوايب ، والدلاء ، والأصل فى ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم . فيما سقت السماء والعيون العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر وإن سقى
بهما فعلى حكميهما . حيث تساويا أو تقاربا ، فيؤخذ العشر من ذى السيح ، ونصفه من
ذى الآلة ، وإن سقى بأحدهما أكثر فقليل الحكم للأكثر ويبنى الأقل . وقيل لا تبعية
وتعتبر القسمة . قال خليل : وإن سقى بهما فعلى حكميهما ، وهل يغلب الأكثر ؟ خلاف اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَا تَسَاوَيًا فَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ﴾ . يعنى كفى الفقه على
قول المالكية إن سقى بالآلة وبنيرها نظر للزمن ، فإن تساوت نددة السقين أو تقاربت
أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع
العشر . قال الدردير : وإن سقى بهما فعلى حكميهما ، أى فالزكاة فى ذلك الزرع تجرى
على حكم السقى بالآلة والسقى بنيرها بأن يقسم الخارج نصفين نصف فى العشر والآخر

فيه نصف العشر . وظاهره سواء استوى السقي بكل منهما في الزمن أو في عدد السقيات أم لا ، وهو أحد المشهورين ، والثاني يعتبر الأغلب لأن الحكم للغالب اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَفَاوَتْ فَالْمَشْهُورُ اعْتِبَارُ الْمَأْخُوذِ بِهِمَا . وَقِيلَ الْأَقْلُ تَابِعٌ ﴾ يعنى فإن تفاوت إحدى السقيات ينظر لكل ، وأخذ بهما ، فإذا كان السقي في ثلثي اللدة بدون آلة وفي ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الخارج العشر ، وعن ثلثه نصف العشر . وقيل العبرة بالأكثر والأقل تابع له ، لأن الحكم للغالب ، وعلى هذا فيخرج عن السكل العشر . والحاصل أنهما قولان مشهوران .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيُضَمُّ إِلَى الْبُرِّ الشَّعِيرُ وَالثَّالِثُ وَالْعَاسُ ﴾ قال أبو محمد في الرسالة : ويجمع القمح والشعير والسلت في الزكاة . قوله في الزكاة لأنها جنس واحد ، لا في البيوع ، فأجناس . وما ذكره للمصنف هنا من ضم العاس مع البر قيل به ، لكن المشهور في المذهب أن العاس لا يضم مع شيء ، كالأرز والدخن والذرة لا يضم واحدة منها مع الأخرى . والعاس نوع من القمح إلا أنه لا يضم معها ، وتكون الحبتان منه في قشرة واحدة ، وهو طعام أهل اليمن . قال الدردير في أقرب المسالك : وتضم القطاني لبعضها كقمح وسلت وشعير ، لا عاس وذرة ودخن وأرز وهي أجناس لا تضم . والزيتون والسمن وبذر الفجل . والقرطم أجناس . والزبيب جنس التمر جنس اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بِحْسَابِهِ ﴾ يعنى يخرج من البر والشعير والسلت بقدر كل منها إذا حصل من اثنين أو مجموعها خمسة أو سق حسبما تقدم في السقي من العشر أو نصفه . قال الفراوي : وتقدم أنه عند الضم يخرج من كل نوع بحسابه ، وإن أخرجت من بعض الأنواع قطأ جزءاً إن كان المخرج منه أعلى من المخرج عنه اه . والتبادر أن الإخراج من الأعلى أفضل من المتوسط . قال في النقة : فإن اجتمع النصاب من جيد ومتوسط وردى أخرج زكاة الجميع من المتوسط ، فإن أخرجها من

الجيد كان أفضل ، ولا يميز الإخراج من الرديء لانه ولا عن غيره اه
ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ كَالْقَطَائِي ﴾ جمع القطنية كل ماله غلاف . وهي سبعة :
الحص ، والعدس ، واللوييا ، والتمس ، والقول ، والجلبان ، والبسلة . قال في الفقه :
القطاني السبعة جنس واحد في الزكاة ، تضم أنواعه بعضها إلى بعض ، فإذا حصل
من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ، ويخرج من كل نوع القدر الذي
يخصه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ بِخِلَافِ الذَّرَّةِ وَالْأَرْزِ وَالْدُّخْنِ ﴾ وينبغي أن يكون العلس
مع هذه الجملة كما تقدم . وفي الفقه أيضاً . وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض : الأرز ، والنرة ،
والعلس ، والتمر ، والزبيب ، والدخن ، فكل واحد منها ينظر إليه وحده ، فإن حصل
منه نصاب وجبت زكاته وإلا فلا ، فلا يضم أرز لنرة ، ولا تمر لزبيب ، كما لا يضم فول إلى
قمح ، ولا عدس إلى شعير ، مثلاً اه . قال مالك في المدونة : القمح والشعير والسلت هذه
الثلاثة الأشياء يضم بعضها إلى بعض في الزكاة . والأرز والنرة والدخن لا يضم إلى الحنطة
ولا إلى الشعير ولا إلى السلت ، ولا يضم بعضها إلى بعض ، ولا يضم الأرز إلى النرة ،
ولا إلى الدخن ، ولا تضم النرة أيضاً إلى الأرز ، ولا إلى الدخن ، ولا يضم الدخن إلى
النرة ، ولا إلى الأرز ، ولا يؤخذ من الأرز ولا من النرة ، ولا من الدخن زكاة ، حتى يكون
في كل واحد منها خمسة أوسق . والقمح والسلت والشعير يؤخذ من جميعها إذا بلغ ما فيها
حصة أوسق ، يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه . والقطاني كلها القول والعدس
والحص والجلبان واللوييا وما ثبتت معرفته عند الناس أنه من القطاني فإنه
يضم بعضه إلى بعض ، فإذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها بحصته
من الزكاة اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَجِبُ فِي الْحَبِّ يَبُئْسِهِ وَفِي الشَّعْرِ يَزْهَوِهِ ﴾ وما ذكره

من وجوب زكاة الحب يبيسه أحد الأقوال الثلاثة : قيل تجب بالحصاد لقوله تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » قال مالك في الموطأ : إن ذلك الزكاة ، وقد سمعت من يقول بذلك . وقيل إن وجوبها بالإفراك ، هذا هو المشهور . وقد ذكر ابن جرير وقت الوجوب في الثمار ، قال الطيب . وقيل الخرص . وقيل الجذاذ . وفي الزرع اليس في المشهور . وثمرة الخلاف إذا مات المالك أو باع أو أخرج الزكاة بعد أحد الأوجه الثلاثة أو قبله اه بتوضيح . قال النفراوي : وقولنا وقت وجوب إخراج الزكاة لأن وقت الوجوب يدخل بمجرد الإفراك . قال خليل : والوجوب بإفراك الحب وطيب الثمر ، فما أكل بعد الإفراك زمن المسبة من القمح والشعير والقول يجب عليه أن يتحاه ، ويؤدى زكاته من جنسه حباً ناشفاً أو من ثمنه إن باعه ، كما يجب عليه أن يتحرى ما تصدق به أو ما استأجر به . وأما الثمار فوق الوجوب فيها يوم الطيب . قال مالك : إذا زهت النخل ، وطاب الكرم ، واسود الزيتون أو قارب ، وأفرك الزرع ، واستغنى عن الماء وجب فيه الزكاة اه . واعلم أنه قد بين العلامة الخرشى وجه الجمع بين الإفراك واليس بقوله : والمراد بالإفراك أن يبلغ حداً يستغنى معه عن السقي وذهاب الرطوبة وعدم النقص وذلك إنما يكون يبيسه . والمراد بطيب الثمر بلوغه الحد الذي يحمل بيعه فيه إلخ . قد ظهر أن الإفراك هو يس الحب عن الرطوبة خلاف ما نقله الصاوي عن التتائي . قال في حاشيته على الدردير : والحق أن اليس غير الإفراك كما هو معلوم بالمشاهدة اه . فتحصل في تعيين وقت وجوب زكاة الحب ثلاثة أقوال ، وشهر ابن جرير اليس . وقيل الحصاد كما في الآية الكريمة . وشهر الجمهور الإفراك كما نلخيل في المختصر وابن الحاجب وابن شاس كما هو نص المدونة ، وضعفوا ما لا ين عرفه من الوجوب باليس اه . ذكره الصاوي في الحاشية ، انظر الخطاب

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَخَّذْ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَالْجَذَاذِ مِنْ عَيْنِهِ لَا تُجْزَى قِيمَتُهُ

كَانَ جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا ﴿ المعنى : تؤخذ زكاة الحب بمقدار الوجوب ، والتقصية عن الثمن والقشر الذى لا يخزن به عادة . وفى المواق قال ابن رشد تجب زكاة الزرع حيناً بمصفى . وقال القرافي الملس يخزن فى قشره كالأرز فلا يزداد فى النصاب لأجل قشره . وكذلك الأرز قياساً على نوى التمر وقشر الفول الأسفل خلافاً للشافعية اه . وقوله من عينه ، أى يخرج زكاة كل شيء من نفسه لا من غيره كالأرز تؤخذ القيمة . وتقدم لنا قول صاحب الرسالة أنه قال : ولا يؤخذ فى ذلك عرض ولا ثمن ، فإن أجبره المصدق على أخذ الثمن فى الأنعام وغيرها أجزأه إن شاء الله . وقال الشارح : وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن إخراج العين عن الحرث والماشية يجرى مع الكراهة على المشهور . وإخراج العرض عنهما أو عن العين لا يجرى من غير نزاع . وكذا إخراج الحرث والماشية عن العين . وكذا إخراج الحرث عن الماشية أو عكسه اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَ وَتَسَاوَى فِي كُلِّ مِجْزَاءٍ ﴾ يعنى فإن اجتمع الجيد والردىء وتساويا فإنه يخرج الزكاة فى كل بقدر حساب كل منهما . قال خليل : وأخذ من الحب كيف كان ، كالتمر نوعاً أو نوعين ، وإلا فمن أوسطها . وفى أقرب للسالك : وأخذ عن أصنافها من الوسط بخلاف غيرها فمن كل بحسبه اه . وفى الخطاب : يعنى أن الزكاة تؤخذ من الحب كيف كان ، فإن كان جيداً أخذت منه ، وكذا إن كان رديئاً أو وسطاً ، فإن كان نوعين أو أنواعاً فإنه يؤخذ من كل نوع عشرة أو نصف عشرة . قال التلمذى : إذا كان القمح مختلفاً جيداً ورديئاً أخذ من كل شيء بقدره ، ولم يؤخذ الوسط ، وكذلك إذا اجتمع القمح والشعير والسلت ، أو اجتمع أصناف القطنى أخذ من كل شيء بقدره . ولم يؤخذ من الوسط ، وكذلك أصناف الزبيب . واختلف فى التمر ، فقال مالك إن كان جنساً واحداً أخذ منه ولم يكن عليه أن يأتى بأفضل منه ، وإن كان أجناساً أخذ من الوسط . وقال فى كتاب محمد : يؤخذ من كل صنف بقدره اه . (٣٦ - أسهل المنارك ١)

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَفَاوَتْ فَالْظَاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ. وَقِيلَ الْأَقْلُ تَابِعْهُ وَمِنَ التَّنَوُّعِ الْوَسْطُ﴾ بمعنى وإن تفاوتت الأصناف فالظاهر يخرج من كل صنف بقدره كما تقدم . وقيل يعتبر الأكثر فيخرج الجميع منها إلا إذا كثرت الأصناف جداً ففى للتوسط . قال المدوى : فإذا كانت أربعة أعلى ودون ودون كان الوسط صنفين ، إذ الطرفان أعلاهما وأدناها ، ويبقى النظر إذا كانت خمسة متفاوتة فهل الوسط الثالث وهو الظاهر ، أو ما بين الطرفين . وإتباعاً خالف التمر غيره لأنه لو أخذ من كل نوع من التمر ما ينوبه لبقى ذلك لاختلاف ما فى الحائط اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿وَيُخْرَصُ النَّخْلُ وَالْكُرْمُ إِذَا أَزْهَيَا بِالنَّحِيلِ جَافًا، فَإِنْ أَكَلُوا أَوْ بَاعُوا ضَمِنُوا﴾ هذا شروع فى بيان خرص النخل والعنب . ويخرص ما على النخل من الرطب تمرًا ، ومن الكرم زبيبًا . قال رحمه الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَرَكَوا وَتَبَيَّنَ خَطْوُهُ وَهُوَ عَارِفٌ فَالْظَاهِرُ الْأَخْذُ بِمَا خَرَصَ﴾ بمعنى أن الخارص إذا خرص النخل ثم ظهر خلاف ما خرص فإنه يؤخذ بهما خرص إذا كان عادلاً عالمًا بذلك . قال الدردير وكفى بخُرَصٍ واحد إن كان عدلاً عارفاً . قال الصاوى : أى لأنه حاكم فيجوز أن يسكون واحداً . وكان عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله ابن رواحة وحده خارصاً إلى خيبر اهـ قال مالك فى الموطأ : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا يخرص من التمر إلا النخل والأعناب فإن ذلك يخرص . حين يبدو صلاحه ويحل بيعه ، وذلك أن ثمر النخل والأعناب يؤكل رطباً وعنباً فيخرص على أهله للتوسعة على الناس ، ولئلا يكون على أحد فى ذلك ضيق فيخرص ذلك عليهم ثم يخلى بينهم وبينه يأكلونه كيف شاموا ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرص عليهم اهـ . وفى اللدونة : فإن خرص الخارص أربعة أوسق فجد فيه صاحب النخل خمسة أوسق قال مالك أحب إلى أن يؤدى زكاته ، لأن الخارص اليوم لا يصيبون ، فأحب إلى أن يؤدى زكاته قبل أن يؤكل أول شيء منها . قال

وكذلك في المنب اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خَرَصَ جَمَاعَةٌ وَاخْتَلَفُوا أُخِذَ بِقَوْلِ أَغْرَفِهِمْ ﴾ قال الصاوى : سواء كان رأى الأقل أو الأكثر . وللوضوح أنه وقع التخريص منهم فى زمن واحد ، وأما إذا وقع التخريص فى أزمان فيؤخذ بقول الأول . وأما استوائهم فى المعرفة فيؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ، فإن كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث ، وأربعة الربع ، وهكذا . وإليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَإِنْ اشْتَوَوْا وَزُجَّ الْوَاجِبُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ ﴾ قال الخرشى : فلورأى أحدهم مائة وآخر تسعين ، وآخر ثمانين يزكى عن تسعين ، وليس ذلك أخذاً بقول من رأى تسعين ، إنما هو لموافقة ثلث مجموع ما قالوه اه

ثم ذكر الجماعة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَجْمَعَتْ بَعْدَهُ فَلَا ضَمَانَ ، فَإِنْ بَقِيَ نِصَابٌ لَزِمَ مِنْهُ ﴾ يعنى إن نزلت بها جماعة بعد التخريص بنحو أكل طير أو جراد أو دود أو جيش أو برد أو غير ذلك فإن بقى ما يوجب فيه الزكاة زكاه وإلا فلا . قال مالك فى اللوطا : الأمر المجتمع عليه عندنا أن النخل يخرص على أهلها وثمرها فى رؤوسها إذا طاب وحل بيعه ، ويؤخذ منه صدقته تمرأ عند الجذاذ ، فإن أصابت الثمرة جماعة بعد أن تحرم على أهلها وقبل أن تجذ فأحاطت الجماعة بالتمر كله فليس عليهم صدقة ، فإن بقى من الثمر شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعداً بصاغ النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاته ، وليس عليهم فيما أصابت الجماعة زكاة ، وكذلك العمل فى السكرم اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ بَاعَ بَعْدَ الزَّهْرِ ضَمِينَ ، فَإِنْ أَفْلَسَ قَبْلَ يُنْبِغِ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي ؟ قَوْلَانِ ﴾ يعنى كما قال مالك فى اللوطا : ومن باع زرعه وقد صلح ويبس فى أكلامه فليبه زكاته ، وليس على الذى اشتراه زكاة . وقال الزرقانى : لأن وجوبها بطليح الثمر فإذا باعها وقد وجبت زكاتها فقد باع حصته وحصه المساكين ،

فيحمل على أنه ضمن ذلك لهم اه . وقوله فإن أفلس الخ قال خليل : والزكاة على البائع بدمها إلا أن يدم فعلى المشتري ، يعنى إذا افتكر البائع وجب على المشتري أن يدفع الزكاة نيابة عن البائع إن بقى المبيع بيد المشتري أو فوته هو ثم يرجع على البائع بحصة ما أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه ، فإن فلت المبيع بساوى أو أتلغه أجنبي فلا يزكيه المشتري ، بل وجب أن يزكيه البائع إن أيسر اه . قاله فى الإكليل . ومثله فى الخرشي . وقال الدسوقي : هذا التفصيل الذى ذكره الشارح مثله فى أبى الحسن ، إذ قال : إذا عدم البائع أخذت الزكاة من المشتري إن كان قائماً بعينه أو أتلغه بأكل ونحوه . وإن تلف بساوى أو أتلغه أجنبي فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن القاسم فى الرجوع على المشتري . ففى الأمهات : قال ابن القاسم : فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذ منه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن . وقال سحنون : وقد قال بعض أصحاب مالك : ليس على المشتري شيء مطلقاً كان المبيع قائماً أو تلف بساوى أو أتلغه هو أو أجنبي ؛ لأن البيع كان له جائزاً ويتبع بها البائع إذا أيسر اه فتبين أن الزكاة تؤخذ من البائع أصالة ، وتارة من المشتري نيابة ، ثم يرجع بها على البائع ولا يتبع المشتري فى حال علمه ، ويتبع البائع وإن فى علمه ، فتأمل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَرْجِعُ بِقَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ يُكَلِّفُ شِرَاءَ الْجَنَسِ ؟ قَوْلَانِ كَالَّذِي لَا يَتَنَاهَى ﴾ يعنى لما تقرر رجوع المشتري على البائع بدفع ما وجب عليه من الزكاة نيابة عنه عند عدمه فهل يرجع بقدر الثمن أو يكلف على البائع بشراء جنس الطعام الذى دفعه المشتري للمصدق قولان . قال الدسوقي : والصواب أنه يرجع على البائع بما بنوه ما أداه زكاة من الثمن كما هو الواقع فى عبارة ابن رشد اه . ومثله فى الخرشي . ونص المدونة صريح فى رجوع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وهو قول ابن القاسم .

وقوله كالذي لا ينهائى أى كما يلزم عليه شراء شيء لا يتقطع وجوده كاللوز فى بعض الأنظار ، هذا مجرد التشبيه بما يسهل وجوده فى كل وقت لا أن الزكاة تتعلق بالشبه لأنه من القواكه التى لا زكاة فيها فتنبه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا يُمْتَصَّرُ يُوسَقُ حَبًّا وَيُؤْخَذُ مِنْ دُهْنِهِ ﴾ للمعنى أن الذى يمتصر منه زيت إذا بلغ حبه النصاب تؤخذ زكاته من زيت . قال فى الرسالة : ويزكى الزيتون إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخرج من زيت ، ويخرج من الجبلجان وحب الفجل من زيت ، فإن باع ذلك أجزأه أن يخرج من ثمنه إن شاء الله اه . قال النفاوى : والحاصل أن الزيتون إذا كان له زيت يتمين الإخراج من زيت ، ولا يجرى الإخراج من حبه ولا ثمنه إذا باعه ، وإن كان فى بلد لا زيت له فيها كزيتون مصر فيخرج من ثمنه من غير خلاف ، ومثله ما لا يخفى من رطب مصر وعنبها وحضها وقولها وفربكها إذا بيعت قبل جفافها ، إلا أن هذه يجوز إخراج زكاتها حبا يابسا كما تقدم فى نحو الجبلجان اه . وفى الدردير : وزيت ماله زيت ، وبجاز من حب غير الزيتون ، وثنى ما لا زيت له ، وما لا يخفى من عنب ورطب ولا يجرى من حبه ، وكقول أخضر ، وبجاز من حبه اه . فتحصل أن ذوات الزيوت الأربع وهى الزيتون والسهم والقرطم وحب الفجل الأحمر كلها يجوز الإخراج من حبها وثنىها إذا باع ، إلا الزيتون فقط فإنه لا يجرى الإخراج من حبه ولا من ثمنه إذا باع ، بل يتمين الإخراج من زيت على المتمد ، كما صدر به صاحب الرسالة بقوله : ويزكى الزيتون إلى قوله من زيت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّبَاتِ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا ﴾ يعنى أى لا تجب الزكاة فى شيء من النبات إلا ما تقدم ذكرنا إياه ؛ لأن الأصناف التى تجب فيها الزكاة تنحصر فى عشرين صنفاً كما تقدم ، لا فى تين ورمان وتفاح ، ولا فى بزركتان ولا فى سلجم وهو اللفت ، ولا جوز ولوز ، ولا فى حب الفجل الأبيض والعصفر ، ولا فى

التوابل وهي الفلفل والكزبرة والأنيسون والشمار والكون والحبة السوداء وغير ذلك من مصلحات الطعام وإن كانت ربوية ، وكذلك لا تجب في أفواهكم والخضر كاللدياء والباذنجان والبطيخ الأخضر والأصفر ، وكذلك القثاء والخيار والمشمش ، وإلا في البقول كالبصل والجزر وما شابهها مما ينبت بنفسه في الجبال أو يستنبت لما لا يمد منها ولا يحصى ، وكلها لا تتعلق بذاتها الزكاة . وقد قالت عائشة رضي الله عنها : جرت السنة أن لا زكاة في الخضر على عهد علي عليه السلام وعهد الخلفاء من بعده . وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة : وعليه عامة الفقهاء ، إلا أبا حنيفة فإنه أثبت في جميع النبات حتى ما نبت على الجبال إلا الحشيش والحطب والقصب اه والله أعلم .

ولما أهيى الكلام على زكاة الحث والثمار انتقل بحكم على صدقة الفطر فقال رحمه الله تعالى :

(فصل)

أى فى بيان صدقة الفطر ، أى من آخر رمضان . قال بعض المشايخ كما هو وارد . وإنما وجبت تطهيراً للصائم ورفقاً بالفقير وإغناء له يوم العيد وليته ؛ لأنه وقت سرور شامل فلا يختص به الفنى دون الفقير . وقال بعضهم : ويقال لها زكاة الفطر . فرضت فى السنة الثانية من الهجرة ، فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما صح فى الحديث . قال المدوى فى حاشية الخرشى : من أنكر مشروعيها يكفر ، ومن أنكر وجوبها لا يكفر وروى أبو داود عن ابن عباس قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر بطهرة للصائم من اللغو والرفث ، طعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » اه صححه الحاكم .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَدَقَةُ الْفِطْرِ تَلْزَمُ مَنْ فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَدَيْنِهِ وَمَوْنَتِهِ

عِيَالِهِ ، عَنْهُ وَعَمَّنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وما ذكره من قوله ودينه فيه خلاف : قال الفرواوى : (تنبيه) وقع الخلاف في إسقاط الدين لصدة الفطر ، وظاهر المذهب عدم إسقاطها بالدين لوجوب تسلف الصاع عنه في الحال للقادر على وفائه في المستقبل . واقتصر على هذا القول خليل اه . قال أبو الحسن في كفاية الطالب : وكذلك لا يسقط الدين زكاة الفطر عند أشهب ، ويسقطها عند عبد الوهاب ، ورجح المدوى في حاشيته « القول الأول . قال في الرسالة : وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد من المسلمين ، صاعاً عن كل نفس بضاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتؤدى من جل عيش أهل ذلك البلد من بر أو شعير أو سلت أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة أو أرز . وقيل إن كان العلس^(١) قوت قوم أخرجت منه ، وهو حب صغير يقرب من خلقة البر ، ويخرج عن العبد سيده والصغير لا مال له يخرج عنه والده . ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته وعن مكاتبه وإن كان لا ينفق عليه لأنه عبد له بعد اه . وقال الدردير : زكاة الفطر واجبة بغروب آخر رمضان ، أو بفجر شوال على الحر المسلم القادر ، وإن بتسلف لراعى القضاء ، عن نفسه وعن كل مسلم يمونه بقرابة أو زوجية أو ورق أو مكاتباً ، والمشارك بقدر الملك كالبعوض ، ولا شيء على العبد وهى صاع فضل عن قوته وقوت عياله يومه ، من أغلب قوت المحل ، من فح أو شعير أو سلت أو ذرة أو دخن أو أرز أو تمر أو زبيب أو أقط فقط ، إلا أن يقتات غيرها فنه اه

ثم بين قدرها كما تقدم بقوله رحمه الله تعالى : (قَدَرُهَا وَهُوَ صَاعٌ وَزَنُّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُبْتُ بِالْبَدَايِ حَبًّا) وقد تقدم بيان مقدار الصاع عند الكلام في نصاب الحبوب والثمار ولا حاجة بإعادته هنا فراجع إن شئت .

(١) كما ذهب إليه ابن حبيب

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَفْضَلُ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَتُجْزَى مِنَ الْبَرِّ وَالشَّيْرِ وَالثَلَاثِ وَالْعَمْرِ وَالزَّيْبِ وَالْأَقِطِ ﴾ . وتقدم البيان أيضاً عن هذا كله . والأقبط على وزن كفف هو اللبن اليابس الذي أخرج زبده . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَنِ التَّبَدُّ الْمُشْتَرَكِ عَنْ كُلِّ يَقْدَرٍ مِنْكَ ، كَتَنَ بَعْضُهُ حُرٌّ ﴾ . يعني تلزم زكاة الفطر عن العبد المشترك بين اثنين فأكثر بأن يخرج عنه كل واحد بقدر حظه منه كالنصف والثلث بحسب ذلك ، وليس على البعض شيء في مقابلة بعضه الثاني لما فيه من شائبة الرقية كما هو معلوم .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ تَمَلُّقُ الْوَاجِبِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ ﴾ . يعني أن المشهور من القولين يبتدئ وقت وجوب إخراج زكاة الفطر ودفعها لمستحقها من بعد طلوع الفجر الصادق يوم العيد وقبل صلاتها كما في الرددير . وقال في الرسالة : ويستحب إخراجها إذا طلع الفجر من يوم الفطر . هذا قول . وشهر بعضهم الرواية الثانية من أن وجوبها بغروب آخر رمضان وهو المشهور الثاني . قال صاحب الفزئية : يجب بأول ليلة عيد الفطر على أحد القولين للمشهورين ، والآخر يجب بطول فجر يوم العيد ، وفائدة الخلاف تظهر فيمن مات أو ولد أو أبلم ونحو ذلك اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَصَرُّفُهَا الْفُقَرَاءُ وَالنَّسَاكِينُ بِالِاجْتِهَادِ ، فَيَدْفَعُ صَاعٌ لِحَبَاةٍ وَآصَعٌ لِوَاحِدٍ ﴾ . يعني أن زكاة الفطر تصرف للفقراء والنساكين بالاجتهاد من الحاكم إن جمعت عنده ، أو باجتهاد الزكي ، فله دفع صاع لجماعة الفقراء والنساكين ، وآصع لواحد بشرط الإسلام والحرية . قال خليل : وإنما تدفع لحر مسلم فقير . قال مالك في المدونة : لا يُعطى أهل الذمة ولا العبد من صدقة الفطر شيئاً اهـ . ويجوز دفعها للقريب الذي لا تلزمه نفقته . وللزوجة دفعها لزوجها الفقير ، لا عكسه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه : ولم يخرج الخلاف في دفع الزوجة لزوجها ، وإنما الخلاف في زكاة المال . وجاز

إخراجها قبل يوم العيد باليومين والثلاثة ، ويستحب لمن زال فقره أوقفه يوم العيد أن يخرجها ، كما يندب للمزكي إخراجها من قوته الأحسن . ولا تسقط بمضى زمنها ، فإن لم يقدر إلا على البعض أخرجه ، وأتم إن أخر للفروب لتفويته وقت الأداء وهو اليوم كله .
ولما أنهى الكلام عن زكاة الفطر انتقل يتكلم على بيان من تصرف له الزكاة فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى فى بيان من يستحق الزكاة . وتدفع لأحد الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى فى قوله « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَلِلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالنَّارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ » وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ مَصَارِفُ الزَّكَاةِ الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى ﴾ وهى إنما الصدقات الآية ، فى سورة التوبة . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَدْ سَقَطَ نَصِيبُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَالْعَامِلِينَ ﴾ يعنى أن هذين الصنفين سقط نصيبهما من الزكاة ، لكن فى ذلك خلاف فى المذهب . قال فى المدونة : سئل ابن شهاب عن قول الله تعالى « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ » الآية ، قال : لا نعلمه نسخ من ذلك شئ ، إنما الصدقات بين من سعى الله فأسدهم بها أكثرهم عدداً أو أشهدهم حاجة اه . قال خليل : ومؤلف كافر ليُسلم أى يعطى منها ليسلم ، وحكمه باق ، قال العلامة الشيخ صالح عبد السميع : قوله ليسلم . وقيل مسلم قريب عهد بالإسلام ، فيعطى منها ليتمكن إسلامه . قوله وحكمه باق أى لم ينسخ ، هذا قول لبعض أهل المذهب وللشهور انقطاع سهم هذا الصنف بمرّة الإسلام . والأول مبنى على أن المقصود من دفعها له ترغيبه فى الإسلام لإيقاظ مهجته من الخلود فى النار ، والثانى مبنى على أن المقصود من دفعها له ترغيبه فى الإسلام لإعائته لنا على الكفار .

وهذا الخلاف جار على أنه كافر يعطى ليسم ، وأما على أنه مسلم يعطى لتمكن تحكه باق باتفاق . اه قال ابن جرير في القوانين : وأما المؤلفات قلوبهم فالكفار يعطون ترغيباً في الإسلام ، وقيل هم مسلمون ويعاون لتمكن إيمانهم . واختلف هل يبق حكمهم أو سقط للاستغناء عنهم اه . قلت ولعل المصنف اعتمد في إسقاط مؤلفات القلوب بما روى ابن مهدي عن إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي قال لم يبق من المؤلفات قلوبهم أحد ، إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف ، أبو بكر انقطع الرشا اه ذكره في آخر قسم الزكاة من المدونة . وقد جمع ابن عاشر الأصناف الثمانية مع أوصافهم في بيتين بقوله :

مَصْرِفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ غَايِرٌ وَعَتَقٌ عَامِلٌ مَدِينٌ
مَوْفُ الْقَلْبِ وَحِجَابٌ غَرِيبٌ أَحْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يُقْبَلْ مَرِيبٌ

وأما قوله رحمه الله تعالى : والعامين ، هذا ما رأيت من تكلم في إسقاط العامل على الزكاة ، بل النصوص تشير إلى الابتداء به . قال خليل : وبُدِئَ به ، قال الخرشى : أى بالعامل قبل كل الأصناف لأنه المحصل ، حتى لو حصلت له مشقة وجاء يبسر لا يساوى مقدار أجرته أخذ جميعه . قلت : والعامل يعطى الزكاة ولو كان غنياً ، بل له أن يأخذ بوصفيه إن كان فقيراً . قال خليل : وأخذ الفقير بوصفيه اه . وباق الأصناف لا خلاف في دفع الزكاة لهم ، والخلاف في المؤلفات القلوب فقط كما تقدم .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبِحُجُوزٍ مَصْرِفُهَا إِلَى صِنْفٍ ، وَإِلَى وَاحِدٍ مِنْهُ يُقَدَّرُ كِفَايَتُهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى النَّصَابِ ﴾ يعنى يجوز دفع الزكاة لصنف واحد من الأصناف الثمانية ، ولا يجب تميمهم ، بل متى دفعها لأى شخص موصوف بكونه منهم كفى لكن يندب إثارة المحتاج منهم ، بأن يُخَصَّ بالإعطاء أو يزداد له أكثر مما أعطى غيره ولو كان مجموع ذلك يزيد على النصاب ، إذ المقصود إعطاؤه كفايته وسدَّ خلته . قال مالك في المدونة : ومن لم يجد إلا صنفاً واحداً مما ذكر الله تعالى في كتابه أجزأه أن يجعل زكاته فيهم ،

وإن وجد الأصناف كلها آثر أهل الحاجة منهم ، وليس في ذلك قسم مسمى اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُشْتَرَطُ عَدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا تَعَفُّهُ عَنِ
السَّأَلَةِ ﴾ يعنى أن المزكى يجوز دفع زكاته للفقير القادر على الكسب والسائل . قال
الرددير : وجاز دفعها لقادر على الكسب ، أى إذا كان فقيراً ولو ترك التكسب
اختياراً اه . وكذلك لا يشترط للفقير التعفف عن السألة ، لأن السائل تدفع له الزكاة بل هو
أولى بها ، وسؤاله دليل على احتياجه . قال تعالى في مدح للزكين : « وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ
حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » قال المفسرون : المراد بالسائل الذى يسأل الناس ويتكفف عليهم .
وبالمحروم أى الممنوع الذى يمنع عنه الزكاة لتعففه عن المسألة فيحسب غنياً ، على حد « يحسبهم
الجاهل أغنياء من التعفف » اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ خِلَافُهُ ﴾ يعنى كما في
الساوى نقلا عن حاشية المدوى : وإذا ادعى شخص الفقر أو المسكنة ليأخذ من الزكاة
فإنه يصدق بلا بين إلا لريية بأن يكون ظاهره يخالف ما يدعيه فإنه لا يصدق إلا ببينة ،
وهل يكفى الشاهد واليمين ، أو لابد من شاهدين ؟ كما ذكروه في دعوى المدين المدم ،
ودعوى الولد المدم لأجل نفقة والده ، وعلى أنه لابد من شاهدين فهل يخلف معهما كافٍ
للسائين المذكورين ، أو لا يخلف كما في مسألة دعوى الوالد المدم لأجل أن يتفق عليه
ولده في ذلك خلاف اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْقَلُ عَنْ بَلَدِهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِّ قَبْلَ كَرَّةٍ
وَأَجْزَاءُ ، وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ ﴾ هذه العبارة ضعفاً للخرشى ، وللمتقدم عبارة خليل وهى :
ووجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه إلا لأعدم فأكثرها له بأجر من الذى الخ .
قال المدوى في حاشية الخرشى : عبارة الإرشاد ولا تنقل عن بلدها مع وجود المستحق
فإن فعل كره وأجزأت ، والأجرة عليه ، أى لأن عبارته عامة . والحاصل أن المصنف

- يعنى الشيخ خليل - فصل بين موضع الجوب وقربه والبعيد ، وأن موضع الجوب وقربه حكمهما واحد دون البعيد . وكلام الإرشاد جعل حكم الكل واحداً هـ . وقال المواق من المدونة : قال مالك : العمل فى الصدقة أن لا يخرج عن موضع جيت منه ، كانت من عين أو حرت أو ماشية ، إلا أن يفضل عنهم فضلة فتجعل فى أقرب البلدان إليهم . وإن بلغه عن بعض البلدان أن سنة وخاجة نزلت بهم فينقل إليهم جل تلك الصدقة ، رأيت ذلك صواباً لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت الحاجة هـ . وعقد صاحب العزية فصلاً قال فى أوله : وتجب نية الزكاة وتفرقها بالموضع الذى وجبت فيه ، ولا يجوز نقلها عنه إلا أن يكون موضع آخر به قراء أشد إعداداً فإنه يعطى منها فى موضع الجوب ، وينقل أكثرها للأعدم اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُعْرَفُ فِي شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ الْبَرِّ غَيْرَ مُصَافٍهَا ﴾ يعنى أن الزكاة لا تصرف لنير الأصناف الثمانية المذكورين فى الآية الكريمة . قال ابن جزى فى القوانين : لا تصرف الزكاة فى بناء مسجد ، ولا تكفين ميت . قال مالك فى المدونة : لا تجزئه أن يعطى من زكاته فى كفن ميت ، لأن الصدقة إنما هى للفقراء والمساكين ومن سعى الله ، فليست للأموال ولا لبنيان المساجد هـ . قلت وما ذكره ابن جزى مثل نص المدونة ، خلافاً لما قرره الشرائع فى الميزان فى أول باب قسم الصدقات ، فإنه قال : اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت هـ . والأول أصح وأشهر فى المذهب انظره

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ اْتَخْلَطُ يُوجِبُ الإِعَادَةَ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّاهَا الْإِمَامُ الْعَادِلُ ﴾ فتجزئ . قال الدردير ، كافى خليل : أو دفعت لنير مستحق لما كمد أو كافر أو هاشمى أو غنى فلا تجزئ . فقال الصاوى : أى إلا الإمام يدفعها باجتهاد فتبين أن الأخذ غير مستحق فتجزئ حيث تملز ردها ، والوصى ومقدم القاضى كذلك ، فتحصل أن ردها

إذا دفعها لنير مستحقها لا تجزئه مطلقاً ، والإمام ومقدم القاضى والوصى تجزئته إن تمدر ردها ، هذا هو للمول عليه اه . ومثله فى الإكليل . قال ابن جزى فى القوانين : إذا كان الإمام عدلاً وجب دفع الزكاة إليه ، وإن كان غير عدل ، فإن لم يتمكن صرفها عنه دفعت إليه وأجزأت ، وإن تمكن صرفها عنه دفعها صاحبها لمستحقها ، ويستحب أن لا يتولى دفعها بنفسه خوف التناء اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَخْصُ بِهَا أَقَارِبُهُ ، فَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ لَمْ يُجْزَوْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ . يعنى كما فى التردير فى سياق كلامه على عدم الإجزاء قال : أو دفعت لمن تلزمه نفقته ، ومفهومه أن دفعها لمن لا تلزمه نفقته من الأقارب جائز ، إلا إذا أثره بأن دفعها كلها له فيكره ، كما كره للنائب إظهار أقاربه أو أقارب رب المال . قال الخرشي : وكذلك يكره لرب المال أن يخصص قريبه الذى لا تلزمه نفقته بالزكاة ، فإن أعطاه مثل غيره فلا كراهة . ومفهوم قوله الذى لا تلزمه نفقته أنه لو كان ممن تلزمه نفقته فلا تجزئ كما مر والله أعلم اه بتوضيح .

ولما أنهى الكلام عن الزكاة وما يتعلق بها انتقل يتكلم على ركن من أركان الإسلام وهو الصوم فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الصيام

أى فى بيان فرائضه وسننه ومندوباته ، وما يجوز فيه وما لا يجوز ، وذكر مبطلاته ومكروهاته .

الصوم لغة : الإمساك والكف عن الشيء ، وشرعاً : الإمساك عن شهوات البطن والفرج ، وما يقوم مقامهما مخالقة للهوى فى طاعة المولى فى جميع أجزاء النهار ، بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والتفاس وأيام الأعياد . اه صاوى نقلاً عن انطرسى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ صِيَامُ رَمَضَانَ قَرَضٌ عَيْنٍ يَلْزَمُ بِرُؤْيَا ظَاهِرَةً ، أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ، فَإِنْ غَمَّ فَبِكَمَالٍ عِدَّةٍ شَعْبَانَ ﴾ . يعنى أن صيام رمضان فرض واجب عيناً يلزم المكلف غير المذخور برؤية هلاله ، أو بشهادة عدلين ، فإن غم الهلال أى أخفاه الغيم أو الفباب فبكامل عدة شهر شعبان ثلاثين كما فى الحديث . قال الله عز وجل ﴿ شهرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ الآية ، أى فمن حضر وقته منكم فليصومه . والضير فى فليصمه عائد إلى الشهر ، فنية واحدة كافية فى جميع الشهر عند المالكية ، بناء على أن رمضان أى صيامه بمنزلة العبادة الواحدة ، تجب فى العام مرة كالزكاة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى » وهذا قد نوى جميع الشهر ، لكن يندب التبييت كل ليلة مراعاة للخلاف لأن الشافعى يرى النية لكل يوم على انفراد كالصلاة . وفى الحديث عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » وفى رواية « إذا

رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا » وفي رواية لمسلم « فافقدوا له ثلاثين » وفي أخرى للبخارى « فَأَكَلُوا الْمِدَّةَ ثَلَاثِينَ » وله من حديث أبي هريرة « فَأَكَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » اهـ . قال بعض مشايخنا : وفي الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله ، وإفطار أول يوم من شوال لرؤيته ، ولا يشترط رؤية جميع أهل البلد للهلال ، فإذا رآه بعضهم وثبت قد لزمت جميعهم . فالخاطب بذلك إنما هو مجموع الأمة لا كل فرد فرد اهـ انظر « إيساف أهل الإيمان » للعلامة الأستاذ حسن بن محمد المشاط ، وفيه الفنية إن شاء الله . قال أبو البركات البردري : يجب صوم رمضان على المكلف القادر الحاضر الخالي من حيض ونفاس ، بكامل شعبان أو برؤية عدلين ، فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذاً ، أو جماعة مستفيضة ، أو ببدل لمن لا اعتناء لهم به ، ولا يحكم به ، فإذا حكم به مخالف لزمت على الأظهر ، وعم إن قيل عن المستفيضة ، أو المدلين بهما ، أو ببدل على الأرجح ، وعلى المدل . وللرجوع الرفع للحاكم ، فإن أفطرا فالتقصاء والكفارة ؛ لا بقول منتهج اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَجِبُ لَهُ النَّيَّةُ وَتُجْزَى مِنَ اللَّيْلِ لَا بَدَّ طُلُوعِ الْفَجْرِ ﴾ يعني كافي الخطاب أن شرط صحة الصوم مطلقاً - أى فرضاً كان أو فلاً ، معيناً أو غير معين - أن يكون بنية لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » وقوله « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » وفي رواية « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » رواه أحمد وأصحاب السنن . وفي البردري : وكفت نية لما يجب تتابيه كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار ، وكانذر للتتابع ، كن نذر صوم شهر بعينه ، أو عشرة أيام متتابعة وهذا إذا لم ينقطع بكسر قصر أو حيض أو نفاس أو رفع نية التتابع وإلا وجب إعادتها فيما بقي اهـ بتوضيح . وفي الرسالة : وَيُبَيِّتُ الصَّيَامُ فِي أَوَّلِهِ ، وليس عليه البيات في بقيته ، ويتم الصيام إلى الليل اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَيَّنْتُ لِغَيْرِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ ﴾ يعنى يجب أن يبيت النية في كل صوم يجوز له تفرقه كقضاء رمضان وصيامه في السفر ، وكفارة الميّن ، وفدية الأذى ، ونقص الحج فلا تكفى فيه النية الواحدة ، بل لا بدّ من التبيت في كل ليلة قاله الصاوى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْمُنْفَرِدَ بِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِلَّا أَنْ يُعَذَّرَ بِجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ ﴾ يعنى أن من رأى هلال رمضان وحده سواء كان عدلاً أو مرجواً أو نحوها فإنه يجب عليه الصوم ، فإن أفطر متعمداً ، أو متهاكاً لحرمه الشهر فعليه القضاء والكفارة ، وإن أفطر متأولاً ففطر أنه لا يلزمه الصوم برؤيته منفرداً ففي وجوب الكفارة تأويلان ، والقول بوجوب الكفارة هو المشهور اهـ .
حطاب . وفي المواق : قال مالك في المدونة : من رأى هلال رمضان وحده فليعلم الإمام لعل غيره رآه معه فتجاوز شهادتهما ، وإن لم يره غيره رد الإمام شهادته ولزمه الصوم في نفسه ، فإن أفطر لزمه القضاء والكفارة . وقال أشهب : إلا أن يكون متأولاً اهـ . وما ذكره من التأويل مردود بناء على أنه تأويل بعيد . قال خليل : كراه ولم يقبل ، كذا في الصاوى على التردد . قال : وأما لو أفطر من لا اعتناء لهم بأمر الهلال مع ثبوت روية للمنفرد له ، فعليه الكفارة اتفاقاً . ولو تأولوا لأن المدل في حقهم كالمدين اهـ . انظر القوانين لابن جزى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشَّائِكُ يَمْسِكُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَلَا يُجْزَى صَوْمُهُ مَرَدِّدًا ﴾ يعنى وجب الإمساك للشاك ولا يصوم من تردد ؛ لأن الجزم بالنية شرط في صحتها قال عبد البارى : والنية قبل ثبوت الشهر باطلة حتى لو نوى قبل الرؤية ثم أصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ، ويمسك عن الأكل والشرب فيه لحرمه الشهر ويقضيه . ولا يصام يوم الشك ليحطاط به من رمضان

ويحوز صيامه للتطوع والنذر إذا صادف ، وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ يَحِلَّ لَهُ تَطَوُّعًا أَوْ يُصَادَفُ وَرَدًّا أَوْ نَذْرًا أَوْ قَضَاءً ﴾ فيحوز ذلك إن لم يصادف رمضان الحاضر ، وإلا لم يحزه . وقوله أوقضاء ، قال الخطاب : كمن عليه صوم من رمضان قضاؤه فيه أى فى يوم الشك فإنه يحوز ، ثم إن لم يثبت كونه من رمضان فقد أجزأه ، وإن ثبت أنه من رمضان لم يحزه عن القضاء ولا عن رمضان الحاضر ، وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر وقضاء ما فى ذمته اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَرُؤْيَتْهُ نَهَارًا لِلْمُسْتَقْبَلِ وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ ﴾ يعنى أن الهلال إذا رآه الناس فى النهار ، فإنه يكون لليلة المقبلة لا لليلة الماضية ، ولا فرق فى رؤيته قبل الزوال أو بعده فيستمر على الفطر إن وقع ذلك فى آخر شعبان ، وعلى الصوم إن وقع فى آخر رمضان . قاله الخرشي ، ومثله فى الخطاب . ونقل المواق عن ابن يونس : إذا رأى الهلال آخر يوم من شعبان أو من رمضان فهو لندعه رأى بعد الزوال أو قبله . قال ابن بشير : هذا هو المشهور كما هو نص للبدونة عن مالك .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَثُبُوتُهُ يوجبُ إمساكَ يَقِيَّتِهِ ، وَعَيْدُهُ يوجبُ الفِطْرَ ﴾ يعنى أن ثبوت هلال رمضان يوجب الكف عن المفطرات فى بقية اليوم ، وأن ثبوت هلال شوال يوجب الفطر والعيد ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » الحديث . وفى القوانين : إذا ارتبب هلال رمضان فلم يظهر ، ثم ثبت من الغد أنه قد رىء وجب إمساك ذلك اليوم وقضاؤه ، وإذا ثبت هلال شوال نهائياً وجب الفطر اهـ . قال خايل : وإن ثبت نهائياً إمساك ، وإلا كفر إن انتهك . قال الخرشي : يعنى أن رمضان إذا ثبت فى أثناء النهار بوجه من الوجوه السابقة أنه رىء فى الليلة الماضية فإنه يجب الإمساك وهو المنع والكف عن الأكل فى حق من أكل فى ذلك اليوم ، وفى حق من لم يأكل فيه ، ثم يجب عليهم القضاء لعدم الجزم بالنية ، فإن لم يمساك وأفطر متمتعاً بآكل كل (٢٧ - أسهل المدارك ١)

أو جماع فإنه يكفر إن انتهك الحرمة بعلمه الحكم ، وإن كان غير متبهك بأن تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة اهـ . قال مالك في الموطأ : إذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنه من رمضان ، فجاءهم ثبت أن هلال رمضان قد رى قبل أن يصوموا بيوم ، وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فإنهم يفطرون في ذلك اليوم أية ساعة جاءهم الخبر ، غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس اهـ .

ولما أنهى الكلام عن إثبات الهلال انتقل إلى بعض أحكام الفطر في شهر رمضان وغيره فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

أى فى بيان حكم من فعل شيئاً مما يأتى عن قريب من المفطرات . ثم اعلم أن الفطر فى رمضان ممنوع ، إلا أنه تارة يكون جائزاً بل فى بعض الأحوال يكون واجباً ، وعلى كل حال فالقضاء واجب على من أفطر فيه إن كان قادراً عليه كما هو معلوم . قال رحمه الله تعالى : **﴿يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْفِطْرِ وَلَوْ سَهُواً ، أَوْ جَهَلًا ، أَوْ مُسْكِرَهَا ، أَوْ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ، أَوْ نَوَى رَمَضَانَ تَطَوُّعًا ، أَوْ نَذْرًا ، أَوْ قَضَاءً ، أَوْ غَنَ بَقَاءَ اللَّيْلِ أَوْ دُخُولَهُ فَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ ، أَوْ ابْتَلَعَ مَا يُمْسِكُهُ طَرَحُهُ ، أَوْ رَمَى إِلَى حَلْقِهِ بِذَوْقٍ ، أَوْ اكْتَحَلَ أَوْ وُضِعَ ، أَوْ سُبُوطٍ ، أَوْ تَقَطِيرٍ فِي أُذُنٍ﴾** وقد ذكر رحمه الله تعالى جملة مما يوجب القضاء دون الكفارة : منها الفطر بالأكل أو الشرب أو الجماع سهواً أو جهلاً بجرمة الشهر غير متبهك به ، فمن فعل ذلك فعليه القضاء فقط دون الكفارة . قال الدردير : فإن ظن الإباحة فأفطر فتأويل قريب . ومنها الإكراه فى ذلك ، فمن أكره على فعل شيء من ذلك فى نهار رمضان وجب عليه الإمساك والقضاء بعد زوال الإكراه دون

الكفارة . ومنها المرض فمن أفطر للمرض الذي لم يقدر معه على الصوم بأن خاف على نفسه هلاكاً ، أو شدة ضرر ، أو زيادته ، أو تأخر براءه وجب عليه الفطر ، ووجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها عذر مانع لصحة الصوم كحيض ونفاس وجنون ، فطره ذلك يمنع صحة الصوم ووجوبه ، وعليها القضاء دون الكفارة . ومنها السفر الذي يباح فيه الفطر ، فمن أفطر لسفره وجب عليه القضاء دون الكفارة . قال الله تعالى « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » وما يوجب القضاء دون الكفارة أن ينوى بصوم رمضان تطوعاً أو نذراً أو قضاء ، فمن صامه كذلك وجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها ظن بقاء الليل أو دخوله فتبين خلاف ذلك بعد فطره وجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها وصول المانع إلى الحلق بغير اختيار الصائم فإنه موجب للقضاء دون الكفارة . وفي حكم المانع البخور الذي تتكيف به النفس ، أو كان بخار قدر لطعام ، قال الدردير : فتي وصل ذلك للحلق أسد الصوم ووجب القضاء . ومن ذلك الدخان الذي يشرب أي يمس بنحو قصبة ، بخلاف دخان الحطب ونحوه فلا قضاء في وصوله للحلق ولو تمعد استنشاقه . وأما رائحة كالمسك والعنبر والزبد فلا تفطر ، ولو استنشقتها لأنها لا جسم لها إنما يكره فقط اه .

ومنها ابتلاع ما أمكن طرحه كقئ أو قلس وصل إلى الفم فإن لم يتمكن طرحه بأن لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه . وأما البلغم الممكن طرحه فالتمتع أن ابتلاعه لا يضروا وصل لطرف اللسان ، خلافاً لما مشى عليه خايل رحمه الله تعالى . ومنها وصول الشيء المفطر إلى المعدة مطلقاً ما لم يكن أو جامداً ، عموماً أو سهوياً ولا يلزمه إلا القضاء دون الكفارة ، وفي العمد بشرط غدم انتهاك حرمة الشهر كما تقدم . وما يوجب القضاء دون الكفارة تمعد القئ . قال ابن جزى في القوانين : ومن استقاء عامداً فعليه القضاء وجوباً دون الكفارة في المشهور . وعند الجمهور من رجع إلى حلقه قئ أو قلس بعد ظهوره على لسانه فعليه القضاء اه . ومثله في الرسالة . وما يوجب القضاء دون الكفارة تطهير شيء

في الأذن أو الأنف ، أو وصل إلى الحلق باكتحال أو غالب المضضفة أو السواك وليس في جميع ذلك إلا القضاء دون الكفارة .

ثم ذكر رحمه الله تعالى الأشياء التي لا توجب القضاء بمحصول شيء منها بقوله : ﴿ لَا يَدْخُلُ ذُبَابٌ ، أَوْ غُبَارٌ ، أَوْ حُقَّةٌ ، أَوْ أَحْتِلَامٌ ، أَوْ تَصَبَّحَ بِغُسْلٍ جَنَابَةٍ ، أَوْ حَيْضٌ إِنْ طَهَّرَتْ وَتَوَتَّ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ يعني أن هذه الأشياء كلها لا توجب القضاء لصحة الصوم ، ولم يقع فيه خلل معها . قال العلامة الشيخ أحمد النفاوى : وما لا قضاء فيه ما غلب من ذهاب أو دقيق أو جبس لصانمه أو بائنه ، كتميز الطريق يغلب الصائم ، وما لا قضاء فيه الحقنة من الإحليل وهى عين الذكر ولو بمائع ، وأما من الدبر أو فرج المرأة ففيها القضاء . وما لا قضاء فيه أيضاً الجائفة حيث لم تصل محل الطعام أو الشراب ، وكذا النوى والمذى المستنكحان ، ولا في نزع المأكول أو المشروب طلوع الفجر اهـ . وفي الشرنوبى على المزية : وإذا طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب أو يجمع فكف ونزع في الحال فلا قضاء عليه . وأما لو سكت قليلاً متممداً فعليه القضاء والكفارة اهـ . وفي إسعاف أهل الإيمان للعلامة الشيخ حسن . محمد النشاط المللكى ما نصه : فن طلع عليه الفجر وفى فيه شيء من طعام أو شراب طرحه حالاً وصح صومه ، فإن لم يطرحه وبلغه بطل صومه ووجب عليه إمساك ذلك اليوم لحزمة الوقت ، وعليه القضاء عند الثلاثة ، وعند الإمام مالك عليه الكفارة مع القضاء اهـ

ثم ذكر بعض مكروهات الصيام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ الْقَصْدُ وَالْحِجَابَةُ وَالْقُبْلَةُ وَالْمَلَاعِبَةُ ﴾ يعني أن القصد والحجامة مكروهان للصائم على ما مشى عليه المصنف ، وجائزان على ما مشى عليه غيره إلا للمريض فيكرهان له . قال في الرسالة . ولا تكره له الحجامة . قال النفاوى : ولا الفصادة إلا خيفة التفريز قال لأدائها إلى الفطر . وربما أشعر قوله خيفة التفريز بأن هذا فى حق المريض ، وهو كذلك . قال خليل :

وكره ذوق ملح وعلك ثم يمجّه ، ومداواة حفر زمنه إلّا خلوف ضرر ، ونذر يوم مكرر ، ومقدمة جماع كقبلة وفكر إن علمت السلامة وإلّا حرمت ، وحجامة مريض فقط ، قال : وأما الصحيح فلا تكره له إلّا إذا شك في السلامة وعدمها ، والذي حرره الأجهوري أن الحجامة والقصادة يحزمان عند علم عدم السلامة حتى على الصحيح ، ويكرهان عند الشك في السلامة ولو للصحيح ، وأما عند اعتقاد السلامة فالكرهه للمريض ، وعدمها للصحيح اه . وقوله : والقبلة والملاعبة ، وفي الزينة : ويكره ذوق الملح ومجّه ، ومقدمات الجماع كالقبلة والمباشرة والفكر والنظر المستدام والملاعبة إن علمت السلامة وإلّا فيحرم عليه ذلك . وزاد بعضهم : لكنه إن أمذى من ذلك فليبه القضاء فقط ، وإن أمنى فليبه القضاء والكفارة اه . وعبارة الخرشى : يعنى أنه يكره للشاب والشيخ ، رجلاً أو امرأة أن يقبل زوجته أو أمته وهو صائم ، أو يبائر أو يلاعب أو ينظر أو يفكر على للشهور إذا علم من نفسه السلامة من مذى ومنى وإنما على قول ابن القاسم اه .

ثم ذكر رحمه الله تعالى ما يوجب الكفارة فقال : ﴿ وَالْكَفَّارَةُ بِتَعَمُّدِ الْفِطْرِ ، أَوِ الْجَمَاعِ ، أَوْ اسْتِدْعَاءِ الْكُفَى بِدَوَامِ نَظَرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ تَحْرِيكِ دَابَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعنى أن الكفارة تجب بتعمد الفطر لمخ . قال خليل : وكفر إن تمدد - بلا تأويل قريب وجبيل في رمضان فقط - جماعاً أو رفع نية نهراً ، أو أكلاً أو شرباً بفم فقط ، وإن باستياك بجوزاء ، أو منياً وإن بإدامة فكر إلّا أن يخالف عاده على الختار . وإن أمنى بتعمد نظر فتاويلان اه . وعبارة الدردير في أقرب السالك : والكفارة بمرضان فقط إن أفطر منتهكاً لحرمته بجماع وإخراج منى وإن بإدامة فكر أو نظر إلّا أن يخالف عاده ، أو رفع نية ، أو إيصال مفطر لمدة من فم فقط ، لابنسيان أو جهل أو غلبة ، إلّا إذا تمدد قتيلاً أو استياكاً بجوزاء نهراً اه . قال النفراوي : والحاصل أن شروط الكفارة

خمس: العمد، والاختيار، والانتهاك للحرمة، والعلم بحرمة الموجب الذي فعله وإن جهل وجوب الكفارة، بخلاف جهل رمضان فيسقطها اتفاقاً، وخامس الشروط كون الفطر في رمضان الحاضر اه. وعبرة الصاوى في هذه الشروط: فتحصل أن شروط الكفارة للكلف خمسة كما في الأصل: أولها العمد فلا كفارة على ناس، الثانى الاختيار فلا كفارة على مكروه أو من أفطر غلبة، الثالث الانتهاك فلا كفارة على متأول تأويلاً قريباً، الرابع أن يكون عالماً بالحرمة، فجاهلها كحديث عهد بالإسلام ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع فلا كفارة عليه، خامسها أن يكون في رمضان فقط، لافى قضائه، ولا فى كفارة أو غيرها اه. ويزاد فى الأكل والشرب: أن يكون بالغم فقط، وأن يصل للمعدة. ولا كفارة على ناذر الدهر إن أفطر فى غير رمضان على المتمد اه المراد. وقال العلامة الشيخ عبد الله التيذى فى أجوبة له: فهل تعرف مواضع القضاء والكفارة؟ قال نعم فى اثنى عشر موضعاً، ولا تكون الكفارة إلّا فى أداء رمضان فقط. وهى منيب الحشفة المعتد به شرعاً، وإخراج منى، ورفع نية نهاراً عمداً أو ليلاً واستمر حتى طلع الفجر، وإيصال مفطر لمعدة من فم فقط، ومن تعمد قيتاً، ومن استاك بجوزاء نهاراً، ومن رأى هلال رمضان ولم تقبل شهادته فأفطر، ومتروك حتى أو حيض ولو حصلاً وأفطر، ومن اغتاب وأفطر، ومن عزم على السفر ولم يسافر وأفطر، والقطر فى الكل عمداً فعليه القضاء والكفارة اه. فتحصل مجموع ذلك أن الكفارة لا تكون إلّا فى رمضان، ولا يكون الانتهاك إلّا مع معرفة الحكم بلا تأويل قريب، فجاهل الحكم كحديث عهد بالإسلام لا كفارة عليه. وأما من أفطر بتأويل بعيد فإنه يجب عليه القضاء والكفارة. ومثله من أنزل بتحريك دابة على المشهور اه.

ثم انتقل إلى بيان أنواع الكفارة وهى ثلاثة أنواع على التخيير، فقال رحمه الله تعالى: ﴿وَالْمَشْهُورُ تَتَوَعَّهْهَا، وَأَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ﴾ واعلم أن فى تنوع كفارة الصيام

سبعة أقوال ، مشهورها أنها على ثلاثة أنواع ، وهى العتق ، والصوم ، والإطعام .
واختلف هل هى على التخخير ككفارة اليمين وهو المشهور فى الذهب ، أم هى على الترتيب
ككفارة الظهار وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة . قال ابن جزى فى القوانين الفقهية :
وأما أنواعها فلثلاثة : عتق ، وإطعام ، وصيام ، فالعتق تحرير رقبة مؤمنة سليمة من العيوب
ليس فيها عقد من عقود الحرية ، ولا يكون عتقها مستحقا بجهة أخرى . والصيام
[صيام] ^(١) شهرين متتابعين . والإطعام [إطعام] ^(٢) ستين مسكينا ، مد لكل مسكين
بمد النبى صلى الله عليه وسلم . وقال أبو حنيفة مدان ، وهى على التخخير ككفارة الأيمان ،
إلا أن أفضلا الإطعام فى المشهور . وقيل على الترتيب ككفارات الظهار وفاقا لما اه
بلفظه . وقد ذكر تلك الأقوال المتقدمة أحد الزروق وابن ناجى فى شرحيهما على الرسالة
القيروانية فراجعهما إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَمْتَقُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً كَامِلَةَ الرِّقِّ غَيْرَ مَمْبُوتَةٍ وَلَا مُسْتَحَقَّةَ
الْعِتْقِ ، أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ قَطَعَ لِمُدْرٍ بَنَى وَإِلَّا أَسْتَأْنَفَ ، أَوْ يَطْعِمُ
سِتِينَ مَسْكِينًا مَدًّا مَدًّا ، وَالْمَدُّ شَرْطٌ ﴾ قوله والمد شرط ، قال اللواق بقار عن
الباجى : ولا يجوزنه أن يطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين . وقال أبو الحسن : وله أن
يسترجع ثلاثين مدًا من الساكنين ويعطيها غيرهم ، فإن فوتوها لم يكن له عليهم
رجوع .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُلْتَقَى مِنْ نَوْعَيْنِ ﴾ يعنى لا يجوز التلقيق من نوعين فى
الكفارات ، لا فى كفارة الصيام ، ولا فى اليمين ، ولا فى الظهار . قال خليل فى كفارة
اليمين : ولا تجزئ ملفقة وفى الدردير : ولا تجزئ تلقيق من نوعين ، ولا ناقص . وقال
الخرشى : يعنى أن الكفارة يشترط فيها أن تكون من جنس واحد ، فلا تجزئ ملفقة

(١) هذه الزيادة لا بد منها ليتفق مع إعراب الفارح . (الزاوى)

من جنسين اه . وقال خليل أيضاً في الظهار : ولا تركيب صنفين ولو نوى لكلٍ عدداً ، أى لا يجزى تركيب كفارة من صنفين كصيام ثلاثين يوماً وإطعام ثلاثين مسكيناً . قال العلامة صالح عبد السميع : احتز بصنفين من تركيبتها من صنف واحد كفداء وعشاء ثلاثين وتعليك ثلاثين كل واحد مدأ وثلاثين فيجزى* . قاله في كفارة الظهار اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَعْدُّ بِتَعْدِ الْأَيَّامِ ﴾ . يعنى أن الكفارة تتمدد بتعدد موجبها في كل يوم . وفي اللدونة : سئل مالك عن السفية بعد أن يحتم بفطر في سفيه في رمضان أياماً ، فقال عليه لكل يوم أفطره كفارة مع القضاء . وفي موضع آخر أنه سئل فيمن جامع امرأته أياماً في رمضان فقال : عليه لكل يوم كفارة ، وعليها مثل ذلك إن كانت طاووعته ، وإن كان أكرهها فعليه أن يكفر عنها وعن نفسه ، وعليها قضاء عدد الأيام التي أفطرتها ، فإن وطئها في يوم واحد مرتين فعليه كفارة واحدة . وفيها أيضاً في رجل جامع امرأته نهاراً في رمضان وطاووعته في ذلك ثم حاضت من يومها ، فقال عليها القضاء والكفارة ، ومثلها من أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه عليه القضاء والكفارة اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ تَعْدِهَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ ﴾ . يعنى أن الكفارة لا تتمدد بتعدد موجبها في اليوم الواحد على الأظهر . وهو كذلك قال ابن جزي في القوانين : ومن كرر الإفطار في يوم واحد فعليه كفارة واحدة . ومن أفطر فلم يكفر حتى أفطر في يوم ثان فعليه كفارة ثانية خلافاً لأبي حنيفة اه . قال النفراوى : لم يتعرض المصنف لحكم ما إذا تعدد منه موجب الكفارة ، ومحصله أنها لا تتمدد بتعدد الأكالات أو الوطآت ، ولا بأى كل ووطء في يوم واحد ، ولو كان أخرج للأول كفارة قبل الثانى ،

وإنما تتعدد بتعدد الأيام . وهذا حكم الكفارة عن نفسه . وأما لو أوجب الكفارة على غيره فتتعدد عليه بتعدد الكفر عنه اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَدَمُ وَجُوبِهَا بِالْجَمَاعِ سَهْوًا ﴾ يعني أن الأظهر من الأقوال عدم وجوب الكفارة بالجماع سهوًا . قال في الرسالة : ومن أفطر في نهار رمضان ناسيًا ف عليه القضاء فقط ، سواء كان فطره بالأكل أو بالشرب أو بالجماع على المشهور ، خلافاً لابن الماجشون القائل يجب الكفارة إذا كان فطره بجماع . وفي المدونة : رأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا عليه القضاء في قول مالك ؟ قال نعم . ولا كفارة عليه اهـ . وتقدم جملة مما يوجب القضاء دون الكفارة عند قول المصنف يجب القضاء بالفطر ولو سهوًا أو جهلاً إلخ فراجع إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَفْعُ نِيَّةٍ ﴾ يعني والأظهر عدم ترتب الكفارة برفض نية ، بل المشهور القضاء فقط ، وصوب اللحنى سقوط القضاء . وقال إنه غالب الرواية عن مالك . وكذلك في المجموع ، فله الصاوي وقال : وأما من عزم على الأكل أو الشرب ثم ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه لأن هذا ليس رفعاً للنية اهـ . انظر الخطاب والمواق .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَفْجِيلُ فِطْرٍ لِتَوْقَعِ مُبْيَحٍ ﴾ يعني والأظهر عدم وجوب الكفارة لأجل توقع العلامة الدالة على إباحة الفطر كغروب الشمس ثم تبين خلافه بعد فطره ، ليس عليه إلا القضاء فقط دون الكفارة كما تقدم . وفي المدونة عن مالك بإسناده عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه « أنه أفطر يوماً في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وقد غربت الشمس ، ثم جاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا » قال مالك : يريد بالخطب القضاء اهـ . ومثله في الموطأ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْكَرْهَةُ تَلْزِمُ الْكَرْهَ عَنْهَا ﴾ يعني أن المرأة المكروهة على

الجماع في نهار رمضان يلزم على مكراهها أن يكفر عنها وعن نفسه ، وعليها القضاء والإمساك لحرمه الوقت . قال الدردير : وكفر عن أمته إن وطئها ، وعن غيرها إن أكرهها لنفسه نيابة ، بلا صوم وبلا عتق في الأمة ، أى ولو طاعته لأن طوعها إكراه ، مالم تنزله فتأزمها فتصوم ، مالم يأذن لها في الإطعام . وأما الزوجة وغيرها فإن طاعته في الجماع أو الزنى فعلها القضاء والكفارة ، وإلا فعليه الكفارة نيابة عنها ، وعليها القضاء فقط . هذا في إكراهها على نفسه لا إن أكرهها على غيره . قال النفراوى : وأما لو أكره شخص شخصاً على الأكل أو الشرب للزم المكروه بالفتح القضاء ويلزم المكروه بالكسر الكفارة ، وبخلاف من أكره غيره على جماع امرأة لا تلزمه كفارة . والفرق أن الانتشار معه نوع اختيار ، وإنما لم تلزمه الكفارة لأنه لم يتعد . فالخاصل أن من أكره^(١) غيره على الجماع لا تلزمه كفارة ولا تلزم للمكروه بالفتح أيضاً لأن لزوم الكفارة مشروط بالتصديع له . وما تقدم من تكفير المكروه عن المكروه محله إن كانت بالغة مسلمة عاقلة ، وإلا فلا . قال الصاوى على الدردير : الإكراه يكون بخوف مؤلم كضرب فاعل ، كإكراه الطلاق ، فقد ذكر الرامسى أن الإكراه في المبادات يكون بما ذكره .

ولما أنهى الكلام عما يتعلق بثبوت الصيام وجوبه ولوازم الإفطار من الكفارة وغيرها انتقل يتكلم في بعض ما يستحب للصائم ، وبعض مسائل الصيام ، وبيان ذلك ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فُضِّلَ ﴾

أى في بيان ما يندب فعله للصائم ، وما يلزمه وما يباح له ، وما يكره عليه فعله في رمضان وغيره . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُسْتَحَبُّ تَمْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ ﴾ قال خليل عاقل

(١) انظر الخطاب عند قول خليل وثى تكفير مكروه رجل ليجاع قولان .

الندوبات : وتنجيل القضاء وتنايه ، يعنى يستحب لمن عليه قضاء صوم رمضان أو غيره أن يبادر فى قضائه لأن المبادرة للطاعة وبراءة الذمة أولى من النافلة ، كما يستحب له أن يتابع ذلك القضاء .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخِّرَ أَوْ بَعَثَ لِغَيْرِ عُذْرٍ مُتَّصِلٍ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ فَمَلَكَةٍ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةِ ﴾ أى الصغرى كما تأتى ، لتفريطه فى القضاء حتى دخل رمضان آخر بغير عذر ، لأن اتصل عذره . قال اللردير : ووجب إطعام منده عليه الصلات والسلاط لمفرط فى قضاء رمضان لثله عن كل يوم لمسكين ، إن أمكن القضاء بشعبان ، لا إن اتصل عذره بقدر ما عليه مع القضاء أو بعده اه قوله بشعبان أى إلى تمام شهر شعبان . فن عليه خمسة أيام مثلا وحصل له عذر كمرض ، أو سفر ، أو جنون ، أو حيض قبل رمضان الثانى بخمسة أيام واتصل عذره فلا إطعام عليه ، وإن كان طول عامه خاليا من الأعذار ، وإن حصل العذر له فى يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد لأنها أيام التفريط دون أيام العذر اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ مُدًّا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ﴾ يعنى تملك مند لمسكين فى كل يوم بقضيه من غالب قوت أهل البلد ، وذلك بعدد الأيام .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَكْزَمُ الْمَرْضِعُ تَغْطِرُ خَوْفًا عَلَى الرَّضِيعِ ، لَا الْخَامِلَ ، وَفِيهَا خِلَافٌ ﴾ والمعنى كما قال عبد البارى : أن الحامل إذا خافت على ما فى بطنها أفطرت ولم تطعم ، وقد قيل تطعم . والمرضع إذا خافت على ولدها ولم تجد من تستأجره له ، أو لم يقبل غيرها أفطرت وأطعمت اه . ومثله فى الرسالة . وما ذكر من الخلاف فى الحامل إن أفطرت فالمشهور أنها لا تطعم كالمرضى . قال النفراوى : والحاصل أن كل من جاز له الفطر لمرض أو سفر أو مشقة لا إطعام عليه إلا من يستقط عنه الصوم لكبر أو عطش كما تقدم ، وإلا الحامل والمفرط فى قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر اه .

وأشار رحمه الله تعالى الى حكم العاجز عن الصيام الكبير أو عطش فقال : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْعَاجِزِ لِكَبِيرٍ أَوْ عَطَشٍ ﴾ يعنى أن يندب له إطعام مسكين مداً عن كل يوم يمر عليه لعجزه عن الصوم . قال فى الرسالة : ويستحب للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم ، أى مداً عن كل يوم . وإنما يكتفى بالإطعام إذا كان لا يستطيع الصوم جملة ، وأما لو كان يقدر عليه ولو فى غير رمضان لوجب عليه القضاء ولا إطعام عليه . ومثل الشيخ الكبير من لا يستطيع ترك الماء لشدة العطش فى جميع الزمن . قال خليل عاطفاً على الندوب : وفدية لمرم وعطش . وقول للندوة : ولا فدية على من لم يستطع الصوم ، ومراده عدم الوجوب ، فلا ينافى الندب كما قال المصنف اه فراوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ﴾ أى على العاجز لكبير أو العاجز لمعطش إذا كانا لا يستطيعان الصوم ولو فى زمن الشتاء أو فى أى زمان من الأزمنة ، وإلا وجب عليهما القضاء كما تقدم . وإنما أبيح لهما الفطر ولا قضاء لقوله تعالى « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وقوله تعالى « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ يَوْمِهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، جُنَّ مِنَ اللَّيْلِ ، أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ ، بَلَغَ جُنُونًا أَوْ صَحِيحًا ، لَا بِالْيَسِيرِ ﴾ يعنى كما قال عبد البارى المشاوى ، ومن شروط صحة الصوم العقل ، فمن لا عقل له كالجنون والعمى عليه لا يصح منه فى تلك الحالة ، ويجب على المجنون إذا عاد إليه عقله ولو بعد سنين كثيرة أن يقضى ما فاتته من الصوم فى حاله جنونه . ومثله للعمى عليه إذا أفاق ، أى فإنه يقضى الصوم إذا أغمى عليه يوماً كاملاً ، أو أوجله ، أو أفقه ولم يسلم أوله ، ولا يلزمه الإمساك فيما بقى من يومه على المتمد ، كما فى المصنف هـ . وقال صاحب الرسالة : ومن أغمى عليه ليلاً فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم ، ولا يقضى من الصلوات إلا ما أفاق فى وقته . قال النفراوى : ولو وقت الضرورى . ثم قال : تنبيه كان الأنسب للمصنف أن لو

قال : ولا يطالب المصمى عليه بفعل شيء من الصلوات إلا ما أفاق في وقته ، لأن القضاء عبارة عن الإتيان بما خرج وقته وما أفاق في وقته أداء لقضاء . وقال قبل ذلك : وأما النائم بمضى عليه أيام وهو نائم بعد تبين النية فلا قضاء عليه أى لصحة صومه وبقاء تكليفه ، وإنما الساقط عن النائم الإثم فقط ، حتى لو ريت النية بعد ثبوت الشهر ونام جميعه صبح صومه وبرئت ذمته ، وليس السكران بحلال كالنائم بل كالجنون فيجب عليه القضاء اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَكْزَمُ الْكَافِرَ إِنْ سَأَلَ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ إِنْ سَأَلَ ﴾ وما ذكره رحمه الله من لزوم الإمساك قول في المذهب ، لكن المشهور الاستحباب . قال خليل عاتقاً على اللندويات : وإمساك بقية اليوم لمن أسلم اهـ كما يأتى عن قريب إن شاء الله تعالى . قال الخرشى : يريد أن الكافر إذا أسلم في نهار رمضان فإنه يستحب له الإمساك في بقية ذلك اليوم ليظهر عليه صفات الإسلام بسرعة . وإنما لم يجب عليه الإمساك ترغيباً للإسلام ، ويستحب له أيضاً قضاؤه اهـ . ومثله في الفواكه للتفراوى . انظر الخطاب ، وفيه زيادة إيضاح لمن يريد أكثر من هذا .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلصَّيِّ بِلُغَةِ الْإِمْسَاكِ ﴾ يعنى يندب للصبي بلغ نهاراً في رمضان أن يمساك بقية يومه عن المفطرات لحمة الشهر ، هذا إذا ريت الصوم ، وإلا فلا يستحب له ذلك . قال العلامة الخطاب : وإذا بلغ الصبي أو الصبية وهو صائم فإنه يتبادى لأن صومه انمقد نافلة ظاهراً وباطناً ، فإن كان مفطراً فهو كالحائض أى فلا يستحب له الإمساك ، ولا يجب عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا قضاء اليوم الذى بلغ فيه اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا بَقِيَّةَ يَوْمٍ الشَّعَاوِ وَالطُّهْرِ وَقُدُومِ الْمَسَافِرِ مُفْطَرّاً ﴾ قال في الرسالة : وإذا قدم المسافر مفطراً ، وطهرت الحائض نهاراً فلها الأكل في بقية يومها .

قال شارحها . وكالفطر لضرورة جوع أو عطش ، والرضع يموت ولدها نهاراً ، والمريض يقوى ، والصبي يبلغ ، ولم يكن يت الصوم ، أو يتته وأفطر عمداً قبل بلوغه فلا يجب الإمساك على واحد من هؤلاء بقية يومه ، بخلاف الصبي بيت الصوم ويستمر صائماً حتى بلغ ، أو أفطر ناسياً وأمسك فإنه يجب عليه الإمساك في هاتين الصورتين ، نقله النفراوى عن الأجهورى اه . وقال العلامة الدردير - طاعناً على اللندويات - : وإمساك بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه ، بخلاف من زال عذره المبيح له الفطر مع العلم بمرضان ، كصبي بلغ أى فلا يندب له الإمساك ، هذا عند عدم تبين الصوم ، ومريض صبح ، ومسافر قدم فيطاً امرأته كذلك أى التى زال عذرها المبيح لها الفطر مع العلم بمرضان ، بأن قدمت معه من السفر ، أو طهرت من حيض أو نفاس ، أو بلغت نهاراً ، أو أفادت من جنون اه بتوضيح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ السَّفَرُ الْمُبِيحُ سَفَرُ الْقَصْرِ ﴾ يعنى السفر المبيح الفطر فيه هو السفر الذى تقصر فيه الصلاة ، بأن كان سفرأ مباحاً أربعة برد ذهاباً كما تقدم فى صلاة السفر . وإذا كان السفر تقصر فيه الصلاة يجوز الفطر فيه فى رمضان إذا شرع فى السفر . ما لم بيت الصوم ، فإن بيت الصوم منع الفطر . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ﴾ يعنى أن الصوم فى السفر أفضل من الفطر فيه لمن قوى على ذلك ، لقوله تعالى « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » الآية . وقال فى الرسالة : ومن سافر سفرأ تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر وإن لم تنله ضرورة ، وعليه القضاء ، والصوم أحب إلينا . أى معاشر المالكية .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَجْمَعَ إِقَامَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لَزِمَتْ ﴾ يعنى إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع لزمه الصوم كما لزمه إتمام الصلاة . قال النفراوى فى الفواكه : تنبيهات : الأول يقطع جواز الفطر ما يقطع جواز قصر الصلاة المشار إليه بقول خليل :

وقطعه نية إقامة أربعة أيام صحاح ولو بخلافه إلا المسكر بدار الحرب اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُتَطَوِّعُ إِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا لَزِمَهُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ لَا قَضَاؤُهُ ﴾ . يعني أن الصائم المتطوع إذا أفطر ساهياً فإنه يجب عليه الإمساك إلى الغروب . وفي الموطأ « قال يحيى سمعت مالكا يقول : من أكل أو شرب ساهياً أو ناسياً في صيام تطوع فليس عليه قضاء ، ولئيم يومه الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع ، ولا يفطره ، وليس على من أصابه أمر يقطع صيامته وهو متطوع قضاء إذا كان إنما أفطر من عذر غير متعمد للفطر » الحديث اهـ وقال في الرسالة : ومن أفطر في تطوعه طامداً أو سافراً فيه فأفطر لسفره فعليه القضاء ، وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه ، بخلاف الفريضة اهـ

قال الشارح : قوله فلا قضاء عليه أى لعدم تيممه ، ولكن يجب عليه الإمساك بقية يومه . واختلف في نذب قضائه على قولين . ومثل الناسي المفطر لضرورة كجوع أو عطش ، أو لوجه كأمير شيخه ، أو أحد أبويه ، والمراد شيخه في العلم أو الطريقة اهـ قاله النفاوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحْرُمُ صِيَامُ الْعِيدِ ﴾ . يعني أنه لا يجوز صيام يوم العيد سواء عيد الفطر أو الأضحى لما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى » قال الزرقانى على الموطأ : فصيامهما حرام على كل أحد من متطوع ، وناذر ، وقاض فرضاً ، ومتنفع ، وغير ذلك إجماعاً ؛ لأنه معصية فلا يصومهما من نذرهما ، والحديث « من نذر أن يعصى الله فلا يعصيه » قال المازرى : ذهب مالك إلى من نذر صوم أحد العيدين لا يتمدد ولا يلزمه قضاؤه ، وخالفه أبو حنيفة . والحديث رواه مسلم ، وأعاده الإمام في الحج انظرهما اهـ . وقال في المدونة : مثل ابن القاسم : رأيت لو أن رجلاً أصبح يوم الأضحى أو يوم الفطر صائماً ، فقبل له إن هذا اليوم لا يصلح فيه الصوم فأفطر أيكون عليه قضاؤه في قول مالك أم لا؟ قال : لا يكون عليه قضاؤه عند مالك اهـ . وفي الرسالة : ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر ، ولا يصوم اليومين

الذين بعد يوم النحر إلا المتمتع الذي لا يجزئ هدياً ، واليوم الرابع لا يصومه متطوع ،
ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ إِلَّا لِمَتَمَتَّعَ وَنَحْوِهِ ﴾ . يعنى أن
أيام التشريق لا يجوز صيامها إلا للمتمتع الذي لم يجد الهدي فله صيامها بلا كراهة . قال
مالك في المدونة : من نذر صيامها أو كان عليه صوم واجب ، أو نذر صيام ذى الحجة
فلا يبنى له أن يصوم أيام الذبح الثلاثة ، ولا يقضى فيها صياماً واجباً عليه من نذر أو
رمضان ، ولا يصومها أحد إلا المتمتع الذي لم يجد الهدي فذلك يصوم . اليومين الآخرين ،
ولا يصوم يوم النحر أحد ، وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل ، أو نذر
صيام شهر ذى الحجة ، فأما أن يقضى به رمضان أو غيره فلا يفعل اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ ﴾ سميت بذلك لبياض
الليالي بالقمر من الغروب إلى الفجر ، وهى الثلاثة عشرة وتالياتها . وما ذكر المصنف
من استحباب صيامها وهو كذلك ، إلا أن الإمام مالكاً كره تعيينها فزاراً من التحديد
خيلاً لا يحده الشارع ، فإن وافق صومها بلا قصد لها فلا كراهة . وفي الحديث عن أبى
خزانه قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام : ثلاثة
عشر وأربعة عشر وخمسة عشر » رواه النسائي والترمذى ، وصححه ابن حبان اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ عَرَفَةَ ﴾ يعنى يبنى صيام يوم عرفة لمن لم يحج ،
ويكره صومه للحاج ، لما في الحديث عن أبى هريرة قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن صوم يوم عرفة بعرفة » رواه الخمسة غير الترمذى . ويتأكد فطر من بعرفة ليتقوى
على أداء المناسك ، ويكره له صومه لثلاث يضاعفه عن الوقوف ، وأيضاً وفي فطره تأسيكاً به
صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أفطر في حجة الوداع .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَاشُورَاءَ ﴾ أى يستحب للكلف صيام يوم عاشوراء وهو عاشر

الحرم ومثله تاسوعاء وهو تاسع الحرم . قال الخرشى : والمعنى أن صيام يوم عاشوراء وبوم تاسوعاء مستحب وإنما قَدِمَ عاشوراء لأنه أفضل من تاسوعاء لأنه يكفر سنة ، وقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرض رمضان . وأما تاسوعاء : فقد تمتى رسول الله عليه الصلاة والسلام صيامه ، لقوله « لئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ التاسع » رواه مسلم . وفي رواية « فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صُمنا اليوم التاسع » فلم يأت العام المقبل حتى تَوَقَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال القرطبي في تفسيره : ولم يصم النبي صلى الله عليه وسلم التاسع قط ، بَيِّنَةُ قوله لئن بقيت إلى قابل الحديث . وقد ذكر العلماء اثني عشر خصلة مستحبة تفعل في يوم عاشوراء انظرها في الخرشى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِنْسِينَ وَالْأَنْعَامِ ﴾ يعنى من الأيام الفاضلة التي يستحب فيها الصوم يوم الاثنين ويوم الخميس . وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال « ذلك يومٌ ولدت فيه وبعثت فيه وفيه أنزلَ على القرآن » رواه أبو داود ومسلم . وصامهما رسول الله صلى الله عليه وسلم كما شهد بذلك حديث أبي قتادة . وسئل النبي عن ذلك فقال « إن أعمال العباد تُعرضُ يوم الاثنين ويوم الخميس فأحبُّ أن يُعرضَ على وأنا صائم » اهـ . رواه أصحاب السنن .

ثم انتقل يتكلم على الاعتكاف لما فيه من المناسبة بينه وبين الصوم فقال رحمه الله تعالى :

﴿ باب الاعتكاف ﴾

وفي نسخة ذكر هنا فصل بعد الباب والصواب حذفه اكتفاء بذكر الباب .
والإعتكاف لغة المكوف وهو الزوم ، وشرعاً لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم ليلة ويوماً لعبادة قاصرة بنية ، كافاً عن الجماع ومقدماته اهـ . وعبارة صاحب العزيمية :
(٢٨ - أسهل المدارك ١)

وحقيقته اللبث في المسجد للمعبادة على وجه مخصوص . وأقله يوم وليلة ، وأكمله عشرة أيام . وهو من نوافل الخير اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ الْاعْتِكَافُ مُلَازِمَةٌ الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا مَعَ النَّيَةِ وَالصَّوْمِ مُشْتَقِلًا بِالْعِبَادَاتِ ﴾ . يعني أن الاعتكاف عبادة مخصوصة ، وهي ملازمة المسجد ، كما قال الله تعالى « وأنتم عاكفون في المساجد مع النية والصوم مشتقلا بالمعبادة المخصوصة ، وهي الصلاة ، وتلاوة القرآن وذكر الله تعالى كالهيلة والحمدلة ، والاستغفار ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وينبغي أن يستغرق أوقاته بذلك ، لأن المقصود تصفية النفس وصرفها عن شهواتها الدنيوية ، كما قال رحمه الله تعالى : ﴿ تَارِكًا لِلْإِسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِلَّا لِيُزَوِّدَهُ تَحْصِيلَ طَعَامِهِ ﴾ . يعني كما قال مالك في المدونة ، ومثله في الموطأ : المتكفف مقبل على شأنه لا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه من التجارات أو غيرها . وقال : لا بأس أن يشتري ويبيع الشيء الخفيف لعيشه الذي لا يشغله . وأما شراؤه أو بيعه للتجارة داخل المسجد فيكره اه . وفي النفاوى : فالحاصل أنه يكره بيعه أو شراؤه للتجارة مطلقاً أى سواء كان خارج المسجد أو داخله ، ويجوز لغيرها عما لا يستغنى عنه ولو خارجه بحيث لا يماوز محلاً قريباً يمكن الشراء منه ، ويشترط أى لا يجد من يشتري . له وسئل مالك : أيجلس مجالس العلماء ويكتب العلم ؟ فقال : لا يفعل إلا الأمر الخفيف ، والترك أحب إلى اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَشْرَاطُهُ الْخُرُوجُ مُلْتَمَى ، وَيَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ طَعَامِهِ ، وَلَوْ لِمَعَادَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ﴾ . يعني لا شرط في الاعتكاف سواء قبل الدخول أو بعده . قال ابن عرفة : وشرطنا فيه لنو . وقال خليل : وإن شرط سقوط القضاء لم يفده اه . وقال مالك في المدونة : لم أسمع أن أحداً من أهل العلم يذكر أن في الاعتكاف شرطاً لأحد ، وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال كهيئة الصلاة والصوم

والحج ، فمن دخل في شيء من ذلك فإِنما يعمل فيه بما مضى من السنة في ذلك ، وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه الأمر بشرط يشترطه أو بأمر يبتدعه ، وإِنما الأعمال في هذه الأشياء بما مضى فيها من السنة ، وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف : ١٥ . ومثله في اللوط . وقوله : ويبطل بالخروج إلخ هذا شروع في ذكر مبطلاته . أى ويبطل الاعتكاف بالخروج عن المعتكف بنير حاجة الإنسان ، ولو لعيادة مريض أو لصلاة الجنازة ، أو كان خروجه لجمعة كما يأتي عن قريب . ويبطل أيضاً بفعل الكبائر كشرب الخمر . وبالجماع ، أو مقدماته ليلاً أو نهاراً . ولا يصلي على الجنازة ولو لاصقته ، ولا يمود مريضاً إلا إذا كان بقربه ، ويكره أكله بفناء المسجد . وكذلك فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ﴾ قال في الرسالة : وأقل ما هو أحب إلينا من الاعتكاف عشرة أيام . ومن نذر اعتكاف يوم فأكثر لزمه ، وإن نذر ليلة لزمه يوم وليلة . قال خليل : ولزم يوم إن نذر ليلة ، وكذا عكسه ، بخلاف ما لو نذر بعض يوم أو بعض ليلة فلا يلزمه شيء ، إلا أن ينوى الجوار فيلزمه ما نوى ١٥ . انظر التفراوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ إِلَّا مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ فَيَتَعَيَّنُ الْجَمَاعُ ﴾ يعنى أن الاعتكاف جائز في كل مسجد من المساجد إلا من تلزمه الجمعة فنوعى من الأيام التي تدركه فيها فَيَتَعَيَّنُ الجامع ، وإلا خرج وبطل بالخروج . قال ابن جزى : فإن نوى اعتكاف مدة يتعين عليه اتيان الجمعة في اثنائها تعين الجامع ، لأنه إن خرج إلى الجمعة بطل اعتكافه ، خلافاً لأبي حنيفة وابن الماجشون ١٥ . قال أبو الحسن في المزية : للمسجد من أركان الاعتكاف ، فلا يصح في غيره . قال شارحها : ولا يشترط كون المسجد جامعاً إلا أن يكون المعتكف نوى أو نذر أياماً تأخذه فيها الجمعة وكان ممن تجب عليه

فيجب عليه الاعتكاف في الجامع فيما تصح فيه الجمعة دائماً ، لا برحبته الخارجة عنه . وأما رचितه الداخلة فيه فيصح فيها ، إذ هي عبارة عن محن الجامع ، فإن اعتكف في غير الجامع زمناً تأخذه فيه الجمعة خرج وبطل اعتكافه ، فإن لم يخرج حرم عليه ولم يبطل اعتكافه ، لأنه لم يرتكب كبيرة بناء على ما ذهب إليه الخطاب في باب الجمعة من أن تركها مرة من غير عذر صغيرة ، ولا يعد مرتكباً كبيرة إلا أن يتركها ثلاث مرات متواليات خلافاً لأصبع اه قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ وما ذكره المصنف من دخول المعتكف في معتكفه قبل الفجر وإن كان جائزاً إلا أنه خلاف المندوب ، فالمندوب الدخول قبل غروب الشمس . قال مالك في اللوطي : يدخل المعتكف المكان الذي يريد أن يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها اه . انظر شرحه للزرقاني . وقال أبو محمد في الرسالة : وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يبتدئ فيها اعتكافه . قال شارحها : ليستكمل الليلة . وحكم الدخول في ذلك الوقت الوجوب إن كان الاعتكاف مندوراً ، والندب إن لم يكن مندوراً ، وعلى الوجهين لو أخر دخوله ودخل قبل الفجر ، أجزأه قال خليل عاطفاً على المندوبات : ودخوله قبل الغروب . وصح إن دخل قبل الفجر لأنه أدرأه محل النية ، بل ولو دخل مع الفجر بناء على صحتها مع الفجر ، لكن مع الإثم على التأخير في الاعتكاف المندوب . وإنما أجزأه مع مخالفته الواجب بناء على أن أقله يوم اه . قلت : وما ذكره من هذا البناء مرجوح . انظر حاشية المدو على الخرشى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ دَخَلَ بَعْدَهُ بَطُلَ ﴾ يعني إن دخل للمعتكف محل اعتكافه بعد طلوع الفجر بطل اعتكافه . قال ابن جزى في القوانين : وأما زمانه فأقله يوم وليلة والاختيار أن لا ينقص عن عشرة أيام ولا حد لأقله عندهما^(١) . ويستحب أن يدخله قبل

(١) أي عند الشافعي وأبي حنيفة .

غروب الشمس من ليلة اليوم الذى يبدأ فيه ، فإن قفل ذلك أجزأه إتفاقا ، وإن دخل بعد الفجر لم يجزه ، وإن دخل بين المغرب والمشاء فى الصحة والبطلان قولان اه . وفى الصاوى : قال ابن الحاجب . من دخل قبل الغروب اعتد بيومه ، وبعد الفجر لا يعتد به ، وفيما بينهما قولان المشهور الاعتداد . وقال سحنون : لا يعتد . وحمل بعضهم قول سحنون على النذر ، والقولين بالاعتداد على النفل . ولكن المتمد الاعتداد مطلقا فلا أو نذرا اه . وما ذكره ابن جزى وابن الحاجب هو مذهب الجمهور خلافا للأوزاعى ومن معه القائلين إنما السنة أن يدخل المعتكف اعتكافه بعد صلاة الصبح مستدلين بظاهر حديث عائشة . انظر الزرقانى على اللوط اه . وقال مالك فى حديث أبى سعيد الخدرى فى الاعتكاف : إن ذلك يعجبنى ، وعلى ذلك رأيت أمر الناس أن يدخل الذى يريد الاعتكاف فى العشر الأواخر حين تغرب الشمس من ليلة إحدى وعشرين ، ويصلى المغرب فيه ثم يقيم . فلا يخرج إلى أهله حتى يفرغ من العيد . وذلك أحب الأمر إلى فيه اه مدونة . وما ذكره الإمام من حديث أبى سعيد من أن المعتكف لا ينصرف إلى أهله حتى يصلى العيد أشار إليه المصنف بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُعْتَكِفُ الْقُبْرِ الْأَوَّخِرِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا بَعْدَ شَهْرِ الْعِيدِ ﴾ قال فى الرسالة : ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره . وإن اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم القدر فليبيت ليلة القدر فى المسجد حتى يندو منه إلى المصلى . قال مالك : بلنى أنه عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك عند اعتكافه العشر الأواخر من رمضان اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْتِهَا ﴾ يعنى أن الاعتكاف لا يصح فى البيوت ، بل فى المساجد ولولا امرأة ، فالسجد شرط فى صحته كما تقدم . قال النقراوى : فلا يصح فى بيت ، ولا فى مسجد محجر ، ولا فى سطح للسجد ، ولا فى بيت

قباديله ولو كان المعتكف امرأة اه . قال الخطاب عند قول خليل ومسجد : أى فى صحبته بطلاق مسجد ، أى مسجد مباح . قال ابن رشد : وأما الاعتكاف فى مساجد البيوت فلا يصح عند مالك لرجل ولا امرأة ، خلاف قول أبى حنيفة فى أن المرأة تعتكف فى مسجد بيتها اه . وقال مالك فى الموطأ : الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف فى كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف فى المساجد التى لا يجمع فيها إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذى اعتكف فيه إلى الجمعة أو بدعها ، فإن كان مسجداً لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة فى مسجد سواء فإنى لا أرى بأساً بالاعتكاف فيه ، لأن الله تبارك وتعالى قال « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » فعم الله المساجد كلها ، ولم يخص شيئاً منها اه . ومثله فى المدونة

ثم قال رحمه الله تعالى : « وَتَنْ عَرَضَ لَهُ مَا يَمْتَنِعُهُ إِمْتَامَةً مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَلَمْ يُسْكِنَهُ الْقَامُ خَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ ، فَإِذَا زَالَ عَذْرُهُ عَادَ فِي الْقَوْرِ »
يعنى أن المعتكف إذا عرض له عذر فى أثناء اعتكافه وقبل إتمام ما نواه أو نذره ، فإن كان عذره خفيفاً لا يمتنع المكث فى المسجد فلا يخرج ، وإن كان مما يمنع المكث فيه كالحيض والإسهال والمرض الشديد وجب عليه الخروج إلى منزله ، فإذا زال عنه العذر رجع إلى المسجد وقتئذ وحرمه الاعتكاف معه فى حالة العذر ، وإن تأخر عن المسجد بعد العذر بطل الاعتكاف .
قال فى الرسالة . وإن مرض خرج إلى بيته ، فإذا صح بنى على ما تقدم ، وكذلك إن حاضت المتكفة وحرمه الاعتكاف عليهما فى المرض ، وعلى الحائض فى الحيض ، فإذا طهرت الحائض أو أفاق المريض فى ليل أو نهار رجعا ساعتئذ إلى المسجد اه . قال خليل : وبني بزوال إغماء أو جنون ، كان متع من الصوم لمرض أو حيض أو عيد ، وخروج وعليه حرمة ، فإن أخره بطل إلا ليلة العيد ويومه اه . وقوله إلا ليلة العيد ويومه يعنى لو زال عذره ليلة العيد أو يومه وأخر رجوعه إلى المسجد حتى مضى يوم العيد وتاليه فى عيد الأضحى فإن اعتكافه

لا يبطل ، بخلاف ما لو طهرت الحائض أو صح المريض وأخر كل الرجوع إلى المسجد فإن اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرها ، بخلاف يوم العيد فإن صومه لا يصح لأحد اه خرشي .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ الْقَضَاءِ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يُفْذَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعني كما قال الخرشي : إن للمتكف إذا اشترط ما ينافي اعتكافه ، بأن قال إن حصل له مانع يوجب القضاء لا أقضى ، فإن شرطه لا يفيد ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشروع . قال ابن عرفة : وشرط منافي له . وقال صاحب الشامل : فإن شرط سقوط القضاء لحدوث مرض أو غيره لم يفده على المشهور ، وثالثها إن وقع بعد الدخول وإلا بطل اه . وتقدم لنا هذه المسألة عند قول المصنف واشترطه الخروج مانى فراجعه إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُتَكِفِ الْأَسْتِمْتَاعُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا لَا عَقْدُ نِكَاحٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ يعني كما قال مالك في اللوط : لا بأس بنكاح المتكف نكاح الملك ، ما لم يكن المسيس . والمرأة المتكفة أيضاً تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس . ويحرم على المتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار ، ولا يحل لرجل أن يمس امرأته وهو متكف لا يفلذ منها بقبلة ولا غيرها ، ولم أسمع أحداً يكره للمتكف ولا للمتكفة أن ينكحها في اعتكافها ما لم يكن المسيس فيكره . ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه ، ووفق بين نكاح المتكف ونكاح الحرم ، أن الحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ، ويشهد الجنائز ، ولا تطيب . والمتكف والمتكفة يذهنان ويتطيبان ، ويأخذ كل واحد منهما من شعره ، ولا يشهدان الجنائز ، ولا يصليان عليها ، ولا يعمدان المريض ، فأمرهما في النكاح مختلف ، وذلك الماضي من السنة في نكاح الحرم والمتكف والصائم اه . وفي المدونة :

وإن جامع في ليل أو نهار ناسياً ، أو قبل أو باشر أو لامس قد اعتكافه وابتدأه اه .
انظر الخطاب .
ولما أنهى الكلام على دعائم الإسلام الثلاث ، وهي الصلاة والزكاة والصوم
وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على الدعامة الرابعة ، وهي الحج فقال رحمه
الله تعالى :

كتاب الحج

وهو لغة القصد ، وعرفاً حضور جزء بمعرفة ساعة من ليلة يوم النحر ، وطواف بالبيت سبعا ، وسمى بين الصفا والمروة سبعا بإحرام . وقال بعض المرفقين : الحج لغة القصد مطلقاً . وفي الشرع قصد البيت الحرام لأداء ما فرض عيناً أو كفائياً أو مانداً . وهو عبادة عظيمة ينبغي أدائها على الوجه الذي قرره الشارع ، وإلا ردت على وجه صاحبها .^١ واعلم أن الله تعالى أوجب على عباده حج بيته الحرام من استطاع إليه سبيلاً . قال سبحانه وتعالى « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ » وعن أبي هريرة قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال جل أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال . رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم » الحديث ، مسلم والنسائي والترمذي . وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخاري ومسلم . ثم اعلم أن للحج أركاناً وواجبات ، وسنناً ، ومندوبات ، وجائزات ، ومكروهات ، ومنوعات ، ومبطلات . يستقف عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى . وبدأ رحمه الله تعالى بمن يلزمه الحج فقال : ﴿ يَلْزَمُ كُلَّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مُكَلَّفٍ مُسْتَطِيعٍ ﴾ قد أخبر رحمه الله تعالى أن الإسلام شرط في صحة الحج ، فالكافر لا يصح منه حتى يسلم ، وكذا قد أخبر أن الحرية شرط في وجوبه ، فالعبد ومن فيه بقية الرق لا يلزمه الحج وإن وقع منه وقع نقلاً ، وإذا عتق وجب عليه حجة الإسلام ، ومثله الصبي والمجنون إذا أدخلهما وليهما في حرمة الإحرام ، ثم إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون لزمهما حجة الأسلام^(١) . وقوله مستطيع ، سبأني معنى الاستطاعة عن قريب

(١) سبأني لـ المصنف فصل مستقل فيما يتعلق بمجم الصبي وغيره

قال رحمه الله تعالى : ﴿ قَلَى الْفَوْرِ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ﴾ يعنى أن الحج واجب على الفور وجوباً موسماً ، في العمر مرة ، وما زاد على المرة مندوب . وينبئ أن ينوى به القيام بفرض الكفاية الذى هو إقامة للوسم في كل سنة ليحصل له ثواب ذلك . وما ذكره من فورية الحج هو الراجح في الذهب . وقيل على التراخي . قال في الدر الثمين للعلامة محمد بن أحمد ميارة : وفي كون وجوبه على الفور أو على التراخي إلى خوف القوات فيكون حينئذ واجباً على الفور قولان . وخوف القوات إما بفساد الطريق بصدم أمنها ، أو بنهب ماله ، أو وصحته ، أو ببلوغ للكلف ستين سنة اهـ . انظر في الكتاب المذكور أقوال العلماء

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِسْطَاعَةُ إِسْكَانُ الْوُصُولِ مَعَ الْأَمْنِ كَيْفَمَا تَيَسَّرَ ﴾ يعنى أن الاستطاعة التى هى من شروط وجوب الحج هى إمكان الوصول . قال العلامة الشيخ حسين بن إبراهيم مفتى المالكية بمكة سابقاً في توضيح للناسك : والاستطاعة هى إمكان الوصول بلا مشقة عظمت ، ولو بلا زاد وراحلة لدى صنعة تقوم به ، ولو بالسؤال إذا كان ذلك عيشه في بلاده ، وكانت المادة إعطاه ، وقدر على المشى ، وأن يكون آمناً على نفسه وماله ، ويمتبر ما يرجع به إلى محل يمكنه فيه التمشى إن خشى الضياع بالإقامة بمكة اهـ . وعبرة ميارة في الدر الثمين أنه قال : والاستطاعة هى إمكان الوصول إلى مكة بلا مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلاة في أوقاتها للشروعة لها في السفر ، وعدم الإخلال بشيء من فرائضها ، ومع الأمن على النفس وللال من لص أو مكاس ، وإلا لم يجب الحج إلا أن يكون للكاس مسلماً يأخذ شيئاً لا يحجف بالشخص ولا ينكت بعد أخذه . ويجب الحج بلا زاد ولا راحلة إذا كان الشخص قادراً على المشى وله صنعة يفتات منها ولو بالسؤال إذا كان ذلك عيشه في بلده ، وكانت المادة إعطاه ، وإن لم يكن ذلك عيشه في بلده فلا يجب عليه الحج ، ويكره له الخروج ، ومن قدر على المشى ووجد

من يؤاخره نفسه للخدمة ولا يزرى به ذلك وجب عليه الحج ، ومن عجز عن المشى اعتبر في حقه وجود الركوب بشراء أو كراء . ومن لم تسكن له صنعة يفعلها في الطريق يتعيش بها اعتبر في حقه وجود الزاد ، ومن عجز عنهما اعتبرا معاً في حقه اه . وقال الشيخ خليل في مناسكه : وليس من شروط الاستطاعة وجود الناض ، بل يلزمه أن يبيع من عروضه ما يباع على الفلوس اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ مَعَ حَرَمٍ أَوْ رُقَّةٍ مَأْمُونَةٍ ﴾ يعني أن الاستطاعة في حق المرأة زيادة على ما تقدم وجود الزوج معها في السفر ، أو المحرم ولو غير بالغ ، ولو لم تكن في رفقته لکن حيث يمكنها الوصول إليه بلا مشقة عند الحاجة ، ويقوم مقام المحرم الرقعة المأمونة في سفر الفرض فقط . والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو حَرَمٍ مِنْهَا » قال شارح هذا الحديث : وليس على المرأة حج إذا لم تجد محرماً ، كما في دلالة الحديث . وعند مالك لا يجب المحرم في سفر القرينة ، وتكفي رقعة مأمونة . والمراد بالمحرم من حرم عليه نكاحها على التأييد اه

ثم انتقل رحمه الله تعالى يتكلم على أحكام النيابة بالحج وكيفيةها وتنفيذها فقال : ﴿ وَالْمَيِّتُ الصَّرُورَةُ إِنْ أَوْصَى بِهَ يَلْزَمُهُ فِي ثَلَاثَةٍ فَلْيَسْتَأْجِرْ مَنْ يَحْجُ عَنْهُ ﴾ يعني أنه إذا أوصى الميت الصرورة وهو من لم يحج الفرض ، أى إذا أوصى بالحج عنه وجب على الموصى له أن ينفذ الوصية ، بأن يستأجر من يحج عنه في ثلث ماله ، وإن كانت الوصية بالحج مكروهة عند مالك ، والأولى الوصية بالصدقة ، وإنما نفذ الوصية به مراعاة لمن يقول بجواز النيابة مطلقاً ، وعندنا لا تصح النيابة عن الحي مطلقاً فرضاً أو نفلاً ، صحيحاً أو مريضاً بأجرة أم لا . قال الرامسى : المعتمد في المذهب أن النيابة عن الحي لا تجوز ولا تصح مطلقاً

إلا عن ميت أوصى به فتصح مع الكراهة اه . وقال ابن جزى : وإذا أوصى الميت أن يحج عنه من ماله وكان ضرورة نفذت الوصية من ثلث ماله ، وإن لم يوص سقط عنه . وقال الشافعى يحج عنه من رأس ماله ، وبنوى الأجير الحج لمن حج عنه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ الْإِجَارَةُ ضَرْبَانِ ﴾ يعنى أن الإجارة لها صورتان : الأولى على البلاغ ، والثانية على الضمان وهى أفضل . قال خليل عاطفاً على الأفضلية : وإجارة ضمان على بلاغ ، أى فضلت إجارة ضمان على إجارة بلاغ لأن إجارة الضمان أحوط للمال ، المعنى أن الاستئجار للحج على وجه الضمان أفضل من الاستئجار على وجه البلاغ . انظر الخطاب . ثم عرف إجارة البلاغ بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ بَلَاغٌ وَهِيَ دَفْعُ مَالٍ يَحْسَبُ كِفَايَتِهِ ، ذَعَابًا وَإِلَابًا فَمَا فَضَّلَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ﴾ يعنى أن الإجارة للستة بالبلاغ هى إعطاء ما ينفقه الأجير فى سفر الحج نيابة عن غيره بدءاً وعوداً بالعرف ، وإن ضاع منه المال قبل الإحرام رجع ولا شئ عليه فى الضائع وإذا فرغ منه المال قبل إتمام العمل استمر على إفاق نفسه من ماله ورجع على من استأجره بما أنفق من عنده أو تسلف ، ويرجع عليه بالسرف ، أى إذا شهد عليه به ، وإذا مات قبل التمام أوصد يرجع للحساب كأجير الضمان اه نفرأوى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَلَهُ التَّرَكُّ ، فَإِنْ مَضَى لَمْ يَكُنْ لَهُ رُجُوعٌ يَنْفَقَتِهِ ﴾ قال نفرأوى : . وقد منا أنه إن ضاع المال قبل إحرامه يرجع ، فإن لم يرجع واستمر على العمل والإفاق من عنده فلا شئ له فى الذهاب ولا فى الإياب إلى موضع الضياع ، بخلاف ما لو ضاع بعد الإحرام فإنه يستمر على عمل الحج ويكمل العمل ويجب على المستأجر الإفاق عليه من مال نفسه لتفريطه بعدم الاستئجار على الضمان الذى هو الأحوط كما قلنا اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَعْدَهُ يَلْزَمُهُ إِتْمَامُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ بِالنَّفَقَةِ ﴾ يعنى إذا

تلف المال بعد الإحرام بالحج لزم الأجير إتمامه ورجع على المستأجر بما أخفق . قال خليل : وإن ضاعت قبله رجع وإلا نفقته على آجره إلا أن يوصى بالبلاغ في بقية ثلثه ولو قسم . قوله وإلا نفقته إلخ يعني إذا ضاع المال بعد إحرام الأجير أو قبله ولم يعلم إلا بعده ، أو لم يمكنه الرجوع فإنه يستمر إلى تمام الحج ونفقته على مستأجره ، إلا أن يوصى لليت بالبلاغ في بقية ثلثه إن بقي منه شيء ، وإلا فعلى عاقد إجارة البلاغ لتفريطه بالمدول عن إجارة الضمان . قال رحمه الله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ﴾ كما تقدم وهو المشهور ﴿ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي بَقِيَّةِ الثَّلَاثِ ﴾ هذا إذا أوصى بالبلاغ . قال ابن حبيب أيضاً : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ﴾ يعني فتحصل أن نفقة الأجير إذا استمر إلى إتمام الحج وقد ضاع المال بعد الإحرام تكون على المستأجر على المشهور ، إلا إذا أوصى لليت بأن يبيع عنه على البلاغ فتكون حيثنذ في بقية الثلث إن بقي شيء ، فإن لم يبق من ثلثه شيء فعلى المستأجر . قال الخطاب قال في الطراز : فإن لم يبق لليت ثلث ، فذلك على الماقد من وصى أو غيره اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ الثَّانِي مَضُونَةٌ ، وَفِيهَا يَتَعَيَّنُ قَدْرُ الْأَجْرَةِ وَصِفَةُ الْحُجِّ وَمَوْضِعُ الْإِبْتِدَاءِ ﴾ يعني الضرب الثاني من ضربي الإجارة وهي إجارة الضمان التي هي أفضل من غيرها . قال الخرشى : ومعنى الأفضلية ، أن الضمان أجود للمستأجر لوجوب الحاسبة للأجير فيها إذا لم يتم لصده أو غيره ، لا بمعنى أنها أكثر ثواباً إلى آخر ما قال ، انظره . وقال العلامة ابن جزى في القوانين : وهي - أي الإجارة - على وجهين : إجارة بأجرة معلومة تكون ملكاً للأجير كسائر الإجازات ، فما عجز عن كفايته وفاه من ماله ، وما فضل كان له . والثاني البلاغ وهو أن يدفع إليه المال ليحج عنه فإن احتاج إلى زيادة أخذها من المستأجر ، وإن فضل شيء رده إليه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ اشْتِرَاطُ تَمَيُّنِ السَّنَةِ . وَقِيلَ بَلْ تَتَعَيَّنُ السَّنَةُ

الأولى بِالْإِطْلَاقِ ۖ يعنى أن المشهور من القولين اشتراط تعيين السنة حين العقد ، فإن لم يعين تعيين السنة الأولى . قال خليل . وصح إن لم يعين العام ، وتعين الأول وعلى عام مطلق . وقال الخطاب : يعنى أن الإجارة تصح وإن لم يعين فى العقد العام الذى يحج فيه الأجير . وقيل لا تصح الإجارة للجهالة . قال فى التوضيح : والأول أظهر كفى سائر عقود الإجارة إذا وقعت مطلقة فإنها تصح وتحمل على أقرب زمن يمكن وقوع الفعل فيه . ابن شاش : والقولان للتأخرين اهـ . فإذا صححت الإجارة مع عدم تعيين العام الذى يحج فيه الأجير فإنه يتعين عليه أن يحج فى أول عام يمكنه الحج فيه ، فإن لم يحج فى أول سنة لزمه الحج فيها بعدها . قاله فى البيان . ونقله فى التوضيح اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَا فَضَّلَ أَوْ أَعْوَرَ فَلَهُ وَعَلَيْهِ ۖ ﴾ يعنى إذا دفع الأجرة للأجير بالضمان وفضل منها شيء فهو له ، وإن نقص عنه شيء قبل تمام النسيك وجب عليه إتمام الحج على سنته ، ولا يرجع على المستأجر بشيء مما نقص عنه لأن الإجارة وقعت على الضمان . وقال الخطاب قلاً عن مصنفنا فى شرحه على العمدة : الفرق بين البلاغ والضمان أن أجير البلاغ يملك التصرف فى المال على وجه مخصوص ، والأجير على الضمان يملك رغبة المال ، ولذلك يكون الفضل له والتلف عليه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُسْتَأْجَرُ لَهُ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ، بخلاف غيره إلا أن يمنع من ذلك ۖ ﴾ قوله ولا يستأجر له الصمير فى له راجع إلى الميت الضرورة الذى لم يحج حجة الإسلام وأوصى أن يحج عنه بعد موته . وقوله بخلاف غيره الصمير فى غيره راجع لغير ضرورة وإن لم يتقدم ذكره ، وهو مذكور بالجملة فى البعق ، وهو الذى أوصى بأن يحج عنه تطوعاً بعد حجة الإسلام فيجوز أن يستأجر له من يحج عنه ولو عبداً أو صبيّاً إلا أن يمنعه السيد أو الولي فيرجع المال إلى الورثة . قال خليل : ثم أوجر للضرورة فقط غير عبد وصبي ، وإن امرأة ، ولم يضمن وصى دفع لهما مجتهداً اهـ . قال الخطاب : لا شك

أن قوله ثم أوجر للصورة فقط من تمام ما قبله .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَوْ عَيَّنَ شَخْصًا فَأَبَى عَادَ الْمَالُ مِيرَاثًا ، كَمَا لَوْ عَيَّنَ قَدْرًا فَوُجِدَ مَنْ يَرْضَى بِدُونِهِ إِلَّا أَنْ قَصَدَ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ﴾ .
يعنى كما فى الخطاب أنه إذا عين الميت شخصاً يحج عنه ولم يسم ما يعطى فإنه إن لم يرض بأجرة مثله زيد عليها قدر ثلثها ، فإن لم يرض بذلك تربص به قليلاً لعله يرضى ، فإن لم يرض فإنه يستأجر للميت من يحج عنه إن كان ضرورة ، وأما إن كان غير ضرورة فإنه لا يحج عنه ويرجع للمال ميراثاً . ونص المدونة : ولو كان ضرورة فسي رجلاً بعينه يحج فأبى ذلك الرجل فليحج عنه غيره بخلاف ، للتطوع الذى قد حج إذا أوصى أن يحج عنه زجل بعينه تطوعاً ، فإن أبى الرجل أن يحج عنه رجعت ميراثاً اه قوله كما لو عين قدراً يعنى لو عين للميت قدراً من المال كانه مثلاً فوجد من يحج عنه بأقل منها أو تطوع أحد رجوع باقى المال ميراثاً فى مثال الأول ، أو كلها فى الثانى إلا إذا قصد الميت إعطاءه ما زاد على أجرة مثله فيدفع له جميع المسمى إن كان غير الوارث ، أما إن كان وارثاً فأجرة للثل فقط . قال خليل : ودفع المسمى وإن زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم أعطأوه اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَيَّنَ صِفَةً فَأَحْرَمَ بِغَيْرِهَا لَمْ يُجْزِهِ ﴾ . يعنى إذا شرط للميت صفة من صفات الإحرام وعينها على الأجير وخالفه الأجير بأن أحرم بخلافها لم تجز عن الميت . قال بعضهم : أما لو كان الشرط من الوارث أو من وصى الميت وخالف الأجير تلك الصفة المشروطة من أحدهما فيجزى الحج . قال خليل : أو خالف لإفراداً لغيره إن لم يشترطه الميت ، أى فيجزى وإلا فلا اه . قال ابن عبد السلام : والخاص أنه إذا خالف شرط الميت لم يجزئه ، وتنفس الإجارة إذا خالفه إلى القران ، سواء كان العام معيناً أو غير معين ، وإن خالفه إلى تمتع لم تنفس وأعاد إن لم يكن العام معيناً ، ونحوه فى التوضيح ، قال خليل ، كتمتع بقران أو عكسه ، أوها بإفراداه . قال الخطاب : هذه أربع صور نص سند على عدم الإجزاء

فيها : الأولى أن يشترط عليه المتمتع فيأتي بالقران . الثانية عكسها أن يشترط عليه القران فيأتي بالتتمتع . الثالثة أن يشترط عليه القران فيفرد . الرابعة أن يشترط عليه التتمتع فيفرد اه . وعبرة الخرمي أنه قال : وكذلك لا يجرى الحج عن الميت إذا شرط على الأجير أن يحج عنه متمتعاً بخالف وحج قارناً ، لأنه أتى بفير المعقود عليه . وكذلك لو شرط عليه القران : بخالف وحج متمتعاً لا يتيانه بفير المعقود عليه . وكذلك لو شرط عليه أن يحج متمتعاً أو قارناً : بخالف الأجير وحج مفرداً ، لأنه أتى بفير المعقود عليه . وسواء كان المشترط لذلك في هذه الأربع هو الميت أو الوصي كما هو مقتضى كلامهم . وزاد سند فيما اذا خالف التتمتع الى الأفراد لا يجرئه أن يعتبر بعد الحج . قال لأن الشرط لا يتناوله ، فإن قيل الأفراد عندكم أفضل من التتمتع ومن القران ، قلنا الأجرة متعلقة بشرط الإجارة ولا ينظر الى غيره ، ألا ترى أنه لو استؤجر على العمرة فحج لم يجرئه ، وإن كان لا يختلف أن الحج أفضل من العمرة اه مع التوضيح

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ قُلْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ افْسَخَتْ الْإِجَارَةُ ﴾ يعني كما في المواق عن ابن شاس : حكم الأجير أن ينوي الحج لمن حج عنه ، وإن نوى لنفسه انفسخت الإجارة ، إلا أن يكون استؤجر على عام لا بعينه اه . وفي الخطاب نقلاً عن الطراز ونصه : إذا أحرّم الأجير عن الميت ثم بدا له فصرف احرامه لنفسه لم يجرئه عن حجه عن نفسه ولا عن حج الإجارة ، لأنه قصد بالفعل نفسه دون المستأجر ، فلا يستحق أجرة في عمل لم يقصد به عمل الإجارة اه . وكذا نقل في الذخير عن القرافي قال : إذا أحرّم الأجير عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجرئه عن واحد منهما اه . وفي جواهر الإكليل للشيخ صالح الآبي الأزهرى عند قول خليل أو صرفه لنفسه : أي صرف الإحرام لنفسه فلا يجرى عن الميت ولا عن الأجير ، فتفسخ وترد الأجرة لأنه خلاف شرطه ، ولأن الحج لا ينتقل لخير من وقع له وسواء كان العام معيناً أم لا اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وََمَنْ تَطَوَّعَ أَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ فَرَضِهِ كَرِهَ وَوَقَعَ عَلَى مَا نَوَاهُ ﴾ يعني أنه يكره أن يحرم بالحج تطوعاً أو عن غيره قبل أداء حجة الإسلام . قال القاضي عبد الوهاب : وإنما كره أن يحج عن غيره قبل نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم للذي سمعه يقول لبيك عن شبرمة ، قال من شبرمة ؟ قال أخ لي ، قال حجبت ؟ قال لا ، قال « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » قال شيخ مشايخنا محمد علي المالكي في إيضاح الناسك ، فلو نوى الإحرام بنافلة انعقد نافلة وحرم عليه ذلك ولم يحزه عن الفرض . قال وعند الشافعية يقع فرضاً ، ولو نوى النفل فالأسهل تقليدهم بعد الوقوع بلا مراعاة لهم في شروط الحج ، لجواز التقليد بعد الوقوع ، وجواز التلفيق كما في حاشية الخرشي اه
ولما أنهى الكلام عن الإجارة والنيابة في الحج انتقل يتكلم على المواقيت ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

أبي في بيان مواقيت الحج ، وهي جمع ميقات . وأصله أن يجعل للشئ وقت يختص به كوقت الصلاة ، ويطلق على المكان والزمان . قال بعضهم : المواقيت جمع ميقات وهو ما حدد ووقت للعبادة من زمان ومكان . وميقات الحج ينقسم إلى قسمين : ميقات زماني وميقات مكاني ، وإلى الأول أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ أَلْيَقَاتُ زَمَانِي : شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ ﴾ قال الله تعالى « الحج أشهر معلومات » والأشهر جمع شهر ، وأقل الجلع ثلاثة ، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة ، يعني أن الوقت الزماني في الحج أوله إثبات هلال شهر شوال ، وآخره بالنسبة للإحرام يمتد بقرب طلوع فجر يوم النحر . وفي إيضاح الناسك لشيخ مشايخنا العلامة محمد علي بن حسين الأزهرى المكي للتوفى سنة ١٣٦٧ هجرية أنه قال : الوقت الأكمل لإحرام الحج ابتداء شوال الى مقدار ما يسع الوقوف (٢٩ - أسهل المدارك ١)

من ليلة النحر فيصح الإحرام به قبله مع الكراهة اهـ . وأما آخر وقته بالنسبة لتقام النسك فيمتد لكمال شهر ذى الحجة . ووقت الإحرام بالعمرة في حق غير محرم بحج جميع السنة ، أما في حق المحرم بالحج فبعد أيام التشريق كما يأتي عن المصنف

ثم ذكر القسم الثاني وهو الميقات للكافي ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَكَائِي دُوَ الْحَلِيفَةِ ، وَالْجَحْفَةُ ، وَيَلَمَّا ، وَقرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَذَاتُ عِرْقٍ ﴾ يعني هذه الخمسة هي للميقات المكانية للحج والعمرة . وفي الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » قال عبد الله بن عمر : أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلم » اهـ ولأحمد وأبي داود والنسائي « وَقَتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ » اهـ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم » وقال : هن هن ولكل أت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فممن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » اهـ . رواه الخمسة . وقال العلامة الدردير : ومكانه له - أي للحج - لمن بمكة مكة . وندب بالمسجد ، وخروج ذى النفس لميقاته . ولها - أي العمرة - وللقران الحل ، وصح بالحرم وخروج ، وإلا أعاد طوافه وسعيه بعده واقتدى إن حلق قبله . وانيزه - أي غير المكى - لها - أي بالنسبة للحج والعمرة - ذو الحليفة للمدني ، والجحفة لكانصري ، ويلم لليمن والمند ، وقرن لنجد ، وذات عرق للعراق وخراسان ونحوهما ، وممكن دونها ، وحيث حاذى واحدا منها أومر به ولو بيجر إلا كصرى يمر بالحليفة فيندب منها وإن حاضبا ، ومن مر غير قاصد مكة ، أو غير مخاطب به ، أو قصدها مترددا ، أو عادها

من قريب فلا إحرام عليه ، وإلا وجب ، ورجع له وإن دخل مكة ما لم يحرم ، ولا دم إلا لعذر كخوف فوات قائم ، كراجع بعد إحرامه ، إلا أن يفوت فتحل بعمره اه . وقال الشيخ حسين بن إبراهيم في التوضيح : وأما الأفاقي القادم إلى مكة برأ فميقاته مختلف : فميقات أهل مصر والشام والغرب والتكرور الجحفة ، ومنها رابغ على الراجح . وميقات أهل نجد قرن . وميقات أهل اليمن والهند يلزم . وميقات أهل العراق وخراسان ذات عرق . وميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، ويستحب الإحرام من أول الميقات إلا بذى الحليفة فالأفضل الإحرام من مسجدها لأنه محل إحرامه صلى الله عليه وسلم . ويجب على كل من مر بواحد من هذه المواقيت وهو يريد أحد التسكين أن يحرم من الميقات الذي مر به ، أو محاذيه ولو كان غير ميقاته ، إلا المصرى ومن ذكر معه إذا مروا بذى الحليفة فالأفضل لهم أن يحرموا منها ، ولم التأخير للجحفة اه بتوضيح ..

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ قَهَىٰ لِأَهْلِهَا وَمَنْ مَرَّ بِهَا ﴾ يعنى أن المواقيت المذكورة هى لأهل الجهات التى كانت بها ، وهى أيضاً ميقات لمن مر بها من غير أهل تلك الجهات ، لما تقدم فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم « من لمن ولن آفى عليهن من غير أهلن لمن كان يريد الحج والعمره » الحديث . قال بعضهم فى شرح هذا الحديث : والمراد بأن هذه الأما كن جعلت ميقاتاً أن كل من يريد الحج لا يتعداها إلا وهو محرم ، والإجماع على إجزاء الإحرام فى مكان يسبقها حتى يوافيها محرماً اه . (قلت) قد أفنى العلماء المعتبرون من أهل العصر بوجوب الهدى على من تعدى الميقات على الطائفة وغيرها من الركوب الحادث ، وعلى تلك الفتوى لو أحرم القادم على الطائفة وغيرها قبل الميقات المسكنى لسقط عنه الدم ، وإن كان الإحرام قبل الميقات مكروهاً ، والكراهة لا تنافى الجواز ، بل قد قال الحافظ أحمد الطبرى فى كتاب « القرى لقاصد أم القرى » والتقديم جائز بالإجماع ، وإنما كرهه قوم اه فواجهه إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ قَتَنَ تَجَاوَزَهُ حَلَالًا لَزِمَهُ دَمٌ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ غَيْرَ مُحَرِّمٍ ﴾
 يعنى فن تجاوز ميقاتاً مكانياً حلالاً وهو من يخاطب بالأحرار منه لزمه دمٌ تعدى الميقات.
 قال فى التوضيح : المار بالميقات إما أن يريد مكة أم لا فإن كان لا يريد مكة ، أو كان
 غير مخاطب بالنسك كالعبد والصبي فلا إحرام عليه ، فإن بداله دخول مكة بعد تعدى
 الميقات فأحرم فلا دم عليه ولو كان ضرورة مستطيماً على تأويل ابن أبى زيد ، وصوبه
 ابن يونس كما فى حاشية الخرشي ، وإن كان يريد مكة وجب عليه الإحرام ولو لم يرد
 نسكاً فلو دخلها بنير إحرام وجب عليه أن يرجع إلى الميقات ليحرم منه ، إلا أن يطلب
 على غلته فوات الحج أو الرقعة التى لا يحد غيرها فيحرم من مكانه الذى هو به ولا يرجع ،
 ويلزمه هدى ، وإن أحرم بعد تعدى الميقات وجب عليه الهدى ولو لم يرد نسكاً لأن قصد
 مكة كقصد النسك كما فى نقل ابن عرفة ، واعتلوه ، سواء رجع إلى الميقات بعد الإحرام
 أم لا ، أفسده أم لا لوجوب إتمام للفسد ، لا إن فاته الحج فلا دم عليه حيث تحلل بفعل
 حرمة ، وإن لم يتحلل بفعل حرمة وبقي على إحرامه لعام القابل قدم تعدى الميقات باق عليه
 مع دم الفوات ، أما لو تحلل بفعل حرمة فلا يلزمه دم تعدى الميقات لأنه كأنه تعدى
 الميقات غير مريد نسكاً ثم بدا له الإحرام بالمرّة فأحرم بها ، فقد انقلب حجه لعمرة
 ولم يتسبب فى فواته ، فقد سقط عنه إتمام العبادة التى قصها بترك الإحرام من الميقات
 واقلبت لغيرها ، ولا فائدة فى جبران عبادة قد عذمت من أصلها ، إذ لا بد من قضائها
 على الكمال كما فى الخرشي اه بتصرف .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ مَنَزَلَهُ بَعْدَ مَيْقَاتٍ فَهُوَ مَيْقَاتُهُ ﴾ يعنى أن من كان
 منزله عند الميقات أو وراءه فيقاته منزله ، فإن كان منزله قريباً من الميقات فيستحب له أن
 يذهب إلى الميقات ليحرم منه ، فإن سافر إلى وراء الميقات فله التأخير إلى منزله ، وله أن
 يحرم من الميقات . ومن كان منزله بين ميقاتين فيقاته منزله كأهل الصفراء وبدر ، ومن

كان منزله بين مكة والليقات كأهل جدة فمقاتهم منزلم ويغيرون بين بيوتهم ومساجدهم ،
فإن أحرموا بعد أن تعدوا منازلهم فعليهم الهدى . ومن كان منزله في الحرم فمقاته منزله ،
ويستحب أن يكون إحرامه في المسجد الحرام . قال في توضيح للناسك : أما أهل مكة
والمستوطنون بها فالمستحب لهم أن يحرموا من مكة إن أرادوا الإحرام بالحج مفرداً . والأفضل
الإحرام من المسجد الحرام . وإنما كان هذا هو الأفضل لأن مكة ليست من اللواقيت ؛
لأن اللواقيت أقتت لثلا يدخل الإنسان إلى مكة بغير إحرام ، فمن كان عند البيت فليس
البيت ميقاتاً له ، بدليل أن المعتبر لا يحرم منها ، واللواقيت يستوى في الإحرام منها الحج
والعمرة اهـ

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَسَكَّةُ مِيقَاتِ أَهْلِهَا ، وَالْمُعْتَمِرُ يُخْرَجُ مِنْهَا إِلَى أَذَى الْحُلِّ ،
وَفِي قِرَآنِ التَّكْوِينِ مِنْهَا خِلَافٌ ، وَلَا يَدْخُلُ أَفْقِي ^(١) مَسَكَّةٌ إِلَّا مُحَرَّمًا ۖ ﴾ يعنى
كما قال خليل في منسكه . فن بمكة يحرم منها بالحج لا بالعمرة فلا بد أن يخرج منها إلى أذى
الحل من أى جهة كانت . والأفضل الجمرانة أو التمتع . ولا يحرم بالقران أيضاً إلا من
الحل على المشهور خلافاً لعبد الملك . وإنما قلنا إنه يخرج في العمرة لأن كل إحرام لا بد فيه
من الجمع بين الحل والحرم اهـ

ولما أنهى الكلام على ما تقدم من بيان اللواقيت الزمانى والمكانى انتقل بحكم على
الأركان فقال رحمه الله تعالى .

﴿ فَعْلٌ ﴾

أى فى بيان أركان الحج . والأركان جمع ركن وهو مالا يجبر بالدم ، بل لابد من
الإتيان به . وأركان الحج أربعة : النية ، والحضور برفة فى جزء من ليلة طاشرفى الحجة ،

(١) وفى نسخة آفاقى ، وأصلها بنى الحفطين بقوله أفقى بافراد آفاقى وهو الآقى من نواحي الأرشام

وطواف الإفاضة ، والسعى . وأركان العمرة ثلاثة : النية ، والطواف ، والسعى . وإلى ذلك أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ ، وَالطَّوْفُ ، وَالسَّعْيُ ﴾ . يعنى أن أركان الحج عند معاشر المالكية أربعة كما تقدم : الأول الإحرام ، وحقيقته نية الدخول في أحد النسكين مع قول أو فعل يملكان به كالتلبية ، والتوجه على الطريق كما قال خليل في منسكه . وأما حقيقة الوقوف فهو أيضاً كما تقدم حضور برفة بإحرام في جزء من ليلة عاشر ذى الحجة ولو ماراً ، علم بأنه برفة ونوى . وأما الطواف المراد به هنا طواف الإفاضة الذى يكون بعد رمى جرة العقبة ، فهو ركن بلا خلاف . وأما السعى فالشهور انه ركن خلافاً لأبى حنيفة . قال الصاوى : اعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجرى عنه دم ولا غيره ، وهو الإحرام والطواف ، والسعى ، والوقوف برفة . وهذه الأركان ثلاثة أقسام : قسم يفوت الصبح بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الإحرام . وقسم يفوت بغواته ويؤمر بالتحلل بعمرته وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف ، وقسم لا يفوت بغواته ولا يتحلل من الإحرام ، ولو وصل لأقصى المشرق أو المغرب رجع لمسكة ليفعله وهو طواف الإفاضة والسعى ، والثلاثة غير السعى متفق على ركنيتها . وأما السعى فليل عدم ركنيته وإن كان قولاً ضعيفاً ، وبه قال أبو حنيفة اه . انظر بلغة السالك

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَأَلْإِحْرَامُ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ ﴾ يعنى أن الإحرام له أنواع ثلاثة ، وعبر بها بعضهم بالأقسام ، وبعضهم بالأوجه ، وبعضهم بالأضرب كالمصنف ، وكلها معنى واحد ، وهى الأفراد ، والقران ، والتمتع . وعدها بعضهم خمسة أنواع باعتبار مطلق الإحرام ، وإحرام بما أحرم به والده مثلاً . وأشار رحمه الله تعالى الى النوع الأول فقال : ﴿ إِنْشَادُ وَهُوَ أَفْضَلُ ﴾ يعنى أن الأفراد هو أفضل أوجه الإحرام ، بأن يحرم بالحج وحده . قال في الرسالة : والأفراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القران . وفى توضيح المناسك : وأوجهه - أى الإحرام - خمسة : أولها الأفراد ، وهو أفضلها لأنه لا هدى فيه ، ولأنه

صلى الله عليه وسلم حج مفرداً (قلت) بشهادة حديث عائشة أم المؤمنين أنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفرد الحج كما فى الموطأ . والافراد : هو أن يحرم بالحج بأن ينوى بقلبه الدخول فى حرمة الإحرام بالحج مفرداً ، وهو أفضل عند مالك . وينوى به حج الفرض إن لم يكن حج الفرض ، أو فرض الكفاية إن كان حج الفرض ليشاب عليه ثواب الواجب ، فهو أفضل من كونه ينوى به التطوع اهـ

ثم ذكر النوع الثانى من أنواع الإحرام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَمْتَعُ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْاَفْقَ بِالْعُمْرَةِ أَوْ بَعْضِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَحْجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى أَقْبَى ، أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ ، وَيَكْزُمُهُ بِهِ الْهَدْيُ إِلَّا لِحَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ يعنى أن من حج متمتعاً يلزمه هدى بأربعة شروط . أولاً عدم الإستهيطان بمكة أو قربها وقت الإحرام ، وأما من قدم محرماً بعمرة فى أشهر الحج ونيته الاستيطان فإنه يجب عليه هدى . ثانياً أن يحج من عامه ، ثالثاً أن لا يرجع بعد اعتباره وقبل احرامه بالحج الى بلده أو مثله ولو بالحجاز ، لا لأهل إلا أن تكون بلده بعيدة كالإفريق فيكفيه فى سقوط الدم رجوعه الى نحو مصر . رابعاً أن يفعل بعض أركان العمرة ولو بعض شوط من السعى فى أشهر الحج ، لا إن خلق للعمرة فى أشهره فلا يكون متمتعاً . ولا يشترط فى التمتع صحة العمرة ، فلو أقسد عمرته ثم حج من عامه بعد تمامها وقبل قضائها فهو متمتع ، وعليه قضاء عمرته إذا حل من حجه وحجه تام ، ولو كرر العمرة فى أشهر الحج فعليه هدى واحد ، ولا يشترط كون الحج والعمرة عن واحد ، فلو حج عن نفسه واعتصر عن غيره لزمه الدم على الراجح . ولو أحرم بعمرة وحل منها فى أشهر الحج ثم بقران فعليه هديان : هدى للتمتع وهدى للقران اهـ

ثم ذكر النوع الثالث من أنواع الإحرام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَمْتَعُ وَهُوَ يَجْعُ الْقُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي إِحْرَامٍ مُقَدِّمًا لِلْعُمْرَةِ لَفْظًا أَوْ يُرَدُّ الْحَجَّ عَلَيْهَا فِي أَثْنَائِهَا ﴾

وَيُنْزَمُ بِهِ الْهَدْيُ ۖ يَبْنَى أَنْ الْقِرَانَ عَلَى الْإِفْرَادِ فِي الْفَضْلِ مَعَ وَجُوبِ الْهَدْيِ، وَلَهُ صَوْرَتَانِ كَمَا فِي تَوْضِيحِ النَّاسِكِ : (الْأَوَّلَى) أَنْ يَحْرِمَ بِعِمْرَةٍ وَحِجَّةٍ مَعًا ، فَإِنْ رَتَّبَ فِي نَيْتِهِ أَنْ نَوَى أَحَدَهُمَا ثُمَّ الْآخَرَ وَجِبَ الْبَدءُ بِالْعِمْرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَبْ أَنْ أَحْرَمَ بِهِمَا بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَقَصْدًا لِقِرَانِ أَوِ النَّسَكَيْنِ اسْتَعْبَ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْعِمْرَةِ (الثَّانِيَةُ) أَنْ يَرْدَفَ الْحَجَّ عَلَى الْعِمْرَةِ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعِمْرَةِ أَوَّلًا ثُمَّ يَرْدَفُ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، وَيَصِحُّ الْإِرْدَافُ بِلا كِرَاهَةٍ مَا لَمْ يَكْمُلْ طَوَافُ الْعِمْرَةِ فَإِنْ أَرْدَفَ فِي طَوَافِهَا كُلَّ الطَّوَافِ تَطَوُّعًا لَزُومُهُ بِالشَّرْعِ ، فَلَا يَسْعَى بَعْدَهُ وَانْدَرَجَ طَوَافُهَا فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ . وَيَصِحُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ تِمَامِ الرُّكُوعِ . وَلَا يَصِحُّ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَقَبْلَ تِمَامِ السَّعْيِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ كَمَالِ سَعْيِ الْعِمْرَةِ وَقَبْلَ الْحَلَّاقِ صَحَّ إِحْرَامُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مُرَدَّفًا وَحَرَّمَ الْحَلْقَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ لَوْ جُوبَ تَأْخِيرِ الْحَلْقِ عَلَيْهِ بِسَبَبِ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ حَلَّقَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْهَدْيُ ، وَلَزِمَتْهُ فِدْيَةٌ أَيْضًا لِحَلْقِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ . وَيَشْتَرِطُ فِي صَحَّةِ الْإِرْدَافِ أَنْ تَكُونَ الْعِمْرَةُ صَحِيحَةً ، فَلَوْ أَفْسَدَهَا بِجَمَاعٍ مِثْلًا ثُمَّ أَرْدَفَ الْحَجَّ عَلَيْهَا لَمْ يَرْتَدِفْ عَلَى الْمَشْهُورِ . قَالَ فِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : وَوَجِبَ اتِّمَامُهَا فَاسِدَةً ، ثُمَّ يَقْضِيهَا وَعَلَيْهِ دَمٌ اهـ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَدْخُلُ الْعِمْرَةُ فِي الْحَجِّ ۖ ﴾ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَوْلِهِ وَتَدْخُلُ الْعِمْرَةُ فِي الْحَجِّ مِثْلَهُ لَا بِنِ جُزْئِي فِي الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ خِلَافًا لِلْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ خَلِيلٌ وَلَنَا عِمْرَةٌ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَقِّتَيْنِ أَوْ عِمْرَتَيْنِ . وَقَالَ الْخُرَشِيُّ يَعْنِي أَنَّ الْعِمْرَةَ لَا تَرْتَدِفُ عَلَى الْحَجِّ لَضَمِّهَا وَقَوْتُهُ ، كَذَلِكَ لَا تَرْتَدِفُ الْعِمْرَةُ عَلَى مِثْلِهَا ، وَكَذَلِكَ لَا يَرْتَدِفُ الْحَجُّ عَلَى مِثْلِهِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الثَّانِي حَاصِلٌ بِالْأَوَّلِ . وَأَمَّا إِرْدَافُ الْحَجِّ عَلَى الْعِمْرَةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِقَوْتِهِ وَضَمِّهَا ؛ وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ مِنْهُ مَا لَا يَحْصُلُ مِنْهَا ، فَالْقِسْمَةُ رِبَاعِيَّةٌ صَحَّ مِنْهَا الْمَسْأَلَةُ الْآخِرَةُ . وَمَعْنَى الْفِعْلِ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ اهـ . وَفِي الْحِطَابِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ ثُمَّ أَحْرَمَ بَعْدَهُ بِعِمْرَةٍ فَإِنَّ الْعِمْرَةَ لَفَوْ ، وَكَذَا إِذَا أَحْرَمَ بِحِجَّةٍ ثُمَّ أَحْرَمَ بِحِجَّةٍ أُخْرَى ، أَوْ

بعمرة ثم أحرم بعمرة أخرى ، فإن الحجة الثانية والعمرة الثانية لغو ، يريد ويكره له ذلك
 اه . وقال المواقي فيها : كره مالك لمن أحرم بالحج أن يضيف إليه عمرة ولا يلزمه
 شيء مما أرفف ، ولا قضاء ولا دم قرآن اه . وفي الموطأ عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون .
 من أهل حجج مفرد ثم بذله أن يُهلَّ بعده بعمرة فليس له ذلك : قال مالك : وذلك
 الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَمُرِّدُوا الْإِحْرَامَ إِذَا أَتَى الْمَيْمَنَاتِ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ
 قَلْبَهُ وَأَشْرَهُ ﴾ يعني أن مريد الإحرام إذا وصل إلى الميقات للسكاني ، وأراد أن يحرم
 بحج أو عمرة يندب له أن يقلد هديه إن كان معه ، وأن يشعره هناك . قال في توضيح
 للناسك : يسن له أن يقلد هديه إن كان من الإبل أو البقر ، ثم يشعره إن كان من الإبل
 سواء كان لها أسنمة أم لا ، أو من البقر إن كان لها أسنمة ، ولا تقلد الغنم ولا تشعر . والتقليد :
 تطبيق شيء في عنق الهدى . والأفضل أن يكون شيئاً مما تنبت الأرض ويجعل فيه نملين
 ويلتصق في عنق الهدى . والإشعار : أن يشق في الجانب الأيسر من السنام بادئاً من جهة
 الرقبة إلى جهة المؤخر قدر أعملتين ونحو ذلك قائلاً على جهة الاستصحاب بسم الله والله
 أكبر ويستحب أن يكون مستقبل القبلة هو وهديه عند إشعاره ، وأن يجعل الهدى عن
 يمينه ، وأن يمسك خطامه بيساره ، وأن يقدم التقليد على الإشعار . ويستحب أن يجلد
 الهدى إن كان من الإبل بأن يجعل عليه من الثياب بقدر طاقته اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَغْتَسَلْ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ نَافِلَةً اسْتِحْبَاباً ، وَبَتَجَرَّدُ
 عَنْ مُحِيطٍ فِي إِزَارٍ وَرِدَاةٍ وَتَمَلِّينِ ، ثُمَّ يَتَوَى مَا يُرِيدُ عَقْدَهُ مَكْنِيًا وَمُتَوَّجًا ﴾ قوله
 عن محيط بضم الليم وبالحاء المهملة ، وفي نسخة متخيط بالحاء المعجمة كما في الرسالة ، وها
 روايتان صحيحتان . والمعنى ثم بعد تمام التقليد والإشعار وما يتعلق بذلك يسن الغسل
 للإحرام ، وهذا الغسل سنة من سنن الإحرام ، ثم يتجرد عن المحيط والمحيط ، يلبس

إزاراً ورواه ونعلين ، ويندب أن يكون الإزار والرداء أبيضين نظيفين . قال في توضيح المناسك : ويسن له بعد فعل ما تقدم أن يركع للإحرام ركعتين فأكثر إن كان متوضئاً ، والإبان لم يجد ماء وكان مسافراً ، أو كان مقيماً ووجد ماء ولكن خاف باستعماله مرضاً أو زيادته تيمم بركعتيه ، ويستحب له أن يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية قل هو الله أحد ، فإن كان الوقت وقت نهى انتظر وقت الجواز ، إلا أن يخاف فوات الرقعة أو يكون مرافقاً فيحرم بغير صلاة ، فإن أحرم في وقت فريضة فصلها أغتته عن ركعتي الإحرام ، والأفضل تخصيصه بركعتين ، ويدعو الله عقب تنفله بأن يسأل الله العون على إتمام نسكه ، ثم يركب راحلته وينوي ما أراد من حج أو عمرة مايبا متوجهاً كما قال المصنف . والركوب في الحج والعمرة لمن قدر عليه أفضل من المشي للاقتداء به عليه الصلاة والسلام . ثم بعد نية الدخول في الإحرام يلي .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ظَهَرَ ﴾ أى التلبية التى ينبئنى الاقتصار عليها هى ﴿ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ أَلْمَدْتُ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلَكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ﴾ فهذه هى تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويستحب للملحى الاقتصار عليها ، فعن البخارى عن ابن عمر « إن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » ملح . ومثله عن عائشة أنها قالت : « إني لأعلم كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبى لبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَمَودُهَا فِي كُلِّ صُغُودٍ وَهُبُوطٍ وَتَلْقَى الرَّفَاقَ وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَلْزَمُ الدَّمَ بِزَكَاةٍ جَلَّةٍ ﴾ يعنى كما تقدم أن مريد أحد النسكين بعد أن يحرم يلبى حين توجهه إلى مكة . قال في الرسالة : ولا يزال يلبى دبر الصلوات ، وعند كل شرف ، وعند ملاقة الرفاق ، وليس عليه كثرة الإلحاح بذلك . فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يماودها حتى تزول الشمس من يوم عرفه

ويروح إلى مصلاتها اه . انظره في القواكه الدواني . وما ذكره من لزوم الدم بترك التلبية جملة هو كذبك . قال في إيضاح المناسك : فمن تركها من أول الإحرام إلى آخره ثم هدى ، وكذا من فصل بينها وبين الإحرام بنصف يوم اه بتصرف .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَتَوْتُ وَاسِعًا أَوْ مَسَكَةً لَطَوَافِ الْقُدُومِ ﴾
يعنى إن كان بين إحرامه بالحج وبين الوقوف بعرفة وقت واسع وجب عليه أن يأتي مكة لطواف القدوم ، ومفهوم الشرط أنه إن ضاق الوقت ولم يسع الطواف والسعى بعده وخاف بفعلها فوات الحج فإنه يترك طواف القدوم ويتوجه إلى عرفة لإدراك الوقوف ولا يلزمه الهدى في ترك القدوم لأنه مراعى ، ويكون السعى بعد الإفاضة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَدْخُلُهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ﴾ قوله فيدخلها الضمير عائد إلى مكة ، يعنى أن المحرم يدخل مكة من الثنية العليا ، وهى التى يهبط منها على المقبرة المسماة بالملق التى بها أم المؤمنين خديجة رضى الله تعالى عنها . قال فى الرسالة : ويستحب أن يدخل مكة من كداء الثنية التى بأعلى مكة ، وإذا خرج خرج من كداء ، وإن لم يفعل فى الوجهين فلا حرج اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ فَيَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ﴾ يعنى كما فى توضيح المناسك يستحب له أن يدخل المسجد من باب بنى شيبه المعروف الآن بباب السلام ، وينور إليه إن لم يكن على طريقه كما هو ظاهر إطلاقاتهم . ويستحب له أن يُقدِّم رجله اليمنى عند دخوله ، وأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، اللهم اغفرلى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك وهذا مستحب كما دخل المسجد الحرام أو غيره من المساجد .

قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ ﴾ قال العلامة الشيخ محمد على رحمه مولاه فى إيضاح المناسك : وانتهاء التلبية بيوت مكة لمن أحرم بالعمرة أو الحج

أو القران من الحل ، وحدود الحرم لمن أحرم بالعمرة من الميقات، ومثله من أحرم بحج أو بقران من الميقات وفاته الحج . وأما من أحرم بأحدهما من الميقات ولم يفته الحج فهل يقطعها عند بيوت مكة ، أو إذا ابتدأ الطواف؟ قولان مشهوران . وانتهأوها لمن بكه إذا أحرم بالحج مفرداً أو قارناً قبل زوال يوم التاسع الأقصى من الزواح للصلى والزوال ، وكذا من عاودها بعد سعى الحج الواقع بعد القدوم . وانتهأوها لمن أحرم بعرفة بعد الزوال جرة العقبة اهـ . ويستحب عند رؤية البيت أن يستحضر ما أمكنه من الخشوع ، وأن يدعو بما أحب من أمر الدنيا والآخرة . وأهمها سؤال المغفرة ، والموت على الإسلام ، وكفاية حول الموقف ، ورضوان الله تعالى ، والنظر إلى وجهه من غير سابقة عذاب . وقال ابن حبيب : يستحب إذا وقع بصره على البيت أن يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام . وقال رحمه الله تعالى أى عند رؤية البيت ﴿ وَقَالَ اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَهَابَةً وَتَسْكِينًا ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ مِمَّنْ حَجَّهْ أَوْ أَعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَهَابَةً وَتَسْكِينًا ﴾ قال ابن الحاج في مناسكه : ويكبر عند رؤية البيت قبل أن يقول هذا ثلاث تكبيرات . والحاصل أن التكبير والدعاء عند رؤية البيت مستحب ، لأن الدعاء عند رؤية البيت مستجاب فيها الدعاء كما في الحديث .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ قِيَّاتِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَيُقَبِّلُهُ ﴾ يعنى فإذا دخل المسجد لايركع تحية المسجد فإن تحيته حينئذ الطواف ، بل يقصد الحجر الأسود ويقبله بفيه إن قدر ، وإلا فبیده ثم يضعها على فيه من غير تعجيل ، وإن تمر ذلك كبر بلا رفع يد على للجمهور في الذهب . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ﴾ أى عند شروعه فى الطواف : ﴿ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَوَفَاءً بِمَهْدِكَ ، وَتَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﴾ سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيَبْتَئِي الطَّوْفَ مِنْهُ ﴾ أى من الحجر الأسود لأن الابتداء

منه واجب بل الأولى الاحتياط بالوقوف قبله بقليل ، فمن بدأ من غيره وأتم حل محل بدنه
أجزأه الطواف وبعث بهدى إذا خرج من مكة ، وإلا ابتدأه ، انظره في إيضاح المناسك .
قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ ^(١) جَاعِلًا الْبَيْتَ
عَنْ يَسَارِهِ ﴾ . يعنى أنه يطوف سبعة أشواط ، وإكمال سبعة أشواط شرط في صحة الطواف ،
فيميده من بمكة إذا ترك شوطاً أو بعض شوط منه مطلقاً ، ورجع على إحرامه واستأنفه إن
خرج من مكة حيث كان الطواف ركناً ، وبعث بهدى حيث كان واجباً ولا شيء عليه
حيث كان نفلاً . ويبنى الشاك غير المستكح على الأقل ويأتى بما شك فيه كالصلاة ، فإن
لم يبين كان كمن ترك شوطاً أو بعضه ، ويعمل بخبر من كان معه في الطواف ولو واحداً
وقوله من وراء الحجر بالكسرى من وراء حجر إسماعيل ، وأصله من البيت ، فلو طاف
الإنسان ماسحاً بيده على جدار الحجر لم يصح طوافه إلا أنه إذا بعد عن مكة ببنى أن
لا يلزم بالرجوع بل يبعث بهدى مراعاة لمن يقول إن الحجر ليس من البيت . وقوله
جاعلاً البيت إلیخ ، وأيضاً كون البيت عن يسار الطائف شرط في صحة الطواف ، فمن
طاف والبيت عن يمينه أو وجهه أو ظهره للبيت لم يحزه . قال خليل : وجعل البيت عن
يساره . قال انحرشى : يعنى أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه
عن يساره دائراً من جهة بابه ليصح طوافه ، فلو جملة عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء
ظهره فكأنه لم يطف ورجع إليه ولو من بلده إن كان ذلك الطواف ركناً ، وهذا هو
المشهور لطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا ، وقوله « خذوا عني مناسككم » وفي الصاوى
على أقرب المسالك : المراد عن يساره وهو ماش مستقيماً جهة أمامه ، فلو جملة عن يساره
إلا أنه رجع القهقرى من الأسود إلى البياض لم يحزه . قال الخطاب : حكمة جعل البيت

(١) لأن الله أمر بالطواف به لا بالطواف فيه .

عن يساره ليكون قلبه إلى جهة البيت ووجهه إلى وجه البيت ؛ إذ باب البيت هو وجهه ،
فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا ينفق
بالأدب الأعراض عن وجوه الأمثال اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ خَبِيًّا ، كَلَّمَارًا بِالْحَجَرِ قَبْلَهُ وَبِلَا رُكْنٍ
الْيَمَانِيِّ لَسَّهُ بِيَدِهِ ﴾ يعنى أنه يطوف بالبيت سبعة أشواط ثلاثة خبيًا وأربعة مشيًا كما فى
الحديث ، ويسن استلام الحجر الأسود فى أول شوط ، ويندب فى كل شوط ، وكذلك
اليماني لسنه باليد فقط . وعبر رحمه الله بالخبب وعبر غيره بالرمل وهما لفظان متقاربان فى
المنى وكلاهما واردان . وفى الحديث الصحيح « كان عليه السلام إذا طاف بالبيت الطواف
الأول خب ثلاثًا ومشى أربعًا ، وكان يسعى ببطن السيل إذا طاف بين الصفا والمروة »
اهـ أخرجه الشيخان عن ابن عمر . وفى اللوطا عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يرمل
من الحجر الأسود ثلاثة أطواف ، ويمشى أربعة أطواف » اهـ وفيه عن جابر بن عبد الله
أنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه
ثلاثة أطواف » قال مالك : وذلك الأمر الذى لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا اهـ . وفى الرسالة :
سبعة أطواف ثلاثة خبيًا وأربعة مشيًا . وقال خليل عاطفًا على للتدببات : ورمل رجل فى
الثلاثة الأول ولو مريضًا وصبيًا حلالًا اهـ . وما ذكرناه من الخبب والرمل من أنهما لفظان
متقاربان فى المنى هو كذلك ؛ لأن الخبب فوق الرمل وذو الجرى . والرمل فوق المشى
مع هز المنكبين . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : والرمل الإسراع فى المشى دون
الخبب اهـ . وأما قوله كلما مر بالحجر قبله إلخ قد روينا عن جابر بن عبد الله فى صفة حج النبي
صلى الله عليه وسلم قال « حتى إذا أتينا البيت استلم الركن فرمل ثلاثًا ومشى أربعًا ، ثم أتى
مقام إبراهيم فصلى ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا » . وفى الحديث
« إن مسح الركن اليماني والركن الأسود يحط الخطايا حطًا » اهـ . أخرجه النسائي .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَاسْتِيفَاءَ الْعَدَدِ شَرْطٌ كَالطَّهَارَةِ ﴾ ، يعني كما تقدم أن إكمال سبعة أشواط شرط في صحة الطواف فراجع إن شئت عند قول المصنف فيطوف سبعة أشواط إلخ . وكما أن استيفاء العدد شرط في صحة الطواف كذلك الطهارة شرط في صحته . قال في إيضاح المناسك : الثاني أي من شروط صحة الطواف طهارة الحدث الأكبر والأصغر في ابتداء الطواف ودوامه على الذكر القادر وغيره ، فلا يصح طواف المحدث ولو غلبه أو سهواً أو نسياناً . ولا يجوز له البناء على ماضى بعد تطهره ولو بالتقرب . وكذا يشترط في صحة الطواف طهارة الخبث على الذكر القادر في ابتداء الطواف فقط ، فلا إعادة على من لم يعلم بها إلا بعد فراغه . ولا يبطل طواف من علم بها في أثناءه ، بل يبني على ما فعله بعد طرحها أو غسلها كمن رجع في أثناءه بشرط أن لا يمشی على نجاسة ، وأن لا يبعد المكان جدلاً ، وأن لا يمتدى موضعاً قريباً اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ وِرَاءَ الْقَامِ ﴾ ، يعني فإذا انقضى الطواف بأب تم سبعة أشواط صلى ركعتين في أى موضع تيسره ذلك من المسجد ، لكن الأفضل أن يصليهما خلف مقام إبراهيم امتثالاً لقوله تعالى « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » قال في توضيح المناسك . ثم يصلى ركعتي الطواف ، ويستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية قل هو الله أحد ، وإن اقتصر على الفاتحة أجزأه ، ويستحب أن يركعها بالمسجد وأن يكون خلف المقام إن لم يؤد إلى مروره بين يدي الصليين أو مرورهم بين يديه . وأما صحتها في أى مكان حتى لو طاف بعد العصر أو بعد الصبح وأجر الركعتين فإنه يصليهما حيث كان ولو في الحبل ، ما لم ينتقض وضوءه ، وإلا فراجع حكم موالاة الطواف وركعتيه اهـ

قال رحمه الله تعالى ﴿ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَرَقِّي عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَتَوَجَّهُ

وَيُكَبِّرُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخَلْقُ يُحْيِي
وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَلْقُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿ هَذَا الدِّعَاءُ مِنَ الْوَارِدَاتِ . وَلِلْعَنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ كَمَا
فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ
الْأَسْوَدَ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى السَّعْيِ مِنْ بَابِ الصَّفَا . قَالَ بَعْضُهُمْ فِي مَنْسَكِهِ :
فَلَمَّا دَنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّفَا قَرَأَ « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ :
« أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » وَفِي رِوَايَةٍ « ابْدَأُوا » ثُمَّ رَقَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَهُ فَوَحَّدَ
اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » ثُمَّ دَعَا ، وَقَالَ هَذَا
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَدْعُو بَيْنَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى الْمَرْوَةِ يَمْشِي فَلَمَّا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي
سَعَى حَتَّى إِذَا جَاوَزَ الْوَادِي وَأَصْعَدَ مَشَى . هَذَا الَّذِي صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ
وُجُودِ الْمَلِيقَيْنِ . الْأَخْضَرَيْنِ . وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ رَقَى عَلَيْهَا
وَاسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ اللَّهَ وَوَحَّدَهُ وَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا حَتَّى خَتَمَ السَّابِعَ
عَلَى الْمَرْوَةِ اهـ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَسْعَى حَتَّى يُجَاوِزَ الْمِلْيَتَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ ، ثُمَّ
يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَفْعَلُ عَلَيْهَا كَالصَّفَا ، وَذَلِكَ شَوْطٌ ، ثُمَّ يَأْتِي بِتَمَامِ
سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ كَذَلِكَ ﴾ وَمَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِثْلَهُ فِي الرِّسَالَةِ ، وَنَصَحَا : فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ
رَكَعَ عِنْدَ الْقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدَّعَاءِ ،
ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ وَخَبْ فِي بَطْنِ السَّبِيلِ ، فَإِذَا آتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدَّعَاءِ ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى
الصَّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ اهـ قَالَ
ابْنُ عَاصِمٍ فِي الْمُرْشِدِ لِلْعَيْنِ :

وَأَخْرِجْ إِلَى الصَّفَاقِيفِ سُبُقِيلاً
وَأَسْعِ لِمَرْوَةِ قَيْفٍ مِثْلَ الصَّفَا
أَرْبَعُ وَقَفَاتٍ بِكِلِّ مِنْهُمَا
وَادْعُ بِمَا شِئْتَ بِسْمِي وَطَوَافٍ
وَبِالصَّفَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اعْتِرَافٍ

وقول الناظم وادع بما شئت بسمي وطواف ، إشارة إلى أن ليس في السعي والطواف دعاء مخصوص ، بل يندب أن يدعو الطائف والساعي بما أحب من خيرى الدنيا والآخرة . وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه يدعو وهو على الصفا يقول . اللهم إني أذكرك : ادعوى استجب لكم ، وإني أسألك كما هديتنى للإسلام أن لا تنزع منى حتى تتوفانى وأنامسلم اه . رواه مالك فى الموطأ . ومما يقال فى الطواف « اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق » اه . أخرجه البزار . وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وكل بالركن اليماني سبعون ملكا ، فمن قال اللهم إني أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة ، ربنا آتئنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين » وعنه أيضاً « من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله عحيت عنه عشر سيئات ، وكُتبت له عشر حسنات ، ورفع له بها عشر درجات » اه . ويستحب القيام على الصفا والمروة للدعاء ، وأن يطيل الوقوف . وكذلك يستحب أن يكثر قول لا إله إلا الله مع الصلاة على النبي فى السعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أنواع الذكر بلا تخصيص بدعاء معين على ما اتفق عليه الأئمة ؛ لأن الطواف والسعى ليس لهما دعاء مخصوص كما تقدم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَذَا السَّمِيُّ هُوَ الرُّكْنُ أَيُّهُ هُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ

كأنه ركن من أركان العمرة . وتقدم أن أركان الحج أربعة . الإحرام . والوقوف ، والطواف ، والسعى ، فراحمه في أول الفصل إن شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، أَوْ آخَرَهُ عَنْهُ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ﴾ ، يعني أن الحرم بالحج إن لم يطف طواف القدوم ، بأن كان مرهقاً وآخر السعى إلى بعد النزول من عرفة ، فإنه يسمى بعد طواف الإفاضة . هذا إن كان تأخير السعى لعذر كذا وصفتنا ، وإلا فعليه الهدى لوجوب تقديم السعى على الوقوف . وأما لو أحرم بحج من مكة كالمتنع ، أو كان من أهلها فإنه يجب عليه تأخير السعى إلى بعد الوقوف ، فإن قدمه بأن طاف وسعى قبل ذلك وجب عليه إعادته بعد الإفاضة مادام بحكة ، فإن لم يعاوده حتى سافر إلى بلده وجب عليه أن يرسل بهدى لإيقاعه السعى بعد طواف التطوع ؛ لأن طوافه قبل الوقوف تطوعاً ، ولا يلزم عليه الرجوع ، بخلاف من لم يحج أصلاً فإنه يرجعه وجوباً ولو وصل إلى أقصى المشرق أو المغرب ؛ لأن السعى ركن على المشهور ، خلافاً لما في حنيقة القائل إنه واجب يجبر بالدم . وروى ابن القصار عن الإمام أن السعى واجب يجبر بدم وليس بركن ، فحينئذ إن رجع إلى بلده يرسل بهدى فقط ، لكن للمشهور الذي عليه الجمهور الأول ، فتنبيه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ طَوَافٍ ﴾ ، يعني أن شرط صحة السعى أن يكون بعد تقديم طواف صحيح مطلقاً . قال في توضيح المناسك : وشرط صحته في الحج والعمرة أن يتقدمه طواف تام صحيح سواء كان فرضاً أو واجباً أو تطوعاً ، فلو سعى من غير طواف لم يحزه ، فإن كان محرماً بعمرة وجب أن يكون إثر طواف العمرة وإن كان محرماً بحج أو بقران من الحل وجب عليه تقديم السعى أيضاً إثر طواف القدوم قبل رواحه إلى عرفة ، فإن لم يقدمه فضكه حكم من ترك طواف القدوم . وتركهما معا كترك أحدهما من حيث لزوم الدم ، فإن أحرم بالحج من مكة ، أو أردف الحج بالحرم فلا

يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة ، وكذا برخص للمراهق في تأخيرهِ وهو من قدم في اليوم الثامن ومعه أهل أو في التاسع وإن لم يكن معه أهل ، فإن أوقفه مطلقاً سواء كان من حج أو عمره بمدطواف تطوع أعاده مادام بمكة ، فإن لم يعاوده حتى بعد عن مكنتهزمه الهدى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرَجُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى مِثًى وَيُأْوِذُ التَّلْبِيَةَ ﴾
يعنى كما في الرسالة : ثم يخرج يوم التروية أى يوم الثامن من ذى الحجة متوجهاً إلى مِثًى فيصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ، ثم يمضى إلى عرفات ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاتها اهـ . وتقدم لنا عند قول المصنف ويعاودها في كل صعود وهبوط فراجع إن شئت . قال في توضيح المناسك : ويكره التقديم إلى مِثًى بقصد النسك قبل اليوم الثامن ولو بتقديم الأثقال . وإلى عرفات بقصد النسك قبل التاسع والتراخي في مكة إلى آخر النهار من ذلك اليوم من غير عنبر ، فإذا وصل إلى مِثًى نزل بها حيثما تيسر له النزول .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ التَّيَبُّ بِهَا فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ دَفَعَ إِلَى عَرَفَةَ فَيَنْزِلُ بِهَا ﴾
يعنى كما في توضيح المناسك ، ويسن المبيت بها وأن يصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، كل صلاة في وقتها قصر إلا المغرب ، وهذه الليلة يطلب أحيائها ، فليكثر فيها من العدة والدعاء والذكر ، والسنة أن لا يخرج من مِثًى حتى تطلع الشمس على ثبير ، وإنما كان القصر سنة مع قصر المسافة لأجل السنة ، والقصر لجميع الحاجاج سواء المكى وغيره سنة في ذهابه للحج وفي رجوعه لبلده أيضاً ، حيث بقى عليه عمل من النسك بغيرها ، وإلا أتم حال رجوعه ، كمنوى راجع من مكة بمد الإضافة لى ، فإنه لا يقصر لأن رمى الجمار الباقية عليه إنما هو في محله بخلاف المكى فإنه يقصر في رجوعه لأنه وإن كان رجوعه لوطنه إلا أن عليه النزول بالحصب وهو بغير وطنه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَطَعَ التَّيْدِيَّةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ثُمَّ وَقَفَ ، وَعَرَفَهُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنُ عُرْنَةٍ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ دَفَعَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ ﴾ . وللعنى كما ذكرنا في الرسالة المختصرة في صفة الحج ، فإذا زالت الشمس من يوم التاسع وأنت بعرفة فاجتسل بامرار اليد من غير لإزالة الوسخ وصل الظهر والمصر مجموعتين جمع تقديم ، ولا تصل النفل بينهما ، ثم تذهب إلى موقف عرفة ، وعرفة كلها موقف ما عدا بطن عرنة ، ويستحب لك أن تقف موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت جبل الرحمة ، وأن تستقبل القبلة وأنت متوضئ مستغلاً بالدعاء والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتضرع وسؤال العافية في الدنيا والآخرة وطلب المغفرة لنفسك ولوالديك ولجميع المسلمين والمسلمات ، ولا تزال مستغلاً مجتهداً بذلك إلى غروب الشمس ، وبعد الغروب تقف قليلاً وتنوي الوقوف الركن ولو بقدر سبحان الله ، لأن الوقوف نهاراً واجب ينجز بدم ، والوقوف الركن لا يكون إلا عند تحقق الغروب عند المالكية ، ولذا أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ تَوَارِيحِهَا بَطَلَ حَجُّهُ إِلَّا أَنْ يَمُودَ فَيَقِفَ جُزْءاً مِنْ اللَّيْلِ ، وَمَنْ تَرَكَهُ نَهَاراً مُمْسِكاً فَمَاتَهُ دَمٌ ﴾ . قال مالك : إن عبد الله بن عمر كان يقول : من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج ، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج اهـ . قال في الموطأ : وتقرر لنا في دعاء الحج أن نية الخروج من عرفة قبل الغروب من موجبات الهدى ، فمن نوى الخروج من عرفة قبل الغروب ولم يخرج إلا بعد الغروب وجب عليه الهدى فإن خرج فعلاً والحال أنه لم تنرب الشمس فقد فاته الحج إن لم يرجع قبل طلوع الفجر ، وندب له التحلل بفعل عمرة ، ووجب عليه القضاء والهدى في العام القابل اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا آتَى الْمَزْدَلِفَةَ جَمَعَ بَيْنَ الْمِشَاءَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَنْزِلْهَا

لَزِمَهُ الدَّمُ ، وَالْأَفْضَلُ السَّيِّئُ وَيَلْتَقِطُ مِنْهَا حَصَى الْجَمَارِ ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَتَى
 الْمُشْمَرَ الْحَرَامَ فَصَلَّى الصُّبْحَ وَوَقَفَ ذَاكِرًا ﴿١﴾ يعنى كما فى صفة الحج إذا تحقق غروب
 الشمس من يوم عرفة تدفع بوقار وسكينة قبل صلاة للغرب حتى تصل إلى مزدلفة فتجمع
 بها الغرب والعشاء وتقصرها دون للغرب ، ويسمى هذا الجمع جمع التأخير بأذان واحد
 وإقامتين ، ولا تصل النفل بينهما . وأما الجمع بعرفة فإنه بأذنين وإقامتين لكل من الظهر
 والمصر على المشهور ، ويسمى جمع التقديم . والنزول بالمزدلفة واجب ، ويلزم فى تركه الدم
 كما قال المصنف ، ويستحب للمبيت بها وأن يصلى الصبح فى أول وقتها ، وأن تقف عند المشعر
 الحرام مستقبل القبلة ، وأن تكثر من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى الإسفار ، وأن تلتقط سبع حصيات لرمى جرة العقبة . وما ينبغى أحياناً تلك الليلة
 بكثرة العبادة من الذكر والصلاة وغيرها ، لما رواه الطبرانى فى الكبير عن عبادة بن الصامت
 مرفوعاً « من أحيالىة الفطر وليلة الأضحى لم يمت قلبه يوم تموت القلوب » اهـ . قال
 ابن جزى : إذا غربت الشمس يوم عرفة دفع الإمام والناس معه إلى المزدلفة ، وهى ما بين
 منى وعرفة ، وينصرفون على طريق المأزمين فيجمعون بالمزدلفة بين المغرب والعشاء
 مقصورة بعد مغيب الشفق ، ويبيتون بها تلك الليلة ، ومن صلى قبلها من غير علة أعاد إذا
 أتاها ، ولا ينزل ببعض المياه لمشاء أو استراحة ، فإذا طلع الفجر صابوا الصبح بفلس ثم
 نهضوا إلى المشعر الحرام وهو آخر أرض المزدلفة فيقفون للتضرع والدعاء إلى الأسفار ،
 ثم يدفعون منها قبل طلوع الشمس إلى منى ويحجُّ فى وادى محسرا

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ الطُّلُوعِ إِلَى مَنَى فَيَرْمِي بِهَا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ
 الطُّلُوعِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ﴾ قال فى توضيح المناسك : يستحب له إذا وصل إلى منى أن
 يرمى جرة العقبة حين وصوله إلى هبته ماشياً أو راكباً إلا أن يكون فى إتيانه كذلك أذى
 للناس ، فيحط رحله ويأتى إليها ماشياً . وأصل رميها واجب ، ويندب النسي فى غيرها ،

ويدخل وقتها بطول الفجر أى فى يوم النحر ، ويمتد وقت أدائها إلى الغروب ، وأفضله من طلوع الشمس إلى الزوال ، والليل وقت قضاء لها ، فإن أخر إليه لزمه دم ، ويستحب أن يستقبلها حالة الرمى ومنى عن يمينه وطريق مكة عن يساره ثم يرميها بسبع حصيات متفرقات ، فإن رماها من فوقها من الطريق العليا فى أصل المرمى من تلك الجهة أجزأه ويستغفر الله . ولا يرمى يوم النحر إلا جرة العقبة اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَحِلُّ أَوْ يُقَصِّرُ وَيَنْحَرُ هَذِيهٗ ﴾ يعنى اذا تم رمى جرة العقبة بسبع حصيات فإنه يبادر الى الحلق أو التقصير ، وينحر هديه ان كان معه هدى ، لكن يستحب تقديم النحر على الحلق وأن يفعله قبل الزوال فى يوم النحر ، لقول خليل فى التوضيح : تأخير الحلق الى بعد الزوال بلاعذر مكروه ؛ لأن الذبح بعده مكروه ؛ لأن الذبح مقدم على الحلق لقوله تعالى « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » وأول ما يفعل فى يوم النحر الرمى ويجب تأخير الحلق والطواف ، فتقديم الطواف قبل الرمى بوجوب هدياً ، وتقديم الحلق بوجوب فدية ، وتقديمهما معاً بوجوب هدياً وفدية . وأما تأخير الذبح عن الرمى وتأخير الحلق عن الذبح فستحب كتأخيرى الإفاضة عن الذبح

وحاصل ما يطلب فى يوم النحر أربعة أشياء وهى : الرمى ، والذبح ، ثم الحلق ، ثم الطواف ، واليهما أشار بعضهم بقوله ﴿ رَمَحْتَ ﴾ الرأه الرمى ، والنون للنحر ، والعاء للحلق ، والطاء لطواف الإفاضة اهـ . ويجب استيعاب جميع الرأس بالحلق أو التقصير ، والحلق أفضل ، وإن أخره حتى يرجع لبلده لزمه الهدى ولو قربت . وفى للدونة : والحلاق يوم النحر بمنى أحب إلى وأفضل ، فإن حلق بمكة أيام التشريق أو بعدها ، أو حلق فى الحل فى أيام منى فلا شئ عليه اهـ . قال الخطاب : لعله مقيد بأنه رحل ولم يرجع لبلده ليوافق ما فى المدونة وهو قولها : وإن أخره حتى يرجع لبلده لزمه الهدى ، ولو قربت كما تقدم اهـ . فنقرر أن تأخير

الحلق إلى بلده يوجب الهدى ، وكذلك الطول ، كبعد خمسة أيام بعد أيام التشريق .
ويكره الجمع بين الحاق والتقصير لغير ضرورة . ويتعين الحلق في الشعر القصير جداً ، وفي
عديم الشعر كالأفراع فيجر للموسى على رأسه ، ويستحب استقبال القبلة حالة الحلق أو التقصير
والبدن بالأيمن ، وأنت يذكر الله ويدعوه لأن الرجعة تفشى الحاج عند حلقه ، وكذلك
يستحب إيقاع العلق بمني من غير إيجاب ، وأن يكون عند جرة العقبة . ويتعين التقصير
في حق الأثني ولو بنت تسع ، ويحرم عليها الحلق ، لأنه مثله في حقها ، والحرمة في حق
الصغيرة متعلقة بوليها ، وأما بنت أقل من تسع فيخير فيها بين الحلق والتقصير . والتقصير
أن تأخذ المرأة قدر أمثلة أو أقل أو أكثر ، وتأخذ الرجل في تقصيره من قرب أصله
استحباً بآه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهَذَا هُوَ
الرَّكْعَةُ ﴾ يعني إذا رمى جرة العقبة وفعل ما ذكر بعدها من النحر . والحلق فإنه يستحب
له أن يأتي مكة لطواف الإفاضة فيحصل له التحلل الأكبر ، لأن التحلل الأصغر قد حصل
برمي جرة العقبة كما يحصل بخروج وقت أدائها ولو لم يرمها ، وبرميها يحل له كل شيء
إلا الجماع ومقدماته ، وعقد البكاح ، والصيد لغرمتها باقية حتى يطوف طواف الإفاضة .
ويكره الطيب ، فلا فدية ، وطواف الإفاضة به يحصل التحلل الأكبر وهو الركن الرابع من
أركان الحج في حق من قدم السعي إثر طواف القدوم . وهو آخر أركانه . قال النووي
في الفواكه : اعلم أنه قد تقرر أن للحج تحللين أصغر وأكبر ، فالأكبر طواف الإفاضة
لأنه يحل به كل ما كان محرماً على الحرم ، والأصغر رمي جرة العقبة لأنه إنما يحل به غير
النساء والصيد ، ويكره معه مس الطيب ، ومثل رميها بالفعل فوات وقت أدائها وهو
من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، لأن الليل قضاء آه . وفي توضيح المناسك : ويستحب
له أن يأتي مكة لطواف الإفاضة إثر الحلق في يوم النحر ، وأن يدخلها طاهراً ليبارك بفعله ،

وأن يطوف في ثوبى إحرامه ، ثم يصلى ركعتى الطواف وجوباً ، ثم يسعى سبعة أشواط فإن لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما تقدم . ويدخل وقت طواف الإفاضة بطلوع الفجر من يوم النحر ويستحب الرملُ في الثلاثة الأشواط الأول منه للرجال فقط . ولا رمل في طواف لا سعى بعده اهـ . وفى صفة الحج : ثم توجه إلى مكة فتطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الإفاضة وهو ركن من أركان الحج ، وتسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط كذلك إن لم تقدم السعى بعد طواف القدوم ، ثم ترجع إلى منى من يومك لأجل البيت والرمى بعد زوال كل يوم ثلاث جرات ، كل جمرة بسبع حصيات ، تبدأ بالجرة الأولى التى تلى مسجد الخيف ، ثم الجرة الوسطى ، ثم الكبرى ، تفعل ذلك ثلاثة أيام إن لم تمجدل ، أو يومين إن تمجدل ثم تدفع إلى مكة اهـ . ومثله فى الرسالة ، ونصها : فإذا وصل إلى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حصى الخذف ، ويكبر مع كل حصاة ، ثم ينحر إن كان معه هدى ، ثم يخلق . ثم يأتى البيت فيفيض ويطوف سبعمائة ويكبر مع كل حصاة ، ثم يرمى الجرة التى تلى منى بسبع حصيات ، فإذا زالت الشمس من كل يوم رمى الجرة التى تلى منى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يرمى الجرتين كل جمرة بمثل ذلك ، ويكبر مع كل حصاة ، ويقف للدعاء يأتى الرمي فى الجرة الأولى والثانية ، ولا يقف عند جمرة العقبة ولنصرف ، فإذا رمى فى اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف إلى مكة وقد تم حجته وإن شاء تمجدل فى يومين من أيام منى فرمى وانصرف اهـ

وإلى جميع ذلك أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ ثُمَّ يَمْوُدُ إِلَى مَنَى فَيَتَبَيَّنُ بِهَا لِيَائِي التَّشْرِيقِ لِرَمَى الْجُمَارِ ، فَيَرْمِي الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كُلَّ يَوْمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَلَا يُجْزَى قَبْلَهُ وَلَا لَيْلًا ، يَبْدَأُ بِالْجُمُرَةِ الشَّقَى فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ رَشِيًا لَا وَضْعًا ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَتَقَدَّمُ أَمَامَهَا فَيَتَوَجَّهُ الْقَعْبَةَ وَيَبْتَهِلُ بِالذُّعَاءِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْوُسْطَى فَيَفْعَلُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَأْتِي الثَّلَاثَا وَهِيَ الْقَعْبَةُ فَيَرْمِيهَا ﴾ يعنى إذا تم طواف

الإفاضة وجب عليه الرجوع الى منى للمبيت والرمى ، فالمبيت بمنى أيام التشريق واجب وتركه يوجب الهدى ، إلا من رخص لم وهم رعاة الإبل ومن ولي السقاية بمكة . قال في توضيح للناسك : يسقط المبيت عن الرعاة ، فإذا رما جرة العقبة يوم النحر فلمهم أن يذهبوا ويرخص لهم في تأخير رمي جمار اليوم الثانى ، فيأتوا فى الثالث فيرموا لليوم الثانى ثم للثالث ولادم عليهم . قال ويسقط للمبيت أيضاً عن ولي السقاية بمكة ، فيرمى الجمار نهاراً فى كل يوم ثم يمدد لمكة لأجل المبيت ، ومن ترك للمبيت بمنى ليلة كاملة أو جلها أو جميع الليالى لزمه الدم ، ويشترط فى المبيت بها أن يكون فوق جرة العقبة وجره العقبة من منى كما فى المجموع . فمن بات دونها جبه مكة لم يبيت بمنى اهـ

وأما الرمى فله شروط الصحة وشروط السكال ، فشروط صحته عشرة الأول أن يكون فى اليوم الأول من أيام النحر بعد الفجر وفى اليوم الثانى والثالث والرابع بعد الزوال . الثانى أن يكون بحجر . الثالث أن يكون رمياً . الرابع أن يكون بيده . الخامس أن يكون على الجرة وهى البناء وما تحته من موضع الحصا المجتمع أو السائل فيه . السادس الترتيب بين رمى الجمار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث والرابع من أيام النحر . السابع أن تكون الحصاة قدر حصى الخذف ، واستحب مالك أن يكون أكبر منه قليلاً . الثامن أن يكون الرمى لكل جرة سبعاً من المرات يقيناً ولو بحصاة واحدة . التاسع أن لا ينوى بوحدة من المرات السبع نفسه وبغيره والا لم تجز عن واحد منهما . العاشر عدم صرف الرمى بالنية لنذر النسك اهـ وأما شروط السكال وتسمى آداب الرمى فكثيرة ، منها أن يكون بالأصابع لا بالقبضة ، وباليد اليمنى لا باليسرى إلا إذا كان أعسر . ومنها تطهير الحصى إن كان متنجساً ، وأن يلقطه بنفسه ، وأن يكون غير مرمى به ، ولو فى عام مضى . ومنها أن يرمى الأولى والوسطى من جهة مسجد الخيف حال كونه مستقبلاً طريق مكة ، وأن يستقبل جرة العقبة حال رميها ومنى عن يمينه وطريق مكة عن يساره ، وأن ينصرف بعد رميها من ورائها . ومنها أن يكبر

مع كل حصاة في جميع الجار ، وبنوت المندوب بمفارقة الحصاة ليده قبل النطق به ولوقبل وضوئها لجلها . ومنها أن يوالى بين رمى الحصيات في جميع الجار ، وأن يوالى بين رمى الجار الثلاث في اليوم الثاني والثالث والرابع . ومنها أن يتقدم بعد رمى الجرة الأولى والوسطى في الثاني والثالث والرابع أمام الجرة فيقف مستقبل القبلة ثم يدعو قدر قراءة سورة البقرة بإسراع ، ولا يقف للدعاء عند جرة العقبة لضيق موضعها . ومنها أن يذهب إذا تحقق زوال الشمس من اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع لرمى الجار الثلاث قبل صلاة الظهر ماشياً متوضئاً ، وأن يذهب في يوم النحر لرمى جرة العقبة حين وصوله من المزدلفة إلى منى بعد طلوع الشمس على هيئته ماشياً أو راكباً ما لم يؤذ أحداً وإلا حط رحله وأتى إليها ماشياً ، قاله في الإيضاح اهـ .

وأشار رحمه الله لبعض ما تقدم من شروط صحة الرمي بقوله : ﴿ وَالتَّرتِيبُ شَرْطٌ فَإِنْ نَكَسَ أَعَادَ مَا نَكَسَ ﴾ يعني أن ترتيب الجار الثلاث شرط في صحة الرمي ، فلا يصح رمى الجرة الثانية حتى يكمل رمى الجرة الأولى ، ولا يصح رمى الثالثة حتى يكمل رمى الثانية ، فلمز الإبتداء بالجرة الأولى التي تلي مسجد منى ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يرمي جرة العقبة ، وإن نكس أعاد ما نكس بأن ابتداء بالعقبة أو الوسطى في اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع . قال الدردير : وصحته بترتيبهن لأن نكس بأن قدم العقبة أو الوسطى أو ترك بعضاً ولو سهواً . قال خليل في المختصر : وبترتبهن وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها في يومها فقط ، وندب تنابحه . قال في توضيح المناسك : مثال ذلك لو نسي الجرة الأولى من ثاني النحر ، ثم رمى ثالث النحر بتمامه ، ثم رمى رابع النحر بتمامه ، ثم ذكر فإنه يرمي الجرة المنسية وما بعدها وجوباً ، وهي الجرة الوسطى ، ثم جرة العقبة لأنه رمى باطلا لعدم الترتيب ، ثم يرمي اليوم الرابع بتمامه استحباباً وهو مراده بقوله : ما حضر وقته وإنما أعاد الرابع لأجل استدراك فضيلة الترتيب ؛ لأن الترتيب بين المنسي وما حضر وقته واجب

مع الذكر لأمع النسيان فلذا استعجب إعادته ، بخلاف ترتيب النسيات في اليوم الواحد فإنه واجب ولو مع النسيان . وأما اليوم الثالث فإن رميه صحيح وقد خرج وقته . ومثاله في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم ذكر فإنه يصلى الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقتيهما . ولا يمسد الظهر والعصر لخروج وقتيهما اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْمِي بِمَا قَدْ رُمِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ أَتَيْتَ . وَتَوَلَّى تَلَّةً أَوْ الرَّمْيَ وَتَوَلَّى حَصَاةً لَزِمَهُ الدِّمُّ ﴾ قد تقدم البيان لهذا في جملة ما ذكرناه ولا حاجة في تكراره . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَلَّى فَضَلَ فِي يَدِهِ حَصَاةً لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّهِنَّ يَرْمِي فِي كُلِّ جَمْعَةٍ حَصَاةً عَلَى التَّرْتِيبِ ^(١) ﴾ يعني كما قال خليل : وإن لم يدر موضع حصاة اعتدَّ بستٍ من الأولى . وقال الصاوي : حاصله أنه إذا رمى الجار الثلاث ثم تبين أنه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها ، أو شك في تركه حصاة ولم يدر من أيها فإنه يعتدَّ بستٍ من الجمة الأولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ، ثم يرمي الثانية والثالثة بسبع سبع ، ولا دم عليه إن كل الأولى وفعل الثانية والثالثة في يومه ، فإن رمى الجار الثلاث في يومين وحصل الشك في ترك حصاة ولم يدر من أي الجار ، وهل هي من اليوم الأول أو الثاني فإنه يعتدَّ بستٍ من الأولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويبعد ما بعدها ، ويلزمه دم التأخير رمي اليوم الأول لوقت القضاء اهـ وفي جواهر الإكلیل فإن تحقق إتمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتدَّ بستٍ منها وراماها بحصاة ورمى الثالثة بسبع وإن شك في الثالثة راماها بحصاة فقط اهـ .

(١) ظاهر المتن أنه يرمي في كل جمرة حصاة ويضع الرمي وهذا لا ينفق مع ما قبله الشارح عن خليل ، والصاوي .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْوَدَاعِ وَهُوَ آخِرُ التَّنَاسُكِ ﴾
يعنى إذا تمَّ أيام التشريق وتسمى الأيام المدودات فإنه يتوجه إلى مكة لطواف الوداع
الذى هو آخر أعمال الحج وهو مندوب . قال فى الرسالة : فإذا رمى فى اليوم الثالث وهو
رابع يوم النحر انصرف إلى مكة وقد تم حجه ، إلى أن قال : فإذا خرج من مكة طاف
للوداع وركع وانصرف اه .

قال خليل عاتقاً على المندوب : وطواف الوداع إن خرج لسكالجفة لا كالتنعم
وإن صغيراً الخ . قال النفراوى وغيره : ولا ينصرف من المسجد بعد الركعتين حتى يقبل
الحجر ، ولا يرجع القهقرى ، وإذا فعل الطواف وأقام بمكة ولو بعض يوم أعاده إلا
لشغل خف . والدليل على ندب طواف الوداع قوله صلى الله عليه وسلم « لا ينفرون أحدكم حتى
يكون آخر عهده بالبيت الطواف » . قال مالك : ولو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده
الطواف بالبيت حتى صدر لم أر عليه شيئاً إلا أن يكون قريباً فيرجع فيطوف بالبيت ثم
ينصرف إذا كان قد أفاض اه . وفى الرسالة وغيرها : ويستحب لمن انصرف من مكة
من حج أو عمرة أن يقول : آثبون تائبون عابدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ،
ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده اه . وقد تقدم أن طواف الوداع هو آخر أعمال
الحج ، وبعده لم يبق إلا الارتحال . قال أبو الحسن الشاذلى صاحب العزى فى آخر باب
الحج : خاتمة ، إذا خرج الإنسان من مكة فلتسكن نيته وعزمته زيارة النبي صلى الله عليه
وسلم ، إذ زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها ، وفضيلة مرغّب فيها إلى آخر كلامه
رضى الله عنه . وسنذكرها فى الخاتمة إن شاء الله وقد نظم بعض الصالحين قصيدة فى
التناسك ونقلنا منها أبياتاً لما تضمنت من الفوائد العظيمة وهى هذه كما ترى قال
رحمه مولاه :

وَمَا زَالَ وَفَدُّ اللَّهِ بِقَصْدٍ مَكَّةَ إِلَى أَنْ بَدَأَ الْبَيْتَ الْعَتِيقُ وَرُكْنَاةَ

فَصَبَّحْتُ ضَيُوفَ اللَّهِ بِالذِّكْرِ وَالذِّعَاءِ
وَقَدْ كَادَتْ الْأَرْوَاحُ تَزْهَقُ فَرَحَةً
فَطَفْنَا بِسَمِ سَبْعًا رَمَلْنَا ثَلَاثَةً
كَذَلِكَ طَافَ الْهَاشِمِيُّ مُحَمَّدٌ
وَسَالَتْ دُمُوعٌ مِنْ غَمَامٍ جُفُونِنَا
وَنَحْنُ ضَيُوفُ اللَّهِ حِينَا لَيْتِنَا
فَنَادَى بِنَا أَهْلًا ضَيُوفِي تَبَاشَرُوا
فِيَا مَرْجَبًا بِالْقَادِمِينَ لَيْتِنَا
عَلَى الْجَزَاءِ مِنَ الثَّوْبَةِ وَالرَّمَى
فَطِيبُوا سُرُورًا وَافْرَحُوا وَتَبَاشَرُوا
وَلَا ذَنْبَ إِلَّا قَدْ غَفَرْنَا عَنْكُمْ
وَمِنْ بَعْدِ مَا طَفْنَا دَخَلْنَا دَخْلَةً
وَنَلْنَا أَمَانَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ
فَهَذَا الَّذِي نَلْنَا بِسَوْمٍ قُدُومًا
وَصَلَّى بِأَرْكَانِ التَّقَامِ حَاجِبِينَ
وَفِيهِ الشَّفَا فِيهِ مُبْلُوعٌ مُرَادِنَا
وَبَيْنَ الصَّمَا وَالتَّرْوَةِ الْوَفْدُ قَدْ سَى
فَسَبْعًا سَهَا سَيِّدُ الرُّسُلِ قَبْلَنَا
نَهْرُولُ فِي أَفْنَانِهَا كُلُّ مَرَّةٍ
كَذَلِكَ مَا زِلْنَا نَحَاوِلُ سَيِّدَنَا
إِلَى أَنْ بَدَأَ إِسْحَى الْعَالَمِ مِنْ مِقْوَةٍ

وَكَبَّرَتْ الْحُجَّاجُ حِينَ رَأَيْنَاهُ
لَمَّا نَحْنُ مِنْ عَظَمِ الشُّرُوبِ وَجَدْنَاهُ
وَأَرْبَعَةَ مَشْيَا كَمَا قَدْ أَمْرِنَاهُ
طَوَافَ قُدُومٍ مِثْلَ مَا طَافَ طَفْنَاهُ
عَلَى مَا مَقَى مِنْ عَظَمِ ذَنْبِ كَسْبِنَاهُ
تُرِيدُ الْقِرَى نَبِيٍّ مِنَ اللَّهِ حُسْنَاهُ
وَقَرُّوا عَيْنُونَا فَالْحُجَّاجُ قَبْلِنَاهُ
إِلَى حَاجِبَتِهِ لَا لَيْتَ بَيْنِنَاهُ
ثَوَابَكُمْ بِسَوْمِ الْجَزَاءِ أَتَوْلَاهُ
وَتَبَهُوا وَهَيُّوا بَابَنَا قَدْ فَخَّنَاهُ
وَمَا كَانَ مِنْ عَيْبٍ عَلَيْكُمْ سَرْنَاهُ
كَأَنَّا دَخَلْنَا الْخَلْدَ حِينَ دَخَلْنَاهُ
كَذَا أَخْبَرَ الْقُرْآنُ فِيهَا قِرَانَاهُ
وَأَوَّلِ صَبِيحِ الْإِسْدُورِ شَرَحْنَاهُ
وَفِي دُخْرَمِ مَاءٍ طَهُورًا وَرَدْنَاهُ
لَمَّا نَحْنُ نَنْوِيهِ إِذَا مَا شَرِبْنَاهُ
فَلِنْ تَمَامِ الْحُجِّ تَكْمِيلِ مَسْنَاهُ
وَنَحْنُ تَبِعْنَاهُ قَسْبَمًا سَتَيْنَاهُ
فَهَذَاكَ مِنْ فَضْلِ الرُّسُولِ فَكَلْنَاهُ
نَهَارًا وَلَيْلًا عَيْسًا مَا أَرْخَاهُ
وَهَبْ نَسِيمٌ بِالْوَصَالِ نَشَقْنَاهُ

وَلَا دِي بِنَا حَادِي الْبِشَارَةِ وَالْهِنَا
وَبِنَا بِأَقْطَارِ الشَّيْرِ مُلْبِيَا
وَفِي صُبْحِنَا بِيرْنَا إِلَى الْجَبَلِ الَّذِي
فَلَا حَجَّ إِلَّا أَنْ نَكُونَ بِأَرْضِهِ
إِلَيْهِ ابْتَدَرْنَا قَاصِدِينَ إِلَهِنَا
وَبِيرْنَا إِلَيْهِ قَاصِدِينَ وَقُوفُنَا
وَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَانَ وَقُوفُنَا
فَكَمْ خَاضِعَ كَمْ خَاشِعَ مُتَذَلِّلٍ
وَكَمْ حَامِدٍ كَمْ ذَاكِرٍ وَمُسَبِّحٍ
وَوَبَّ دَعَا نَاطِرٍ لِيُخْضِعَنَا
وَلَمَّا رَأَى تِلْكَ الدَّمُوعَ الَّتِي جَرَتْ
تَجَمَّلَى عَلَيْنَا بِالْكِتَابِ وَبِالرُّحَى
وَقَالَ انظُرُوا شَعْنًا وَغَيْرَ جُوسِهِمْ
وَقَدْ هَجَرُوا أَمْوَالَهُمْ وَدِيَارَهُمْ
أَلَا فَاشْهَدُوا أَيْ غَفَرْتُ ذُنُوبَهُمْ
فِيَا صَاحِبِي مَنْ يَمِثْلُنَا فِي مَقَامِنَا
عَلَى عَرَاقَاتٍ قَدْ وَقَفْنَا بِمَوْقِفٍ
وَقَدْ أَقْبَلَ الْبَارِي عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ
وَقَدْ كَانَ جَمْعُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ سُنَّةً
وَطَّلَّ إِلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ وَقُوفُنَا
أَفِيضُوا وَأَنْتُمْ حَامِدُونَ إِلَهُكُمْ

فَهَذَا الْحَتَّى هَذَا ثَرَاهُ غَشِينَاهُ
فِيَا طَيْبَ لَيْلٍ مِنْ مَنَى قَدْ أَتَيْنَاهُ
مِنْ الْبُغْدِ جِثْنَاهُ لِحْجَةً وَصَلْنَاهُ
وُقُوفًا وَهَذَا فِي الصَّحِيحِ رَوَيْنَاهُ
فَلَوْلَاهُ مَا كُنَّا لِحْجَةً سَلَكْنَاهُ
عَلَيْهِ وَمِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ أَتَيْنَاهُ
إِلَى اللَّيْلِ تَبَكَّى وَالْأَعْيَاءَ أَطْلَعْنَاهُ
وَكَمْ سَائِلٍ مُدَّتْ إِلَى اللَّهِ كَفَاهُ
وَكَمْ مُذْنِبٍ يَشْكُو لِمَوْلَاهُ بُلُوَاهُ
خَيْرٌ عَلِيمٌ بِالَّذِي قَدْ أَرَدْنَاهُ
وَطَوَّلَ خُشُوعٍ فِي خُضُوعٍ خَضَعْنَاهُ
وَبَايَ بِنَا الْأُمْلَاكَ حِينَ وَقَفْنَاهُ
وَقَدْ وَقَدُوا وَالْكُلَّ يَطْلُبُ مَوْلَاهُ
وَأَوْلَادَهُمُ وَالْكُلَّ يَرْفَعُ شَكْوَاهُ
أَلَا فَاتَسَخَّرُوا مَا كَانَ عَنْهُمْ نَسَخْنَاهُ
وَمَنْ ذَا الَّذِي قَدْ نَالَ مَا تَحْنُ نِلْنَاهُ
بِهِ الذَّنْبُ مُغْفُورٌ وَفِيهِ مَحْوَانَاهُ
وَقَالَ أَبْشِرُوا فَالْتَفُّوا فِيكُمْ نَشَرْنَاهُ
لَدَى عَرَاقَاتٍ ذَاكَ جَمْعَ قَتْلْنَاهُ
وَقِيلَ اذْفَعُوا فَالْكُلَّ مِنْكُمْ قَبِلْنَاهُ
إِلَى مَشْعَرٍ جَاءَ الْكِتَابُ بِذِكْرِنَاهُ

وَسَيَرُوا إِلَيْنَا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَهُ
 وَفِيهِ جَمْعًا مَقْرَبًا وَعِشَاءَهَا
 وَبَيْنَنَا بِهِ حَقِّي لَقَطْنَا حَصَاتِنَا
 وَمِنْهُ أَفْضُنَا حَيْثُمَا النَّاسُ قَبِلْنَا
 وَتَحَوَّ مِثْقَى مِلْنَا لِنَشْهَدَ نَفْعَنَا
 وَبِالْجَنَّةِ الْقُصْوَى بَدَأْنَا وَعِنْدَهَا
 وَلَمَّا خَلَقْنَا حُلَّ لِبَسٍ نَحْيِيهَا
 وَمِنْ بَعْدِهَا يَوْمَانِ لِلرَّحْمَى عَاجِلًا
 وَإِيَّاهُ أَبْرَضِينَا يَرْنَى جَارِنَا
 وَرَدَّتْ إِلَى الْبَيْتِ الْأَوَّامِ وَقُودُنَا
 وَطَفْنَا طَوَافًا لِلْإِنْفَاصِ حَوْلَهُ
 نَطُوفُ بِهِ وَاللَّهُ يُخْصِي طَوَافَنَا
 وَيُخْجِرُ الْمُتِيْمُونَ عُبْنًا فَإِنَّهُ
 نَقْبَلُهُ مِنْ حُبْنَا لِلْإِلَهِنَا
 وَكَمْ مَوْقِفٍ فِيهِ يُجَابُ لَنَا الدُّعَا
 وَبَعْدَ تَمَامِ الْخُلُجِّ وَالنَّشْكِ كُلِّهَا
 فَمَنْ شَاءَ وَاقِ الصَّيْدِ وَالطَّيِّبِ وَالنَّسَا
 وَلَمَّا قَضَيْتُمَا لِلْإِلَهِ مَنَاسِكَ
 فَمِنْ طَالِبِ حَظٍّ يَدْنِيَا فَمَا لَهُ
 وَمِنْ طَالِبِ حُسْنٍ يَدْنِيَا لِدِينِهِ
 وَآخِرُ لَا يَنْبَغِي مِنَ اللَّهِ حَاجَةٌ

فَمَرْنَا فِي وَقْتِ الْإِشَاءِ نَزَلْنَاهُ
 تَرَى عَائِدًا جَمًّا لِحَقِّ جَمْعِنَاهُ
 هُنَاكَ شَكَرْنَا رَبَّنَا وَدَعَوْنَاهُ
 أَفَاضُوا وَغُفِّرَانَ الْإِلَهِ طَلَبْنَاهُ
 وَبَيْنَنَا بِهَا مَا الْقَلْبُ كَانَ تَمَنَّا
 خَلَقْنَا وَقَصَرْنَا لِشَعْرِ حَضْرَتَاهُ
 فَيَا خَلْقَ مِنْهَا الْمَخِيطُ لَيْسِنَاهُ
 فَفِيهَا رَمَيْنَا وَالْإِلَهِ دَعَوْنَاهُ
 وَشَيْطَانَنَا الْمَرْجُومِ ثُمَّ رَمَيْنَاهُ
 تَحْنُّ لَهُ كَالطُّلُوعِ مِنْ لَتَاوَاهُ
 وَفَرْنَا بِهِ بَعْدَ الْجَارِ وَزُرْنَاهُ
 لِيَسْتَعِطَّ عَنَّا مَا نَسِينَا وَأَخْصَاهُ
 يَمِينُ رَبِّ الْخَلْقِ فِي الْأَرْضِ مَسْتَحْنَاهُ
 وَكَمْ لَشْفَى عَلَى الطَّوَابِ لَشْنَاهُ
 دَعَوْنَا بِهِ وَالْقَصْدِ فِيهِ تَوَيْنَاهُ
 خَلَلْنَا وَبَاقِي عَيْسِنَا قَدْ أَتَحْنَاهُ
 قَدْ ثُمَّ حَقَّ لِلْإِلَهِ حَجَجْنَاهُ
 ذَكَرْنَاهُ وَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ سَأَلْنَاهُ
 خَلَقَ بِأَخْرَافِهِ إِذَا اللَّهُ لَأَقَاهُ
 وَحُسْنًا بِأَخْبَرَاهُ وَذَلِكَ يُوقَاهُ
 سِوَى نَظَرَةٍ فِي وَجْهِهِ يَوْمَ غُفْبَاهُ

نَلُوفٌ وَدَاعًا لِلرَّحِيلِ بِإِلَادِنَا وَأَعَيْنُنَا كَالسَّيْلِ إِذْ سَالَ تَجْرَاهُ
تَدَاعَتْ رِفَاتًا بِالرَّحِيلِ فَمَا تَرَى سَوَى دَمْعِ عَيْنٍ بِالدَّمَاءِ مَرْجَاهُ
وَوَدَّعَتْ الْحُجْبَاجُ بَيْتَ إِلَهَيَا وَكَلِمُهُمْ تَجْرِي مِنَ الْقَرْجِ عَيْنَاهُ
لِفِرْقَةٍ بَيْتِ اللَّهِ وَالْحَجَرِ الَّذِي قُبْلُهُ لِلَّهِ نَطْلُبُ رُحْمَاهُ
وَبَاتَ حَجِيجُ اللَّهِ بِالنِّبْتِ مُحْدَقًا وَرَحْمَةُ رَبِّ الْعَرْشِ تَمَّةٌ تَنْشَاهُ
وَمِنْ بَعْدِ مَا طَفْنَا طَوَافَ وَدَاعِنَا رَحَلْنَا لِمَنْفَى الْمُصْطَفَى وَمُصَلَّاهُ
وَكَمْ يَا أَخِي فِي الْحُجِّ مِنْ حِكْمَةٍ بَدَتْ فَدُونِكَ مِنْهَا بَعْضٌ مَاقَدُ بَسْطَانَاهُ

ولنسك العنان عن هذا الميدان . انتهى ما أردنا نقله من تلك القصيدة لليمونة مع
تقديم وتأخير وتصحيح بعض المعنى ، لله دَرُ ناعلمها رحمه مولاه آمين .

ولنرجع إلى ما نحن بصدده . ولما تم المناسك وكيفية الحج انتقل يتكلم في محرمات
الإحرام مما يوجب الجزاء وغيره فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فُضْلٌ ﴾

أى فى بيان الفدية ، وما يترتب فيها ، وما يجرى منها ، وما لا يجرى وكيفيتها ،
 وأنواعها وما يجوز لبسه للمحرم ، وما لا يجوز . وسيأتى تفصيلاً فى ذلك إن شاء الله تعالى
 قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ الْفِدْيَةُ بِلِبْسِ الْمُخِيطِ لِبَسًا مُتَعَادًا وَلَوْ
يُدْخَلُ كَيْفِيَّةِ الْقَبَاءِ ﴾ . يعنى أن المحرم ممنوع من لبس الخيط سواء كان محيطاً بالجسد
 كالقميص ، أو بالمضو كالنظام . قال خليل عاطفاً فى تحريم لبس الخيط : وحلى الرجل
 محيط بضو وإن بنسج أو زر أو عقد كخاتم وقباء وإن لم يدخل كُفًّا . قال الخرشي :
 يعنى وكذلك يحرم حلى الرجل بسبب الإحرام أن يلبس الخيط ، فلو ارتدى بثوب محيط ،
 أو بثوب مرقع برقع أو يزار كذلك فلا شيء عليه وهو جائز لأنه لم يلبسه . ولا فرق فى

حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطاً بكل البدن أو ببعضه، ولا فرق بين ما أحاط بنسج أو زر يقفله عليه أو عقد يربطه أو يخلله بعود . والمراد بالرجل الذكر حراً كان أو عبداً بالغاً كان أو غير بالغ ، وعلى وليه أن يحنيه المحيط محيطاً أو غيره اه . قال اللواق قلاعاً عن السكافي : لا يلبس المحرم قميصاً ، ولا مخيطاً ، ولا عمامة ، ولا سراويل ، ولا خفين ، ولا بأس أن يأتزر ، كما له أن يرتدى إلا أنه يكره له أن يستغفر بالأتزر عند ركوبه ، ولا يشد فوق مثزرة تسكة ولا مخيطاً ، ولا بأس بلبس الهميان على البشرة ، ونحوه المنطقة والحزام اه بتصريف . وقال في توضيح المناسك : والمحرم ضربان رجل وأثنى ، فأما الرجل فإحرامه في وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما يمد سائراً من عمامة وقانسوة وخزقة وعصابة وطين ، ومثله من جعل على وجهه دقيقاً ونحوه كجبر لأنه جسم ويمد سائراً عرفاً . وأما بقية بدنه فلا يحرم ستره بالإزار والرداء ونحوهما ، وإنما يحرم ستره بالملبوس المعمول على قدر البدن أو عضو منه إذا لبسه باعتبار ما خيط له ، وذلك كالقميص والسراويل والجبّة والقباء أى القفطان - سواء أخرج يديه من كمى الجبّة أو القفطان أم لا ، لأن ذلك في معنى الملبوس ، فلا نكس القفطان مثلاً بأن جعل اسفله على منكبيه فلا فدية عليه إذا لم يدخل رجله في كفيه والاقتدى . وفي معنى الخياطة التزير ، والنسج ، والتلييد ، والتخلييل ، والمخلص ببعضه على بنض ، ودرع الحديد اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَبِئْسَ الْخُلْفُ إِلَّا أَنْ يَقَطَّعَهُ أَشَقَلٌ مِنَ الْكُتُبِ ﴾
يعنى ويلزم المحرم الفدية بسبب لبس الخلف إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعب ، لما في للوطأ عن عبد الله بن عمر « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلبسوا القمص ، ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أحداً لا يحمّد نملين فليلبس خفين وليقطعهما
(٣١ - أهل النار ١)

أسفل من الكمين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران أو
الورس ٥ اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالتَّرَفُّ بِحَلْقِ شَعْرٍ وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ وَإِزَالَةِ شَعَثٍ وَتَطْيِيبٍ ﴾
قوله والترّف معطوف على المحيط ، يعنى ويلزم الحرم القدية بسبب الترفه أى التنعيم بحلق الشعر ،
وتقليم الظفر ، وإزالة الشعث ، أى الوسخ والتطيب ، ومنه التدهن بدهن مطيب أو غيره
كما يأتى مفصلاً شاء الله . وهذا كله يستوى فيه الرجل والمرأة أى فى تحرّم ما ذكرنا
القدية بذلك . قوله بحلق شعر يعنى ترفه بحلق شعره بأن حلقه بعد الإحرام ، أو أزال أكثر من
عشر شعرات فى موضع الحجامة أو غيرها ولو لضرورة فتلزم القدية بذلك . قال فى الإيضاح :
فى الشعر تلزم القدية بإبانة أكثر من اثنى عشر ولو لغير إمالة الأذى ، وبإبانة اثنتى عشرة
فأقل إن كان لإمالة الأذى ، وإلا حفنة من الطعام لمسكين ، والحفنة هنا ملء يد واحدة
متوسطة اهـ . ومن الترفه قلم الأظفار . ومن قلم ظفراً واحداً أو أظافر لإمالة الأذى وجبت
عليه القدية . قال فى الإيضاح : وفى قلم الأظفار تلزم القدية ، وفى قلم ظفرين مطلقاً ان لم يخرج
للاول ما يترتب عليه . وفى قلم ظفر واحد لإمالة الأذى كأن يقلقه طوله أو يريد مداواة
جرح تحته ، لا ان انكسر فقط قطع للكسور بمقدار ما يزول به الألم فإنه يجوز ولا قدية ،
وفى قلم الظفر الواحد لا لإمالة أذى ولا لكسر أو لكسر بلا ألم حفنة تطعم لمسكين اهـ .
ومن الترفه إزالة الوسخ بأن يغسل بدنه بقصد إزالة شعثه فتلزم عليه القدية ، وأما غسل يديه
بالاشنان والصابون ونحوهما وإفناء ماتحت الأظفار من الوسخ فجاز اهـ . قاله فى الإيضاح
ومن الترفه مس الطيب كالمسك والعنبر وسائر المطريات ففيه القدية إذا مسه ، ومنه الحناء
فمن اختضب بالحناء وكانت كالدرم البفل لزمه القدية وإلا فلا ، كجعل الحناء فى فم جرح
أو شربها أو حشو شقوق الرجلين بها كثرت أو قلت اهـ . ومن الترفه التدهن بدهن مطيب .
قال فى توضيح المناسك : يحرم على الحرم الرجل والمرأة دهن : اللحية والرأس ، ودهن

الجسد أو بعضه لغير ضرورة أما لضرورة فيجوز الإدهان . وأما الفدية ففيها تفصيل . وحاصله أنه إذا أدهن بدهن مطيب ففيه الفدية في أربع صور ، وهى ما إذا أدهن لعله أو لغير علة ، وفى كل إما أن يكون دهن الجسد كله أو باطن كف يده ورجله فهذه أربع صور ، فإذا أدهن بغير مطيب لغير علة ففيه الفدية أيضاً مطلقاً سواء دهن الجسد كله أو باطن الكف والرجل ، وهاتان صورتان ، وإذا أدهن بغير مطيب لعله فى باطن الكف والرجل كشقوق فلا فدية عليه ولا حرمة اتفاقاً ، وإذا أدهن بغير مطيب لعله فى بقية الجسد ولو ظاهر يده ورجله فى الفدية قولان ، فالصور ثمانية ويجوز له أكل السمن والزيت وسائر الأدهان التى لا طيب فيها وتقطيعها فى الأذن اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَنْطِيطُ الرَّجُلِ رَأْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ ﴾ يعنى من الترفة نطيط الرجل رأسه أو وجهه بما يمد سائرأه . قال فى المزية : واحرام الرجل فى وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما يمد سائرأه كالعمامة والخرقة وكل ما ينتفع به من الحر والبرد . ويحرم عليه لبس الخاتم اهـ قال فى توضيح المناسك : خاتمة تحب الفدية فى جميع ما تقدم من اللباس الممنوع فى حق الرجل والمرأة بشرط حصول الانتفاع من حر أو برد أو طول كالיום ، وما قارب اليوم كالיום ، وإلا فلا فدية عليه ، وذلك كما لو لبس قميصاً ونحوه لقياس ونحوه دون اليوم ولم ينتفع به ثم نزع فلا فدية ، وأما ما لا يقع إلا منتفعاً به كحاق الشعر وما عطف غايه فالفدية فيه من غير تفصيل اهـ بتوضيح . ثم اعلم أن التجرد من الجيظ واجب ، فن تركه لزمه الفدية ولو مع ضرورة ، وإن كان لغير ضرورة فعليه الفدية والإثم معاً .

ثم ذكر رحمه الله تعالى احرام المرأة فقال : ﴿ وَالتَّوَارُتُ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا ﴾ يعنى كما قال الدردير : يحرم على الأنثى بالإحرام لبس محيط بكف أو إصبع إلا الخاتم وستر وجهها ، أى يحرم سترها إلا لفنته بلا غرز وربط ، وإلا فدية اهـ . ومثله فى المختصر ، ونصه :

حرم بالإحرام على المرأة لبس قفاز وستر وجه إلا لستر بلا غرز وربط ، وإلا ففدية اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَاسْتَحْأَلَهَا لِقَعْرِ ضُرُورَةٍ ﴾ يعنى مما يوجب الفدية اكتحال
الحرم للزينة ولو مع الضرورة . قال فى توضيح للناسك : خاتمة فى السكحل والخفاء وإن
اكتحل المحرم بمطيب وكان لضرورة جاز وفيه الفدية على الرجل والمرأة ، وإن كان
بغير مطيب فإن كان لضرورة حر أو برد فالمندوب جوازه لها ولا تجب عليهما الفدية على
ما فى المجموع وغيره . وقيل تجب عليهما ، وقيل تجب على المرأة دون الرجل ، وإن كان
لغير ضرورة بأن كان للزينة فلا يجوز وفيه الفدية ، وإن اكتحل بغير المطيب لقصد الدواء
والزينة فقال ابن القاسم : عليه الفدية تغليبا لقصد الزينة اه . ومثله فى إيضاح للناسك .
ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَهَا لِبَسُ الْمُخِيطِ وَالْخُفِّ وَتَدُلُّ ثَوْبَ عَلَى وَجْهِهَا غَيْرَ
مَرْبُوطٍ خَوْفَ فَتْنَتِهَا ﴾ يعنى أن للمرأة لما أن تلبس المحيط بالجسد كاقميص ، أو بالعضو
كالخف والحام ، ولا فدية عليها ، ولا يجوز لها أن تلبس القفاز ، كما يحرم عليها تغطية
وجهها لكن لها أن تسدل الثوب على وجهها من غير ربط ولا غرز وإلا افتدت . قال
فى توضيح للناسك : وأما المرأة فأحرامها فى وجهها وكفها ، فيحرم عليها ستر وجهها
بنقاب وهو ما يصل للعيون ، أو لثام على القم أو برقع إلا أن تكون مخشية الفتنة فيجب
عليها ستره بلا غرز وربط ، بل تسدل شيئا عليه ، فإن ستره غير مخشية الفتنة افتدت ولولم
تفرزه أو تربطه . وفى البنائى : لها أن تسدل على وجهها شيئا ولو لم تكن مخشية الفتنة ولا
فدية عليها ، ولو لصق بوجهها حيث قصدت الستر عن أعين الناس إذا كان بلا غرز ولا
ربط ، وإلا افتدت قطعاً اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْبَسُ خِرْقَةً عَلَى ذَكَرِهِ ، وَشَدَّ تَعْمُودًا عَلَى عَضُدِهِ وَتَسَكَّةَ
أَوْ خِيطٍ فَوْقَ إِزَارِهِ ﴾ يعنى من موجبات الفدية على المحرم الرجل فقط لبس المحيط
ببعض الأعضاء كلف الخرقه على ذكره ، أو شد التعمود على عضده ، أو ربط تسكة أو حبل

أو خيط أو غيرها على وسطه ، فإذا لبس ذلك فوق الإزار لغير ضرورة عليه الإنم والفدية ، وإن كان لضرورة عليه الفدية فقط كما تقدم . ثم ذكر الأشياء التي لا توجب الفدية بفعلها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يَحْمَلُ مَتَاعَهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَشَدَّ نَفَقَتَهُ تَحْتَ لِزَارِهِ ، وَتَسَاقَطَ شَعْرٌ بِحِكْمَةٍ أَوْ رِكَابٍ أَوْ تَحْلِيلٍ وَضَوْءٍ ﴾ يعني كما في توضيح للناسك قال : ويجوز له أن يعمل متاعه على رأسه إن كان محتاحاً بأن لا يجد ما يحمل خرجه لا بأجرة ولا بنيرها ، وهذا لا فدية عليه . وكذا إذا كان فقيراً كان يعمل حزمة حطب أو غيره ليتعيش بشئها ، أو يحمل شيئاً لغيره بأجرة كذلك فلا بأس بذلك . وأما لو كان غنياً وحمل بخلاً بالأجرة فلا يجوز ذلك وعليه الفدية ، وإن حمل لكسر نفسه في عبد الباقي يبنى النكح ، وكلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه كما في حاشية الخرشى اه . وقوله وشد نفقته إلخ قال في التوضيح أيضاً : وله أن يشد نفقته في وسطه على لحيه بأن يضمها في كرا أو نوار أو غير ذلك ، سواء كان من جلد أو قاش ويدخل خيوط ما ذكر في الأنتاب ، أو السكلاب ، أو الإبريم مثلاً . وأما لو عقدها على جلده فإنه يفتدى . وله أن يضيف نفقة غيره إلى نفقته ، فإذا ذهبت نفقة نفسه وأمكنه رد نفقة غيره وجب الرد ، وإلا افتدى . وإن ذهب صاحبها وهو عالم افتدى ، وإن لم يعلم أبقاها معه ولا شيء عليه اه . وقوله وتساقط شعر إلخ قال في التوضيح أيضاً : تنبيه لاشيء عليه فيما تساقط من شعر رأسه ولحيته عند وضوئه وغسله ولو كان للتبرد ، ولا شيء عليه أيضاً إذا جريده على لحيته أو حمل متاعه على رأسه لحاجة أو قرر فساقط شعر ، ولا شيء عليه إذا أدخل أصبعه في أنفه للحاجة ينزعها فتساقط شعر ، وكذلك إذا تساقط بالركاب أو السرج ، وله أن يحك جسده ولو يدميه إن تحقق عدم المهرام في محل الحك ، وأن يخلق للحلال إن تحقق نفي القمل اه بإيضاح .

ثم أراد رحمه الله بيان حقيقة الفدية وأنواعها فقال : ﴿ وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ مُدَيْنِينَ مُدَيْنِينَ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ نُسْكَ شَاةٍ فَمَا قَوْفَهَا غَيْرُ مُخْتَصَةٍ بِمَكَانٍ ﴾

ولا بزمان . يعنى أن أنواع القدية ثلاثة : إمّا إطعام ستة مساكين مدين مدين ، أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى أو ذبح شاة تجزئ أضحية وهى على التخيير ، أى ولك أن تختار واحداً من أنواعها الثلاثة ، ولا تختص القدية بسائر أنواعها بكان أو زمان إلا أن ينوى بالذبح الهدى فحله حينئذ مكة أو منى بشروطها . قال العلامة الدسوقي : فيجوز الصوم فى أى زمان ، كما يجوز فى أى مكان ، وكذا يجوز الإطعام فى أى زمان وفى أى مكان ، وكذا يجوز له ذبح الشاة وإعطائها للفقراء فى أى زمان وفى أى مكان اهـ

وهل الأفضل طيب اللحم كالضحايا أو كثرته كالمدايا ؟ الراجح الثانى . ولا يجوز أكل القدية ، وإن أكل فليبه بدلها ، ولو نوى بها الهدى على المشهور . قال العلامة الشيخ خليل فى منسكه : تنبيه إذا فعل ما يوجب القدية فإن كان لضرورة فالقدية واجبة ولا إثم ، وإن كان لغير ضرورة فالقدية والإثم ، وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من المحرم . وقال أنا أفتدى ، متوها أنه بالقدية يتخلص من الإثم ، وذلك خطأ صريح وجهل قبيح وهو كمن قال أشرب اغمر والحد يطهرنى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدٍ مُوجِبِهَا لَا يَفْعَلُهَا فِي قَوَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَاحِدٍ ﴾ وفى نسخة بإسقاط أو مرض ، والمعنى أن القدية تعدد بتعدد موجبها إلا أن يفعل موجبها فى قور واحد أو فى مرض واحد . قال خليل : واتحدت إن ظن الإباحة أو تعدد موجبها بغور ، أو نوى التكرار ، أو قدم التوب على السراويل اهـ . ومثله فى أقرب المسالك . وفى توضيح المناسك : فإن فعل موجبات القدية بأن لبس وتطيّب وحاق وقلم وأزال الوسخ وقتل القمل ، فإن كان ذلك فى وقت واحد أو متقارب فقدية واحدة ، وإن كان ذلك فى أوقات متباعدة تعددت القدية . ويقال مثل ذلك فى الحفنة . وكذلك تتحد القدية وإن تراخى الثانى عن الأول إن ظن الإباحة كالذى يطوف على غير وضوء فى عمرته ناسياً ثم يسى ، ثم بعد أن تحلل من عمرته تبين فساد طوافه فاعتقد أنه خرج

من إحرامه ففعل سائر المنوعات التي توجب الفدية فلا يلزمه إلا فدية واحدة ، وأما إن
 غلب الإباحة جهلاً محضاً فإن الفدية تتمدد ، وكذا يلزمه فدية واحدة إن اعتقد أن الإحرام
 يرتفع ويباح له فعل المنوعات فرفضه ، وفعل جميع ما يوجب الفدية ، ومنه من أفسد
 إحرامه بالوطء ثم فعل موجبات الفدية متأولاً أن الإحرام تسقط حرمة بالفساد وكذا
 تتعد الفدية إذا كانت نيته أن يفعل جميع ما يحتاج إليه من موجبات الفدية ولم يخرج للأول
 قبل فعل الثاني وإلا تعددت ، وكذا تتعد الفدية إذا نوى التكرار وهو أن يلبس لعذر
 مثلاً ثم يزول فيخلع ما لبسه وينوى عند خلعه أنه إن عاد إليه العذر عاد إلى اللبس
 أو يتداوى بدواء فيه طيب ينوى أنه كلما احتاج إلى الدواء فعله ، ومحل النية من حين
 لبسه لأجل العذر إلى حين نزع . وأما من لبس ثوباً ثم نزع ليلبس غيره ، أو نزع ثوبه
 عند النوم ' ليلبسه إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا نضره تفرقه
 في الحس اهـ

ثم انتقل يتكلم في تحريم الصيد فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

أى فى بيان أحكام صيد الحرم ، ومن فى الحرم ولو لم يكن محرماً ، وما يتعلق بذلك من
 تحريم أكل ذبحه ، ووجوب جزائه إن قتله . قال الله تعالى فى سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ
 النَّعَمِ » الآية فهى دالة على منع الصيد مطلقاً للمحرم ومن بالحرم ، ثم خصصت الآية الثانية
 تحريم صيد البر دون البحر كما يأتى عن قريب . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَحْرُمُ عَلَى
 الْمُحْرِمِ اصْطِيَادُ جَمِيعِ الْبَرِّىِّ ظَاهِراً كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ﴾ والبرى بفتح الباء نسبة للبر ضد
 البحر ، ويحل صيد البحر . قال تبارك وتعالى فى سورة المائدة ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ

وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحُرِّمَ عليكم صيد البر ما دمتم حُرماً) يعني يجوز صيد البحرى للحرم وغيره ولو فى الحرم ، ومحرم صيد البرى فى الحرم ولوللحلال . وأما إذا خرج الحلال المقيم بالحرم إلى الحل وأتى بصيد لنفسه أو للحلال فإنه يجوز له وللحرم أكله . وحاصل ما فى المقام : أن الحلال إذا خرج للحل وأتى بصيد منه وأدخله الحرم فيجوز له تملكه وذبحه ، فإن كان من أهل الآفاق وجب عليه إرساله ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر ، فإن ذبحه حرم عليه سواء ذبحه وهو بمكة أو خرج به عن الحرم ، وإن أكله ولو بمدخر وجه من الحرم دفع جزاءه سواء كان محرماً أو حلالاً . أما الحرم فواضح ، وأما الحلال فلا أنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم . وإن كان من أهل مكة جاز له ذبحه وأكله ولو اشتراه من آفاق صاده فى الحل . وفى حاشية الخرشى : أنه يجوز للحلال المقيم بالحرم ذبحه فى الحرم ، ويباح أكله ولو كان الصائد له محرماً قد تمدى ووجهه للحل فى الحرم . وأما ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه لما سكن الحرم ولو كان الصائد حلالاً اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَتْلُهُ وَاسْكُكُهُ ﴾ معطوف على يحرم ، يعنى يحرم على الحرم ومن بالحرم قتل الصيد البرى ، وقتله يلزمه جزاؤه ، ولا يجوز أكله لأنه ميتة . وحاصل المسألة أن من قتل الحيوان البرى لزمه الجزاء مثل ما قتل من النعم مطلقاً باشر قتله بنفسه أو أمر غلامه أو غيره بقتله ، سواء قتله عدماً أو خطأ أو نسياناً ، كان الصيد طائراً أو غيره ، ما كولا أو غير ما كولا ، وحشياً أو متأنساً ، مملوكاً لغيره أو مباحاً ، قتله الحرم فى الحل أو فى الحرم ، وهو ميتة لا يهل لأخذ أكله اهـ وفى أقرب السالك : وما صاده محرم أو صيد له ، أو ذبحه ، أو أمر بذبحه ، أو ضيئه أو دل عليه فيتة كيبضه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا مَا صَادَهُ حَلَالٌ لِغَيْرِ مُحَرَّمٍ ﴾ فيجوز أكله كأن تقدم . قال الدردير وجاز أكل ما صاده حل للحل كإدخاله الحرم وذبحه به إن كان من ساكنيه ، أى أنه

يجوز لسكان الحرم أن يخرجوا للحل فيصطادوا ويدخلوا بالصيد الحرم فيذبحوه به وهو يجوز أكله لكل أحد، بخلاف غيرهم إذا اصطادوا بالحل صيداً ودخلوا به الحرم فيجب عليهم إرساله، فإن ذبحوه به فبئس أهـ ومثله في الخرشى. وسئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يبتاعه الحرم؟ فقال: أما ما كان من ذلك بعرض به الحاج ومن أجلهم صيد فإنى أكرهه وأنهى عنه، فأما أن يكون عند رجل لم يرد به الحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به أهـ. وفي الحديث عن البهزى «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم، حتى إذا كان بالروحاء إذا حمار وحشى عقير، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوه فإنه يوشك أن يأتى صاحبه، فجاء البهزى وهو صاحبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق» الحديث رواه مالك في الموطأ أهـ. قال رحمه الله تعالى: ﴿فَإِنْ صَادَهُ أَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ مَعَهُ لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ﴾ يعنى فإن صاد مريد الأحرار صيداً وأحرم بأحد النسكين، أو أحرم والصيد معه لزمه إرساله. والبشور أن ملكه يزول عنه بنفس الإحرام، وأنه يجب عليه إرساله فلو أرسله صاحبه فأخذه غيره قبل لحوقه بالوحش ولم يزل بيده حتى حل صاحبه ليس له أخذه ممن أخذه، وهو لآخذه، فلو لم يرسله صاحبه بل أبقاه بيده حتى حل لوجب عليه أن يرسله، فلو لم يرفع صاحبه يده عنه حتى مات فإنه يلزمه جزاؤه، وكذلك يلزمه جزاؤه إذا أبقاه بيده حتى حل ثم ذبحه قاله الخرشى أهـ. وقال اللردير: وزال به - أى بالإحرام - ملكه عنه فیرسله ان كان معه لایبینه ولو أحرم منه أى من بیته، فلا یلزمه إرساله یلحرامه من بیته على للمتمد. قال الصاوى: والفرق بین البیت والقفس أن القفس حامل له وینتقل بانتقاله، والبیت مرتحل عنه وغير مصاحب له أهـ. ومثله في الخرشى

قال رحمه الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَطِبَ لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ كَمَا لَوْ نَفَرَهُ، أَوْ تَلَقَّى

بِحِبَالَتِهِ ، أَوْ سَقَطَ فِي يَدِهِ اخْتَفَرَهَا لِسَبْعٍ وَتَحَوَّى ذَلِكَ ۝ يعني أنه إذا مات الصيد بأى سبب من الأسباب التى تسبب الحرم فى موته كتناولة سوط ، أو إشارة ، أو أفزعه فوق فى حفرة وهلك ، أو نصب له شركاً ومات به ، أو جرحه ، أو تنف ريشه ولم يتحقق سلامته فعليه الجزاء فى كل واحدة من ذلك ، فإن برى ناقصاً فلا جزاء عليه على المشهور . وما ذكره من لزوم الجزاء بسبب هو المذهب . قال خليل : وبسبب ولو اتفق كفرزه فمات ، أى فيلزم الجزاء بذلك عند ابن القاسم كفى الخرشى . ونصه : المشهور - وهو قول ابن القاسم فى اللبونة - أن الجزاء يلزم الحرم بالتسبب الإتفاقى ، ومعناه أن الحرم لم يقصد قتل الصيد بوجهه ، وإنما اتفق أن الصيد رآه ففزع منه فعطب فمات فإنه يلزمه جزاؤه ؛ لأنه نفر من رؤيته ، وكذلك يلزمه الجزاء إذا ركز رصعاً فعطب فيه صيد اه .

قال رحمه الله تعالى ۝ فَإِنْ أَكَلَهُ فَجَزَاءٌ وَاحِدٌ ۝ يعني إذا أكل الحرم أو من بالحرم شيئاً مما حرم عليه أكله فلا يتكرر عليه الجزاء بأكله بل عليه جزاء واحد ، وغاية أمره أنه يستفقر الله بأكله الميتة أن كان ذلك اختياراً ، وإن كان لحمصة فلا جناح عليه فى ذلك . وفى المواضع : ومأصده الحرم فكالميتة لا يأكله حلال ولا حرام ، ولو وداه ثم أكل من لحمه فلا جزاء عليه لما أكل كأكله الميتة . وفيها : مأصده الحرم فأدى جزاءه فلا يأكله ، فإن أكل منه لم يكن عليه جزاء آخر لأنه لحم ميتة وما لا يحل اه . واليه أشار خليل بقوله : لا فى أكلها . قال الخرشى : والمعنى أن الحرم إذا أكل من لحم صيد صاده ، أو صيد له فأخرج جزاءه فإنه لا يلزمه جزاؤه ثانياً إذا أكل منه ثانياً لأنه ميتة ولا يلزمه شيء لأكل الميتة على المشهور اه .

قال رحمه الله تعالى : ۝ وَلَوْ كَسَرَهُ وَتَرَكَهُ تَحَوُّقًا لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ۝ وتقدم أنه إذا تسبب

في إيقاعه في المالك بأى سبب كان ولم يتحقق سلامته لزم عليه الجزاء ، فراجعه ان شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ فَجَزَاءُ إِنْ لَا إِنْ بَرَى وَلِحَقَّ بِالصَّيْدِ ﴾ ، يعنى إذا جرح الحرم الصيد ، أو نتف ريشه ، أو ضربه ضرباً وجيحاً مثلاً وتركه غروراً وشك في سلامته ودفع جزاءه ثم تحقق موته فإنه يلزم عليه جزاء آخر إن تحقق تقدم الجزاء قبل موته ، وإلا فلا يتكرر ، كالأجزاء إن برى ولحق بالوحش . قال خليل : وكرر إن أخرج لشك ثم تحقق موته . وقال الخرشى : قد علمت أن الجزاء لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد ، فإذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات أم لا فأخرج جزاءه على شك من موته ثم تحقق أنه مات بعد الإخراج فإنه يلزمه أن يخرج جزاءه ثانياً ولو كانت الرمية أفغذت مقاتله لأنه أخرج قبل الوجوب اهـ

ثم ذكر رحمه الله تعالى كيفية الجزاء وأنواعه فقال : ﴿ ثُمَّ الْجَزَاءُ مِثْلُ الصَّيْدِ مِنَ الْأَنْعَامِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ خِلْقَةً ﴾ يعنى أن جزاء الصيد أحد الثلاثة على التخيير : إما مثل ماقتل من النعم وهو الإبل والبقر والنم ، أو ما يقارب الصيد خلقه ، أو قيمته طعاماً ، أو عدل ذلك صياماً

ثم فسر الجزاء بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ فِي النِّعَامَةِ بَدَنَةً ﴾ أى في قتل النعامة تلزمه بدنة تجزى في الأضحية وإن عن صغيرة أو مريضة . وكذلك إذا قتل الزرافة تلزمه البدنة . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَفِي الظُّبْيِ شَاةٌ كَحَمَامٍ الْحَرَمِ ﴾ يعنى تلزم في قتل الظبي والضبع والثعلب شاة ، كما تلزم شاة تجزى في الأضحية بقتل حمام الحرم . قال الدردير : وفي الضبع والثعلب شاة ، كحمام مكة والحرم وبمائه بلا حكم اهـ . قوله بلا حكم راجع إلى ما بعد الكاف . وأما الظبي والثعلب فلا بد لهما من الحكم . وقد ورد في الموطأ أن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما حكما على رجل أصاب ظبياً بعز . وأما ما لا مثل له كضرب وأرب

ويربوع وحمام الحل ويمامه وسائر الطيور لحكومة بأن يحكم على القاتل بإطعام أو صيام كإتيان
عن المصنف

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي حَمَامِ الْحَلِّ حَكْمَةٌ ﴾ وتقدم أن حمام الحرم فيه شاة .
وأما حمام الحل ويمامه ففيه حكومة . قال في إيضاح للناسك : وأما صيد الحمام واليمام بالحرم
فلا تخيير في جزائه ، بل يجب على الصائد في الواحدة شاة كألهدى بلا حكم فإن لم يجدها صام
عشرة أيام . وإنما خرج حمام الحرم عن الحكومة التي هي الأصل في الجزاء لقضاء سيدنا عثمان
فيه بالشاة

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي جَمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ كَأَلِ الْبَيْلِ ﴾ يعني وفي قتل حمار الوحش
وبقره بقرة إنسية ، وتقدم أن في قتل الزرافة بدنة . والزرافة هي إبل الوحش . وفي توضيح
للمناسك : فأما جزاء الصيد فهو على التخيير ، وصفة التخيير أن يحكم القاتل حكيم عدلين
فقيمين فيخيرانه بين أنواع الجزاء الثلاثة : إما أن يخرج مثل ما قتل من الصيد أو ما قاربه ،
فقتل بقر الوحش وحمارة بقرة ، والنعام بدنة ، والفيل بدنة خراسانية ذات سنامين لقرب
الفيل من خلقها ، والضبع والثعلب شاة . وأما ما صيد بمكة والحرم من الحمام واليمام وإن
لم يتولد فيهما فإن قتل شيئاً من ذلك والحال أنه بالحرم لزمه في كل واحدة شاة بلا حكم ،
فإن لم يجدها صام عشرة أيام . وأما إن كان بالحل فإنه يغير بين قيمته طعاماً والصوم ، كبقية
الطير مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم فإنه يغير بين الإطعام والصوم . ويخير أيضاً بين
الإطعام والصوم في الضب والأرنب والربوع اهـ هذا كالتلخيص لما تقدم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ أَوْ قِيمَةُ الصَّيْدِ حَيًّا طَعَامًا يُطْعَمُهُ الْإِنْسَانُ مَدًّا ،
وَالْكَسْرُ مَسْكِينًا وَلَا يَلْزَمُهُ تَكْمِيلُهُ - بل يندب - أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ أَوْ
كُفْرِهِ يَوْمًا يَخْتَارُ بِهِ ذَوْا عَدْلٍ ﴾ يعني كما في توضيح المناسك : وإما أن يخرج قيمة الصيد
طعاماً وذلك بأن يقال كم يساوي هذا الصيد من الطعام يحل تلفه ، فيقال كذا وكذا كائنة

مد فتدفع لقراء محل التلف ، فإن لم يكن للصيد قيمة في محل تلفه قوم بأقرب مكان له قيمة فيه ، وكذا إن لم يكن بمحل التلف قراء فإن الطعام القوم به يدفع إلى قراء أقرب مكان إلى موضع التلف ، لكل مسكين مد بمده صلى الله عليه وسلم ، ولا يجزئ التقويم والإطعام بغير محل التلف أو القريب منه ، ولا يجزئ زائد ولا ناقص عن مد لسكين ، وإما أن يصوم أياماً بعدد الأمداد ، وكل لكسر للذ يوماً كاملاً وجوباً لأن الصيام لا يتبعض . أما إذا اختار الإطعام فإنه يندب له تكميل التكسر . وبمد أن يخيره الحكمان بين هذه الأنواع الثلاثة ، فإذا اختار أحدها حكماً عليه به ، ثم بد ذلك له أن ينتقل عما حكما به عليه إلى غيره من الأنواع إلا أن يلتزم ما حكما به عليه فقولان ، والراجح أن له الانتقال ، وإن عرف ما حكما به والتزمه اه . قال مالك رحمه الله : أحسن ما سمت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه في أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم منه من الطعام يقطع كل مسكين مداً ، أو يصوم مكان كل مد يوماً ، وينظر كم عدة المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام ، وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً اه موطأ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِيَا لَا مِثْلَ لَهُ إِطْعَامٌ أَوْ صِيَامٌ ، وَصَغِيرُ الصَّيْدِ كَبِيرُهُ ﴾ وقد تقدم الكلام فيما لا مثل له من الصيد كضب وأرنب وقنفذو يربوع وغيرها فراجع اه شئت . وأما العيد الذي له المثل الصغير منه والكبير والمعيب والسائم الباكول وغيره سواء في لزوم الجزاء في ذلك كالدية . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْبَيْضَةِ عَشْرُ مِائَةِ أُنْثَى ﴾ يعني كما في توضيح المناسك قال : إن كسر بيض الصيد ، أو أنزله ناقصاً ، أو ضرب صيداً فألقى جنباً ميتاً ، ففي كل واحدة من البيض والجنين عشر دية الأم ، والمراد بدية الأم قيمتها من الطعام أو عدله صيماً ، أي خير بين عشر قيمة أمه من الطعام وبين عدل ذلك صيماً ، بأن يصوم مكان كل مد يوماً ، وذلك فيما في جزاء أمه طعام ، وهو غير حمام

الحرم وبيامه كما تقدم ، وأما إن لم يكن في جزاء أمه طعام كالحلم واليافا إذا صيد بالحرم فإنه يلزم في جنبهما ويبيضهما عشر قيمة الشاة طعاماً ، وهذا هو المراد ببدية الأم هنا ، فإن هجر عن عشر قيمة الشاة صام يوماً . والمراد بالبيض غير المذر ، وأما هو فلا شيء في كسره . وما ذكر في الجنين محله إن لم يستهل ، فإن استهل فجزاؤه كأمه ، ويندرج في أمه إن ألقته ميتاً وهي ميتة . والاستهلال هنا كناية عن تحقق الحياة . وظاهر قول الشيخ خليل : والبيض أن فيه العشر من غير حكومة ، كان بيض حمام أو غيره . وذكر سند أنه لا بد من حكم عدلين في البيض ولو كان بيض حمام الحرم . قال لأنه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكيم اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى مخبراً بما استثناه الشارع ، أى ما يباح قتله شرعاً في الحل والحرم بقوله : ﴿ وَيَجُوزُ قَتْلُ مَا يَخَافُ كَالسَّبَاجِ ، وَالْحَيَّةِ ، وَالْمَقْرَبِ ، وَالزَّنْبُورِ ، وَالْفَأْرَةِ ، وَالْجِدَاةِ ، وَالْأَقْبَعِ ، وَدَقْعِ الصَّائِلِ ﴾ يعنى أنه يستثنى مما حرم قتله من الصيد ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلن جناح : الفراب والجداة والمقرب والفارة والكلب العقور » اهـ رواه مسلم كافي الموطأ . قال شارحه : ففيه بالخمس على خمسة أنواع من المفسد : ففيه بالفراب على ما يجانس من سباع الطير ، وكذا بالجداة ، وبالمقرب على كل ما يلسع كالحية والزنبور ، وبالفارة على ما يجانسها من هوام المنزل المؤذية ، وبالكلب العقور على كل مفترس اهـ . وقال العلامة المحقق الشيخ حسين بن إبراهيم في توضيح المناسك : ويستثنى من ذلك أيضاً الفراب والجداة إن كبرا ، وفي صغيرهما خلاف ، والفارة والمقرب والحية وابن عرس فيقتلن الحرم والحلال في الحل والحرم وإن لم تبدأ بالأذى ، وصغيرها ككبيرها ، وكذا حادى السباع كالأسد والثمر والثوب ونحوها إن كبرت ، ويكره قتل صفارها ، فإن قتلت فلا جزاء في قتلها ، وأما الكلب الإنسى فيجوز قتله في الاحرام وغيره ولا شيء في قتله .

وفي حاشية الخرشى : بل يندب قتله على المشهور . وكذا لا يجوز للجلال في الحرم قتل الوزغ ، ويكره قتله للمحرم وعليه جزاؤه وهو إطعام حفنة . وفي حاشية الخرشى : للراد بالكراهة الحرمه . وفي الدسوقي : وقد يقال الإطعام في قتله على جهة الندب فلا ينافي أن الكراهة على بابها للتنزيه . ومثله في الجموع . ولا يقتل سباع الطير إلا أن تبدأ بالأذى . ويجوز قتل الزنبور وهو ذكر النحل ، وإذا رأى الصيد ممرضاً للتلف فلا يجب عليه تخليصه . ويجوز للمحرم في الحل وفي الحرم ذبح ستة للأكل : الإبل ، والبقر ، والغنم ومن الطير البط والأوز ، والدجاج اه . قوله والأبقع لأنه مذكور في الحديث وهو الغراب الذى فيه بياض وسواد . وقوله ودفع الصائل يعنى مما يجوز قتله في الحل والحرم ، بل يجب قتل كل مؤخر . والصائل هو الذى يصول ويمدو على الإنسان سواء آدمياً كالحارب ، أو غيره كالكلاب العقور ، وهو كل ما يقتر الناس ويعبدوا عليهم كالأسد ونحوه كافي للموطأ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ الْحَرَمِ لِجَلَالٍ وَلَا لِيُحْرِمَ وَلَوْ رَمَاهُ مِنْ أَلْحَلِّ ﴾ يعنى لا يجوز لأحد من المسلمين أن يقتل الصيد في الحرم لا لحرم ولا لجلال ، كما لا يجوز أكله وعليه جزاؤه ، ولو كان الصائد من الحل والصيد في الحرم لقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » الآية ، كما تقدم .

ثم ذكر مسألة من اللسان التى فيها اختلاف كمسألة الدلالة على الصيد وتنزيهه ، أو سقوطه في بئر حفرها ماء فمطب فيها الصيد ، ومنها هذه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي أَلْحَلِّ خِلَافٌ كَفَرَجَ شَجَرَةٌ أَلْحَلِّ فِي الْحَرَمِ وَيَا لَعَسَ ﴾ يعنى إذا كان الصائد بالحرم ورمى الصيد في الحل ففيه خلاف ، وأما لو كان الصائد بالحل ورمى الصيد في الحرم فلا خلاف في تحريمه ووجوب جزائه . وإن رماه على القصن والأصل في أحدهما هل عليه الجزاء ولا يؤكل ؟ أم يؤكل ولا جزاء ؟ أم الجزاء على المحرم دون الحلال في الحل ؟ في ذلك

خلاف ، فقال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك : والجزاء بقتله مطلقاً ولو برمي من الحرم ، أو له أو مرور سهم بالحرم ، أو كلب تعين طريقه ، أو إرساله بقربه فأدخله وقتله خارجة ، أو على كسب أو نصب شرك له اه . قال خليل : ورمي منه أوله . وقال الخرشى : أى من رمى من الحرم صيداً فى الحل فقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل على المشهور نظراً لابتداء الرمية ، وكذلك لا يؤكل الصيد اتفاقاً وعليه الجزاء فيما لو رمى شخص من الحل صيداً فى الحرم لأنه يصدق عليه أنه قتل صيداً فى الحرم ولو أصابه فى الحل فلا شيء عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور اه . وقال المواق نقلاً عن المدونة : ومن رمى صيداً فى الحرم من الحل ، أو فى الحل من الحرم فقتله فعليه الجزاء . وقال الباجى عند قول خليل كسبهم مرةً بالحرم : أى من رمى من الحل صيداً فى الحل إلا أن منهم يرمى على الحرم ، فقال ابن القاسم : لا يأكله وعليه جزاؤه اه . هذه المسألة من المسائل ذوات الخلاف كما تقدم . قال خليل : ورميه على فرع أصله بالحرم ، أو بجل ومحامل فأتى به إن أنفذ مقتله ، وكذا إن لم ينفذ على المختار اه . وقال الخرشى : المشهور أيضاً أنه لا جزاء فى هذه الصورة ، وهى شجرة ثابتة أصلها بالحرم ومنها فرع فى الحل وعليه طائر فرماه الحلال بسهمه فقتله ، لأنه فى الحل وهو مذهب المدونة . وقال الأئمة : إذا كان الفرع خارجاً عن حد الحرم يؤكل ولا جزاء . قال العدوى فى العاشية : أى وهو خارج عن جدار الحرم ويؤكل . وأما لو كان الفرع مسامتاً لجدار الحرم والطير فوقه فالظاهر أن فيه الجزاء كما لو كان الطير على الجدار نفسه ، أو على غصن بالحرم وأصله فى الحل ، وأولى فى الحرمة والجزاء وعدم الأكل إذا كان الغصن والأصل فى الحرم اه . انظر شراح خليل والله أعلم (تنبيه) اعلم أنه لم يذكر المصنف رحمه الله حكم قتل الحرم الجراد إلا عموم قوله يحرم على الحرم اصطياد جميع الصيد البرى طائراً كان أو غيره . ونحن نذكر شيئاً من ذلك فأقول كما قال الدردير : ولا شيء فى الجراد إن عم واجتهد ، وإلا فقيمته طعاماً بالاجتهاد إن كثر ، وفى الواحدة لعشرة حفنة ، كتقريب البعير

والدود والنمل ونحوهما قبضة من طعام من غير تفصيل بين قليله وكثيره اه . قال في توضيح المناسك : ولا شيء في جراد عمّ وتحرم من إصابته ، وأما إذا لم يعمّ أو عمّ ولم يتحرم من إصابته ففي الواحدة منه إلى العشرة حفنة ، وفيما زاد على العشرة قيمته طعاماً سواء قتله عدداً أو نسياناً أو انقلب عليه في نوم ، ومتى قلنا يجوز قتل الحرم لحيوان يرى فشرط الجواز أن ينوى بقتله دفع أذيته أو لانيته له ولا يجوز له أن يقتله بنية تذكّيته فإن وقع ونزل حرم عليه ذلك ، وفي الجزء نظر ، الأظهر عدمه اه .

ثم انتقل إلى بيان حكم قطع الشجر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَجَرِهِ ﴾ أي لا يجوز للحرم وغيره قطع شجر الحرم أو نباته الذي شأنه أن ينبت بنفسه إلا ما استثنى منها للضرورة كما يأتي عن قريب . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَرِهَ الْأَحْتِشَاشُ ﴾ أي في الحرم ، وهو قول مالك في اللدونة وغيرها أنه كره الاحتشاش في الحرم للحرم أو حلال خيفة قتل الدواب ، وكذلك للحرم في الحال قال - أي الإمام - فإن سلوا من قتل الدواب فلا شيء عليهم ، وأكره لهم ذلك . حمل أبو الحسن وسند الكراهة على بابها ، وحمل ابن عبد السلام الكراهة في هذا على التحريم . قال أبو الحسن : أمّا لو يقين قتل الدواب في الاحتشاش لمنع اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ بِخِلَافِ الرَّغْيِ وَقَطْعِ الْإِذْخِرِ وَالسَّنَا وَمَا غَرَسَ ﴾ يعني قد استثنوا من حرمة قطع الشجر أشياء مما ذكره لحاجة الناس إليه . قال في توضيح المناسك : وحرم قطع ما ينبت في الحرم بنفسه ولو استنبت إلا الإذخر والسنا والسواك والعصا ، وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه ، وقطعه لإصلاح الحوائط والبساتين ، والمش وهو تحريك الشجر بالحجن ليقع الورق ولا يخبط ولا يكسر ، ويجوز قطع ماشائه أن يستنبت وإن نبت بنفسه كخس وحنطة وبطيخ ، ويجوز أن يرعى دوابه في الحرمين الشريفين في الشجر والحشيش اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ كَحَرِّمِ مَسْكَةٍ ، وَفِي جَزَاءِ صَيْدِهِ خِلَافٌ ﴾ . يعنى أن حرم المدينة للنورة بأنوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام كحرم مكة المكرمة ، إلا أن صيدها اختلف فيه هل فيه الجزاء أم لا . المشهور في المذهب عدم الجزاء . وفي إيضاح الناسك نقلا عن توضيحها (وحد الحرم المدني) الذى يحرم فيه الصيد ما بين الحرار الأربع ، والمدينة داخلة في حريم الصيد ، ولا جزاء في صيد المدينة على مشهور المذهب . (وأما حرماها) الذى يحرم فيه قطع الشجر فهو يريد ^(١) من كل جهة مبدؤه من سورها الآن الذى هو طرف بيوتها القديمة التى كانت في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فما كان خارجا عن سورها من البيوت يحرم قطع ما ينبت به ، (ولا يحرم) قطع الأشجار التى بالمدينة ، (ويحرم) نقل أجزاء الحرمين ، فإن وقع فى وجوب رده إلى موضعه خلافه . قوله ويحرم نقل أجزاء الحرمين أى من الأحجار والأشجار والأغصان والكيزان الممولة من ترابهما والأباريق ونحوها . كذا في كبير الخرشى اهـ .

وحده الحرم المسكى الذى يحرم فيه الصيد وقطع الأشجار من جهة المدينة أربعة أميال ، وألبداً من الكعبة والانهاء للتنعيم المسمى الآن بمسجد عائشة ، والعوام يسمونه عمرة ، ومن جهة العراق ثمانية أميال للقطع وهو اسم مكان ، ومن جهة عرفة تسعة أميال إلى حد عرفة ، ومن جهة الجعرانة تسعة أميال أيضاً إلى موضع سماه التادلى شعب آل عبد الله بن خالد ، ومن جهة جدة عشرة أميال لآخر الحديبية ، فهى داخلة بخلاف النيات السابقة ، ومن جهة اليمن سبعة أميال بتقديم السين إلى أضاده على وزن نواه اهـ . قاله في توضيح الناسك . وقال ابن مؤلفها العلامة محمد عابد في حاشيته نقلا عن حاشية الخرشى : أول من نصب الحدود للحرم سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ثم قصى ، وقيل إسماعيل ، ثم قصى ثم قرئ بعد قلعهم لها ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم

(١) والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال .

عثمان بن عفان ، ثم معاوية ، ثم عبد الملك بن مروان ، ثم المهدي العباسي . وهؤلاء أظهروا ما حدده سيدنا إبراهيم بعد درسه لأنهم أحدثوا حدوداً من عند أنفسهم اه مع زيادة من الخطاب على منسك خليل . ثم اعلم أنه لا جزاء عندنا في قطع شجر الحرم ، بل يجب على من قطعه الاستغفار كمقد النكاح . قال مالك في الموطأ : ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء ، ولم يلفنا أن أحداً حكم عليه فيه بشيء وبئس ما صنع اه وقال ابن جزى في القوانين : ولا يقطع شيئاً من شجر الحرم ييس أم لا ، فإن فعل استغفر الله ولا شيء عليه . وقال الشافعي : في الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الصغيرة شاة اه .

ثم انتقل يتكلم على دماء الحج فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَاَصْل ﴾

أى في بيان أحكام دماء الحج والعمرة أو غيرهما كالنذر ، أما دماء الحج فهي على ثلاثة أنواع : الهدى والفدية وجزاء الصيد . قال رحمه الله تعالى : ﴿ دِمَاءُ الْحَجِّ كُلُّهَا هَدْيٌ إِلَّا نُسْكَ الْأَذَى ﴾ يعنى أن دماء الحج كلها تسمى هدياً إلا ما استثنى منها فهي فدية الأذى وجزاء الصيد ، فكل منها يختص بأحكام وشروط تأتى بمحاجها إن شاء الله تعالى . قال خليل : وغير الفدية والصيد مرتب هدى ، ثم ذكر مراتب الدماء فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَعْلَاهُ بَدَنَةٌ وَأَدْنَاهُ شَاةٌ ﴾ يعنى الأفضل ما يهدى به من الأنعام البدنة لكثرة لحمها . قال الصاوى : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هداياه الإبل ، نحر في حجة الوداع مائة باشر منها ثلاثاً وستين ، ونحر على سبعمائة وثلاثين . ويؤخذ من هذا الحديث أن مباشرة النحر بيده أفضل إلا للضرورة فيستناب للمسلم ، لأن الكافر لا مدخل له في القرب ، عكس الضحايا فإن الأفضل فيها الضأن لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين اه : قال خليل

ونذب إبل فبقر ، قال الخريش : قد علمت أن الهدى على الترتيب فإذا وجب فالأفضل فيه أن يكون من الإبل لأن النبي عليه السلام كان أكثر هداياه الإبل . وضحي بكباشين ، ثم البقر ، ثم الغنم لأن الأفضل في باب الهدايا كثرة اللحم ، عكس باب الضحايا هـ . وفي الرسالة : وأما في الهدايا فالإبل أفضل ، ثم البقر ، ثم الضأن ، ثم للمز . وفي توضيح المناسك : ويستحب في الهدى واجباً كان أو تطوعاً كونه من الإبل . ثم من البقر ، ثم من الضأن ، ثم من المز ، وكونه ذكراً وفلاً إن لم يكن الخصى أحسن ، وكونه سميناً وأبيض وأقرن هـ . وسيأتي في الضحايا أنه عليه السلام « ضحي بكباش أقرن بطاً في سواد ، وببرك في سواد ، وينظر في سواد . زاد النسائي : ويأكل في سواد » رواه مسلم وغيره هـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَقْلِيدُهُ تَعْلِيقُ نَعْلٍ فِي عُنُقِهِ ، وَإِشْعَارُهُ شَقُّ صَدْحَةٍ سَتَاكِمِهِ الْإِسْرَى ﴾ وفي الموطأ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة قلّده وأشعره بذى الحليفة ، يقاده قبل أن يشعره ، وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة ، يقاده بعلين ، ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يقف به مع الناس بعرفة ، ثم يدفع به معهم إذا دفعوا ، فإذا قدم مئى غداة النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر ، وكان هو ينحر هديه بيده يصفهن قياماً ويوجههن إلى القبلة ثم يأكل ويطمعن هـ . وقد تقدم الكلام في التقليد والإشمار في فصل أركان الحج عند قوله « فن يريد الإحرام إذا أتى الميقات إن كان معه هدى قاده وأشعره » فراجع إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ فِي السَّلَامَةِ وَالسَّنِّ كَالْأَضْحِيَّةِ ﴾ يعنى كما قال خليل : وسنّه الجعج وعيبه كالضحية . والمعتبر حين وجوبه وتقليده قال الشارح : والمعنى أن سن جميع دماء الحج من إبل وبقر وغنم : نسك ، أو جزاء ، أو هدى عن نقص ، أو نذر ، أو تطوع . وعيبه مما يجزئ معه وما لا يجزئ كالأضحية الآتية في بابها . والمعتبر في مساواة الدماء بالضحايا في السن والعيب إنما هو من حين وجوبه وتقليده ، لا يوم نحره

على المشهور اه . قال في توضيح الناسك : ويشترط فيه . أى في الهدى . سواء كان واجباً أو تطوعاً من السن والسلامة من العيب مما يشترط في الأصحية . فالسن إن كان من الإبل أن يكون ابن خمس سنين ودخل في السادسة ، وإن كان من البقر أن يكون ابن ثلاث سنين ودخل في الرابعة ، وإن كان من الضأن أن يكون ابن سنة ودخل في الثانية أى دخول ، فلو ولد الضأن يوم عرفة في العام للماضى كفى ذبحه يوم النحر ، وإن كان من المعز أن يكون ابن سنة ودخل في الثانية دخولاً يئناً كشهر . والسلامة من العيوب أن لا يكون مكسور القرن يدمى ، وأما إن برى فيجزئ ، وأن لا يكون دائم الجنون بأن كان لا يهتدى معه لما ينفعه ولا يتجنب ما يضره ، وأن لا يكون بين المرض والجرب والبشم والمزال والعرج والعمور ، وأما خفيف ما ذكر فيجزئ . والمراد بالبشم التضخم . والمراد بين العمور ذاهب بصر إحدى العينين ، ولو كانت صورة العين قائمة . وكذا ذاهب أكثره ، فإن كان بالعين بياض لا يمنع البصر أجزاء . وأن لا يكون أبتر لا ذنب له ولا أبكم أى فاقد الصوت ، ولا أبخر ولا يابس الضرع جميعه ، فإن أرضعت الشاة بيمضه فلا يضر . ولا مشقوق أكثر من ثلث الأذن . ولا مكسور أكثر من سن إن كان لغير إثنار أو كبر ، والواحدة لا تمنع الإجزاء على الأصح . ولا ذاهب ثلث الذنب ولا نصف الأذن . ولا ناقص شيء من الأعضاء إلا إن كانت الخصى سنفراً . وأن لا يكون صغير الأذنين صنفراً فاحشاً : وأن لا تكون أمه وحشية وأبوه من الأنعام باتفاق . وكذلك إن كان أبوه وحشياً وأمّه من الأنعام على المتمد . والمعتبر في سلامته من العيوب المذكورة وقت التقليد والإشعار والتعيين ، فلو كان سالماً وقت تعيينه ثم طرأ عليه ذيب أجزاء سواء كان واجباً أو تطوعاً على للذهب . ولو عين الهدى وهو معيب ثم سلم لم يجزه اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُؤَقِّفُ بَعْرَةً وَيَنْحَرُّ بِمِئْيَ وَمَا لَمْ يَوْقُ مَنَحَرَّهُ مَسَكَةً ، وَسَبِيلٌ وَلَدَهَا سَبِيلُهَا ﴾ يعنى يجب أن يقف به بعرة وينحره بمئى إن ساقه

في الحج، وإن لم يوقف بعرفة فحج ذبحه مكة . قال في الرسالة : فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره بمنى إن أوقفه بعرفة ، وإن لم يوقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمرءة بعد أن يدخل به من الحل ، فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج ، بمنى من وقت أن يحرم إلى يوم عرفة فإن فاتته ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع اه . وقال خليل عاطفاً على اللندويات : ووقفه به للواقف ، والنحر بمنى إن كان في حج ووقف به هو أو نائبه ، كهو بأبائها وإلا فمكة . قال الخطاب : الاستحباب راجع لإيقافه جميع المواقف ، وليس المراد أن إيقافه في كل موقف مستحب لأن إيقافه بعرفة شرط في ذبحه بمنى . وقال ابن هارون نقلاً عن التوضيح : وأما اشتراط كون الوقوف بالهدى ليلاً فلا أعلم في ذلك خلافاً . لأن كل من اشترط الوقوف بعرفة جعل حكمه حكم ربه فيما يجزى من الوقوف اه . قال في توضيح للناسك : ويستحب إحضار الهدى للشاعر كالشعر الحرام ومنى وعرفة إلا منحوراً منى فإحضاره عرفة واجب . ثم قال : أعلم أن الهدى مطلقاً كان لنقص في حج أو عمرة ، أو تطوعاً لا بد في من الجمع بين الحل والحرم ؛ فلا يجزئ ما اشترى بمنى وذبح بها لأن منى من الحرم . وكل هدى استوفى شروطاً ثلاثاً يجب ذبحه بمنى على الراجح . وقيل يندب ، والوجوب ليس شرطاً فيصح ذبحه بمكة مع الشروط : الشرط الأول أن يساق الهدى في إحرام حج ، الثاني أن يقف به هو أو نائبه جزءاً من الليل بعرفة ، فلا يكفي وقوف التجار به ، إلا إذا اشتراه منهم وكلهم في الوقوف به ، الثالث أن يكون ذبح الهدى أو نحره في يوم النحر أو تاليه ، فإن فقدت هذه الشروط أو بعضها وجب ذبحه بمكة ، والأفضل بمكة للمرءة ، ومكة كلها منحر ، ولا يجزئ ذبحه بمنى حينئذ ، والأفضل بمنى عند جرة العقبة ، ولا يجوز النحر دونها بمايلي مكة لأنه ليس من منى اه مع طرف من الدسوق . قوله (وسبيل ولدها سبيلها) يعني إذا ولدت الهدى ولداً فسبيل ولدها سبيل الأم يجب نحره معها حيث نحرت ، هذا إذا ولدت بعد التقليد

والإشعار ، وأتوا ولدته قبل ذلك فضمله ونحره معها مندوب إن أمكن ، وإلا فحكه كهدى التطوع إذا عطبت قبل محلها من أنها تنحر ويترك بينها وبين الناس يأكلون ، ولا يأكل هو ، فإن أكل منها شيئاً ضمن بدله . قال خليل : وحمل الولد على غير إباحة . قال الخرشى : يعنى أن الإنسان إذا أهدى بدنة وقلدها وأشهرها ثم ولدت فإنه يلزمه أن يحمل ولدها وجوباً معها إلى مكة ، إذ لا محل له دون البيت ، فإن لم يجد غيرها يحمله عليه فإنه يحمله على أمه إن كان فيها قوة ، وإن نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجه فعليه هدى بدله ، فإن لم يمكن حمله عليها لمجزها عن ذلك إما لضعفها أو لخوف موتها فإنه يتركه عند من يحفظه حتى يشتد ، فإن لم يمكن تركه عند من يحفظه بأن كان في فلاة من الأرض مثلاً فإنه يصير حكمه كهدى التطوع ، وإن كانت من الهدى الواجب . قاله عبد الملك اهـ .

ثم انتقل في بيان ما تقدم من الترتيب في الهدى بعد العجز عن الذبح فقال رحمه الله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَدِمَهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَلْبَجٍ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ ﴾ تلك عشرة كاملة كافي الآية . في اللدونة : إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إن لم يجد هدباً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الأول ويصومها فيما بعد يوم النحر ، فإن لم يصمها في أيام التشريق فليصمها بعد ذلك إذا كان مسرعاً اهـ . وإلى ما تقدم أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَيَجُوزُ قَبْلَ رُجُوعِهِ ﴾ يعنى يجوز لمن عدم الهدى وفاته صيام الثلاثة قبل الوقوف أن يصوم ثلاثة أيام بمنى ، أو بمكة قبل رجوعه إلى مكة أو إلى بلده ، ويصوم السبعة حيث شاء . هذا إذا حصل موجب الهدى قبل الوقوف . أما إذا حصل بعد الوقوف بعمرة فإنه إذا لم يجد هدباً صام عشرة أيام حيث شاء ، ويستحب تنابها . وإن قدر على الهدى قبل أن يصوم وجب الرجوع إلى الأصل وهو الهدى ، فلا يجزئه الصيام حينئذ فتأمل . وقال في توضيح الناسك :

وما ذكر من صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع محله إذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة كدم التمتع ، والقران ، وترك التائبه ، وتعدي الميقات . وتأخير الثلاثة أو بعضها تغير عذر إلى أيام متى مكروه على المتمد ، فيصوم الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر ، وهي أيام التشريق ، وإن حرم صوم ثاني الحروثائه في غير هذا . وكره صوم رابعه تطوعاً . فإن لم يصمها وأخرها ولو عمداً صامها متى شاء ، وصلها بالسبعة أولاً . وأما إذا تأخر النقص عن الوقوف بعرفة كترك النزول بالزدلفة ، وترك رمي الجمار أو المبيت بمنى ، فإنه يصوم العشرة متى شاء اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُعْتِمِرُ يَتَطَوَّعُ بِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ قَارِئًا يَنْزِمُهُ آخِرُ لِقَرَانِهِ ﴾ وما ذكره من إلزامه هدياً آخر خلافاً لما في خليل ونصه : وإن أردف لخوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقرائه . قال الخرشى : المشهور أن الهدى يجب بالتقليد أو الإشعار ، فإذا أحرَم الإنسان بعمره وساق معه هدياً تطوعاً وقد قلده أو أشعره ثم خاف إن تشاغل بعمل العمرة فاته الحج ، أو حاضت وخافت فوات الحج فإنهما يردفان الحج على العمرة ويصير كل منهما قارناً ويجزئه هذا الهدى الذي قلده أو أشعره قبل الإرداف عن دم القران . وهدى التطوع هو ما سبق لغير شيء . وجب أو يجب في المستقبل اه . وقال في توضيح المناسك : إن ساق هدى التطوع في إحرام العمرة ثم أردف عليها الحج ، أو حج متممناً أجزأ عن القران والتمتع ، ولو وجب بالتقليد والإشعار اه خلافاً لما قال المصنف من أنه يلزم هدى آخر لقرائه . لكن في الخطاب ما يؤيده . والله أعلم بالصواب اه ثم انتقل يتكلم في بيان ما يتعلق بمجواز الأكل وما لا يجوز أكله ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ ﴾ أى من كل هدى ترتب عن نقص ، أى بترك الواجب في حج وعمره ونحو ذلك ، كهدى الفساد ، أو الفوات ، أو اللذى ، أو التمتع والقران ، . وكهدى التطوع بلغ الحل . قال في توضيح المناسك : تنبيه يجوز لرب هدى التمتع والقران

ونحوها الأكل منه قبل الحل لأنه يلزمه بدله ، ويجوز له الأكل بعده ، والتزود وإطعام
النفى والقريب ، والتصدق والإهداء بالكل والبعض بلا حد . وكره أكله كله .

ثم ذكر ما استثنى عن أكله فقال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا جَزَاءَ الصَّيْدِ ، وَفِدْيَةَ
الْأَذَى ، وَنَذْرَ الْمُسَاكِينِ ، وَهَدْيَ التَّطَوُّعِ يَعْطَبُ قَبْلَ مَحَلِّهِ ﴾ . يعني يحرم عليه أكل
ما استثنى من جزاء الصيد وما عطف عليه . قال في الرسالة : ولا يأكل من فدية الأذى ،
وجزاء الصيد ، ونذر المساكين ، وما عطف من هدى التطوع قبل محله . وبأكل مما
سوى ذلك إن شاء اه . وقال الدردير في أقرب المسالك : ولا يؤكل من نذر مساكين
عَيْنَ ولو لم يَبْلُغِ الْمَحَلَّ كهدى قطع نواه لم وفدية ، كنذر لم يُعَيَّنْ جزاء صيد ، وفدية
نوى بها الهدى بعد الحل ، وهدى تطوع عطف قبله ، وبأكل مما سوى ذلك مطلقاً وله
إطعام النفى والقريب . ورسوله كهو . والخطام والجلال كاللحم فإن أكل ربه من ممنوع ،
أو أمر غير مستحق ضمن بدله إلا نذر مساكين عين فقدر أكله اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَكَلَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ أَكْلُهُ ضَمِنَ . وَهَلْ لَحْمًا أَوْ
قِيَمَةً قَوْلَانِ ﴾ قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الدردير : الحاصل أن رب الهدى
الممنوع من الأكل منه إن أكل لزمه هدى كامل إلا فى نذر المساكين للمعين ، إذا أكل
منه فقولان فى قدر اللازم له ، وإن أمر أحداً بالأكل فإن أمر غنياً لزمه هدى كامل
إلا فى نذر المساكين للمعين فلا يلزمه إلا قدر أكله فقط . ويحتمل أن يجرى فيه القولان
الجاريان فى أكله هو . وأما الرسول فإن أمر غير مستحق أو أكل وهو غير مستحق
فإنه يضمن قدر ما أمر به أو أكله فقط فى جميع للممنوع منه ، وإلا فلا ضمان . هذا هو الصواب اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْكَبُ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ إِلَّا لِبُضْرَةٍ فَإِذَا زَالَتْ
بَادَرَ إِلَى التَّزْوِيلِ وَأَلْطَفَ عَنْهُ ﴾ . يعنى أن المطلوب فى الهدى عدم ركوبها إلا لضرورة .
قال خليل : ونذب عدم ركوبها بلا عذر . قال الخرشي : يعنى أن الهدى يندب لصاحبه

عدم ركوبه إذا كان لا عذر له ولا يحمل عابها زاده ولا شيئاً يثقلها ، وأما مع العذر فإنه يجوز له أن يركبها ، فلو تأقت في هذه الحالة فإنه لا شيء عليه ، وإذا ركبها لغير عذر وتلفت ضمنها . وقال ابن عبد السلام : ركوب الهدى لضرورة جائز ، ولغير ضرورة المشهور كراهته ، والقول الثاني جوازه ما لم يكن ركوباً قادحاً أه حطاب . والدليل على جواز ركوبها ما في الحديث عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة مقادة فقال : اركبها ، فقال يا رسول الله إنها بدنة ، فقال : اركبها » وفي رواية نسلم « ويملك اركبها ، ويملك اركبها » وفي أخرى للبخاري أي من رواية عكرمة قال انراوى « فلقد رأيته راكبها يساير النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه » اه وعن مالك : لا يلزمه النزول بعد الراحة ، وإذا نزل حاجة أو ليل لم يركبها أيضاً حتى يحتاج إلى ذلك تأول مرة اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجُوزُ الشَّرَكَةُ فِي الْهَدْيِ ﴾ يعنى كما في الموطأ عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول : لا يشترك الرجل وامراته في بدنة واحدة ، لينحر كل منهما بدنة بدنة اه وقال في اللدونة : لا يجوز أن يشترك في شيء من الهدى لاني تطوعه ، ولا في واجبه ، ولا في هدى نذر ، ولا في هدى نسك ، ولا جزاء الصيد اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَفْسُدُ الْخُلُجُ بِالْوَطْءِ وَاسْتِدْعَاءِ الْمَيِّ مَا بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَرَبِيِّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَلْزَمُهُ إِتْمَامُهُ وَالْقَضَاءُ ، وَالْهَدْيُ يَسْقُوفُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ﴾ يعنى كما في الدردير عاطفاً على ما يحرم على الحرم . قال والجمع ومقدماته . وأفسد مطلقاً ، كاستدعاء مئى وإن بنظر أو فكر إن وقع قبل يوم النحر أو فيه قبل رمى عتبة وإفاضة ، أو قبل تمام سعى العمرة وإلا فهدى ، كالإزال بمجرد نظر أو فكر ، وإمداؤه وقبله بغيره . ووجب إتمام للفسد إن لم يفته الوقوف ، وإلا تحلل بعمرة ، فإن لم يتمه فهو باق على إحرامه ، فإن أحرم فلفو . وقضاؤه ، أى ووجب قضاؤه ، وفوريته ، وقضاء القضاء ،

وهدى له ، وتأخيرهُ للقضاء ، وأجزأ إن قدم ، وأحمد ، أى هدى الفساد وإن تكرره . وجبه
 بنساء اه . وقال فى توضيح للناسك : يحرم على الحرم مغيب الحشفة أو مثلها من مقطوعها
 فى القبل والدبر من آدمى أو غيره ، وإن لم ينزل ، ناسياً أو عامداً ، مكرهاً أو طائفاً ،
 فاعلاً أو مقملاً . ويفسد بذلك الحج ولو من صبي ، أو فى غير مطيعة ، أو كان على
 الحشفة ساتر كثيف ، أو غابت فى هوى الفرج ، كذا لعبد الباقى ، ولخصه البنائى بموجب
 الفصل . ويفسد أيضاً باخراج المنى بقبلة أو جسة أو غير ذلك ولو لم يستدم ، وباستدامة
 نظر أو فكر ، فإن أنزل بمجرد النظر أو بمجرد الفكر من غير استدامة لم يفسد ، ولكن
 يجب الهدى بذلك . وفساد الحج بما ذكر إن وقع قبل التحليل : الأصغر وهو رمى جرة
 العقبة كما تقدم ، والأكبر وهو طواف الإفاضة ، وقبل مضى يوم النحر . وحيث فسد
 الحج فيجب إتمامه إن أدرك الوقوف ، فإن لم يدركه لصد ونحوه وجب تحله منه بفعل
 عمره . ولا يجوز له البقاء على إحرامه لقابل ؛ لأن فيه التماهى على الفاسد مع إمكان التضاض
 منه . ويجب القضاء على الفور فى قابل سواء كان ما أفسده واجباً أو تطوعاً . ويجب
 الهدى وينحصر فى حجة القضاء ، وإن قدمه أجزأه . وكذلك يجب إتمام العمرة وقضاؤها
 على الفور إن فسدت . ولا يتكرر الهدى بتكرار الوطء سواء كان فى امرأة واحدة أو أكثر ،
 فإن لم يتم حجه الفاسد ، وأحرم بقضائه فى السنة الثانية فهو باقى على إحرامه الفاسد ،
 ويكفيه فى السنة الثانية ، ولا يكون ذلك قضاء عما أفسده ، ويقضيه فى السنة الثالثة . وإن
 أفسد القضاء لزمه قضاء القضاء أيضاً ، وأما إن وقع ذلك للفسد بعد رمى جرة العقبة وقبل
 طواف الإفاضة ، أو وقع قبلها بعد يوم النحر ، أو وقع بعد الطواف وقبل ركعتيه ، أو وقع بعد
 الطواف بركعتيه وقبل السعى ، فيجب عليه هدى وعمره فى هذه الصور الأربع . وإنما طولب
 بالعمرة لىأتى بطواف وسعى لا خلل فيهما . وأما إن وقع منه ذلك بعد طواف الإفاضة
 وركعتيه وبعد السعى وقبل رمى جرة العقبة أو وقع بعد ما ذكر وقبل الخلق فيجب عليه
 هدى فقط ولم يطلب بالعمرة فى هاتين الصورتين لسلامة الطواف والسعى من الخلل اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُبَارِكُ التَّوَطُّؤَةُ فِيهَا مِنْ حِينَ إِحْرَامِهِ إِلَى التَّحَلُّلِ ، وَبَقِيَّ عَلَى صِفَتِهِ مَا أَفْسَدَ ﴾ قال العلامة الصاوي فلا عن الدسوقي : ويجب عليه مفارقة من أفسد معها من حين إحرامه بالقضاء لتحلله خوفاً من عوده لمثل ما مضى ؛ ولا يراعى في القضاء زمن إحرامه بالفسد ، فلن أحرم في الفساد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذى الحجة بخلاف الليقات للكانى إن شرع فإنه يراعى ، فن أحرم بالفسد من المحففة مثلاً تعين إحرامه بالقضاء منها ، بخلاف ما إذا لم يشرع بأن أحرم في العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام في القضاء إلا منها ، فإن تعدى الليقات للشروع الذى أحرم منه أولاً قدم ولو تعداه بوجه جائز ، كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قابل وأحرم بالقضاء منها . وأما لو تعداه في عام الفساد فلا يتعداه في عام القضاء اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ حَتَّى يَحِلَّ . وَيَحِلُّ بِالْإِفَاقَةِ بِجَمِيعِ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ﴾ قوله حتى يحل ، وفي نسخة حتى يتحلل بلامين . وفي الموطأ عن عثمان بن عفان كان يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَنْكِحُ الْحَرَمُ وَلَا يُنْكَحُ ، وَلَا يُخْطَبُ » اهـ . وقد ورد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رد نكاح الحرم كما في الموطأ اهـ بمعناه . قال ابن جزى في القوانين الفقهية : فلا يجوز للمحرم أن يقرب امرأة بوطء ولا تقبيل ولا لمس ، ولا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ ، ولا يخطبها لنفسه ولا لغيره . ويفسخ نكاحه وإنكاحه قبل البناء وبعده ، خلافاً لأبى حنيفة في العقد والخطبة . ويجوز له ارجاع المطلقة الرجعية ما دامت في عتبتها . ويجوز له شراء الجوارى من غير وطء اهـ . قال في توضيح المناسك : يحرم على المحرم أن يعقد نكاحاً لنفسه أو لغيره . وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل ، يفسخ قبل البناء وبعده بطلاق ، ولو ولدت الأولاد ولا يتأبد تحريمها ، لكن إن كان الفسخ قبل الدخول فلا شيء لها ، وإن كان بعده فلها الصداق ، لأن كل مدخول بها لها الصداق . ويستمر التحريم

حتى يفرغ من حجه أو عمرته . فإن حصل العقد بعد السعى وطواف الإفاضة وصلاة ركعتي الطواف كان عقداً صحيحاً وإن لم يكن رمى جرة العقبة . وأما إن حصل بعد السعى والطواف وقبل الركعتين فيفسخ إن قرب ، لا إن بعد . وهذا في الحج . وأما في العمرة فيصح بعد تمام سعيها ، ويستحب تأخيرها حتى يخلق ، ولا يكون واسطة بين الرجل والمرأة في أمر النكاح ، ولا يحضر العقد بين الزوجين لكن لا يفسخ النكاح بذلك . ويكره له محادثة النساء وتقليب الجوارى . ويجوز له شراؤهن ويهمن ، ومراجعة زوجته والفتوى في أمور النساء ، وأن يرى شعر امرأته ١٥ .

ثم انتقل يتكلم في أحكام حج الصبي والعبد والمرأة والنفية والمجنون ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَعْل ١ ﴾

أى فى بيان ما يتعاق بحج الصبي والعبد والمرأة وغيرهم ، وما يطرأ عليهم من بلوغ الصبي أو عتق العبد ، أو إذن لأحد المذكورين قبل الإحرام أو بعده ، وحكم المحصر وغيره . وبدأ بما يتعاق بحج الصبي والعبد اهتماماً بشأنهما فقال رحمه الله تعالى : ﴿ حَجُّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَافِلَةٌ وَإِنْ أَعَزَّ أَوْ بَلَغَ فِي أَثْنَانِهَا ﴾ يعنى أن العبد والصبي إذا حجبا وقع حجهما نفلاً وإن طرأ على الصبي بلوغ أو على العبد عتق بعد الإحرام ، فلا يتقاب حج أحدهما فرصاً ، بل يتمادى على إحرامه حتى يتم تطوعاً ، وهو مذهب الجمهور لما رواه الشافعى والطيالسى كما فى الترى والحاكم والبيهقى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيا صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيا عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى » ١٥ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ لَهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَهُ تَحْلِيلُهُ كَالزَّوْجَةِ فِي الْأَطْوَعِ ﴾ يعنى أن العبد إذا لم يأذن له سيده فى الإحرام فله أن يحلله ، ويجب عليه

القضاء إذا عتق أو أذن له السيد على المشهور اهـ . قاله الخطاب . وقال خليل : ولولى منع سفيه ، كزوجة في تطوع ، وإن لم يأذن فله التحلل وعليها القضاء كعبد . قوله كزوجة الخ . قال الخرشي : يمتنى أن المرأة إذا أحرمت بالحج التطوع بغير إذن زوجها فله أن يحللها ، لأنها من جهة المخاير كاسفيه وتحلل كالحصر ، وهذا ما لم يكن الزوج محرماً وإلا فلا يحللها لأنها لم تفوت عليه الاستمتاع . وأما حجة الإسلام فليس لزوجها منعها من الخروج لها إن قلنا إن الحج على الفور ، وكذا على القول بالتراخي اهـ . وقول خليل : وعليها القضاء كعبد هو المشهور ، ومقابله ما ذكره الخطاب نقلاً عن شارح الهدية ، ونصه : فإن أحرمت المرأة بغير إذن زوجها فله أن يحللها ولا قضاء عليها على الأصح لأنها التزمت شيئاً بعينه فنفعت من إتمامه إجباراً كالحصر اهـ . قال الخرشي يلزم العبد القضاء عن ذلك إذا أذن له سيده أو عتق ، ويقدمه على الفرض ، فإن قدم حج الفرض صح . ومثل المبدأ في وجوب القضاء لما حلّله منه المرأة إذا حلّلتها زوجها مما أحرمت به من غير إذنه اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ قَوِيًّا يَتِمَّلُ بَأَشْرَ الْأَفْعَالِ وَإِلَّا أَحْرَمَ وَطَافَ وَسَى بِهِ وَلِيُّهُ ﴾ . يعنى كفاف توضيح المناسك : أن الولي يأمر بمحجوره بما يطيقه ، ومنه إحضاره للشاهد كعرفة ومزدلفة ومنى والمشر الحرام وجوباً برفة ، وتنبأ بغيرها . وأما ما لا يطيقه فما أمكن فعله به فعله معه ، فيطوف به بعد أن يطوف عن نفسه . وأما إن قصد بطوائه نفسه ومحموله فلم يميز عن واحد منهما لأن الطواف كالصلاة ، بخلاف السعي فيسعى به وإن حاملاً له وأجزأ عنها إن قصد ذلك لخفة أمر السعي اهـ . وفي إباح المناسك : ويحرم المميز من أول الميقات إن قارب البلوغ وإلا فاقرب الحرم . وينتدب إحرام الولي عن الصبي غير المميز بقرب مكة لا من الميقات للشقة بأن ينوى إدخاله في النسك ، لما ورد أن له أجراً ، ولا يجزئه إن خاف عليه الضرر فيفدى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ وَصِيًّا وَخَافَ عَلَيْهِ ضَيْعَةً فَنَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ ، وَإِلَّا ضَمِنَ الزَّائِدَ عَلَى نَفَقَةِ الْخَضِرِ ﴾ قال الخرشي : إن الولي أو الوصي إذا أخذ الصبي الذي في حجره إلى الحجاز فإن نفقة الصبي تكون في ماله ، فإن كانت نفقة السفر مثل الخضر فلا كلام ، أي لا له ولا عليه ، وإن زادت نفقة السفر على الخضر فالزائد في مال الصبي إن كان يخشى الولي على الصبي الضياع لو تركه ؛ لأن النفقة حينئذ من مصالحه ، فإن كان لا يخشى عليه الضياع إذا سافر وليه وتركه فزيادة نفقة الصبي حينئذ على الولي لأنه أدخله في ذلك من غير ضرورة اه . وعبرة الصاوي على البردير أنه قال : تنبيه ، كل ما ترتب على الصبي بالاحرام من هدى وفدية وجزاء صيد فعل وليه مطلقا خشي عليه الضيعة أم لا ، إذ لا ضرورة في إدخاله في الاحرام ، كزيادة نفقة السفر وجزاء صيد صاده في الحرم إن كان غير محرم إن لم يخف ضياعه بعدم سفره معه ، فإن خاف ضياعه فزيادة النفقة في السفر وجزاء صيد الحرم في مال الصبي كأصل النفقة المساوي لنفقة الخضر فإنه في مال الصبي مطلقا اه . ومثله في هداية الناسك . وقال في إيضاح الناسك : المسألة الرابعة يجرى في المجنون المطبق مثل ما ذكر في الصبي من تأخير إحرامه وتجهيزه قرب مكة وإدخاله في حرمت الاحرام وغير ذلك . والمطبق مالا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو ميز بين الانسان والفرس ، ولا يميزه عن الفرس ، فلو أفاق بعد إدخاله في الاحرام فليس له رفضه وانتظر المجنون الذي يفيق أحيانا كالمغنى عايه ، ولا ينقصد عليهما إحرام غيرها إلا أن المجنون الذي يفيق أحيانا يدخله وليه في حرمت الاحرام إذا خاف فوات الحج عليه بخلاف المغنى عايه لأن الإنعاش مظنة عدم الطول ، ثم إن أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدركه ولا دم عليه في عدم إحرامه من الميتات اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ بَلَغَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَحْرَمَ وَوَقَّفَ سَقَطَ

فَرَضُهُ ﴿ يعني - كما تقدم - أن الإسلام شرط في حجة الحج والعمرة على المشهور ، وحينئذ فإذا أسلم الكافر بمعرفة قبل طلوع الفجر يوم النحر ونوى ، أى أحرم ووقف ولو بقدر سبحان الله قبل الفجر فقد أدرك الحج أى لحجه صحيح . وعن عطاه أنه سُئل عن الرجل إذا أسلم بعرفات فوقف مسلماً فقال أجزاء الحج اه . أخرجه سعيد بن منصور ، كذا في « القرى لقاصد أم القرى » ومثل الذى أسلم بمعرفة العبد إذا اعتق يوم عرفة وأدرك الوقوف لحجه صحيح أيضاً كالمرأى بلغ يوم عرفة ونوى بأن أحرم ووقف قبل طلوع فجر يوم النحر . فالحاصل أن كلاً من الثلاث وقع حجه فرضاً بزوال المانع الذى تعلّق به قبل ذلك . وبما يلحق بهؤلاء ما لو أحرم الصبي المراهق بنهر إذن وليه ولم يعلم الولي بذلك حتى بلغ فلولى تحمله من هذا الإحرام النفل ليحرم بفريضة الحج ، هذا إن بلغ سفيهاً ، لا إن بلغ رشيداً على الظاهر من كلامهم وليس العبد كذلك بل هو يتأدى على حجة النفل ولو أذن له سيده لا يكون حجه فرضاً بل عايه حجة الإسلام إذا اعتق كما تقدم .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَرُّ بِمَدُونٍ يَتَحَلَّلُ مَسْكَاتِهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُهُ ﴾ يعني أن المحصر بعد ويتحلل في الموضع الذى أحصر منه ، ولا يجب عايه قضاء ما تحلل عنه من حج أو عمرة ، لكن لا تسقط عنه حجة الإسلام بذلك إن كان ضرورة ، وكذا لا يسقط عنه سنية العمرة بذلك اه . وقد قال العلامة خليل في منسكه : من موانع الحج العدو والفتنة بين المسلمين ، وهو مبيح للتحلل ونحو الهدى حيث كان إذا طرأ ذلك بعد الإحرام ، أو كان قبله ولم يعلم ، أو ظن أنهم لا يصدونه ، وأما إن علم منهم فلا يجوز له الإحلال ، نقله ابن المواز عن مالك . ثم إن حصر العدو على ثلاثة أقسام : الأول أن يحصر عن البيت وعن عرفة وحكمه ما تقدم ، الثانى أن يحصر عن عرفة فقط فلا يحل إلا بأفعال العمرة . الثالث أن يحصر عن البيت فقط ، ففى للدونة : تم حجه ولا يحله إلا الإفاضة ، وعليه لجميع ما فاتهم من الرمي والمبيت بمنى أو مزدلفة هدى كما لو نسى

الجميع . وقيل لاهدى عليه . قلت والصحيح الأول اه بحذف وزيادة إيضاح . وقال في المختصر : وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمرة فله التحلل إن لم يعلم به وأيس من زواله قبل فوته ولا دم اه . قال الأبى : وقول خليل : ولا دم ، أى إن تحلل فلا دم عليه لقوات الحج بحصر العدو على المشهور ، وأوجه عليه أشهب لقوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض . ورده اللغوى بنزول الآية في قضية الحديبية وكان حصرها ببدو ، وبقوله تعالى « فَإِذَا أُمِيتُمْ » وهو إنما يكون من عدو . وأجاب التونسى وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل المحصر ، وإنما كان بعضهم ساقه تطوعاً فأمروا بتذكيته ، ورد قول أشهب بقوله تعالى « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » والمحصر ببدو يخلق أين كان ، وهو رد قوى ظاهر اه . وقال ابن جزى في القوانين الفقهية : الإحصار ببدو بعد الإحرام وهو مبيح للتحلل إجماعاً ، فالمحصر ببدو أو فتنة في حج أو عمرة يبرص مارحى كشف ذلك ، فإذا بئس تحال بموضعه حيث كان من الحرم وغيره ولا هدى عليه ، أى على المشهور في المذهب . وإن كان معه هدى نحره . وقال الشافعى وأشهب عليه الهدى ويحلق أو يقصر ولا قضاء عليه ولا عمرة إلا إن كان ضرورة فعليه حجة الإسلام اه . وقال خليل في منسكه : المانع الثانى - أى من موانع الحج - حبس السلطان شخصاً أو شزيمة فى دم أو دين ، فذهب المدونة وغيرها أنه كالمحصر بالمرض لا يحلله إلا البيت ، ونقل عن التأخرين أنه كحصر العدو ، ونقل عن مالك إن حبسوا بحق فكالمرض وإلا فكالعدو ، ولم يعمده صاحب البيان خلافاً ، وعده ابن الحاجب خلافاً اه .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يُحْلَلُهُ إِلَّا الْبَيْتُ ﴾ يعنى - كما قال ابن

جزى - : من أصابه للرض بعد الإحرام لزمه أن يقيم على إحرامه حتى يبرأ وإن طال ذلك خلافاً لأبي حنيفة فإنه عنده كالحصص بالعدو ، فإذا برأ اعتبر وحل من إحرامه بعمرته وليس عليه عمل ما بقى من المناسك ، فإذا كان المأم القابل قضى حجته فرضاً كان أو تطوعاً وأهدى هدياً بقدر استطاعته، فإن لم يجد هدياً صام صيام المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، فإن تعادى به المرض حتى دخلت عليه أشهر الحج من قابل وهو محرم أقام على إحرامه حتى يقضى حجه ولا عرة عليه ، وعليه الهدى استحباً . وحكم المحبوس بعد إحرامه ، والضال عن الطريق ، والناظر في حساب الأيام ، والجاهل بأيام الحج حتى فاتته كحكم المريض في كل ما ذكرنا اه . وإلى جميع ما تقدم أشار خليل بقوله : وإن حصر عن الإفاضة أو فاتته الوقوف بشير كمرضى أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحمل إلا بعمل عمرة بلا إحرام إلخ . راجع ما قاله الأجهوري عند قول خليل أو حبس بحق ، انظره في حاشية المدو على الخرشى اه .

ولما أنهى الكلام فيما يتعلق بمحج الصبي ومن عطف عليه انتقل يتكلم على بيان العمرة وأحكامها . فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فضل ﴾

أى في بيان فضل العمرة وأحكامها . وفي الحديث عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما . والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » اه . رواها البخارى ومسلم كلاهما عن مالك . وفيهما أيضاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عمرة في رمضان تعدل حجة مرة » اه . والأحاديث في فضلها كثيرة . وبدأ بحكمها فقال رحمه الله تعالى :

﴿الْعُمْرَةُ سَنَةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ﴾ وهي في اللغة الزيارة ، وفي الشرع : عبادة يلزم الحرم بها الطواف بالبيت سبعاً والسعى بين الصفا والمروة كذلك . يعني أن العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر . قال مالك : العمرة سنة ، ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها ، قال : ولا أرى لأحد أن يمتنع في السنة مراراً . قاله في اللوطأ اه . وقال خليل في منسكه : وهي سنة على المشهور ، وفي توضيح المناسك : وتستحب في كل عام مرة ، ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور ، وأجاز تكرارها مُطَرَّف وإبن الماجشون . وقال ابن حبيب : لا بأس بالعمرة في كل شهر مرة ، ويستثنى من كراهة تكرارها في العام الواحد من تكرار دخوله إلى مكة من مواضع يجب عليه الإحرام منها اه . قال ابن جزي : وحكمها في الاستطاعة والنيابة والإجارة كحكم الحج .

قال رحمه الله تعالى : ﴿وَتَحْظُرَاتُهَا كَالْحَجِّ﴾ يعني أن ممنوعات العمرة كممنوعات الحج ، وما كان ممنوعاً في الحج فهو ممنوع في العمرة . قال في الرسالة : ويحْتَظَرُ في حجه وعمرته النساء والطيب ونحيط الثياب والصيد وقتل الدواب وإلقاء التفت ولا ينفذ رأسه في الإحرام ، ولا يحلقه إلا من ضرورة ثم يفتدي اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿وَأَرَادَ كَاتِبُهَا الْإِحْرَامُ وَالطَّوْفُ وَالسَّعْيُ﴾ يعني أن أركان العمرة كأركان الحج سوى الوقوف بعرفة جزءاً من ليلة النحر . قال في توضيح المناسك : وأركانها ثلاثة : الإحرام ، والطواف ، والسعى . فإذا أتم سعيه كره له أن يفعل شيئاً من ممنوعات الإحرام غير الوطء قبل الحلاق ، فإن فعلها أو شيئاً منها فلا شيء عليه ، ومن ذلك أن يفسل رأسه بفاسول ونحوه كما قال ابن القاسم . وإن حصل منه مذئ فلا هدى عليه ، وإن وطئ أو أنزل وبسب عليه الهدى . وهذا ماعليه الأجهوري . وقال

السنهري : إن كل ما أوجب هدياً في الحج يوجب هدياً في العمرة ، فإن حصل منه مذئ مثلاً قبل الحلاق وجب عليه هدى ، كذا في المجموع وغيره اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ بِالْحَلَّاقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ﴾ يعنى إذا أتم سعى العمرة فإنه يحلق رأسه أو يقصره . قال في الرسالة : ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته . والحلاق أفضل في الحج والعمرة . والتقشير يجرئ . وليقصر من جميع شعره . وسنة المرأة التقصير اهـ كما تقدم في الحج .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِهَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا أَيَّامَ الذَّشْرِيقِ ﴾ قال ابن حجرى فى القوانين الفقهية : وتجاوز فى جميع السنة إلا فى أيام الحج لمن كان مشغولاً بأعمال الحج . وأفضلها فى رمضان . وقال أبو حنيفة تكره للحاج وغيره فى خمسة أيام متوالية . عرفة ، والنحر ، وأيام التشريق اهـ . وفى توضيح المناسك وللعمرة ميقتان . زمانى ومكانى (فالزمانى) جميع السنة ولو يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق لمن لم يحرم بحج ، فيعمل عمل العمرة والناس فى الموقف بعرفة لأمر عمر رضى الله عنه لآبى أيوب الأنصارى وهبار بن الأسود حين قدما عليه يوم النحر ، وقد فاتهما الحج ، أن يحللا بفعل عمرة من إحرامهما بالحج ويقضياه قابلاً ويهديا كافى الموطأ . وأما من كان محرماً بحج مفرداً أو قارناً فإنه يمتنع إحرامه بها حتى يكمل حججه وتمضى أيام التشريق ، فإن أحرم بها قبل الزوال من اليوم الرابع من أيام منى لم تنعقد ، وإن أحرم بها بعد الزوال منه وكان قد طاف وسعى لحجه وأكمل رعى الجمار انقضى إحرامه بهامع الكراهة ، إلا أنه لا يفعل فعلاً من أفعالها إلا بعد الغروب من ذلك اليوم ، وإن طاف وسعى قبل الغروب فهما كالعدم ، وإن خرج إلى الحل فلا يدخل الحرم حتى تغرب الشمس لأن دخول الحرم بسبب العمرة عمل لها ، وهو ممنوع من عملها ، فإذا دخل قبل الغروب لأجلها أعاده (وللسكاني) يختلف باختلاف الناس ، فالواصل إلى مكة من الأفاق

إذا أراد الإحرام بالعمرة ميقاته أحد مواقيت الحج الخمسة للتقدمة ، ويستمر يلبى حتى يصل إلى حدود الحرم فيقطعها حينئذ كما مر ، وإن كان منزله من دون المواقيت فيمقاته منزله على ما تقدم ، وإن كان من أهل مكة أو مقيماً بها فيمقاته الحل من أى جهة ، والأفضل أن يعتمد عن طرف الحل ، وأفضل جهات الحد الجعرانة ، ثم التنعيم . قال النووي : ثم الحديبية ، فإذا أحرم بها من الحل فيستمر يلبى إلى بيوت مكة ، فإذا وصل البيوت قطع التلبية حينئذ ، ولا يجوز الإحرام بها من مكة أو الحرم ، فإن أحرم بها منها فالمعروف من المذهب انقادها ولا دم عليه على المعروف ، ويؤمر بالخروج إلى الحل قبل أن يطوف ويسعى لها ، فإن طاف وسعى لما قبل خروجه إلى الحل فطوافه وسعيه كالقدم ، وإن حلق رأسه لزمته الفدية ، ويؤمر بإعادة الطواف والسعى والحلاق بعد الخروج إلى الحل اهـ .

وإلى ما تقدم أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ وَمَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْيَقَاتِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ ، وَمَنِ الْجِعْرَانَةَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ، وَمَنِ التَّنْعِيمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ﴾ . يعنى كما قال خليل فى منسكه : الحرم بها من المواقيت يقطع إذا دخل الحرم لطول زمانه بالتلبية والحرم بها أيضاً من الجعرانة أو التنعيم يقطع إذا دخل بيوت مكة ، هذا مذهب للدونة ، وفى الجلاب : لا يقطع فى التنعيم إلا إذا رأى البيت اهـ . وتقدم الكلام فى قطع التلبية عند قول المصنف فإذا رأى البيت قطع التلبية فراجع إن شئت . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَاصَّتِ الْمُتَمَيِّرَةُ قَبْلَ طَوَافِهَا انْتَهَرَتْ الطُّهْرُ ، فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَرْدَقَتْ الْحُجَّ وَسَقَطَ عَمَلُ الْمُتَمَرِّقِ ﴾ . قال مالك فى الرأى التى تبلى بالعمرة ثم تدخل مكة مؤافية للحج وهى حائض لا تستطيع الطواف بالبيت : إنها إذا خشيت الفوات أهلت بالحج وأهدت وكانت مثل من قرن الحج والعمرة وأجزأ عنها طواف واحد كما فى اللوط اهـ . قال الباجى : قوله إنها إذا خشيت الفوات أهلت

بالحج وأهدت يريد لقرانها، قال وكانت مثل من قرن الحج والعمرة، يريد أنها في أحكامها مثل التي قرنت الحج والعمرة إلا أن التي أحرمت بهما من ميقاتها يلزمها طواف الورد ، وهذه التي أردفت الحج بمكة لا يلزمها ذلك لأنها أحرمت بالحج من الحرم ولا يلزمها للحج طواف الورد ، وللمتمتع لا يلزمه ذلك أيضاً، وإنما يطوف عند ورود طواف عمرته هـ . وعن ابن عباس مرفوعاً « أن النفساء والحائض تفتسل وتحرم وتقضي للناسك كلها غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر » اه أخرجه الترمذى .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ وَتَحْرُمُ وَتَقِفُ وَتَنْتَظِرُ الطَّهْرَ لِلطَّوَافِ . وَأَلَّهُ أَعْلَمُ ﴾ وفي الحديث عن عائشة رضى الله عنها « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني أستحاضُ فلا أطهر أفادعُ الصلاة ؟ فقال لا إن ذلك عرقٌ وليس بالحیضة ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيض فيها ثم اغتسلي وصلي » اه . فعلنا أن دم الاستحاضة ليس بالحیض ، ولا يمنع شيئاً من العبادة . والمعنى أن المستحاضة تفتسل للإحرام لأنه سنة لكل من يريد الإحرام ولو حائضاً أو نفساء ، لما في الموطأ عن أسماء بنت عُميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبهاء وذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مرها فلتنفسل ثم لتهلّ » اه والاستحاضة لا تمنع شيئاً مما يمنعه الحيض ، لكن يستحب لها أن تنوضاً لكل صلاة كما يسن لما الفصل عند الإحرام بجميع أو عمرة ، وكذلك إذا انقطع عنها الدم إن ميزت به . قال ابن جزى : وأما دم الاستحاضة فهو الخارج من الفرج على وجه المرض فلا تنقل للمستحاضة إلى حكم الحائض إلا بثلاثة شروط : أحدها أن يمتص لها من الأيام في الاستحاضة مقدار أقل الطهر . ثانيها أن يتغير الدم عن صفة الاستحاضة إلى الحيض فإن دم الحيض أسود غليظ ودم الاستحاضة أحمر رقيق والصفرة والكدره حيض . ثالثها أن تكون المرأة عيتره ولا تمنع الاستحاضة شيئاً مما يمنع منه الحيض ، ويستحب للمستحاضة

أن تتوضأ لكل صلاة وأوجبه الشافعي اه . وقوله وتقف وتنتظر الطهر للطواف ، يعنى أن المستحاضة يجوز لها أن تقف بعرفة وتؤدى جميع للناسك مثل الحائض إلا أن العائض تمكث حتى تطهر لا بد منه أو يمضى من الزمان قدر ما يحبس النساء الدم فإذا مضى ذلك ولم ينقطع صارت مستحاضة بعد أيام الاستظهار . قال مالك فى المرأة حاضت بمضى قبل أن تقيض فإن كرهها يحبس عليها أكثر مما يحبس النساء الدم . قال الشارح أبو الوليد الباجي : أى يحبس عليها بقدر ما يحكم للمرأة بأنها حائض ، فإذا حكم لها بالاستحاضة اغتسلت وطافت ورجعت اه . قال الخطاب : فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر للدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة اه . وقال الدردير فى المستحاضة : لكن يندب إذا انقطع أن تنسل . وقال الصاوى أى لأجل النظافة وتطهير النفس كما يندب غسل المعفوات إذا تفاحش ذلك والاستحاضة من جملتها اه والله أعلم .

ولما كان المصنف لم يذكر زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فى إرشاده معتدلاً لشهرتها أو لغرض آخر أتيت هنا بذكر شئ منها ، وختمت بها هذا الجزء تبركاً ، كما ختم بذكرها بعض الصالحين مناسكهم ، فقلت مُستعيناً بالله تعالى .

خاتمة

في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم :

وزيارته عليه الصلاة والسلام سنة مجمع عليها وفضيلة مرغّب فيها قاله القاضي عياض في الشفا . وقال بعض مشايخنا زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سنة لكل أحد حتى النساء اتفاقاً ولو لغير حاج ومعتبر ، ويسن أن ينوي الزائر مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب بالسفر إلى مسجده صلى الله عليه وسلم والصلاة والاعتكاف فيه وأن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ، فإذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك اهـ . وينبغي للذكر القادر أن ينزل خارج المدينة ويفتسل ويحوضاً إن وجد ماء وإلاّ تيمم ، وأن يلبس أنظف ثيابه ويقدم البياض على الأغلى ، ويتطيب ويتصدق ولو بقليل ، ويدخل المسجد ماشياً حافياً بسكينة ووقار . ويستحب أن يقدم رجله اليمنى قائلاً أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك . وأما عند الخروج فيقدم رجله اليسرى ويقول ذلك إلاّ أنه يقول : وافتح لي أبواب فضلك . ثم يقول : اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب ، وارزقني في زيارته ما رزقته أوليائك وأهل طاعتك . ثم يقصد الروضة ويصلي ركعتين تحية المسجد إن كان وقت تجوز فيه النافلة وإلاّ بدأ بالقبر الشريف ، ويندب ركوعهما في محراب النبي صلى الله عليه وسلم إن قدر ، وإلاّ ففي الروضة أو غيرها . ثم يتقدم - إلى القبر الشريف مستقبلاً له مستديراً للقبلة ، يقف قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويكون متصفاً بكثرة الثل والسكينة والانكسار ، ويعلم أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم إذ لا فرق بين موته وحياته . ويطلق في السلام

عليه . ومن أكل ما يسلم للسلم عليه أن يقول : السلام عليك يا خاتم النبيين . السلام عليك يا شفيع للذنبين . السلام عليك يا طه . السلام عليك يا إمام المؤمنين . السلام عليك يا قائد الفُرَّ المحجلين . السلام عليك يا رسول رب العالمين . السلام عليك يا مَنَّة الله على المؤمنين ، وعلى أزواجك الطيبات الطاهرات أمهات المؤمنين . السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين ورحمة الله وبركاته . جزاك الله يا رسول الله أفضل الجزاء . وصلى عليك أفضل الصلوات . فقد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، وعبدت ربك ، وجاهدت في سبيله ، ونصحت لمعاده صابراً محتسباً حتى أتاك اليقين . صلى الله تعالى عليك أفضل الصلوات وأتمها وأطيبها وأزكاها . صلى الله تعالى عليك يا نبي الله ورسوله وخيرته من عباده ، القائل بالحق والصادق بالوعد ، والنافذ للأمر الذي أقام به شرائع دينه ، وأوضح به سبيله ، وختم به أنبياءه ورسله ، وأمر بالصلاة عليه وقال تعالى « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم . واجز عنا سافناً ومن تبهم بإحسان مُرَاقَةً نبيك والحلول في أعلى درج جناتك . وألحقنا بهم ، واسلك بنا سبيلهم ، واقف بنا آثارهم إنك على كل شيء قدير . وصلاة ربنا ورحمته وبركاته على ملائكته ورسله وأنبيائه . ويسن للزائر إذا وصاه أحد بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان ، بل يتعين إذا استوجر لذلك للجواز الإجارة على الزيارة كما قرره . ثم ينقحى - إلى يمينه نحو ذراع فيقول : السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته ، صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وثانيه في النار ، أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده جزاك الله عن أمة سيدنا محمد خيراً رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مقبلك ومثواك . ورضى الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين . ثم ينقحى - إلى يمينه نحو ذراع أيضاً ثم يقول : السلام عليك يا أبا حفص عمر الفاروق السلام عليك يا صاحب رسول الله ،

السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده،
جزاك الله تعالى عن أمة سيدنا محمد خيراً، رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مثقبك
وفيثواك. . . ورضى الله تعالى عن بكل الصحابة. أجمعين. (ثم يرجع) إلى موقفه الأول
يستقبل القبلة ويدعو بما شاء لنفسه وللمسلمين. . . قاله بعض مشايخنا في منسكه. . . ويستحب
أن يزور البقيع والقبور المشهورة فيه فيسلم على أهله مثل ما جرى في السلام على الصالحين،
ويقضى أن يخص المشهورين بالسلام كسيدنا عثمان بن عفان ومن كان معروف القبر هناك
كسيدنا عباس بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم، ثم يعم بأن يقول السلام عليكم أيها الشهداء،
السلام عليكم يا سعداء بالسلام عليكم يا نجباء يا قباء يا أهل الصديق والوفاء بالسلام
عليكم يا مجاهدين في سبيل الله حق جهاده. (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ يَا صَبْرَتُمْ قِمْتُمْ عَقْبَتُمْ
الْبَيْتَ) ثم يزور شهداء أحد كسيدنا حمزة بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم وغيره من الشهداء.
ويقضى أن يزور المناجيد المشهورة كسجدة قباء لما جمعت الترمذي عنه عليه الصلاة والسلام
قال: «الصلوة في مسجد قباء كعمرة». وأن يتوضأ من الآثار المباركة كثير أريسي وبئر
عثمان، وأن يشرب منها. قال خليل في منسكه: وهذا إنما هو فيمن كثرت إقامته
بالمدينة المنورة بالأحبار فلقام عنده صلى الله عليه وسلم أحسن ليقيم مشاهدته عليه الصلاة
والسلام (أريسون) أن يقيم في الروضة فيكثر فيها من الصلاة والدعاء، بل إن أمكن أن
لا يجعل صلاته مدة إقامته بالمدينة المنورة إلا فيها فليفعل. . . ويتعزى الوقوف والدعاء عند
الدفن تأسيساً عليه صلى الله عليه وسلم (ويبقى) للزائر أن يصاحب أحداً من سُكَّانِ المدينة
ليدله على الأماكن والزارات المذكورة ليفوز بزيارتها كلها، ثم إذا أراد الخروج وعزم
الرجوع إلى بلده ووطنه (ينبغي) له أن يودع رسول الله عليه الصلاة والسلام بأن
يقف عند القبر الشريف ويقول: السلام عليك يا رسول الله. السلام عليك يا نبي الله.
الوداع يا خير خلق الله. الرجال يا شفيع للذائنين. . . لا يجعله الله آخر العهد إلا منك ولا من

زيارتك . ثم يخرج من المسجد وقلبه مملوء شوقاً له عليه الصلاة والسلام ولأهل المدينة ونية
المود إليها .

(فتحفظ) على هذه الآداب فإن من فعلها مع الشوق وفراغ القلب من الأغيار بلغ
كل ما يتمنى إن شاء الله تعالى ، وأعظمه حسن الختام . حَمِّدَ اللهُ لَنَا بِخَاتَمِ السَّعَادَةِ ، وَبَلَّغْنَا
الْحَسَنَى وَزِيَادَةَ ، آمِينَ . وَفِي هَذَا الْقَدَرِ كِفَايَةٌ .

تم الجزء الأول من كتاب « أسهل المذاكر »
ويليه الجزء الثاني وأوله « كتاب الجهاد »

فهرس

الجزء الأول من شرح ابن عسكر للسعي بأسهل للدارك على إرشاد السالك
في فقه إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى

صفحة	صفحة
٩٠ فضائل الوضوء	٣ خطبة الكتاب وترجمة للمصنف
٩٣ مكروهات الوضوء وشروط صحته ووجوبه	٥ ترجمة الإمام مالك بن أنس رحمه الله
٩٤ فصل في بيان نواقض الوضوء	٨ الكلام على البسطة والمخلقة
١٠١ فصل في بيان موجبات الفسل	١١ خطبة للمصنف وسبب تصنيفه الأصل
وأنواعه وصفته	٢٩ بنية الترجمة للإمام رحمه الله تعالى
١٠٧ فرائض الفسل	٣٤ كتاب الطهارة وفيه مباحث ما يرفع به
١١٠ لإحكام الفسل وسننه وفضائله	الحديث والبحث وما يتعلق بذلك .
١١٤ تنبيهات مهمة في مسائل الفسل	٤٦ فصل في أحكام الميتات وأجزائها
١١٤ تمة فيها بيان مكروهات الفسل	والمسكرات وغيرها
١١٥ فصل في بيان للسح على الجبيرة	٥٥ تنبيه : لا يظهر الجلد عندنا بالدهن
١١٩ فصل في بيان للسح على الخفين	٥٦ مباحث الطاهرات والتنجسات
١٢٣ فصل في بيان التيمم وما يتعلق به من	والمكروهات
وجوب طلب الماء وغير ذلك	٦٨ فصل في بيان أحكام قضاء الحاجة
١٣٩ فصل في بيان أحكام الحيض	وما يتعلق بذلك
وما يتعلق به من علامة الطهر وغيرها	٧٥ فصل في بيان فرائض الوضوء
١٤٦ تنبيه فيه مسئلتان تتعلق بالطهارة	٨٥ سنن الوضوء

صفحة	مضمة
٢٥٤ فصل في من يلحق بأحكام الجماعة	١٤٨ فصل في بيان أحكام دم النفاس
٢٥٨ فصل في بيان قضاء الفوائت من الصلوات المفروضة	١٥١ كتاب الصلاة
٢٦٣ حكم تارك الصلاة	١٥١ أوقات الصلاة للمفروضة والوقت الاختياري والضروري
٢٦٥ الأماكن التي تكره فيها الصلاة	١٦٤ فصل في بيان الأذان وما يتعلق به .
٢٦٩ ما ينفى عنه من يسير الدم وغيره	١٧٤ تنبيه فيمن يغلط في الأذان أو الإقامة
ماعداء الأخبتين	١٧٥ فصل في بيان شروط الصلاة
٢٧٠ فصل في بيان أحكام سجود السهو	١٨١ فصل في ستر الموردة في الصلاة وخارجها
٢٨٠ حكم المؤتم والمسبق	١٩٣ فصل في بيان أركان الصلاة
٢٨٧ فصل في بيان أحكام الرعاف وما يتعلق به	٢٠٦ مباحث في سنن الصلاة
٢٩١ فصل في بيان النوافل وأوقاتها وكيفيتها الخ	٢١٥ فصل في بيان فضائل الصلاة
٢٩٩ صلاة التراويح	٢٢٣ للمواضع التي يجوز فيها الدعاء في الصلاة وخارجها وفيها فائدتان عظيمتان
٣٠١ الوتر سنة مؤكدة	٢٣٦ أحكام السترة : فصل في بيان حكم المار بين يدي المصل
٣٠٦ سجود التلاوة	٢٣٠ فصل في بيان أحكام من لا يقدر على القيام للصلاة
٣١٢ خاتمة فيما بقوله الساجد من الدعاء	٢٣٥ فصل في بيان حكم الجمع بين المغرب والعشاء ليلة للطرف
٣١٣ ﴿ كتاب صلاة السفر وما احتوى عليه من الأحكام ﴾	٢٣٩ فصل في بيان أحكام الجماعة
٣١٨ فصل في حكم صلاة الخوف وكيفيتها	٢٤٠ أحكام الإمامة
٣٢١ فصل في صلاة الجمعة وما يتعلق بها	
وفيمن تلزمه الجمعة	

صفحة

صفحة

٣٣٤ فصل في صلاة العيدين وأحكامهما
 ٣٣٩ فصل في صلاة الاستسقاء وكيفيتها
 ٣٤٣ فصل في صلاة الكسوف وكيفيتها
 ٣٤٧ (كتاب الجنائز وما يفعل بالمختصر
 إلى أن يدفن)
 ٣٦٤ خاتمة فيما يندب فعله مع أهل البيت
 من التزمية وغيرها
 ٣٦٦ (كتاب الزكاة وما يتعلق بها من
 الأحكام)
 ٣٦٦ فصل في زكاة الذهب والفضة
 ٣٦٦ فصل في زكاة النحاس والأوراق
 الحادثة
 ٣٨٣ فصل في زكاة النخلة وهي الإبل
 والبقر والغنم
 ٣٨٣ زكاة الإبل
 ٣٨٧ زكاة البقر
 ٣٩٠ زكاة الغنم
 ٣٩٢ زكاة الخلطة
 ٣٩٦ فصل في زكاة الحرث والثمار وما يتعلق
 بهما من الأحكام

٤٠٦ فصل في زكاة الفطر وفن تلزيمه
 ٤٠٩ فصل فيمن تصرف له الزكاة
 ٤١٤ (كتاب الصيام وما يتعلق به من
 الأحكام كثبوت رمضان)
 ٤١٨ فصل فيمن يلزمه القضاء دون الكفارة
 ٤٢٢ بحث في وجوب الكفارة وأنواعها
 ٤٢٦ فصل فيما يندب فعله للصائم
 ٤٣٣ باب الاعتكاف وما يتعلق به من
 الأحكام
 ٤٤١ (كتاب الحج وفناحطه على غلبة من
 الأحكام)
 ٤٤٤ بحث في إجارة الحج نيابة عن محج
 عنه وشروطه
 ٤٤٩ فصل في مواقيت الحج والعمرة
 ٤٥٣ فصل في أركان الحج وكيفيتها
 الإحرام
 ٤٦٧ بحث في الخروج والوقوف بمكة
 والنزول بمزدلفة
 ٤٧٢ الرجوع إلى مكة في يوم النحر وأيام
 التشريق للرعى والمبيت

صفحة	صفحة
المهلى وغيره مما يحزى	٤٧٦ قصيدة مفيدة فى الحج لبعض
ومالا يحزى	الصالحين
٥٠٩ فصل فيما يتعلق بحج الصبي والعبد	٤٨٠ فصل فى الفدية وما يتعلق بها من
والمرأة وغيرهم	الأحكام
٥١٤ فصل فى العمرة وأحكامها	٤٨٧ فصل فى الصيد وما يترتب فيه من
٥٢٠ خاتمة فى زيارة النبى صلى الله	الجزاء وعلمه
عليه وسلم	٤٩٩ فصل فى دماء الحج مطلقاً وسن

 Библиотека Александрина



0597112